

الوصية

الجزء الأول
الوصية لغير المسلمين

القاضي
الدكتور إلياس نصيف

الوصية

القاضي
الدكتور الياس ناصيف

الوصية

الجزء الاول
الوصية لغير المسلمين

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

الطبعة الثانية ٢٠٠٧

توزيع

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: شارع القنطاري مقابل السفارة الهندية

هاتف: ٣٦٤٥٦١ (١ ٠٠٩٦١)

هاتف خليوي: ٦٤٠٥٤٤ - ٦٤٠٨٢١ (٣ ٠٠٩٦١)

فرع ثاني: بيروت - لبنان الأشرفية طريق الشام - مجمع سوديكو سكوير

هاتف: ٦١٢٦٣٢ (١ ٠٠٩٦١)

فاكس: ٦١٢٦٣٣ (١ ٠٠٩٦١) ص.ب: ١١-٠٤٧٥ بيروت - لبنان

الموقع الإلكتروني: www.halabilawbooks.com

مقدمة الطبعة الثانية

لاقى كتاب الوصية في جزئيه الأول والثاني إقبالاً من القراء على مختلف مستوياتهم القانونية ومقاصدهم العلمية والعملية، فنفذت الطبعة الأولى بسرعة قياسية.

ولقد كان لي من عون المخلصين ومؤازرتهم ما شجّعني وحفّز همّتي على إعادة طباعة الكتابين، بالرغم من الصعوبات، بعد القراءة والتنقيح والإضافات وها هما كتابا الوصية بحلّتهما الجديدة، فعسى أن يوفق الله مساعي ويكلّله بالنجاح، خدمة للعلم، وتأميناً للتواصل بين الأصدقاء الذين يجمعهم كتاب مهما بعدت المسافات.

مقدمة الطبعة الأولى

الوصية من المواضيع التي كانت وما تزال تستأثر باهتمام الانسان، لانها الرابط الاساسي بين وجوده وزواله ، اذ غالبا ما يقف بعدما يتقدم به العمر ويوهنه المرض، لينظر الى ماضيه وما جنت يده، وما استطاع أن يؤمنه من خدمات الى اولاده وأهله ومحيطه ومعتقداته، وما يطمح اليه في ذلك، او ما قصر عنه وهو يريد ان يعوض عن تقصيره، ويريح ضميره قبل مواجهة ربه.

انه الانسان امام مصيره المحتوم، وقد بدت تلوح امامه نهاية الحياة الدنيا، فيحرص على استمرار ارادته بعد زواله عن طريق وصية يوصي بها الى من يشاء.

والحق هو ان موضوع الوصية رافق حياة الانسان منذ اقدم العصور الى يومنا هذا، مرورا بحضارات الشعوب المختلفة ، من اليونان الى الرمان الى المصريين القدماء وبلاد ما بين النهرين، الى المجتمع الجاهلي ، فالاديان السماوية المختلفة، الى عصورنا الحديثة، بالرغم من تبدل الاعراف والتشريعات من زمن الى آخر ومن دولة الى اخرى، ومن مجتمع الى مجتمع.

وقد رافق التشريع مسار الوصية فمدها بالقواعد القانونية الملائمة، ثم تطورت هذه القواعد وما زالت تتطور باستمرار، اذ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان.

وقد تسنى لي الاحاطة عن قرب بموضوع الوصية، بعدما كلفتني ادارة جامعة الحكمة - معهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق، بتدريس هذا الموضوع دراسة معمقة في مادة الاحوال الشخصية، تلقى على طلاب شهادة الدراسات

العليا - فرع القانون الخاص . فبذلت ما بوسعني في هذه المادة مستندا الى مصادرها من نصوص قانونية، واجتهادات محاكم، وفقه اسلامي.

وبعد فترة استمرت عدة سنوات من التدريس والبحث والتنقيب والمناقشات ونصح الطلاب وارشادهم الى دروب العلم والابحاث، ومراقبتهم وحتى مراقبتهم في ذلك، تراءت امامي اهمية الموضوع وابعاده، فقررت بادئ الامر ان اصدر به كتابا يجمع بين دفتيه قواعد الوصية وتشريعاتها لدى مختلف الطوائف في لبنان. وما ان بدأت العمل حتى لاح لي انني اقف على شاطئ محيط مترامي الاطراف، فتهيت، ولكنني صممت على خوضه مهما كانت الصعوبات، ولا سيما بعد ما تبين لي ان المؤلفات اللبنانية والعربية عامة في هذه المادة، على كثرتها واهميتها، ما زالت تتيح للباحثين الادلاء بدلوهم فيها، وخصوصا ان معين الفقه والاجتهاد لا ينضب.

ان القانون الوضعي اللبناني المتعلق بالارث والوصية لغير المحمدين يستمد احكامه من القانون المدني الفرنسي. وقد تناول الفقه والاجتهاد الفرنسيين موضوع الوصية شرحا وتحليلا وتعليلا واجتهادا ناثا بثقلها الموسوعات القانونية، ويمكن للباحث الاسترشاد بها لما تتضمنه من حلول قضائية تكمل النصوص القانونية، وتطلق حركة الفكر فيها.

كما ان لبنان والدول العربية المختلفة لم تعتمد قاعدة واحدة في تشريعاتها المتعلقة بالوصية لدى الطوائف الاسلامية، فبعضها سن تشريعات وضعية استند فيها الى مذهب او اكثر من مذاهب الشريعة الاسلامية، والبعض الآخر لا يزال يستمد قواعده في الوصية مباشرة من احكام الشريعة الاسلامية ومذاهبها المختلفة بدون ان يسن قواعد قانونية وضعية. وان الولوج في هذا المجال، وان كان يحفز الباحث على

الجهد والعزم، الا انه يخيفه من العجز عن تحقيق الاهداف والاتيان بمستوى لا يرتقي الى مستويات اهل العلم والبحث والتدقيق ممن تناولوا هذا الموضوع.

ترأى لي في بادئ الامر ان اقسم عملي الى باين. الباب الاول : ابحث فيه الوصية في قانون الارث لغير المحمدين. والباب الثاني : ابحث فيه الوصية لدى الطوائف الاسلامية المختلفة في لبنان ومقارنتها بالتشريعات العربية. غير اني وجدت ان هذا التقسم لن يلبي مستويات البحث بعدما استطالت معالجة الوصية لغير المسلمين الى ان قاربت وحدها مؤلفا بحوالي ستمائة صفحة بالرغم من الاختصار الشديد، وتجنب التكرار، فعمدت الى اصدار الوصية في جزئين : الاول : هو الوصية لغير المسلمين. والثاني : هو الوصية لدى الطوائف الاسلامية.

وقد قسمت الجزء الاول هذا الى ثلاثة ابواب. وكل باب الى ثلاثة فصول على الشكل الآتي :

الباب الاول : احكام الوصية والمتعاقدان في الوصية وموضوع الوصية وسببها وهو مقسم الى الفصول الآتية :

الفصل الاول : احكام الوصية

الفصل الثاني : المتعاقدان في الوصية

الفصل الثالث : موضوع الوصية وسببها

الباب الثاني : شكل الوصية

ويقسم الى ثلاثة فصول هي :

الفصل الاول : شكل الوصية في قانون ١٩٢٩

الفصل الثاني : شكل الوصية في قانون الارث لغير المحمدين

الفصل الثالث : بطلان الوصية بسبب مخالفة الشكل

الباب الثالث : نصاب الوصية والرجوع عنها وسقوطها وتنفيذها

الفصل الاول : نصاب الوصية

الفصل الثاني : في الرجوع عن الوصية وفي سقوطها

الفصل الثالث : تنفيذ الوصية

اعتمدت في عملي خطة البحث المقارن، معتمدا على المراجع
الفقهية المختلفة، من عربية وفرنسية، وتقصيت ما امكنتي تقصيه من كنوز
الاجتهادات، المنشور منها وحتى غير المنشور، الى ان تمكنت بعون الله ، من اخراج
كتابي هذا الى حيز الوجود الفعلي، لاضعه بين يدي رجال العلم والطلاب ورجال
القانون على مختلف مستوياتهم من قضاة ومحامين واساتذة جامعات.

ومع اعتزازي بكل ما في النفس من ثقة، وارتياحي الى انني بذلت ما
بوسعي ولم اقصر او اتوان في عملي، فاني لا ادعي الكمال ، ولا اجدني بمنأى عن
النقد العلمي، بل اتوق اليه واسعد به وارجو، مخلصا، رجال العلم ارفادي به، من
اجل استكمال المسيرة وتعزيز المستوى والتعاون البناء، تقدما ونهوضا بالفقه اللبناني
والعربي الى درجات يطمح اليها كل مفكر وباحث.

المؤلف

الباب الاول

احكام الوصية والمتعاقدان في الوصية

وموضوع الوصية وسببها

الفصل الاول : احكام الوصية

نتناول في هذا الفصل : لمحة تاريخية، تعريف الوصية وخصائصها، انواع الوصايا :

اولا : لمحة تاريخية في الوصية لدى الشعوب القديمة

وجدت المعاملات المالية منذ ان وجد الانسان وعرف المال واهميته في التعامل البشري، فاخذ يشتري ويبيع ويتبرع ويتصرف. ومن جملة هذه المعاملات، الوصية التي عرفتها المجتمعات القديمة كما عرفت غيرها من المعاملات.

وقد أحس الانسان منذ بداياته بوطأة الموت وحقيقته وبانه لا مفر منه، فاخذ يفكر بحال ثروته وبمستقبل اولاده بعد وفاته، وضرورة تأمين حياتهم وحاجاتهم، فكانت الوصية في نشأتها الاولى تلبية لرغبته هذه وحاجات ذريته، وما توجب من تفكير في المستقبل وتخوف من المجهول.

وعرفت معظم المجتمعات البشرية القديمة الوصايا، كما عرفتها الاديان السماوية، واخذت تشريعات الوصية تتطور شيئا فشيئا مع الزمن، ومع تقدم الحركة التشريعية، وما تزال لتاريخ اليوم، شأنها في ذلك شأن سائر القواعد القانونية.

نبحث فيما يأتي، بلمحة سريعة، الوصية عند اليونان والرومان والمصريين القدماء، واليهود والمسيحية والاسلام.

أ - الوصية عند اليونان :

كانت الوصية عند اليونان اداة لتوزيع التركة، فلا تصح الا في نطاقها، وذلك لان قانون الاغريق لم يكن يسمح بخروج اموال الاسرة من دائرة افرادها، وبالتالي فلا تصح الوصية لاجني عن الاسرة، وعند موت الموصي يصبح الموصى له رباً للأسرة، يتصرف في اموالها بجمرية تامة، كما كان له، بحكم القانون، حق الولاية على افراد الاسرة وكان يمارس سلطاته في ولايته العامة على النفس والمال اصيلًا عن نفسه لا نيابة عن غيره.

ومع تطور الزمن اقر المشرع "صولون" حق التصرف في المال عن طريق الوصية لاجني عن الاسرة، في حال عدم وجود ابن شرعي للموصي.

وكانت الوصية في التشريع الاغريقي عامة تشمل الوصيّة والوصاية. وكانت المرأة آنذاك موضوعاً لوصاية دائمة في نفسها واموالها، لانها لم تكن اهلاً لمباشرة حقوقها بنفسها، فلا تتصرف الا من خلال زوجها، ولا تتزوج الا بموافقة ابيها واقاربها، وبعد وفاة زوجها كانت تخضع لوصاية ابنائها، او اقارب زوجها، ومن يختاره الزوج وصياً يخلفه في ماله وزوجه بعد وفاته.

ب - الوصية عند الرومان :

كان رب الاسرة عند الرومان مطلق التصرف في ما يوصي به، ولاي كان، فهو يوصي الى من يشاء ويحرم من يشاء، فقد يحرم اولاده واقاربهم ويوصي الى الغرباء والاجانب عن الاسرة، كما يحق له ان يبدل في نصاب الوصية ويعين

الورثة ويغيرهم، فيوصي اذا شاء للاجنبي، ويستبعد ولده او اقرباءه، فهو الحاكم المطلق في ماله لا يمنع من التصرف فيه الى من يشاء أي قيد او قانون.

وظل الحال على هذا المتوال الى ان تدخل المشرع الروماني، وافر «دعوى الوصية الجائرة» وهي الدعوى التي يحق لفروع الموصي اقامتها حماية لحقوقهم، بحجة ان الموصي كان وقت انشاء وصيته فاقد العقل، او ان وصيته تجاوزت حسن النية الى قصد الاضرار بهم. وهكذا كان اعتراض الورثة على تصرفات الموصي ممكناً، ولكنه مقيد بالمحافظة على حقوقهم.

وقد حاول الموصي تجاوز هذه القاعدة فلجأ الى الايصاء عن طريق بيع صوري من الموصي الى الموصى له، ليحول دون مفاعيل الاعتراض على الوصية.

وكانت الوصية معروفة عند الرومان منذ عهد الالواح الاثني عشر، وبمقتضى شريعة الالواح هذه، كان يحق للموصي ان يحرر وصية تستغرق كل ماله، وان يورثه الى شخص اجنبي عن العائلة، واذا لم يترك وصية، ورثه افراد عائلته، واذا لم يترك من يرثه من ذوي القربى تعود امواله الى عشيرته. وكان يحق له ان يعلن عن ارادته بتنصيب وريث عنه يقوم مقامه في احواله وشخصه، وعليه، عندئذ، ان يلجأ الى الكنيسة ومجالس الشعب المحلية، لان في تصرفاته هذه مخالفة لاحكام الحقوق الوطنية، ولا بد له من مراقبة دينية وشعبية لاعطاء تصرفاته الصفة الشرعية.

وكان تنظيم الوصية عند الرومان يجري في صور مختلفة على الشكل

الآتي :

١. الوصية بتنصيب وريث

٢. الوصية بنصب وصي على القاصرين او على النساء البالغات

٣. الوصية بتحرير الرقيق

٤. الوصية ببعض المال الذي يملكه الموصي لاي كان

٥. الوصية بتوزيع الارث

وكانت الوصية هي القاعدة الاساسية المعمول بها لتوزيع الارث عند الرومان، ومع ذلك فان اصلاحات "جستنيان" هذبت من مثالبها ومن اطلاق يد الموصي، فقيدت حريته بقيود من شأنها الاحتفاظ بجزء من اموال الموصي لاقربائه الادنين، وقد انتقلت هذه القواعد، فيما بعد، الى القانون الفرنسي وغيره من القوانين الاوروبية.

ولقد انطوت مدونة "جستنيان" على قواعد كثيرة تتعلق بالوصية، سواء لجهة موضوعها او اجراءاتها، ومن هذه القواعد : الاجازة للشخص بان يوصي بما لا يملك، وعلى الوريث عندئذ، ان يسرع بتملك الموصى به لينفذ وصية مورثه، والاجازة للاب بان يوصي بمال ابنه القاصر وهو ينوب عنه. وجاء في المدونة انه اذا لم يوص شخص الى ابنائه، او اذا نصت الوصية على اهمالهم عند الايصاء، فلانهم يرثون ربع التركة، ويكون لهم حق اقامة الدعوى لاستيفاء نصيبهم. وانه اذا اوصى احد الجنود، وهو في زمن الحرب، ولم يصرح في وصيته بحرمان فروعه المولودين او الاجنة منهم، بل سكت ولم يأت على ذكرهم مع انه لا يجهل ان له فروعا، فان سكوته يعتبر حرمانا لهم.

وقد شعر المشرع الروماني بالظلم اللاحق بالوريث عن طريق الوصية، فاستحدث في سنة ٤٠ ق.م. شريعة "فالسيدا" التي كانت تنص على ان الشخص لا يمكنه ان يوصي باكثر من ثلاثة ارباع تركته، ويبقى الربع الاخير محفوظا لورثته، وخصوصا لاولاده من بنين وبنات. وبان التركة تقدر بتاريخ الوفاة، وينزل منها الديون ونفقات الدفن.

ج - الوصية عند المصريين القدماء :

تطورت قواعد الوصية لدى المصريين القدماء، بتعاقب الاسر الحاكمة. ففي عهد الاسرتين الثالثة والرابعة، كانت الوصية مطلقة من كل قيد، وهي تصح في كل المال ولاي شخص، كما استخدمت الوصية كأداة لتقسيم التركة على الورثة حال حياة الوريث، من دون التزام باي نصاب، ومن دون مراعاة لاي حقوق، فللموصي ان يعطي ويحرم، وله حق التبديل والتفضيل.

وكانت الوصية في تلك الفترة تصرفا شكليا، فلا تصح الا كتابة، ويجب ان تتضمن انما صدرت عن الموصي في حال حياته وصحته. وفي مرحلة تالية اعتبر الاشهاد على الوصية شرطا من شروط صحتها، والكتابة وسيلة من وسائل اثباتها.

وقد عثر العلماء على وصيتين في عهد الاسرة الرابعة، الاولى لاحد الوزراء يوصي بامواله الى افراد اسرته، ويعطي لزوجته نصيبا اكبر من نصيب ابنه الذكر، مخالفا بذلك تشريعات الارث في تلك المرحلة، والثانية لشخص يوصي بماله مناصفة الى زوجته واخته.

وفي عهد الدولتين الوسطى والحديثة تحررت الوصية من بعض صيغها الشكلية، فاكفي باشتراط ايداع نسخة عنها بالسجل الخاص بالوصايا، واحكم تنظيمها لصالح الموصي، الذي اصبح له حق الرجوع عنها. وفي مرحلة تالية كان

يقتصر النص في عقد الوصية على اصل الملكية، وكان يحق للموصي، ان يشترط في وصيته، الا يتصرف الموصى له بالمال الموصى به. وفي العصور الاخيرة اتخذت الوصية صيغة دينية، فاصبح ينسب الموصي الصيغة الناقلة للملكية الاعيان الى الاله نفسه^(١).

د - الوصية في المجتمع العربي الجاهلي :

لم يكن للمجتمع الجاهلي تشريع يصدر عن سلطة قانونية، ويطبق على جميع افراد المجتمع، بل كان يقوم على الاعراف والعادات والتقاليد المختصة بكل عشيرة من العشائر او قبيلة من القبائل. فكل قبيلة تحكمها تقاليد الخاصة بها. ومع ذلك فقد عرف عرب الجاهلية الوصية، وكانت آنذاك مطلقة لا يقيدها الا ارادة الموصي، وهي تصح للاقارب ولغيرهم وللأجنبي وللنفس وللآلهة. وكانت اهدافها متعددة، فقد تهدف الى حماية القاصرين، او الى التفاخر والمباهاة، كما قد تكون من الموصي الى الموصى له لكي يلتزم بالبكاء على الموصي عند وفاته والاشادة بذكره، وعلان مناقبه والتغني بمآثره^(٢).

هـ - الوصية في الاديان السماوية :

١ - الوصية عند اليهود

للوصية عند اليهود شروط شكلية واخرى موضوعية. فلجهة الشكل لا تصح وصية اليهودي الا كتابة في حالة عدم الاشهاد، وتجوز شفاهة اذا صدرت في

^١ - احمد فراج حسين، ومحمد كمال الدين امام، نظام الارث والرصايا والارواق في الفقه الاسلامي ص ١٦، رقم ١، عمر ممدوح مصطفى، تاريخ القانون. دار المعارف الاسكندرية، ١٩٦٣.

^٢ - احمد فراج حسين ومحمد كمال امام، م.س.

حضور شاهدين. واذا اوصى المرء الى عدة اشخاص في اوقات متفرقة، بالاموال نفسها فتصح الوصية الاسبق تاريخا، واذا كان احد عقدي الوصية مؤرخا والآخر غير مؤرخ فيكون العقد المؤرخ هو العقد الصحيح. واذا كان العقدان خاليين من التاريخ فتقسم الاعيان الموصى بها بين الموصى لهما، كل بحسب وصيته.

ولجهة الموضوع فالوصية تصرف الى ما بعد الموت، وقد يتم في حالة الصحة وفي حالة المرض. ففي حالة الصحة تصح الوصية اذا توفرت فيها جميع الشروط اللازمة لصحتها، واذا كان للموصي ولد ذكر فلا تصح وصيته بأكثر من نصف امواله. ولا تصح الوصية قبل ايفاء الديون، على ان يجري تقويم الاعيان الموصى بها في يوم الوصية. وتصح الوصية لاحد الزوجين بكل اموال الموصي شرط الا يترك ولدا.

اما الوصية في اثناء المرض فيجوز الرجوع عنها بعد شفاء المريض. اذا كان قد اوصى بجميع امواله، اما اذا كان قد اوصى ببعض ماله وابقى لنفسه البعض الآخر، فلا محل للرجوع عن الوصية بعد الشفاء.

ولقد عرف التشريع اليهودي الوصية والوصاية، ووجب على كل اسرائيلي ان يختار قبل موته وصيا على اولاده القاصرين، يقوم بحفظ اموالهم وتدير امورهم حتى سن البلوغ الذي يقدر بشماني عشرة سنة للذكر واثنى عشرة سنة للانثى. ولم يشترط التشريع اليهودي ان يكون الوصي ذكرا او حرا ولذلك يصح اختيار الانثى والعبد للوصاية، كما يصح اختيار القاصر المميز الذي يوثق فيه لان الرشد ليس شرطا في صحة الوصاية. اما اذا مات الرجل ولم يعين وصيا، فيختار القاضي وصيا له، وعندئذ لا يجوز تعيينه من النساء او العبيد او القاصرين.

٢ - الوصية عند المسيحيين

يغلب في الدين المسيحي الجانب الديني على الجانب المدني ، ولذلك لم يرد في الانجيل ولا في اعمال الرسل أي نص يتعلق بالارث او بالوصية، بل اتصفت قواعد الوصية فيما بعد بالقواعد الموضوعية. وان هذا الامر هو موضوع كتابنا هذا كله، كما سيأتي بيانه فيما بعد.

٣ - الوصية في الاسلام

ان مصدر الوصية والارث في الاسلام هما الكتاب والسنة. وقد نظم الاسلام الوصية الاختيارية والوصية الواجبة، ولم يهدم بعض العادات القديمة دفعة واحدة، بل اقرها لفترة كمرحلة انتقالية ثم الغاها، بحيث اتبع النصح والارشاد اولاً، ثم التحريم والنهي ثانياً. وقد حدث جدل فقهي حول مدى الالغاء وما اذا كان كلياً او جزئياً. وتتلخص حصيلة الاراء الفقهية بما يأتي :

الغى الاسلام، في نهاية الامر، نظامي التبني والحلف، واعطى حق الارث للنساء والاطفال والاجته، وقصر الميراث على القرابة والزوجية ومولى العتاقة، وحد من تصرف الانسان بامواله لمصلحة ورثته. ووجب النفقة على القريب الموسر الى القريب الفقير، ووجب مبدأ الوصية للوالدين والاقربين تاركاً تحديد النسبة للاجتهد.

واكمل بالسنة تشريع الارث، بحيث اصبح خلافة اجبارية محددة الانصبه والمستحقين، بينما بقيت الوصية خلافة اختيارية يحدد مقدارها الموصي.

وكان للفقهاء الاسلامي دور مهم في ارساء قواعد الارث والوصية، اللذين اختلفت بعض قواعدهما باختلاف المذاهب الفقهية الاسلامية. وما تزال بعض

البلدان الاسلامية تطبق قواعد الفقه الاسلامي في الارث والوصية، بينما كانت هذه القواعد مصدرا من مصادر التشريع الوضعي في بعض البلدان الاخرى.

ثانيا - لمحة تاريخية في تشريعات الوصية المعاصرة

عندما كان لبنان جزءا من الامبراطورية العثمانية، كان العثمانيون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، خاضعين، فيما يتعلق بالوصية، للشرعية الاسلامية على المذهب الحنفي، وهو مذهب السلطان حينذاك.

وكانت جميع الدعاوى المنبثقة من الوصية من اختصاص المحاكم الشرعية^(١)، وهذه المحاكم اساسا ومبدأ هي التي كانت صالحة للنظر والفصل في الدعاوى الناتجة عن الوصايا، سواء اكان النزاع في شروطها واحكامها او في صحتها وبطلانها، وسواء اكان الخلاف في نفاذها او في عدم نفاذها.

اما المجالس الروحية فكانت صلاحيتها محصورة في الدعاوى المتولدة من الامور المذهبية البحتة كالزواج والفرقة ومشاكلهما من المنازعات التي قد تحدث بين غير المسلمين.

وقد اعطي لطائفة الروم الارثوذكس، تحت تأثير ضغط بعض الدول الاجنبية العظمى الامتياز لرؤية الخلاف المتأني عن الوصية. فالمنازعات التي تتولد عن الوصية بين الورثة، او بينهم وبين الموصى لهم، او بين الكبار وولي الصغار منهم، وكذلك المنازعات التي تتعلق باعتبار صك الوصية واعتماده، كانت ترى في مجلس البطريركية والاساقفة. ولكن اذا اتفق وكان بعض الورثة من غير الطائفة

^١ - الفقرة الثالثة من قانون اصول المحاكمات الشرعية العثماني، الصادر في ٢٥ ت ١٣٣٣

هـ - نصها : المحاكم الشرعية ترى وتفصل المسائل المتعلقة بالشؤون الآتية :

- الولاية والوصية والارث.

الارثوذكسية، او كانوا من جنسية دولة اجنبية، او كان سند الوصية المصدق عليه شاملا ارضا اميرية او موقوفة، او كان المال المنازع فيه بيد شخص آخر، سواء كان عثمانيا او اجنبيا، فيتوجب ان ترى الدعوى المتولدة عن صك الوصية، في محاكم الدولة العلية^(١).

وبعد سلخ لبنان عن جسم المملكة العثمانية، بقيت الحال على هذا المتوال حتى سنة ١٩٢٦، عندما رغبت الدولة الفرنسية، المتدبة آنذاك، على سوريا ولبنان، في التقرب من الطائفة الشيعية، فاصدر حاكم لبنان الكبير، بتاريخ ٢٧ كانون اول ١٩٢٦، قرارا تشريعا رقم ٢٥٠٣، صدق من المفوض السامي، بقرار صدر بتاريخ ١٩٢٦/١/٣٠، اعترف فيه بالمذهب الجعفري^(٢)، وانشأ محاكم شرعية جعفرية ابتدائية، ومحكمة تميز جعفرية مؤلفة جميعها من علماء الشيعة للنظر في دعاوى احوال الشيعيين الشخصية^(٣).

وهكذا اصبح المسلمون الشيعة تابعين للمحاكم الجعفرية، في كل ما هو من اختصاص المحاكم الشرعية، ومن ذلك الوصية.

اما اللبنانيون المنتمون الى باقي الطوائف، فظلوا خاضعين لصلاحية المحاكم الشرعية السنية في كل ما يتعلق بالوصية.

غير انه بتاريخ ٧ آذار ١٩٢٩ صدر قانون الوصية لغير المحمدين الذي عدل الاحكام السارية آنذاك وجعل الوصية من العقود الشكلية الاحتفالية.

^١ - تعليمات ٢٣ جمادي الاخرى، سنة ١٣٠٨ هـ.

^٢ - المادة ١ من القرار ٢٥٠٣: «يؤلف المسلمون الشيعيون طائفة دينية مستقلة، ويحاكمون في مواد الاحوال الشخصية بموجب احكام المذهب المعروف بالمذهب الجعفري».

^٣ - المادتان ٢ و ٣ من القرار ٢٥٠٣.

وقد نصت المادة ٧ من هذا القانون على انه لا يطبق بحق اللبنانيين الذين هم من الطوائف المحمدية، حيث تبقى وصيتهم خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية، او للتقاليد المختصة بكل طائفة منها والمتعامل بها من قـدم الزمان. والطائفة المقصودة بالعبارة الاخيرة هي الطائفة الدرزية.

وعلى اثر صدور هذا القانون، وتحديدًا بتاريخ ٣ شباط ١٩٣٠، صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٦، الذي اولى المحاكم المدنية، بالنسبة الى الطوائف غير المحمدية، صلاحية النظر في دعاوى الوصية واثبات الوفاة وحصر الارث وتعيين الحصص الارثية وتحرير التركات وسواها.

وفي ٢٤ شباط ١٩٤٨ صدر قانون الاحوال الشخصية للطائفة الدرزية، فاصبح للدروز قانون خاص يرعى احوالهم الشخصية.

وفي ٢ نيسان ١٩٥١ صدر قانون بتصديق القانون المختص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الاسرائيلية، ونص في المادة ١١/ ثانياً منه على انه يدخل في اختصاص المراجع المذهبية، تنظيم وتصديق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين، بموجب قانون الطائفة الخاص، والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها.

وفي ٢٣ حزيران ١٩٥٩ صدر قانون الارث لغير المحمدين والغنى جميع الاحكام السابقة للوصية والارث المتعلقة بالطوائف غير المحمدية، بما فيها قانون ٧ اذار ١٩٢٩، والاحكام الارثية المبنية على المذهب الخنفي. وقد ثار جدل حول ما اذا كان هذا القانون قد الغى ضمناً المادة ١١ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ المتعلقة برجال الدين غير المحمدين، ولكن الرأي استقر في الفقه والاجتهاد على ان النص

الخاص الوارد في المادة ١١ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ لم يلغ النص العام الوارد في قانون الارث لسنة ١٩٥٩^(١).

وما تجدر الإشارة اليه هو ان فكرة اعداد مشروع القانون المذكور بدأت منذ سنة ١٩٤٨، حيث كان في نية الحكومة اللبنانية ان تعد مشروع قانون ارث موحد يشمل جميع اللبنانيين من مسلمين وغير مسلمين. وبالفعل فقد وضعت مشروعا من قسمين. القسم الاول : يختص بالطوائف غير الاسلامية (م ١ - ١٤٠)، والقسم الثاني : يختص بالطوائف الاسلامية (م ١٤١ - ١٧١ للسنين، وم ١٧٢ - ١٩٠ للشيعيين، وم ١٩١ للدروز)، وهو يعدل في بعض احكام الشريعة الاسلامية، اذ سمح بالعمل بمبدأ الخلفية بالنسبة الى فروع المتوفي ضمن حدود معينة، واجاز الايصاء لوارث من دون موافقة باقي الورثة، خلافا لما هو متبع في المذهب الحنفي.

وتقدمت الحكومة بالمشروع المذكور الى المجلس النيابي بموجب المرسوم رقم ١٦١٩٨ تاريخ ١٧ ايلون ١٩٤٩. وقد لاقى هذا المشروع معارضة شديدة من قبل رؤساء الطوائف الاسلامية^(٢) لتعارض بعض احكامه مع احكام الشريعة الاسلامية، ولا سيما ان الاحكام الارثية قد ورد جزء كبير منها في نصوص القرآن الكريم الذي لا يجوز المساس به على وجه الاطلاق.

^١ - صبحي المحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ط ١٩٦٢، ص ١٦٦، تمييز، غ ١،

١٠/٧/١٩٦٨، ن.ق. ١٩٧٠، ص ٥٦٠

^٢ - الكتاب رقم ٥٥ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ الصادر عن مفتي الجمهورية، والكتاب رقم ٤٣٩ تاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩ الصادر عن رئيس المحكمة الجعفرية العليا.

ونتيجة هذه المعارضة صار الاتفاق على ان تستمر اللجنة المكلفة بدراسة مشروع القانون بعملها، على الا يشمل هذا المشروع ابناء الطوائف الاسلامية، وبذلك الغي القسم الثاني منه المتعلق بهذه الطوائف.

ولم يوضع المشروع النهائي لهذا القانون الا في مطلع عام ١٩٥٧، حيث احيل الى المجلس النيابي، ودرسته لجنة الادارة والعدل وتبنته بعدما ادخلت عليه بعض التعديلات، سواء لجهة الشكل او الموضوع، واقره المجلس النيابي بالاجماع بمادة وحيدة^(١)، وصدر في ٢٣ حزيران ١٩٥٩ على أن يعمل باحكامه ابتداء من اليوم العاشر لنشره في الجريدة الرسمية. وقد نشر فعلاً في ٢٤ حزيران ١٩٥٩، في العدد رقم ٣١ من الجريدة الرسمية. وقد جاء في المادة ١٣٠ منه ما يأتي : «يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية». وقد أثارت هذه المادة جدلاً حول تاريخ نفاذ القانون، فذهبت بعض الآراء الى انه يعتبر نافذاً ابتداء من ١٩٥٩/٦/٢٤، عملاً بالمادة المذكورة^(٢).

وذهبت آراء اخرى الى انه يعتبر نافذاً ابتداء من ١٩٥٩/٧/٤، تطبيقاً للمادة الوحيدة التي صدقت هذا القانون، وهي تنص على ما يأتي : «يصدر قانون الارث لغير المحمدين المرفق، ويعمل باحكامه ابتداء من اليوم العاشر لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية^(٣)». والحقيقة، ازاء التضارب بين المادتين، هي ان القانون الذي صدق قانون الارث لغير المحمدين يكون هو النافذ، لانه عدل القانون

^١ - يصدق قانون الارث لغير المحمدين المرفق، ويعمل باحكامه ابتداء من اليوم العاشر لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

^٢ - اميل تيان، notes sommaires، ص ١٥.

^٣ - ادمون كسبار، ص ٣٨٥.

المصدق لجهة تاريخ العمل به، وبالتالي يكون نفاذ هذا القانون ابتداء من
١٩٥٩/٧/٤.

في ١٦ تموز ١٩٦٢ صدر قانون تنظيم القضاء الشرعي السني
والجعفري، حيث ادخلت المادة ١٧ منه الوصية في اختصاص المحاكم الشرعية.

وبموجب قانون ٥ آذار ١٩٦٠ المعدل بقانون ١٩٦٧/١٢/٤، والمتعلق
بتنظيم القضاء المذهبي الدرزي، يدخل في اختصاص المحاكم المذهبية الدرزية النظر
في القضايا المتعلقة بتطبيق احكام الشرع والتقاليد الدرزية، وقانون الاحوال
الشخصية للطائفة الدرزية، وبالتالي تخضع الوصية لدى الدروز لصلاحيات المحاكم
الدرزية.

وهكذا يبدو انه لا يوجد في لبنان قانون موحد يرعى احكام الوصية،
ويخضع له جميع اللبنانيين، وان الوصايا المعمول بها هي الآتية :

١ - وصية المسلم السني، وهي خاضعة للشرعة الاسلامية على المذهب الحنفي،
ومن اختصاص المحاكم الشرعية السنية.

٢ - وصية المسلم الشيعي، وهي خاضعة للشرعة الاسلامية على المذهب
الجعفري، ومن اختصاص المحاكم الشرعية الجعفرية.

٣ - وصية الدرزي، وهي خاضعة لتقاليد الطائفة الدرزية المعمول بها من قديم
الزمان، وقد حددت هذه التقاليد، او اكثرها، بقانون الاحوال الشخصية للطائفة
الدرزية، الصادر في ٢٤ شباط ١٩٤٨، وهي من اختصاص قاضي المذهب
الدرزي.

٤ - وصية غير المحمدي (المسيحي والاسرائيلي) وهي خاضعة لقانون ١٩٥٩/٦/٢٣، ومن اختصاص المحاكم المدنية العادية.

٥ - وصية رجال الاكليروس، الرهبان والراهبات والحاخامين، وهي خاضعة لقانون كل طائفة منهم، ومن اختصاص المحاكم المذهبية.

هذا فيما يتعلق باللبنانيين. اما الاجانب فقد كانت تركاتهم العقارية تخضع في عهد الدولة العثمانية لاحكام المذهب الحنفي، عملا بقانون ٦ صفر ١٢٨٤ هـ. ولكنه بصدور القرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٣٠ (قانون الملكية العقارية)، وبمقتضى المادة ٢٣١ من هذا القرار اصبحت تركة الاجنبي العقارية بالارث او الوصية، تخضع لاحكام قوانين بلاده. وقد اكدت هذا الامر ايضا المادة ١/٩ من القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٣٣.

أ - قانون ٧ آذار ١٩٢٩

كانت وصية غير المسلمين قبل قانون ١٩٢٩ خاضعة، سواء في شكلها، او في اساسها، لاحكام الشرع الاسلامي على المذهب الحنفي. وبتاريخ ١٩٢٩/٣/٧ صدر قانون الوصية لغير المحمدين وادخل وصية غير المحمدي ضمن اختصاص المحاكم المدنية. وقد عدل هذا القانون شكل الوصية كليا، كما عدل بعض المسائل الاخرى، ومن اهمها : رشد الموصي، وجواز الايصاء بكامل التركة لاي شخص كان بشرط احترام حق الورثة من ذوي الحصة المحفوظة وهم : الاولاد والزوج والابوان.

تناول هذا القانون المواضيع الآتية : الاشخاص الذين يجوز لهم الايصاء، شكل الوصية، الورثة ذوي الحصة المحفوظة ومقدار هذه الحصة، حق العدول

عن الوصية او تغييرها، المحكمة الصالحة لرؤية الدعوى المنبثقة من الوصية، الطوائف الدينية التي لا يطبق عليها القانون.

وقد تعدل هذا القانون مرتين . الاولى : بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر في ١٩٤٣/١/٢٥ والمتعلق بامضاء الموصي وبطابع اصبعه. والثانية : بالقانون الصادر في ١٨ شباط ١٩٤٦ لجهة شكل تصديق وصية اللبناني خارج اراضي الجمهورية اللبنانية.

من الميزات الاساسية لهذا القانون ان الوصية اصبحت بمقتضاه من العقود الشكلية التي لا تتعد الا باتباع الشكل المنصوص عليه فيه. وقد كانت هذه الشروط قاسية يؤدي عدم اتباعها او الخطأ في تفسيرها الى بطلان الوصية، وكثرة المنازعات بشأنها. وانه اجاز الايصاء لوارث ولغير وارث مخالفا بذلك القاعدة الشرعية المتبعة في المذهب الحنفي، والمبنية على الحديث الشريف : لا وصية لوارث الا ان يميز الورثة. وبذلك اصبحت من حق الموصي المسيحي او اليهودي ان يوصي لورثته كولدته او زوجته مثلاً، مما قد يؤدي الى تحقيق المساواة في الارث بين الذكور والاناث، خلافاً للآية القرآنية الكريمة التي تنص على ما يأتي : «يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين». كما اصبحت من حقه ان يوصي الى الحفيد، أي ابن الابن مثلاً، وبذلك يكون الموصي قد طبق مبدأ الخلفيّة او حق التنزيل، وهو يعني حلول الفرع محل اصله الذي توفي قبل المورث، بحيث ينال الحصة الارثية التي كانت قد آلت الى هذا الاصل فيما لو كان حياً قبل وفاة المورث. وهذا المبدأ معمول به في معظم الدول الاوروبية.

من الخصائص الاساسية لهذا القانون انه عدل نصاب الوصية فأصبح من حق كل لبناني غير محمدي ان يوصي بكامل امواله من منقولة او غير منقولة الى من

يشاء شرط عدم المساس بالحصص المحفوظة. وإن الدعاوى المنبثقة عن الوصية أصبحت من صلاحية المحاكم النظامية العادية (م ٤)، أي المحاكم المدنية.

من المأخذ على هذا القانون أنه جاء ناقصاً ومبتوراً ومشوشاً، فلم يعرف الوصية، ولم ينص على شكل الرجوع عنها، ولا على قدر الحصص المحفوظة عند تراحم بعض الورثة المستحقين، ولا على بطلان الوصية والشروط الجائزة أو الباطلة أو المبطلة، وعلى كيفية الرجوع عنها.

وقد خلق هذا الإهمال في ذهن البعض مشكلة في القواعد الواجب اتباعها عند عدم وجود النص. وتساءل عما إذا كان يجب اتباع أحكام الشرع الإسلامي، باعتبار أن الوصية في لبنان كانت خاضعة لها، أو أنه يجب الاستعانة بنصوص القوانين الغربية، واجتهادات المحاكم الأجنبية بحجة أن قانون ٧ آذار ١٩٢٩ مستوحى من هذه القوانين والاجتهادات.

وقد فسر البعض المادة السادسة من القانون المذكور، والتي نصت على أن « سائر النصوص المتعلقة بالوصية والمخالفة لهذا القانون أصبحت ملغاة لا يعمل بها » بأنه يمكن القول بأن قانون ١٩٢٩ لم يلغ من نصوص الشرع الإسلامي التي كانت تسود الوصية، سوى تلك التي تخالف أحكام هذا القانون. مما يعني أنه عند عدم وجود النص في قانون الوصية لسنة ١٩٢٩، تطبق الأحكام الشرعية، شرط ألا تكون مخالفة لأحكام قانون ١٩٢٩، أما إذا كانت مخالفة لها، فيطبق قانون الموجبات والعقود. أما في الأمور الباقية فيجب الرجوع فيها إلى الأحكام الشرعية^(١).

^١ - ادمون كسبار، ص ٧٠

ولا يطبق هذا القانون بحق اللبنانيين الذين هم من الطوائف المحمدية. حيث تبقى وصيتهم خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية او للتقاليد المختصة بكل طائفة من الطوائف الاسلامية المتعامل بها من قديم الزمان (الطائفة الدرزية)، (٧م).

ب - الوصية في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩

تناول هذا القانون في القسم الاول منه : «الارث بحكم القانون» وفي القسم الثاني : «الوصية»، لجهة : شكلها ونصائها، والرجوع عنها، وسقوطها وقبولها ومنفذها.

وقد نصت المادة ١٢٨ من هذا القانون على انه «لا يطبق هذا القانون على تركات ابناء الطوائف المحمدية».

لغت المادة ١٢٩ من هذا القانون جميع الاحكام السابقة المتعلقة بالارث والوصية. وبالتالي يكون هذا الالغاء قد شمل قانون ١٩٢٩/٣/٧، وجميع النصوص الشرعية التي لها علاقة بالوصية.

وبعد هذا الالغاء لم يعد بالاستطاعة القول بوجوب تطبيق الاحكام الشرعية في المسائل التي لم يرد عليها النص في القانون الجديد. وقد ذهب البعض الى انه يجب استبعاد القانون القديم كلية، بحيث لم يعد يصلح للتطبيق. وان القانون الجديد يؤلف وحدة متكاملة تكفي بذاتها. وبالنسبة الى المسائل التي تستدعي التوضيح، يمكن استنتاجها بكافة الوسائل، من نصوص القانون، او من مبادئه، واذا لزم الامر فمن المبادئ العليا للقانون^(١)، كما اوضح البعض الآخر بانه علينا، عند عدم وجود النص، ان نطبق على الوصية القواعد العامة المقررة بقانون الموجبات والعقود، وفي غيره من القوانين الخاصة، على ان نأخذ سواء من احكام الشريعة

^١ - اميل تيان، ص ١١، Notes sommaires

الاسلامية، او من اجتهادات المحاكم الغربية، ما لا يخالف هذه القواعد وما يتوافق بينها وبين قانون الوصية^(١).

ج - نطاق تطبيق قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ :

لا يطبق هذا القانون على ابناء الطوائف المحمدية، أي الطائفة السنية والطائفة الشيعية والطائفة الدرزية. كما لا يطبق على وصايا رجال الاكليروس والراهبان والراهبات والحاخامين التي تخضع لقانون طائفة كل منهم الخاص، علما بان الحكم بصحة هذه الوصايا ووجوب العمل بها هو من اختصاص المحاكم المذهبية، لا المحاكم المدنية.

فيبقى ان هذا القانون يطبق على جميع اللبنانيين المتمين الى الطوائف المسيحية والاسرائيلية المعترف بها وغير المعترف بها^(٢).

ثالثا - تعريف الوصية وخصائصها

أ - تعريف الوصية ومفهومها

لم يعرف قانون ١٩٢٩ ولا قانون ١٩٥٩ الوصية، وعرفها الشرع الاسلامي بانها : تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع. كما عرفها القانون المدني الفرنسي بانها عقد يتصرف الموصي بموجبه بكل تركته او ببعضها الى زمن لا يعود هو فيه موجودا، ويمكنه الرجوع عنه^(٣).

^١ - ادمون كسبار، ص ٧١

^٢ - حددت المادة الاولى من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، الطوائف غير المحمدية المعترف بها.

^٣ - Art. 895 : «Le testament est un acte par lequel le testateur dispose pour le temps où il n'existera plus, de tous ou partie de ses biens, et qu'il peut révoquer ».

وتعرّف المادة الاولى من قانون الوصية المصري ^(١) الوصية بأنها تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت.

ويستخلص من هذا التعريف ما يأتي :

١ - الوصية تمليك

استعمل الفقهاء كلمة تمليك بمعنى واسع جدا، بحيث تشمل العين، أي حق الملكية، كما تشمل المنفعة أي حق الانتفاع. وتشمل ايضا الابرء من الدين، أي تمليك الدين ممن عليه الدين. وهي تقع على الاموال المنقولة وغير المنقولة.

وعلى الرغم من هذا الاستعمال الشامل، فيبدو ان كلمة تمليك لا تشمل بعض التصرفات، كابرء الكفيل، او تأجيل الدين، في حين ان ذلك جائز شرعا. كما ان الوصية قد تناول نفقات تجهيز الميت وكيفية القيام بهذا التجهيز، وهذا الامر لا يعتبر تمليكا، كما انه في الوقت نفسه يتضمن انفاق اموال وهذا ما عناه القانون الفرنسي باستعماله كلمة (dispose) ، والقانون المصري، باستعماله كلمة تصرف بدلا من كلمة " تمليك".

٢ - التمليك في الوصية مضاف الى ما بعد الموت

يعني ذلك ان اثر الوصية مؤخر الى ما بعد وفاة الموصي. وهذا ما يفرق الوصية عن الهبة التي هي مبدئيا تمليك بين الاحياء. وهذا الفرق يجعل رجوع الموصي عن وصيته غير مقيد بشرط، كما يجعل قبول الوصية غير معتبر، الا اذا صدر بعد وفاة الموصي.

^١ - قانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦

وقد الحق قانون الموجبات والعقود، بالوصية، الهبات التي تنتج مفعولها ب وفاة الواهب (م ٥٠٥)، فنص على ان هذه الهبات تعد من قبيل الاعمال الصادرة عن مشيئة المرء الاخيرة، وتخضع لقواعد الاحوال الشخصية المختصة بالميراث. غير ان هذه الهبات تنعقد، كالهبات العادية، بين الاحياء، ولا يصح الرجوع عنها، ولكنها كالوصية تنتج آثارها بعد وفاة الواهب.

ذهب الاجتهاد الفرنسي الى اعتبار ان التصرف لا يكون وصية، الا اذا كانت ارادة المتصرف متجهة الى احداث اثر التصرف بعد الوفاة. ولئمة قرينة على ان التصرف يكون تبرعا بين الاحياء اذا حصل بعقد رسمي ولم يكن مضافا الى ما بعد الموت. ولكنه لا محل لهذه القرينة اذا حصل التصرف بعقد ذي توقيع خاص. وعندئذ تستخلص ارادة المتصرف من ظروف العقد وطريقة صياغته ^(١). ولقضاة الاساس السلطة السيادية في تقدير التصرف واعتباره وصية ام لا ^(٢)، وقد ذهب الاجتهاد الفرنسي الى ان العقد الذي يجري تنظيمه وفقا للشروط الشكلية للوصية، يعتبر وصية، حتى ولو لم يتضمن توزيعا للاموال، اذا تكشف منه ان ارادة المتصرف متجهة الى احداث مفاعيل التصرف بعد وفاته. لان هذا العقد يستدعي التحري عن ارادة المتصرف، وهذا الامر هو من صلاحية قاضي الاساس الذي يمكنه ان يقدر ان نص العقد المذكور ما هو الا مسودة وصية جرت كتابتها قبل اتخاذ قراره النهائي ^(٣)، ولا تلتزم المحاكم بالوصف الذي يعطيه المتصرف للعقد، بل لها

^١ - Trib. Civ. Seine, 29 nov. 1920, Gaz. Trib. 14 janv. 1921; Poitiers, 24 janv. 1916, D.P. 1920.2.135, Encyclo. D., n° 8

^٢ - Civ. 22 mai 1973, Bull. Civ. I, n° 176; Encyclo. D., n° 9

^٣ - Civ. 12 janv. 1970, D. 1970, Somm. 48.

ان تكيفه استنادا الى الظروف والاسباب وطريقة صياغة العقد توصلنا الى وصفه بالوصية او سواها^(١).

غير انه اذا كان لا خلاف على ان تفسير العقد يدخل ضمن صلاحية قاضي الاساس، فان الوصف (qualification) الذي يعطيه هذا الاخير للعقد يقع تحت رقابة محكمة التمييز، فاذا تبين لها مثلاً ان التصرف قد جرى بين الاحياء، ومع ذلك وصف قاضي الاساس العقد بكونه وصية، فان حكمه يكون قابلاً للنقض^(٢).

٣ - الوصية تمليك بطريق التبرع

وهذا يعني ان الوصية من التصرفات الشرعية التي تكون مبدئياً، من دون عوض. أي انها من عقود التبرع، لا من عقود المعاوضة، على الرغم من جواز تقييدها باداء عوض او بشرط مباح.

ب - خصائص الوصية

١ - الوصية عقد قانوني ذو طرف واحد (Contrat unilatéral)

تتم الوصية بارادة الموصي وحده، وتكون ارادته كافية لصحة الوصية وانتاج مفاعيلها القانونية، منذ لحظة وفاة الموصي^(٣)، ولكنه يمكن للموصي ان يرجع عنها حتى وفاته. وبعد وفاة الموصي يكون الموصى له حراً في قبولها او

^١ - Aix, 30 déc. 1907, D.P. 1908.2.103; Req, 20 juill. 1943, J.C.P. 1944.11.2450, - note Voirin.

^٢ - Civ. 6 mai 1891, D.P.93.1.177; Encyclo. D. n° 11

^٣ - Mazcaud, t.4, 2e vol., n° 257;

رفضها^(١) . وهذا ما عنته المادة ٧٧ من قانون الارث لغير المحمدين التي تنص على ان الوصية تلزم بقبولها من الموصى له صراحة او دلالة بعد وفاة الموصي .

فقبول الموصى له بالوصية هو تأكيد منه على الحق الموصى به، ولا يعني ان الوصية لا تكون مكتملة الا بقبول الموصى له، بل تكون صحيحة وقانونية قبل قبوله، ولكنه يحق له رفضها بعد وفاة الموصي، ولا يجبر على قبولها .

٢ - لا تكون الوصية صحيحة الا بارادة الموصي الشخصية

على الموصي ان يعبر شخصيا عن ارادته الاخيرة في موضوع الوصية . ولا يجوز لسواه ان يعبر عن هذه الارادة . ولذلك لا يجوز التوكيل في عقد الوصية . كأن يقوم وكيل الموصي بتنظيم وصية لصالح الموصي له من اموال الموصي . ولكنه يمكن للموصي ان يوكل احد الاشخاص بايداع الوصية المكتوبة لدى الكاتب العدل . وهذا ما نصت عليه المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين بما يأتي : «يجوز تنظيم الوصية بخط الموصي الذي يكتبها بكاملها بخط يده، ويوقعها بامضائه ويؤرخها، وفي هذه الحالة يجب ان تودع من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص لدى الكاتب العدل، ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، ومصادق على هذا الختم من قبل الكاتب العدل ويشار في سجل خاص الى وجود هذه الوصية » .

غير ان هذه المادة تجيز للوكيل فقط ايداع الوصية المنظمة بخط يد الموصي لدى الكاتب العدل، ولا تجيز له ان يقوم مقام الموصي بتنظيم الوصية مباشرة .

Encyclo. D., testament, n° 4; Mazeaud, op. et loc. Cit.

٣ - الوصية عقد رسمي (Contrat solennel)

الوصية في قانون الارث لغير المحمدين عقد رسمي يقتضي تنظيمه وفقا للاصول المعينة في نظام الكتاب العدل للصكوك الرسمية. مع الاشارة الى ان الوصية لغير المحمدين في قانون سنة ١٩٢٩ كانت من العقود الرسمية الشكلية التي تتوقف صحتها على الشكل المنصوص عليه في هذا القانون، كحضور اربعة شهود مثلا، واستعمال صيغة خاصة للتصديق على الوصية، وسواها من القواعد الشكلية. وتتوقف صحة الوصية على اتمام بعض الشكليات المحددة قانونيا.

وقد استهدف المشتري من فرض هذه الشكليات تحقيق ارادة الموصي، طالما ان الوصية عقد ذو طرف واحد. وقد تدخل الاجتهاد بصورة واسعة في تحديد مضامين هذه الشكليات وقسمها الى فئتين، اعتبر فئة منها جوهرية يؤدي عدم اكتمالها الى بطلان الوصية، والفئة الثانية غير جوهرية ولا ينتج عنها بطلان الوصية^(١).

٤ - الوصية عقد يجوز الرجوع عنه

تمتاز الوصية، خلافا للعقود العادية، بوجه عام، بانها عقد يجوز للموصي ان يرجع فيه عن وصيته بصورة كلية او جزئية، في أي وقت يشاء وحتى وفاته. وهذا ما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون الارث لغير المحمدين^(٢)، وبدون ان يشكل ذلك اساءة لاستعمال الحق^(٣).

^١ - Josseland, la désolennisation du testament, D.H. 1932, Chron. 73

^٢ - م ٦٩ : «للموصي ان يرجع عن وصيته كلها او بعضها».

^٣ - Mazeaud, n° 957

وهذا ما يتلاءم مع كون الوصية عقدا ذا طرف واحد. اذ ان ارادة الموصي غير مرتبطة بارادة الموصي له، وان حق الموصي بالرجوع عنها هو حق مطلق، ومرتبطة بالنظام العام، وكل شرط يقضي بغير ذلك يكون باطلا بطلانا مطلقا^(١).

٥ - مضمون الوصية

من المتفق عليه في جميع التشريعات، ان الوصية تتضمن في الاصل حقوقا مالية. ولذلك ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه لا يعتبر من قبيل الوصية النصائح والتوصيات التي يسديها شخص الى آخر على ان تكون نافذة بعد وفاته، وكذلك الامر في تكليف الموصي الموصى له باقامة القداديس والصلوات بعد وفاته^(٢).

غير انه، بصورة استثنائية، قد تتضمن الوصية حقوقا غير مالية، كما لو تناولت مسائل تتعلق باستبعاد بعض ورثته من تركته، ومسائل تتعلق بدفن الموصي، او بتعيين وصي على اولاده بعد موته، او بتعيين منفذ لوصيته، او بوعده بالبيع او وعد بالايجار الخ... فما هي القيمة القانونية للوصية المتعلقة باسائل غير المالية هذه ؟ وهل تعتبر هذه الوصية صحيحة ونافذة ؟

ذهب الاجتهاد الفرنسي الى اعتبار العقد المتضمن امورا غير مالية دون سواها من الايصاعات المالية، كتعيين منفذ للوصية مثلا، لا يفقد صفته كوصية، اذا انعقد وفقا للشروط المفروضة قانونا^(٣)، واعتبر بعض الفقه ان الامور غير المالية الواردة في الوصية، قد ترتب آثارها القانونية، اذا كان شكل الوصية التي تتضمنها

^١ - Mazeaud, op. cit; Ripert et Boulanger, t.4, n° 2068

^٢ - Grenoble, 18 decem, 1894, D.P.1894, D.P. 95.2.288; Comp. Dupuich, note D.P. 1893.1.177.in fine; Encyclo. D., n° 5.

^٣ - Civ. 21 juin 1927, D.p. 1928.1.51, note Célice; 23 fév. 1931, D.H. 1931.179;- Encyclo. D., n° 6

يتوافق مع الشكل المفروض قانونا لاعتبارها صحيحة. كما هو الامر فيما لو اعترف الموصي بولده غير الشرعي في وصيته المكتوبة، التي يعتبرها معظم الفقهاء غير رسمية من حيث مضمونها، فلا قيمة لهذا الاعتراف طالما ان قانون الارث لغير المحمدين يشترط في المادة ٢٤ منه للاعتراف بالبنوة غير الشرعية، ان يتم بالشكل الرسمي، أي ان يدون في وثيقة الولادة، وفقا للاصول المعينة لقيد وثائق الاحوال الشخصية، او في سند رسمي لدى الكاتب العدل. وعلى العكس من ذلك، اذا تم الاعتراف المذكور، ضمن وصية رسمية، فهو صحيح لانه يكون قد استوفى الشروط المفروضة قانونا.

كما ذهب الاجتهاد الى ان سقوط الوصية لاي سبب كان، لا يؤثر على اقرارات الموصي غير المالية التي تظل قائمة بذاتها. وبالفعل فقد حكمت محكمة التمييز اللبنانية بان رجوع الموصي عن وصيته لا يلغى الاقرار الذي احتوته الوصية لجهة اعترافه بملكية زوجته للعقار المنازع عليه، ولا يؤثر على مفاعيل هذا الاقرار الذي يخول الزوجة حق طلب التسجيل في السجل العقاري، او المطالبة بالثمن، اذا استحال التسجيل بسبب خروج العقار من ملكية المدعى عليه^(١).

٦ - تمييز الوصية عن الهبة

خلافًا للعقود التي تنتج آثارها، بوجه عام، بين الاحياء، لا تنتج الوصية آثارها القانونية الا بعد وفاة الموصي. على عكس الهبة التي تنقل ملكية الاموال الموهوبة من الواهب الى الموهوب له في اثناء حياتهما. فالهبة، على عكس الوصية، تمليك بين الاحياء. ومع ذلك فقد نصت المادة ٥٠٥ موجبات وعقود على حالة خاصة، هي حالة الهبات التي تنتج مفعولها بوفاة الواهب، والتي تعد من قبيل

^١ - تمييز، غ، ١، قرار رقم ٧٠ ت ١٩٥٨/٦/٢٥، حاتم. ج ٣٥، ص ٥٨

الاعمال الصادرة عن مشيئة المرء الاخيرة، وتخضع لقواعد الاحوال الشخصية المختصة بالميراث^(١).

قضي بانه لا يصح القول بأن عدم تسجيل العقد وبقاء البائع ساكنا في العقار دليل على التصرف المضاف لما بعد الموت، لان الشرط الاساسي للتفريق بين الهبة والوصية هو حق الرجوع. وطالما لم يتبين من وقائع القضية ان البائع احتفظ لنفسه بحق الرجوع عن العقد ساعة يشاء، فانه يتوجب تطبيق شروط الرجوع عن الهبة المنصوص عليها في المواد ٥٢٤ وما يليها موجبات وعقود، فيما لو اراد البائع الرجوع عن البيع^(٢).

٧- تمييز الوصية عن الارث

في الارث تنتقل اموال وحقوق الميت الى ورثته بقوة القانون، من دون ان يكون لارادة المتوفي أي اعتبار. بينما في الوصية، تنتقل اموال الموصي وفقا لارادته المعبر عنها في وصيته.

ان القانون هو الذي يحدد الورثة، بينما في الوصية، يختار الموصي الموصى

لهم.

^١ - م ٥٠٥ موجبات وعقود : «ان الهبات التي تنتج مفعولها بوفاة الواهب، تعد من قبيل الاعمال الصادرة عن مشيئة المرء الاخيرة، وتخضع لقواعد الاحوال الشخصية المختصة بالميراث».

تميز لبناني، غ ٣، رقم ٣٨، سنة ١٩٦٢، باز، ١٩٦٢.

^٢ - استئناف لبنان الشمالي، غ ١، ق ١٠١ ت ١٩٧٤/٣/٢٧- العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص

٢٦١، رقم ٧

وفي الارث يحدد القانون الانصبه الارثية. اما في الوصية فالموصي هو الذي يحدد الحصة لكل من الموصى لهم، شرط عدم المساس بالحصة المحفوظة للورثة من ذوي الحصة المحفوظة.

ويحق للموصي ان يحرم سائر الورثة من غير اصحاب الحصة المحفوظة كاخيه مثلاً. اذ يمكنه ان يعطي كامل تركته لصديق له، او لجمعية خيرية، وكذلك يحق له ان يفضل احد الورثة على الآخرين، فيحدد لابنته مثلاً حصة ارثية اكثر من تلك التي يحق لها الحصول عليها ارثاً.

عند وفاة الموصي يدفع من التركة ما اوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية، ويوزع الباقي على الورثة بحسب قواعد الارث (م ١٣).

ان الارث لا يقبل الرد في التشريع اللبناني والتشريعات العريضة، بينما تتحمل الوصية القبول والرفض.

رابعاً - انواع الوصايا

يمكن ان نعدد من الوصايا الانواع الآتية : الوصية الرسمية، الوصية المكتوبة بخط يد الموصي، وصية الجندي في ساحة القتال، وصية اللبناني المنظمة في بلد اجنبي، وصية رجال الالكليروس والرهبان والراهبات والخاصامين، الوصية المستترة والوصية بقسمة الارث.

وبما ان الوصية الرسمية والوصية المكتوبة بخط يد الموصي تدخلان مباشرة في شكل الوصية، لذلك فضلنا ان نؤجل بحثهما الى حين بحث شكل الوصية ونكتفي هنا ببحث الانواع الاخرى.

أ - وصية الجندي في ساحة القتال

نصت المادة ٥٧ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : «فيما يختص بوصية الجندي الموجود في ساحة القتال يقوم مقام الكاتب العدل ضابط برتبة ملازم فما فوق. وهذه الوصية تصبح كأنها لم تكن بعد انقضاء ثلاثة اشهر على رجوع الموصي الى مكان يمكنه فيه ان يجري وصية بالطرق العادية».

ويتضح من هذا النص ان المشرع راعى حالة خاصة، هي حالة الجندي، وهو في ساحة القتال، حيث لا يمكنه ان ينظم وصيته وفقا للشكل القانوني العادي، نظرا للطرف الذي يمنعه من ذلك، فاجاز له بصورة استثنائية ان يوصي امام ضابط برتبة ملازم وما فوق، يقوم مقام الكاتب العدل.

ولا تصح وصية الجندي امام الضابط اذا لم يكن في ساحة القتال، كما ان هذه الوصية كأنها لم تكن بعد انقضاء ثلاثة اشهر على رجوع الموصي الى مكان يمكنه فيه ان يجري وصية بالطرق العادية، سواء كانت رسمية او منظمة بخط يده. وبالتالي فان وصية الجندي هي وصية مؤقتة، وعملا بالنص المشار اليه اعلاه، تصبح كأنها لم تكن بعد انقضاء ثلاثة اشهر على رجوعه الى مكان يمكنه فيه ان يجري وصية بالطرق العادية. اما اذا طال حالة الحرب ، والمعارك العسكرية، ولم يتمكن الموصي منذ تنظيم وصيته في ساحة القتال من الرجوع الى مكان يمكنه فيه تنظيم وصية جديدة، فتظل الوصية الاستثنائية قائمة مهما طال الزمن عليها وحتى مماته.

ما هو المقصود بكلمة " جندي " ومن هم الاشخاص الذين تشملهم ؟

لم تحدد المادة ٥٧ المشار اليها ما هو المقصود بكلمة جندي، وما اذا كانت تشمل الرتب العسكرية المختلفة من ضباط وافراد، ولكنه يستخلص منها، ومن علة الحالة الاستثنائية التي اقتضتها، انها تشمل جميع العسكريين في ساحة

القتال سواء كانوا من الضباط او من الافراد، نظرا لحالة الضرورة التي استدعت هذا الامر. كما انها للعلة نفسها تشمل المجندين تحت خدمة العلم.

هل يحق لقائد الفرقة العسكرية في ساحة القتال، عندما يكون ضابطا من رتبة عسكرية كبيرة ان ينظم وصيته امام ضابط ادنى منه رتبة ؟

ارى انه لا شيء يمنع من ذلك، طالما ان الحالة الاستثنائية ضرورية، تستدعي تمكين الجندي من التعبير عن ارادته في تنظيم وصيته على هذا الشكل.

ما هو الشكل الذي يجب ان تنظم فيه الوصية ؟ فهل يقتضي تنظيمها وفقا للاصول المقررة لدى الكاتب العدل ؟ ام انه يكفي ان يعبر الموصي عن ارادته، بصرف النظر عن الشكل القانوني ؟

لم تشر المادة ٥٧ من قانون الارث لغير المحمدين صراحة الى أي شيء من هذا، ولذلك ذهب البعض الى انه يجب على الضابط الذي يحل محل الكاتب العدل ان يراعي جميع المراسيم والمعاملات المقررة بنظام الكتاب العدل^(١)، بينما ذهب رأي آخر الى ان الضابط المذكور، ينظم الوصية، بقدر الامكان، وفقا للمراسيم والمعاملات المقررة بنظام الكتاب العدل^(٢)، وعبارة " بقدر الامكان"، يستفاد منها امكانية التساهل في مراعاة الشكل المقرر لتنظيم الوصية. ونحن نؤيد الرأي الاول، من حيث مفهوم الناحية القانونية ، طالما ان الضابط يحل محل الكاتب العدل في هذه الحالة الاستثنائية، وبالتالي يلتزم تطبيق الشكل القانوني للوصية، طالما ان القانون لم ينص على شكل آخر ، ولم يعفه من تطبيق الاصول الشكلية العادية، فتظل هذه الاصول هي القاعدة الواجب اعتمادها . ومع ذلك فقد يتساهل القضاء

^١ - ادمون كسبار، ص ١٠٣

^٢ - يوسف نمر، رقم ١٢٣، ص ٢١٥.

في تطبيق قواعد الشكل مراعيًا وضع الضابط وهو غير مختص أساسًا بتنظيم الوصايا، والظرف الاستثنائي لدى تنظيم الوصية، وقد لا يكون مؤاتيا للاطلاع على نظام الكتاب العدل، وقانون الارث لغير المحمدين، وكيفية تنظيم السندات الرسمية.

ب - وصية اللبناني المنظمة في بلد اجنبي

كانت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من قانون الوصية لعام ١٩٢٩ تنص على انه «خارج اراضي الجمهورية اللبنانية تصدق وصية اللبنانيين وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلاد التي تنظم فيها الوصية».

ويستخلص من هذا النص ان وصية اللبناني المنظمة خارج الاراضي اللبنانية، كانت تصدق، تطبيقا لقانون الوصية لعام ١٩٢٩ المعدل بقانون ١٩٤٦/٢/١٨، اما وفقا لاحكام قانون الوصية اللبناني، إما بحسب الاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلاد التي تنظم فيها الوصية، وهذا ما يتماشى مع قاعدة «المكان يسود العقد»، «Locus regit actum». ومفادها ان العقود جميعا، بما فيها الوصية، تخضع مبدئيا لقانون المحل الذي تنظم فيه، وبالتالي تكون الوصية المنظمة في بلد اجنبي وفقا لقانون هذا البلد صحيحة، ولا يجوز الطعن بها بحجة عدم تنظيمها وفقا للقانون اللبناني. وهذا ما ذهب اليه القضاء، فقضت محكمة التمييز الفرنسية باعتبار وصية اللبناني المنظمة في فرنسا وفقا للقانون الفرنسي صحيحة^(١)، كما قضت المحكمة الابتدائية في جبل لبنان بان القاعدة العامة (Locus regit actum)، تجعل الوصية والعقود جميعا خاضعة مبدئيا لقانون المحل

المنظمة فيه، والقانون الصادر بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٤٦ الذي عدل الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون ٧ آذار سنة ١٩٢٩ المتعلقة بالوصية لغير المحمدين اجاز تصديق وصية اللبنانيين المقيمين خارج الجمهورية اللبنانية وفقا للاصول المتبعة لتصديق الوصايا الرسمية في البلاد التي تنظم فيها الوصية، فلا يجوز الطعن اذن بوصية اللبناني التي لم تنظم في بلاد اجنبية وفقا للقانون اللبناني^(١).

ولكنه بالرغم من قاعدة " المكان يسود العقد"، ذهب القضاء اللبناني الى ان وصية اللبناني في بلد اجنبي تكون صحيحة، اذا تمت وفقا للاصول الشكلية الرسمية في البلد الاجنبي هذا، ولا تكون صحيحة اذا تمت بشكل سند ذي توقيع خاص، فقضى بان الوصية الصادرة عن لبناني، والمنظمة خارج الاراضي اللبنانية بشكل السند ذي التوقيع الخاص، وبتاريخ كان فيه قانون ١٩٢٩/٣/٧ المعدل بقانون ١٩٤٦/٢/١٨ لا يزال ساري المفعول، تعتبر باطلة. فالفقرة الأخيرة المعدلة من المادة الخامسة من القانون المذكور تنص على ان وصية اللبناني المنظمة خارج الاراضي اللبنانية تصدق وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلاد التي تنظم فيها الوصية. فيكون النص المذكور فرض لصحة الوصية المنظمة في خارج لبنان ان تتخذ شكل السند الرسمي. وان التعديل الذي ادخل على نص المادة ٥ من قانون ١٩٢٩/٣/٧ بموجب قانون ١٩٤٦/٢/١٨ لم يكن يهدف الى تحرير الوصية من قيد الشكل الرسمي بل الى اعطاء الخيار للموصي اللبناني، بعد ان اصبح للبنان قناصل في معظم بلدان العالم، بين شكل الوصية كما نص عليه قانون ١٩٢٩/٣/٧، وبين الشكل المعتمد في بلد انشاء الوصية للمصادقة على السند الرسمي. وقد كان النص

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، حكم ٢٨٦ ت ١٩٤٩/١١/٣، حاتم، ج ٥، ص ٦١ -

القدم يمنع على اللبناني اختيار الشكل المعتمد في قانون بلاده، وهذا ما يتبين من مقابلة النصين القدم والجديد، ومن مراجعة الاسباب الموجبة لقانون ١٨/٢/١٩٤٦، وتقرير لجنة الادارة والعدل ومناقشات مجلس النواب.

ومن المبادئ الكلية التي كرسها قانون اصول المحاكمات المدنية ان قبول البيئة على عمل قانوني يخضع لقانون الدولة التي تخضع له مفاعيل هذا العمل، بمعنى ان القانون الذي يسود مفاعيل العمل القانوني يحدد أي نوع من انواع البيئات يعتبر مقبولا لاثبات هذا العمل، ويبقى لقاعدة المكان يسود العقد ان تطبق على صيغ هذه البيئة، فاذا فرض القانون اللبناني، وهو القانون الذي يسود مفاعيل وصية اللبنانيين بالنسبة الى اموالهم في لبنان، شكل السند الرسمي للوصية، كما فعل في المادة الخامسة من قانون الوصية لغير المحمدين لسنة ١٩٢٩، يبقى لقانون المحل الذي انشئت فيه الوصية ان يعين الصيغ الواجب مراعاتها ليسمى السند سنداً رسمياً^(١).

فالوصية المنظمة في فرنسا مثلاً، في ظل العمل بقانون ٧/٣/١٩٢٩، تخضع، اذن، من حيث شكلها للاصول المنصوص عليها في القانون الفرنسي. وان المواد ٩٧١ وما يليها من القانون المدني الفرنسي تنص على كيفية تنظيم الوصية، وبمقتضى المادة ٩٧١ تنظم الوصية الرسمية لدى الكاتب العدل بحضور الشهود. ولكن هذه المواد لم تبين كيفية التحقق من هوية الموصي، لذلك يجب الرجوع الى نظام الكتاب العدل الفرنسي. وبمقتضى المادة ١١ من هذا القانون يجب على الكاتب العدل ان يعرف اسم كل من العاقدين واهليته ومحل اقامته، او ان يتثبت من هذه الامور بشهادة شاهدين يعرفونه. والغاية من هذا النص هي تجنب الالتباس بين الاشخاص. ولم ينص القانون المذكور على المعاملة او التدبير الذي يجب على

^١ - تمييز لبناني، قرار ٢٤ ت ١٢/٤/١٩٦٨، حاتم، ج ٧٦، ص ٤٩ - ٥٠.

الكاتب العدل اتباعه للتحقق من هوية الموصي، فهذا الامر متروك اذن الى رأيه، ويستتبع مسؤوليته. ويفترض ان الكاتب العدل يعرف الموصي الذي ذكر هويته ومحل اقامته، على ان عدم معرفته لا يؤدي الى ابطال الوصية الا اذا تبين ان الشخص الذي حضر امامه لم يكن، بالواقع، الموصي الذي كتب اسمه في سند الوصية. وقد عينت المادة ٦٨ من نظام الكتاب العدل الفرنسي اسباب ابطال الاسناد الرسمية الناشئة عن نقص في اصول تنظيمها، ولم تدخل في عدادها عدم اشارة الكاتب العدل الى انه يعرف موقعها.

ذهب الاجتهاد اللبناني الى انه اذا ذكر الموصي في وصيته انه يجب تطبيق القانون الفرنسي على تركته، ان هذا البند، بفرض بطلانه، لا يؤدي الى ابطال الوصية، باعتباره منفصلا عن سائر بنودها، متى كانت الغاية الاساسية من الوصية، هي اعطاء الموصي جميع امواله الى زوجته، وبالتالي تبقى الوصية قائمة ولو ابطال البند المتعلق بوجوب تطبيق القانون الفرنسي^(١).

حصل تطور على وصية اللبناني المنظمة في بلد اجني، بمقتضى قانون ١٩٥٩، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ٥٦ منه على انه «اذا كانت الوصية منظمة في بلاد اجنبية، فتودع لدى الكاتب العدل او لدى قنصل لبنان». ويتضح من هذا النص انه يحق للبناني الموجود في الخارج ان ينظم وصية مكتوبة، وفقا لشروط واحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون ١٩٥٩، وان يودعها لدى الكاتب العدل الاجني، او لدى قنصل لبنان. مع العلم ان قانون ١٠ حزيران ١٩٤٤، اعطى، في المادة ١٧ منه، المعتمدين السياسيين والقنصلين اللبنانيين صفة مأمور الاحوال الشخصية والكاتب العدل. وتتناول وظيفة القنصل استبعاد

^١ - استئناف بيروت، غ، ق ١٩٨٨ ت ١٢/٢١، ١٩٦٧، المحامي، ١٩٦٩، ص ٤٤

الوصايا وتنظيمها والتصديق على الامضاءات، وغيرها مما يدخل في اختصاص الكاتب العدل.

ما هي الاصول الشكلية الواجب اتباعها لدى الكاتب العدل الاجنبي، بشأن الوصية المكتوبة ؟ وهل يجب ان يتبع فيها الاصول المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من قانون ١٩٥٩، ام يكفي بتطبيق الاصول المنصوص عليها في القانون الذي يخضع له الكاتب العدل الاجنبي ؟

يرى البعض ان الوصية المكتوبة والمودعة لدى الكاتب العدل الاجنبي، يجب ان يتبع فيها شروط المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين لسنة ١٩٥٩، لجهة ايداعها ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر ومصادق على هذا الختم من الكاتب العدل، والاشارة في سجل خاص الى وجود هذه الوصية، فاذا كان الكاتب العدل المذكور غير مخول باتباع هذه الاجراءات، فلا يبقى امام الموصي سوء اللجوء الى القنصل اللبناني^(١).

هذا فيما يتعلق بالوصية المنظمة بخط الموصي، اما وصية اللبناني المنظمة في بلد اجنبي، وغير المنظمة بخط الموصي فتطبق بشأنها احكام الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من قانون ١٩٥٩ والتي تنص على «ان وصية اللبناني المنظمة في بلد اجنبي تنظم وتصدق وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلد الاجنبي الذي تنظم فيه ».

ويتضح من هذا النص ان وصية اللبناني الصادرة عنه في بلد اجنبي لا تصح بموجب عقد ذي توقيع خاص غير مكتوب بكامله بخط الموصي، ولو كان قانون البلد الاجنبي هذا يجيز الوصية بصيغة عقد ذي توقيع خاص . مما يعني ان نص

^١ - اميل تيان، ص ٦٦

الفقرة الثانية من المادة ٥٤ المذكورة يخالف القاعدة المتفق عليها في القانون الدولي الخاص، والتي تقضي بان المكان يسود العقد.

وبالنتيجة يحق للبناني المقيم في الخارج، ان يوصي، في ظل قانون ١٩٥٩ باحدى الطرق الآتية :

الطريقة الاولى : وهي طريقة تنظيم الوصية بشكل السند الرسمي لدى الكاتب العدل، وفقا لما يتطلبه القانون اللبناني.

الطريقة الثانية : وهي طريقة تنظيم الوصية بخط يد الموصي ، حيث تودع اما لدى الكاتب العدل في البلد الاجنبي، وفقا للاصول المذكورة آنفا، او لدى قنصل لبنان.

الطريقة الثالثة : وهي طريقة التصديق على العقود الرسمية في البلاد الاجنبية التي يوجد فيها الموصي اللبناني.

وبالتالي يحق للموصي اللبناني ان ينظم وصيته بشكل من الاشكال الآتية :

١ - بوصية مكتوبة بكاملها ومؤرخة وموقعة بخط يده. وفي هذه الحالة يحصل الايداع لدى الكاتب العدل حيث نظمت الوصية، او لدى قنصل لبنان.

٢ - بوصية رسمية يصدق عليها قنصل لبنان او من يقوم مقامه من ممثلي لبنان في الخارج المعطى لهم وظيفة الكاتب العدل، وهذه الحال يجب ان يحصل تنظيم الوصية وتصديقها، وفقا للاصول المقررة في نظام الكتاب العدل.

٣ - بوصية تتم بعقد رسمي يصدق عليها المأمور الرسمي المختص وفقا لقانون البلد الاجنبي الموجود فيه . وقد قضت محكمة الاستئناف بان تنظم وتصدق وصية لبناني

منظمة في بلد اجنبي وفقا للاصول المنصوص عليها في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩،
او للاصول التي تصدق فيها الوصية الرسمية في البلد الاجنبي الذي تنظم فيه ^(١).

ما هي القوة التنفيذية لوصية اللبناني المنظمة في الخارج ؟

اذا كانت وصية اللبناني في خارج لبنان لها صفة الوصية الرسمية، او اذا كانت مكتوبة بخط الموصي، ومصدقة من القنصل اللبناني، فتعتبر صادرة عن مأمور رسمي، وبالتالي تنفذ في لبنان، من دون حاجة الى حكم او دعوى، مباشرة بواسطة دائرة التنفيذ، عملا باحكام المادة ١/٨٤٧ من قانون اصول المحاكمات المدنية، التي تنص على انه «لكل دائن بحق شخصي او عيني ناشئ عن عقد او تعهد مثبت بسند رسمي او عادي ان يطلب تنفيذ هذا السند بحق مدينه مباشرة بواسطة دائرة التنفيذ المختصة». ويستخلص من نص المادة ١٠٢٣ أ.م.م. ان تنفيذ السندات المثبتة لحق شخصي او عيني يبقى خاضعا لاحكام المواد ٨٤٧ وما يليها من قانون اصول المحاكمات المدنية، بمعنى ان هذه السندات ومنها الوصية تنفذ بواسطة دائرة التنفيذ، ومن دون حاجة الى حكم، او الى اعطاء صيغة تنفيذية، خلافا لما كان الامر عليه في ظل قانون ١٩٦٧/١٢/١٩، حيث كانت السندات الرسمية الاجنبية خاضعة لاعطائها الصيغة التنفيذية.

كيف تنظم وصية الاجنبي في لبنان ؟

يمكن للموصي الاجنبي الذي ينظم وصية في لبنان، ان يلجأ الى تنظيمها بالشكل المقرر في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، عملا بقاعدة «المكان يسود العقد»، او باستعمال الشكل المقرر في قانون بلاده. وهذا ما أجازته القانون المدني

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ٣٣٩ ت ١٩٧٤/١٢/٢٠، العدل، ١٩٦٨، ٢٠١، ص

الفرنسي في المادة ٩٩٩ منه، التي نصت على انه يمكن للفرنسي الذي يكون موجودا في بلد اجني ان ينظم وصيته بمقتضى سند ذي توقيع خاص، او وفقا للاصول المنصوص عليها في المادة ٩٧٠ من القانون نفسه^(١)، كما يمكنه ان ينظمها بمقتضى سند رسمي وفقا للاصول الشكلية المتبعة في بلد تنظيمها.

وقد قرر القضاء اللبناني ان للموصي الاجني ان ينظم وصيته في لبنان اما وفقا للقانون اللبناني، واما وفقا لقانون بلاده^(٢)، كما قرر بان وصية الاميركي المنظمة في لبنان، وفقا للقانون اللبناني، تكون صحيحة اذا نظمت بالشكل المطبقة عليه القاعدة الدولية «المكان يسود العقد»، او بالاساس المطبق عليه القانون اللبناني الذي يحيل عليه قانون الولايات المتحدة الاميركية بخصوص الايصاء في العقارات الواقعة في لبنان^(٣).

وفي قرار حديث لها قضت محكمة التمييز بان شكل الاعمال القانونية يسوده قانون مكان اجرائها. ولذلك بامكان الموصي الاميركي تنظيم وصيته في لبنان وفقا للقواعد المنصوص عليها في القانون اللبناني من دون ان يتوجب عليه تأمين الشروط الشكلية المفروضة في القانون الاميركي^(٤).

Art. 970 : « Le testament olographe ne sera point valable, s'il n'est écrit en entier, daté et signé de la main du testateur : Il n'est assujetti à aucune autre forme ».

Art. 999 : «Un français qui se trouvera en pays étranger, pourra faire ses dispositions testamentaires par acte sous signature privée, ainsi qu'il est prescrit en l'article 970, ou par acte authentique, avec les formes usitées dans le lieu où cet acte sera passé ».

^٢ - استئناف لبناني، ١٩٤٥/٢/٢٢، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٧٣

^٣ - استئناف لبناني، ١٩٤٨/٦/٥، ن.ق.، ١٩٤٩، ص ٢٤٩

^٤ - تمييز، غ ٥، ق ١٣، ت ٢٠٠٠/٢/١، صادر في التمييز، ص ٥١١

هذا فيما يتعلق بالشكل، اما فيما يتعلق بالاساس، فان تركة الاجنبي بالارث او بالوصية، تخضع لاحكام قوانين بلاده، عملا باحكام المادة ٢٣١ من القرار ٣٣٣٩ (قانون الملكية العقارية).

ج - الوصية المتبادلة Testament conjointif

تنص المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « لا تصح الوصية المنظمة في صك واحد من شخصين او اكثر، سواء كان الايصاء لمصلحة الموصين انفسهم او أي شخص آخر ».

يتضح من هذا النص ان المشرع منع، تحت طائلة الابطال، كل وصية يجري تنظيمها في صك واحد من شخصين او اكثر. ولا فرق في ان يكون الايصاء لمصلحة الموصين انفسهم او لمصلحة أي واحد منهم، او لمصلحة شخص آخر لا علاقة له بتنظيم الوصية.

ويدو ان هذا المنع مبني على شكل تنظيم الوصية وليس على موضوعها. ولكن ما هي الغاية من هذا المنع ؟

ان الغاية التي استندت اليها ارادة المشرع لبطلان الوصية المتبادلة تقوم على سببين : السبب الاول : رغبة المشرع في المحافظة على الطابع الانفرادي للوصية، وكونها صادرة عن ارادة الموصي المنفردة، وعدم تحويلها الى عقد ثنائي يقوم على ارادة الفريقين المتعاقدين، أي الموصي والموصى له.

السبب الثاني : رغبة المشرع في المحافظة على خاصة اساسية من خصائص الوصية، وهي امكان الرجوع عنها كلياً او جزئياً من قبل الموصي في كل وقت، وحتى تاريخ وفاته. ولا تكون الوصية صحيحة ما لم تتوفر فيها هذه الميزة.

وقد ورد في الاسباب الموجبة لمشروع قانون الارث لغير المحمدين، تحت عنوان : «الاحوال التي تصح فيها الوصية، والاحوال التي تبطل فيها»، ما يأتي : " حرص المشروع على ان يذكر صراحة بعض الاحوال التي تصح فيها الوصية او تبطل فيها، وكانت لدى العلماء والمجتهدين مجالاً للتناقش والاختلاف " .

فمن هذه الاحوال : الوصية المنظمة في صك واحد من شخصين او اكثر، فقد صرح المشروع انها لا تصح. والسبب في ذلك هو ان الوصية من العقود التي ميزتها الاولى، ان واضعها يحق له الرجوع عنها في أي وقت شاء، ولذلك لا يجوز ان تكون ثنائية حيث لا يصح الرجوع عنها الا باتفاق الطرفين ... « الا ان البعض رأى ان هذه الحجة غير مقنعة، لان لاحد الموصين ان يرجع عن وصيته بوصية لاحقة من دون ان يمس بالآخرى ^(١) .

وقد قضى بان الوصية هي بجوهرها عمل قانوني يقوم به الموصي بارادته المنفردة بقصد التبرع بعد وفاته لمصلحة شخص آخر، ومن ميزاتها الاساسية، ان يستطيع الموصي الرجوع عنها ساعة يشاء من دون اية عراقيل، وان لا يتبين ان سببها هو عمل قام به بالمقابل الموصى له او أي شخص آخر، بمعنى ان الوصية لم تكن لتحصل لولا ذلك العمل، فتبطل عندئذ ان تكون نابعة عن ارادة منفردة، وتتغير طبيعتها في الجوهر، وتصبح اذ ذاك وليدة تعاقد بين ارادتين اثنتين او اكثر ^(٢) .

ان نص المادة ٤١ المذكور من قانون الارث لغير المحمدين ، مستوحى من نص المادة ٩٦٨ من القانون المدني الفرنسي ، التي تنص على ان الوصية لا يمكن ان

Planioi et Ripert, t.5, n° 528

^١ - اميل تيان، ص ١٠٦

^٢ - غمبيز، غ ٢، ق ١٣، باز، ١٩٨٤، ص ٣٤٤

تنظم بصك واحد من قبل شخصين او عدة اشخاص، سواء كانت لمصلحة الغير او لمصلحتهم المتبادلة^(١).

وقد ذهب بعض الفقه الفرنسي الى ان سبب المنع يعود الى انه اذا جرى تنظيم الوصية المتبادلة بصك واحد فانه يتعذر الرجوع عنها من قبل احد الموصين ، وهذا ما يخالف روح الوصية (L'essence du testament)^(٢)، بينما ذهب البعض الآخر الى ان الباعث على بطلان الوصية هو في الترابط المعنوي بين الارادتين . (Lien intellectuel existant entre les deux manifestations de volonté) اكثر مما هو في مسألة الرجوع عن الوصية^(٣).

وقد سعى الاجتهاد الفرنسي الى التخفيف من وطأة هذا المنع الذي اعتبره انه لا مبرر صحيحا له، فحصره بصورة ضيقة بالوصايا المتبادلة المنظمة بصك واحد، وفي متن واحد متبوع بتواقيع الموصين، وأجازه في الحالات الاخرى، ومن هذه الحالات : قضي بان الوصية تكون صحيحة اذا جرى تنظيمها بين زوجين في وقت واحد ولكن على ورقتين مختلفتين^(٤).

وكذلك الامر اذا كانت الوصيتان مكتوبتين على ورقة واحدة، ولكن احدهما على وجه هذه الورقة (sur le recto)، والاخرى على ظهرها

^١ - Art. 968 : « Un testament ne pourra être fait dans le même acte par deux ou plusieurs personnes, soit au profit d'un tiers, soit à titre de disposition reciproque et mutuelle ».

^٢ - Aubry et Rau, t.10, 667, texte et note I; Comp. Ripert et Boulanger, t 4, n°2022.

^٣ - Ripert et Boulanger, op.cit.

^٤ - Civ. 25 fév. 1925, D.P. 1925.I.185, note Savatier. Colin et Capitant, t.3, nos 1758 et s.

(sur le verso) ^(١). او اذا كانت الوصيتان مكتوبتين على صفحة واحدة يفصلهما خط موضوع بينهما. وكل وصية منهما موقعة بتوقيع واحد ^(٢).

وقد ذهب القضاء الفرنسي الى القول ان المنع المنصوص عليه في المادة ٩٦٨ مدني فرنسي يطبق على كل الوصايا مهما كان شكلها ، وقد يمتد احيانا الى تصرفات لما بعد الموت لا تتم بشكل وصية ^(٣). ولكن هذا المنع يجب ان يفسر بدقة. كما قضي بانه لا يكون ثمة وصية متبادلة ، بين زوجين اذا وقع احدهما دون الآخر ^(٤)، ويعتبر وصية متبادلة باطللة العقد المحرر بخط المرأة وباسمها واسم زوجها، والمتضمن تصرفات مشتركة بين الزوجين والموقع من قبل الزوج بعد زوجته ^(٥).

ويمكن الادلاء ببطالان الوصية المتبادلة من كل ذي مصلحة، وحتى من قبل احد موقعيها ^(٦).

تأثر الاجتهاد اللبناني باجتهادات المحاكم الفرنسية، فقضت محكمة الاستئناف بان الوصية المنازع فيها لا تشكل وصية متبادلة ، بمفهوم نص المادة ٤١ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ ، لان الوصيتين لم تنظما على ورقة واحدة. بل على ورقتين مستقلتين، صادرة كل منهما عن احد الموصيين ^(٧).

١ - Rcq. 3 fév. 1873, D.P. 73.1.467

٢ - Dijon, 29 juill. 1872.155; Encyclo. D; n° 42; Trib. Civ. Seine, 30 avril 1936, D.H.1937. Somm. 7 rép. Gén. Not. 1936.697, Rev. Trim. dr. civ. 1936 - 896.

٣ - Civ. 10 mars 1869, D.P. 69.1.336

٤ - Alger, 20 oct. 1948, D.1949. Somm. 51.

٥ - Civ. 21 avril 1971, J.C.P.1973. II- 7328, note Dagot, Rev. trim. Dr. civ. 1973. 376, obs. Savatier, journ. not. et av. 1972. 777, obs, Blanc.

٦ - Paris, 27 janv. 1911, D.P. 1973.2.96; Encyclo. D., n° 43.

٧ - استئناف، غ، ١، ق ١٥٩١ ت ١٩/١٢/١٩٦٨، حاتم، ج ١١٥، ص ٦١

وقد تصدى الاجتهاد اللبناني الى مسألة صحة الوصية المتبادلة او عدم صحتها، فذهب بمعظمه الى ان الوصية لا تكون باطلة، الا اذا جرى تنظيمها بصك واحد، أي ان بطلان الوصية المتبادلة لا يستند الا الى شكل تنظيمها، ولا تكون باطلة بمعزل عن توفر الشرط الشكلي، ولذلك فمجرد صدور الوصية عن شخص واحد، لا تطالها احكام المادة ٤١.

ففي قرار حديث للهيئة العامة لمحكمة التمييز صدر في ١٧/٦/١٩٩٣، قضت هذه الهيئة بانه واضح من نص المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين، ان العنصر الاساسي لعدم صحة الوصية هو ان تكون منظمة في صك واحد من قبل شخصين او اكثر، فهذا العنصر، أي التنظيم في صك واحد لا يمكن ان يعني سوى الشكل، ولا يمكن ان يكون مصدراً لقاعدة اساسية تنهدم الوصية بموجبها، وسندا للنص اياه بمعزل عن توفر الشرط الشكلي المنصوص عليه صراحة فيه، وبتعبير آخر، ان مجرد ان تكون الوصية صادرة عن شخص واحد، انتفت امكانية استعمال النص، ولو ان الموصي يستفيد هو ايضا من وصية اخرى صادرة لمصلحته عن الموصي له ومنظمة في صك مستقل آخر.

وان المادة ٤١ واردة في الكتاب الاول (احكام عامة من القسم الثاني في الوصية) من قانون الارث. وقد ورد في هذا الكتاب تعداد لحالات الصحة والبطلان في الوصية (المواد ٢٩ حتى ٥٢) وليس من بينها تحريم الوصايا المتبادلة بين شخصين (زوجين مثلاً) او المترابطة في ما بينها برباط نفسي او ادبي، ولو ان المشرع اراد ان يحرم مثل هذه الوصايا لما اغفل النص على هكذا تحريم، ولما حصر التحريم في المادة ٤١ بالترابط المادي الناشيء عن توقيع اثنين او اكثر على وصية مشتركة منظمة في صك واحد بمعزل عما اذا كان الايصاء في هذا الصك متبادلاً بين الموقعين او حاصلًا من هؤلاء لمصلحة شخص ثالث.

وفي هذه الحال، غير ممكن استخراج قاعدة لبطلان وصايا منظمة كل منها في صك مستقل، وبحجة انها متبادلة في ما بينها، او لترابطها ذهنيا ونفسيا واديبيا وغير ذلك، اذ ان البطلان لا يكون بدون نص. ولا يمكن استنتاجا، وعلى كل حال، ان النص الجاري التركيز عليه (المادة ٤١) هو واضح وصريح، ولا يصح مرتكزا لاي استنتاج او تأويل آخر.

وان القاعدة القانونية الاساسية هي حرية كل انسان في ان يورث، عبر الوصية، من يشاء من الناس، بارادته المنفردة، ضمن بعض الحدود، كالحصص المحفوظة، ولذلك فمن المفروض على القاضي وعلى الناس احترام ارادة الموصي والعمل على تنفيذها، وبالتالي عدم التعرض للوصية، بقصد هدمها، الا لسبب قانوني واضح واكيد، وليس للمحاكم ان تسهل هدم الوصايا بدون قيام مثل هذا السبب، ولا ان تستنبط اسبابا للبطلان، اجتهدا واستنسابا.

وليس في القانون وخصوصا في المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين ما يمنع على شخصين ان يوصي كل منهما للآخر باملاكه كلياً او جزئياً، فتبادل الوصايا ليس امرا غريباً، ولا سيما بين الزوجين، ولا يبدل من الامر شيئا ان تكون الوصايا قد نظمت في ذات اليوم والساعة، واستعملت في كل منها عبارات متشابهة، ويكفي الا تأتي في صك واحد حتى تبقى خارج اطار المادة ٤١ المذكورة^(١).

وقبل صدور قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز، كان الاجتهاد بمعظمه ايضا يسير في الوجهة نفسها. فقد قضت محكمة استئناف بيروت ان ما توخاه المشرع بنص المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين، هو الحؤول دون تحوير طابع

^١ - الهيئة العامة لمحكمة التمييز، ق ٣٤ ت ١٧/٦/١٩٩٣، ن.ق.، ١٩٩٣، ص ١٠٨٧.

الوصية من انفرادي الى ثنائي، ودون الحد، بعائق مادي، هو وحدة الصك، من امكانية الموصي الرجوع عن الوصية ، وذلك على اعتبار ان الطابع الانفرادي وحق الرجوع عن الوصية هما من عناصر كيانها الجوهرية. وان تنظيم وصيتين بصكين مختلفين، من شأنه ان يعطي كلا منهما استقلاليتهما بالنسبة الى الاخرى، فلم يعد من سبيل للقول بان احدى الوصيتين هي سبب الاخرى ، ذلك طالما ان الوصية لا تنتج مفاعيلها الا بالوفاة، وانه يمكن للموصي ان يرجع عنها متى شاء حتى وفاته. وطالما انه لا يمكن القول ان ايا من الوصيتين تشكل السبب القانوني للوصية الاخرى، فان اسباب البطلان التي تنذرع بها الجهة المستأنفة تكون مردودة^(١).

غير ان قرار محكمة الاستئناف هذا تعرض للنقض من قبل محكمة التمييز، ومما جاء في قرار هذه المحكمة : ان المادة ٤١ تناول ظاهريا الشكل، ولكنها متصلة في الحقيقة بالاساس، لان سبب منع الايصاء الحاصل من شخصين او اكثر في صك واحد يعود الى ان مثل هذه الايصاء يبطل ان يكون في جوهره ايصاء بالمعنى القانوني الصحيح، لانه يصبح بمثابة عقد متبادل بين ارادتين مختلفتين، كما يصعب معه الرجوع عن احد الايصائين دون موافقة صاحب الايصاء الاخر. واذا كان التقيد بالشكل المفروض في المادة ٤١ شرطا ضروريا لينجو الايصاء الصادر عن شخصين او اكثر من الابطال، ولكنه غير كاف بالضرورة، اذ يمكن ان يقوم دليل على ترابط بين كل من الايصائين في الاساس، أي ان يكون احدهما سببا للآخر وان كانا منفصلين ماديا، ومنظمين كل منهما في صك على حدة. وبما ان محكمة الاستئناف بقولها : انه بمجرد ان تكون الوصيتان منظمتين في صكين منفصلين، أي بمجرد ان لا يكون هنالك ترابط مادي بين الوصيتين، وجب استبعاد كل ترابط اساسي بينهما، او كل ادعاء بان احدهما هي سبب للآخرى، والقول مسبقا

^١ - استئناف بيروت، غ، ٦، ق ٧٥ ت ١٩٨٠/٧/٣، حاتم، ج ١٨٠، ص ٢٤٩.

بصورة مطلقة، دون الحاجة الى أي نقاش، ان هاتين الوصيتين لا يمكن ان تشكلا عقدا ثنائيا متبادلا، فتكون محكمة الاستئناف ، بقولها هذا، قد فسرت احكام المادة ٤١ تفسيراً خاطئاً واساءت فهم الركيزة القانونية التي يستند اليها المنع الوارد في هذه المادة، لجهة تنظيم ايصائين في صك واحد، مما يعرض قرارها للنقض^(١) . وقد ايد بعض الفقه ما ذهب اليه محكمة التمييز في قرارها هذا^(٢) .

غير اننا لا نجاري ما ذهب اليه محكمة التمييز في قرارها هذا، ونؤيد ما ذهب اليه الهيئة العامة لمحكمة التمييز في قرارها المشار اليه آنفا لعدة اسباب من اهمها :

١ - لقد تعدى قرار محكمة التمييز صراحة نص المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين التي اسندت ابطال الوصية المتبادلة الى الشكل وليس الى السبب.

٢ - ان هذا القرار من شأنه ان يحول دون حرية الانسان في الايصاء خارج الحدود القانونية، وهذا ما يخالف القاعدة الاساسية التي تقوم عليها فكرة الوصية، والتي تسمح للانسان، بارادته المنفردة ان يوصي الى من يشاء شرط عدم مخالفة القواعد المتعلقة بالحصص المحفوظة.

٣ - ان السماح بادخال نظرية السبب على الوصية المتبادلة، من شأنه ان يفسح مجالا واسعا للتأويل وملازمة الترابط النفسي والذهني والادبي وغيرها من اشكال الترابط، وهذا ما يؤدي الى اغراق المحاكم بدعاوى لا فائدة منها، ولا تقوم على اساس قانوني صحيح، وما يستتبع ذلك من صعوبة في الاثبات.

^١ - تمييز، ق ٦ ت ١٩٨٣/٦/٣٢، العدل، ١٩٨٣، ص ٣٥٤، حاتم، ج ١٨٠، ص ٢٥٠

^٢ - ابراهيم نجار، تعليق، المجلة الفصلية للقانون المدني، ١٩٨٤، ع ١، قسم القانون اللبناني،

وحاتم ج ١٨٠، ص ٢٥٢

٤ - لو اراد المشرع ان يمنع الوصايا المتبادلة على اساس السبب ، ليس على اساس الشكل، لنص صراحة على ذلك. ولا يمكن شرعيا استنتاج البطلان بدون نص صريح في القانون.

وتأييدا لوجهة نظرنا هذه التي تتوافق مع ما ذهب اليه الاجتهاد بمعظمه، قضت المحكمة الابتدائية في بيروت بان المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين تضمنت منعا في مجال الايصاء ، وحددت ما يجب الامتناع عنه في هذا المجال. وهذا المنع يفسر حصرا، بحيث لا يجوز ان يمتد تفسيره الى ما لم يرد المنع عليه صراحة. فقد استعمل المشرع عبارة "الصك الواحد" عند منعه الايصاء المنظم على هذا الشكل من شخصين او اكثر. وان ما قصده المشرع " بالصك الواحد"، هو الصك من حيث مفهومه المادي أي الورقة الواحدة، وهو تعبير واضح لا لبس فيه. وقد حافظ المشرع على حرية الموصي بالرجوع عن وصيته، وهذه الغاية تظل متحققة عندما يوصي شخصان او اكثر كل بصك مستقل . ولو اراد المشرع تحريم الوصايا المتبادلة اصلا، لكان اورد النص على اطلاقه بدون الحاجة الى الحصر فقط، في حالة التبادل في الصك الواحد^(١).

يجدر الاشارة الى انه لم يرد في قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ أي نص كنص المادة ٤١ يمنع الوصية المنظمة في صك واحد من شخصين او اكثر سواء كان الايصاء لمصلحة الموصين انفسهم او لمصلحة أي شخص آخر. ولذلك لم تطرح مسألة بطلان هذه الوصية في ظل القانون المذكور. أي انها كانت صحيحة . وهذا ما ذهب اليه الاجتهاد، فقضت محكمة الاستئناف بان الوصية المتبادلة جائزة في لبنان ولا يمكن اعتبارها من قبيل التعاقد على تركة غير مفتوحة، لان المادة ١٨٨ موجبات وعقود اذا كانت تمنع الوريث من التنازل عن ارث غير مستحق فانها لا

^١ - حكم رقم ٦٥ ت ١٤/٥/١٩٩٢، العدل، ١٩٩٣، ص ٢٥٠

تتمنع المورث من التصرف بامواله حال حياته او الايصاء بها لبعده مماته. وكما يجوز للموصي في الوصية العادية ان يوصي بما يملكه بتاريخ الوصية، وبما سيملكه بين تاريخ الوصية وتاريخ وفاته من دون ان يكون قد اجرى عقدا على ارث غير مستحق، كذلك يجوز له في الوصية المتبادلة ان يوصي بما يملكه بتاريخ الوصية وبما يكون قد اكتسبه بطريقة ما بين تاريخ الوصية وتاريخ وفاته^(١). وقضت محكمة التمييز بان قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ لا يتضمن نصا صريحا الزاميا يمنع فيه الوصية المزدوجة، كما فعل القانون الفرنسي، الذي يستند اليه المميز^(٢). كما قضت محكمة التمييز ايضا، بان الاجتهاد استمر على اعتبار الوصية المتبادلة المنظمة في ظل القانون القديم (١٩٢٩) جائزة قانونا، لان اجراءها على هذا الوجه لا يخالف النظام العام^(٣).

وطالما ان الوصية المتبادلة والمنظمة في صك واحد كانت مقبولة في ظل قانون الوصية لسنة ١٩٢٩. وقد اعتبرها الاجتهاد، كما رأينا غير مخالفة للنظام العام، ولا تشكل تعاقدا على تركة مستقبلية، الا انها اصبحت غير مقبولة في ظل قانون الارث لغير المحمدين الحالي، عملا باحكام المادة ٤١ منه، فلا بد من ان نطرح السؤال الآتي :

اذا نظمت الوصية المتبادلة وفقا لاحكام قانون ١٩٢٩، ولكنها لم تستحق الا في ضوء احكام قانون ١٩٥٩، فالى أي قانون يخضع تنفيذها؟ هل الى قانون ١٩٢٩ ام الى قانون ١٩٥٩؟

^١ - استئناف بيروت، ق ٩٩٥ ت ١٠/٥/١٩٥٤، حاتم، ج ٢١، ص ٦٣

^٢ - تمميز، غ ٣، ق ٧٣، ت ١٩٦٠/٨/٣١، حاتم، ج ٤٣، ص ٦٤

^٣ - تمميز، غ ٢، ق ٣٠ ت ١٩٦٠/٣/٣، حاتم، ج ٥٥، ص ٧١

من المؤكد انه في هذه الحالة نكون امام مشكلة تنازع القوانين في الزمان، ويقتضي،
بالتالي، تعيين القانون الواجب التطبيق. فأي قانون يطبق ؟

يقتضي، للرد على هذا السؤال، التمييز اولا بين الاحكام التي يخضع لها
شكل الوصية، وتلك التي يخضع لها موضوعها.

ومن المسلم به، فقها وقضاء، ان الوصية تخضع، لجهة الشكل، الى القانون
الذي نشأت في ظله، اما لجهة الموضوع، فتخضع للقانون السائد بتاريخ وفاة
الموصي^(١). فالوصايا الرسمية بحسب المادة ١٢٦ من قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩،
المصدقة من مرجع رسمي، والمنظمة قبل نشر هذا القانون تظل معمولا بها، ولو توفي
الموصي بعد نشره، ومع ذلك فثمة رأي في الاجتهاد يعتبر انه ليس للمادة ٤١ من
قانون الارث الجديد الذي يمنع الوصية المتبادلة من اثر رجعي، عملا بالمادة ١٢٦
من هذا القانون، التي لم تفرق بين شكل الوصية واساسها^(٢)، واكثر من ذلك فثمة
رأي في الاجتهاد اعتبر ان مسألة الابطال لوجود وصية متبادلة في صك واحد تتعلق
باساس الحق الذي تثبته الوصية وليس بشكلها، وتخضع بالتالي هذه النقطة الى
احكام قانون ١٩٥٩/٦/٢٣^(٣).

غير ان هذا الاجتهاد المنفرد لا يعول عليه في ضوء الرأي السائد في
الاجتهاد الذي اعتبر ان الوصية تخضع في الشكل لاحكام القانون الذي نظمت في
ظله، اما في الموضوع فتخضع للقانون المطبق في لحظة وفاة الموصي.

١ - استئناف بيروت، غ، ١، ق ١٥٩١ ت ٦٨/١٢/١٩، حاتم، ج ١١٥، ص ٦٠

٢ - عميز، غ، ٢، ق ٣٠ ت ٣ آذار ١٩٦٤، حاتم، ج ٥٥، ص ٧١

٣ - استئناف بيروت، غ، ٤، ق ١٩٨٨ ت ١٢/٢١/١٩٦٧، حاتم، ج ٧٦، ص ٥٢

وعلى كل حال فان الرأي الراجح في الفقه، سواء في لبنان او في فرنسا والذي تبناه الاجتهاد اللبناني ، يعتبر ان الوصية المتبادلة المنظمة في صك واحد تتعلق بشكل الوصية وليس بموضوعها ^(١)، ووفقا لهذا المبدأ، يكون القانون الواجب التطبيق من حيث الشكل، هو القانون الذي نشأت الوصية بظله. وقد قضى بهذا المعنى، بان المادة ٤١ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ جاءت في الكتاب الاول من القسم الثاني، تحت عنوان، "احكام عامة"، وان هذه الاحكام قد تضمنت نقاطا في الشكل ونقاطا في الاساس، والرأي الراجح في الفقه، والذي تبناه هذه المحكمة، يعتبر ان مسألة الوصايا المتبادلة تتعلق بشكل الوصية وليس بموضوعها، وبالتالي يكون القانون الواجب التطبيق في المسألة المعروضة ، هو القانون الذي نشأت بظله الوصية المنازع فيها، وهو قانون الوصية الصادر سنة ١٩٢٩، ولا يوجد في قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ الذي بظله نظمت الوصية المنازع بشأنها، نص صريح بمنع الوصايا التي ينظمها، في صك واحد، شخصان او اكثر، سواء كان الايصاء لمصلحة الموصيين نفسيهما او أي شخص آخر والمعروفة بالوصايا المتبادلة. وقد اجمع الاجتهاد اللبناني على اعتبار مثل هذه الوصايا جائزة قانونا، لان اجراءها على هذا الوجه لا يخالف النظام العام، ولا الآداب العامة ^(٢).

يستنتج من ذلك كله انه عملا بالمادة ١٢٦ من قانون الارث لسنة ١٩٥٩، تظل الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي، والمنظمة قبل العمل بقانون ١٩٥٩ معمولا بها حتى لو توفي الموصي بعد العمل بهذا القانون.

^١ - اميل تيان ، نظام الارث الجديد في لبنان، دروس جامعة القديس يوسف في الحقوق، بيروت، ١٩٦٠، ص ٦٠، رينو، دروس في القانون المدني، باريس، ١٩٦٣ - ١٩٦٤، ص ٨٣٣

^٢ - استئناف بيروت، غ ١، ق ١٥٩١ ت ١٩/١٢/١٩٦٨، حاتم، ج ١١٥، ص ٦٠

د - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين

تمهيد :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ على انه يدخل في اختصاص المراجع المذهبية : تنظيم وتصديق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين بموجب قانون الطائفة الخاص والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها.

كما نصت المادة ٣٣ من القانون نفسه على انه «على الطوائف التي يشملها هذا القانون، ان تقدم للحكومة قانون احوالها الشخصية وقانون اصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية، في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ، للاعتراف بها خلال ستة اشهر ، على ان تكون متوافقة مع المبادئ المختصة بالانتظام العام والقوانين الاساسية، للدولة والطوائف. ويتوقف تطبيق القانون الحاضر بشأن كل طائفة تتخلف او تتأخر عن التقيد باحكام هذه المادة ».

وبالفعل، وتنفيذا لهذه المادة، قدمت الطوائف المختلفة باستثناء الطائفة الشرقية النسطورية، اي الطائفة الاشورية الكلدانية، قوانينها الى الحكومة، التي كلفت لجنة من القضاة لدراستها وابداء الرأي بشأنها، فيما اذا كانت تتماشى مع متطلبات المادة ٣٣ المذكورة. وقد انجزت اللجنة المكلفة عملها، وقدمت تقريرها الى الحكومة. وتوقف العمل عند هذا الحد، من دون ان يصدر لتاريخه الاعتراف الحكومي. ولذلك ثار الجدل حول معرفة القوة القانونية لانظمة الاحوال الشخصية التي قدمتها الطوائف الى الحكومة، وما اذا كانت ملزمة ام لا، ولا سيما ان المحاكم الروحية لم تتوقف عن تطبيقها، وهي تصدر احكامها استنادا اليها، وتقدم هذه الاحكام للتنفيذ امام دائرة التنفيذ المختصة ؟

وقد تصدى الاجتهاد لهذه المسألة، فقضت محكمة التمييز، بان نص المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١ يشير الى الاعتراف بالقوانين المقدمة من الطوائف خلال ستة اشهر. ولم يتم الاعتراف بالقوانين المشار اليها، ولهذا يمكن النظر اليها كمجموعة مدونة فيها الاحكام الخاصة المستقرة لدى الطوائف منذ القدم، والمرعية بحكم العرف والعادة والامتيازات الممنوحة الى السلطات الدينية. ويقتضي الأخذ بها عند عدم تعارضها مع القوانين الاساسية للدولة وللطوائف والمبادئ المختصة بالانتظام العام^(١)، كما قضت محكمة التمييز، بان تطبيق قانون ٢ نيسان ١٩٥١ على الطائفة المارونية، يتوقف بمقتضى المادة ٣٣ على تقديم قانون احوال الشخصية وقانون اصول المحاكمات لديها في مدة السنة المنصوص عليها في هذه المادة. ولا يشترط القانون لتطبيقه ان يكون قانون الاحوال الشخصية وقانون اصول المحاكمات المدنية قد نشر واعترف به بصورة رسمية ضمن مدة معينة، وبما ان الطائفة المارونية قدمت قوانينها ضمن مدة السنة، فان قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١، يكون واجب التنفيذ^(٢). وقضت ايضا، بان طائفة الروم الكاثوليك قدمت قوانينها ضمن المدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١. والقانون لا يشترط لتطبيقه، ان يكون قانون الاحوال الشخصية، وقانون اصول المحاكمات قد نشر او اعترف بهما، بصورة رسمية، ضمن مدة معينة، فيكون قانون ٢ نيسان ١٩٥١ يطبق على طائفة الروم الكاثوليك^(٣).

بما ان الطائفة الشرقية النسطورية لم تقدم قانونها الى الحكومة، فانه يطبق عليها فيما يتعلق باحكام الوصية قانون الارث لغير المحمدين، وكذلك الامر

^١ - تمييز، ق ٥٠، ت ١٣/٢/١٩٦٢، حاتم، ج ٤٨، ص ٧

^٢ - تمييز، ق ٦٢، ت ٤/٧/١٩٥٥، حاتم، ج ٢٤، ص ١٩

^٣ - تمييز، ق ٧٤، ت ٤/٧/١٩٥٦، حاتم، ج ٢٩، ص ١١

بالنسبة الى الطائفة الاسرائيلية التي لم يتضمن قانون الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية للطائفة الاسرائيلية احكاما خاصة بوصايا رجال الدين.

١ - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى الطوائف الكاثوليكية

عملا باحكام المادة الاولى من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، يختص هذا القانون بالطوائف المسيحية الكاثوليكية الآتية : الطائفة المارونية، طائفة الروم الكاثوليك الملكية، الطائفة الارمنية الكاثوليكية، الطائفة السريانية الكاثوليكية، الطائفة اللاتينية، والطائفة الكلدانية.

وقد نص القانون المذكور على احكام الوصية في المواد ٢٢٣ الى ٢٤٣ منه. ويستخلص من هذه المواد ما يأتي :

- تعريف الوصية وشروط صحتها

تعريف الوصية

تنص المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على ان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع. وهذا التعريف مماثل لتعريف الوصية في احكام الشريعة الاسلامية.

شروط الوصية

تنص المادة ٢٢٤ من القانون المذكور نفسه على انه " يشترط لصحة الوصية :

- كون الموصي كبيرا عاقلا مختارا اهلا للتبرع

• كون الموصى به قابلاً للتملك

شكل الوصية

تنص المادة ٢٢٥ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية على ان «تخضع وصايا العالمين لاحكام القوانين المدنية». كما تنص الملة ٢٢٦ من هذا القانون على انه « في وصايا الاكليريكيين والرهبان والراهبات فلتراعى ما امكن، احكام القوانين المدنية. لكن لكل وصية خطية وضعها الاكليريكي من اية درجة او رتبة كان، او راهب او راهبة ثبتت صحة نسبتها اليه، وتأكد انه وضعها بحريته واختياره، تعتبر صحيحة من حيث الشكل ».

ويتضح من هاتين المادتين، أن وصايا الاكليريكيين العالمين والرهبان والراهبات، تخضع من حيث الشكل الى احكام القوانين المدنية. أي الى الاحكام المتعلقة بتنظيم الاسناد الرسمية لدى الكاتب العدل، والمنصوص عليها في القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، سواء لجهة التثبت من هوية المتعاقدين واهليتهم، وقبول الوصية، وذكر اسم الموصي وشهرته وكتابة التواريخ والارقام بالحروف الكاملة، وتلاوة الوصية على الموصي، مع ذكر ذلك في عبارة المصادقة، وتوقيع الوصية من الموصي والمسجل، ووضع بصمة المتعاقد الذي لا يعرف توقيع امضائه على سند الوصية، مع الاشارة الى ذلك في عبارة التصديق، وتحرير السند المعد للتوقيع والتصديق باللغة العربية، وترقيم صفحات سند الوصية وذكر عدد الاوراق المربوطة ببعضها بالحروف في ذيل الصفحة الاخيرة، وان يوقع المتعاقدون والمرجع الذي يصدق الوصية تحت هذه العبارة وسواها من الشروط الشكلية المبينة في نظام الكتاب العدل.

غير ان ثمة تساهلا في مراعاة الشروط الشكلية في وصية رجل الدين الكاثوليكي، عما هو عليه وضع الوصية لدى غير المحمدين بشكل عام. بحيث لا تخضع الوصية لشكل معين، تحت طائلة ابطالها، بل تبقى صحيحة سواء تمت بشكل سند رسمي او سند ذي توقيع خاص، كما يستتج من نص المادة ٢٢٦ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية . ولكنه في جميع الاحوال لا تصح الوصية الشفهية، لان القانون اشترط ان تتم بالشكل الخطي.

هل تصح وصية رجل الدين لدى الكاتب العدل ؟

ذهب البعض الى انه لا يجوز تصديق وصية رجل الدين الا امام الرئيس الروحي، لان النص الخاص الوارد في المادة ١١ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، لم يلغ النص العام الوارد في قانون ١٩٥٩، ويرر هذا الاستثناء الاصول الكليريكية المسلكية^(١). وذهب رأي آخر الى القول : ان منح الصلاحية للمراجع المذهبية بموجب قانون ٢ نيسان ١٩٥١ لا تمنع الصلاحية لغيرها، وبالاخص الكاتب العدل. ولا يجوز التسرع الى بطلان الوصية من دون الرجوع الى قانون الطائفة الخاص، والذي يتضح من مادته ١١ بان ما تتطلبه شكلا هو التثبت من ان الموصي هو الذي وضع الوصية بحريته واختياره. كما ان قانون ٢ نيسان ١٩٥١ لم يلغ قانون ١٩٢٩ الذي اناط التصديق على الوصية، سواء لرجل الدين او غيره بالكاتب العدل او رئيس المحكمة النظامية او مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي، بل كرسه بشأن المراجع المذهبية، وزاد عليه حق الحكم بصحة الوصية ووجوب تنفيذها. وهذا ما اخذت به المحكمة الابتدائية المارونية الموحدة^(٢).

^١ - صبحي الحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ط ٣، ص ١٦٦

^٢ - الحكم رقم ٨٠/٧٧ ت ١٩٨١/٦/٢، الشرق الادنى، دراسات ٣٣، ٣٤، ص ٣١٧

وإذا كان لا بد لنا من رأي نبديه في هذا المجال ، فاننا نقول : يقتضي الرجوع الى احكام المادة ٢٢٦ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، والتي يتضح منها انه يحق لرجل الدين الكاثوليكي ان ينظم وصيته اما بسند رسمي او بسند ذي توقيع خاص، ولكنه في الحالتين يقتضي التثبت من ان الوصية صادرة عن موقعها بارادته الحرة. وهذه هي النقطة الجوهرية في البحث. فاذا ثبتت نسبة الوصية الى موقعها بارادته الحرة، تصبح من المسائل غير الجوهرية، مسألة من هو المرجع الذي يصدق عليها. وبالتالي فان وصية رجل الدين الكاثوليكي المنظمة لدى الكاتب العدل، تعتبر صحيحة من حيث الشكل، ولا سيما اذا كان الكاتب العدل قد تحقق من شخصية الموصي واهليته وقبوله بمحض ارادته وذكر ذلك في عبارة المصادقة الموقعة منه ومن الموصي نفسه.

- الموصي

تنص المادة ٢٢٧ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية على ما يأتي :

« ١ - لكل اكليريكي عالمي من اية درجة او رتبة، ولكل راهب او راهبة ان يوصي بجميع ما يملك من مال منقول او ثابت لمن يشاء وارثا كان او غير وارث مع مراعاة احكام المواد ٢٣٨ فقرة ٣ و ٢٤٠ فقرة ٢، و ٢٤١ و ٣٤٣ رقم أ و ج.

٢ - لكن اذا كان القانون المدني يحتفظ بقدر معين من اموال الموصي لورثة جديرين فيجب التقيد به.

٣ - في كل حال اذا تصرف الموصي بوصيته خلافا لاحكام الفقرة السابقة فلا تعد وصيته باطلة، بل يخصص من تركته لورثته الجيرين، قبل تنفيذ الوصية، ما يحفظ لهم القانون المدني ، وما بقي تنفذ منه الوصية ».

يتضح من هذه المادة، انها تميز اولا بين الاكليريكي العالمي والراهب. ففيما يتعلق بالاكليريكي العالمي : يحق له من اية درجة او رتبة كان ان يوصي بجميع ما يملك من اموال منقولة وثابتة، شرط التقيد باحكام المادة ٢٣٨ من القانون نفسه التي تنص على ما يأتي :

« ١ - الاكليريكيون العالميون من اية درجة وفي اية وظيفة كانوا، حكمهم من حيث الاهلية للارث والتوريث في ما هو ملكهم الخاص ، حكم العوام العاديين مع مراعاة احكام الفقرة التالية :

٢ - تطبق على توزيع تركات الاكليريكيين قاعدة الخلفية، بحيث انه اذا كان لهؤلاء الاكليريكيين اصل او فرع متوف قبلهم فالسهم التي كانت ستصيبه من ارثهم تنتقل الى ذريته، اذا كان له ذرية، عند وفاة الاكليريكي، وتوزع عليها وفقا لاحكام الشرع المدني كما لو كان والدها هو المورث الاصلي.

٣ - اما اموال الكنائس والاقواف والجمعيات والاخويات والمدارس والابرشيات وكراسيها... التي كانت تحت ادارتهم او في عهدتهم فتبقى لاصحابها وليس لهم حتى ولو كانت تسجلت باسمائهم، ان يوصوا بها لاحد، ولا لورثتهم أي حق فيها على الاطلاق، سواء أكانت موجودة عند دخولهم عليها او زادوها هم ام وجدوها بسعيهم وحسن ادارتهم في اثناء ولايتهم ».

وعملا باحكام المادة ٢٣٩ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، يعتبر ملكا خاصا بالاكليريكي : كل ما يملكه قبل سيامته وما ينتقل

اليه ارثا وما يحصل عليه باي سبب عالمي كالهبة والوصية والتعليم والتأليف وما شابه. وما يعطاه معاشا معيناً لقاء الخدمة الرعائية والوظائف البيعية التي يقوم بها ومداخيل بطرشيته وحسنة قداساته. وكل تنازع فيما اذا كان مال معين في تركة اكليركي او راهب هو ملكه الشخصي او ملك الهيئة التي يديرها تفصله المحاكم الدينية المختصة بموجب قواعد الصلاحية المحددة في اصول المحاكمات الكنسية (م ٢٤٤م). وكل من توفي من اصحاب الوظائف البيعية بدخل، بدون وصية او بدون ان يعين كتابة ما هو ملكه الشخصي وما هو ملك الوظيفة، يقدر ان كل امواله ومقتناته هي للوظيفة او انما اعطيت من حيث الوظيفة ما لم يثبت العكس شرعياً، (م ٢٤٥م). وكل اكليركي او راهب او راهبة ممن يحق لهم الايصاء والتوريث توفي عن تركة بدون وصية ولا وارث، تؤول تركته الى الشخص المعنوي الكنسي الذي كان المتوفي مدبراً له او ذا وظيفة فيه او عضواً من اعضائه.

وفيما يتعلق بالراهب : يميز بين الحالات الآتية :

الحالة الاولى : وصية الراهب قبل انشاء النذور الكبرى (الاحتفالية)

في هذه الحالة يحق للراهب او الراهبة الايصاء كالاكليركي على الوجه المبين اعلاه، مع التقيد باحكام الفقرة ٣ من المادة ٣٣٨ المشار اليها آنفاً. ولا يفقد الراهب، رجلاً كان او امرأة، بانشاء النذور الصغرى (البسيطة) ملكية امواله ، ولا اهلية امتلاك غيرها، سواء كانت نذوره هذه موقته او مؤبدة. وحقه، في هذه الاموال، ايصاء وتوريثاً، حق الاكليركي العالمي في امواله، ما لم يستدرك في قوانين رهبانية غير ذلك. اما ما يكتسبه الراهب بسعيه الخاص، او بوصفه راهباً، فانه يكتسبه للرهبانية، وليس له التصرف بشئ منه لا بعقد منجز في الحياة، ولا بوصية، ولا ينتقل بعده لورثته . ويقدر ان كل ما اكتسبه الراهب قد اكتسبه بوصفه راهباً، ما لم يثبت العكس شرعياً.

الحالة الثانية : وصية الراهب بعد انشاء النذور الكبرى (الاحتفالية)

يفقد الراهب، رجلا كان او امرأة، بعد انشاء النذور الكبرى (الاحتفالية)، اهلية التملك والتملك الشخصية. ومع سلامة الانعامات الخاصة الممنوحة من الكرسي الرسولي، فكل ما يرد عليه من اموال باية طريقة كانت، لا يصح فيه عقد منجز في الحياة ولا وصية ولا توريث، بل يكون للدير او للرهبانية او للمقاطعة وفقا لقوانين الرهبانية (م ٢٤١). غير ان الراهب الذي لم تستلم رهبانيته ارثه من تركته والديه او اقاربه في حياته تفقد حق المطالبة به بعد وفاته. ولكن اذا كانت قد ابتدأت بالمطالبة قضائيا بهذا الارث قبل وفاة الراهب فلها الحق في متابعتها (م ٢٤٢).

الحالة الثالثة : ترقية الراهب

كل من كان راهبا ورقي الى مقام الكردينالية او البطريركية او الاسقفية، او الى أي مقام آخر خارج رهبانيته، فاذا كان قد فقد سابقا، بانشاء النذور، اهلية التملك، فالاموال التي ترد عليه له فيها حق الاستعمال والانتفاع والادارة، اما عينها فتكون للبطريركية او للابرشية او اكسرخوسية التي يرئسها، اذا كان ذا ابرشية او اكسرخوسية. وتكون لديره او لرهبانيته، وفقا لاحكام الملة ٢٤١، اذا كان مقامه فخريا فقط، وهذا مع سلامة ما لكرادلة الكنيسة الرومانية المقدسة من امتيازات. وان كان لم يفقد بانشاء النذور ملكية امواله، فيستعيد ما كان له من اموال والانتفاع بها مع ادارتها. وما يرد عليه شخصا فيما بعد يصبح ملكا صرفا له. وفي كلتا الحالتين كل ما يرد عليه، بغير صفته الشخصية، يجب عليه ان يتصرف به وفقا لارادة مقدمه (م ٢٤٣).

– الموصى له

يحق للاكليريكي، كما يحق للراهب او الراهبة (قبل النذور الاحتفالية) ان يوصي الى من يشاء، وارثا كان او غير وارث كأن يوصي الى اخيه أو اخته او اولاد اخيه وغيرهم من الاقرباء، كما يحق له ان يوصي الى صديق ولو لم يكن قريبا له، والى احد الفرقاء، او الى الكنيسة والمؤسسات الخيرية وجهات البر، وللمؤسسات العلمية والعامة المتمتعة بالاهلية القانونية.

– الموصى به

يحق للاكليريكي، كما يحق للراهب او الراهبة (قبل النذور الاحتفالية)، ان يوصي بامواله الخاصة، سواء كانت منقولة او غير منقولة، شرط ان تكون قابلة للتملك بعقد من العقود. وهذا ما اشارت اليه المادة ٢٢٩ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية بنصها على ان «كل من يخوله الحق الطبيعي والحق الكنسي حرية التصرف بامواله، له ان يترك تلك الاموال لاعمال البر، اما بعقد منجز في الحياة او بوصية». ومن العقود المنجزة في الحياة، عقد الهبة مثلا.

غير انه تطبيقا لنص المادة ٣/٢٣٨ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، لا يحق لرجل الدين ان يوصي بالاموال التي لا يملكها بصفة شخصية، وان كانت مسجلة باسمه. وكذلك الامر بالنسبة الى ما يكتسبه الراهب بسعيه الخاص او بوصفه راهبا، لان هذه المكتسبات تعتبر للرهبانية وليست له، فلا يجوز التصرف بشئ منها، لا بعقد منجز في الحياة، ولا بوصية، ولا تنتقل بعده الى ورثته (٢/٢٤٠م).

- اصحاب الحصص المحفوظة

اذا كان يحق للاكليريكي العالمي، مهما كانت درجته ورتبته، ان يوصي، وكذلك الامر بالنسبة الى الراهب او الراهبة، الا ان المادة ٢٢٧ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، الزمته بان يحتفظ بقدر معين من امواله للورثة من اصحاب الحصص المحفوظة، المحددين في قانون الارث لغير المحمدين. اما اذا تجاوز الموصي في وصيته الحصص المحفوظة فلا تعتبر وصيته باطلة، بل يخصص من تركته لورثته الجبرين، قبل تنفيذ الوصية، ما يحفظه لهم قانون الارث لغير المحمدين، وما بقي تنفذ منه الوصية.

بالنسبة الى الورثة من غير اصحاب الحصص المحفوظة، يحق لرجل الدين الكاثوليكي ان يحرمهم من تركته، لان التقيد بقواعد قانون الارث لغير المحمدين لا يعتبر الزاميا بالنسبة اليهم بل اختياريا. وهذا ما رمت اليه المادة ٢٣٠ بالنص الآتي : « عندما يقصد احد ان ينشئ وصية لمصلحة الكنيسة يجب ان يتقيد باحكام الشرع المدني ان امكن، واذا اهملت هذه الاحكام فلينبه الورثة الى اهم ملزموهم الزاما ثقيلًا بتميم ارادة الموصي ». وبالتالي يحق لرجل الدين ان يحرم اخاه او اخته من الميراث، اذا اوصى بجميع امواله الى الكنيسة، وذلك لان الاخ والاخت ليسا من اصحاب الحصص المحفوظة.

- تنفيذ وصية رجل الدين

ان الرؤساء الكنسين المحليين هم المنفذون لكل الوصايا الخيرية، وبقوة هذا الحق يستطيعون بل يتوجب عليهم ان يسهروا على تنفيذ هذه الوصايا، وعلى المنفذين المفوضين الآخرين ان يؤدوا لهم الحساب عن مهمتهم هذه. وكل شرط مخالف لحق الرؤساء المذكورين هذا يضاف الى الوصايا الاخيرة يعتبر لغوا لا قيمة له

(م٢٣٣). ويجب ان تتم بغاية الدقة ارادة المؤمنين الذين يوصون باموالهم للاعمال الخيرية، حتى من جهة ادارة هذه الاموال وكيفية صرفها (م٢٣٤).

وعملا باحكام المادة ٢٩ من قانون ٢ نيسان ١٩٥١، تنفذ الاحكام والقرارات المذهبية الصالحة للتنفيذ بواسطة دوائر الاجراء وفاقا لاصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتنفيذ، ولا يحق للمراجع المذهبية ان توقف تنفيذ هذه الاحكام والقرارات الا باحكام وقرارات مثلها.

- تصديق وصية رجل الدين وتعديلها

يصح تصديق وصايا العالمين من مطران طائفة الموصي او من نائبه العام او من المحكمة المذهبية لتلك الطائفة او من كاهن آخر يتدبه المطران او المحكمة المذهبية لهذه الغاية بكتابة، على ان يتم التصديق وفاقا لاحكام قانون الوصية المدني، (م٢٢٨)، أي قانون الارث لغير المحمدين.

وتطبيقا لاحكام المادة ٢٣١ من قانون الاحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، من حق له ان يوصي بامواله، حق له ان يعدل وصيته او ان يغيرها كلما شاء.

٢ - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى طائفة الروم الارثوذكس

ينص مشروع قانون الاحوال الشخصية لبطريكية انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس على احكام الوصية في الباب العاشر، فصل وحيد، من المادة ١١٦ حتى المادة ١٢٥ منه. وتلخص هذه الاحكام بما يأتي :

- تعريف الوصية

تعرف المادة ١١٦ من مشروع القانون المذكور الوصية بأنها تملك الموصي تركته بكاملها او قسما منها، تملكها مضافا الى ما بعد الموت بطريق التبرع الى وارث او غيره.

- الموصي واهليته للايصاء

بمقتضى المادة ١١٧ من مشروع القانون المشار اليه، يشترط في الموصي ان يكون عاقلا بالغاً حراً مختاراً اهلاً للتبرع، فلا تصح وصية القاصر والمحجور عليه. ولقد فرقت المادة ١٢٨ من هذا القانون بالنسبة الى اهلية الموصي للايصاء، فيما يتعلق بالاموال الموصي بها. بين الحالات الآتية :

الحالة الاولى : الاموال التي تتصل بالاكليريكي^(١) قبل سيامته

هذه الاموال تبقى ملكا شخصيا له، وتنقل بعده الى ورثته الشرعيين، ويحق له ان يوصي بها في اثناء حياته.

الحالة الثانية : الاموال التي تتصل بالاكليريكي بعد سيامته

اذا اتصلت هذه الاموال به عن طريق الارث او الوصية او الهبة من اقاربه، تبقى ملكا شخصيا له وتنقل بعده الى ورثته الشرعيين. ويحق له الايصاء بها. ان الاموال التي تتصل بالاكليريكي بعد سيامته، عدا ما ذكر اعلاه، يتسلمها بالاضافة الى شخصية الملة الاعتبارية او المؤسسة الاعتبارية، وهي كملك الملة او

^١ - يدخل في مفهوم كلمة اكليروس : البطريك والمطران والاسقف والارشمندرت والقس والشماس والراهب والراهبة وما يلحق بهم من القاب اكليريكية ووظائف دينية (م ١٢٦).

المؤسسة لا يصح انفاقها الا في سبيل الملة ومؤسساتها العامة، وفاقا للانظمة المرعية، وتبقى تلك الاموال بعد موته بملكيتها، ولا تنتقل الى ورثة الاكليريكي الشرعيين.

- الموصى له

يشترط في الموصى له ان يكون حيا او بحكم الحي حين وفاة الموصي (م ١٢١) ويقصد بعبارة "بحكم الحي"، ان الوصية تصح للجنين. وتبطل الوصية اذا توفي الموصى له قبل الموصي.

- شكل الوصية وتصديقها

تنظم الوصية من قبل الموصي بحضور شهود وتسجل في السجل الخاص بعد تصديق الرئيس الروحي الذي يتلوها على موقعيها ويتثبت من صحتها (م ١٢٢).

وللمحكمة الروحية ان تنظم وتصدق الوصية بما لا يتنافى مع احكام القانون المدني، وان تنظم وتصدق وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات بموجب قانون البطريركية والحكم بصحتها ووجوب تنفيذها (م ١٢٤).

يستتج من هذا النص ان الوصية يجب ان تكون خطية ، وانما لا تصبح نافذة الا بصلور حكم بها.

- اصحاب الحصص المحفوظة

لا يجوز للموصي ان يحرم من ارثه الورثة الشرعيين : الاب والام والزوج والزوجة والاولاد ذكورا واناثا، حقا شرعيا يعود اليهم بعد وفاته ان كانوا احياء (م ١١٨). ويراعى في توزيع الحصص الشرعية من الارث، للورثة الشرعيين، قانون الوصية المدني (م ١١٩).

- تعديل الوصية وتغييرها

يحق للموصي، طالما هو متمتع بالافصاف المعترفه شرعا، ان يعدل او يغير الوصية كلما شاء، وكل وصية لاحقة تبطل الوصية السابقة (م١٢٠).

- الاعتراض على الوصية

ان الاعتراض على الوصية التي يقوم بها المدنيون (العلمانيون) تفصله المحكمة المدنية. اما الوصية التي يتركها رجال الاكليروس والرهبان والراهبات فتبطلها المحكمة التي ينتمون اليها بقطع النظر عن وجود ورثة لهم لاعتبارهم انهم نذروا حياتهم واموالهم لله (م١٢٣).

وكل اعتراض يرد على الوصية تنظر فيه المحاكم العامة (م١٢٥).

٣ - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى الطائفة الارمنية الارثوذكسية

حدد قانون الاحوال الشخصية للطائفة الارمنية الارثوذكسية، احكام الوصية في المواد ١٧٦ - ١٧٩ منه. وتتلخص هذه الاحكام بما يأتي :

ان شروط الوصية وتنظيمها وتصديقها واصول تنفيذها معينة في قانون الوصية المدني (١٧٦م)، أي في قانون الارث لغير المحمدين.

وللمطرانية ان تنظم وتصدق على وصيات ابناء الطائفة الارمنية الارثوذكسية وفقا للاصول المبينة في قانون الدولة (١٧٧م)، أي في قانون الارث لغير المحمدين ايضا.

وان الكهنة الارمن الارثوذكس المتزوجون يخضعون بما يختص بالوصية الى القوانين العامة المتعلقة بالعلمانيين (١٧٨م)، أي قانون الارث لغير المحمدين.

اما رجال الاكليروس غير المتزوجين (الرهبان والراهبات) فيمكنهم قبول الوصيات انما لا يحق لهم ان يوصوا (م١٧٩)، وذلك لان تركاتهم المنقولة وغير المنقولة تعود جميعها الى كاثوليكية (بطريركية كيليكيا (م١٨٥).

٤ - وصية رجال الاكليروس والرهبان لدى طائفة السريان الارثوذكس

حدد قانون الاحوال الشخصية للسريان الارثوذكس، احكام وصية رجال الدين في المواد ١٠٢ وما يليها منه. وتتلخص هذه الاحكام بما يأتي :

- تعريف الوصية

الوصية هي ما يرى الانسان وجوب توزيعه من ما له بعد وفاته خارجا عن الميراث، وذلك بطريق التبرع الى وارث او غيره، وهي واجبة شرعا (م١٠٢).

- الموصي

يجب ان يكون الموصي عاقلا بالغاً حراً مختاراً. ولذا فلا تصح وصية القاصر والمحجور عليه (م١٠٣).

- اصحاب الحصص المحفوظة

لا يجوز للموصي ان يحرم من ارثه الورثة الشرعيين، الاب والام والزوج والزوجة والاولاد ذكورا واناثا، حقا شرعيا يعود اليهم بعد وفاته ان كانوا احياء الا بالنسبة المبينة في قانون الوصية اللبناني (م١٠٤) ويراعى في توزيع الحصص الشرعية من الارث للورثة الشرعيين قانون الوصية المدني (م١٠٥).

- الموصى له

يشترط في الموصى له ان يكون حيا او بحكم الحي حين وفاة الموصي

(١٠٦).

- تعديل الوصية وتغييرها والرجوع عنها

يحق للموصي شرعا، طالما هو متمتع بالاوصاف المعتبرة ، ان يعدل او يغير

الوصية كلما شاء ذلك، وكل وصية لاحقة تبطل السابقة (١٠٥).

- شكل الوصية

ينظم الموصي الوصية بحضور شهود ، ويثبتها الرئيس الروحي الذي يتلوها

على موقعها، ثم تسجل في السجل الخاص.

وصية الاكليروس وميراثهم وزيهم

بما ان البطريرك يرث شرعا سلفه في الكرسي الانطاكي المقدس، لذلك

متى توفي فكل متروكاته للكرسي الانطاكي وليس لاحد من اقربائه حق الادعاء

بشيء منها (١٠٨م).

عند وفاة المطران او الاسقف فالالبسة الروحية والآنية المقدسة والكتب

تعود الى دير الكرسي البطريركي والبقية من متروكاته نصفها للبطريركية ونصفها

لمركز الابرشية التي كان مرتبطا بخدمتها وليس لاقاربه حق الادعاء بآثره اما اذا

كان قد وصل اليه ارث من ذويه وسبق تسجيل ذلك الارث في سجل

البطريركية فيفرز ذلك للورثة (١٠٩م).

يجب ان تميز اشياء المطران او الاسقف من اشياء الكنيسة في اول رسامته

لان له حق التصرف بماله وليس كذلك في الاشياء المختصة بالكنيسة او التي

اكتسبها من دخل الاسقفية الثابتة تكون ملكا بعد وفاته للكرسي الاسقفي والمنقولة تقسم مناصفة بين البطريركية والكرسي الاسقفي . واذا اوصى بماله لاهله فهو مقبول بشرط ان لا يزيد ذلك على ثلث ما يملكه لشخصه أي الواصل اليه ارثا او بطريق الوصية . اما في حالة طرده او عزله او اعتناقه مذهباً غريباً عن الكنيسة السريانية الارثوذكسية او تنازله عن الكهنوت : فكل ما في حوزته سواء كان داخل الكنيسة او الابرشية او خارجها باسمه او باسم مستعار ثابتاً ام منقولاً من أي نوع كان يرجع الى البطريركية والكرسي الاسقفي كما تبين في هذه المادة في ما خص الوفاة (م ١١٠).

اذا كان الراهب القسيس في وكالة اسقفية او في نهاية بطريركية او في خدمة كهنوتية خاصة فحكمه حكم المطارنة والاساقفة . وان كان ممن يعيشون في الاديار عيشة مشتركة فلا وصية له ولا ميراث لكن كل ما يخصه هو للدير الذي ترهب او عاش فيه، وان كان يعيش منفرداً لا شركة بينه وبين مجامع الرهبان ، فله ان اراد ان يوصي بشيء لاهله ولكن بشرط ان لا يزيد على ثلث ماله . اما الثلثان الباقيان والكتب والانية المقدسة فتكون للبطريركية (م ١١١).

ان الكنيسة السريانية الارثوذكسية تملك كافة الكنائس والاديرة والمعابد والمقابر والمدارس والعقارات والاقواف العائدة لها مع جميع ما تحتويها كنائسها من كتب خطية ومطبوعات وآنية مقدسة وحلل كهنوتية ومفروشات واثاث بيتية في دور البطريركية والاسقفيات ملكاً لا ينازعها فيه منازع على الاطلاق. فاذا حدث وانتقل منها فرد او مجموع افراد وتبعوا احد المذاهب الغريبة عنها فلا يحق لهم الادعاء بشيء مما ذكرناه اعلاه على الاطلاق. وكل دعوى تقام من احد كائن من يكون فرداً كان ام جماعة قليلة او كثيرة فهي ملغاة مطلقاً (م ١١٢).

للاكليروس السرياني الارثوذكسي ولا سيما البطريرك والمطران زي خاص
فلا يجوز لاية طائفة اخرى استعماله ، وكذلك اذا حدث ومرق عنها احد المطارنة
او البطاركة تابعا طائفة اخرى فلا يجوز له استعماله مطلقا (م ١١٣).

٥ - وصية رجل الدين لدى الطائفة الانجيلية

حدد قانون الاحوال الشخصية للطائفة الانجيلية في لبنان احكام الوصية في
المواد ١٠٦ - ١١١ منه.

وقد عرف هذا القانون الوصية بأنها عقد يعقده المالك لبيان ارادته في
كيفية تقسيم امواله المنقولة وغير المنقولة او بعضها بعد وفاته (م ١٠٦).

وما تجدر الاشارة اليه هو ان احكام الوصية في هذا القانون نقلت عن
احكام الوصية لغير المحمدين الصادر في ١٩٢٩/٣/٧ (المواد ١ الى ٥ منه). مما يعني
ان احكام وصية رجل الدين الانجيلي تخضع، سواء لجهة شروطها ونصابها وتعديلها
وتصديقها وتنفيذها لاحكام قانون وصية ١٩٢٩ قبل الغائه بقانون ١٩٥٩.

وبما ان قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ قد الغي بموجب قانون الارث لغير
المحمدين الحالي تاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣، وبما ان احكام الوصية في قانون الاحوال
الشخصية للطائفة الانجيلية، تخضع لاحكام الوصية العادية ، فلا بد للطائفة الانجيلية
من ان تعدل في احكام الوصية بما ينسجم مع احكام الوصية في قانون الارث
لغير المحمدين لسنة ١٩٥٩.

هـ - الوصية المستترة

يقصد بالوصية المستترة اقدام الموصي على الايصاء عن طريق عقد له شكل
العقد بعوض، كالبيع مثلا او الاقرار بدين، بينما هو في الحقيقة يخفي وصية بدون

عوض. أي ان هذا التصرف ينطوي على عقدين الاول ظاهر، وهو غير حقيقي، والثاني حقيقي مجاني، وهو يخفي وصية، ظهرت بشكل عقد ذي عوض.

وغالبا ما يلجأ الموصي الى هذا التصرف تنفيذا لرغبة لديه لا يتنسى له تحقيقها عن طريق الوصية المعلنة الحقيقية لاصطدامها بقواعد ونصوص قانونية تحول دون ذلك. كما لو اراد الموصي حرمان كل او بعض ورثته من اصحاب الحصة المحفوظة في ارثه.

ما هو مدى صحة الوصية المستترة ؟ وهل يعتبر العقد الذي يخفي وصية مستترة صحيحا ام باطلا ؟ وهل اذا ما اعتبر صحيحا كوصية يجب ان يستجمع شروط صحة الوصية في الشكل، ام انه يطبق قانون الوصية فقط من حيث الاساس، دونما اعتبار لمراعاة الشروط الشكلية للوصية ؟ هذا ما نبخته فيما يأتي :

استقر الاجتهاد اللبناني على الاعتراف بالوصايا المستترة، حماية لحقوق الورثة من اصحاب الحقوق المحفوظة. فاعتبرت محكمة الاستئناف ان الوصية صحيحة ولو كانت مستترة اذا استجمعت شروط الوصية الاساسية، وشروط الصك الظاهر الشكلية^(١). وان قانون الوصية لا يطبق من جهة شكل الوصية وتصديقها اذا كانت تلك الوصية مستترة بعقد آخر لا يدل ظاهره على الايحاء^(٢)، وبأن الهبة المستترة تخضع لشكليات العقد الذي تخفى فيه، فاذا اتخذت شكل عقد البيع فتطبق شروط عقد البيع من حيث الشكل وشروط الهبة لجهة الاساس^(٣).

^١ - استئناف مدنية، ١٩/٤/١٩٤٧، ن.ق.، ١٩٤٧، ص ٣٠٢

^٢ - استئناف مدنية، ١٢/٦/١٩٤٦، ن.ق.، ١٩٤٧، ص ٧٩

^٣ - استئناف لبنان الشمالي، قرار ١٠١ ت ٢٧/٣/١٩٧٤، حاتم، ج ١٥٦ ص ٦٠

وان الوصية المسترة أي ارادة المورث الموضوعه بقالب غير قالب الوصية الرسمية، تصح اذا اعطيت الشكل الصحيح للسند الذي نظمت فيه ^(١)، وان الوصية المسترة تنتج مفاعيلها، اذا توافرت الشروط الشكلية لصحة السند الظاهر ^(٢).

وقضت محكمة التمييز بان المادة ٥٠٥ موجبات وعقود، تجيز الوصية المسترة، طالما انها اعتبرت الهبات الحاصلة بسندات عادية، والتي تنتج مفاعيلها بوفاة الواهب، من قبيل الاعمال الصادرة عن مشيئة المرء الاخيرة، ففانون الوصية لغير المسلمين، الذي وضع شروطا شكلية صارمة لتنظيم الوصايا لا يحول دون ولوج الايصاء المستر ^(٣).

ويشترط لصحة الوصية المسترة توافر الشروط الآتية :

الشرط الاول : يجب ان تكون الوصية المسترة متممة لشكليات العقد الذي تنخفي فيه. فاذا وردت مثلا بشكل عقد بيع عقاري، يجب ان تكون الشكليات في هذا البيع متممة اصولا. وهذا ما قضت به محكمة الاستئناف، حيث اعتبرت ان الوصية تصح اذا وضعت بشكل عقد، وكان شكل ذلك العقد صحيحا ^(٤)، وعلى العكس من ذلك قضى بانه اذا كانت الرسالة تتضمن ايصاء ظاهرا جليا، لا هبة مسترة تخفي وصية، فيجب لكي تكون الوصية صحيحة ان تنظم وفقا للاصول المنصوص عليها في قانون الوصية لغير المحمدين ^(٥).

^١ - القاضي المنفرد في جبل لبنان، قرار ٢٠٣ ت ١٩٥٣/٤/٩، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٣٩٨

^٢ - استئناف مدنية، ١٩٦٠/٣/٣، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٢٢٤

^٣ - تمييز مدنية، ١٩٥٤/٧/١٤، ن.ق.، ١٩٥٤، ص ٥٤٢

^٤ - استئناف مدنية، ١٩٥١/٥/١٧، ن.ق.، ١٩٥١، ص ٧٦٥

^٥ - منفرد مدني، ١٩٥٢/٦/١٧، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٥٦٤

الشرط الثاني : يجب ان تكون الوصية المسترة مستحقة بعد وفاة الموصي. اما اذا كانت تنتج آثارها القانونية في اثناء حياة صاحب التصرف، فلا تكون وصية، بل هبة. وهذا ما قضت به محكمة استئناف مصرية، عندما قضت بانه اذا ورد في عقد البيع بان للبائع المورث حق الانتفاع بريع المبيع مدة حياته، وللمشتريين بعد وفاته الحق في الانتفاع بالريع المذكور، والتصرف بالمبيع باعتبارهم مالكين له من تاريخ وفاة البائع، فانه يظهر من هذا النص ان المورث لم يقتصر على الاحتفاظ بالمنفعة لنفسه مدى حياته، بل اضاف الى ذلك ان المشتريين يصبحون مالكين للمبيع، ولا يحق لهم التصرف بهذه الصفة الا من يوم وفاته، أي ان تملك المنفعة وتمليك الرقبة مضاف الى ما بعد الموت، فالعقد يكون، اذن، وصية لا بيعاً^(١).

ويعود لمحاكم الاساس تكليف العقد واعطاؤه وصفه الحقيقي، كالقول مثلاً ما اذا كان يتضمن، حقيقة، بيعاً او وصية او هبة. وهذا ما ذهب اليه الاجتهاد، فاعتبرت محكمة التمييز ان وصف عقد البيع والقول ما اذا كان حقيقياً او هبة او وصية مسترة يعود الى المحاكم العادية، لان الخلاف لا يدور حول صحة وصية، وانما حول عقد بيع منازع على وصفه، ولا يدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية المحصور بالوصايا غير المختلف على وصفها. فاحتفاظ البائع في العقد بحق التصرف والادارة والتمتع بالعقارات، ومنعه الشاري بيع هذه العقارات ورهنها والتأمين عليها وقسمتها وافرازها وتأجيرها، يجعل من عقد البيع وصية بقوة احكام المادة ٥٠٥ موجبات^(٢). وعلى العكس من ذلك، قضى بانه طالما لم يتبين من وقائع القضية ان البائع احتفظ لنفسه بحق الرجوع عن العقد ساعة يشاء، فانه كان

١ - استئناف مصرية، ١٩٤٨/٥/٥، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٢٥

٢ - تمميز مدني، قرار ٣٨ ت ١٩/٧/١٩٦٢، حاتم، ج ٤٨، ص ١٦، و ن.ق.، ١٩٦٢،

يتوجب تطبيق شروط الرجوع عن الهبة المنصوص عليها في المواد ٥٢٤ وما يليها موجبات وعقود، فيما لو اراد البائع الرجوع عن البيع، ويقتضي بالتالي اعتبار ان العقد لا يخفي وصية، وفي حال مجازاة الجهة المستأنف عليها في رأيها، يقتضي اعتبار ان العقد يخفي هبة^(١)، وان التسليم في البيع العقاري يتم بالتسجيل، فلا يحول بيع رقة الملك لشخص والاحتفاظ بالاستثمار دون اعتبار عقد البيع هبة لا وصية . فضلا عن انه بامكان الذي انتقلت اليه رقة الملك بمفعول البيع ان يتصرف بهذه الرقة بالبيع او الرهن او التأمين، وان هذه العقود تتنافى مع الوصية التي تخول الموصي الرجوع عن وصيته^(٢). وقضت محكمة الاستئناف بان نية الايصاء لا تتوفر في عقد البيع العقاري المسجل، لان من مميزات الوصية وشروطها الاساسية ان يستطيع الموصي الرجوع عنها متى شاء، وليس باستطاعة البائع، بعد التسجيل، الرجوع عن البيع الذي يكون ارتضاه، فضلا عن ذلك، ان ماهية البيع العقاري المسجل، لا تأتلف مع الوصية، وذلك لان الايصاء تمليك مضاف الى ما بعد الوفاة، في حين ان البيع المسجل ينقل الملكية منذ تاريخ تسجيله^(٣). كما قضت محكمة الاستئناف ايضا، بانه من خصائص الوصية ان لا تنتج مفاعيلها الا بتاريخ وفاة الموصي، وان تكون دوما عرضة للتعديل والنقض ما دام ان الموصي على قيد الحياة. وبما ان عقدي البيع المسجلين في السجل العقاري من شأنهما ان يتقلا الملكية الى المشترين فور حصول التسجيل، فهما، بصفتهم عقدين ناجزين، لا يصح الرجوع عنهما من قبل البائع بارادته المنفردة، والتي لا تصبح نافذة الا بوفاته.

١ - استئناف لبنان الشمالي، قرار ١٠١ ت ١٩٧٤/٣/٢٧، حاتم ١٥٦، ص ٦٠

٢ - استئناف مدنية، ١٩٦٣/٦/٢٠، ن.ق.، ١٩٦٤، ص ٥١

٣ - استئناف، ق ٨٧٠ ت ١٩٦٢/٧/٤، حاتم ج ٤٨، ص ٥٦

ولذلك فمن غير الجائز اعتبار ان عقدي البيع المنجزين يخفيان وصية، لاختلاف الخصائص والشروط^(١).

وقضت محكمة التمييز بانه يتبين من مراجعة صك الوصية التي نظمها الموصي بتاريخ ١١/٤/١٩٦٢، ان ما اوصى به الى دير سيدة صيدنايا البطريركي كان وقفا، بدليل انه طلب الى وكلاء الدير وضع بلاطتين من الرخام فوق مدخل البنائين القائمتين على العقارين رقم ٢٧٤ و ٢٨٥ من منطقة الرمل العقارية، بعد ان يخفروا عليها العبارة الآتية : وقف هذا العقار لدير سيدة صيدنايا البطريركي المرحومان فريد ورزق الله عرمان. كما ان الموصي طلب تسليم سندات التملك العائدة للعقارين المذكورين الى وكلاء الوقف، من اجل تحويلهما الى الوقف في الدوائر الرسمية حسب الاصول. و اشار الى وجوب تسليم وكلاء الوقف ثلث امواله التي قد ترصد له في احد المصارف، ليضموه الى عائدات الوقف^(٢).

كما قضت محكمة الاستئناف بانه في بحث ادعاء صورية العقد يقتضي معرفة ما اذا كان البيع قد تم مقابل بدل ام لا، لان الصورية تقوم على فقدان البديل، ويعود التقدير في مثل هذه الحالة الى المحكمة، وترى المحكمة من استجواب المدعى عليها، بعد تحليله على اساس واقعه وظروفه ما يؤلف بداية بينة خطية تميز قبول الشهادة والقرائن، كما ترى، بما لها من حق مطلق في التقدير، ان القرائن والدلائل التي يمكن استخلاصها من اوراق الدعوى، تكفي للقول بصورية العقد وبأنه يخفي وصية^(٣).

^١ - استئناف جبل لبنان، ق ٣٥٥ ت ١٩٧٢/١٢/٢٢، حاتم، ١٤١، ص ٦٣

^٢ - تمييز، ق، ت ١٩٧٣/١/٣، حاتم، ج ١٤١، ص ٦٠

^٣ - استئناف بيروت، غ ٣، ق ٦٧٤ ت ١٩٦٤/٥/١٤، حاتم، ج ٥٧، ص ٥٨

لا يجوز للبائع ان يتراجع عن عقد البيع، متذرعا بأنه يخفي وصية مستترة يمكن الرجوع عنها، الا اذا تثبت المحكمة بسلطاتها المطلق، من ان العقد هو حقيقة وصية مستترة، اما اذا ثبت انه عقد بيع حقيقي فيستمر صحيحا وناظرا. ولذلك قضت محكمة التمييز، بانه لا يمكن موقع السند، رغم القرينة الناتجة عن بعد اجل الاستحقاق، والذي يحمل على الطعن بانه كتب بغية تنفيذه بعد الوفاة، ان يبرهن بدون مستند خطي صريح ضد من كتب السند لامره، بانه يخفي وصية مستترة. كما ان مجرد كتابة التعهد الذي اخذه على نفسه بصورة السند لامر، يدل على رغبته في ان تعطى ارادته صفة الارادة التي لا يجوز الرجوع عنها، وانه ليس من حسن النية في شيء أن شخصا، بعد ان يكون تعهد قطعيًا بان يقوم بعمل معين، يأتي فيحتمي وراء بعض ظواهر النصوص للخنث وعدم البر بالوعد^(١).

كما قضت محكمة التمييز بانه يتبين من مراجعة الاوراق بان الميزة تسند دعواها الى صك البيع، الذي بموجبه باعتها والدعما ما تملكه ارثا عن شقيقها وزوجها وولديها، كما تسند دعواها ايضا الى صك وصية اوصت بموجبها والدعما لها بكل ما تملك ما عدا خمسة عشر بالمائة من التركة خصصت الى والددة الموصية (أي جدة الموصى لها). أي ان العقارات وحصص العقارات التي باعتها البائعة (الموصية) الى ابنتها، اوصت بها اليها ايضا بموجب صك الوصية. وبالتالي يكون ثمة تناقض بين مندرجات الصكين. فبينما تقول مورثة المدعية في الصك الاول انها باعت العقارات واجزاء العقارات موضوع الدعوى من ابنتها، تعلن في الصك الثاني ان الممتلكات والعقارات، ومن بينها تلك التي باعتها بمقتضى الصك الاول، تبقى على ملكيتها وتصرفها ما دامت حية، وان ليس لاحد حق التصرف بها بوجه من الوجوه، وانها لا تنتقل الى ملكية ابنتها الا بعد وفاتها، وباعلاها هذا عن ابنتها

^١ - عميمز، ١٨/٣/١٩٥٤، ن.ق.، ١٩٥٤، ص ١٣٣

بإبقاء العقارات المباعة بموجب صك البيع، على ملكيتها تكون قد رجعت عن بيعها السابق وظهرت رغبته في فسخ عقد البيع العادي وعدم تنفيذ بنوده. وأنه وإن كان لا يمكنها فسخ العقد بمجرد إعلان إرادتها بذلك، إلا أن ادعاء المدعية المشترية بصك الوصية ومحتوياتها يدل على أنها نزلت عند إرادة والدتها بأن تبقى العقارات على ملكية الوالدة حتى مماتها^(١).

وقضت محكمة التمييز بأن محكمة الأساس تستقل بتقدير الوقائع، ولها أن تستخلص منها القرائن الثبوتية على أن السند المحرر من الزوج لصالح زوجته يخفي هبة لا وصية، ما دام أنها لم تعد منطوق هذه الوقائع، ولم تشوه معناها^(٢).

أن الوصف الذي يعطيه المتعاقدون للعقد لا يقيد القاضي الذي ينظر إلى نية المتعاقدين وأن من حق القاضي أن يعتبر عقد البيع وصية مستترة عندما يتحقق بما له من حق تقدير، أن هذا العقد ينتج مفاعيله بعد وفاة البائع، وأن قصد هذا الأخير من العقد هو حرمان أصحاب الحصص المحفوظة من أثره. ولكنه إذا باع الجد عقاره من حفيده، فلا يجوز لأولاده الادعاء بأن عقد البيع يخفي وصية طالما أن والدهم ما زال حياً، وذلك لأن المصلحة المبررة للمدعاة يجب أن تستند إلى حق قائم، ما دام يشترط فيها أن تكون قانونية. وبما أن حق الموصى له بالوصية لا يثبت إلا بوفاة الموصي، فيسقط الحق المدعى به لأنه مجرد احتمال لم يتحقق بعد^(٣).

إذا قضى بأن سند الدين يخفي وصية مستترة، وقام الموصى له بالتفرغ عن سند الدين هذا، فهل يكون تفرغه صحيحاً أم باطلاً؟

^١ - تمييز، غ ٢، ق ٧٨ ت ١٦/١٠/١٩٥٦، باز، ١٩٥٦، ص ٢٠٣

^٢ - تمييز مدنية، ٢٢/١٠/١٩٦٦، ن.ق.، ١٩٦٦، ص ١١٣٤

^٣ - تمييز، ق ٦٠ ت ٢٤/٣/١٩٦٩، حاتم، ج ٩٥، ص ٦٠

ان الجواب على هذا السؤال يستدعي التفريق بين حالتين :

الحالة الاولى : ان يحصل التفرغ قبل وفاة الموصي وفي هذه الحالة لا يصح التفرغ لان الوصية لا تستحق الا بالوفاة، ولانه لا يجوز التفرغ عن تركة مستقبلية.

الحالة الثانية : ان يحصل التفرغ بعد وفاة الموصي، وفي هذه الحالة يكون صحيحا، لانه يتناول اموالا دخلت في ذمة الموصى له.

وقد قضت محكمة التمييز في هذه المسألة بما يأتي :

اعتبرت محكمة الاستئناف ان لا شيء يمنع التفرغ عن الوصية سوى نص المادة ١٨٨ موجبات وعقود الذي يمنع التنازل عن ارث غير مستحق، وعللت رد الدعوى بكون التفرغ حصل سنة ١٩٤٤، في حين ان وفاة الموصي التي تجعل الوصية مستحقة حصلت سنة ١٩٤٠، فيكون التفرغ قد تناول اموالا دخلت في ذمة الموصى له المالية، ولم تعد بالتالي ارثا غير مستحق يمتنع التنازل عنه. وان ما جعل الوصية مستحقة ليس الحكم الذي صدر في ١٩/٤/١٩٤٧ واعتبر السند وصية مستترة، وهو حكم اعلاني، بل وفاة الموصي الحاصلة بتاريخ سابق لتاريخ التفرغ، وتكون محكمة الاستئناف قد احسنت تطبيق القانون^(١).

الشرط الثالث : يشترط تحقق نية الايضاء لدى الموصي : ولا تصح الوصية المستترة، ما لم تتحقق هذه النية. ويعود لمحاكم الاساس حق التقدير المطلق لكشف نية الموصي الحقيقية. ولذلك قضت محكمة التمييز بانه اذا نظم الزوج بعد اصابته بطلق ناري سند دين لامر زوجته، ثم باعها جميع عقاراته معترفا بقبض الثمن، فلن نيته تكون متجهة الى تأمين حياة زوجته بعد وفاته، وترى المحكمة، في الظروف التي اجريت فيها العقود، بان هذه العقود تخفي ايضاء صحيحا من الزوج الى

^١ - مميّز، غ ١، هـ ٢، ق ٦٩ ت ١٤/٥/١٩٦٩، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٩

زوجته بكل ما يملك، وتخضع لقانون الوصية لغير المحمدين لجهة الحصة المحفوظة^(١). كما قضى بانه اذا نظم الزوج لزوجته قبل وفاته وكالة سحبت بموجبها اموالا نقدية باهظة من المصارف ، ثم اعطاها ابراء بداعي انها تصرفت بهذه المبالغ ايفاء لموجبات مترتبة عليه، ولم تثبت الزوجة ماهية الالتزامات التي يشير اليها الابرء فان هذا السند يعتبر وصية مسترة للاموال المسحوبة من المصارف اعطاها المورث لزوجته وهو في مرض الموت^(٢).

غير انه اذا كان ممكنا ان تعطى الوصية المسترة بصورة سند ابراء من الدين، وبالتالي يحق للورثة في هذه الحالة الادلاء بان سند الابرء من الدين هذا يخفي وصية مسترة من اجل تطبيق النصاب القانوني ، فانه اذا كانت المبالغ الموصى بها على هذه الصورة، دون الاموال الحرة التي يمكن للمورث ان يتصرف بها كما يشاء، دون التعرض للحصص المحفوظة، فلا مصلحة للورثة اصحاب الحصص المحفوظة بصفتهم اشخاصا ثالثين، للدعاء ببطلان سند الابرء^(٣).

قضى بانه لا يمكن اعتبار سند امر بقيمة باهظة ولاجل بعيد الاستحقاق من قبل الوصية المسترة ، وخصوصا متى كان موقعه قد نظم بعد تحريره وصية لم يرد فيها ذكر لذلك السند. لان عدم الاشارة الى ذلك دليل على عدم وجود نية الايضاء، او الرجوع عنه اذا وجد^(٤).

ومن المعلوم فقها وقضاء وتشريعا انه في تفسير العقود وتحديد ماهيتها ينبغي الرجوع الى نية المتعاقدين الحقيقية، لا الى العقود الظاهرة التي يسترون بها

^١ - تمميز مدني، قرار رقم ١٠٠ ت ١٥/١٢/١٩٥٦، حاتم، ج ٣١، ص ٦٤

^٢ - منفرد مدني، ١٩٥٣/٤/٩، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٣٩٨

^٣ - منفرد مدني، ١٩٥٣/٤/٩، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٣٩٨

^٤ - استئناف مدنية، ١٩٤٨/١/٩، ن.ق.، ١٩٤٨، ص ١٢١

هذه النية بعقود صورية. وان الوصف الذي يعطيه المتعاقدون لعقودهم لا يقيد القاضي الذي عليه ان يتحرى عن نية المتعاقدين توصلا الى تكييف طبيعة العقد. ولذلك قضي بانه اذا ورد في عقد البيع انه حصل بثمن معين، وبعدما استقر هذا الثمن ديناً بذمة المشتري اسقطه البائع عنه وائبراً ذمته، فيعتبر هذا الاسقاط هبة اذا انتج مفعوله وبات المتفرغ له يتصرف به في حياة المتفرغ، ووصية اذا كان مفعوله معلقاً على وفاة هذا الاخير^(١)، وبان عقد البيع الصادر عن الوالد الى احد ابنته قد يخفي وصية مستترة^(٢)، وبان سند الابرء الذي يتمم الوكالة هو كناية عن وصية مستترة.

تضاربت الآراء في مسألة البيع وامكان اخفائه وصية مستترة، ويقوم موضوع التضارب على النظريتين الآتيتين.

النظرية الاولى : بما انه يحق للموصي ان يرجع عن وصيته متى شاء، فما هو تكييف عقد البيع، الذي لم يدفع فيه المشتري الثمن، اذا كان هذا العقد قد انتج مفاعيله كافة وجرى تسجيله في السجل العقاري، وخرج عن ملكية البائع بحيث لا يمكنه الرجوع عنه. فهل يخفي هذا العقد هبة بين الاحياء ام وصية ؟

ذهبت بعض المحاكم الى انه في هذه الحالة، ان البيع يخفي هبة بين الاحياء وليس وصية. ومن هذه المحاكم : محكمة التمييز التي قضت بان من مميزات الايصاء وشروطه الاساسية ان يستطيع الموصي الرجوع عنه متى شاء ، وانه لا ينتج مفاعيله الا بعد وفاة الموصي. وبما ان عقد البيع العقاري الذي يتم تسجيله في السجل العقاري له صفة العقد المنشئ للحقوق العينية، وهو ينتج كافة مفاعيله القانونية،

^١ - محكمة بداية جبل لبنان، رقم ٢٣٧ ت ١٣/٥/١٩٤٨، حاتم، ج ٥، ص ٥٨

^٢ - استئناف جبل لبنان، رقم ٥٣ ت ١٣/٢/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٣١٠

ومنها نقل الملكية على اسم المشتري، بحيث لا يمكن للبائع بعد هذا التسجيل الرجوع عن هذا العقد، وعقد البيع الذي تم بين المميز والمميز عليها بتاريخ ٢١ آب ١٩٥٨ جرى تسجيله اصولا لدى امانة السجل العقاري، وبذلك تكون الميزة قد فقدت حقها بالرجوع عنه، وانتفت بالتالي نيتها بالايضاء، لان العقد الذي يخفي وصية يفترض النية عند التعاقد بالرجوع عن العقد اذا شاء. اما قول الميزة بان احتفاظها بريع المبيع مدى الحياة يفيد قصدها الايضاء، لا يتفق مع المبادئ الموضحة اعلاه، بعدما سجلت رقبة الملك لمصلحة ابنتها ولا تستطيع الرجوع عنها^(١).

وقضت الهيئة العامة لمحكمة التمييز بان من خصائص عقد البيع المسجل انه ينقل الملكية الى المشتري فور حصول التسجيل، وبذلك يفقد البائع حقه بالرجوع عنه وتنتفي بالتالي نيته في الايضاء، باعتبار ان من مقومات الوصية ان يتمكن الموصي من الرجوع عنها متى شاء، فضلا عن انه من خصائص الوصية انها تملك مضاف الى ما بعد وفاة الموصي^(٢).

كما قضت محكمة التمييز بانه لا يمكن للبائع بعد تسجيل عقد البيع العقاري، او تسلم المبيع المنقول، الرجوع عن أي من العقدين. مما ينفي نيته بالايضاء، لان من مميزات الوصية وشروطها الاساسية ان يستطيع الموصي الرجوع عنها متى شاء. واذا كان عقد البيع قابلا للتأويل، فذلك على اعتباره هبة لا وصية^(٣).

١ - تمييز مدني، قرار ٧٨ ت ١٩٦٩/٥/٢٠، حاتم، ج ٩٣، ص ٤٨

٢ - الهيئة العامة لمحكمة التمييز، قرار ٢٢ ت ١٩٦٥/٦/٢٥، حاتم، ج ١٦٥، ص ٥٠٧

٣ - تمييز مدنية، ١٩٥٩/٥/٢٧، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٥٩٧

وقضت محكمة الاستئناف بأنه اذا كان عقد البيع الظاهر قد انتج كافة مفاعيله، وتسجل وخرج عن ملكية البائع فيعتبر انه يخفي هبة بين الاحياء لا وصية^(١). كما قضت بأنه من خصائص الوصية ان لا تنتج مفاعيلها الا بتاريخ وفاة الموصي، وان تكون دوما عرضة للتعديل والنقض ، ما دام ان الموصي على قيد الحياة . وبما ان عقدي البيع المسجلين في السجل العقاري من شأنهما ان ينقلا الملكية الى المشتري فور حصول التسجيل فهما بصفتهما عقدين ناجزين لا يصح الرجوع عنهما من قبل البائع بارادته المنفردة، مختلفان كلياً عن الوصية التي يصح الرجوع عنها من الموصي بارادته المنفردة ، والتي لا تصبح نافذة الا بوفاته. وبالتالي فان من غير الجائز اعتبار عقدي البيع المنجزين يخفيان وصية لاختلاف الخصائص والشروط^(٢)، وبان نية الايضاء لا تتوفر في عقد البيع العقاري المسجل، لان من مميزات الوصية وشروطها الاساسية ، ان يستطيع الموصي الرجوع عنها متى شاء، وليس باستطاعة البائع ، بعد التسجيل ، الرجوع عن البيع الذي يكون قد ارتضاه^(٣).

النظرية الثانية : طالما انه يجوز للبائع ان يرجع عن البيع قضاء، فلا يجوز القول انه لا يمكنه الرجوع عن البيع. فمن حقه دائما اللجوء الى القضاء للحصول على حكم بان عقد البيع يخفي وصية. وعندئذ ينظم عقدا لدى الكاتب العدل بالرجوع عن هذه الوصية المسترة. ويمكن للبائع ايضا ان يصرح امام المحكمة بأنه يرجع عن الوصية المسترة بعقد بيع، فتحكم بان عقد البيع يخفي وصية، وانه اصبح باطلا

١ - استئناف جبل لبنان، قرار رقم ٤٢٨ ت ١٤/٥/١٩٥٧، حاتم، ج ٣٤، ص ٧٦

٢ - استئناف جبل لبنان، قرار ٣٥٥ ت ٢٢/١٢/١٩٧٢، حاتم، ١٤١، ص ٦٣، ن.ق.،

١٩٧٢، ص ١١٥٦

٣ - استئناف مدنية، ١٩٦٢/٧/٤، ن.ق.، ١٩٦٢، ص ٢٥٣

لرجوع الموصي عن الوصية المسترة. كما انه يجوز للبائع الرجوع عن عقد البيع متى شاء، ويكون مفعول هذا الرجوع معلقا على صدور قرار ميرم يقضي بان العقد يخفي وصية. فالواهب الذي يجوز له الرجوع عن الهبة لظهور اولاد او بسبب الجحود، لا يمكنه ذلك الا بواسطة القضاء، (المواد ٥٢٤ - ٥٣٠ موجبات وعقود) ومثله الموصي بموجب عقد بيع يجوز له الرجوع عن الوصية بواسطة القضاء^(١).

ويسند اصحاب هذه النظرية رأيهم الى بعض احكام القضاء ، حيث قضى القاضي المنفرد المدني في بعثا بان عقد البيع يكون باطلا متى كان السبب الحقيقي لهذا العقد، الايضاء غير الجائز عند المسلمين . ويجوز للمتعاقدين اثبات سبب العقد الخفي، عندما يكون غير مشروع او مخالفا للآداب العامة او النظام العام، بكافة الوسائل كالتحقيق والبيئة الشخصية . فمضى ثبت ان البائع هو جد الشاري القاصر، وان والد هذا الاخير لا يملك ثمن المبيع ، وان هذا الثمن لم يدفع الى البائع فان عقد البيع يخفي وصية^(٢)، وقد صدق هذا الحكم استئنافا بالقرار الصادر عن محكمة استئناف جبل لبنان رقم ٣٣١ تاريخ ١٧/٦/١٩٦٥، بعدما عينت المحكمة لجنة خبراء اثبتت تفاوتاً بالغاً بين الثمن المذكور في العقد المطعون فيه والثمن الحقيقي، وبعد ما استجوبت والد القاصر الذي قبل العقد، وصرح انه لم يدفع ثمن العقارات ولا يعرف اذا كان ابنه القاصر دفع شيئا، مما يدل على عدم حصول بيع بالمعنى القانوني لعدم ثبوت دفع الثمن^(٣).

ويدعم اصحاب هذه النظرية رأيهم بالقول : إن محكمة التمييز اصدرت بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٩ قرارا برقم ١٥٢، اجازت فيه الوصية المسترة بسند ، جاء

^١ - شاهين حاتم، تعليق، مجموعة حاتم، ج ٩٣، ص ٤٨ - ٥٤

^٢ - قرار رقم ٥٠٢، ت ١٩٦٢/١٢/٦، حاتم، ج ٦٤، ص ٨٢

^٣ - يمكن التعليق على هذا القرار بالقول، لماذا لا يعتبر مثل هذا العقد هبة ؟

فيه : « اذا كان السند يخفي وصية مستترة، فانه لا يكفي وحده لابطال السند، بل يجب ان تتضمن الوصية عملا او عقدا غير مشروع او مخالفا للنظام العام ، لا يقره نص ». ولكن موقع السند الذي يخفي وصية لا يمكنه الرجوع عنه بارادته المنفردة، ولا بد له من الرجوع الى القضاء لابطاله. فكما يجوز الرجوع عن السند بواسطة القضاء، يجوز ايضا الرجوع عن البيع بحكم القاضي^(١).

واذا كان لا بد من ابداء رأي في هذه المسألة فاني اؤيد النظرية الاولى لتوافقها مع القواعد العامة المتعلقة بالوصية لسببين :

السبب الاول : هو ان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع. واذا كانت كذلك فان القول بالتمليك في اثناء حياة الموصي يخالف المفهوم الاساسي للوصية. وعليه فاذا جرى تسجيل البيع العقاري ونقل ملكية العقار الى المشتري في اثناء حياة الموصي، بدون ان يدفع المشتري الثمن، فلا يمكن اعتبار هذا التصرف وصية لتعارضه مع القاعدة التي تفرض ان يتم التملك بعد وفاة الموصي أي البائع. ولذلك يكفي هذا العقد بكونه هبة.

السبب الثاني : وهو ان الموصي يمكنه الرجوع عن الوصية في أي وقت يشاء في اثناء حياته بارادته المنفردة بدون الرجوع الى القضاء، والقول بان الموصي يمكنه الرجوع عن وصيته قضاء باثباته ان عقد البيع لا يتضمن ثمنا، يخالف لمفهوم الوصية ايضا. فضلا عما قد ينشأ عن اللجوء الى هذه الطريقة من تعقيدات، اقلها اثبات عدم دفع الثمن. هذا فضلا عما قد يلجأ اليه البائعون من اساليب فيما لو ارادوا الرجوع عن البيع بادعائهم انه يخفي وصية، وتشغيل المحاكم بدون طائل في هذه المسألة.

^١ - شاهين حاتم، م.س.

كيف يتم اثبات الوصية المستترة ؟

يمكن اثبات الوصية المستترة بمختلف طرق الاثبات بما فيها البيئة الشخصية والقرائن . وفيما يتعلق بآثبات صورية عقد البيع الذي يخفي وصية مستترة، يقتضي معرفة ما اذا كان هذا العقد قد تم مقابل بدل اولا، لان الصورية في هذه الحالة تقوم على فقدان البذل. ويعود التقدير في مثل هذه الحالة الى محكمة الاساس التي يمكنها ان تستند الى مختلف طرق الاثبات . وهذا ما قضت به محكمة الاستئناف التي اعتبرت انه في تفسير العقود وماهيتها ينبغي الرجوع الى نية المتعاقدين الحقيقية التي يمكن ان يسترها اصحاب العلاقة بعقود ظاهرة. وعليه يمكن للمحكمة بالاستناد الى البيئة الشخصية والقرائن اعتبار ان عقد البيع الصادر عن الوالد الى احد ابنائه يخفي وصية مستترة^(١)، كما قضت محكمة الاستئناف بانه اذا كان البيع يرمي الى هضم حقوق الوارث التي يحميها القانون، كما لو كان يخفي وصية اوهبة، فان نية العاقد تكون منصرفة الى اخراج العقار عن ملكيته الى ملكية الموصى له او الموهوب له تحت ستار البيع لحرمان الوارث من حقه بحصته المحفوظة. وفي مثل هذه الحالة يكون البيع قد جرى احتيالا على قانون الارث، ويصبح من حق الوارث الذي اصبح من فئة الغير، ان يثبت هذا الاحتيال الجاري لهضم حقه، بكافة الوسائل، ومنها البيئة الشخصية^(٢)، وبانه ولئن كان الاولاد ملزمين بمبدأ بالعقود التي يجريها والدهم، الا ان هذا التمثيل يزول، ويصبحون من فئة الغير، عندما يكون تعاقد الوالد بنية الاضرار بحقوقهم عن طريق الاحتيال على القانون^(٣)، كما لو كان البيع يخفي وصية.

^١ - استئناف مدنية، ١٣/٢/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٣١٠

^٢ - استئناف البقاع المدنية، قرار ٧، ت ١٤/١/١٩٦٦، حاتم، ج ٦٩، ص ١٢

^٣ - استئناف مدنية، ١٣/٢/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٣١٠

وقضت محكمة التمييز بانه يجوز للورثة اثبات عكس ما ورد في السند الصادر عن المورث الى احد ورثته، لاستحالة حصول هؤلاء الورثة على سند كتابي يثبت ان السند وضع تواطؤا بقصد حرمانهم من الارث والاضرار بهم^(١). كما قضت بان البيع وان كان غير ممنوع قانونا بين الام وابنها، مهما بلغت من العمر او بلغ الثمن، فان ذلك لا يحول دون انطواء العقد على غش موجه لاحباط احكام القانون المتعلقة بالارث. وللمحكمة في هذه الحالة ، ان تتحرى حقيقة العقد بكافة الطرق وتعلن النتائج المترتبة على الغش الذي شابه^(٢).

ويحق للورثة او لقسم منهم الاثبات، بكافة الوسائل، صورية الاعمال التي قام بها مورثهم للاضرار بهم او الانتقاص من حقوقهم، اذ ان الورثة، في هذه الحال، لا يعتبرون الخلف العام للمورث، ولا تسري عليهم، بالتالي، الشروط المفروضة على المورث لاثبات عكس المستند الصادر عنه^(٣).

ما هو نصاب الوصية المستترة ؟

اذا اعتبر عقد البيع الظاهر وصية مستترة، فيقتضي، عندئذ، اخضاعها الى النصاب القانوني الذي يحق للموصي ان يتصرف به عند وجود اصحاب الحصص المحفوظة، واذا تجاوزت الوصية المستترة النصاب القانوني، فتخفص الى نسبة هذا النصاب.

ويجب التفريق بين الصورية المطلقة التي تقوم على عدم وجود العقد واعتباره معدوما ، والصورية النسبية التي تقوم على انطواء العقد على تصرف آخر

^١ - تمييز مدنية، ١٩٥٦/٢/٢٤، ن.ق.، ١٩٥٦، ص ٢٦٤

^٢ - تمييز مدنية، ١٩٦٠/٢/١٠، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ١٨٦

^٣ - تمييز، غ ٢، ق ٢٦ ت ١٧/٤/١٩٧٤، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٠، رقم ١

يستره. فسبب كل من وجهي الصورية المشار اليهما يختلف عن الآخر، ويتخذ اساسا للادعاء مستقلا، لا يمكن ان يكون داخلا في الادعاء المبني على السبب الآخر. وهذا ما قضت به محكمة التمييز، حيث اعتبرت انه اذا ادعى الورث بان عقد البيع الصادر عن المورث هو صوري لم يحصل فيه دفع ثمن يكون عنى الصورية المطلقة ولا يجوز للمحكمة اعتبار ان عقد البيع يخفي وصية وتخفيض هذه الوصية المستترة بمقدار الحصة المحفوظة، لان المحكمة مقيدة بالمطالب الواردة في الاستحضار الاستثنائي وضمن نطاق المطالب المحددة بالصورية المطلقة، وما تؤدي اليه من بطلان العقد دون التعرض الى بحث الصورية النسبية واخفاء العقد وصية مستترة^(١).

لا بد لتحقيق الصورية النسبية من وجود عقد ظاهر كبيع او سواه ، ولكن الوارث الاحتياطي يدعي بشأن هذا العقد بأنه صيغ بقصد حرمانه من حصته الارثية، وبذلك يكون المدعي قد ادلى بالصورية النسبية لا المطلقة، طالما انه عين الغاية من العقد الصوري. ويعود للمحكمة وصف العقود، على ضوء اقوال الطرفين، وبالاستناد الى الوقائع المدلى بها، او التي تستبثها المحكمة، ولو خالفت الوصف المعطى لها من قبل الفرقاء في الدعوى، لان الوصف هو امر قانوني تستقل به، من دون الفرقاء في الدعوى^(٢).

قد ترى المحكمة ان العقد الظاهر يخفي في حقيقته وصية، ولكنه يتعذر عليها الحكم بالتعويض العيني لسبب من الاسباب، كما لو جرى تسجيل المبيع في السجل العقاري، لمشتري عن حسن نية، فيجوز لها عندئذ ان تحكم بالتعويض البديلي^(٣).

^١ - تمييز، ق ١٨ ت ١٩٦٠/٢/٣، حاتم، ج ٤، ص ٦٩

^٢ - تمييز، ق ١٤ ت ١٩٧١/١/٢٩، حاتم، ج ١١٥، ص ٥٦

^٣ - استئناف جبل لبنان، ق ٣٥٥، ت ١٩٧٢/١٢/٢٢، حاتم، ج ١٤١، ص ٥٢

ما هو الفرق بين الوصية المستترة والهبة المستترة ؟

من اهم ما يميز الوصية المستترة عن الهبة المستترة، كون الاولى لا تنتج مفاعيلها الا منذ تاريخ وفاة الموصي، وتظل عرضة للتعديل او الالغاء ما دام الموصي على قيد الحياة. اما الثانية فنتج كافة مفاعيلها في اثناء حياة الواهب، أي انها تخرج من ملكيته قبل وفاته. فاذا كان عقد البيع الظاهر قد انتج كافة مفاعيله، وتسجل المبيع وخرج عن ملكية البائع قبل وفاته، فيعتبر انه يخفي هبة بين الاحياء لا وصية^(١)، وقد قضى بان القانون اجاز للمرء ان يتفرغ عن امواله بدون مقابل، واجاز له ذلك تحت مظهر آخر وعقد آخر، والتفرغ الحاصل من العاقد في حياته لمصلحة زوجته وبدون مقابل ينم عن نية التبرع، ويشكل في الحقيقة عقد هبة^(٢).

وطالما انه لا يمكن للشخص ان يدعي صفة الوارث قبل وفاة مورثه، فلا يحق له الطعن بالعقد الذي يخفي هبة او وصية مستترة الا ابتداء من وفاة الواهب او الموصي. ويسري مرور الزمن على الحق بالطعن اعتبارا من تاريخ الوفاة، لا قبل ذلك، وبالتالي فلا يسري من تاريخ العقد المجرى بين المورث ومن تلقى منه الحق.

وطالما انه لا دعوى بدون مصلحة، فلا تقبل دعوى الوارث في اثبات صورية العقد اذا كان لا يتجاوز النصاب القانوني.

هل يخفي الحساب المشترك وصية مستترة ؟ وهل يعتبر صحيحا، بصرف النظر عن قاعدة نصاب الوصية ؟

١ - استئناف جبل لبنان، ق ٤٢٨ ت ١٤/٥/١٩٥٧، حاتم، ج ٣٤، ص ٧٦

٢ - استئناف بيروت، غ ٢، ق ٤٣٦ ت ٢٠/٣/١٩٧٤، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٦٢،

عملا باحكام القانون الصادر في ١٩/١٢/١٩٦١، المتعلق بالاجازة بفتح حساب مشترك في المصارف الخاضعة للسرية ، ولا سيما المادتين الاولى والثالثة من هذا القانون، يمكن للمصارف الخاضعة لقانون سرية المصارف ان تفتح لربائنها حسابا مشتركا يستعمل بتوقيع احد اصحاب هذا الحساب منفردا. وعند وفاته يتصرف الشريك او الشركاء الباقون بكامل الحساب مطلق التصرف. وبهذه الحالة ليس على المصرف اعطاء اية معلومات لورثة الشريك المتوفي، ولا يشذ عن هذه القاعدة الا اذا تضمن عقد فتح الحساب نصا صريحا بهذا المعنى. ويجب ان تدرج احكام هذه المادة بحرفيتها في عقد فتح الحساب المشترك.

ان هذا النص من شأنه ان يخول فاتح الحساب المشترك حرمان كل او بعض ورثته من ذوي الحصص المحفوظة، من تركته بواسطة فتح حساب مشترك مع احد الاشخاص سواء كان من ورثته او من غيرهم. وبالتالي لا يمكن للورثة الادعاء بان الحساب المشترك يخفي وصية مستترة، وتطبيق قاعدة نصاب الوصية على هذا الحساب. بل اكثر من ذلك فان الحساب المشترك يعتبر استثناء قانونيا على قاعدة رفع السرية المصرفية في حال الوفاة. والتي نصت عليها المادة الثالثة من قانون ٣ ايلول ١٩٥٦، اذ يسقط حق الورثة او الموصى لهم بالحصول على معلومات تتناول حساب المتوفي اذا كان هذا الحساب مشتركا، واذا لم يكن في عقد فتح الحساب المشترك هذا، نص مخالف.

ان الاطار الصحيح للقاعدة الخاصة المتعلقة بالحساب المشترك، ضمن سائر الحسابات الخاضعة للسرية المصرفية، يقضي بان قانون السرية المصرفية فرض على المصارف موجب احترام السرية بالنسبة الى كافة حسابات العميل، على ان ترفع السرية هذه في حال وفاته تجاه ورثته. ولا يخرج عن هذه القاعدة الا الحساب المشترك الذي يمنع على المصرف اعلام الورثة بشأنه. وهذه القاعدة هي استثناء لمبدأ

رفع السرية المصرفية تجاه الورثة. اما اذا تضمن عقد فتح الحساب المشترك نصا يسمح باعطاء المعلومات للورثة، فيعود المبدأ العام الى التطبيق، ويصبح الحساب المشترك، عندئذ، كسائر الحسابات المصرفية الاخرى ، ويمكن اعطاء المعلومات عنه الى الورثة بالطريقة نفسها التي تعطى فيها المعلومات عن سائر الحسابات. ومع ذلك فاعلام الورثة لا يغير من طبيعة الحساب المشترك شيئا، ولا يحق لهم الادعاء بوجود وصية مستترة. فقاعدة الحساب المشترك مستقلة بذاتها ولا يمكن دمجها بقاعدة الوصية المستترة. فلكل من القاعدتين سبب مستقل عن الآخر بصورة كلية، بحيث ان اطلاق الورثة او عدم اطلاعهم على حساب مورثهم المشترك ليس من شأنه ان يؤثر بطريقة من الطرق على حق الشريك الذي لم يزل على قيد الحياة بالتصرف بالحساب المشترك. ويتلاءم هذا الحل المستخلص من نص المادة الثالثة من قانون ١٩٦١ المتعلق بالحساب المشترك مع آراء الفقه والاجتهاد في فرنسا، حيث يحق للوريث الاطلاع على حسابات مورثه المشتركة وغير المشتركة. وبالرغم من ذلك فان الرأي مستقر لجهة عدم السماح للورثة بالحلول محل الشريك المتوفي في تحريك الحساب المشترك^(١)، الا اذا قبل الشريك الذي لا يزال على قيد الحياة ادخال الورثة محل مورثهم.

هل يخفي عقد الضمان على الحياة وصية مستترة ؟

قد يعقد الموصي، لمصلحة شخص ثالث، ضمنا على الحياة، مقابل اقساط محددة . وعند وفاته تستحق للمشتري له القيمة المشترط دفعها عند وفاة المضمون.

^١ - Vasseur et Marin, les comptes en banque, n° 209 : « par suite de l'intuitu - personae qui préside au fonctionnement des comptes en banque, il faut admettre que, en principe, après le décès d'un titulaire de compte-joint, ses héritiers n'ont aucun droit à prendre la place de leur auteur et à faire fonctionner le compte, seuls les co-titulaires survivants conservent tous leurs droits ».

فهل تدخل هذه القيمة في تركة المضمون المتوفي، وبالتالي يجري توزيعها على الورثة، ام انها تكون من نصيب المشرط له وحده بدون ان تخضع لقواعد النصاب ؟

لقد عالج قانون الموجبات والعقود صراحة، هذه الحالة، حيث نصت المادة ١٠٠٦ منه على ان القيمة المشرط دفعها عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تدخل في تركته. ويعد المستحق، ايا كان شكل تعيينه وتاريخ هذا التعيين، كأنه استحق تلك القيمة وحده من يوم العقد ولو كان قبوله بعد وفاة المضمون. كما نصت المادة ١٠٠٧ من القانون نفسه على ان المبالغ التي تدفع عند وفاة المضمون لمستحق معين لا تخضع، عند الاقتضاء، لقواعد التخفيض بسبب تجاوزها حد النصاب الارثي المختص بورثة المضمون. ولا تطبق هذه القواعد ايضا على المبالغ التي دفعها المضمون بمثابة اقساط للضمان، الا اذا كانت باهظة على وجه ظاهر بالنسبة الى قدرته المالية او بالنسبة الى دخله خصوصا.

كما نصت المادة ١٠١٠ من القانون المذكور على انه يجوز ان يعقد كل من الزوجين ضمانا لمصلحة الآخر بوجه التبادل وبمقتضى صك واحد . في حين ان المادة ٤١ من قانون الارث لغير المحمدين تمنع الوصية المنظمة بصك واحد من شخصين او اكثر، سواء كان الايصاء لمصلحة الموصين انفسهم او لمصلحة أي شخص آخر.

و - الوصية بقسمة الارث

نصت المادة ٤٩ من قانون الارث لغير المحمدين على ان الوصية تصح بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه فان

زادت قيمة ما عين لاحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة بحكم الوصية خاضعة للتعديل بحال تجاوزها نصاب الوصية.

ويستخلص من هذه المادة ان قانون الارث لغير المحمدين اجاز للموصي قسمة اعيان التركة على ورثته، بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه منها . شرط الا يزيد قيمة ما عينه لاحد الورثة عن قيمة استحقاقه في التركة. اما اذا زادت، كانت هذه الزيادة بحكم الوصية التي تكون خاضعة للتعديل في حال تجاوزها نصاب الوصية.

ما هو الهدف من الوصية بقسمة الارث ؟

قد يتساءل البعض ما هي فائدة هذه الوصية طالما ان الموصي لا يمكنه ان يوصي بما يتجاوز استحقاق الموصى له في التركة، والا طبقت على الزيادة احكام الوصية ؟

والحقيقة هي ان لهذه الوصية فوائد متعددة، من اهمها ما يأتي :

يمكن للموصي ان يوزع اعيان تركته بما يتناسب مع ميوله واهدافه، فيخصص المتزل مثلا لاحد ابنائه بدلا من ان يشتركوا جميعهم في ملكيته. ويخصص ولده الآخر بعقار معين، ويخصص ابنته بمبلغ نقدي مثلا، وهكذا يجري التوزيع بما يتناسب مع مصلحة العائلة، بحسب اعتقاده، فيبقى التركة العقارية لابنائه الذكور مثلا. هذا فضلا عن انه بقسمة ارثه يتفادى الاختلاف بين ورثته بعد وفاته، كما يتفادى القسمة القضائية، ويبيع بعض اموال التركة غير القابلة للقسمة بالمراد العلني.

غير ان هذا النوع من الوصية لا يخلو من مخاطر، اذ يتيح للموصي امكان استغلال نفوذه على بعض الورثة بتفضيله احدهم على الآخر، ويفرض عليهم

القسمة فرضاً، ولو اعتبر البعض نفسه مغبوناً، خلافاً للقسمة الرضائية التي يشترك فيها المتقاسمون بارادتهم ويقبلون ما ارتضوا به.

لا تغير الوصية بقسمة الارث من صفة المستفيد الذي يظل من الورثة. ويجب ان تشمل كل الورثة الاحتياطين، بحيث اذا تصرف الموصي بالحصص المحفوظة لاحدهم، فيؤدي ذلك الى بطلان الوصية بالقسمة. ولكنها لا تبطل في حال وفاة احد الورثة المذكورين قبل الموصي، لان حصته تؤول، عندئذ، الى سائر الورثة المستحقين معه. ولا يمنع نص المادة ٤٩ من قانون الارث لغير المحمدين الموصي من ان ينظم وصية بقسمة الارث مع ورثة من غير ذوي الحصص المحفوظة.

قد تشمل الوصية بقسمة الارث كافة اموال الموصي او البعض منها فقط، كما قد تشمل العقارات والمنقولات على السواء. ويجوز ان يعطى لاحد الورثة كامل الاستثمار على ان يسدد لكل وارث مبلغاً من المال يوازي قدر نصيبه.

هل تعتبر الوصية بقسمة الارث تنازلاً على تركة مستقبلية ؟

تختلف الوصية بقسمة الارث عن التنازل عن تركة مستقبلية. سواء من حيث اساسها القانوني او من حيث موضوعها وسببها. فمن حيث الاساس القانوني، تبنى هذه الوصية على نص المادة ٤٩ من قانون الارث لغير المحمدين، حيث اجاز القانون هذه الوصية واعتبرها صحيحة. اما التنازل عن تركة مستقبلية فمبنية على نص المادة ١٨٨ من قانون الموجبات والعقود، التي تنص على ان عدم وجود الموضوع يستلزم انتفاء وجود العقد. ومع ذلك يجوز ان يكون الموضوع شيئاً مستقبلاً، ولكن لا يجوز التنازل عن ارث غير مستحق، ولا انشاء أي عقد على هذا الارث او على شيء من اشيائه ولو رضي المورث، والا كان العمل باطلاً

اصلا. ويستخلص من هذا النص ان التنازل عن تركة مستقبلية يعتبر باطلا بطلانا مطلقا.

ومن حيث الموضوع، فالموصي يوصي بامواله التي يملكها والتي يحق له التصرف بها في اثناء حياته. اما المتنازل عن تركة مستقبلية فيتنازل عن اموال لا يملكها لانها لم تتوول اليه بعد. اما من حيث السبب، فسبب الوصية بقسمة الارث مشروع ومباح ومسند الى نص قانوني، بينما السبب في التنازل عن تركة غير مستحقة مخالف للنظام العام والآداب العامة . ولذلك فكل من الحالتين مستقلة عن الاخرى، ومختلفة بسندها وموضوعها وسببها. وهذا ما اخذ به اجتهاد محكمة التمييز التي اعتبرت انه اذا اوصي بعقار الى ولدي الموصي مناصفة مع العلم ان ابنته اخذت منه عند زواجها مبلغا من النقود على اساس حصتها في الارث، فلا يشكل ذلك بمضمونه مخالفة لنص المادة ١٨٨ موجبات وعقود، أي تنازلا مسبقا عن ارث، ولا تعاقدًا عليه يقع تحت البطلان، بل يشكل وصية بقسمة تركة الموصي على ورثته^(١).

يجري تنظيم الوصية بقسمة الارث، وفقا للشكل المنصوص عليه في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، أي بالشكل الرسمي لدى الكاتب العدل او بخط يد الموصي ، وذلك وفقا للاصول التي تأتي على ذكرها تفصيلا فيما بعد وكذلك يجري تخفيض الوصية، اذا زادت قيمة ما عين لاحد الورثة عن استحقاقه في التركة، وفقا للاصول التي تنطبق اليها لدى بحثنا لنصاب الوصية.

^١ - عميز، غ ٣، ق ١٥ سنة ١٩٧٢، باز ١٩٧٢، ص ٢٤٤

الفصل الثاني

المتعاقدان في الوصية

ان المتعاقدين في الوصية هما : الموصي والموصى له

اولا - الموصي و ارادته و اهليته للايصاء

أ - ارادة الموصي :

لا تصح الوصية الا بارادة الموصي الصحيحة، وتكون باطلة اذا تبين ان الموصي كان بتاريخ الوصية فاقد الادراك والارادة. وعلى المدعي ان يثبت، بكافة طرق الاثبات، فقدان الموصي قوة الادراك والارادة، وقد قضى بان محكمة الدرجة الاولى اكدت برد دعوى المدعي من دون ان ترخص له باثبات ما يدعيه لجهة فقدان ادراك و ارادة الموصي عند تنظيم الوصية، مع انها كلفت المستأنفة اثبات دعواها بكافة الطرق ومنها البيئة الشخصية فيكون حكمها قد خالف القانون من هذه الناحية واستوجب الفسخ^(١).

اذا لم يدل المدعي امام محكمة الدرجة الاولى ببطلان الوصية لعللة فقدان الموصي العقل والارادة بتاريخ تنظيمها، بل طلب فقط ابطال الوصية بسبب عدم مراعاة الاصول الشكلية في تنظيمها، ثم عاد امام محكمة الاستئناف وطلب ابطال الوصية بسبب فقدان العقل والادراك عند الموصي ، فهل يعتبر طلبه هذا امام محكمة

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ١١ ت ١٩٧٣/١/١٩، حاتم، ج ١٤٤، ص ٦٢

الاستئناف مطلباً جديداً يقتضي رده عملاً بأحكام المادة ٦٦٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية^(١).

ذهبت محكمة الاستئناف الى انه مع أن المستأنف لم يتذرع بداية ببطالان الوصية لان الموصي كان فاقد العقل والادراك بتاريخ تنظيمها بل اقتصر على طلب ابطال الوصية بسبب عدم مراعاة الاصول الشكلية في تنظيمها، الا ان طلبه استئنافاً ابطال الوصية بسبب فقدان العقل والادراك عند الموصي لا يشكل مطلباً جديداً باعتباره مندمجاً بالمطلب الاساسي، أي ابطال الوصية، وباعتباره ايضاً يشكل مداخله في الطلب الاصلي^(٢).

الا اننا لا نجاري محكمة الاستئناف في ما ذهبت اليه هذه المسألة، لان اسباب ابطال الوصية كثيرة سواء لجهة الشكل او لجهة الاساس، ولا يستقيم القول بانه طالما ان المدعي طلب ابطال الوصية، فانه يكون اثار جميع الاسباب المتعلقة بهذا البطلان من دون ان يحددها، بل على العكس من ذلك عليه ان يحدد اسباب البطلان التي يدلي بها، لان عدم تحديدها لا يخول المحكمة وضع يدها على النقاط المطلوب الفصل بها. وبالتالي نرى ان طلب المدعي ابطال الوصية بسبب فقدان

^١ - م ٦٦٢ أ.م.م: «لا يقبل في الاستئناف أي طلب جديد الا اذا كان من الطلبات المقابلة او الطلبات المتفرعة عن الطلب الاصلي او للمشمولة ضمناً به، او اذا كان يرمي الى المقاصة، او اذا كان من قبيل الدفاع لرد طلب الخصم، او كان يهدف الى الفصل في مسائل ناشئة عن تدخل الغير او عن حدوث او كشف واقعة ما. وتقبل كذلك الطلبات الرامية الى النتيجة عينها المطلوبة امام محكمة الدرجة ولو بالاستناد الى اساس قانوني جديد. على ان الطلبات الجديدة تبقى مقبولة اذا لم يعترض الخصم على قبولها».

^٢ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ١١ ت ١٩/١/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤٤، ص ٦٢

الموصي العقل والارادة لأول مرة امام محكمة الاستئناف يشكل مطلبا جديدا، لا يكون مقبولا ويقتضي رده الا اذا لم يعترض الخصم على قبوله.

تقوم ارادة الموصي على قصده بان يعطي من دون مقابل اما اذا كان الاعطاء بمقابل فلا يكون ثمة وصية، بل تصرفا آخر بحسب طبيعته ومعناه الحقيقي. فاذا خصص الموصي في وصيته مبلغا من المال الى شخص آخر تسديدا لدين، فلا يعتبر هذا التصرف ايصاء بل ايفاء لدين مترتب على الموصي^(١).

وفضلا عن نية الاعطاء بدون مقابل، يجب ان تتصف الوصية بالطابع الالزامي تجاه الورثة، ولذلك فمجرد التمني الذي يترك تنفيذه الى ارادة الورثة لا يشكل وصية، طالما ان الامر مرتبط بارادة الورثة، وليس بارادة الموصي التي من شأنها ان تلزم الورثة بالتنفيذ، في حدود الاحكام والشروط القانونية^(٢). وتعتبر مسألة التفريق بين الوصية الحقيقية ومجرد التمني من مسائل الواقع التي يعود تقديرها الى قضاة الاساس، ولا تدخل تحت رقابة محكمة التمييز. وقد قرر القضاء الفرنسي ان البند الوارد في الوصية، الذي يطالب فيه الموصي كلا من والدته واخته الشريتين عدم ترك ابنته غير الشرعية ووالدها في حالة من البؤس والشقاء، يعتبر ايصاء حقيقيا وليس مجرد تمن^(٣). كما اعتبر الاجتهاد الفرنسي، استنادا الى تقاليد عائلية، أن الوصية الى الولد البكر بقصر تشمل المنقولات الموجودة فيه^(٤).

^١ - Civ. 13 août 1844, D.P. 44.1.340

^٢ - Req. 26 juin 1882, D.P., 84.1.447

^٣ - Besançon, 13 mars, D.P. 1912.2.302; Civ. 10 oct. 1961, D. 1962.Somm. 54; Civ. 22 juin 1964, D. 1965. Somm. 14; Encyclo. D., n° 13

^٤ - Trib. Grande Inst. Nevers, 5 mars 1975, J.C.P. 1976 II. 18324, Obs. Boccara; - Encyclo. D., n° 13

اعتبر القضاء الفرنسي ان المخطوطة المنظمة وفقا لاصول تنظيم الوصايا والمتضمنة ما يأتي : «عما انني لتاريخه لم اضع وصيتي بعد، فاني اعير، بهذه المخطوطة عن ارادتي بانتظار وضع وصيتي النهائية » تشكل وصية صحيحة. وقد تضمنت هذه المخطوطة استبعاد ورثة الموصي من تركته. وقد فسرت محكمة الاستئناف ذلك بايلولة تركته الى الدولة. وعندما عرض الامر على محكمة التمييز، قضت هذه المحكمة بان تفسير محكمة الاستئناف للوصية يدخل في سلطتها السيادية ولا يخضع لرقابة محكمة التمييز ^(١).

واستنادا الى سلطة قضاة الاساس في تفسير الوصايا، ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه اذا اوصى الموصي بكل امواله الى (عائلة x)، وهي تتسبب الى عائلة امه، واستبعد عائلة والده، فتكون الوصية لصالح (عائلة x) كمجموعة واحدة، وتعود الاموال الموصى بها الى اعضاء هذه العائلة الموجودين في لحظة الوفاة، مهما كانت درجة قرابتهم من الموصي، ولا يعتبر اعضاء فروع (branche) عائلة امه الاقرب درجة هم وحدهم اصحاب الحق بالوصية ^(٢).

غير انه ولئن كان تفسير الوصايا يخضع لسلطة قضاة الاساس فذلك لا يعني ان قضاة الاساس هم دائما بمنأى عن رقابة محكمة التمييز بل على العكس من ذلك فهم يخضعون لهذه الرقابة اذا تبين ان تفسيرهم جاء مخالفا لارادة الموصي او غامضا وملتبسا يحتمل عدة تأويلات ^(٣)، ولذلك قضى بان الشرط المدرج في الوصية والذي بموجبه يكلف الموصي اخاه او زوجة اخيه بادارة الحصص الارثية

^١ - Req. 20 juill. 1943, D.1945.1.9, note du Garreau de la Méchenie; Encyclo. D., n° 14

^٢ - Montpellier, 3 déc. 1952, D.1953. Somm. 43

^٣ - Civ. 10 juin 1976, D.1976, inf. Rap. 276; Encyclo. D., n° 16

العائدة لاولادها طول حياتهما، لا يخولهما حق الانتفاع بالحصة المذكورة، ولا تنتهي مهمتهما عند بلوغ الاولاد سن الرشد^(١).

قد تكون الوصية صريحة كما قد تكون ضمنية، كما لو اشترط الموصي في وصيته على الموصى له على العموم عدم مطالبة مدينه بالمبالغ المستحقة عليهم الا بعد مدة معينة تلي افتتاح التركة، وايضا بعدم مطالبتهم بسوى الفائدة السارية منذ تاريخ الوفاة^(٢).

وقد تكون الوصية مستترة تحت ستار اقرار بدين يجب تسديده^(٣). وفي كل الاحوال يقع عبء اثبات الايضاء على من يدعيه، تطبيقا للقواعد العامة. ويجب ان تفسر ارادة الموصي على حقيقتها ويعود تقدير ذلك الى محاكم الاساس. ولذلك فالوصف الخاطئ الذي يعطيه الموصي للبند المتضمنة مشيئته الاخيرة، لا تمنع المحاكم من اعطائه وصفه الصحيح ، طالما ان الوصية تمت بالشكل المفروض قانونا. وبهذا المعنى قضى بان السند الذي بموجبه تعطي الوصية الى شقيقتها جميع اموالها للوقت الذي لم تعد توجد فيه على قيد الحياة ، يصح كوصية بالرغم من انه وصف خطأ كهبة تنتج مفعولها ب وفاة الواهب^(٤). فاستعمال عبارة "اعطي" او "اتبرع" لا يحول دون اعتبار العقد الذي نظم الموصي وصية ، طالما انه يقصد الايضاء، وقد نظم هذا العقد وفقا للاصول القانونية لتنظيم الوصية.

Poitiers, 29 fév. 1944, D.A. 1944.72; Encyclo. D., n° 16

Riom, 23 mai 1855, D.P. 57.5.224

Colin et Capitant, t.3 n° 1823

Req. 1er mars 1841, jur. Gén.

قضي بانه يجب ان تكون ارادة الموصي منبثقة، بصورة اكيده ، من الوصية ذاتها. فاذا صرح في وصيته بان الايصاء على وجه خاص، الذي نظمته في وصية سابقة يبقى قائما. فهذا لا يكفي، ولا يغني الموصى له الذي يطالب بتنفيذ هذه الوصية الاخيرة عن ضرورة ابرازها ^(١).

ويجب ان تكون ارادة الموصي متجهة الى نقل ملكية الحق، أي الى احداث اثر مادي يؤدي الى افتقار في ذمة الموصي المالية، وهذا ما يميز الوصية من غيرها من العقود المجانية الخالية من الافتقار المادي، كالقرض دون فائدة، او الايداع المجاني.

وقد تتجه ارادة الموصي الى استبعاد اقاربه او بعضهم من الحصول على تركته فيوصي الى غير ورثته او الى بعض الورثة دون البعض الآخر. وتكون هذه الوصية، عندئذ، صحيحة، ويعبر عنها بعبارة : «الايصاء بالحرمان». كما لو كان للموصي أخ واخت فإوصى بكل أمواله إلى اخته حارما أخاه من ارثه. غير ان حرمان الوارث من التركة لا يفقده صفته كورث ، ولذلك ففي المثال المشار اليه، اذا رفضت الاخت الوصية، تعود اموال التركة الى الورثة الشرعيين وهما، في هذه الحالة، الاخ والاخت. ومن البديهي القول، وكما سنأتي على ذكره لاحقا، ان الايصاء بالحرمان لا يؤدي الى حرمان الورثة من ذوي الحصص المحفوظة، المنصوص عليهم في المادة ٥٨ من قانون الارث لغير المحمدين، وهم : الفروع والوالدان واحد الزوجين. وذلك لان القانون حدد لهم حصة ارثية لا يمكن المساس بها عن طريق الوصية.

قد يضع الموصي في وصيته بندا جزائيا، يقيد بمقتضاه الوريث. كما لو ورد في هذا البند حرمان الوريث من كل او بعض التركة، اذا لم ينفذ بعض الشروط التي يطلب تحققها. وقد يضع هذا البند ضد الموصي له ايضا، وعندئذ يفسر كوصية مقيدة بشرط الغاء. ويكون البند الجزائي هذا صحيحا، شرط الا يكون مخالفا للنظام العام والآداب العامة والاحكام القانونية التي لها الصفة الالزامية ، وان يكون ضمن الحدود التي تحول الموصي التصرف بامواله.

ما هو الحكم فيما لو تبين ان ارادة الموصي لم تكن متجهة الى قصد الاعطاء بدون مقابل ؟

من خصائص الوصية الرئيسية نية الايضاء المتمثلة بالتبرع وهذا ما يتبين من نص المادة ٣٩ من قانون الارث لغير المحمدين، ولذلك لا تصح الوصية اذا تبين ان ارادة الموصي لم تكن متجهة الى التبرع او الى الاعطاء بدون مقابل، بل الى الحصول على منفعة مقابلة. كما لو أوصى الموصي بعقاراته واملاكه الى احد المستشفيات شرط قيام ادارة المستشفى بقبول وانفاذ رغبته وارادته الآتية : السماح له بالاقامة بدون بدل سواء كان مريضا او متعافيا، في غرفة خاصة من الدرجة الاولى بمجهزة بسرير واحد وحمام وكافة التتمات وبان يقدم المستشفى المذكور مجانا وبدون أي بدل طالما هو مقيم في الغرفة، كل ما يلزمه من مأكّل حسبما يطلبه ويحدده، ومن عناية صحية وخدمة شاملة وتطبيب وعلاج، اذا اقتضت حالته الصحية ذلك، كما يقوم المستشفى بتطبيب ومعالجة ابنة شقيقته اذا استدعت حالتها الصحية ذلك . كما اوجب على ادارة المستشفى ان يشيد له مدفنا خاصا من اصل متروكاته حسبما وعدته بذلك رئيسة المستشفى.

لقد قضت المحكمة في هذه الوصية بانه من الرجوع الى بنودها يتبين ان الموصي قد اشترط الاستفادة من العمل القانوني الذي اجراه لمصلحة المستشفى، وهذه الاستفادة تتمثل بالاقامة في المستشفى وتطبيقه بالاضافة الى ابنة شقيقته التي جاء النص مطلقا بشأن الموجبات المترتبة على المستشفى ازاءها بحيث لا يمكن استبعاد استفادتها من ذلك خلال حياتها. وبما ان هذه المنفعة التي اشترطت قد تحققت قبل وفاة الموصي باقامته في المستشفى مدة طويلة ولا خلاف بين الفريقين على ذلك. وبما ان هذا الواقع ينزع عن العمل القانوني صفته التبرعية ويجرده بالتالي من نية الايضاء ويجعل منه تعاملًا غير مجاني متبادلا يفيد منه الطرفان، بحيث ان ادراجه بصك واحد لا ينفي عنه كونه وليد التقاء ارادتين مسبوقتين بتفاهم على ما تم اثباته بصك واحد. وبما ان واقعة التفاوض والتفاهم تستتج من عبارة « كما وعدت بذلك رئيسة المستشفى » وبما ان مجرد اقامة الموصي في المستشفى واستفادته منها نتيجة لما قام به من عمل قانوني، وحصول هذه الافادة قبل وفاته وقبل انتقال الاموال الى المستشفى يشكل عائقًا معنويًا يحول دون رجوعه عن عمله القانوني، ويحد بالتالي من حرية هذا الرجوع. ولذلك ترى المحكمة ما ينفي صفة الايضاء عن هذا العمل، واعتباره تعاقدًا على تركة مستقبلية^(١).

يعود لمحكمة الاساس بما لها من سلطة سيادية ان تتحقق مما اذا كان الموصي منعدم الارادة او ضعيف الادراك او على العكس من ذلك يتمتع بارادة كاملة، من اجل الحكم بصحة الوصية او بطلانها. فاذا تثبتت مثلاً من اوراق الدعوى والتقارير الطبية الصادرة عن الاطباء الذين اشرفوا على الموصي قبل وفاته بفترة قصيرة انه كان سليم العقل، وتثبتت ايضا من اقوال الشهود انه كان خلال مرضه يدير اعماله الواسعة بواسطة الهاتف، وانه لا يستدل من ملف الدعوى

^١ - محكمة الدرجة الاولى في بيروت، غ ٢، العدل، ١٩٩٢، ص ٣١٠

ما يشير الى انه كان ضعيف الارادة، بل على العكس من ذلك انه كتب الوصية بخط يده، ووقعها وهو مدرك لما يفعل، وان اوراق ملف الدعوى والاثباتات الواردة فيه لا يتضح منها ما يشير الى تسلط على ارادته، فانها تقضي برد السبب المبني على انعدام ارادة الموصي والتسلط عليها^(١). وقد رأت المحكمة ايضا انه على فرض ان الموصى لهما استفاد من الوصية فان مجرد كونهما في خدمة الموصي ومعاوته في اعماله التجارية وفي ادارة مصالحه، ليس من شأنه ان يكون تسلطا على ارادة الموصي، يكون سببا لابطال الوصية^(٢)، وقضت محكمة الاستئناف بانه اذا عاين الاطباء الموصي قبل وفاته وبالتاريخ الذي وضعت فيه الوصية، وتبين لهم انه لم يكن بتاريخ تنظيم الوصية فاقدا ادراكه وضعيف القوى العقلية بصورة يمكن معها السيطرة على ارادته، وكان يستفاد من متن الوصية ما لا يحمل فيها على ضعف عقل الموصي الذي وزع تركته بصورة معقولة على زوجته واقربائه والمؤسسات الخيرية، فان الطعون التي تكون قد وجهت طعنا بالوصية، على فقدان الادراك، مستوجبة الرد^(٣).

لم ينص قانون الارث لغير المحمدين، بصورة خاصة، على عيوب الرضى وتأثيرها في صحة الوصية، ولكن ذلك لا يعني عدم تطبيق الاحكام العامة المنصوص عليها في قانون الموجبات والعقود بهذا الشأن.

وعيوب الرضى التي من شأنها ان تبطل الوصية هي، فضلا عن عدم الاهلية، الغلط والاكره او الخوف والخداع. اما الغبن فليس، بحد ذاته، مبطلا

١ - استئناف بيروت، غ، ١، ق ١٦٠٨ ت ١٢/٢٦، ١٩٦٨، العدل، ١٩٧٠، ٢، ص ٢٨٢

٢ - م.ن.

٣ - استئناف ١١/١/١٩٥٢، ن.ق ١٩٥٢، ص ٣٦٩

للوصية وان كان مبطلاً للعقود، بوجه عام، لان الوصية، بطبيعتها تغبن الشخص الذي تصدر عنه.

١ - الغلط في الوصية

عملاً بأحكام المواد ٢٠٣ - ٢٠٧ موجبات وعقود، يكون الغلط عيباً من العيوب التي قد تؤدي الى بطلان الوصية، ولا سيما اذا تناول صفات الشيء الجوهرية، او هوية الشخص او صفاته الجوهرية. وقد ذهب الاجتهاد الى ان الوصية المنظمة لمصلحة الولد الذي اعتقد الموصي، خطأ، انه ابنه الطبيعي في حين انه لم يكن كذلك، يجب ان تبطل^(١). وبان الوصية لا تكون مشوبة بالغلط وباطلة، الا اذا ثبت ان الموصية، عندما اجرت الوصية لابتها، كانت معتقدة بان هذه ابتها، في حين انها لم تكن كذلك. وان النبوة المقصودة هي النبوة الفعلية وليس النبوة بنظر المجتمع والقانون، اذ قد لا يعترف القانون او المجتمع بنبوة ما، وقد يظن ان الموصي لم يرزق ولداً، ومع ذلك يكون هذا الموصي عالماً في قراره نفسه بان الموصى له هو في الواقع ابنه، فتقع وصيته صحيحة، لان ارادته لم تأت مشوبة باي غلط، وقد جاء الاعتقاد والحقيقة منطبقين بعضهما على بعض^(٢).

ولا يمس الغلط صحة الوصية اذا لم يكن هو الدافع اليها. فقد يحصل ان لا تكون شخصية الموصى له هي الدافع لاجراء الوصية. كمن يوصي بعقار الى فقراء احدى المؤسسات الخيرية بصرف النظر عن شخصية هؤلاء الفقراء. كما ان الغلط في الصفة لا يبطل الوصية الا اذا كان هو الدافع الى اجرائها كالموصي الذي يعتقد خطأ بان الموصى له قام بعمل يتصف بالشجاعة. فاوصى له على هذا الاساس، ثم

Req. 17 mars 1812. Jur. Gé.

١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١١، ق ٢٦٨، ت ١٨/٥/١٩٦٧، حاتم ج ٧٦، ص ٥٤.

تبين له انه غلط في ما اعتقده ^(١)، وكذلك تبطل الوصية المبنية على سبب مغلوطة، اذا كان هذا السبب هو الدافع الى الايصاء. كما لو اوصى شخص بكافة امواله الى الفقراء معتقداً، خطأ، بان ليس له ورثة، او كان يجهل ان زوجته حامل ^(٢).

يعتبر الغلط، كسواه من عيوب الرضى، واقعة مادية يمكن اثباتها بكافة طرق الاثبات، ويعود لمحاكم الاساس، بناء على ما يدلى به امامها من وسائل الاثبات وما تقوم به من تحقيقات ان تتأكد من تحقق وقوع الغلط او عدم وقوعه. ولذلك قضى بان المدعين يطلبون اعلان بطلان الوصية لوقوع الموصي في الغلط على ماهية الصك، او على صفة الموجب سنداً للمادة ٢٠٢ موجبات وعقود، اذ كانت تربطه بعائلته واقاربه علاقات طيبة وكان ينوي الاستقرار في بلدته، ولم يسبق لاحد من بلدته ان نظم وصية وحرر ورثته، وان هذا يؤكد وقوعه في الغلط على حقيقة ماهية وموضوع الموجب. ولكن صلة الموصي باقاربه ونيته الاستقرار في بلدته وعدم وجود سابقة بان اوصى احد من ابناء بلدته بتركه الى احد الورثة وحرر الباقي لا يشكل دليلاً على وقوع الموصي بالغلط حول ماهية وموضوع الموجب. وبفرض صح وقوعه في الغلط فقد كان بإمكانه عند تنظيم الوصية وتلاوتها عليه وافهامه مآلها لدى الكاتب العدل ان يتنبه لهذا الامر ويمتنع عن التوقيع، او ان يرجع عنها اذ مر بين تاريخ تنظيمها وتاريخ وفاته عدة سنوات. ولذلك فان الادعاء بوقوع الموصي في الغلط غير ثابت فيرد السبب المبني عليه ^(٣).

1 - Mazeaud, n° 1940

2 - Paris, 9 fév. 1867, D.P. 67.2.395. Rennes, 11 avr. 1905, D.P. 2.257.

3 - عكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ، ق ٩٤/٢٩٠ ت ١٩٩٤/٣/٢٩، العدل، ١٩٩٤، ص ٢٦٦.

٢ - الخوف

عملا باحكام المواد ٢١٠ - ٢١٢ موجبات وعقود ، تعتبر الوصية باطلة ، اذا جرى تنظيمها تحت ضغط الخوف الناجم عن عنف جسماني او عن تهديد موجه على شخص الموصي او على امواله او على زوجه او على احد اصوله او فروعه.

ولكن الخوف لا يفسد الرضى الا اذا كان هو الحامل عليه. كما ان الخوف الناشئ عن احترام الاب او الام او غيرها من الاصول لا يكفي لابطال الوصية. وقد قضت محكمة التمييز بأن التأثير المعنوي الذي يمارسه شقيق على شقيقه، لا يمكن ان يبلغ حد انعدام الارادة، ولا يشكل بالتالي عيبا من العيوب القانونية التي توجب ابطال الوصية^(١).

وطالما ان الموصي يمكنه الرجوع عن وصيته، فيشترط استمرار حالة الخوف والاكراه لابطال الوصية الى حين وفاة الموصي. وتعتبر آخر : ان الخوف او الاكراه لا يبطل الوصية، الا في حالة عدم تمكن الموصي من تعديل وصيته قبل وفاته.

٣ - الخداع

عملا بالمادتين ٢٠٨ و ٢٠٩ موجبات وعقود، يعيب الخداع الرضى ويؤدي الى ابطال الوصية اذا كان هو العامل الدافع اليها والحامل للموصي على تنظيمها. وقد يكون الخداع الذي يرتكبه شخص ثالث مبطلا للوصية، اذا كان الموصي له عالما به عند انشاء الوصية. اما اذا كان سبب الوصية علاقة صداقة

^١ - تمميز، ١٦/١٢/١٩٦٥، ن.ق. ١٩٦٦، ص ٥١١

صحيحة بين الموصي والموصى له، خالية من مناورات احتيالية، فتكون الوصية صحيحة. ولذلك قضي بأنه يتبين من مجمل ما ورد في التحقيق ان علاقة الموصية بالموصى له كانت، في البدء علاقة موكلة بوكيلها، وقد تطورت هذه العلاقة بحيث انقلبت الى صداقة حميمة تربط بين الطرفين، وقد اثبتت التحقيقات ان الموصية كانت تخرج كثيرا مع الموصى له، وانهما قد سافرا معا. وان العلاقة الحميمة هي المبرر والسبب الذي حدا بالموصية الى ان تخصص الموصى له بقسم من تركتها، وهذه الرابطة لم تكن تستجمع بذاتها تواصل الايحاء والاجتذاب والاستهواء المفسدة للرضى. ولم يقم في التحقيق أي دليل يثبت ان الموصى له اثر او حاول ان يؤثر على ارادة الموصية، ليحملها على تنظيم وصية لصالحه^(١).

قضت محكمة التمييز بان محكمة الاستئناف اوضحت في قرارها بان الادمان على السكر والتزوج من معتوهة واخذ موافقة ونصيحة محام قبل تنظيم الوصية لا يوفر عناصر التدليس والخداع، وبذلك تكون قد اعطت لقرارها الاساس القانوني. وبالتالي يكون السبب المدلى به لهذه الجهة مستوجب الرد^(٢).

ويعود لمحكمة الاساس، بناء على ما يدلى به امامها من وسائل اثبات ان تقرر تحقق الخداع او عدم تحققه. فاذا طلب المدعون اعلان بطلان الوصية لوقوع الموصي في الخداع، لانه ليس بممتصور ان يقدم من يبلغ ستين عاما من العمر على الايضاء لمن يكبره سنا، وان ما دفعه الى تنظيم الوصية هو قيام الفريق الآخر بتنظيم وصية متبادلة كونه يملك نصف العقار الموصى به. فللمحكمة ان تقرر ان مسألة وقوع الموصي في الخداع غير ثابتة، ولو صح ما يدلى به المدعون حول هذه النقطة فانه كان بإمكان الموصي التنبيه اليه والرجوع عن الوصية، اذا كان هنالك فعلا

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، ق ٣١٩ ت ١٢/١٢/١٩٧٤، حاتم، ج ١٦١، ص ٢٥٦

^٢ - تمييز، غ، ٥، ق ٩٥/١٥٨ ت ٢٥/١٠/١٩٩٤، العدل ١٩٩٧، ٢، ص ٧١

خداع من قبل الموصى له الذي لم تنظم له بالمقابل وصية متبادلة^(١). واننا نرى حتى ولو كان ثمة وصية متبادلة، نظمت في صك مستقل، فلا يشكل هذا الامر دليلا على الخداع، طالما ان الوصية المتبادلة على الصورة المذكورة صحيحة وقانونية، وهي لا تبطل الا شكلا في حال تنظيمها مع الوصية المقابلة في صك واحد، ولا يتناول البطلان موضوعها وسببها، وفقا لما اتينا عليه لدى بحث الوصية المتبادلة.

في ختام بحثنا لعيوب الرضى في عقد الوصية، تجدر الاشارة الى الفرق بين الصورية وعيوب الرضى، ولا يستقيم بناء الدعوى على السببين معا. فالصورية تنطوي على عقد ضار بالغير وتفترض سلامة الارادة لدى طرفيه، بينما في عيوب الرضى يلحق الضرر باحد الطرفين بسبب تعيب الارادة لديه، ويمكن بالتالي اقامة الدعوى بابطال الوصية استنادا الى احد السببين فقط، او على الاقل، استنادا الى احدهما بصورة اصلية، والى السبب الآخر بوجه استطرادي. ويعود لمحكمة الاساس التحري عن السبب الذي بنيت عليه الدعوى، واعطاءه وصفه القانوني بالاستناد الى الوقائع والاسباب والمطالب المدلى بها. وقد قضي بان المستأنفة تطلب ابطال العقد كليا لان مورثها كان فاقدا الارادة والادراك، وان المستأنف عليه استولى على ارادته وادراكه عن سوء نية فحمله على انشاء وصية صوريا بشكل عقد بيع. ومن هنا يتضح ان المستأنفة لم تقصد الصورية بمعناها القانوني وانما اسندتها الى عيوب الرضى، حيث جاء العقد بسبب هذه العيوب في شكل بيع بينما هو في الحقيقة وصية. وبالنتيجة ان المستأنفة لم تبين دعوها على سببين متناقضين. ويقتضي

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ، ١، ق ٩٤/٢٩٠ ت ١٩٩٤/٣/٢٩، العدد، ١٩٩٤،

فسخ الحكم الابتدائي واعتبار دعوى المستأنفة برمتها قابلة للابواب بكافة الوسائل^(١).

ب - اهلية الموصي

نصت المادة ٣٩ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : «يشترط في الموصي ان يكون عاقلا اهلا للتبرع بالغيا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة».

ويستخلص من هذه المادة ومن الاحكام القانونية العامة، ان الموصي يجب ان يتمتع بالصفات الآتية :

١ - صفة العقل

يجب ان يكون الموصي عاقلا أي مدركا نتائج تصرفاته وما يقوم به من اعمال. وبالتالي لا تصح وصية المجنون، ولا وصية القاصر غير المميز، ولا وصية المعتوه لا بذاته، ولا بواسطة وليه. وهذا ما يتماشى مع المادة ٥١٥ موجبات وعقود التي تنص على انه لا يحق للولي ان يتصرف بلا بدل في الاموال التي يتولى ادارتها.

وكذلك لا تصح وصية من كان في حالة سكر شديد، اذا كانت هذه الحالة قد أثرت على قوى الموصي العقلية الى درجة جعلتها يحكم المعدومة. وذلك سواء كان السكر من عمل الذي استفاد من الوصية، او نتيجة مناورات شخص ثالث، او اذا كان ناشئا عن اسباب عارضة.

ويجب ان تقدر صفة العقل وقت تنظيم الوصية، ولذلك تكون وصية القاصر باطلة، ولو ايدها بعد بلوغه سن الرشد، طالما انه لم ينظم وصية جديدة.

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق، اعدادي، ت ١٢/٥/١٩٧٢، حاتم، ١٢٧، ص ٤٣

وكذلك تكون باطلة وصية المجنون وان شفي بعد تنظيمها. وعلى العكس من ذلك، تكون وصية الراشد، وهو بتمام عقله وادراكه صحيحة، ولا تبطل بجنونه اللاحق او بالحجر عليه. ويعود للقضاء الثبوت مما اذا كان الموصي، يتمتع عند تنظيم الوصية بالوعي والادراك، وذلك بمختلف الوسائل. وبهذا المعنى قضى بان تناقض اقوال الاطباء وعدم جزمهم بفقدان الموصي لوعيه وادراكه، فضلا عن جزم شهود الوصية بصحة الوعي والادراك، يولي المحكمة قناعة تامة بان الموصي كان في اثناء تنظيم الوصية عاقلا ومختارا^(١). وبان ضعف الادراك، اذا امكن اثباته علميا بواسطة رجال الفن، فيجوز ايضا لقاضي الاساس، ان يستمع الى شهود من غير اصحاب الفن للوقوف على تصرفات الموصي قبل وفاته، لما قد ينتج عن هذه التصرفات من تأييد لاقوال رجال الفن او دحض لها^(٢). كما قضى بانه اذا عاين الاطباء الموصي قبل وفاته، وبالتاريخ الذي وضعت فيه الوصية، وتبين لهم انه لم يكن بتاريخ الوصية فاقد ادراكه، وضعيف القوى العقلية، بصورة يمكن معها السيطرة على ارادته، وكان يستفاد من متن الوصية ما لا يحمل فيها على ضعف عقل الموصي الذي وزع تركته بصورة معقولة، على زوجته واقربائه والمؤسسات الخيرية، فان الطعون التي تكون قد وجهت طعنا بالوصية، على فقدان الادراك مستوجبة الرد^(٣). كما قضى بانه اذا امكن اثبات ضعف ادراك الموصي بواسطة رجال الفن، جاز ايضا لقاضي الاساس ان يستمع الى شهود من غير اصحاب الفن للوقوف على تصرفات الموصي عند تنظيم الوصية، لما قد ينتج عن هذه التصرفات من تأييد لاقوال رجال الفن او تكذيب لها، ولا سيما اذا تناول الطعن بالوصية

١ - استئناف، ١٩٧٢/٦/٢١، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ١١٧٣

٢ - مميز، ١٩٦٢/٦/٢٦، ن.ق.، ١٩٦٢، ص ٤٢٠

٣ - استئناف، ١٩٥٢/١/١١، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٣٦٩

المخالفات الشكلية ، وشهود الوصية هم اولى من غيرهم لانارة القضية حول التقيد بهذه الشكليات ^(١). وقضي ايضا بان الموصية كانت قد نظمت بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣ ولدى الكاتب العدل، وصية في مقر اقامتها في المستشفى اللبناني بحضور شاهدين طبيين، كما نظمت بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٠ ملحقا لوصيتها بحضور شاهدين طبيين ايضا. وان المستأنف ورفاقه طلبوا بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠ من قاضي الامور المستعجلة تعيين لجنة اطباء لمعاينة الموصية مجددا، وقد خلصت اللجنة الى استبaths اصابة الموصية بفقدان معظم قواها العقلية، مما حدا بالمستأنف بطلب الحجر عليها، بعدما اصبح من المستحيل عليها ادارة اعمالها وشؤونها واملاكها. وانه خلافا لاقوال المستأنف من ان اسقاط دعوى الحجر الاولى كان حبيا وتوافقيا، فانه يتبين ان هذا الاسقاط مرده بشكل رئيسي الى تقدم الموصية تقريراً صادراً عن لجنة طبية والى الاستحصال على تقرير آخر من احد اعضاء اللجنة التي كان تقريرها الاول سنداً وسبباً لدعوى الحجر الاولى، يغاير بنتيجته التقرير الاول الموقع منه مع اعضاء اللجنة. وان سكوت المستأنف ورفاقه طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى اواسط عام ١٩٦٩، أي لحين تدهور حالة الموصية الصحية والعقلية يشكل الدليل على حالتها العقلية السليمة، في تلك الفترة، والتي لم تكن تسمح لهم بالتقدم بطلب الحجر عليها. وان توقيع الموصية لوصيتها بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٣، وملحق الوصية بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٠ بحضور الكاتب العدل واربعة اطباء كشهود، وبعد تلاوة مضمونها عليها ، وموافقتها عليها يشكل دليلاً اضافياً على توافر اهليتها. وان بقاء الموصية للاقامة في جناح خاص بها في المستشفى اللبناني خلال ثماني سنوات مع الراحات في جو مستقر من العناية والاهتمام، واستمرار علاقتها مع اقاربها وتوجيه الرسائل اليهم بالاضافة الى ايصالها

١ - تميز، غ، ١، ق ٥٤ ت ١٩٦٢/٦/٢٦، حاتم، ج ٥٣، ص ٦٢

لهم ولجهات دينية واستشفائية واجتماعية وخيرية هو دليل آخر على سلامة صحتها العقلية وعدم خضوعها لنزوات عاطفية وانفعالية تنعكس مواقف متناقضة ايصاء ورجوعا. وان استمرار رغبة الوصية خلال سبع سنوات على تنظيم الوصية على الابقاء عليها وتأكيدها بموجب ملحق لها، بعد تلك الفترة، وعدم الرجوع عنها حتى تاريخ مرضها في اوائل عام ١٩٦٩، هو دليل على استقرار نيتها ورغبتها في الابقاء على الوصية والملحق اللذين تم تعيين الموصى لهم فيهما بتيحة علاقات القرى والصداقة وعرفان الجميل ، كما تم الايصاء لجهات دينية واجتماعية وخيرية تحقيقا لاعمال الخير والبر والاحسان والعمران، وليس بدافع الكره والحقـد والانتقام . وبالإضافة الى كل ما تقدم فان المستأنف قد استمر خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٨ يمثل في دعاوى قضائية عدة الى جنب الوصية، من دون ان يسجل أي اعتراض على عدم جواز مخاصمة هذه الاخيرة بسبب عدم اهليتها، مما يدل على عدم قناعة المستأنف بمجدية السبب المدلى به من قبله، كما يدل على عدم الجدية تلك، مطالبة المستأنف بتدوين مشروع عقد المصالحة مع منفذ الوصية عام ١٩٩٣ في المرحلة الاستئنافية^(١)، وبانه ثابت من مراجعة اوراق الملفين الابتدائي والاستئنافي كافة بما في ذلك استجواب الخصوم وافادات الشهود، وجود خلاف ما بين الوصية والمستأنف عليهم، ولا سيما ابن شقيقها، وان الوصية هي التي طلبت من الموصى لها الاقامة معها سواء لخدمتها او بسبب تصرفات اولاد شقيقها المستأنف عليهم، وان الوصية هي التي طلبت من منفذ الوصية الاهتمام بادارة البناء، كما طلبت منه ابلاغ المستأنف عليهم عدم دخول منزلها الا برفقته. وقد ثبت عدم تمتع منفذ الوصية من مرافقة المستأنف عليهم لزيارة الوصية عند الطلب، وانه لا اثر لوجود أي مسلحين خلال فترة اقامة المستأنفة

^١ - استئناف بيروت، ١٣/٣/١٩٤٥، العدد، ١٩٩٥، ص ٢٣٦

الموصى لها وزوجها في منزل الموصية ولغاية اخراجها منه بقوة السلاح، ولا سيما ان المستأنف عليه ابن شقيق الموصية قد دخل منزل الموصية في تلك الفترة وحصلت بينه وبين الموصية والمستأنفة الموصى لها مشادة اقدم بتيجتها على ضرب هذه الاخيرة في المنزل، ولا اثر لاي عنف مادي او معنوي يدل على أن المستأنفة (الموصى لها) او زوجها او منفذ الوصية قد اقدموا على ممارسته خلال فترة إقامة المستأنفة (الموصى لها) لدى الموصية، بل على العكس فانه ثابت انها كانت مرتاحة واعية مدركة ومتمتعة بكامل قواها العقلية، كما جاء، في افادة الشهود كافق ولا سيما عمال الاصلاحات والكاتب العدل. وقد اكد الكاتب العدل على تلاوة مضمون الوصية على الموصية واكدتها مختارة لهذا المضمون المطابق لارادتها. ويتبين من كل ما تقدم ان الحكم الابتدائي المستأنف لم يتعمق في جلاء غموض الوقائع المعروضة عليه، فجاء مخطئا في تقديرها، وباستنتاجه نقضا في سلامة وعي الموصية وادراكها وارادتها بتاريخ الايصاء، مما يوجب فسخه^(١).

وقضت محكمة استئناف جبل لبنان بان تمتع الموصية بقواها العقلية وبالاهلية المدنية والقانونية للايصاء، قد تأيد بافادات الشهود الذين استمعت اليهم المحكمة الابتدائية، بناء على طلب المستأنف بالذات. وقد اجمع هؤلاء الشهود على ان الموصية كانت بكامل وعيها ومدركة حتى وافتها المنية، وعلى انها كانت مصممة على الايصاء الى ابنها المستأنف عليه. وان تمتع الموصية بالاهلية المدنية والقانونية قد تحقق منه الكاتب العدل الذي جرى تنظيم الوصية امامه، والذي على اساسه قبل بتنظيمها والشهادة عليها بتوقيعه وخاتمه، منسجما في ذلك مع نص المادة ٨ من نظام الكتاب العدل، (المادة ٢٤ من النظام الحالي). وان المستأنف لم

^١ - استئناف بيروت، غ ١٢، ق ٤٠٤ ت ١٧/٤/١٩٩٦، ن.ق.، ١٩٩٦، ص ٥١٤ -

يبرز من ناحيته ما يناهض الثوابت المحكى عنها، وما يؤيد اقواله حول عدم تمتع الموصية بكامل قواها العقلية وبأهليتها القانونية بتاريخ الايصاء، الامر الذي يقتضي معه رد اقواله الواردة بهذا الشأن لبقائها مفتقرة الى الجدية والثبوت^(١).

ولا يقع استنبات محكمة الاساس لفقدان قوى الموصي العقلية تحت رقابة محكمة التمييز، الا اذا اهملت بت هذه النقطة، او جاء تحليلها لها ناقصا. ولذلك قضت محكمة التمييز بانه اذا ورد في القرار المميز ان جميع الاسباب المدلى بها تدور حول اثبات فقدان الموصي قواه العقلية، فان هذا التعليل ينفي قول الجهة الميزة، ان القرار المطعون فيه اهمل البت باهلية الموصي، ويثبت ان المحكمة خلافا لمزاعم هذه الجهة، قد بحثت في اهلية الموصي وعللت لها كفاية^(٢). وقضت محكمة الاستئناف، بأنه يعود لمحاكم الاساس تقدير مدى توافر اهلية الموصي وسلامة عقله وارادته في ضوء الوقائع والبيانات المعروضة امامه، واقد استخلصت هذه المحكمة، بما لا يرقى اليه الشك، توافر اهلية الموصي وسلامة عقله وادراكه ووعيه، عند تنظيم الوصية، مما يوجب رد اقوال الجهة المستأنف عليها بهذا الشأن^(٣).

ولا يؤثر مبدئيا البغض الذي يكتنه الموصي لبعض ورثته، مهما كان شديدا، في صحة الوصية، ولا يشكل سببا لابطالها^(٤). وكذلك فالشيخوخة مهما كانت متقدمة، لا تبرر لوحدها ابطال الوصية، وان كانت مرفقة ببعض الضعف

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ٤٤، ق ٣٢٠ ت ١٤/٥/١٩٩٨، ن.ق.، ١٩٩٨، ص ٥٥٦

^٢ - تمييز، ٢٠/١/١٩٦٢، ن.ق.، ١٩٦٢، ص ٤٩

^٣ - استئناف بيروت، غ ١٢، ق ٤٠٤ ت ١٧/٤/١٩٩٦، ن.ق.، ١٩٩٦، ص ٥١٦

^٤ - Planiol et Ripert, L5, n° 180

الناتج عن السن . ولكن الامر يكون على عكس ذلك، اذا ثبت خجل عقل الموصي عند الوصية ^(١).

ولا يؤثر المرض الجسماني، في حد ذاته، على صحة الوصية، الا اذا نتج عنه عوارض اثرت في صحة العقل، كالحمى الشديدة التي تفقد المريض التمييز ^(٢) ، ولذلك قضي بان الموصي وان كان مصابا بالفالج النصفي، واصيب، فيما بعد، بالبروستات، الا انه كان بحالة سليمة وبحالة وعي وادراك تامين بتاريخ تنظيم الوصية موضوع الدعوى. وقد اعتمدت محكمة الاستئناف لتكوين هذه القناعة في عداد وسائل الاثبات التي اعتمدها، تقرير طبيب الامراض العقلية والنفسية، وطبيب المستشفى، واستاذ علم الامراض العقلية. وهذا التقرير مؤرخ ومسجل اثباتا لتاريخه لدى الكاتب العدل، قبل بضعة اشهر من تاريخ تنظيم الوصية موضوع الدعوى. وبما ان قناعة محكمة الاستئناف، التي هي محكمة اساس، لجهة تقدير الوقائع، ولجهة اعتبار تقرير الطبيب صحيحا واعتمادها اياه من دون تشويه في مضمونه ومن دون تشويه او تحريف في اقوال الشهود، تخرج عن اختصاص محكمة التمييز ^(٣). كما قضي بانه يجب لابطال الوصية، استنادا الى ضعف قوة الموصي العقلية على اثر مرض انتابه، جعله سهل الاستمالة ، اثبات هذه الامور بتقارير طبية او بشهادة اطباء عاينوا الموصي قبل تاريخ تنظيم الوصية. وان مرض مواقع النشاف يمكن ان يظهر في الرأس ، وان بعض علماء الطب يقولون ان مجرد ظهور هذا المرض في نخاع الحبل الشوكي يفيد حتما بانه موجود ايضا في كل المنطقة الدماغية الشوكية الممتدة من الرأس الى اسفل الحبل الشوكي. لكن

Req. 8 juill. 1901, D.P. 1901.1.496

- ١

Req. 1 mars 1904, D.P. 1905.1.47

- ٢

٢ - مميز، ق ٦١ ت ١٦/٥/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤٥، ص ٦١

العوارض العصبية التي تدل على ضعف القوى العقلية ليس وجودها محتملاً، إذ يمكن ان تتأب بعض المرضى من دون الآخرين، وذلك لان مواقع النشاف قد تكون اصابت مناطق التفكير والارادة في الرأس عند البعض دون سواهم. وان كل مريض في آخر حياته قد يكون محتاجاً الى معاونة الغير ومساعدته، وهذه الحالة يضطر الى مساهرة محيطه، الا ان ذلك لا يرميه حتماً باحضار محيطه، ولا يجعله حتماً ينزل عند رغبة مشيئة افراد هذا المحيط، اذا كانت ارادته سليمة من كل مرض. فمركب الايهاام والايحاء الذي يجعل المريض مسيراً لا مخيراً لا يعتبر دافعاً من دوافع التأثير الفعالة على ارادة المريض، الا متى كان هذا الاخير مصاباً بمرض قد اضعف في رأسه منطقة الارادة والتفكير^(١). كما قضي بان المعارضة تطلب ابطال الوصية لفساد ارادة الموصي الذي كان يعاني من مرض السرطان وادخل المستشفى وخرج منه ليلقى مصيره المحتوم، وان ارادته اصبحت بالشلل والعجز. ولكن المعارضة لم تقدم البيئة على فساد ارادة مورثها، كما انه ليس من شأن اصابة الموصي بمرض السرطان ان تشل ارادته وتفسدها وتجعل وصيته باطلة، فيرد هذا السبب^(٢)، وبان التقارير الطبية تشير الى مشاكل تعرض لها الموصي في قلبه ودماغه ونظيره وهي مشاكل يعاني منها كل من تتقدم به السنون، لا تؤثر مبدئياً على الوعي والارادة، وهذا ما اكده الطبيب المعالج الذي عاين الموصي، وما اكده ابنته في الاقرار الصادر عنها، وما تدل عليه ارادته المعلنة في الوصية التي وردت في سياق ما كان قد خطط له منذ سنوات عن اقتناع راسخ ودائم وثابت^(٣).

^١ - المحاكم المنفرد في بيروت، حكم ٧١٩ ت ١٦/٦/١٩٥٤، حاتم، ج ٢٣، ص ٦٣

^٢ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ، حكم رقم ٦٢٦ ت ١٠/١٢/١٩٩٢، العدل،

١٩٩٣، ص ٢٨٦

^٣ - تمميز، غ ٥، ق ١٣ ت ١/٢/٢٠٠٠، صادر في التمييز، ص ٥١١

وقد قضي بانه اذا كان الموصي طاعنا في السن عند تنظيم الوصية، فذلك لا يكفي بحد ذاته للدلالة على فقدان قواه العقلية^(١). كما قضي بان كون الموصي في الستين من عمره لا ينهض دليلا على عدم اهليته ووعيه وادراكه^(٢). وقضي ايضا بان مرض السكري والقلب قد يكون له تأثير على ارادة وقوة تمييز بعض الناس دون البعض الآخر^(٣). وبان مرض الموت لا يفقد المريض رشده، فلا يمكن ان يعتبر عمل الايصاء باطلا بمجرد حصوله في مرض الموت، لان النص الوارد في المحلة ينزل الاقرار في مرض الموت منزلة الوصية، فلا يطبق هذا المبدأ على القضية التي تدور على الوصية^(٤). وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان احكام مرض الموت لا تطبق بالنسبة الى قانون الارث لغير المحمدين. وان مرض الموت هذا يختلف عن المرض الاخير، كما سترى لاحقا.

ويجب لابطال الوصية استنادا الى ضعف قوى الموصي العقلية على اثر مرض انتابه وجعله سهل الاستمالة، اثبات هذه الامور بتقارير طبية، او بشهادة اطباء عاينوا المريض قبل تاريخ الوصية^(٥). وقد قضي بان مجرد اصابة المريض بداء السرطان ابان تنظيمه الوصية، ووجوده في المستشفى، ووفاته بعد انقضاء تسعة

^١ - استئناف، ١٩٧٣/٤/٢، ن.ق.، ١٩٧٣، ص ٤٢٩

^٢ - محكمة جبل لبنان الابتدائية، غ، ١، ق ٩٤/٢٩٠ ت ١٩٩٤/٣/٢٩، العدد، ١٩٩٤، ١،

ص ٢٦٦

^٣ - استئناف، ١٩٥٨/١٠/٢٤، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٨٤٥

^٤ - استئناف، ١٩٥٢/٩/٤، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٨٤٢

^٥ - منفرد مدني، ١٩٥٤/٩/١٦، ن.ق.، ١٩٥٥، ص ١٩٤

وثلاثين يوما على تاريخ تنظيم الوصية، لا يكفي كدليل على ان الموصي كان عدم او ضعيف الادراك ابان تنظيمه الوصية ^(١).

وقضت محكمة الاستئناف بانه لا يسع المحكمة ازاء التناقض الوارد في اقوال الشهود العاديين، الا ان تركّز على شهادة الطبيب الاحصائي الذي عاين الموصي خلال سنة ١٩٦٤، أي بتاريخ قريب من تاريخ تنظيم الوصية المصادق عليها في ٤ تموز ١٩٦٤. وقد اورد الطبيب المذكور في شهادته ما خلاصته ان الموصي كان قادرا على التصرف بامواله قبل اسبوع من وفاته.

وحيث انه بالاضافة الى اقوال الطبيب الصريحة، لجهة وضع الموصي وحالته في فترة معاصرة لتاريخ تنظيم الوصية، فان هناك واقعا هاما لا يمكن تجاهله، وهو ان الموصي ظل، لغاية وفاته، متسلما مركز رئاسة ادارة شركة الاصواف الوطنية، كما انه كان عضوا في مجلس ادارة بنك مصر لبنان، وعضوا في اللجنة الادارية، وبقي في هذين المركزين لغاية وفاته التي حصلت في ٢٤ ايار ١٩٦٥، أي أن وفاته حصلت بعد عشرة اشهر وعشرين يوما من تنظيم الوصية. فلو كان بالفعل فاقدا قواه العقلية بتاريخ تنظيم الوصية، لما ظل متسلما ادارة شركة الاصواف الوطنية سحابة احد عشر شهرا تقريبا، بل لكان اقصى عن هذا المركز، وعن المركز الذي يحتله في بنك مصر لبنان. ويستنتج مما تقدم انه لم يقدّم دليل كاف للقول بان الموصي كان بتاريخ تنظيم عقد الوصية فاقدا قوة الادراك والارادة وغير اهل للايصاء ^(٢).

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، ق ٢٩٢ ت ١٠/٢٧/١٩٧٠، العدل، السنة ٥ عدد ٢ ص

^٢ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار رقم ١١ ت ١٩/١/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤٢، ص ٦٣ و

غير ان المحكمة يمكنها ان تهمل تقارير الاطباء وشهادتهم، اذا تبين لها انها غير صحيحة، ولم تستطع ان تبني قناعها عليها، ولها في ذلك سلطة سيادية مطلقة شرط ان تعلل اسباب عدم اخذها بهذه التقارير والشهادات. وهذا ما قضت به محكمة التمييز، حيث اعتبرت ان القرار الاعدادي القاضي بدعوة الاطباء لاستيضاحهم ليس بقرار قرينة بل هو قرار تحقيق، وقد افاد الاطباء ان النتائج التي توصلوا اليها هي مجرد افتراضات وانطباعات شخصية. واذا كانت المحكمة قد اهمت تقارير الاطباء، وعملت ذلك بسبب وفاة الموصي واستحالة استجوابه، وازافت ان التقارير لم تكن مبنية على قواعد علمية، وانه يبقى تقدير الشهادات للقاضي الذي لا يمكنه ان يتخلى عن سلطته الى الخبراء، تكون قد وفقت عملها على احكام المادة ٢٧٨ من الاصول المدنية (قديم)، وذلك ان استماع الاطباء لا يعني ان المحكمة قد تخلت لهم عن سلطتها في تقدير الشهادات، اذ ان تقارير الاطباء لا يمكن ان تكون الا عناصر تضاف الى جملة العناصر التي يعود للمحكمة وحدها حق تقديرها واستخلاص ما تراه من نتائج. فاذا لم تأخذ المحكمة ببعض افادات الشهود لجهة ضعف عقل الموصي وكونه ابلها ومريضا، فان ذلك ضمن سلطان تقديرها للوقائع ويخرج عن رقابة محكمة التمييز^(١).

ويكون عبء اثبات عدم الاهلية على عاتق مدعي البطلان فعليه ان يقدم الدليل على ان الموصي كان عديم الادراك بتاريخ الايضاء^(٢)، ولكن الاجتهاد، تخفيفا لعبء هذا الاثبات، يكفي بان يثبت بان الموصي هو بحالة عته

^١ - تمييز، غ، ١، هـ ٢، ق ٧٤ ت ٥ ايار ١٩٧١، حاتم، ج ١١٩، ص ٥٦

^٢ - Req. 4 mai 1943, A. 1943, 66

مستمر. وهذه الحالة، على الموصي له ان يقدم الدليل على ان الموصي اجرى الوصية وهو بحالة ادراك استثنائية^(١).

ولا ضرورة لابطال الوصية، ان يكون المعتوه والمجنون محجورين قضاء، طالما انهما محجوران لذاتهما^(٢)، هذا اذا كان الجنون مطبقا. وذلك لان تصرفات المجنون غير المطبق، في حال افاقته، تكون صحيحة كتصرفات العاقل^(٣).

ويكون اثبات عدم الاهلية جائزا بجميع طرق الاثبات. ويعود لقضاء الاساس تقدير الظروف بصورة مطلقة، وبدون ان يكونوا خاضعين في تقديرهم لرقابة محكمة التمييز^(٤). وبالطبع لا يجوز للقاضي ان يحكم بالبطلان، الا اذا تبين له ان العقد لم يكن وليد ارادة ذات ادراك صحيح^(٥). وقد قضي في مسألة اثبات عدم الاهلية، بان ادعاء المدعية بان الموصي كان بحال عقلية غير سليمة، يتنافى مع ما تحققه الكاتب العدل. وبما ان ما يخلص اليه الكاتب العدل، او مستنابه، بني على الظاهرية المستخلصة مما سمع ورأى لدى العاقد، يشكل قرينة بسيطة على اهلية الموصي، يمكن اثبات عكسها، استنادا الى وقائع كان يستحيل على الكاتب العدل نفسه او مستنابه التحقق منها يوم استمع العقد. وبما ان المدعية، بالرغم من استمهاها مرارا لانفاذ قرار المحكمة الاعدادي القاضي بابرار التقارير الطبية التي يجوزها، والتي من شأنها اثبات عدم ادراك الموصي او انعدام ارادته بتاريخ الايضاء،

Dijon, 20 décem. 1887, D.P. 83.2.8

١ -

٢ - المادة ٩٥٧ من المجلة

٣ - المادة ٩٨٠ من المجلة

Cass. 4 avril 1874, D.P., 77.1.166

٤ -

Cass. 12 fév. 1868, D.P. 68.1.389

٥ -

لم تنفذ القرار المذكور. وبما انه من الثابت انه سبق للموصي ان اوصى للمدعى عليها، في وقت سابق، بقسم كبير من امواله. وان قيام الموصي بتنظيم الوصية المطعون فيها فيما بعد، أي سنة ١٩٦٨، والتي اوصى فيها للمدعى عليها بجميع امواله، يؤكد ثبوت موقفه من هذه الناحية. وحيث انه ينبغي القول بان الموصي لم يكن تحت تأثير غير مشروع من قبل زوجته المدعى عليها، اذ ان المشرع اعطى الموصي الحق في الرجوع عن وصيته كلها او بعضها. وتأسيسا على ما تقدم يكون ما عرضته المدعية من دفع وادعاءات بهذا الشأن غير مسند الى اساس قانوني سليم^(١).

٢ - شرط الاهلية للترع

تتوافر اهلية الترع في كل شخص يستطيع التعاقد والتصرف في ملكه. ويجب ان تتوافر هذه الاهلية لدى تنظيم الوصية، فاذا كان الموصي متمتعاً باهلية الترع لدى تنظيمه الوصية، تكون هذه الوصية صحيحة، وهي تظل صحيحة، ولو اصبح الموصي عند وفاته فاقداً اهلية الترع.

وقد حددت القوانين الاشخاص الذين لا يتمتعون باهلية الترع، وبالتالي بأهلية الايضاء وهم :

- السفه (Le prodigue) ومن الحق به

تعرف المادة ٩٤٦ من المجلة السفيه بانه « الذي يصرف ماله في غير موضعه ويذر في مصارفه ويضيع امواله ويتلفها بالاسراف، والذين لا يزالون

^١ - محكمة بداية بيروت، غ ٥، حكم رقم ٤٧ ت ١٢/٢/١٩٧٥، العدد، ١٩٧٨، ص

يغفلون في اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بسبب بلاهتهم
وخلو قلوبهم يعدون ايضا من السفهاء » .

ويتضح من هذه المادة انها تلقى الحجر على السفية ومن الحق به، وهم :
المبذر والمسرف والمغفل.

وعملا باحكام المادة ٩٩١ من المجلة ، لا تصح تصرفات السفية التي تتعلق
بالمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر، ولكن تصرفاته قبل الحجر كتصرفات سائر
الناس. وقد ايدت هذا الاتجاه المادة ٥٥٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية، التي
تنص على ان الحكم يعتبر مبدئيا معلنا للحق فترجع آثاره الى تاريخ المطالبة بالحق
امام القضاء، على ان الحكم الذي يحدث تغييرا في حالة الشخص او في اهليته او
الحكم الصادر في مسائل التنفيذ يعتبر منشئا ولا يكون له اثر الا من تاريخ النطق
به.

وبالتالي فان الحكم الصادر بالحجر يكون انشائيا وليس اعلانيا، على
اعتبار ان الاحكام المتعلقة بالاهلية هي انشائية لا يكون لها اثر الا من تاريخ
النطق بها . ويستخلص من ذلك ان وصية السفية قبل تبليغه قرار الحجر عليه تكون
صحيحة، اما الوصية التي ينظمها بعد تبليغه قرار الحجر فتكون باطلة.

وعملا باحكام المادة ٩٩٠ من المجلة لا تصح وصية السفية المحجور عليه
ولو اذن بها القاضي، لان السفية يكون في المعاملات كالصغير المميز، التي لا تعتبر
عقوده صحيحة اذا كان فيها ضرر محض، كالهبة او الوصية. ولذلك لا يجوز ان
يفرض على الموصي السفية واجب العطاء من دون مقابل لمصلحة الموصى له، مما
يضر بمصلحة ورثته. فالاعطاء بدون مقابل يغبن السفهاء ويعرض الوصية للبطلان،
استخلاصا من نص المادتين ٢١٣ و ٢١٦ موجبات وعقود.

- المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة والاعتقال

عملا باحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات اللبناني، ان كل محكوم عليه بالاشغال الشاقة او بالاعتقال يكون خلال تنفيذ عقوبته في حالة الحجر، وكل عمل ادارة او تصرف يقوم به يكون باطلا بطلانا مطلقا.

انطلاقا من هذا النص ، لا تصح الوصية، وهي تصرف، اذا نظمها المحكوم عليه بالاشغال الشاقة او بالاعتقال. ولكنه عندما يفرج عنه تعاد اليه حرية التصرف، وحقه في الايصاء الى من يشاء.

- المحكوم عليه بالافلاس

عملا باحكام المادة ١/٥٠٧ من قانون التجارة تكون باطللة الاعمال والتفرغات المجانية ما خلا الهدايا الصغيرة المعتادة او انشاء وقف.

كما انه عملا باحكام المادة ٥٠١ من قانون التجارة ، ينتج الحكم باعلان الافلاس حتما منذ صدوره تخلي المفلس لو كلاء التفليسة عن ادارة جميع امواله، حتى الاموال التي يمكن ان يجرزها في مدة الافلاس.

وقد اشارت الفقرة الاولى من المادة ٥٠٧ تجارة المذكورة، الى بطلان الاعمال والتفرغات المجانية، بوجه عام من دون ان تتطرق بالتفصيل الى هذه الاعمال والتفرغات. ولذلك انبرى الفقه والقضاء الى معالجتها تفصيليا ، فاعتبر انها تشمل جميع التصرفات التي يجريها المدين بقصد التبرع بدون عوض او مقابل، ايا كان شكلها او موضوعها. كالهبة المباشرة وغير المباشرة، والهبة الرسمية، والظاهرة، والمسترة تحت ستار البيع او التنازل عن حق، والمتعلقة باموال ثابتة او منقولة، وبالحقوق الشخصية، كالابراء من الدين، او كفالة دين الغير ، او بالحقوق العينية، كانشاء حق ارتفاق او انتفاع او حق رهن لضمان دين للغير بلا مقابل. واعتبر من

اعمال التبرع ايضا : التنازع عن حصة في تركة، والكفالة اذا كانت بلا عوض. كما ينال البطلان التبرعات المستترة بصورة اعمال ذات عوض، ويقبل اثبات الصورية بكافة الطرق. كما هو الامر بالنسبة الى البيع بثمن بخس، والتأجير والمصالحة، والتفرغ عن المؤسسة التجارية بدون عوض جدي.

ومع ذلك فقد ذهب البعض الى ان البطلان الوجوبي لا يطبق على التنازلات الصلحية الصادرة عن المديون الى مدينه المفلس، لانها لا تمنح بنية التبرع. وكذلك الوصايا، فلا يطبق عليها البطلان، لانه ليس ثمة مصلحة للدائنين للتمسك ببطلاها، استنادا الى احكام فترة الرية، لان تنفيذها لا يتم لمصلحة الموصى لهم، الا بعد تسديد الديون^(١).

- رجال الدين

يفقد الراهب او الراهبة، بعد انشاء النذور الكبرى (الاحتفالية) اهلية التملك والتمليك الشخصية، وكل ما يرد عليه من اموال باية طريقة كانت لا يصح فيه عقد منجز في الحياة، ولا وصية، ولا توريث، بل يكون ملكا للدير او للرهبانية، او للمقاطعة، وفقا لقوانين الرهبانية (م ٢٤١ طوائف كاثوليكية).

- المتهم الفار من وجه العدالة

ذهب البعض الى أن وصية المتهم الفار من وجه العدالة، لا تصح طيلة مدة المحاكمة الغيابية، وذلك تطبيقا لاحكام المادة ٣٣٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، والتي تقضي بوضع امواله تحت ادارة الحكومة مدة المحاكمة الغيابية^(٢).

^١ - راجع كتابنا، الافلاس، طبعة ١٩٩٩، ص ٢٤٩

^٢ - ادمون كسبار، ص ١٣٣، يقابل المادة ٣٣٥ اصول محاكمات جزائية قلم، المادة ٢٨٣ اصول محاكمات جزائية جديد (القانون رقم ٣٢٨ ت ٢٠٠١/٨/٧)

ولكن البعض الآخر اعتبر بانه يتضح من المادة المذكورة، معطوفة على المادة ٤٩ عقوبات، المتعلقة بتجريد المتهم من حقوقه المدنية ، بانه لا يوجد ما يشير الى اعتبار التصرفات التي يقوم بها المذكور باطلة، كما هو الوضع بالنسبة الى المحكوم عليه بالاشغال الشاقة او بالاعتقال. وبالتالي لا يوجد ما يمنع المتهم الفار من وجه العدالة، من ان ينظم وصية صحيحة^(١).

- ان يكون بالغاً من العمر ثماني عشرة سنة كاملة

اشتطت المادة ٣٩ من قانون الارث لغير المحدثين ، لصحة الوصية، ان يكون الموصي قد بلغ ثماني عشرة سنة كاملة، وبذلك استبعدت هذه المادة امكان الايصاء من قبل القاصر المميز ولو كان متمتعاً بالعقل والادراك.

ثانيا - الموصى له واهليته لقبول الايصاء

اطلق قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ حرية الموصي في الايصاء ، فجاز الوصية لكل شخص وارثاً كان او غير وارث، خلافاً لاحكام المذهب الحنفي التي لا تجيز الوصية لوارث الا ان يجيز الورثة. كما تصح الوصية للجنين والمفقود، وتصح ايضاً لاماكن العبادة وغيرها من جهات البر، وللمؤسسات العلمية والعامّة المتمتعة بالاهلية القانونية، وذلك وفقاً لما يأتي :

^١ - يوسف نمر، ص ٦١

أ - الوصية لوارث

تجوز الوصية في قانون الارث لغير المحمدين، لوارث او لغير وارث. غير ان المادة ٤٠ من القانون المذكور اشترطت لصحة الوصية للوارث ان لا يكون بحكم القانون غير اهل للميراث او محروما منه.

١ - عدم الاهلية للميراث - الوصية للجنين

عملا باحكام المادة ٤٠ من قانون الارث لغير المحمدين، تصح الوصية للجنين اذا ولد حيا. وبالعودة الى المادة الخامسة من هذا القانون لا يكون اهلا للميراث الجنين الذي لا يولد حيا خلال ثلاثماية يوم تلي وفاة المورث.

فيشترط اذن لصحة الوصية للجنين شرطان :

الشرط الاول : ان يولد حيا

فاذا ولد ميتا لا تكون الوصية له صحيحة، ولكنه اذا ولد حيا ثم مات فتعتبر الوصية له صحيحة ونافذة مهما قصرت مدة حياته، اذ في هذه الحالة يرث ويورث.

ولم يشترط قانون الارث لغير المحمدين، خلافا للقانون الفرنسي، ان يكون المولود قابلا للحياة (viable) ، بل يكفي ان يولد حيا لاستحقاق الوصية. ولعل السبب في رفض قانون الارث لغير المحمدين الأخذ بنظرية القابلية للحياة، هو المآخذ التي وجهت الى هذه النظرية، ولا سيما الصعوبة في معرفة القابلية للحياة نظريا وعمليا، مما يؤدي الى خلق المنازعات، وتسليم امر حلها الى الخبراء. وما قد يتعرضون اليه من اخطاء، وخصوصا في المسائل التي تحتل تعدد وجهات النظر.

الشرط الثاني : ان تتم الولادة خلال فترة ثلاثماية يوم تلي وفاة المورث

اجمع معظم العلم والاجتهاد على ان اقصى مدة للحمل هي ثلاثماية يوم. فاذا ولد الجنين بعد هذه المدة، اعتبر القانون ان ذلك قرينة قانونية قاطعة على انه لم يكن في بطن امه وقت وفاة الموصي، وبالتالي لا تكون الوصية المنظمة لمصلحته صحيحة.

الا ان العلوم الطبية الحديثة اثبتت بان مدة الحمل قد تتجاوز احيانا الثلاثماية يوم، ولذلك اجاز القانون الفرنسي للموصي له، بصورة استثنائية، اسقاط قرينة المدة القصوى للحمل بالاثبات العكسي، منذ قانون ٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٢^(١).

تجدر الاشارة الى ان الوصية للجنين لا تعني دائما ان يكون هذا الجنين هو ولد الموصي، بل قد يوصي هذا الاخير الى جنين لا يكون هو والداه، كما لو توفي شخص عن زوجة اخيه الحامل، وكان قد اوصى اليه قبل وفاته، فالجنين الذي سيولد، والذي نظمت الوصية لمصلحته، يكون ابن اخ المتوفي المذكور، وتكون الوصية صحيحة.

٢ - المحرومون من الارث وبالتالي من الوصية

عملا باحكام المادة ٤٠ من قانون الارث لغير المحمدين، لا تصح الوصية لمن يكون محروما من الارث.

وعمقتضى المادة العاشرة من القانون المذكور، المحرومون من الارث هم :

١ - من اقدم قصدا دون حق او عذر على قتل مورثه او احد فروعه او اصوله او زوجه او تدخل في القتل.

٢ - من نسب افتراء الى المورث همة، او شهد عليه زورا من اجل جناية عقابها الاعدام، ما لم يكن المورث قد صفح عن المحرم بموجب وثيقة خطية.

ويتبين من النصين المذكورين ان همة حالتين للحرمان من الارث والوصية، هما :

الحالة الاولى : القتل والتدخل في القتل

يشترط ان يقع القتل المؤدي الى الحرمان من الارث والوصية على المورث نفسه او على احد فروعه او اصوله او زوجه.

وهذا التعداد ورد على سبيل الحصر، ولا يمكن التوسع بتفسيره وتجاوز الاشخاص المعنيين به الى غيرهم من الاشخاص. علما بان كلمة فروع تشمل الاولاد واولاد الاولاد مهما سفلوا، وكلمة اصول تشمل الاباء والامهات واباءهم وامهاتهم مهما علوا.

ويشترط ايضا ان يحصل القتل قصدا. ولذلك فالقتل الناجم عن خطأ او عن قلة احتراز لا يؤخذ به للحرمان من الوصية، كما لو قصد الموصي اصطیاد طير، فاصاب الموصي وارداه قتيلا. وكذلك لا حرمان للموصي له، اذا قصد الضرب او الجرح او الايذاء، فادى ذلك الى الوفاة^(١). وكذلك الامر اذا كان القتل عن حق او عذر، كمن يقتل في حالة الدفاع المشروع، او انفاذا لامر السلطة الشرعي.

ولا حرمان لغير العاقل كالجنون والصغير غير المميز لانتفاء القصد في حالته العقلية.

اختلف الرأي في مسألة محاولة القتل فذهب البعض الى انها لا تؤدي الى الحرمان من الوصية في القانون اللبناني خلافا للقانون الفرنسي^(١)، غير ان هذا الرأي موضوع نقاش، فاذا كان لا يصح التوسع في تفسير الاحكام الجزائية، واعطاؤها منحى لم تذهب اليه، فان المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات اللبناني تعتبر محاولة ارتكاب الجريمة كالجناية نفسها. هذا فضلا عن ان الموصى له الذي يحاول قتل الموصي يكون قد عبر عن نيته الجرمية تجاه هذا الاخير وان لم تنفذ المحاولة الى الوفاة. وتنطبق على هذه الحالة القاعدة القائلة من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه. ولذلك فنحن نميل الى اعتبار محاولة القتل سببا للحرمان من الوصية. وما يقال عن محاولة القتل يقال ايضا عن التحريض على القتل. فالحرص هو الذي يحمل او يحاول ان يحمل شخصا آخر باي وسيلة كانت على ارتكاب جريمة. وبذلك يرمي الى التخلص من الموصي استعجالا للحصول على الموصى به وفي كل الحالات تظهر نيته الجرمية تجاه الموصي. ولا خلاف على مسألة التدخل طالما انها وردت صراحة في النص، على حرمان المتدخل في القتل من الارث والوصية.

هل يجب الانتظار ريثما يصدر الحكم بالقتل، لكي يتج القتل آثاره، ويؤدي الى حرمان الموصى له من الوصية، او أن واقعة القتل تكفي بذاتها لهذا الحرمان، ولو قبل صدور الحكم على الموصى له.

يميل الفقه والقضاء الى ان حكم الادانة غير ضروري لاعتبار الحرمان ساري المفعول، ولو لم يصدر حكم بادانة الجاني. وذلك لان المادة العاشرة من

^١ - القرداحي، اطروحة، رقم ١٠٥

قانون الارث لغير المحمدين لا تشترط صدور مثل هذا الحكم. ولذلك ذهب بعض الفقه الى انه اذا توفي الجاني قبل محاكمته، او اذا سقطت الدعوى العمومية عنه بمرور الزمن، فالحرمان يجري حكما، حتى ولو لم يصدر حكم جزائي بالموضوع. على ان يعود للمحكمة ان تقدر وتعلن الحرمان^(١).

غير ان الامر يدق، اذا كان القتل ما يزال شبهة ، فالشبهة لا تكون مطلقا اساسا لتطبيق الحرمان ، ولا سيما ان القاعدة تقضي باعتبار المتهم بريئا الى ان تعلن اداته. ولذلك لا يعتبر الموصي له محروما من الوصية والارث الا بعد ثبوت القتل والحكم عليه^(٢).

ما هو الحكم فيما لو صفح الموصي قبل وفاته عن المجرم ؟

ان الحرمان هو عبارة عن عقوبة يقضي بها القانون، ولا علاقة لارادة الموصي بها، ولا يؤدي صفحه الى زوال الحرمان، بل يظل محروما من الوصية، سواء نظمت قبل ارتكاب الجرم او بعده.

الحالة الثانية : الافتراء وشهادة الزور

يشترط لتطبيق الحرمان في هذه الحالة، الشروط الآتية :

الشروط الاول : نسبة تهمة افتراضية او شهادة زور

يشترط لكي يحرم الوارث من الارث، او الموصي له من الوصية، بسبب تهمة المورث او الموصي او الشهادة عليه، ان تكون التهمة افتراضية والشهادة كاذبة. فاذا ثبت صحة التهمة او الشهادة، فلا حرمان من الارث، ولا من الوصية.

Planiol et Ripert, n° 49

١ -

٢ - استئناف بيروت، ١٩٥٠/٢/٨، حاتم، ج٦، ص ١٣، رقم ٢

ويجب ان تكون شهادة الزور مما يعاقب عليها القانون. فلا حرمان بالنسبة الى الشاهد الذي يعفى من العقوبة . كما هو الامر في الحالة التي نصت عليها المادة ٤١٠ من قانون العقوبات ^(١).

الشرط الثاني : ان تكون قهمة الزور او الشهادة الكاذبة من اجل جناية عقوبتها
الاعدام

ويشترط ان تكون التهمة التي نسبها الوريث الى المورث، او الشهادة التي شهد بها عليه، تشكل جناية عقوبتها الاعدام. فلا حرمان من الارث ، وبالتالي من الوصية اذا كانت الجريمة جنحة، او جناية لا يعاقب عليها بالاعدام. أي ان الموصي له الذي يحرم من الوصية، هو الذي يستهدف الحكم على الموصي بالموت ظلما.

ويبقى الحرمان قائما، حتى ولو نفى القضاء التهمة عن المورث او الموصي، وذلك لان المادة العاشرة من قانون الارث لغير المحمدين تعاقب بمجرد نسبة التهمة الافتراضية او شهادة الزور، دوغما التفات الى أي اعتبار آخر. ما لم يكن المورث قد صفح عن المجرم بموجب وثيقة خطية.

^١ - م ٤١٠ عقوبات : « كذلك يعفى من العقوبة :

١- الشاهد الذي يتعرض حتما اذا قال الحقيقة لخطر جسيم له مساس بالحرية او الشرف، او يعرض له زوجه ولو طالقا او احد اصوله او فروعه او اخوته او اخواته او اصهاره من الدرجات نفسها.

٢- الشخص الذي افضى امام القاضي باسمه وكنيته وصفته، ولم يكن من الواجب استماعه كشاهد او كان من الواجب ان يبينه الى ان له ان يتمتع عن اداء الشهادة اذا شاء.

اما اذا عرضت شهادة الزور شخصا آخر لملاحقة قانونية او لحكم ، خفضت العقوبة من النصف الى الثلثين ».

ويلاحظ ان الفقرة الاولى من المادة العاشرة المذكورة نصت على عدم الحرمان اذا حصل القتل بحق او بعذر، ولم تنص على ذلك في الفقرة الثانية منها. مما دفع البعض الى القول بإمكان تطبيق ما ورد في الفقرة الاولى، لهذه الجهة، على ما ورد في الفقرة الثانية على سبيل القياس^(١). ويمكن الرد على هذا الرأي بان القياس، في هذه الحالة، غير جائز لسببين : الاول : لانه لا يجوز التوسع في النصوص الجزائية، ولو اراد المشرع الا يحرم من الوصية في حال اقدام الورث بحق أو بعذر على نسبة الافتراء الى مورثه او شهادة الزور عليه، لنص على ذلك، كما فعل في الفقرة الاولى. والسبب الثاني هو ان ظروف ارتكاب الجريمة تختلف بين القتل من جهة، والافتراء او شهادة الزور من جهة اخرى. فمع اسباب التبرير، المنصوص عليها في المواد ١٨٣ - ١٨٧ من قانون العقوبات، لا يعد جريمة الفعل المرتكب في ممارسة حق بغير تجاوز^(٢)، ويعد ممارسة حق كل فعل قضت به ظروف حالية لدفع تعرض غير بحق ولا مثار على النفس او الملك او نفس الغير او ملكه، ويستوي في الحماية الشخص الطبيعي، والشخص المعنوي^(٣). ولا يعد جريمة الفعل المرتكب انفاذا لنص قانوني او لامر شرعي صادر عن السلطة^(٤)، كما لا يعد جريمة الفعل الذي يجيزه القانون^(٥).

وتطبيقا لهذه النصوص من اقدم على القتل قصدا دفاعا عن النفس لا يكون قد ارتكب جريمة، بل يكون قد مارس حقا من حقوقه.

^١ - اميل تيان، ص ٣٠، بيار قرداحي، رقم ١١٣

^٢ - م ١٨٣ عقوبات

^٣ - م ١٨٤ عقوبات

^٤ - م ١٨٥ عقوبات

^٥ - م ١٨٦ عقوبات

كما انه عملا باحكام المواد ٢٤٩ - ٢٥٢ من قانون العقوبات، لا عذر على الجريمة الا في الحالات التي عينها القانون^(١). وان العذر المحل يعني المجرم من كل عقاب، على انه يمكن ان تنزل به عند الاقتضاء تدابير الاصلاح وتدابير الاحتراز ما عدا العزلة^(٢)، وعملا باحكام المادة ٥٦٢ عقوبات، يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجه او احد اصوله او فروعه او اخته في جرم الزنا المشهود، او في حالة الجماع غير المشروع، فا قدم على قتل احدهما او ايدائه بغير عمد.

ان القتل عن حق او عن عذر لا يحرم الموصى له من الوصية، تطبيقا للنصوص المشار اليها. اما نسبة التهمة افتراء او شهادة الزور، فظرفهما مختلف، ولا تقاس حالتها على حالة القتل قصدا.

ومنعا لكل تحايل على القانون، نصت المادة ٤٥ من قانون الارث لغير المحمدين على ان « تبطل الوصية لشخص معتبر بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه، ولو كانت هذه الوصية جارية باسم شخص مستعار ».

ويعود لقضاة الاساس تقدير وسائل الاثبات، التي تكون مقبولة بمختلف الوسائل والادلة، بما فيها البيئة الشخصية والقرائن.

ويلاحظ ان ثمة تشويشا ورد في صياغة المادة ٤٥ المذكورة، اذ قد يظن من تلاوتها انها تناول من هم محرومون من ارث مورثهم ولو كان هذا المورث غير الموصي. وهذا الاستنتاج خاطئ، لان المادة العاشرة تفضي الى حصر حرمان الوريث من تركة من اعتدى هذا الوريث عليه، او على احد فروعه او اصوله او زوجه، وبالتالي يحق لهذا الوريث ان يرث من تركة مورث آخر. كما هو الامر

^١ - م ٢٤٩ عقوبات

^٢ - م ٢٥٠ عقوبات

فيما لو قتل شخص والده قصدا، فمما لا شك فيه، انه يحرم من ارث هذا الوالد، ولكنه لا يحرم من ارث عمه. وبحجة اولى لا يحرم من وصية شخص لا علاقة له بالاعتداء. فالمقصود من المادة ٤٥ المذكورة، هو بطلان الوصية الصادرة لشخص ارتكب، بحق الموصي، جريمة تجعله محروما من الارث، فيما لو كان وارثا له^(١).

الشرط الثالث : الا يكون الموصي قد صفح عن الموصى له الجاني بموجب وثيقة خطية

لم تحرم الفقرة ٢ من المادة ١٠ المذكورة، الموصى له من الوصية ، في حالة نسبة الافتراء الى المورث او شهادة الزور عليه، اذا صفح المورث او الموصي عن المجرم بوثيقة خطية.

ويستتج من هذا النص ان عدم الحرمان في هذه الحالة محصور بجريمة الافتراء وشهادة الزور، ولا يتناول القتل قصدا.

وقد اوجب المشرع ان يكون الصفح بوثيقة خطية، مهما كان نوع هذه الوثيقة. فقد تكون عادية او رسمية. وليس لها شكل آخر سوى ان تكون خطية. ولذلك فالصفح الشفهي لا يعتد به، ولو حصل امام الشهود.

على ان الصفح قد يكون صريحا او ضمنيا. كما لو نظم الموصي وصية لمصلحة الجاني بعد ارتكاب هذا الاخير جريمته.

يدخل في مفهوم الوصية لوارث : الوصية للولد غير الشرعي، والوصية للمفقود.

^١ - ادمون كسبار، ص ١٣٧

- الوصية للولد غير الشرعي

تنص المادة ٣٠ من قانون الارث لغير المحمدين على ان « الولد غير الشرعي المعنى في الاحكام السابقة هو المولود من شخصين غير مرتبط بالواحد مع الآخر بعقد زواج، وغير متصلين ببعضهما البعض بقراءة مانعة من الزواج، وغير مرتبط بعقد زواج مع شخص ثالث. على انه اذا كان احد الوالدين غير مرتبط بعقد زواج مع شخص ثالث فان الولد يرث منه ».

يتضح من هذه المادة ان الولد غير الشرعي يكون في احد الاوضاع الآتية :

الوضع الاول : الولد الطبيعي : وهو الذي يولد من رجل وامراة غير مرتبطين بعقد زواج، وغير مرتبط أي منهم بزواج مع شخص آخر. وهذا الولد يرث من والديه، كما تنص عليه صراحة الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة. ولكن هل يتمتع هذا الولد باهلية قبول الوصية ؟

يتبين من المادة ٤٠ من قانون الارث لغير المحمدين، ان الوصية تصح له، ويمكنه ان يقبلها، لان هذه المادة تنص على ان الوصية تصح لكل شخص وارث، وبما ان الولد الطبيعي يكون من بين الورثة، فان الوصية تصح له.

الوضع الثاني : الولد الزنائي : وهو المولود من شخصين احدهما او كلاهما مرتبط بزواج مع شخص ثالث.

الوضع الثالث : الولد القروي : وهو من كان والداه مقيدين بمناخ قرابة دموية او اهلية، كالولد الناتج عن علاقة بين رجل وخالته او عمته او اخته.

الوضع الرابع : الولد السكريليحي : وهو من كان احد والديه على الاقل مقيدا بالنذر الرهباني الاحتفالي الاكبر^(١) .

هل تصح الوصية للولد الزنائي او القراي ؟

تعددت الآراء في هذه المسألة. فذهب بعضها الى القول بانه لا يتمتع باهلية قبول الوصية^(٢)، وذهب بعضها الآخر الى القول بان القانون ان لم يدخل الولد الزنائي او القراي في عداد الورثة الذين يستحقون الارث، فهو لم يأت بأي نص مانع لاهليته قبول الوصية. فكيف يعطي القانون للموصي حرية الايصاء بكامل تركته الى من يشاء من الورثة او غير الورثة، مع مراعاة حقوق الورثة ذوي الحصص المحفوظة، طبعاً، ويحرم ابنه الزنائي منها^(٣)، مع الاشارة الى ان الاتجاه الحديث، سواء في القانون الفرنسي^(٤)، او في الاعلان العالمي لحقوق الانسان^(٥)، لا يفرق بين الولد المولود من زواج او خارج الزواج من جهة الحماية الاجتماعية. ونحن نؤيد هذا الاتجاه لانه لا ذنب للولد الزنائي او القراي، لكي يتحمل ما يجره عليه وضعه من مشاكل ، فعلى الاقل يستحق حماية القانون لصون حقوقه الانسانية والاجتماعية.

^١ - الخوري باخوس الفغالي، رقم ١١٤٣، ص ٣٨١

^٢ - Emile Tyan, notes sommaires, p 61

^٣ - يوسف نهر، رقم ٣٨، ص ٦٨

^٤ - قانون ٣ كانون الثاني ١٩٧٢

^٥ - Art. 25/2 : «Tous les enfants qu'ils soient nés dans le mariage, ou hors mariage, jouissent de la même protection sociale ».

وتجدر الإشارة الى انه يفهم من نص المادة ٣١ المشار اليها آنفا، ان الولد الزنايى او القرايى يمتع بحق الارث وتصح له الوصية من اءء والءيه غير المرتبء بعقء زواء مع شءص ءاآ.

ولا بءال للءلام عن ارء او وصية الولء السءريلىءى اذا كان والءاء مقىءىن بالءذر الرهبانى الاءءالى؁ طالما أن الوالءىن؁ فى هءه الءالة؁ لا بءق لهما الارء بصورة شءصية؁ كما لا يورءان ولا تصء وصيتهما لان اموالهما تصبء ملكا للرهبانىة.

– الوصية للمفقوء

تنص المادة ٣٧ من قانون الارء لغير المءمءىن على ما يأتى : « يعلق نصيب المفقوء من ارء غيره وقسطه من الوصية؁ اذا اوصى له؁ الى ان تنقضى الءمس سنوات على صءور ءكم بموءه؁ فىرء بعء انقضاء هءه المءة نصيبه من الارء الى من يرء مورءه عنء موءه وقسطه من الوصية الى ورءة الموصى ».

ويتضح من هءه المادة ان المفقوء ينال من غيره اموالا بالارء او بالوصية؁ على ان ءءفظ هءه الاموال له ءلال مءة ءمس سنوات؁ بءىء لا بءق لاءء ان يصرف بما تصرفا ناقلالا للملكىة؁ او ان ينشئ أى ءق عىنى عليها. فاذا ظهر المفقوء ءيا اءء ءمىع هءه الاموال من ايءى الورءة (٣٨م) وبالءالى؁ فهو يستفىء فى هءه الءالة من كامل ءقه فى الوصية المنظمة لمصلءته.

اما اذا ظهر ءيا بعء مضى مءة الءمس سنوات الءى ءلى الءكم بوفاءه؁ فىأءء ما بقى باىءى الورءة. ولا بءول ءلك ءون اسءرءاء ما اءصل الى الغير من امواله بسوء نىة. اما الاموال الءى آآ الى الغير عن ءسن نىة فلا بءق للمفقوء اسءرءاءها؁ سواء ءملكوها بعوض او بءانا؁ وءلك ءماىة لمبءأ ءءقة المءابءلة بين

الناس، الذين يعتمدون على ظاهر الحال عند اجراء اعمالهم، وان القانون يحافظ على حقوقهم وحسن نيتهم، وبالتالي لا يفرض عليهم التثبت من صفة الوريث الظاهر مثلاً. غير انه، في هذه الحالة، يحق للمفقود الرجوع على الورثة الذين تسلموا حصته في الارث او الوصية بما جنوه من تصرفاتهم.

ب - الوصية لاجنبي

تنص المادة ٤٤ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « لا يصح الايصاء للاجنبي، الا اذا كانت شريعة بلاده تجيز الايصاء للبناني، وبقدر ما تجيز الايصاء به ».

يتبين من نص المادة المذكورة ان الوصية المنظمة لمصلحة اجنبي، لا تصح ولا تنتج آثارها القانونية، الا اذا كان القانون الاجنبي التابع له الموصى له يجيز الايصاء للموصي اللبناني. ويستتج من ذلك ان قانون الارث لغير المحمدين طبق مبدأ المعاملة بالمثل، الذي سبق ان كرسه قانون ١٨ حزيران ١٩٢٩، وقانون الملكية العقارية (القرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠، م ٢٣١). اذ انه قبل صدور قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، كان المشرع اللبناني قد اقر حق الاجانب بان يرثوا عن اللبنانيين اموالهم الثابتة بشرط ان تكون قوانين بلادهم تمنح اللبنانيين الحق نفسه. وقد ايدت المادة ٢٣١ من القرار ٣٣٣٩ هذا المبدأ^(١)، بمنعها عن الاجنبي الحق بالارث او بالوصية في التركة العقارية، الا اذا كانت قوانين بلاده

^١ - م ٢٣١ من القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٣٠ : « لا يكون للاجنبي حق بالارث او الوصية في التركة العقارية، الا اذا كانت قوانين بلاده تبادل السوريين واللبنانيين هذا الحق ».

تبادل اللبنانيين هذا الحق، وتثبت حقوق الموصى له الاجنبي عندما يبرز صك الوصية، او قرار السلطة القضائية المختصة^(١).

وحسما لكل جدل قد ينشأ حول القدر الذي يحق للاجنبي ان يرثه من تركة اللبناني، اوضحت المادة ٨ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ الحالة التي تحد فيها الشريعة الاجنبية من حق الارث، فصرحت بان الاجنبي، في هذه الحالة، لا يرث لبنانيا، الا ضمن حدود الشريعة الاجنبية^(٢).

ويلاحظ ان قانون ١٨ حزيران ١٩٢٩ حصر المعاملة بالمثل بالعقارات فقط، في حين ان قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ يطبق مبدأ المعاملة بالمثل على جميع الاموال الثابتة منها والمنقولة.

١ - م ٨٥ من القرار رقم ١٨٨ تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥ : « لا يمكن تسجيل الحقوق العينية العقارية الناتجة عن ارث على اسماء الورثة الا اذا ابرز المستدعون، تأييدا لطلبهم، علاوة على الحجة بوفاة مورثهم، اذا كان الارث بدون وصية، شهادة تثبت هويتهم وحقهم في الميراث. ان حقوق الارث العائدة للورثة الشرعيين او الطبيعيين تثبت بابرار حجة ورائة فيما يتعلق بعقارات من النوع الشرعي الملك او بقرار من حاكم الصلح فيما يتعلق بعقارات من النوع الشرعي الاميري. واذا كان المورث من جنسية اجنبية فتثبت حقوق الارث، مع الاحتفاظ باحكام المادة ٢٣١ من القرار ٣٣٣٩ بشهادة من القنصل صاحب الشأن مهما كان نوع العقارات الشرعي واذا كان الارث معيناً بوصية، فعلى المستدعي ان يبرز صك الوصية او القرار الصادر من السلطة القضائية الصالحة لاجازة اقرار اليد ».

٢ - م ٨ من قانون الارث لغير المحمدين : « اختلاف الجنسية لا يمنع التوارث بين اللبنانيين والاجانب، الا اذا كانت شريعة الاجنبي تمنع توريث اللبنانيين. واذا كانت شريعة الاجنبي تحد من حق الارث، فلا يرث الاجنبي لبنانيا الا بما اجازته الشريعة الاجنبية اللبنانيين ».

ولا يطبق قانون الارث لغير المحمدين على تركات ابناء الطوائف المحمدية، فيترتب على ذلك انه بالنسبة الى المسلمين لا يعمل بمبدأ المعاملة بالمثل الا فيما يختص بالعقارات دون المنقولات. ولكنه ليس ثمة ما يمنع من ان تتخذ المادة ٤٤ من قانون الارث لغير المحمدين قياسا لتحديد القدر الذي يمكن للاجنبي ان يرثه من تركة اللبناني المحمدي. وهذا ما قضى به الاجتهاد اللبناني، اذ حكمت محكمة استئناف بيروت، بانه لما كانت الشريعة الاسلامية في الديار المصرية تمنع الوصية باكثر من ثلث مال التركة لغير الوارث، مصريا كان او اجنبيا، فلا تصح بالمقابل وصية اللبناني للمصري بما يزيد عن ثلث ماله ^(١).

وعلى القاضي ان يتحقق مما اذا كانت جنسية الموصي لا تختلف عن جنسية الموصى له. وقد قضى بانه لا يجوز اعتبار الموصى له اجنبيا بسبب عدم تدوينه على خانة والده اللبناني، بل يجب اعتباره في هذه الحالة لبنانيا بحكم ولادته من اب لبناني، عملا بالمادة الاولى من القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩/١/١٩٢٥، والتي تنص على انه يعد لبنانيا كل شخص مولود من اب لبناني، وبالتالي لا يعتبر اجنبيا بالنسبة الى المتوفي الذي تربطه به رابطة البنوة، ولا تطبق عليه المادة ٤٤ من قانون الارث لغير المحمدين، والتي توجب لكي تصح الوصية للاجنبي، ان تجيز شريعته الايصاء للبناني ^(٢).

ويتخذ اساسا لمعرفة جنسية الموصي تاريخ افتتاح التركة.

^١ - استئناف بيروت، ١٠/١١/١٩٤٧، خلاصة الاجتهاد، ن.ق.، رقم ١٩، ص ٤٥

^٢ - محكمة استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار رقم ١٠٤ تاريخ ١٣/٤/١٩٧٣، حاتم، ج

ويميز بين تملك الاجانب للعقارات في لبنان، بين الاحياء من جهة، وبين تملكهم بالارث او الوصية. ففي الحالة الاولى يتطلب التملك الترخيص. بمرسوم جمهوري، تطبيقا للقانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤ والمتعلق باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان^(١).

مع الاشارة الى الاستثناءات المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون نفسه، ومنها تملك اللبناني الاصل او رعايا الدول العربية عقارات مبنية او مخصصة للبناء لا تزيد مساحتها في جميع الاراضي اللبنانية على الخمسة آلاف متر مربع... حيث يعفون من الترخيص. ومنها ايضا حق الارث للورثة الشرعيين اللبنانيين او غير اللبنانيين^(٢)، اما في الحالة الثانية فلا يحتاج تملك الاجانب للعقارات في لبنان الى الترخيص المذكور، بل يكفي فيه شرط المعاملة بالمثل.

يعمل بمبدأ المعاملة بالمثل عندما يكون القانون الواجب التطبيق هو القانون اللبناني، أي عندما يكون الموصي لبنانيا. اما اذا كان الموصي اجنبيا، والموصى له لبنانيا، او كان كل من الموصي والموصى له اجنبيين ومختلفي الجنسية، فيتوجب تطبيق قانون الموصي الاجنبي، تطبيقا لقواعد القانون الدولي الخاص.

اجاز الاجتهاد اللبناني الايصاء لشخص موجود في بلد العدو في اثناء الحرب. فقضت محكمة التمييز بانه بالرغم من ان المادة ٣ من القرار رقم ١٩٨ تاريخ ١٩٤١/٩/١٠ منعت التعامل مع رعايا الدول المعادية، فان الايصاء الصادر عن ارادة منفردة ليس من قبيل التعامل انما هو تصرف قانوني يقصد الموصي من ورائه توزيع تركته بصورة مخالفة للتوزيع الشرعي المنصوص عليه في قانون الارث،

^١ - المادة الاولى من القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١١٦١٤ تاريخ ١٩٦٩/١/٤

^٢ - م. الثالثة - فقرة ٥/ا من القانون نفسه.

وهو لا يدخل في حيز التنفيذ الا بعد وفاة الموصي. ولا تنفذ الوصية الا بعد استيفاء الدائنين جميع الحقوق المترتبة لهم على التركة، وبالتالي فلا يشملها المنع النصصوص عليه في المادة ٣ الآتفة الذكر^(١)، كما قضت محكمة التمييز ايضا بان نص المادة ٣ من القرار ١٩٨، الصادر في ١٠ ايلول ١٩٤١ يهدف الى منع التعامل مع الاشخاص المعينين في المادة ٢ من القرار المذكور، ومنهم رعايا الدول المعادية، فهو لا يمنع اذا العمل القانوني الناشئ عن ارادة منفردة، الا اذا كان المستفيد منه ممن اولئك الاشخاص الممنوع التعامل معهم، بخلاف التعاقد الذي لا يكون العقاد او المعقود له او الاثنان معا من اولئك الاشخاص. وان الايضاء هو عمل قانوني ناشئ عن ارادة واحدة، فلا يشملها المنع الا اذا كان الموصى له من رعايا احدى الدول المعنية في ملحقات القرار ١٩٨^(٢). وبالمعنى نفسه قضت محكمة الاستئناف بان المادة ٣ من القرار رقم ١٩٨ جعلت باطلا كل صك او عقد يتعلق باموال الاعداء الموضوعة تحت الحراسة، ويشمل هذا النص جميع اعمال التصرف والادارة المتعلقة باموال وممتلكات الاعداء ومنها الوصية^(٣).

ج - الوصية واختلاف الدين

لم يشترط القانون، لصحة الوصية، وحدة الدين. ولذلك فهي تجوز بين الاديان المختلفة، وبالتالي تجوز من غير المحمدي الى المحمدي. وقد اجازت الشريعة الاسلامية وصية المسلم لغير المسلم، وذلك لان الوصية تعبير عن صلة بين الموصي والموصى له، وهذه الوصية تجوز مع اختلاف الدين، ولا سيما ان اعمال البر تصح

^١ - تمييز لبناني، غ، ١، قرار رقم ٧، تاريخ ١٩٦٣

^٢ - تمييز، غ، ٣، ق ١٠٠ ت ١١/٣، ١٩٦٠، حاتم، ج ٤٣، ص ٦١، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٩٣٥

^٣ - استئناف، ١٩/٦/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٧٦٩

بين الاديان المختلفة. وبهذا المعنى قضى بانه يتبين من احكام قانون الارث لغير
المحمدين انه مقسم الى اربعة اقسام، وقد وردت احكام الارث في القسم الاول
المعنون : « الارث بحكم القانون »، في حين ان احكام الوصية وردت في القسم
الثاني المعنون : "في الوصية"، وكلا القسمين ينظمان انتقال اموال الميت وفق ما
ورد في المادة الاولى من القانون المذكور. وان المادة ٩ من قانون الارث لغير
المحمدين، التي تنص على ان اختلاف الدين لا يمنع من الارث الا اذا كان الوارث
تابعا لاحكام تمنع من الارث بسبب اختلاف الدين، هي واردة في القسم المتعلق
بالارث بحكم القانون. ولو شاء المشرع وضع قيد مماثل لذلك الوارد في المادة ٩
المذكورة على انتقال اموال الميت بالوصية مع اختلاف الدين، لكان اورد ذلك
صراحة^(١)، وبالتالي يكون الايصاء جائزا مع اختلاف الدين.

واذا كان لا خلاف على صحة الايصاء بين الطوائف المختلفة، من حيث
المبدأ، فان الذي اثار الخلاف بين الفقهاء هو معرفة ما اذا كان يجوز لغير المحمدي
ان يوصي للمحمدي بحسب نصاب الوصية لغير المحمدين، والذي قد يفوق ثلث
الاموال التي يتركها الموصي، في حين انه لا يجوز الايصاء من المحمدي الى غير
المحمدي بأكثر من الثلث.

وبتعبير آخر، هل تطبق قاعدة المعاملة بالمثل في الوصية بين المحمدي وغير

المحمدي ؟

هناك رأيان مختلفان حول هذا السؤال.

^١ - محكمة الدرجة الاولى في بيروت، غ ٣، حكم رقم ١٠١ ت ١٩٧٢/٢/٩، العدل

الرأي الاول : يعتبر ان المسلم لا يمكنه ان يستفيد من وصية غير المحمدي باكثر من الثلث، لان الشريعة الاسلامية لا تميز الوصية الا بهذا القدر، وذلك عن طريق القياس، لان المادة التاسعة من قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ الواردة في قسم الارث بحكم القانون ، تنص على ان اختلاف الدين لا يمنع من الارث الا اذا كان الوارث تابعا لاحكام تمنع الارث بسبب اختلاف الدين . ولذلك فالمسلم لا يمكنه ان يرث من غير المحمدي، لان اختلاف الدين في الشريعة الاسلامية من موانع الارث، وعن طريق القياس لا يحق للمسلم ان يستفيد من وصية غير المحمدي باكثر من ثلث التركة.

الرأي الثاني : يعتبر ان نصاب وصية غير المحمدي الى المسلم حر وغير مقيد بالثلث، وتعليل ذلك هو لو ان المشرع شاء ان يقيد استفادة المسلم من وصية غير المحمدي بالقدر الذي تسمح به الشريعة الاسلامية لكان ذكر ذلك في قسم الوصية من قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، على غرار ما اقره لجهة الوصية للاجنبي.

وقد اخذ الاتجاه الراجح في الاجتهاد بهذا الرأي. فقضي بانه طالما ان مبدأ منع الايضاء مع اختلاف الدين غير وارد اصلا، مما يعني استبعاد امكانية اعمال قاعدة التعامل بالمثل، مبدأ وكما، فلا يمكن، والحالة ما ذكر، استبعاد المبدأ ثم اعمال فرع منه على سبيل القياس ولا سيما ان المطلق يجري على اطلاقه^(١).

د - الوصية الى الاشخاص المعنويين

نصت المادة ٤٦ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « تصح الوصية لصالح اماكن العبادة، والمؤسسات الخيرية، وغيرها من جهات البر، وللمؤسسات العلمية والعامة المتمتعة بالاهلية القانونية.

^١ - محكمة بيروت الابتدائية، م.ن.

وتصح الوصية، وان لم تكن المؤسسات قد انشئت قانونا يوم الوفاة، اذا تحققت بها الاهلية القانونية خلال سنة ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الموصى به واجب الاداء.

واذا انقضت السنة، ولم تنشأ المؤسسة، او لم تتحقق فيها الاهلية القانونية، رد الشيء الموصى به الى ورثة الموصي «.

كما نصت المادة ٤٧ من القانون نفسه على ما يأتي : « طالما لم يتم انشاء المؤسسة وفقا للقانون، فلا يمكن اتخاذ تدابير غير التدابير الاحتياطية لصيانة الشيء الموصى به في الحالة المبينة في المادة السابقة «.

يتضح من هذين النصين ما يأتي :

١ - تحديد الاشخاص المعنويين الموصى لهم

حصرت المادة ٤٦ المذكورة الوصية بالمؤسسات الآتية :

- اماكن العبادة
- المؤسسات الخيرية
- جهات البر
- المؤسسات العلمية
- المؤسسات العامة

وتجدر الاشارة الى انه قبل صدور قانون الارث لغير المحمديين، كانت اهلية الاشخاص المعنويين لقبول التبرعات خاضعة لقانون ١٩٠٩ المتعلق بالجمعيات، ولا سيما المادتين ٨ و ١٢ منه وقانون ١٩١٢ (المادة الاولى) المعدلة

بالقرار رقم ٢٥٤٧، الصادر عن المفوض السامي بتاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤ (مادة ١ و٢). ولما كان للتشريع المذكور علاقة بقانون الارث الحالي، فلا بد من استعراض احكامه، وان بلمحة سريعة. ومن اهم هذه الاحكام انه لا يجوز للجمعيات التي حصلت على علم وخبر، ان تملك، فيما يتعلق بالمنقولات، سوى بدلات اشتراكات الاعضاء، وفيما يختص بالعقارات، لا يجوز لها ان تملك الا ما يعتبر ضروريا لتحقيق اهداف الجمعية، كالمكان المخصص لادارتها واجتماعات اعضائها. وللجمعيات المذكورة الحق بقبول الوصية ضمن الحدود المشار اليها.

ويجوز للجمعيات المعترف بها كجمعيات ذات منفعة عامة، ان تملك الاموال المنقولة سواء بواسطة العقود ذات العوض، او العقود المجانية، كالهبة او الوصية. ولكن يجب، في هذه الحالة الاخيرة الحصول على ترخيص خاص من الحكومة.

اما فيما يتعلق بالعقارات، فلا يجوز تملكها بالهبة او الوصية الا اذا كانت ضرورية لتحقيق اهداف الجمعية، وكانت داخل حدود المدن والقرى. اما خارج هذه الحدود فيحق فقط تملكها من قبل الشركات التجارية والمؤسسات العامة. علما بان عبارة المؤسسات العامة، تشمل ايضا الدولة والبلديات. وقد قضى بان الجمعيات المذهبية المستقلة المختصة بالتعليم تتمتع بالحرية المطلقة للتملك، دون التقيد باحكام القرار رقم ٢٥٤٧، وذلك لان هذا القرار، لا يتعدى نطاق المؤسسات الخيرية. فالتفريق الوارد فيه بين العقارات الكائنة ضمن المدن والعقارات الخارجة عن المدن والقرى، لا يعمل به بالنسبة الى العقارات الكائنة في جبل لبنان، حيث لا يوجد تفريق بين الملكية المطلقة وحق التصرف^(١)، كما قضى بان القرار

^١ - تمميز، ١١/٤/١٩٦٣، ن.ق.، ١٩٦٤، ص ٢٧٣

رقم ٢٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان ١٩٢٤ قد اعطى حق تملك الاموال غير المنقولة لجميع المؤسسات الخيرية دون استثناء، شرط ان تكون هذه المؤسسات مصرحا بها. وعلى ان يصار الى الاستحصال على ترخيص من الحكومة بحال التملك بالهبة او الوصية^(١).

وبالمقارنة بين المادة ٤٦ من قانون الارث لغير المحمدين، وقانون ١٩١٢ المعدل بالقرار رقم ٢٤٥٧، تطرح التساؤلات الآتية :

السؤال الاول : هل ان المادة ٤٦ المذكورة، والتي حددت على سبيل الحصر الاشخاص المعنويين الذين يتمتعون باهلية قبول الوصية، قد الغت احكام قانون ١٩١٢ المذكور، والذي يمنح هذه الاهلية كل جمعية من دون تحديد ؟

السؤال الثاني : هل يحق للشركات المدنية والتجارية قبول الوصية ؟

السؤال الثالث: هل الغى قانون الارث لغير المحمدين الترخيص الحكومي او الشرط المتعلق بتملك العقارات عن طريق الوصية، والمنصوص عنه في قانون ١٩١٢ المعدل ؟

ان الجواب على السؤالين الاولين هو ان الاشخاص المعنويين الذين يحق لهم قبول الوصية، هم فقط المنصوص عليهم على سبيل الحصر في المادة ٤٦ من قانون الارث لغير المحمدين دون سواهم من الاشخاص المعنويين ولو اراد المشرع ان يمد نطاق الوصية الى غيرهم من الاشخاص المعنويين لنص على ذلك. ومع ذلك ثمة آراء تذهب الى القول ان الشركات التجارية والمدنية تتمتع بالاهلية لقبول الوصايا، وحثتها في ذلك هي ان الهدف من منع الايضاء للاشخاص المعنويين بشكل

١ - استئناف، ١١/١/١٩٥٢، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٣٦٩

مطلق، يقوم على خشية تجميد الاموال بين يديها، وليست الشركات التجارية او المدنية مما تجمد الاموال بين يديها. وتجنّز الاشارة الى ان القرار رقم ٢٥٤٧ يعترف باهلية تملك العقارات للشركات التجارية، سواء بواسطة عقود ذات عوض او عقود مجانية.

اما الجواب على السؤال الثالث المتعلق بالترخيص الحكومي، او شرط تملك العقارات ضمن حدود المدن والقرى، فيبدو انه لم يعد ثمة مجال للعمل بما في ظل التشريع الحالي الذي اجاز الايصاء للجهات من دون قيد او شرط.

وقد صدر بتاريخ ١٨ آب ١٩٦٤ تشريع لاحق لقانون ١٩٥٩، هو قانون الجمعيات التعاونية، بموجب المرسوم رقم ١٧١٩٩، والذي اجاز لهذه الجمعيات ان تقبل من الاعضاء او غير الاعضاء الهبات والوصايا والمساعدات والودائع (م ٤١ المعدلة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٣٥٠٨ تاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩).

وبما ان القانون المذكور قد صدر بتاريخ لاحق لقانون الارث لغير المحمدين، فيمكن اعتبار ما ورد فيه امتدادا لما جاء في المادة ٤٦ المذكورة، والتي تحدد الجهات التي تصح لها الوصية.

يستتبع الكلام عن اهلية الاشخاص المعنويين للايصاء، الاشارة الى التأسيسات (les fondations) وهي تعني ان يشترط الموصي انشاء شخص معنوي تؤول اليه الوصية تحقيقا لهدف معين. وعادة ما يكون هذا الهدف المنفعة الاجتماعية، كتأسيس ملاجئ او مدارس او مؤسسات علمية، او توسيع نشاط واعمال مشروع او مؤسسة موجودة مثلا، كاضافة جناح جديد الى مستشفى، او اختصاص جديد في مؤسسة جامعية.

وعادة ما يتطلب تأسيس مثل هذه المؤسسات رؤوس اموال كبيرة، قد يخشى الموصي في اثناء حياته الاقدام عليها، ولذلك يوصي بانشائها ، بعد وفاته من تركته.

وقد ذهب الفقه الفرنسي الى ان تأسيس مثل هذه المؤسسات يتحقق باحدى طريقتين : مباشرة وغير مباشرة.

فالطريقة المباشرة يوصي الموصي بموجبها بامواله المخصصة للهدف المعين الى شخص معنوي لا يكون موجودا عند الايصاء، وتشمل وصيته الاعتراف بهذا الشخص بموجب مرسوم يصدر بعد وفاته. وقد رفض الاجتهاد الفرنسي خلق مؤسسة بهذه الطريقة، وحثته في ذلك هي انه لا يجوز الايصاء لشخص سيوجد في المستقبل، ولا يكون لديه وجود عند افتتاح التركة، مستندا في ذلك الى المادة ٩٠٦ مدني فرنسي التي اشترطت ان يكون الموصي له معروفا عند وفاة الموصي ليكون اهلا لتلقي الوصية^(١)، كما انه عملا بالنظرية التقليدية لا يجوز ان تبقى اموال التركة معلقة من دون مالك.

أما الطريقة غير المباشرة لخلق المؤسسة، فبموجبها يوصي الموصي بامواله الى شخص معين مع الزامه، في وصيته، بتأسيس مؤسسة معينة عن طريق استصدار مرسوم المنفعة العامة. وقد اعترفت المحاكم الفرنسية بهذه الطريقة، مستندة الى أنه في هذه الحالة، لا تبقى اموال المتوفي بدون مالك، بل تؤول في لحظة وفاة الموصي الى الموصي له حتى تنفيذ الالتزام المفروض عليه، ومن ثم تنتقل من ذمته المالية الى ذمة المؤسسة المنشأة. وقد انتقدت اجتهادات المحاكم الفرنسية هذه الطريقة انتقادا

^١ - Art. 906 : «... Pour être capable de recevoir par testament, il suffit d'être conçu à l'époque du décès du testateur... »

شديدا لانه لا يجوز الايضاء الى شخص لا يستفيد من الموصى به، اذ في مثل هذه الحالة يكون ثمة احتيال على القانون، ولا يكون الموصى له هو الموصى له الحقيقي.

وقد تداركت المادة ٤٦ من قانون الارث لغير المحمدين، المشاكل التي وقع فيها الاجتهاد الفرنسي، عندما اجازت الوصية للشخص المعنوي، وان لم يكن منشأ قانونا يوم وفاة الموصي، على ان تتحقق اهليته خلال مدة سنة ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الموصى به واجب الاداء.

٢ - شروط الايضاء للأشخاص المعنويين

لم يشترط القانون، اذا تم الايضاء لجهة من الجهات المعينة في المادة ٤٦ من قانون ١٩٥٩، ان تكون موجودة في الحال لدى تنظيم الوصية، او عند وفاة الموصي، بل تصح الوصية، وان لم تكن المؤسسة الموصى لها قد انشئت قانونا يوم الوفاة، شرط ان تتحقق اهليتها القانونية خلال مدة سنة من اليوم الذي يصبح فيه الموصى به واجب الاداء. وهذا ما يخالف المبدأ العام الذي يقضي بان يكون الشخص المعنوي الموصى له متمتعا بالاهلية القانونية لدى وفاة الموصي على ابعد حد.

اذا لم توجد المؤسسة ضمن مهلة السنة، او لم تتحقق فيها الاهلية القانونية ضمن المهلة نفسها، بطلت الوصية لتعذر وجود الموصى له، ورد الشيء الموصى به الى ورثة الموصي.

وطالما انه لم يتم انشاء المؤسسة وفاقا للقانون، فلا يمكن لها اتخاذ أي تدبير غير التدابير الاحتياطية لصيانة الشيء الموصى به.

والموصي هو الذي يعين في وصيته طريقة الانفاق على المؤسسات الموصى لها، فاذا لم يعين طريقا للصرف عليها، صرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها.

وقد تكون الوصية للمؤسسات العامة بالتمليك التام، أي بملكية العين والمنفعة، كالوصية بالتمليك لمعهد من معاهد العلم. وتكون الملكية لها باعتبارها شخصا معنويا يقبل التمليك، وذلك لان الجمعية او المؤسسة التي لا كيان قانوني لها، ولا تتمتع بالشخصية القانونية لا تستطيع قبول الوصية^(١). كما قد تكون الوصية بالمنافع بصورة دائمة، او مؤقتة بعدد من السنين. وفي مثل هذه الحالة تقع الوصية باطله، الا اذا حملت محل الوقف الذري. كما سنيين ذلك في الايصاء بحق الانتفاع.

وبعد صدور قانون الارث لغير المحمدين لم يعد يوجد أي قيد يحول دون حق الجمعيات والمؤسسات الخيرية بتملك الاموال غير المنقولة.

يصح ان تكون الوصية وقف عقار او سواء لاحدى المؤسسات الخيرية او الدينية، كالدير مثلا. وهذه الوصية جائزة بالاستناد الى احكام المادة ٣ من قانون الاوقاف الذرية الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٤٧، والى الاحكام الشرعية التي يخضع لها الوقف الخيري. وفي مثل هذه الحالة يكون انشاء الوقف واستبداله وتحويله والحكم بصحته، داخلا في اختصاص المراجع المذهبية بمقتضى احكام المادة ٧ من قانون ٢/٤/١٩٥١، وذلك اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية او خيرية صرفه، كما يكون التنازل عن هذا الوقف من صلاحية تلك المراجع^(٢).

اذا كان الايصاء العادي جائزا لصالح اماكن العبادة والمؤسسات الخيرية، وغيرها من جهات البر، بالاستناد الى المادة ٤٦ من قانون الارث لغير المحمدين لسنة ١٩٥٩، فان الايصاء بانشاء الوقف جائز ايضا بالاستناد الى الاحكام الآتية :

^١ - تمميز، ١١/٣/١٩٦٠، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٩٣٥

^٢ - تمميز، ق ٩٠ ت ١٩٧٣/٧/٤، حاتم، ج ١٤٥، ص ٥٩

- نصت المادة ٣ من قانون الاوقاف الذرية، الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٣، على ان الوقف الخيري المتعلق بالمعاهد الدينية والمؤسسات الخيرية، تابع للاحكام الشرعية وللقوانين المرعية الخاصة به.

- ان الوقف يصبح، وفقا لتلك الاحكام، وقفا بكل لفظ يدل عليه، كما تصح الوصية بالوقف، فيقيم الموصي وصيا يعهد اليه ان يوقف بعد حياته ما اوصى به على جهة يعينها له ^(١).

- بمقتضى المادة ٧ من قانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية، الصادر بتاريخ ٢/٤/١٩٥١، يدخل في اختصاص المراجع المذهبية انشاء الوقف الخيري المحض، والوقف الديني الصرف واستبداله وتحويله وادارته وتعيين اصحاب الحقوق، وحق تعيين ولي الوقف وعزله وابداله ومحاسبته في الحاليتين الآتيتين او في احدهما :

الحالة الاولى : اذا كان مستحق الوقف مؤسسة دينية او خيرية صرفة

الحالة الثانية : اذا كانت ولاية الوقف شرطت في صك الوقف للسلطة الروحية.

واذا كان استبدال الوقف او تحويله يعود النظر به الى المراجع المذهبية، فبالاخرى التنازل عن الوقف اورد الوصية المتضمنة انشاء الوقف وصحة هذا التنازل وهذا الرد، مع البت بصلاحيه البطريك للقيام بها منفردا او بعد أخذ موافقة المجلس الملي . فكل ذلك يعود الى المراجع المذهبية بالاستناد الى نص المادة ٧ المذكورة من قانون ١٩٥١/٤/٢، وليس الى المحاكم العدلية، التي عليها ان تشير

^١ - محمد جواد مغنیه ، الفصول الشرعية، ص ٩٩ و ١٠٠

مسألة عدم صلاحيتها عفوا، طالما ان البحث بعدم صلاحية المحاكم العدلية المطلقة للبت بقضية ما، تتعلق بالانتظام العام، ويمكن أثارها لأول مرة، تميزا^(١).

هـ الوصية للطبيب المعالج

نصت المادة ٤٣ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « لا تصح الوصية التي يجريها الموصى في مرضه الاخير، للطبيب الذي عاجله في هذا المرض، ما لم يكن هذا الطبيب من ورثاء الموصي.

وانما تصح الوصية المنظمة، في هذه الحالة، اذا كان الموصى به هو ايفاء لخدمات، وقد اخذ بعين الاعتبار في تعيين مقداره ثروة الموصي والخدمات المؤداة ».

يستخلص من هذا النص ما يأتي :

١ - الهدف من المنع

ان الهدف الذي توخاه المشرع من منع الايضاء للطبيب المعالج هو سلطته الكبرى على المريض الذي يعالجه، اذ يسطو على نفسه وافكاره. فالمريض الذي ينتظر من طبيبه الشفاء يكون على استعداد للتضحية باملاكه للحصول على هذا الشفاء وثمة سبب آخر للمنع، وهو المحافظة على كرامة المهنة وتسهيل مهمة الطبيب، وذلك بابعاده عن شبهات عائلة المريض.

٢ - الاشخاص الذين يطبق عليهم المنع من الايضاء لهم

حصر قانون الارث لغير المحمدين منع الايضاء للأطباء فقط، خلافا للقانون الفرنسي الذي يشمل الاطباء (الدكاتره في الطب او الصحة) وضباط

^١ - تميز، ق، ت ١٣/١/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤١، ص ٦٠

الصحة والصيدالة ورجال الدين. الا ان القانون الفرنسي، الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٨٩٢ الغى لقب دكتور في الجراحة، وضابط صحة، ولا وجود لهذين اللقبين في لبنان.

بمقتضى المادة ٩٠٩ من القانون المدني الفرنسي، لا يمتنع على الصيادلة قبول التبرع بوصية او هبة، الا بحال معالجتهم المريض الموصي او الواهب. اما الصيدلي الذي ينحصر عمله في تقديم الدواء للمريض فلا يشمل المنع والتحريم. ويمنع القانون اللبناني على الصيدلي معالجة المريض تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في حال ممارسته مهنة الطب بصورة غير مشروعة.

ساوى الاجتهاد الفرنسي، فيما يتعلق ببطالان الوصية، بين الطبيب حامل الشهادة القانونية، والاشخاص الذين يمارسون مهنة الطب، من دون شهادة وبصورة غير شرعية^(١)، ومن هؤلاء : الذين يقومون بالتجارب الطبية (empiriques) والمشعوذون والدجالون والمهرجون (charlatans) والنومون المغناطيسيون (magnétiseurs)، والمجربون (rebouteurs). وقد علل هذا الاجتهاد رأيه، بانه لا يتوافر في هؤلاء ضمانات الشرف والكرامة التي يتحلى بها الطبيب، ولان من يلجأ اليهم عادة، هم الطبقة غير الواعية من الشعب. ونحن نضيف، فضلا عن ذلك، بان هؤلاء الاشخاص لا يحملون الشهادة القانونية التي تخولهم ممارسة مهنة الطب.

^١ - Lyon, 17 juin 1896, D.P., 97.2.419 « L'incapacité s'applique à tous ceux qui exerce l'art de guérir, même sans titre légal (Aubry et Rault, t 10, p490 - 491. Il convient d'assimiler aux médecins tous ceux qui se livrent à l'exercice illégal de la médecine : Empiriques, charlatans, magnétiseurs, rebouteurs, etc... Il n'est admissible que les irréguliers soient mieux traités que ceux qui sont en règle avec la loi (Josserand, t 3 n° 1420, V civ. 1er, 10 oct. 1978, D. 1973 qui a appliqué l'art. 909 à un magnétiseur).

ويصح اعتناق هذا الاجتهاد في لبنان، تمشياً والهدف الذي رمى اليه
المشرع، والمتعلق بابطال الوصية تحت سلطان التأثير على نفس المريض وافكاره.
ولا سيما انه لا تجوز معاملة من يمارسون مهنة الطب بصورة مخالفة للقانون بافضل
مما يعامل به الاطباء الذين يمارسون الطب بصورة قانونية.

فيما يتعلق برجال الدين، فطالما ان القانون اللبناني لم يصرح بعدم اهليتهم
لقبول الوصايا، فان التحريم لا يتناولهم.

ويتضح من نص المادة ٤٣ من قانون الارث لغير المحمدين ، ان عدم اهلية
الاطباء لقبول الوصية، لا يشمل خلافاً للقانون الفرنسي، سواء الاطباء بالمعنى
الحصري للكلمة، فهو لا يشمل مثلاً : مهنة الممرضين، او مساعدي الاطباء او
طلاب الطب الذين يتدربون في المستشفيات، او القابلات، طالما انهم لم يتعدوا
اختصاصهم. اما اذا تعدوا اختصاصهم، فتظاهروا بانهم اطباء، فيصبحون كمن
يمارسون مهنة الطب بصورة غير قانونية، والذين رأى الاجتهاد الفرنسي عدم
اهليتهم لقبول الايصاء، ويستحسن تطبيق هذا الاجتهاد في لبنان، للأسباب
المذكورة آنفاً ولا سيما انه لا يفترض في المريض ان يتحقق مما اذا كانت تتوافر
في الطبيب الذي يعالجه شروط مزاولة مهنة الطب.

ما هو الوضع بالنسبة الى اطباء الاسنان ؟

رأى البعض ان اطباء الاسنان لا يشملهم المنع الا في ظروف استثنائية،
طالما ان هذا الطب لا يمارس بصورة عامة، تحت ضغط التدهور الصحي والخطر
على الحياة^(١).

٣ - شروط التحريم

يشترط لابطال الوصية للطبيب المعالج توافر الشروط الآتية :

الشرط الاول : المعالجة

ذهب بعض الفقه الى انه يجب لاعتبار الطبيب غير اهل لقبول الوصية ، ان يكون قد عالج المريض، أي ان يكون قد اعتنى به بصورة منتظمة وعادية (d'une façon régulière et habituelle) ، وفقا لمتطلبات مرضه الاخير ^(١)، ولذلك لا يشمل عدم الاهلية الطبيب الذي لم يعط المريض سوى اسعافات طارئة (des soins purement accidentaux)، او بعض الارشادات ^(٢)، اذ لا يوجد في هاتين الحالتين معالجة مستمرة. وذهب بعض الاجتهاد الى ان الوصية الى الطبيب الصديق تعتبر صحيحة، اذا تبين انه لم يعالج المريض، بل عالجه طبيب آخر ^(٣).

ويعود لقضاة الاساس بما لهم من سلطة تقديرية، ان يقرروا، على ضوء الوقائع المختلفة، توفر عنصر المعالجة ^(٤)، على ان تحتفظ محكمة التمييز بمراقبة صحة هذه الوقائع ^(٥)، ولذلك قضى بانه لم يرق دليل يثبت ان الطبيب الموصى له كان يقوم بمعالجة الموصى ابان مكوثه في المستشفى، بل ثبت بالعكس ان اطباء آخرين قد تناوبوا على معالجته طيلة فترة مكوثه في المستشفى التي استغرقت تسعة واربعين يوما، الا انه لا يمكن تجاهل واقعة ثابتة هي ان الوصية قد نظمت في فترة لم يكن

Collin et Capitant t3, n° 1456

Limoges, rec. Sirey, 89.2.173

Trib. Civ. Aubusson, 20 juill. 1973

Cass. Civ. 12 oct. 1812, Ency. D., 753

Trib. Civ. Aubusson, 20 juill. 1973.D.H. 1973.400

فيها الموصي قيد المعالجة من قبل الطبيب الموصى له، ولم يكن فيها بالتالي لهذا الطبيب سطوة على المريض من شأنها ان تؤثر على ارادته وتفقده حرية الرأي والاختيار^(١).

هل يقتضي ان تكون المعالجة طويلة ومستمرة لكي تتحقق عدم اهلية الطبيب.

يقتضي واقع الظروف ان تكون المعالجة منتظمة ومستمرة^(٢)، ومع ذلك ذهب بعض الاجتهاد الى ان عدم الاهلية يشمل الطبيب الجراح، اذا احتاجت العملية التي اجراها للمريض معالجة، مهما قصرت مدتها^(٣).

الشرط الثاني : المرض الاخير والموت منه

تشرط المادة ٤٣ من قانون الارث لغير المحمدين، لابطال الوصية للطبيب المعالج، ان يجري المريض تنظيمها في مرضه الاخير. علما بان هذا المرض، بالمعنى المقصود بالمادة المذكورة، هو المرض الذي يؤدي الى وفاة المريض، مهما تنوعت اسبابه وظروفه، وبالتالي فهو يختلف عن مرض الموت الذي عرفته المادة ١٥٩٥ من المجلة.

ويشترط ان يموت المريض من المرض. ولذلك فلا مجال لتطبيق التحريم اذا بريء المريض من مرضه، واذا توفي بسبب لا علاقة له بالمرض. ونذلك قضى بصحة الوصية المنتظمة من المريض لطبيب اخصائي كان يعالجه من مرض السكري،

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار ٢٩٢ ت ٢٧/١٠/١٩٧٠، العدل، السنة ٥ عدد ٢،

ص ٣٦٥

^٢ - Cass., 8 août 1900, S.1901.1.87

^٣ - Angers, 19 mars 1875

ولكن هذا المريض توفي من مرض حمة التيفوئيد، وكان يعالجه من هذا المرض طبيب آخر ^(١). كما قضى بصحة الوصية للطبيب، اذا نظمت قبل المرض، حيث كان المريض بصحة جيدة، ثم اصيب بعد الوصية بمرض عضال، حيث عالجته الطبيب من هذا المرض ^(٢). اما اذا نظمت الوصية بعد حصول المرض، سواء كانت سابقة او لاحقة للمعالجة، فتكون باطلة، ولو لم تستمر المعالجة، طيلة المرض، وكذلك الامر اذا انتهت المعالجة لدى تنظيم الوصية ^(٣).

هل يمكن تحديد بدء تاريخ المرض الاخير ؟

ذهب البعض الى انه لا يعتبر الشخص في حالة المرض الاخير الا من وقت فقدان الأمل لحالته الصحية ^(٤)، وذهب البعض الآخر الى ان المرض الاخير هو الذي يعود الى الوقت الذي لم تعد فيه وسائل العلاج مجدية ^(٥).

٤ - الوصية المنظمة للطبيب المعالج باسم شخص مستعار

عملا باحكام المادة ٤٥ من قانون الارث لغير المحمدين، والتي تنص على بطلان الوصية لشخص يعتبر بحكم القانون غير أهل للارث او محروما منه، ولو كانت هذه الوصية جارية باسم شخص مستعار.

وقد وضع هذا النص منعا للتواطؤ، لانه كثيرا ما يلجأ اصحاب العلاقة، بقصد منع الاشخاص الثالثين ذوي الحقوق، من معرفة حقيقة العقد، الى التحايل

Req., 14 avr. 1908, D.P. 1908, 59.1.392

Trib. Civ., Niboyet, 30 avr. 1857, D.P., 59.3.15

Paris, 8 mars, 1867, Planiol et Ripert, t.5. n° 240

Trib. Civ. Aubusson, 20 juill. 1937, D.H. 1937. 480

Paris, 8 mars 1867, D.P. 67.2.145

على القانون، لاعطاء الوصايا والهبات الممنوعة والباطلة مفعولا قانونيا. وهذا التحايل، غالبا ما يحصل، اما بالبأس الوصية او الهبة، ثوب عقد آخر غير ممنوع، كأن تحصل الوصية او الهبة مثلا، بصورة عقد يعترف به الموصي او الواهب بقبض الثمن، واما بواسطة شخص مستعار غير ممنوع من قبول التبرع. وقد يجتمع الامران معا، فتحصل الوصية او الهبة بصورة عقد ذي عوض وباسم شخص مستعار، غير الموصى له او الموهوب له.

وبالرغم من ان المادة ٤٥ المذكورة اقتضت على الوصايا الممنوحة للمحرورين من الارث، او للذين هم غير اهل له، فانها تطبق على الوصية التي يجريها المريض في مرضه الاخير، للطبيب الذي عاجله من هذا المرض، نظرا لاتحاد العلة والسبب، ولان الاحتيال يفسد كل شيء. ولذلك قرر الاجتهاد الفرنسي بان الوصية المنظمة لبنت الطبيب المعالج من قبل المريض الذي كان الطبيب المذكور يعالجه، تعتبر باطلة، ولو ادلت البنت المذكورة بان السبب الوحيد لتنظيم الوصية، كان العاطفة التي يديها المريض نحوها^(١).

٥ - استثناءات على حرمان الطبيب المعالج من الوصية

استثنت المادة ٤٣ من قانون الارث لغير المحمدين، حالتين من منع الوصية للطبيب المعالج هما :

الحالة الاولى : كون الطبيب من ورثة الموصي

تصح الوصية للطبيب المعالج اذا كان من ورثة الموصي. ويقصد بالورثة : اقرباء الموصي الذين يتمتعون باهلية الارث، والمحددون حصرا في قانون الارث لغير

Trib. Civ. Niort, 30 avr. 1857, D.P. 59.3.16

المحمدين. وبالتالي فليس من الضروري ان يكون الطبيب وريثا فعليا . بل يكفي ان تتوافر لديه اهلية الارث. فأخ الموصي مثلا لا يرث بوجود ابن هذا الاخير، ومع ذلك يعتبر من الورثة الذين يشملهم الاستثناء.

والسبب في تبرير صحة الوصية للطبيب الورث هو ان سبب المنع الرامي الى الحفاظ على كرامة المهنة يزول عندما تكون العلاقة التي تربط الطبيب بالمريض هي علاقة قرابة تسودها العاطفة والروابط العائلية، وليست العلاقة المهنية. وبالتالي تصح وصية الزوج لزوجته الطبية المعالجة. وكذلك الامر بالنسبة الى وصية الراشد لوالده الطبيب المعالج، او وصية الاب لابنه الطبيب المعالج. ومع ذلك فقد ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه اذا اقدم الطبيب على الزواج من المريضة التي كان يعالجها في اثناء مرضه الاخير، بقصد التحايل على القانون، تعتبر الوصية التي تنظمها المريضة له، بعد زواجها منه، باطلة^(١).

الحالة الثانية : الوصية ايفاء لخدمات

تصح الوصية المنظمة للطبيب المعالج، اذا كان المال الموصى به ايفاء للخدمات التي قدمها الطبيب الى المريض. اذ في هذه الحالة يقوم الموصى به مقام الاتعاب المستحقة للطبيب. وطالما ان الامر كذلك، وتفاديا لكل ابالغة في تقدير قيمة الاتعاب، اشترط القانون، ان تؤخذ بعين الاعتبار عند تعيين المقدار الموصى به، ثروة الموصي والخدمات المؤداة.

وقد قضت محكمة استئناف جبل لبنان بان للموصى لها خدمات تجاه الموصى، فهي قد اوتته سنين عديدة، وكانت له ملاذا وعونا وسندا في شيخوخته، وبلسما لآلامه. وكان الدافع للايصاء ايفاء للخدمات الكبيرة التي قدمتها له^(١).

اذا اقرت المحكمة بان الوصية هي ايفاء لخدمات، ولكنه تبين لها بان الموصى به مبالغ فيه، توجب تخفيضه، مع ابقاء الوصية صحيحة^(٢)، وقد ذهب بعض الفقه الى انه لا يحق للطبيب مطالبة التركة باتعابه المستحقة، طالما انه قد استحصل عليها بموجب الوصية^(٣).

ان بطلان وصية الموصى لمصلحة الطبيب المعالج، هو بطلان نسبي، فلا يجوز الادلاء به، الا من قبل خلفاء الموصى، كالورثة والموصى لهم على العموم^(٤)، ولذلك يمتنع عليهم الادلاء بالبطلان عند تأييدهم الوصية بشكل صريح او ضمني.

و - الوصية بالاسم المستعار

تنص المادة ٤٥ من قانون الارث لغير المحمدين على ان الوصية لشخص معتبر بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه، تبطل، ولو كانت جارية باسم شخص مستعار.

وتجنباً لبطلان الوصية فقد يحاول الموصي التحايل على القانون، فينظم وصية باسم شخص مستعار، ويقصد حقيقة ان توول الاموال الموصى بها الى المحروم قانوناً من الارث، وبالتالي من الوصية، وذلك بان يقوم الشخص المستعار

^١ - استئناف جبل لبنان، قرار رقم ٢٩٢ ت ٢٧/١٠/١٩٧٠، العدل، ١٩٧١، ص ٣٦٥

^٢ - Civ. 13 août, 1844, jur. Pén.

^٣ - Colin et Capitant, t.3, n° 1427

^٤ - Cass., 7 avril, 1863, D.P., 63.1.231

الموصى له بتسليم الاموال الموصى بها، او بنقل ملكيتها الى الشخص الحقيقي المقصود بالوصية، وهو غير اهل لها، او محروما منها قانونا. غير ان الوصية تبطل في هذه الحالة استنادا الى نص المادة ٤٥ المذكورة.

والصعوبة في هذه المسألة، تكمن في اثبات ان المستفيد الظاهري من الوصية، ليس هو المستفيد الحقيقي، بل ان المستفيد الحقيقي هو شخص غير اهل للايصاء له. ولقاضي الاساس السلطة التقديرية المطلقة في تقرير حقيقة الامر، وله من اجل ذلك، ان يلجأ الى كافة الادلة. غير ان مجرد الشك لا يكفي لاثبات الظاهرية. بل لا بد من وجود الدليل والقرائن التي لا تدع مجالا للشك في قناعة المحكمة للحكم بان اسم الموصى له مستعارا. ويعود للمحكمة في ضوء وسائل الاثبات المقدمة لها ان تقرر ما اذا كان الموصى له شخصا مستعارا ام لا. وقد قضت محكمة الاستئناف في وصية ركز فيها المستأنف الاسباب التي يتذرع بها لابطال الوصية على كونها قد نظمت فعليا لصالح الطبيب الذي عالج الموصى ابان مرضه الاخير، وان كانت الوصية من حيث الظاهر قد نظمت لمصلحة زوجة هذا الطبيب، بانه يلاحظ، اولا، ان الوصية نظمت لصالح زوجة الطبيب، وليس لصالح الطبيب نفسه. وان ما تتذرع به الجهة المستأنفة للدلالة على اسم الموصى لها كان مستعارا، وقوامه تنظيم الوصية بعد دخول الموصي المستشفى، وكون الطبيب الزوج هو وريث الموصى لها الوحيد لانها شريكة حياته، وليس للزوجين اولاد، لا يعتد به كدليل على ان الموصى له فعليا هو الطبيب، وان اسم زوجته الموصى لها الوارد في الوصية مستعارا، ولا سيما ان الموصى لها تمت الى الموصي بصلة نسابة، فمن الطبيعي ان تتجه نيته اليها في الايصاء، بعدما لاقاه منها ومن زوجها، من حب وهنية في الفترة الاخيرة من حياته. كما انه يلاحظ ثانيا، ان زوج الموصى لها، وان كان يقدم العناية الطبية الى الموصي، عندما كان طريح الفراش في منزل هذا

الزوج، الا انه من الثابت، باتفاق الطرفين، ان الموصي ادخل المستشفى واخرج منه بعدما مكث فيه مدة تزيد على الشهرين، وانه جرى تنظيم الوصية في المستشفى بعد حوالي احد عشر يوما من دخول المريض الموصي اليه، ولم يتم دليل يثبت ان زوج الموصي اليها المستأنف عليها كان يقوم بمعالجة الموصي ابان مكوثه في المستشفى . بل ثبت بالعكس، ان اطباء آخرين قد تناوبوا على معالجته طول فترة مكوثه في المستشفى. ولا يمكن تجاهل واقعة ثابتة، وهي ان الوصية قد نظمت في فترة لم يكن فيها الموصي قيد المعالجة من قبل الطبيب زوج الموصي لها. ولم يكن فيها بالتالي لهذا الزوج اية سطوة على المريض تؤثر على ارادته وتفقد حريته الرأي والاختيار. كما انه، من ناحية ثالثة ان للموصي لها خدمات على الموصي فهي قد آوته سنين عديدة، وكانت له ملاذا وعونا وسندا في شيخوخته، وبلسما لآلامه، وقد يكون الدافع الى الايصاء ايفاء للخدمات الكبيرة التي قدمتها له. وبالتالي يكون ما تذرعه به الجهة المستأنفة مجردا عن الدليل ويقتضي اهماله^(١).

ز - الوصية للفقراء

تصح الوصية للفقراء، شرط ان يكونوا معينين او بالامكان تعيينهم، وقت وفاة الموصي، والا كانت الوصية باطلة، وذلك استنادا الى نص المادة ٤٨ من قانون الارث لغير المحمدين، التي تنص على انه يجب ان يكون الموصي له معيناً من الموصي نفسه. وتبطل كل وصية معقودة على وجه لا يمكن معه تعيين الموصي له وقت وفاة الموصي.

وفي كل الاحوال يعود للقضاء ان يفسر عقد الوصية لاعطائه مفعوله القانوني وفاقا لنية الموصي وقصده. ولقد صدرت عدة قرارات من القضاء

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، ق ٢٩٢ ت ١٠/٢٧، ١٩٧٠، العدد ص ٣٦٥

الفرنسي، حاول بموجبها قضاة الاساس البحث عن نية الموصي، وعلى اساسها تحدد الجهة المستفيدة من الموصى به، وقد استندت هذه القرارات في الاحوال التي يكون فيها الايضاء للفقراء، بصورة عامة، الى المادة ٩٣٧ من القانون المدني الفرنسي، التي تجيز قبول هذا الايضاء من المحافظ (l'administrateur. des communes).

ح - الوصية لرجال الدين

لم ينص قانون الارث لغير المحمدين على حرمان رجال الدين من ان يكونوا موصى لهم. ولذلك يمكن القول : ان الوصية تصح لهم، خلافا للقانون الفرنسي، حيث تنص المادة ٩٠٩ من القانون المدني الفرنسي على انه تطبق على الوصية لرجال الدين القاعدة المقررة للطبيب المعالج، لجهة عدم اهليتهم لقبول الوصية. وكذلك، وعملا باحكام المادة ٩٩٥ من القانون نفسه، لا تصح الوصية المنظمة لمصلحة ضباط المراكب في اثناء الرحلة البحرية باستثناء اقارب الموصي.

وقد عدلت المادة ٩٠٩ من القانون المدني الفرنسي، بموجب القانون رقم ١٠٥٠ تاريخ ١٢/٢٤/١٩٧١، بحيث اصبحت هذه المادة تطبق ايضا على اصحاب المؤسسات واعضاء مجالس ادارتها وموظفيها عندما تكون مخصصة لايواء القاصرين والعجزة والمعوقين او لاستقبالهم بصورة اعتيادية.

ط - تعيين الموصى لهم

جاء في المادة ٤٨ من قانون الارث لغير المحمدين انه «يجب ان يكون الموصى له معينا من الموصي نفسه، وتبطل كل وصية معقودة على وجه لا يمكن معه تعيين الموصى له وقت وفاة الموصي».

يستخلص من هذا النص ان ثمة شرطين لتعيين الموصى له.

الشرط الاول : ان يتم التعيين من قبل الموصي نفسه، فلا يجوز تعيين الموصى له من قبل شخص ثالث، كأن يعطي الموصي الى شخص ثالث حق تعيين من يستفيد من الموصى به. فالموصي يجهل في هذه الحالة الموصي له، وان كان يبين طريقة تعيينه.

ويعرف هذا النوع من الايصاء بالفرنسية : (legs avec faculté d'élire)، وقد قررت محكمة التمييز الفرنسية بان الموصي هو الذي يجب ان يعين ايها من الطفلين سيكون المستفيد من الايصاء لا رئيسة الملجأ الذي يأويهما^(١). كما قررت محكمة التمييز الفرنسية بان يشمل المنع تعيين منفذ الوصية من غير الموصي نفسه^(٢). وقد جاءت المادة ٤٨ المذكورة جازمة وقاطعة وخالية من كل تردد في ان تعيين الموصى له بواسطة الغير باطل ويؤدي الى بطلان الوصية.

وقد طرأ تطور على الاجتهاد الفرنسي، في مسألة الايصاء من قبل شخص ثالث، بعد ما وجه النقد الى منع تعيين الموصى له من قبل الغير، وذلك لانه اذا رغب الموصي مكافأة بعض الاطفال في مؤسسة خيرية، فخير من يختارهم هو مدير هذه المؤسسة. وهذا ما ادى بالاجتهاد الفرنسي الى التخفيف من صرامة القانون، حيث اجاز الايصاء الذي يكلف بموجبه الموصى له بأن يسلم الشيء الموصى به الى شخص يختاره الموصى له نفسه^(٣). وكذلك أقر الاجتهاد التوكيل الذي يعطيه الموصي للغير، والذي يخوله توزيع بعض الموصى به بين عدة اشخاص يختارهم^(٤)، غير ان التوكيل هنا ينحصر بتوزيع المبالغ، ولا يشمل تعيين الموصى لهم.

Cass. Civ., 12 août 1863, S., 1863.1.356

— ١

Cass. Civ., 25 nov. 1952, Mazeaud, n° 1009

— ٢

Req., 27 juin 1899, S., 1901.1.271

— ٣

Civ., 17 juill. 1922, D., 1924.1.5.

— ٤

الشرط الثاني : يجب ان يكون تعيين الموصى له ممكنا وقت وفاة الموصي، لا بتاريخ الوصية. مما يدل على جواز الوصية لشخص غير موجود بتاريخ الوصية، او غير معروف من الموصي، في ذلك التاريخ. كالايصاء الى اولاد الموصي، فهو يشمل جميع اولاده الاحياء عند وفاته، وان كان كلهم او بعضهم لم يولد الا بعد تنظيم الوصية.

وقضى الاجتهاد الفرنسي بانه لا يعتبر وصية اعلان الارملة بان ارادة زوجها المتوفي في مشروع وصية ما هي الا ارادتها نفسها، بدون ان تعين الموصى له، او تحدد الاموال الموصى بها ^(١)، كما قضت محكمة الاستئناف بان المقصود بالمادة ٤٨ من قانون الارث لغير المحمدين هو تعيين الموصى لهم او امكانية تعيينهم وقت وفاة الموصي ^(٢). اما اذا كان الموصى له غير معين وقت وفاة الموصي فتكون الوصية باطلة. وهذا ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف عندما قضت بابطال وصية اوصى فيها الموصي الى اولاد ابنته ، لانه تبين انه بتاريخ وفاة الموصي لم يكن لابنته اولاد بعد، ولم تكن حاملا، ولكنها رزقت بولد بعد وفاة الموصي بثلاث سنوات ^(٣).

كما ذهبت محكمة الاستئناف الى انه اذا اوصى شخص بامواله الى زوجته شرط ان تتصرف بوارثاتها طيلة حياتها، وان تعود تلك الواردات بعد وفاتها الى

^١ - Civ. 18 juill. 1960, D. 1961. Somm. 38; cf. Civ. 21 avril 1971, Bull. Civ. I, n° 127; Encyclo. D., n 10

^٢ - استئناف، ١٢/٢١، ١٩٦٨، ن.ق. ١٩٦٨، ص ٧٠٧

^٣ - استئناف بيروت، غ، ١، ق ١٦٠٨ ت ١٢/٢٦، ١٩٦٨، العدل، ١٩٧٠، ٢، ص ٢٨٣

عمل الخير والبر دون ان يعين الموصى لهم بعد الزوجة، فان هذه الجهالة تؤدي الى بطلان الوصية^(١).

كيف يتم تعيين الموصى لهم ؟

لا يخضع تعيين الموصى له الى شكل معين، فهو صحيح اذا تم تحديد شخص الموصى له بصورة اكدية وواضحة لا التباس فيها. فيكفي مثلا ذكر الاسم، او الاحرف الاولى منه ، اذا كان من شأنه ان يدل على الموصى له بشكل واضح، كما يمكن استعمال عبارة معينة، كما لو اوصى الموصي الى ابن اخيه، ولم يكن له سوى ابن اخ واحد، او كمن يوصي الى زوجته، ولا يكون له الا زوجة واحدة. ومع ذلك يستحسن ان تحصل الوصية من قبل الموصي بصورة صريحة جازمة، لا تدع مجالا للشك في شخص الموصى له. غير ان التعيين قد يحصل بصورة مباشرة، وهو الوجه الغالب، كما قد يحصل ايضا، بصورة غير مباشرة.

فالتعيين المباشر يشتمل على ذكر اسم الموصى له وشهرته ودرجة قرابته للموصي. فاذا جرى هذا التعيين بصورة صريحة من دون أي التباس، لا يعود من الجائر ان يدلى بالخطأ الواقع فيه. وذلك لان كل اثبات بدليل خارج عن محتوى الوصية يكون غير مقبول، ولا سيما البيئة الشخصية.

ولكن قد يحصل الا يكون التعيين كاملا، بل ناقصا وغير كاف. ففي هذه الحالة، ذهب الاجتهاد الى انه يمكن للقاضي ان يعطي الوصية مفعولا بتفسيره بنودها بالنظر الى الظروف الخارجية، شرط ان يعتمد لتفسيره اساسا من الوصية نفسها، والا يكون التعيين مفقودا.

^١ - استئناف، ١٩٤٥/٦/٥، ن.ق. ١٩٤٥، ص ٢٥٩، صدر هذا القرار قبل قانون ١٩٥٩،

الذي منع تجريد الاموال الا اذا حملت محل الوقف الذري

ومما قضى به الاجتهاد الحالات الآتية :

- ١ - لا لزوم لذكر اسم الموصى له، اذا امكن الاستعاضة عنه بالشهرة^(١)، او بدرجة القرابة بينه وبين الموصي^(٢)، او بوظيفة الموصى له او مهنته^(٣).
- ٢ - ان كلمة "اولاد" تعني اولاد الاولاد لولد متوف قبل الموصي، مما يظهر ادخال مبدأ الخلفية في الارث بوصية، كما في الارث من دون وصية^(٤)، الا اذا ابدى الموصي في وصيته ما يدل على خلاف ذلك^(٥). الا ان عبارة "اولاد"، لا تشمل الاولاد غير الشرعيين^(٦)، ولا الاولاد الشرعيين لولد طبيعي^(٧)، الا اذا كانت نية الموصي تدل على غير ذلك. وهذه مسألة مادية تتعلق بتفسير الوصية^(٨).

وقد قضى بان الوصية للابنة لا تكون باطلة الا اذا ثبت ان الوصية قد اجرت الوصية الى الموصى لها لاعتقادها بانها ابنتها الفعلية، وليس، فقط، ابنتها الرسمية، وقد كان هذا الاعتقاد هو الدافع الرئيسي الى الايصاء، ولولاها لم تجر الوصية اية وصية لها. والحقيقة هي ان الموصى لها ليست ابنة الموصية الفعلية،

Metz, 21 mars 1882, D. jur. Gén, dispositions entre vifs, n° 4473 - ١

Cass. , 8 août, 1881, D.P. 82.1.221. - ٢

Riom, 12 mai 1891, D.P., 92.2.519 - ٣

Poitiers, 10 août, 1858, D.P., 59.2.108 - ٤

Angers, 21 mai 1894, D.P., 94.2.519 - ٥

Chambéry, 15 juill. 1891, D.P., 93.2.351 - ٦

Paris, 17 juill. 1889, S., 90.2.84 - ٧

Cass., 22 juill. 1913, D.P., 1917.1.153; 18 oct. 1933, D.P., 1933.1.87 - ٨

فيكون هذا الاعتقاد الراسخ في ذهن الموصية قد جاء غير منطبق على الحقيقة، مما يضيف على الوصية صفة البطلان^(١).

٣ - ان عبارة التذكير، كالقول مثلاً : "اولاد"، او "اولاد أخ"، او "ابناء عم"، تشمل الذكور والاناث على السواء. اما عبارة التأنيث، فلا تشمل مبدئياً، الذكور. وذلك كله بشرط عدم وجود ما يدل في الوصية على نية الموصي المخالفة^(٢).

وقد يحصل ان يخطيء الموصي في تعيين الموصى له، فيذكر شخصاً غير الذي قصد التبرع له. فاذا كان لا شيء في الوصية نفسها يدل على هذا الخطأ، كأن تكون الوصية مثلاً صريحة بحد ذاتها، فلا يقبل أي دليل خارج منطوق الوصية^(٣)، اما اذا كان الخطأ ثابتاً من الوصية، فيمكن تصحيحه بالاستناد الى منطوقها^(٤).

بالنسبة الى التعيين غير المباشر، فانه يعتبر صحيحاً، اذا كان بالامكان تعيين الموصى له وقت وفاة الموصي^(٥) كالإيصاء لخادم الموصي بتاريخ وفاته هذا الأخير^(٦)، وقد ذهب الاجتهاد الفرنسي الى ابطال الوصية التي يمكن تأويلها بشكل قد يحتمل تطبيقه على عدة اشخاص، كالإيصاء " الى من سيعالجني " دون أي تحديد آخر^(٧).

^١ - استئناف، ١٨/٥/١٩٦٧، ن.ق.، ١٩٦٧، ص ٤٦٠

^٢ - Aix, 6 mai 1854, D.P., 56.2.40; Bordeaux, 14 juin 1859, D.P., 59.2.201

^٣ - Req., 28 fév. 1863, D.P., 63.1.171

^٤ - Civ., 6 avril 1891, D.P., 92.1.279

^٥ - Cass., 25 mai 1875, D.P., 77.1.75; Cass. Turin, 18 nov. 1882, S., 83.4.43

^٦ - Arras, 11 fév. 1903, D.P., 1907.2.274

^٧ - Besançon, 4 mai 1948, D., 1948.480

إذا تم تعيين الموصي له بصورة غير دقيقة ، من شأنها ان تؤدي الى الالتباس في شخصه، فيحق للمحكمة ان تفسر مضمون الوصية. كما لو اوصى شخص الى اولاد اخيه، فتفسر المحكمة ما اذا كان يقصد بهم الذكور والاناث.

قد يأتي التعيين ناقصا، وعندئذ لا تعتبر الوصية باطلة، اذا كان بالامكان التعرف الى شخص الموصى له بصورة اكيدة. وقد تكتفي المحكمة بتعيين الشهرة (le surnom) او المهنة، كالايصاء للخادم الذي كان يعمل لدى الموصي وقت تنظيم الوصية. وقد ذهب الاجتهاد الى انه يجب ان تفسر عبارات : "اولاد"، "اولاد أخ"، "اولاد عم"، بالاستناد الى ما كرسه، في هذا الشأن، كل من القانون والعرف. فعبرة "الاولاد" يجب ان تفسر بمعناها العام، بحيث تشمل كافة الفروع من كل الدرجات، مهما سفلوا، عندما يكون اصلهم قد توفي قبل الموصي. فالوصية الى الاولاد تشمل الابن والبنت وابن الابن ، عملا بمبدأ الخلفية^(١) ، وعلى العكس من ذلك لا يقصد منها الولد الطبيعي المعترف به^(٢) ، ولكنها تشمل الولد المتبنى لانه بحكم الولد الشرعي، فيما يتعلق بحقوقه في تركة من تبناه، او في وصيته، وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون الارث لغير المحمدين^(٣)، وقد اعتبر الاجتهاد ان عبارة "اولاد عم"، تعني الاقرب درجة منهم، أي القرابة من الدرجة الرابعة^(٤).

Caen, 15 fév. 1876, D.P., 77.2.110

Besançon, 7 fév. 1846, D.P., 47.2.106

١ - يوسف نورا، ص ١٢٧

Civ. 19 nov. 1895, D.P. 96.1.316

٢ -

بحسب المادة ١٧ من قانون الارث لغير المحمدين، ان اولاد العم الاقرب درجة يحجبون الابد، ولكن لا يمنع ذلك الموصي من الايصاء الى اولاد ابن العم الذين توفي والدهم (أي ابن العم) قبله. فيتوجب على القاضي، عندئذ، الرجوع الى نية الموصي لمعرفة ما اذا كانت الوصية تشملهم عند غموض البند الايصائي.

قد يعين الموصي الموصى له بصورة غير صحيحة، أي انه يعين شخصا لم يقصده حقيقة، او يسهى عن تعيين الشخص الذي يقصد الايصاء له. ففي هذه الحالة لا يجوز تدارك الخطأ من خارج مندرجات الوصية، ولكنه يجوز استنتاجه من بنود الوصية نفسها.

وقد يكون الايصاء الى اشخاص غير معينين، فعندئذ يشترط ان يكون الموصى له معيناً او موجوداً وقت وفاة الموصي. كمن يوصي الى اولاده، فهذا الايصاء يشمل جميع اولاد الموصي، سواء الذين وجدوا وقت تنظيم الوصية، او الذين ولدوا بعد تنظيمها، والمهم ان يكون جميع هؤلاء الاولاد على قيد الحياة عند وفاة الموصي. اما من يتوفى منهم قبله، فيبطل الايصاء له.

اذا لم تتمكن المحكمة من استخلاص تعيين الموصى له استناداً الى بنود الوصية، فتكون هذه الوصية باطلة. اما اذا استطاع القاضي تعيين الموصى له، استناداً الى مندرجات الوصية المتوافقة مع الظروف الخارجية فتكون الوصية عندئذ صحيحة. وقد تساهل الاجتهاد لانقاذ الوصايا من البطلان. فقضي بان الوصية تصح من زوج الى زوجته ومن بعد وفاتها الى عائلتها، اذا ثبت انه وقت تنظيم الوصية كانت عائلة الزوج تتكون من ثلاثة اخوة استبعد الموصي احدهم من الوصية^(١).

يجب ان تتوفر اهلية الموصى له وقت وفاة الموصي . ويكفي ان يكون الموصى له موجودا عند وفاة الموصي، وليس عند تنظيم الوصية، لانها لا تنتج آثارها القانونية الا عند الوفاة . اما اذا كان الايصاء معلقا على شرط، فلا يكفي ان تتوفر الاهلية لدى الموصى له لحظة الوفاة، بل ايضا في اليوم الذي يتحقق فيه الشرط، لانه هو اليوم الذي يصبح فيه الايصاء حقا لهذا الـاخر^(١).

ولما كان عدم الاهلية مبنيا على حالة قانونية او على وقائع مادية ، فيمكن اثباتها بالوسائل القانونية او بشئ الطرق، كشهادة الشهود والقرائن، التي يجب ان يؤخذ بها اذا كونت قناعة أكيدة . ويعود لقضاة الاساس التثبت من الوقائع المادية، دونما رقابة على ذلك من قبل محكمة التمييز. وللقاضى الحرية المطلقة في تقدير الادلة الثبوتية المعروضة عليه، فله ان يقبل بها او ان يرفضها كليا او جزئيا. ومن الامثلة على ذلك : اثبات قصر الموصي بطلب ابراز شهادة ميلاده، واثبات السفه بقرار الحجر على السفه . وبالنسبة الى الشخص المعنوي يستتج عدم اهليته لقبول الوصية من عدم حصوله على مرسوم او قرار انشائه.

الفصل الثالث

موضوع الوصية وسببها

اولا - موضوع الوصية او الموصى به

تمهيد :

يخضع موضوع الوصية او الموصى به الى الاحكام العامة المتعلقة بموضوع العقد، أي الى المواد ١٨٦ وما يليها من قانون الموجبات والعقود^(١).

ويستلزم عدم وجود موضوع الوصية انتفاء وجودها، ومع ذلك يجوز ان يكون موضوع الايصاء شيئا مستقبلا.

يجب ان يكون الموصى به قابلا للتملك بعقد من العقود، بعد موت الموصي. كما يجب ان يعين موضوع الوصية تعيينا كافيا، وان يكون ممكنا ومباحا. وقد قضت محكمة التمييز بان تحديد الاموال الموصى بها بالاموال المتروكة عند الوفاة يعتبر تعيينا كافيا^(٢).

تصح الوصية بالعين وبالانتفاع، ولكن لا يجوز الانتفاع بصورة مؤبدة الا اذا كان الايصاء يحمل محمل الوقف الذري. ويصح ان يكون الموصى به عينا، كما لو كان عقارا او مالا منقولاً معيناً بذاته، كما قد يكون منفعة لمدة معلومة او

^١ - راجع الجزء الاول من موسوعة العقود، ص ٤٠٥ - ٤٣٧

^٢ - تمييز، غ ٥، ق ٩٥/١٥٨ ت ٩٥/١٠/١٩٩٤، العدل، ١٩٩٧، ٢، ص ٧١

مؤبدة. وقد يكون مالا ماديا او غير مادي، كحقوق الملكية الادبيية والفكرية والفنية وسواها.

نبحث فيما يأتي في: الموصى به مما يصح التعاقد عليه، الوصية بالعين وبالانتفاع، انواع الموصى به.

أ - الموصى به مما يصح التعاقد عليه

يجب ان يكون الموصى به مما يصلح للتعاقد عليه بين الناس. ولذلك فالشيء الذي لا يعد مالا بين الناس، ولا يصح الاتجار به (qui n'est pas dans le commerce)، لا يجوز ان يكون موضوعا للايصاء^(١). فلا يصح مثلا للموصى ان يوصي باسمه او بالمواد المخدرة او الممنوعة.

كان الفقه، في بادئ الامر، يعتبر انه لا يصح الايصاء بجمثمان الموصى^(٢)، ولكنه طرأ تطور على هذا الموضوع، اذ صدر المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٩ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣، والذي اصبح بموجبه، من الجائز لكل لبناني ان يوصي بانسجته واعضائه، او بان ينقل ميتا الى مستشفى او مركز طبي لمعالجة مرض او جروح شخص آخر، او لغاية علمية، عند توفر الشروط الآتية :

الشرط الاول : يشترط ان يكون المتوفي قد اوصى بما ذكر بموجب وصية منظمة حسب الاصول، او باي وثيقة خطية اخرى ثابتة^(٣).

^١ - م ١/١٩٢ - موجبات وعقود

^٢ - ادمون كسبار، ص ١٥٠

^٣ - م ١/٢

ويقصد بالوصية المنظمة حسب الاصول، الوصية الرسمية المنظمة اما بالشكل الرسمي لدى الكاتب العدل ، او بخط الموصي، على ان تودع لدى الكاتب العدل وفقا لما نصت عليه المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، ويقصد بالوثيقة الخطية الثابتة تلك الصادرة من الموصي والموقعة منه، والثابتة التاريخ.

الشرط الثاني : يجب ان يكون الايصاء بهدف معالجة مرض او جروح شخص آخر او لغاية علمية^(١)، فاذا كان الايصاء لغير هذا الهدف ، لا تصح الوصية، لان المبدأ العام هو انه لا يجوز للشخص ان يوصي بجمانه.

الشرط الثالث : يجب ان تكون عائلة المتوفي قد وافقت على ما اوصى به الموصي وتحصل الموافقة عند تنفيذ الوصية، وتتم باسم العائلة، حسب الاولويات الآتية :

١ - الزوج او الزوجة

٢ - الولد الاكبر سنا عند عدم وجود الزوج او الزوجة

٣ - الولد الاصغر فالاصغر عند غياب الاكبر

٤ - الاب عند عدم وجود الاولاد

٥ - الام عند عدم وجود الاب

وفي حال عدم وجود أي شخص من الاشخاص المذكورين اعلاه، يجوز للطبيب رئيس القسم في المستشفى ان يعطي الموافقة ، ولا تؤخذ معارضة الاقارب من غير المذكورين اعلاه بعين الاعتبار. وبالتالي لا قيمة، لاعتراض اخ الموصي او جده او ابن عمه مثالا.

اشترط الرسوم الاشتراعي المشار اليه اعلاه، في عملية نقل وزرع الانسجة او الاعضاء، موافقة المستفيد المسبقة والخطية من العملية^(١)، واذا كانت جثة المتوفي موضوع تحقيق قضائي، فلا يجوز ان تؤخذ منها انسجة واعضاء بشرية الا بموافقة القضاء^(٢)، وكل من يقدم على اخذ الانسجة والاعضاء البشرية من دون مراعاة الرسوم الاشتراعي المذكور، يتعرض لعقوبة الحبس من شهر الى سنة، ولغرامة من الف الى عشرة آلاف ليرة، او لاحدى هاتين العقوبتين^(٣).

ب - الوصية بالعين وبالانتفاع

عندما يكون موضوع الايضاء ملكا معيناً، فانه يشمل عادة العين والانتفاع معا، غير ان المادة ٥٠ من قانون الارث لغير المحمدين اجازت الوصية بالعين الى شخص، وبالانتفاع الى شخص آخر، كما يجوز الايضاء بالعين او الانتفاع فقط.

وقد قضى بان اعطاء الموصى له حق الانتفاع برقبة الملك الموصى به له، ومنعه من التصرف به حال حياته دون تعيين مستحق آخر لرقبة الملك، او منع الموصى له من تملك الرقبة، لا يعني حرمان الموصى له من حق تملك الموصى به^(٤).

وقد تشمل الوصية بالانتفاع العقارات والاموال المنقولة، الا ان المادة ٣٢ من قانون الملكية العقارية (القرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٠ منعت انشاء حق الانتفاع باموال غير منقولة لصالح اشخاص معنويين. وليس ثمة

١ - ٣٢

٢ - ٥٢

٣ - ٧٢

٤ - استئناف عليا، ١٩٧٢/٢/٨، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٢٤٢

أي نص مانع من الايصاء بالانتفاع بالمنقول الى شخص معنوي ، عندما يكون هذا الانتفاع لاجل معلوم.

عملا باحكام المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمديين : « لا تصح الوصية بانتفاع من شأنه ان يجمد الاموال الا اذا حملت محمل الوقف الذري، وفي هذه الحالة لا تصح في العقارات الاميرية. اما في الاموال المملوكة ، فتصح الى المدة التي يصح بها الوقف، وتطبق عليها قواعد الوقف الذري ». ويستخلص من هذه المادة ما يأتي :

١ - عدم صحة الايصاء بالانتفاع بصورة مؤبدة

يعتبر باطلا الايصاء بالانتفاع الذي يجمد الاموال، أي بالانتفاع بصورة مؤبدة. كما لو تم الايصاء بالانتفاع لشخص طيلة حياته ، على ان ينتقل بعد وفاته الى شخص آخر ويستمر حتى وفاة هذا الاخير، ثم ينتقل من هذا الاخير الى غيره وبدون تحديد. اذ ان مثل هذا الامر يعتبر مخالفا للانتظام العام^(١). ولكنه قضي بان المادة ٥١ حظرت تجميد الاموال الموصى بها تجميدا دائما، ولم تحظر الحالة التي يتمتع فيها الموصى له قيد حياته بمال الوصية، وتنتقل، بعد وفاته، هذه الاموال الى موصى له آخر^(٢).

ولكن الايصاء بالانتفاع لشخص طبيعي ينتهي بوفاته يكون صحيحا ، اذا لم ينتقل الى غيره ثم الى غيره، بل ينضم بوفاة الشخص الاول الى العين. فمثل هذا الايصاء لا يطلاله المنع، بل يسلم من البطلان.

١ - استئناف، ١٩٤٥/٦/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٢٥٩ : «ان تجميد الاموال بغير طريق الوقف غير جائز لمخالفته الانتظام العام ».

٢ - استئناف، ١٩٦٩/١٢/٢١، ن.ق.، ١٩٦٨، ص ٧٠٧

٢ - الايصاء الذي يحمل محل الوقف الذري

يصح الايصاء في الاموال المملوكة، اذا كان يحمل محل الوقف الذري، وان كان يجمد الاموال، الى المدة التي يصح بها هذا الوقف، وتطبق عليه قواعده. ويستخلص من نص المادة ٨ من قانون تنظيم الوقف الذري، الصادر في ١٠ آذار ١٩٤٧ انه لا يجوز تأييد الوقف الذري، ولا يجوز على اكثر من طبقتين^(١)، وبالتالي فالوصية، في هذه الحال، يجب الا تتعدى الطبقتين. كما يتضح من نص المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين، انه اذا كان الايصاء على الوجه المبين، يصح في الاموال المملوكة، فهو غير جائز في العقارات الاميرية. علما بان العقارات المملوكة او العقارات الملك هي كما حددها المادة ٥ من قانون الملكية العقارية، العقارات الكائنة داخل مناطق الاماكن المبنية كما هي (أي المناطق) محددة اداريا، والتي يجري عليها حق الملكية المطلقة، باستثناء العقارات الواقعة في اراضي حكومة جبل لبنان السابقة المستقلة فانها (أي هذه العقارات المستثناءة) تبقى خاضعة لاحكام العرف والعوائد المحلية. اما العقارات الاميرية، فهي كما حددها المادة ٦ من القانون نفسه، العقارات التي تكون رقبته للدولة، والتي يمكن ان يجري عليها حق تصرف.

ذهب البعض الى القول بان المادة ٨ من قانون تنظيم الوقف الذري، تعدى مفعولها قانون الارث ليمتد الى قانون الاوقاف. بمعنى انه اذا كانت هذه المادة قد اجازت تجميد الاموال، اذا حملت محل الوقف الذري، فهي لا تسمح بهذا التجميد اذا حملت محل الوقف الخيري. ويتج عن ذلك انه لم يعد بإمكان الموصي

^١ - م ٨ من قانون الوقف الذري : « لا يجوز تأييد الوقف الذري ولا يجوز على اكثر من طبقتين، ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة اذا عينهم الواقف بالاسم وان لم يعينهم بالاسم اعتبر كل بطن طبقة ».

ان ينظم وصية بشكل وقف خيري، لا سيما ان هذا الوقف الاخير يجمد المال بصورة لا نهاية لها في حين ان الوقف الذري ينحصر في طبقتين^(١).

لا يدخل الوقف في حساب الطبقات^(٢)، وينتهي الوقف الذري بانتهاء الطبقة او الطبقتين، ويرجع الوقف الى ملكية الوقف ان كان حيا، والى ورثته من الطبقة الاولى او الثانية اذا كان ميتا^(٣).

٣ - الاحلالات الايصائية (Les substitutions fidéicommissaires)

تجدر الاشارة اولا الى ان قانون الارث لغير المحمدين لعام ١٩٥٩ لم ينص على الاحلالات الايصائية، وكذلك الامر في قانون الوصية لعام ١٩٢٩ وفي الشريعة الاسلامية . اما القانون الفرنسي فقد استعرض هذا الموضوع ولذلك نبهته وفقا لما جاء في القانون الفرنسي، ووفق ما تطرق اليه الاجتهاد الفرنسي.

فالاحلال الايصائي هو انزال شخص مكان الموصى له الاصلي، فيأخذ محله في حالات وشروط معينة. أي هو التصرف الذي بموجبه يكلف الموصي الموصى له المسمى بالمكلف (Le grevé) بان يحتفظ طيلة حياته بالاموال الموصى بها، لكي تنتقل عند وفاة الموصى له الى شخص ثان يسمى بالمستدعي (l'appelé). وقد يلزم الموصي في وصية المستدعي المذكور الاحتفاظ بالاموال المشار اليها، لكي تنتقل الى شخص ثالث معين، ثم الى رابع، وهكذا على التوالي، ويعرف الايصاء في هذه الحالة بالتدرجي (graduel). وقد يكون الاحلال الايصائي دائما او ابديا

Emile Tyan, notes sommaires, p 64

١ -

٢ - م ٩ من قانون تنظيم الوقف الذري

٣ - م ١٠ من قانون تنظيم الوقف الذري

(perpetuel)، وهو الذي يكلف فيه الموصي كافة المستدعين المتتاليين بالاحتفاظ باموال التركة بصورة لا نهاية لها. كالايضاء للابن الاكبر من الجيل الذي يليه.

قسمت نصوص القانون الفرنسي والاجتهادات المرتكزة عليها الاحلالات الايضائية الى اربعة انواع هي الآتية :

النوع الاول : الاحلالات الايضائية او العهدة الممنوعة (Substitutions fidéicommissaires prohibées)

ويكون هذا النوع عند وجود وصية او هبة مشروط فيها على الموصي له او الموهوب له بان يحتفظ بالموصى به او الموهوب طيلة حياته على ان يؤديه عند وفاته الى شخص آخر. وكان هذا النوع من الاحلالات، في عهد الملكية في فرنسا، درعا يقي العائلات النبيلة من الفقر، ويحافظ على ثروتها العقارية، لتبقى سندا للعرش . فأنت الثورة الفرنسية ومنعتها للمستقبل، كما الغت الاحلالات السابقة التي لم تكن قد فتحت بعد. وقد اخذ القانون المدني الفرنسي بالاسباب المستوحاة من الثورة الفرنسية، وحظر هو ايضا الاحلال الايضائي او العهدي تحت طائلة بطلان الوصية او الهبة بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام، وذلك في المادة ٨٩٦ مدني فرنسي^(١)، التي نصت على بطلان الوصية التي تحمل محمل الاحلال الايضائي.

وبموجب هذه المادة يبطل الايضاء المنظم لكل من المستدعي والموصي له المكلف بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام، سواء كان الموصى به من المنقولات او العقارات او مؤسسة تجارية او مبالغ مالية او حصة في تركة الخ...، ولكنه يشترط

Art 896 : «Les substitutions sont prohibées.

Toute disposition par laquelle le donataire, l'héritier institué, ou le légataire, sera chargé de conserver et de rendre à un tiers, sera nulle, même à l'égard du donataire, de l'héritier institué, ou du légataire »

لبطلان الاحلال الايصائي ان يتصف بالالزامية، فمجرد التمني لا يكفي. كما يجب ان يكون تسليم الاموال الموصى بها للوقت الذي يتوفى فيه الموصى له المكلف. أي انه لا يكون ثمة احلال ايصائي ولا تبطل الوصية، اذا كان الموصي فرض هذا التسليم الى شخص ثالث بعد مدة محددة وليس عند وفاة المكلف.

وقد اعتنقت بعض البلدان اللاتينية هذا المنع، ومنها : ايطاليا (م ٨٩٩)، والبرتغال (م ١٨٦٧)، والبرازيل (م ١٧٣٣) ، بينما اجاز الاحلال التشريع الالماني (م ٢١٠٠)، والتشريع السويسري (م ٤٨٨). اما في التشريع الانكليزي فيعتبر الاحلال من قواعد التوريث الطبيعية.

وتطبيقا لمبدأ منع الاحلال الايصائي قررت محكمة استئناف باريس ان المنع من البيع الذي يمتد طيلة حياة المالك، هو منع مطلق لا موقت. وان المنع من البيع المطلق الوارد في الوصية، هو باطل لمخالفته المصلحة العامة، ويشكل بنسبة دون مفعول، حسب المادة ٩٠٠ من القانون المدني الفرنسي^(١).

اما في لبنان، فلا نص يمنع الاحلال الايصائي، وذلك لعدم وجود الدواعي الاجتماعية التي ادت الى منعه في فرنسا، ولذلك اخذ البعض بصحة الاحلال والعمل به شرط الا تكون نتيجته تجميد الاموال بصورة مؤبدة، لانه في حال التجميد تكون الوصية باطلة لمخالفتها روح المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين، وللانتظام العام اللبناني الذي يمنع تجميد المال ما لم يحمل محمل الوقف

Paris, 1 juill. 1961, D.H., 1, 3 janv. 1962, p 13

- ١

حاتم، ج ٤٧، ص ٦٨

Art. 900 : « Dans toute disposition entre vifs ou testamentaire, les conditions impossibles, celles qui seront contraires aux lois, ou aux mœurs, seront réputées non écrites ».

الذري، فقضت محكمة الاستئناف بان المادة ٥١ حظرت تجريد الاموال الموصى بها تجميذا دائما، ولم تحظر الحالة التي يتمتع فيها الموصى له قيد حياته بمال الوصية، وتنتقل هذه الاموال، بعد وفاته الى موصى له آخر^(١)، وقد انتقد البعض هذا الاجتهاد لانه يؤدي الى قبول تجريد الاموال، ولا سيما انه لا يوجد في القانون أي نص يشير الى انه يشترط ان يكون التجميد مؤبدا ، كي يؤدي الى بطلان الايصاء، بل يكفي ان تبقى الاموال في يد الموصى له طيلة حياته، حتى تكتسب صفة التأييد^(٢). كما رأى البعض ان منع الموصى له من التصرف بامواله طيلة حياته، يتعارض مع حق الشخص في استعمال حقوقه، خلافا للهدف الذي اعطيت هذه الحقوق من اجله، فمنع الموصى له من التصرف بالموصى به يكون ضد مصلحته. ويؤدي الى اساءة الموصي في استعمال حقه ، ويقتضي بالتالي الغاء هذا المنع ، وهذا ما قضت به محكمة الاستئناف عندما قضت بان تجريد الاموال بغير طريقة الوقف غير جائز لمخالفته القانون والانتظام العام^(٣). كما قضى بان شرط المنع في البيع والتأمين، الذي قيد به الموصي الموصى له، في ما يتعلق بالعقار، وضع صراحة لمصلحة بنات الموصي دون الموصى له الآخر ، تحقيقا لغاية صريحة عبر عنها الموصي في وصية له. وبذلك لا يسوغ للموصى له معارضة المستأنف عليها التنفيذ على العقار المذكور استيفاء لدينها على ولدها^(٤). وقضى ايضا، بان الايصاء على وجه تنتقل فيه الاموال الى اشخاص معينين وتبقى بانتفاعهم طيلة حياتهم ثم تنتقل بعد وفاتهم الى اشخاص آخرين عينهم الموصي هو من قبيل الاحلال الايصائي الذي لم

^١ - استئناف، ١٩٦٨/١٢/٢١، ن.ق.، ١٩٦٨، ص ٧٠٧

^٢ - بيار قرداحي، اطروحة، ص ١٥٩

^٣ - استئناف، ١٩٤٥/٦/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٢٥٩

^٤ - استئناف عليا، ١٩٧٠/٧٠/٢/٢٦، ن.ق.، ١٩٧٠، ص ١٣٢٤

يحظره القانون اللبناني كما فعل القانون الفرنسي بوحى من اعتبارات تاريخية خاصة، فهو ايضاً صحيح ضمن حدود المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين. ونص هذه المادة يحظر الايضاء بانتفاع من شأنه تجميد الاموال، الا اذا حمل حمل الوقف الذري، فيصح الى المدة التي يصح بها الوقف وتطبق عليه قواعده.

ويتضح من مقابلة هذا النص، بنص المادة ٥٠ الذي يميز الايضاء بالعين لشخص وبالانتفاع لشخص آخر، وبنص المادة ٨ من قانون الوقف الذري التي تمنع الوقف اكثر من طبقتين، وبنص المادة ٣٢ من القرار ٣٣٣٩ التي يمتنع بموجبها انشاء حق انتفاع لاشخاص معنويين، ان الانتفاع المؤدي الى تجميد المال، والذي قصده المادة ٥١ من قانون الارث انما هو الانتفاع المنشأ بصورة مؤبدة. اما الانتفاع المنشأ لشخص طبيعي ينتهي بوفاة، ولا ينتقل الى غيره ثم الى غيره، بل ينضم بالوفاة الى العين، فلا يطاله المنع ويسلم من البطلان. وان الاحلال الايصائي يبقى ضمن حدود نص وروح المادة ٥١ من قانون الارث، ويقوم صحيحاً، اذا كان لا يؤدي الى تجميد المال بصورة مؤبدة بالمعنى المتقدم بيانه بشأن الانتفاع^(١). اما اذا كان الايضاء من شأنه ان يجمد الاموال خارج نطاق المادة ٥١ المذكورة، كما لو كانت الوصية لمصلحة الوقف الخيري وليس الوقف الذري، فالها تكون باطلة. وهذا ما قضت به المحاكم اللبنانية، حيث اعتبرت محكمة الدرجة الاولى في وصية شملت عقارات الموصي الذي اشترط في وصيته ان تبقى هذه العقارات بتصرف ابنة شقيقته بحيث يعود لها حق استثمارها والانفاق عليها من ريع الاستثمار، وان تسكن وتشغل البيت من دون أي بدل وبدون ان يكون لها اطلاقاً حق بيع او تأمين او رهن العقارات المذكورة، وعلى ان تعود هذه العقارات بعد وفاتها الى وقف قرنة الحمراء ملكاً خاصاً يتصرف بها كيفما شاء واراد دون

^١ - تمميز، قرار رقم ١٢٨، ت ١١ تموز ١٩٦٨، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٢

منازع. فانه يتبين مما تقدم ان الموصي اوصى بحق الانتفاع الى ابنة شقيقته وحظبر عليها ترتيب أي حق عيني آخر على العقارات بما فيه بيعها، وان من شأن ايضائه هذا تجميد الاموال . ويستنتج من احكام المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين ان الايضاء الذي من شأنه تجميد الاموال هو غير صحيح ولا يكون جائزا الا اذا حمل محمل الوقف الذري. وبما انه يتبين من اوراق الدعوى ان وقف قرنة الحمراء هو وقف خيري، فلا يكون هذا الايضاء مستجمعا شروطه القانونية ويقع باطلا^(١). وقضت محكمة الاستئناف بانه اذا وردت الوصية على الشكل الآتي :

اوصي الى ولدي بنسبة قدرها خمسون بالمائة من تركتي على ان تعود هذه الحصة بعد وفاته الى ولدي اخي مناصفة بينهما ، يكون ثمة اطلاق ايضائي مخالف لاحكام المادة ٥١ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ لانه يجمد الاموال بين يدي ولده لا يوصلها الى ولدي شقيق الموصي الامر الذي تحرمه الاحكام القانونية، ويعتبر باطلا^(٢).

فيما يتعلق بالوصية للاشخاص المعنويين، قضى بان شرط التجميد المخالف للقانون يكون باطلا وفقا لاحكام المادة ١١ والفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القرار ٣٣٣٩ باعتبار ان حق الانتفاع الممنوح للشخص المعنوي يعني تجميد العقار بين يديه الى ما لا نهاية له. وهذا ما اراد الشارع ان يتحاشاه ويطل معه بالتالي بنود الوصية المعلقة عليه^(٣)، وان رغبة الموصي في وصيته، وهي تجميد العقار الموصى به لينفق ايراده على الفقراء، يعني ابقاء هذا الملك مجمدا الى ما شاء الله، وهذا يتنافى مع مبادئ الملكية، وهي ان يكون الملك قابلا للانتقال دون اي قيد او شرط، ولا تشذ عن هذه القاعدة الا العقارات الموقوفة مؤبدا على الجهات الخيرية او على ذرية

^١ - محكمة الدرجة الاولى في بيروت، العدل، ١٩٩٢، ص ٣١١

^٢ - استئناف بيروت، غ، ١٦٠٨ ت ١٩٦٨/١٢/٢٦، العدل، ١٩٧٠، ٢، ص ٢٨٣

^٣ - عميز، ١٩٥٣/٣/٢٥، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٢٨٦

الواقف الى نهاية الطبقة الثانية، وفقا لقانون الوقف الصادر في ١٠/٣/١٩٤٧،
وعليه ففي حال القبول بالتجميد، يزول حق التصرف، ويبقى حق الاستغلال طول
حياة المتفع فقط^(١)، ولكن تمليك شخص، طبيعيا كان او معنويا، عقارا، ينفي عن
هذا العمل صفة الوقف، حتى ولو فرض الموصي على الشخص الموصى له المحافظة
على العقار ابداء، وصرف ريعه على الفقراء دائما، وذلك لان وقف عقار وملكية
شخص معين، معنويا كان او طبيعيا عليه، لا يجتمعان^(٢).

النوع الثاني : الاحالات المرخص بها (Substitutions permises)

رأى المشرع الفرنسي ان يحد من صرامة التحظر، فجاز بعض الاحالات
الايصائية، مشترطا لصحتها شرطين :

الشرط الاول : ان يكون الواهب او الموصي أب او أم الموصى له المكلف بالحفظ
والاعادة، أو اخوته او اخواته اذا لم يكن لهم اولاد عند وفاتهم.

الشرط الثاني : ان يكون المستدعون في المستقبل هم اولاد الموصى له الاول
جميعهم دونما تفریق بينهم لا من جهة العمر، ولا من جهة الجنس.

وقد اجاز القانون الفرنسي الاحالات الايصائية في العائلة المصغرة، أي
بين اقرب المقرين ولدرجة محددة، شرط احترام مبدأ المساواة بين المستدعين. حيث
اجازت المادة ١٠٤٨^(٣)، من القانون المدني الفرنسي للشخص الواحد، ان يوصي

١ - تمميز، غ ٢، ق ١٩ ت ١٩٥٣/٣/٢٥، باز، ١٩٥٣، ص ١٥٦

٢ - م.ن.

٣ - Art. 1048 : « Les biens dont les pères et mères ont la faculté de disposer ,
pourront être par eux données, en tout ou en partie, à un ou plusieurs de leurs
enfants, par actes entre vifs ou testamentaires, avec la charge de rendre ces biens aux
enfants nés et à naître, au premier degré seulement, desdits donataires ».

بأمواله لأولاده أو أخوته أو أخواته، مع تكليف هؤلاء بتسليم الموصى به إلى أولادهم، المولودين منهم، والذين سيولدون، ولكن يشترط لصحة الايصاء أن ينحصر بدرجة واحدة . علما بأن الايصاء لا يرتب لأولاد الأخوة أو الأخوات أي مفعول قانوني، إلا إذا توفي الموصي من دون أولاد أو فروع.

النوع الثالث : الاحلالات العادية (Substitutions vulgaires)

تكون هذه الاحلالات عندما ينص عقد الوصية أو الهبة على أنه في حالة عدم قبول الموهوب له أو الموصى له، الهبة أو الوصية، أو في حالة وفاة الموصى له قبل الموصي، ينتقل الموهوب أو الموصى به إلى شخص ثالث معين.

بموجب هذه الاحلالات يوصي الموصي إلى شخصين بموصى به واحد، بحيث لا يستفيد الموصى له الثاني من الوصية إلا عند عدم وجود الموصى له الأول. كما لو نصت الوصية على أن الموصي يوصي إلى A، وعند عدم وجوده، إلى B.

هذا النوع من الوصايا قدم العهد ، إذ كان الرومان يلجأون إليه خوفا من حصول الوفاة من دون ورثة. والواقع هو أنه في هذه الحالة ، لا يستفيد من الوصية سوى موصى له واحد، (الأول أو الثاني). وقد اجازت المادة ٨٩٨ من القانون المدني الفرنسي هذا النوع من الايصاء^(١).

النوع الرابع : الايصاء مع الزام المكلف برد ما تبقى من الموصى به (Le legs de residuo)

من شروط الاحلال الايصائي الممنوع في فرنسا، أن يحتفظ الموصى له طيلة حياته بالموصى به على أن يؤديه عينا عند وفاته إلى المستدعي. وإذا فقد الاحلال

^١ - Art. 898 : « La disposition par laquelle un tiers serait appelé à recueillir le don, l'hérédité ou le legs, dans le cas où le donataire, l'héritier institué ou le légataire, ne le recueillerait pas, ne sera pas regardée comme une substitution, et sera valable ».

احد هذين الشرطين، كما لو نصت الوصية، مثلاً، على ان للموصى له ان يتصرف بالموصى به، على ان يعود ما بقي منه، أي الرصيد عند وفاته الى شخص آخر، فتكون الوصية صحيحة. أي انه قد يجيز الموصي للموصى له التصرف بالموصى به، على ان يعود ما تبقى من اموال موصى بها، عند وفاته ولم يتصرف بها في اثناء حياته الى شخص آخر. وقد رأى البعض ان هذا الايصاء ليس احلالاً ايصائياً يجمد المال في يد الموصى له، طالما انه يحق لهذا الاخير التصرف به كما يشاء. وقد اعترفت المحاكم الفرنسية بصحة هذا الايصاء^(١)، كما اعتنقت محكمة التمييز اللبنانية هذه القاعدة في وصية تضمنت ايصاء من الموصي الى زوجته مع حقها بالتصرف بالموصى به كيفما تشاء على ان يعود ما تبقى منه بعد وفاتها الى شقيقتها التي يحق لها بدورها التصرف به كيفما تشاء ثم ما تبقى يؤول الى ابنائها اذا وجدوا، والا تباع التركة او ما تبقى منها، ويبقى بالثمن مستشفى^(٢). كما قضت محكمة التمييز اللبنانية ايضاً بان الايصاء للوقف بما قد يتبقى من التركة، بعد تصرف الموصى له الاول بالتركة تصرف المالك المطلق، لا يتضمن تجميداً لكل او بعض عناصر التركة، ولا يحق للوقف المطالبة بتجميد قسم من التركة، لان حقه لم ينشأ بعد^(٣)، وقضت المحكمة نفسها ايضاً بان البند من الوصية الذي بموجبه يرغب الموصي بان تعود حصة الموصى له بعد وفاته الى سواه لا يفيد تجميداً للاموال الموصى بها، بل هو من قبيل ايصاء بالمبتقي، وهو غير ممنوع بالقانون^(٤)، ولذلك

^١ - Civ., 20 avril, 1958; Mazeaud, n° 1435

^٢ - تمييز، باز، ١٩٦٣، رقم ٥٨، و تمييز رقم ٣٧ ت ١٩٧٣/٣/٩، العدد ١٩٧٣، ص ٢١٣

^٣ - تمييز، ١٩٦٣/٥/١٦، ن.ق.، ١٩٦٣، ص ١٠٤٠

^٤ - الهيئة العامة لمحكمة التمييز، قرار ٢٦ ت ٧٠/١٢/١٧، العدد ١٩٧٠، السنة ٥ العدد

اعتبر البعض، وهو على حق، انه اذا اوصى الزوج لزوجته باملاكه، واجاز لها حق التصرف المطلق بالاملاك التي تعود اليها بالوصية، واشترط في حالة عدم تصرفها فيها ان تنتقل بعد وفاته الى ورثته الطبيعيين، فان الموصى لها تعتبر مالكة للتركة بموجب الوصية التي نفذت، فاذا اوصت الزوجة بدورها بكل ما تملك الى الغير، وفقا للوصية التي اجازت لها التصرف المطلق، دون استثناء أي نوع منه، فان الموصى لها الجديدة تصبح مالكة ما انتقل اليها بالوصية^(١). وقضت محكمة التمييز بانه اذا اوصى الزوج بتركة الى زوجته تتصرف بها كما تشاء، وما تبقى بعد وفاتها يعود الى شقيقتها، وبعد وفاة هذه الاخيرة الى ابنائها، اذا تزوجت وانجبت بنين، والا تباع التركة او ما تبقى منها، ويبنى بالثمن كنيسة، وان حق الوقف يبيع ما تبقى من التركة لبناء الكنيسة لا يتحقق الا بتحقيق هذه الشروط، فان حق الوقف يكون اذا معلقا على شرط تعليق، ولا يجوز بالتالي ان يقيم دعوى بتجميد قسم من التركة والمطالبة بحقوق غير مكتسبة بعد، والمحكمة برد الطلب المبني على حق لم ينشأ بعد، تكون قد احسنت تطبيق القانون^(٢). وقضت محكمة الاستئناف بانه يمكن للقول بوجود بند احلال في الوصية، من شأنه الحد من حرية الموصى له بالتصرف بالموصى به، يجب ان يتضمن نص الوصية عبارة صريحة تفيد بحد ذاتها الزام الموصى له بالاحتفاظ بملكية الموصى به حتى وفاته، أي بعدم التصرف به في اثناء حياته. اما في حال وجود بند يقتصر على الاعراب عن ارادة الموصي بان تنتقل ملكية الموصى به الى شخص آخر عند وفاة الموصى له، فان مثل هذا البند يعني انه، اذا ما بقي الموصى به على ملكية الموصى له حتى وفاة هذا الاخير، يجب

^١ - زهدي يكن، حاتم، ج ٤٣، ص ٦٢

^٢ - غمميز، غ ١، ق ٥٨ ت ١٦ ايار ١٩٦٣، حاتم، ج ٥٧، ص ٥٩

ان ينقل على ملكية الشخص المعين بالوصية دون غيره كمستفيد مما تبقى من الموصى به (Legs de residuo) ^(١).

وتكون الوصية صحيحة اذا تضمنت بندا ورد فيه اعطاء الحق لبنات الموصى، في حال ترك البيت الزوجي، ان تلجأ الى والدتهن، والا اذا كانت قد توفيت، الى شقيقتهن الموصى له ليصرف عليهن من حصته. فليس في هذا البند ما يدعو الى بطلان الوصية ^(٢).

لا يتعارض مبدأ منع تجريد الاموال، المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين مع الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٨٦٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية، والتي بموجبها يصح للموصى اشتراط تجريد الاموال الموصى بها سحابة عشر سنوات من تاريخ وضع يد الموصى له عليها ^(٣).

ج - انواع الموصى به

لم يأت قانون الارث صريحا في تحديد انواع الموصى به. ولكنه يستخلص من نص المادتين ٦٨ و ٧٦ منه، انه اشار الى وصايا عامة ووصايا خاصة، والى الموصى له العام او الموصى له بوجه عام، او الموصى له الخاص، من دون ان يحدد بطريقة صريحة انواع الموصى به، او يضع تعريفا لهذه الانواع المختلفة.

وازاء غموص التشريع اللبناني، بهذا الشأن، وعلى هدي التشريع الفرنسي واجتهادات المحاكم وآراء العلماء، تحدد الانواع الآتية للموصى به.

^١ - استئناف، ١٩٧٢/٥/٢٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٥٩

^٢ - الهيئة العامة لمحكمة التمييز، ١٩٧٠/١٢/١٦، ن.ق.، ١٩٧١، ص ١٠٢٦

^٣ - يوسف نمر، الوصية لدى جميع الطوائف وفي القانون الدولي الخاص، ص ١١١

١ - الايصاء على العموم Legs universel

ان الايصاء على العموم يخول الموصى له الحق في ان ينال كامل اموال التركة. ولكن قد يحصل ان لا ينال الموصى له من اموال التركة سوى جزءا منها، وذلك لوجود ورثة من اصحاب الحصص المحفوظة، او موصى له على وجه خاص. وبالتالي فالايصاء على العموم هو عبارة عن احتمال بان يأخذ الموصى له كامل اموال التركة (Vocation éventuelle à recueillir la totalité de la succession) وليس حصوله فعلا على هذه الاموال.

وقد يعين الموصى عدة موصى لهم على العموم، فيأخذ، عندئذ، كل منهم جزءا متساويا من التركة، وعند فقدان احدهم، يأخذ الباقي او الباقيين على قيد الحياة منهم كامل التركة. اما اذا اوصى الموصى الى شخصين، بحيث يكون لكل منهما نصف التركة، فلا يكون الايصاء، عندئذ، على العموم، ولا يكون لاحدهما، فيما لو توفي الآخر، او انعدم وجوده، سوى النصف الموصى به للاول فقط. ولكنه اذا اوصى بكامل النصاب الذي يحق له ان يتصرف به، فيعتبر الايصاء، في هذه الحالة، على العموم، وذلك لان الموصى له يأخذ كامل التركة، فيما لو تنازل له الوارث صاحب الحصة المحفوظة عن حصته. وكذلك الامر، اذا اوصى لشخص بكامل التركة، واوصى لآخرين باشياء معينة بالتخصيص، يبقى الايصاء، فيما يتعلق بالموصى له الاول، ايصاء على العموم، وكذلك اذا اوصى لشخص بكامل عين تركته، واوصى لآخر بالانتفاع. لان حق الانتفاع، بعد انتهائه، يعود الى الموصى له بالعين.

واذا توفي الموصى عن ولد شرعي، وهو من اصحاب الحصة المحفوظة، فينال هذا الولد نصف التركة، ويأخذ الموصى له على العموم النصف الآخر. اما

إذا أوصى الموصي بإيصاءات خاصة لعدة أشخاص، ففي هذه الحالة يأخذ الموصي له على العموم ما تبقى من التركة بعد تنفيذ الإيصاءات المذكورة . فمثلا لو أوصى الموصي على العموم إلى الموصي له "A" ، كما أوصى على وجه خاص إلى الموصي له "ب" بعقار، لا يملك سواه، فتبقى لـ A صفته على العموم، رغم عدم حصوله على شيء من التركة. ولكنه إذا أبطل الإيصاء على وجه خاص لسبب من الأسباب، فيعود العقار الموصى به على وجه خاص إلى A ، لأن هذا الأخير يتمتع بالحق المحتمل كموصى له على العموم.

وبالنتيجة يمكن تحديد حقوق الموصى لهم على العموم على الشكل الآتي : يستحق الموصى له على العموم كامل التركة، في حال عدم وجود ورثة من أصحاب الحقوق المحفوظة، أو عدم وجود موصى لهم على وجه خاص، ويستفيد وحده من النصيب الموصى به إلى آخرين غير موجودين أو في حال بطلان الوصية إلى الموجودين منهم.

قد يكون الإيصاء على العموم صريحا، كما لو أوصى الموصي بجميع أمواله المنقولة وغير المنقولة إلى الموصى له. أو قد يكون ضمنيا ، كما لو أوصى برقبة كل ما يملكه، على اعتبار أن الموصى له بالرقبة سيصبح هو المالك لكل المال عند وفاة المتفعل.

ما هي الواجبات المترتبة على الموصى لهم على العموم ؟

يترتب على الموصى لهم على العموم إيفاء الديون المترتبة على التركة ، قبل أن تستحق الوصية لهم. فإذا كان الموصى له واحدا، عليه أن يوفي الديون المترتبة على التركة، وإذا كانوا متعددين فيتحمل كل منهم الجزء الذي يصيبه من الديون المذكورة. وعند وجود ورثة من ذوي الحصص المحفوظة، يتحمل هؤلاء مع الموصى

لهم على العموم الديون المترتبة على التركة، بنسبة حصة كل منهم فيها. فاذا كانت حصة الوريث المحفوظة ثلاثين بالمائة مثلاً، عليه ان يدفع ثلاثين بالمائة من الديون، ويتحمل الموصى لهم على العموم السبعين بالمائة الباقية.

ويتوجب على الموصى لهم على العموم، تنفيذ الوصية المنظمة لمصلحة الموصى له على وجه خاص. واذا تعدد الموصى لهم على العموم، يتحمل كل منهم الموصى به بوجه خاص، على قدر نصيبه، الا اذا نصت الوصية على عكس ذلك.

واذا كان مع الموصى لهم على العموم، وريث من اصحاب الحصص المحفوظة، فلا يتحمل هذا الاخير شيئاً من الموصى به بوجه خاص، وذلك لان الايضاء يجب ان يحصل من النصاب الحر الذي يحق للموصي ان يتصرف فيه، من دون ان يمس الحصة المحفوظة، بعكس الديون المترتبة على التركة، كما رأينا آنفاً.

٢ - الايضاء على وجه العموم *Legs à titre universel*

يعطي الايضاء على وجه العموم المستفيد منه، الحق في جزء شائع من التركة، كما لو كان الايضاء بحصة شائعة تبلغ نصف التركة او ربعها او سدسها، وهو يشمل عقارات التركة ومنقولاتها معاً.

وبصورة عامة يحصل هذا النوع من الايضاء على الصور الآتية :

الصورة الاولى : الايضاء بحصة شائعة من كامل التركة

الصورة الثانية : الايضاء بكامل عقارات التركة او بقسم شائع منها

الصورة الثالثة : الايضاء بكامل منقولات التركة او بقسم شائع منها

الصورة الرابعة: الايضاء بحق الانتفاع بكامل اموال التركة

وفيما يتعلق بهذه الصورة الأخيرة، أي الايصاء بحق الانتفاع، اختلف الاجتهاد الفرنسي، بادئ الامر، بين وصفه بأنه ايصاء خاص، او ايصاء على وجه العموم، الى ان قررت محكمة التمييز الفرنسية بأنه يعتبر ايصاء على وجه العموم وليس على العموم^(١).

يجب الا يمس الايصاء على وجه العموم الحصص المحفوظة للورثة الاحتياطيين، ولذلك ينفذ الى النصاب الحر الذي يجوز للموصي أن يتصرف به.

يقع على عاتق الموصي له على وجه العموم، ايفاء الديون، وايفاء ما اوصى به الى موصي لهم على وجه خاص. وذلك بنسبة ما يأخذ من التركة، اذا لم يكن ثمة ورثة من ذوي الحصص المحفوظة. واذا وجد ورثة احتياطيون، وكان المتروك لهم لا يتجاوز الحصة المحفوظة، فليس عليهم ان يدفعوا شيئا. ولكن اذا كان ما اصابهم يفوق حصتهم المحفوظة فعليهم ان يساهموا بدفع ديون التركة بالنسبة الى كامل ما اصاب كل منهم منها، شرط عدم مس الحصة المحفوظة.

٣ - الايصاء على وجه خاص *Legs particulier ou à titre particulier*

الايصاء على وجه خاص، هو الذي بموجبه، يوصي الموصي الى الموصي له بمال معين على وجه التخصيص. كما لو اوصى بعقار معين او ببنائة معينة، او بمبلغ معين من المال، او بأي شيء آخر مما يصلح للتجار به.

^١ - Cass. Civ., 27 déc., 1934, S., 1934.1.256; Civ. 7 août 1827, Req., 8 déc. 1862, - D.P., 63.1.73

ويكون موضوع هذا الايصاء شيئا ماديا او حقا غير مادي، او شيئا مستقبلا. كغلة ارض، او حق انتفاع، او عملا مباحا، كما لو الزم الوريث بان يحدد بناء بيت الموصى له، او ايفاء ديونه.

تعتبر الوصية المتضمنة ابراء الموصى له من الدين المستحق عليه الى الموصى صحيحة، وهي من نوع الايصاء على وجه خاص، وكذلك الامر اذا اوصى الدائن الى شخص آخر، بالدين المترتب على شخص ثالث.

لا يجوز الايصاء بخدمات الغير (كخدمات الورثة مثلا). الا ان الاجتهاد اعتبر ان ما لا يجوز عمله بالايصاء، يمكن الاتيان به تحت شكل الزام بعمل معين. مثال ذلك، الايصاء مع الزام ابقاء الخادم حتى وفاته^(١).

قد يكون الايصاء على وجه خاص مع حق الخيار، كما لو تم الايصاء برأس مال معين او بمرتب لمدة الحياة. فاذا توفي الموصى له قبل اجراء خياره، فان حق الخيار ينتقل الى ورثته. وقد يتضمن الايصاء على وجه خاص تحرير المدين من كافة ديونه تجاه الموصى^(٢)، وهو ما يعرف بالفرنسية بـ *Legs de libération*

ويجب ان يكون الموصى به محددا، والا بطل الايصاء لفقدان موضوعه، وقد قضي بهذا الشأن اذا انه طلب المريض، في وصيته، من الوريث، ان يعطي بسخاء مبلغا من المال الى شخص كان قد اسعفه في اثناء مرضه، فلم يسلم له الوريث سوى الف فرنك، فاقام الشخص المذكور دعوى على الوريث متذعرا بان

Angers, 19 mai 1853, D.P., 53.2.204

— ١

Planiol et Ripert, t.5, n° 620

— ٢

مبلغ الالف فرنك غير كاف، فقررت المحكمة ابطال الايصاء، لانتهاء الموضوع، كما اعتبرت الالف فرنك عبارة عن موجب طبيعي^(١).

اذا كان موضوع الايصاء حصة شائعة في عقار، فاذا افرز هذا العقار تعتبر الوصية شاملة الاقسام المفروزة، اما الاقسام الباقية فتظل على اسم الموصي^(٢).

يحق للموصي الايصاء بالدين المستحق له (Legs d'une créance)

يتوجب على الورثة او الموصى لهم على العموم او على وجه العموم، ان يسلموا الموصى به الى الموصى له عينا مع ملحقاته الضرورية^(٣)، ويقصد بالملحقات الضرورية، تلك التي من دونها لا يكون الموصى به صالحا للاستعمال العادي^(٤)، وتشمل الملحقات العقار بالتخصيص. ويجب ان يتم التسليم بالحالة التي كانت عليها يوم وفاة الموصي. على انه اذا هلك الشيء الموصى به بيد الورثة من دون تعد منهم، فلا ضمان عليهم . ولكنهم يدفعون قيمته الى الموصى له على وجه خاص اذا هلك بتعديهم.

لا يلتزم الموصى له بوجه خاص بان يساهم في دفع ديون التركة، الا اذا تبين ان باقي الاموال غير كافية لايفاء هذه الديون. اذ بهذه الحال تخفض الوصية بالقدر اللازم لايفاء الدين المقدم على الوصية.

١ - Paris, 12 oct. 1965, Gaz. Pal., 1966.1.253

٢ - تمميز، باز، ٣٤، قرار رقم ٣٤، سنة ١٩٧٢، ص ٨٠

٣ - Art. 1018 : «la chose léguée sera délivrée avec les accessoires nécessaires , et dans l'état où elle se trouvera au jour du décès du donateur.

Civ., 24 janv. 1923, D.P., 1925.1.184

٤ -

من اجل ضمان التفريق بين ثروة الموصي وثروة الورثة، ومزاخمة دائني الورثة للموصى لهم، منح قانون الملكية العقارية اللبناني الموصى لهم تأميناً اجبارياً على عقارات التركة، والزم الموصى لهم بتسجيله في مدة ستة اشهر تلي افتتاح التركة^(١)، وكذلك منحهم قانون الموجبات والعقود حق التفريق بين مملوكين^(٢)، كما منحهم قانون الارث حق طلب تحرير تركة الموصي^(٣).

ثانيا - سبب الوصية

لما كان السبب هو احد الارقان الاساسية للعقد، وبدونه لا يبرز هذا العقد الى حيز الوجود الفعلي.

وبما ان الوصية هي من العقود المجانية غير المتبادلة، فيشترط لانعقادها صحيحة ان تتوفر فيها العناصر او الارقان الاساسية للعقود ومنها وجود سبب يحمل عليه.

وبما انه يفرق بين سبب العقد وسبب الموجب، على ان يكون سبب العقد، بصورة عامة، هو الدافع، وفي الوصية هو الدافع الشخصي الذي حمل الموصي على تنفيذ وصيته، والذي من دونه لا يعتبر الايضاء، صحيحاً. وقد ذهب الاجتهاد الى الأخذ بالاعتبار الدافع الجازم دون الدوافع الاخرى الثانوية، في الوصية، والتي لا تؤثر على صدور الايضاء، بحيث انه اذا زال السبب الدافع الجازم، تكون الوصية قد زالت واصبحت عديمة الوجود لانتفاء سببها^(٤). وبهذا المعنى

١ - المادتان ٥/١٣١، ١٣٨ من القرار رقم ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٣٠

٢ - م ٢٧٥ مرجحات وعقود

٣ - م ٩٤ من قانون الارث لغير المحمدين

٤ - Mazeaud, 1386, la clause impositive et déterminante

قضي بان للسبب الدافع في الوصايا غير الالهية التي له في سائر العقود. وان التفريق بين سبب الموجب والسبب الدافع يصبح مستحيلا. فاذا كتب الموصي بخط يده على ظهر الوصية المنازع فيها ان هذه الوصية ملغية « عندما تزوجت وصار عندي اولاد»، فان هذه العبارة، ان دلت على شيء فانها تدل على ان السبب الاساسي والدافع الرئيسي الذي حمل الموصي على الايصاء لشقيقته هو عزوبيته بتاريخ تنظيم الوصية، وان لم يرد في صك الوصية ما يؤيد ذلك. وقد زال هذا السبب بزواج الموصي وبانجابه اولادا. وزوال السبب الاساسي والدافع النفسي للايصاء الذي يشكل سبب عقد الوصية، يزيل الوصية من الوجود^(١).

وبما ان سبب العقد، بوجه عام، وهو عنصر اساسي في دراسة العقود، كان، منذ القدم وما زال، موضوعا لدراسات قانونية مستقيضة، ولا نرى ضرورة لطرحه من اساسه، بل نكتفي هنا يبحث ناحية خاصة منه تطبق على الوصية^(٢)، لذلك نقصر بحثنا على ما يطبق على الوصية من السبب، فنستعرض بصورة مقتضبة، السبب غير الصحيح والسبب غير المباح. والوصايا المشروطة، وتفسير الوصايا.

أ - السبب غير الصحيح والسبب غير المباح

قد يكون الدافع الذي حمل الموصي على الايصاء غير صحيح، كما لو اعتقد الموصي خطأ، بانه لا وريث له، ولهذا السبب اوصى بجميع امواله الى مؤسسة خيرية، بينما له، في الحقيقة، ورثة شرعيون. في هذه الحالة يكون سبب الايصاء غير صحيح، وبالتالي تكون الوصية باطلة، تطبيقا للمادة ١٩٦ موجبات

^١ - استئناف بيروت، غ ١، قرار ١٥٩١ ت ١٩/١٢/١٩٦٨، حاتم، ج ١١٥، ص ٦٣

^٢ - راجع كتابنا اركان العقد، ج ١، من موسوعة العقود المدنية والتجارة

وعقود، التي تنص على ان الموجب الذي ليس له سبب، او له سبب غير صحيح او غير مباح يعد كأنه لم يكن، ويؤدي الى اعتبار العقد الذي يعود اليه غير موجود ايضا، وما دفع يمكن استرداده.

اما السبب غير المباح فهو الذي يخالف النظام العام والآداب واحكام القانون الالزامية. كما لو اوصى الشخص المتزوج الى خليلته ، بدافع توطيد العلاقة غير الشرعية بينهما. فان هذه الايضاء يعتبر باطلا اصلا. وعلى العكس من ذلك يكون الايضاء صحيحا اذا كان الهدف منه تسهيل قطع العلاقة مع الخليفة. وكذلك يكون صحيحا، اذا كان الدافع اليه هو رغبة الموصي في ان يعوض على خليلته الموصى لها ما نالها من سمعة غير حسنة، نتجت عن علاقته غير المشروعة بها، او اذا كان الدافع هو التعويض عليها في سن الشيخوخة بعدما استمتع بشبابها، وقطع علاقته غير الشرعية بها في السن المذكورة. وعلى هذا الاساس قضى بانه على فرض ان الموصي والمعترض عليها كانا يعيشان سوية بصورة غير شرعية فيبقى ان الفقه والاجتهاد اعتبرا ان التبرعات الحاصلة بين الخليلين، بعد تقدمهما في السن، صحيحة، طالما لم يثبت ان التبرع جاء لحمل الآخر على قبول هذه العلاقة او متابعتها او التعويض عنها^(١)، وبما انه لدى التدقيق في الوصية، تبين ان الموصي كان عند تنظيمها قد بلغ السادسة والستين من عمره وهو مريض، في حين ان الموصى لها تقاربه العمر. فضلا عن ذلك فان المعترض عليها كانت تعمل مع الموصي، منذ فترة طويلة، في الدكان، وتحل محله في غيابه، واعتنت به في اثناء مرضه، كما يستفاد من اقوال الشهود المستمعين. ولذلك ترى المحكمة ان الوصية

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ٢، ق ٤٥ ت ١٩٧٤/١/٣٠، حاتم، ج ١٥٦، ص ٥٩

Encyclo. D., cause, n° 165 : « Parmi les libéralités ayant pour cause les rapports de concubinage, ils ne frappent de nullité que celles qui ont été inspirées au disposant par le désir d'assurer, soit la formation, la continuation, ou la reprise des rapports immoraux, soit leur rémunération ».

نظمت في وقت لم يعد فيه للدوافع غير الشريفة من اثر بعدما تقدم كل من الموصي والموصى لها في العمر، ولم يكن الايصاء بغاية قبول هذه العلاقات او متابعتها او التعويض عنها بالنظر لكون الموصى لها كانت تعمل الى جانب الموصي في الدكان واهتمت به في اثناء مرضه فتكون الوصية صحيحة^(١).

عملا باحكام المادة ١٩٩ موجبات وعقود، والتي تنص على ان «كل موجب يعد مسندا الى سبب حقيقي مباح، وان لم يصرح به في الاقد. والسبب المصرح به، يعد صحيحا الى ان يثبت العكس. واذا اقيم الرهان على عدم صحة السبب او عدم اباحته، فعلى الفريق الذي يدعي وجود سبب آخر مباح ان يثبت صحة قوله»، على من يدعي بان الدافع للايصاء كان مخالفا للنظام العلم والآداب العامة واحكام القانون الالزامية، ان يثبت ذلك. وعلى هذا الاساس قضت محكمة التمييز بان الجهة المستدعية كانت ادلت بداية واستئنافا بانتفاء سبب الوصية. وبما ان محكمة الاستئناف اوضحت في قرارها المطعون فيه ان كل موجب يعد مسندا الى سبب حقيقي وان لم يصرح به في العقد، والسبب المصرح به يعد صحيحا الى ان يثبت العكس سنداً للمادة ١٩٩ موجبات وعقود. وبما انه ليس في ما ذهبنا اليه محكمة الاستئناف اية مخالفة لاحكام المادتين ١٩٦ و ١٩٩ موجبات وعقود، فيكون ما ادلت به الجهة المستدعية من انه مع عدم وجود سبب ثابت وجدي، يكون القرار المطعون فيه فاقد اساسه القانوني هو في غير محله^(٢). وقد قضى بانه ولئن كانت المادة ٥٢ من قانون الارث لغير المحمدين قد نصت على بطلان الايصاء الذي يتضمن شروطا مخالفة للنظام العام والآداب العامة، الا ان ذلك لا

^١ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ، ١، حكم رقم ٦٢٦ ت ١٠/١٢/١٩٩٢، العدل،

١٩٩٣، ص ٢٨٦

^٢ - تمييز، غ ٥، ق ٩٥/١٥٨ ت ١٠/٢٥/١٩٩٤، العدل، ١٩٩٧، ٢، ص ٧١

يعني عدم امكانية ابطال الوصية عند توافر سبب خارج اطار المادة ٥٢ من القانون المذكور، كما هي الحال عندما لا تتضمن الوصية شروطا مخالفة للانتظام العام او للآداب العامة، انما يكون الدافع اليها مخالفا للانتظام العام وللآداب العامة. وهذا المبدأ يستتج من المادة ٥٢ عينها، ومن المادة ١٩٦ موجبات وعقود معطوفة على المادة ١٩٨ منه. وان القرار المطعون فيه بقوله بوجوب الرجوع الى السبب الحقيقي للايضاء لا يكون قد خالف احكام المادة ٥٢ من قانون الارث لغير المحمدين. وان الايضاء الذي يقوم به الموصي لخليلته أي للمرأة التي يساكنها دون رباط شرعي، وعموما كل تبرع يصدر عنه لمصلحتها يعتبر باطلا اذا هدف منه الى تشجيعها على اقامة علاقة غير شرعية او استمرارها او اعادتها. وان القرار المطعون فيه، وبعد ان اورد الوقائع التي استبنتها والقرائن المستمدة منها، وهو يخرج عن رقابة محكمة التمييز، خلص الى اعطاء الوصف القانوني لهذه الوقائع الدافعة الى الايضاء على انها من الاداب العامة والانتظام العام. وان ما ذهب اليه القرار المطعون فيه بهذا الشأن يتوافق مع مفهوم الآداب العامة والانتظام العام^(١).

ب - الوسايا المشروطة

قد يحصل الايضاء بشكل عادي وغير مشروط، فيرتب عندئذ، آثاره القانونية، فور وفاة الموصي، ويصبح الموصى له، منذ تاريخ الوفاة، مالكا للموصى به. ولكن الايضاء قد يكون مشروطا، أي معلقا على عارض مستقبل غير مؤكد، يتعلق عليه تولد الموجب او سقوطه، ففي الحالة الاولى يكون الشرط شرط تعليق، وفي الحالة الثانية يكون شرط الغاء. كما قد يشترط الموصي شرطا مستحيلا او مخالفا للآداب او للقانون، كما قد يشترط شرطا من شأنه ان يقيد او يمنع استعمال

^١ - تمييز، غ ٥، ق ٥٥ ت ١٥/٤/١٩٩٧، صادر في التمييز، ص ٢٩٨، ون.ق. ١٩٩٧،

ص ٣٥٢، باز ١٩٩٧، ص ٦٠

الحقوق المختصة بكل انسان، او قد ترتبط الوصية بأجل . فما هو مصير الوصية في هذه الحالات ؟

١ - الايصاء بشرط التعليق Condition suspensive

لا يولد، مع شرط التعليق، حق للموصى له، الا اذا تحقق الشرط المعلق عليه الايصاء، ومنذ الوقت الذي يتحقق فيه . فاذا توفي الموصى له قبل تحقق شرط التعليق، لا ينتقل الموصى به الى ورثته. وبالتالي فصحة الوصية تتوقف على واقعة مستقبلية غير اكدية. اما اذا تحقق الشرط ، فيكون له مفعول رجعي يعود الى تاريخ وفاة الموصي. وذلك تطبيقا لاحكام المادة ٨١ موجبات وعقود^(١).

من امثلة الايصاء بشرط التعليق، ان تتضمن الوصية بندا، يوصي ، بموجبه، الموصي الى شخص معين بمبلغ عشرة آلاف دولار شرط ان يباع العقار الذي يملكه بثمن لا يقل على مبلغ يحدده، وعلى ان يتم البيع في مدة لا تزيد عن ستين تلسي الوفاة. فاذا تحقق الشرط، بان بيع العقار بالمبلغ المحدد، وفي اثناء المدة المشار اليها صحت الوصية.

تعتبر وصية معلقة على شرط، الوصية التي تتضمن شرطا يضعه الموصي، ويقضي بتعليق الوصية على شرط وفاته بدون عقب. فهذا الشرط يعتبر شرط تعليق يتوقف على تحققه تولد حق الموصى له في الايصاء^(٢).

١ - م ١/٨١ موجبات وعقود : « الشرط عارض مستقبل غير مؤكد يتعلق عليه تولد الموجب او سقوطه، ويكون له مفعول رجعي، الا اذا تحصل العكس من مشيئة الفريقين او من ماهية الموجب ».

٢ - استئنافية عليا، ١٤/٢/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٢٢٥

إذا أجرى ورثة الموصي، أو الموصى لهم على العموم، تصرفات على عقارات الموصي، التي أوصى بها بشرط التعليق، وذلك خلال فترة التعليق، فتكون هذه التصرفات ملغاة، إذا تحقق الشرط، وذلك مع الاحتفاظ بحقوق الغير، من ذوي النية الحسنة، بسبب ما تتمتع به قيود السجل العقاري من قوة ثبوتية مطلقة. ومع ذلك يحق للموصى له، قبل تحقق الشرط، أي قبل ولادة حقه، ان يقوم باعمال احتياطية، تضمن له، مستقبلا، تنفيذ الايصاء. كما لو اظهر حقه بتسجيل قيد احتياطي على الصحيفة العينية للعقار الموصى به.

٢ - الايصاء بشرط الالغاء Condition resolutoire

يصبح الموصى له، في حالة الايصاء، بشرط الالغاء، مالكا للموصى به منذ لحظة وفاة الموصي. ولكنه اذا تحقق هذا الشرط، يفقد الموصى له ملكيته للموصى به بأثر رجعي. وفي هذه الحالة ايضا، يعلق زوال الحق على واقعة مستقبلية وغير اكيدة.

عملا باحكام المادة ٢/٩٧ من قانون الموجبات والعقود، اذا لم يتمكن الموصى له من رد الموصى به لسبب هو مسؤول عنه، لزمه بدل العطل والضرر، غير انه لا يلزمه رد المنتجات والزيادات، وكل نص يقضي عليه برد المنتجات يعد كأنه لم يكن.

من الامثلة على شرط الالغاء، ان يوصي الموصي بامواله الى الموصى له، شرط الا يعود شقيقه من المهجر الى لبنان، في مدة سنة من تاريخ وفاة الموصي. فاذا عاد هذا الشقيق في المدة المذكورة، تلغى الوصية بأثر رجعي، ويعتبر الموصى به ملكا للشقيق الورث من تاريخ الوفاة، وتعتبر جميع الاعمال التي قام بها الموصى له لاغية، ويتحمل نتائجها.

٣ - الشروط المستحيلة او المحرمة او المخالفة للنظام العام والآداب العامة

تنص المادة ٥٢ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي :

« تعتبر باطلة كل وصية تشتمل على شروط مستحيلة او محرمة او مخالفة للنظام العام والآداب العامة. على انه اذا لم يكن الشرط السبب الاساسي الدافع للوصية، فيكون هذا الشرط لغوا وتعتبر الوصية صحيحة ».

يتوافق نص هذه المادة، مع احكام المادة ٨٢ موجبات وعقود، التي تنص على « ان اشتراط الشيء المستحيل او المخالف للآداب او القانون باطل ومبطل للاتفاق المعلق عليه. وان صيرورة الشرط ممكنا، فيما بعد، من الوجه المادي او الوجه القانوني لا تجعل الاتفاق صحيحا. بيد ان الامر يكون خلاف ذلك، أي ان الشرط المستحيل او غير المباح يعد كأنه لم يكتب، اذا كان الفريقان لم يجعلاه شأنا جازما، ولم يكن له في التعاقد شأن السبب الحامل على انشاء الموجب ».

تجدر الاشارة، بادئ ذي بدء، الى ان صفة النظام العام تظهر في بعض قوانين الحق الخاص، التي تسود فيها فكرة المصلحة العامة ومنها القوانين التي تنظم الاحوال الشخصية، وتلك المتعلقة بالاهلية. وثمة قوانين الزامية تفرض شروطا شكلية كالوصية عند غير المحمدين. اما الآداب العامة فهي تلك العادات المبنية على عاطفة الواجب العامة، وعلى روح التراثة والصدق والامانة في المعاملات، وعلى الحشمة في العلاقات الجنسية^(١).

استنادا الى احكام المادتين المشار اليهما اعلاه ، تبطل الوصية المشروطة اذا كان الشرط المستحيل او المباح هو الدافع الجازم الى الايصاء، اما اذا لم يكن الشرط هو الدافع الحامل على انشاء الوصية، فيعد كأنه لم يكتب . ولكن الصعوبة

^١ - جورج سيوفي، النظرية العامة للموجبات والعقود، ج ١، ص ١٠٠ - ١٠١

هي في معرفة متى يكون الشرط هو الدافع لانشاء الوصية، ومتى لا يكون دافعا. وكيف يطبق القضاء مسألة الشرط الدافع اذا كان مستحيلا او غير مباح ؟

مما لا شك فيه ان القضاء يتمتع بالسلطة التقديرية المطلقة في هذا الشأن، ومع ذلك يلاحظ من الاجتهاد الفرنسي ان القضاء ينشغل باعتبارات النظام العام، اكثر من انشغاله في البحث عن النية الحقيقية للموصي، أي عن الدافع الى الايضاء. فاذا تبين له ان ابقاء الايضاء الذي كان الدافع له هو الجريمة، يؤدي ذلك الى مخالفة النظام العام، ويعتبر ان الشرط هو الدافع الجازم الى الايضاء. وبالتالي تكون الوصية باطلة. اما اذا قدر ان ابقاء الايضاء لا يتعارض مع النظام العام، فلا يعتبر ان الشرط هو الدافع الجازم للايضاء، وتكون الوصية صحيحة. كما لو اوصت الجدة الى حفيدتها بشرط عدم تزوجها من شخص ليس من دياتتها، فان المحكمة رغبة منها في الغاء الشرط، لا تعتبره في هذه الحالة هو الدافع الجازم للايضاء، بل مجرد تمني، وبالتالي فهو لغو، والوصية صحيحة^(١).

وتقدر صحة الشرط وقت صدور الايضاء، فاذا كان الشرط صحيحا وقت تنظيم الوصية وغير مخالف للنظام العامة والآداب والقوانين الالزامية يكون صحيحا، ولا يعتبر غير صحيح، فيما لو صدر في ما بعد تشريع لاحق يقضي باعتباره غير صحيح، عملا بمبدأ عدم رجعية القوانين^(٢).

٤ - الشرط الذي يقيد او يمنع استعمال حقوق الانسان

تنص المادة ٨٣ من قانون الموجبات والعقود على ما يأتي :

Mazeaud, n° 1398

- ١

Mazeaud, n° 1011; Josserand, 1528 et 1529

- ٢

«باطل كل شرط من شأنه ان يقيد او يمنع استعمال الحقوق المختصة بكل انسان كاستعمال حقوقه في الزواج او حقوقه المدنية . غير ان هذا الحكم لا يسري في الحالة التي يجبس فيها احد الفريقين نفسه عن ممارسة صناعة او مهنة ما في زمن معين او مكان محدود، اما شرط بقاء الترمل فيكون صحيحا اذا وجد ما يصوبه من الاسباب المشروعة وحق تقديرها يعود الى القاضي .»

يتضح من هذا النص ان ثمة حقوقا تتعلق بشخص الانسان، لا يجوز تقييدها بشروط، والا كانت هذه الشروط باطلة، كالشرط المانع من الزواج، او ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وحرية المعتقد والفكر وسواها من الحقوق التي لا تكون موضوع تعاقد . ومع ذلك فثمة استثناءات على القاعدة منها المنافسة غير المشروعة في ممارسة التجارة او الصناعة او المهنة، حيث يمتنع مثالا على بائع المؤسسة التجارية، خلال مدة معينة، او زمان معين، ممارسة نشاط مماثل لنشاطه في مؤسسته المباعة. ويكون شرط المنع هذا صحيحا. ومنها ايضا شرط بقاء الترمل، على ان يعود للقضاء تقدير هذا الشرط والحكم باعتباره صحيحا او باطلا بحسب اسبابه. كما لو اشترط الموصي الزوج تعليق الوصية الى زوجته، على عدم زواجها ثانية بعد وفاته. فاذا ثبت ان لهذا الشرط ما يصوبه، اعتبر صحيحا. فاذا قصد الزوج الموصي من الشرط توفير اسباب راحة زوجته الموصى لها والمحافظة على مستوى معيشتها وكرامتها، طالما انه لا مورد لها الا ما يتركه من اموال، كان الشرط صحيحا والوصية صحيحة. وهذا ما ذهبت اليه محكمة التمييز اللبنانية عندما قضت بان شرط تعليق وصية الزوج لزوجته على عدم زواجها ثانية بعد وفاته، لا يجعل الوصية باطلة في مطلق الاحوال، وهي تكون كذلك عندما يقصد الموصي من وراء وضع هذا الشرط التأثير على زوجته كي ما تقلع عن الزواج ثانية بعد وفاته، مدفوعا لذلك بعامل من الغيرة غير المشروعة. وعلى العكس عندما

يقصد من كتابة الوصية وتخصيص استثمار كامل متروكاته لزوجته، توفير اسباب الراحة لها والحفاظة على كرامتها ، وعلى مستوى معيشتها، طالما ان لا معين لها الا ما يتركه لها من اموال، فانه بإمكانه ان يقصر هذا التخصيص على المدة التي لا ترتبط خلالها بعد وفاته بعقد زواج آخر. اما في حالة زواجها ثانية، فان عبء الصرف عليها والقيام بأود حياتها يقع على الزوج الجديد الذي تأخذ اسمه ويصبح عوناً لها، فلا يكون هنالك من داع للقلق على حالها ولابقاء الوصية بالاستثمار نافذة حتى مماتها، ويصبح بالتالي من المقبول والمعقول ان يعود هذا الحق الى اقرب الموصي. ان الفكرة التي تجنم وراء هذا الشرط يكون مبعثها العاطفة العائلية المترنة وليس حق الموصي على زوجته الممتد حتى بعد وفاته والناشئ عن امكانية زواجها ثانية. فلا شيء يخل بالنظام العام في هذه الدوافع المشروعة، والمادة ٨٣ موجبات وعقود، فقرتها الاخيرة، تعتبر شرط بقاء الترميل صحيحاً اذا وجد ما يصوبه من الاسباب المشروعة^(١).

وعلى العكس من ذلك اذا تبين ان شرط بقاء الترميل يقصد به التأثير على الزوجة الموصى لها كي تقلع عن الزواج ثانية بعد وفاة زوجها الموصي، مدفوعاً لذلك بعامل من الغيرة غير المشروعة Jalousie posthume ، فيكون الشرط غير صحيح والوصية باطلة. وقد قضى الاجتهاد الفرنسي بانه اذا كان شرط عدم الزواج هو منع الابن من ان يتزوج عشيقته ، وتصحيح وضعه، فيكون هذا الشرط غير مباح، ويؤدي الى ابطال الوصية^(٢)، وكذلك هي الحال في الشرط الذي يمنع

^١ - ميمز، غ ٢، ق ١٠١ ت ١٢/٣١، ١٩٥٥، حاتم، ج ٨، ص ٦٢

^٢ - Paris, 8 mars 1924, Gaz Pal., 13 juin 1924

الزواج من يهودي^(١)، أو الشرط الذي يلزم الفتاة بان تتزوج من شخص معين^(٢).

وقد قرر الاجتهاد الفرنسي بانه يحق للموصي ان يفرض على الموصى له ممارسة مهنة معينة^(٣)، ولكن لا يحق له ان يمنعه عن العمل. وبانه يجوز للموصي ان يلزم الموصى له بان يسكن منزلا معيناً لاسباب تستمد من مبررات جدية^(٤).

٥ - الوصية المعلقة على الالتزام

تنص المادة ٥٣ من قانون الارث لغير المحمدين على انه "يمكن ان يعلق الايصاء على الالتزام".

والالتزام يعني التكليف، أي تكليف الموصى له، بعمل معين. كما لو الزم الموصي الموصى له بتنفيذ موجب معين، أو بتخصيص الاموال الموصى بها لاستعمال محدد.

وقد يكون التكليف لمصلحة الموصي نفسه، كالزام الموصى له باقامة القداس والصلوات لراحة نفس الموصي. كما قد يكون لمصلحة الغير، أو لمصلحة الموصى له نفسه، كما لو خصص الموصي مبلغاً من المال ليقوم الموصى له برحلة علمية.

Trib., Seine, 22 janv. 1948, Gaz, Pal., 1947.1.67

— ١

Lyon, 27 mars 1868, S., 68.2.3.7

— ٢

Grenoble, 11 août 1847, D.P., 48.2.183

— ٣

Req. 17 mars 1925, S., 1927.1.281

— ٤

ويحق لمن وضع الالتزام لمصلحته، ان يطالب الموصى له بتنفيذه، مع الحق بالتعويض. وقد تتضمن الوصية بندا جزائيا يطبق في حال عدم تنفيذ الالتزام.

يتميز بين الشرط *La condition* ، وهو، كما رأينا، عارض غير مؤكد، يتعلق عليه ترتب الموجب او سقوطه، ويكون له مفعول رجعي، وبين التكليف (*La charge*) ، وهو الزام الموصى له بتنفيذ موجب معين.

٦ - الايصاء المؤجل *Legs à termes*

قد يكون الايصاء مؤجل التنفيذ، او ذا اجل، وعندئذ يكون تنفيذه موقوفا الى ان يحل الاجل. وقد يستتج الاجل من ماهية الوصية، اذا لم يكن منصوفا عليه صراحة فيها.

من الامثلة على الوصية المؤجلة، ان يوصي والد الى ابنه بعقاره، فيتملكه عند وفاته، ولكنه لا يسلم اليه الا بعد بلوغه سن الرشد.

في الايصاء المؤجل يكتسب الموصى له حقه منذ تاريخ وفاة الموصي ، كما ان هذا الحق ينتقل الى ورثة الموصى له اذا توفي هذا الاخير بعد وفاة الموصي وقبل حلول الاجل. فهو اذن كالايصاء العادي من هذه النواحي، وكل ما في الامر هو ان يؤخر تنفيذ حق الموصى له الى حين حلول الاجل المعين من قبل الموصي.

قد يكون الاجل معينا، كسنة مثلا او خمس سنوات، او عند بلوغ الموصى له سن الرشد، الخ... ، كما قد لا يكون تاريخه معينا او مؤكدا، بل معلقا على حادث مؤكد حصوله. كأن يذكر الموصي في وصيته : اوصي الى شقيقي، على الا يسلم اليه الموصى به، الا بعد وفاة شقيقتي. فوفاة الشقيقة في هذه الحالة، اكيدة، ولكن تاريخ حصولها غير معروف. وقد تحصل وفاة الموصى له قبل وفاة الشقيقة، فما هو الحكم في هذه المسألة ؟

رأى البعض انه في هذه المسألة تطبق الاحكام نفسها التي تطبق على الايصاء لاجل بتاريخ أكيد. أي ان الايصاء يعتبر صحيحا وناظدا. غير ان البعض الآخر، ذهب الى ان الاجل غير الاكيد يمكن اعتباره كالايصاء بشرط التعليق ، أي ان حق الموصى له لا يترتب الا منذ تحقق الشرط، ويكون له مفعول رجعي. والتسليم بهذا الرأي يؤدي الى اعتبار الوصية غير مستحقة فيما لو توفي الشقيق الموصى له قبل شقيقته.

عملا باحكام المادة ١١١ موجبات وعقود، يحق للموصى له، قبل حلول الأجل، ان يتوسل بكل الوسائل الاحتياطية لصيانة حقوقه، وان يطلب كفالة او غيرها من وجوه التأمين، او ان يعتمد الى الحجز الاحتياطي ، حين يجد من الاسباب الصحيحة ما يحمله على الخوف من فقدان حقه.

وتطبيقا لاحكام المادة ١١٢ موجبات وعقود، والتي تنص على " ان الفريق الذي يستفيد وحده من الأجل يمكنه ان يتنازل عنه بمجرد مشيئته". يمكن القول انه اذا كان الاجل موضوعا لمصلحة الموصى له وحده، وليس للورثة مصلحة به، يحق للموصى له وهو المستفيد من الايصاء ان يتنازل عن الاجل بمجرد مشيئته.

ج - تفسير الوصايا

تطبق على تفسير الوصايا، قواعد تفسير الاعمال القانونية المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ وما يليها موجبات وعقود.

لن نتوسع هنا في قواعد تفسير العقود، طالما اننا بحثنا هذا الموضوع في الجزء الثاني من موسوعة العقود^(١)، فنحيل اليه، ونكتفي هنا بما يتعلق بالوصية مباشرة من قواعد التفسير.

قد ينظم الموصي وصيته بطريقة يمكن ان يعطى لها عدة تفسيرات، فيتوجب عندئذ على القاضي ان يفسر الوصية. ومن اجل ذلك لا يقف عند معنى النص الحرفي، بل لا بد له من ان يقف على نية الموصي الحقيقية، متبينا هذه النية من مجمل بنود الوصية، ومن التعابير المستعملة، والغاية التي يتوخاها الموصي، على ان يعطيها المعنى الصحيح، عن طريق المندرجات الواردة فيها، بدون ان يعتمد على ما هو خارج عنها، والا يكون قد اهدر قاعدة وجوب اثبات مستند خطي، بوسيلة غير خطية. ومع ذلك ذهب بعض الفقه الفرنسي الى ان البحث عن نية الموصي، يتم سواء من مندرجات الوصية، *Eléments intrinsèques*، او من خارج الوصية *Eléments extrinsèques* كالمستندات التي يكون المتوفي قد تركها^(٢).

واذا وجد القاضي في الوصية نصا يمكن تأويله الى معنيين وجب عليه ان يأخذ اشدهما انطباقا على روح الوصية والغرض المقصود منها، ويفضل المعنى الذي يجعل النص ذا مفعول على المعنى الذي يبقى معه النص بلا مفعول.

ولا يجوز للقاضي، لدى تفسيره الوصية، ان يشوّه ارادة الموصي والا يخضع عندئذ لرقابة محكمة التمييز. ولا يجوز له ان يحل ارادته محل ارادة الموصي، كما لو عدل بندا صريحا في الوصية لا يحتاج الى تفسير.

^١ - راجع الجزء الثاني من هذه الموسوعة، ص ٢١١ - ٢٨٧

Mazeaud, n° 1016, p 315

- ٢

قرر الاجتهاد الفرنسي بانه اذا اوصى شخص بقصر مع توابعه، فيشمل الايضاء المنقولات التي تزين القصر، ولكنه لا يشمل قطعة ارض مجاورة كان المتوفي قد الحقها بالقصر لاستثمارها^(١). كما قررت محكمة استئناف باريس، بان عبارة وديعة (dépôt) التي وردت في وصية، يسلم بموجبها الموصي، مؤلفاته الى المكتبة الوطنية، يجب ان تفسر انها ايضاء. فليست العبرة بالالفاظ المستعملة، بل بنية الموصي الحقيقية. فاذا استعمل الموصي كلمة فرنك قبل اصدار الفرنك الفرنسي الجديد، فيقصد بها الفرنك القديم وليس الجديد^(٢).

قررت محكمة استئناف بيروت، انه اذا اوصى شخص لزوجته بجميع املاكه المنقولة، وبحق الانتفاع باملاكه الثابتة، طالما هي على قيد الحياة، اما رقبه العقار فقد اوصى بها الى ورثته الشرعيين، فتكون نيته متجهة الى عدم تملك زوجته رقبة العقار، بل فقط الاموال المنقولة، والانتفاع برقبه العقار بما يؤمن لها معيشتها، فيستمر الانتفاع طول حياتها، وبعد وفاتها يؤول الانتفاع بالعقارات الى سائر الورثة من عصبه، وهم اشقاؤه وشقيقاته، كما يتبين من وقائع الدعوى، وذلك بعد ان يكون قد آل اليهم حق ملكية عقارات الموصي^(٣). وقضت المحكمة الابتدائية في جبل لبنان بانه اذا اوصى شخص الى زوجته واولديه اخيه، وقام نزاع حول تفسير عبارة "ولدي اخيه"، هل يعود لكل منهما حصة تساوي حصة كل من الاخوة المذكورين، ام ان لكلاهما معا مثل هذه الحصة ؟ فقررت المحكمة المذكورة بانه يعود للولدين المذكورين حصة واحدة، وبررت تفسيرها بانه لو كان في نية

^١ - Trib. Gr. Ins. Nevers, 5 mars 1975

^٢ - Mazeaud, n° 1016, p 315 - 316

^٣ - استئناف بيروت، غ ٤، قرار ٤٤٠ ت ١٩٨٣/٧/٢٧، حاتم، ج ١٨٧، ص ٧٠١

الموصي مساواة كل من ولدي الاخ باعمامهما لكان اورد اسميهما على صورة
تختلف عما ورد في الوصية كان يذكر مثلاً : « فلان وفلان ولدي شقيقي »^(١).
تجدر الاشارة الى انه من المبادئ المقرره علماً واجتهاداً، انه لا مجال لتفسير
الوصية عندما تأتي بنودها صريحة وواضحة. اما اذا كانت غامضة او مبهمه او
متناقضة، فيلجأ القاضي الى التفسير توصلاً الى معرفة ارادة الموصي الحقيقية^(٢).

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، قرار ٢٠ ت ١٩٨٣/١/٢٠، حاتم ١٨٧، ص ٧٠٣

^٢ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، ت ١٩٨٣/١/٢٠، العدل، ١٩٨٦، ص ٢، او ٢، ص

الباب الثاني

شكل الوصية

تمهيد :

لم يكن لغير المحمدين في العهد العثماني قانون خاص بارثهم ووصاياهم، بل كانوا خاضعين في ارثهم ووصاياهم الى المذهب الحنفي. وبالتالي كانت وصيتهم من العقود الرضائية، التي تنعقد بالرضى وحده، من دون حاجة الى تنظيمها بشكل معين، فتصح سواء كانت شفوية او خطية، بعقد رسمي او بعقد عادي. وما لبثت الوصية لدى غير المحمدين ان اصبحت عند صدور قانون الوصية لغير المحمدين في ٧ آذار ١٩٢٩، من العقود الشكلية التي لا تنعقد الا باتباع الشكل المنصوص عليه في القانون المذكور، حيث اصبحت احكام الشريعة الاسلامية المبنية على المذهب الحنفي والمخالفة للقانون المذكور ملغاة.

ثم صدر قانون الارث لغير المحمدين بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣، والغى في المادة ١٢٩ فقرة ٢ و ٣ منه جميع الاحكام السابقة المتعلقة بالارث والوصية وتحرير التركات، وجميع النصوص التي تتعارض مع احكامه او لا تأتلف معها. ولكنه نص في المادة ١٢٦ منه على ان تظل الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي والمنظمة قبل نشر هذا القانون معمولاً بها ، ولو توفي الموصي بعد نشر هذا القانون. وبالتالي تكون الوصايا المنظمة وفقاً لاحكام قانون الوصية لعام ١٩٢٩، معمولاً بها وفقاً للاصول القانونية الشكلية التي نظمت في ظله. اما فيما يتعلق بموضوع الوصية، أي

بينودها ومحتوياتها فهي تخضع للقانون السائد بتاريخ وفاة الموصي^(١). وهذا ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف ، حيث قضت بانه اذا توفي الموصي في ١٩٦٠/٣/٥ ، وكان قد نظم وصيته بتاريخ ٢٧ آب ١٩٤٣ ، تطبق على وصيته من حيث الشكل احكام قانون ٧ آذار ١٩٢٩ ، فاذا جرى تنظيم الوصية لزوج الموصي الفرنسية بالشكل الرسمي لدى الكاتب العدل في باريس ، فالها تخضع للاصول المنصوص عليها في القانون الفرنسي ، عملا بقانون ١٩٢٩/٣/٧ الذي يطبق على هذه الوصية فيما يتعلق بالشكل ، لان المادة ١٢٦ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ نصت على ان الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي والمنظمة قبل نشر هذا القانون تظل معمولا بها ، ولو توفي الموصي بعد نشر القانون المذكور . اما فيما يتعلق باساس الحق المستمد من الوصية فتطبق احكام قانون ١٩٥٩/٦/٣٢ ، اذا حصلت الوفاة بعد نفاذ هذا القانون ، لان المادة ١٢٦ منه التي تنص على صحة الوصايا الرسمية المنظمة قبل صدوره تتعلق فقط بالاصول الشكلية التي نظمت تحت ظله ، بدليل ان المادة ١٢٥ نصت على انه لا يطبق قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ ، فيما يتعلق بتعيين الورثة وتحديد انصبتهم على التركات التي افتتحت قبل العمل به ، مما يفيد ان التركات التي لم تفتح بعد العمل بهذا القانون تخضع لاحكامه سواء وجدت وصية من المورث او لم توجد^(٢) . فالوصية من الاعمال القانونية التي لا ينشأ عنها وضع قانوني نهائي في زمن واحد معين ، بل ان نشوء هذا الوضع رهن بتحقق امرين متعاقبين من الزمن ، وهما : تنظيم الوصية ، ووفاة الموصي . واذا كان تنظيم الوصية يقيم خاضعا للقانون الذي كان مرعيا بتاريخ اجرائه ، فان واقع الوفاة وما ينتج عنه من آثار قانونية ،

١ - مميز ، قرار نهائي ، غ ، ١ ، هـ ٢ ، رقم ١٨٢ ت ١١/١٢/١٩٦٨ ، باز ١٩٦٨

٢ - استئناف بيروت ، غ ، ٤ ، ق ١٩٨٨ ، ت ٢١/١٢/١٩٦٧ ، حاتم ، ج ٧٦ ، ص ٥٢ ،

واستئناف بيروت ، غ ، ١ ، ق ١٥٩١ ت ١٩/١٢/١٩٦٨ ، حاتم ، ج ١١٥ ، ص ٥٩

يخضع للقانون المرعي عند حصوله، وطالما ان حق الموصى له لا ينشأ الا بوفاة الموصى، وهذه الوفاة نفسها ينشأ عنها حق الورثة ، فان القانون المعمول به بتاريخ حصولها، هو الذي يجب تطبيقه لتحديد معنى الحقين الناشئين عنها، أي حق الموصى له وحق الوارث، وهذا التعليل هو الذي حمل الفقه والاجتهاد على التفريق بين ما هو متعلق بصيغة الوصية واثباتها والذي يبقى خاضعا للقانون القديم، وبين ما هو متعلق بمدى حقوق الموصى لهم تجاه باقي مستحقي التركة، والذي يخضع لقانون الوفاة^(١)، ولذلك قضي بان المادة ١٢٦ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ التي تنص على ان الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي، والمنظمة قبل نشر هذا القانون تظل معمولا بها، ولو توفي الموصي بعد النشر، تقصد الوصية كعمل قانوني، من حيث تنظيمها، وتتعلق بالوفاة كحدث واقعي، تنتج عنه آثار قانونية، وهو ككل واقع يخضع للقانون الذي حصل في ظله. وتطبيق قانون الوفاة لمعرفة مدى حقوق الورثة والموصى لهم لا يعني اعطاء هذا القانون مفعولا رجعيا، طالما انه لا ينال من حقوق نشأت قبل صدوره، كما كان عليه الحال لو ان الامر يتعلق بحقوق الموهوب لهم، بل ينال حقوقا نشأت بحصول واقع طرأ في ظله. فاذا حصلت الوفاة في ظل قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ الذي جعلت المادة ٥٦ منه الاحفاد من اصحاب الحصص المحفوظة، فيكون لهؤلاء الاحفاد صفة للدعاء بتخفيض الوصية^(٢).

وطالما ان الوصايا المنظمة في ظل قانون ١٩٢٩ تبقى نافذة، من حيث الشكل، بعد صدور قانون ١٩٥٩، فنرى لزاما علينا ان ندرس، ولو بصورة مقتضبة، شكل الوصية في قانون ١٩٢٩، وفي القانون الحالي. مع الاشارة الى انه قبل قانون ١٩٢٩، وان كانت الوصايا، ومنها وصايا غير المحمدين الخاضعة

^١ - مميز، غ، ١، ق ١٨٢ ت ١١/١٢/١٩٦٨، المحامي، ١٩٦٩، ص ١٠

^٢ - مميز، غ، ١، ق ١٨٢ ت ١١/١٢/١٩٦٨، المحامي، ١٩٦٩، ص ١٠

لاحكام الشريعة على المذهب الحنفي، من العقود الرضائية، التي لا تستلزم لصحتها شكلا معيناً، فمع ذلك كانت كتابة الوصية من الامور المستحبة، وهذا ما حدا ببعض الدول التي تطبق احكام الشريعة الاسلامية، الى كتابة الوصية، وما ذهب اليه قانون الاحوال الشخصية العراقي، في المادة ٦٥ منه. كما نص القانون المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في مادته الثانية، على انه لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية، الا اذا وجدت اوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى او اوراق رسمية مكتوبة.

خالف قانون ١٩٢٩ الاحكام الشرعية المتعلقة بصفة الوصية الرضائية، فجعل وصية اللبناني غير المحمدي من العقود الشكلية التي يجب لانعقادها اتباع الشكل المفروض قانوناً.

يطبق هذا القانون على جميع الطوائف المسيحية واليهودية ، ولكنه لا يطبق على الطوائف الاسلامية، التي ظلت خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية ، وللتقاليد المختصة بكل طائفة منها، والمتعامل بها من قديم الزمان (م ٧).

وقد علق بعض الشراح على عبارة غير محمدي، مشيراً الى انها ترجمت عن استعمال بعض المستشرقين، وهي مغلوطة، والاصح، ان يقال " غير مسلم"، لانه لا يوجد دين محمدي ولا طوائف محمدية في الاسلام، حتى يجوز القول بالاديان او الطوائف غير المحمدية^(١).

^١ - صبحي المحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ص ١٦١

الفصل الاول

شكل الوصية في قانون ١٩٢٩

اصبحت الوصية بموجب قانون ٧ آذار ١٩٢٩ من العقود الرسمية الشكلية التي تتوقف صحتها على اتباع الموصي الشكل والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون. ولقد تميزت هذه الشروط الشكلية بالقساوة، بحيث ادى تطبيقها الى ابطال الكثير من الوصايا، كما كثرت المنازعات المتعلقة بشكل الوصية، وادت احيانا الى بطلان الوصايا شكلا، خلافا لارادة الموصي. وقد تنبه المشرع اللبناني الى هذا الامر، فتداركه، بقدر الامكان في قانون الارث لغير المحمدين الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٣، حيث جاء في الاسباب الموجبة لهذا القانون الاخير، انه لم يرد في قانون الوصية الصادر سنة ١٩٢٩ سوى شكل واحد مرتبط باصول خاصة، أدق واصعب من الاصول المفروضة للسندات الرسمية، كحضور اربعة شهود، واستعمال صيغة خاصة للتصديق، فكان هذا التضيق في الشكل داعيا لكثرة المنازعات حول الوصايا وفسخها في معظم الاحيان، لذلك حرص المشروع على ان يتجاوز هذه الخطوة الاولى في شكل الوصية، وان يتخذ لها الاشكال المعروفة في الشرائع الاوروبية الحديثة...

أولاً - شروط تنظيم الوصية

حدد قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ الشروط الواجب اتباعها لتنظيم الوصية وهي تتعلق بالمأمور المختص، والتسجيل، والشهود، والتوقيع والتصديق. وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على اجراءات التسجيل والتصديق، وهي تلخص في حضور الموصي امام المأمور الرسمي الذي يصدق على الامضاء الذي

يوقعه الموصي، او على طابع اصبعه، بحضور اربعة شهود من اللبنانيين الراشدين الذين لا منفعة لهم من الوصية.

تسجل الوصية بحرفيتها، وتلى على الموصي امام الشهود، قبل ان يثبتها، ويذكر ذلك في عبارة المصادقة. وتعرف هذه الوصية بالعلنية . الا انه يحق للموصي الذي يعرف القراءة والكتابة ان يطلب عدم الاطلاع على وصيته، وعندئذ تتم عبارة التصديق على الامضاء، على الوجه المبين في المادة الخامسة من قانون الوصية. وتعرف هذه بالوصية المستوردة. وذلك وفقا لما سيأتي بيانه.

أ - المأمور المختص

اجاز القانون للموصي غير المحمدي ان يختار لتنظيم وصيته، إما الكاتب العدل، او رئيس المحكمة النظامية، او مطران الطائفة التي ينتسب اليها الموصي. الا انه في الواقع، كانت معظم الوصايا تنظم امام الكاتب العدل. ولكنه كان يحق للموصي ان يطلب تصديق وصيته من احد الاشخاص المذكورين. وكل وصية مصدق عليها من احدهم، تعتبر رسمية وبالتالي نافذة، اذا روعيت فيها المراسيم المنصوص عليها في المادة الخامسة، وقواعد الاختصاص المحلي والطائفي. وقد اناطت المادة الخامسة تصديق الوصية داخل الاراضي اللبنانية بكل من الكاتب العدل ورئيس المحكمة النظامية، ومطران الطائفة المنسوب اليها الموصي . كما نصت المادة الرابعة من قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ على ان الوصية الخطية الموقع عليها من الموصي بخط يده، او المختومة بخاتمه في موقع رسمي امام الشهود، والمتممة فيها شروط المادة الخامسة من هذا القانون، هي النافذة دون سواها. وقد استبدل المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٣، كلمة "الخاتم"، بطابع اصبع الموصي.

١ - الكاتب العدل

يعتبر الكاتب العدل المأمور الرسمي الطبيعي الصالح للتصديق على العقود وتنظيمها واعطائها الصفة الرسمية. على ان يقوم بعمله ضمن صلاحيته ، أي ضمن المنطقة التي حددها له القانون. أي انه لا يحق له الانتقال خارج منطقته. ولكنه يحق للموصي ان ينظم وصيته امام الكاتب العدل الذي يختاره، اذ يحق له الانتقال لتنظيم وصيته امام أي كاتب عدل في لبنان. وخصوصا انه ليس في المادة الخامسة من قانون الوصية لعام ١٩٢٩ ما يشير الى حصر الوصية بكاتب عدل منطقة محل اقامة الموصي. وهذا ما ذهب اليه الاجتهاد، اذ قضت محكمة استئناف جبل لبنان بانه يتضح من مراجعة نص المادة الخامسة من قانون الوصية لغير المحمدين، الصادر بتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٩ ان تحديد الاشخاص الصالحين لتصديق الوصايا جاء مطلقا وشاملا لكل كاتب عدل ورئيس اية محكمة نظامية او مطران الطائفة التي ينتمي اليها الموصي، وليس في هذا النص ما يشير الى حصر المعاملة بكاتب عدل منطقة محل اقامة الموصي^(١). كما قضت محكمة استئناف بيروت بانه لا يفهم من صيغة المادة الخامسة من قانون الوصية انه يقتضي الزاما ان يكون التصديق صادرا عن الكاتب العدل الذي يقيم في نطاق منطقة الموصي ، بدليل ان النص جاء مطلقا من دون ان يعرف الكاتب العدل المختص بدائرة عمله التي تشمل حتما محل اقامة الموصي، ويؤيد هذه الوجهة، ان المادة ذاتها اعطت رئيس اية محكمة حق التصديق من دون ان تقيده بحدود صلاحية المحكمة من ناحية المكان، وخولت ايضا مطران الطائفة سلطة المصادقة، من دون ان تفرض صراحة او ضمنا ان يكون الموصي مقيما في دائرته. وان النص بالشكل العام الذي ورد معه، في قانون خاص، عدد الاصول الواجبة، لا يجعل التصديق على الوصية محصورا بالكاتب العدل الذي يقيم

^١ - استئناف جبل لبنان، قرار رقم ٩٨٦ ت ١٩٥٩/١١/٥، حاتم، ج ٣٥، ص ٥٩

ضمن صلاحية محكمة الموصي. بل يمكن لكل كاتب عدل ان يصادق على الوصية، بعد تلاوتها، بشرط ان يراعي اصولها، متى جاءه الموصي الى مركزه لاجراء المعاملة^(١).

٢ - رئيس المحكمة النظامية

يقصد برئيس المحكمة النظام، رئيس الغرفة الابتدائية التي كانت موجودة في ظل التنظيم القضائي بتاريخ صدور قانون ١٩٢٩. ولكن قانون التنظيم القضائي الصادر في ١٠/٥/١٩٥٠، الغى المحاكم الابتدائية، واستعاض عنها بالحكام المنفردين، فاصبح الحاكم المنفرد هو الصالح للتصديق على وصية غير المحمدين. اما قانون التنظيم القضائي الحالي فقد استعاد نظام المحاكم الابتدائية، غير ان قانون ١٩٢٩ الغي بقانون ١٩٥٩، وفي هذا القانون الاخير، ان الكاتب العدل وحده هو المختص بالتصديق على الوصايا، كما سنرى لاحقا. وفي كل الاحوال، وبالرغم من ان القانون اناط برئيس المحكمة النظامية صلاحية التصديق على الوصية، فان الموصي لم يعتد اللجوء اليه، في ظل قانون ١٩٢٩، للقيام بالتصديق على الوصية، بل كان يقصد الكاتب العدل لهذا الغرض، ولعل ذلك كان ناتجا عن ان الوصول الى الكاتب العدل اسهل من الوصول الى القاضي.

٣ - المطران

قدر المشرع، لدى وضعه قانون ١٩٢٩، ان للمطران تأثيرا معنويا على ابناء طائفته، الذين كثيرا ما يلجأون اليه في امورهم الدينية والدينيوية، فمنحه ايضا حق التصديق على الوصية.

^١ - استئناف بيروت، غ ٢، قرار ١١٤٠ ت ١٩٥٨/٥/٣٠، حاتم، ج ٣٥، ص ٥٨

ويعتقضى المادة الخامسة من القانون المذكور، ان المطران المختص، هو مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي. وعليه كانت الوصية باطلة اذا حصل التصديق عليها من قبل مطران هو غير مطران طائفة الموصي، او اذا كان المصدق كاهنا متدبنا من قبل المطران ^(١).

وقد قضي بعدم جواز تنازل المطران عن صلاحية تنظيم الوصية الى وكيله، في قرار لمحكمة الاستئناف ذهبت فيه الى ان قانون الوصية لغير المحمدين جعل من الوصية مخطوطة رسمية اناط صلاحية تصديقها بوجه الحصر، بثلاثة مراجع هي : الكاتب العدل، ورئيس اية محكمة نظامية ، ومطران الطائفة المنسوب اليها الموصي. ولا يحق هؤلاء ان يتنازلوا عن الصلاحيات الممنوحة لهم ^(٢).

غير ان الاجتهاد استقر فيما بعد على اعتبار تصديق الوصايا من الكاهن المنتدب صحيحا، لان الكاهن يقوم، في هذه الحالة، بالتصديق نيابة عن المطران، ويعتقضى الصلاحية المعطاة له من قبله، وليس بصفته الشخصية ^(٣)، فاذا تعين الخوري نائبا اسقفيا، واعطي السلطة اللازمة للقيام بوظيفة وصلاحية المطران، يكون تصديقه على الوصية موافقا لنص المادة الخامسة من قانون الوصية لغير المحمدين. وبالتالي قانونيا وصحيحا ^(٤).

^١ - محكمة بيروت الابتدائية، ١٩٤٥/٤/٣، وقرار مخالف لمحكمة التمييز رقم ٨٠ في

١٩٥٨/٨/٦، ادمون كسبار، ص ٧٥

^٢ - استئناف، ١٩٥٧/٣/١٤، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ١٧٥، والحامي، ١٩٥٧، ص ٢٢٠

^٣ - استئناف، غ ٢، قرار رقم ٢٧٠ ت ١٩٤٦/٢/٥، حاتم، ج ٧، ص ٦٢

^٤ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، رقم ١١٢ ت ١٩٥٠/٤/١٣، حاتم، ج ٧، ص ٦٢

وقد تتعدى صلاحية المطران لبنان احيانا، لتشمل بلدا آخر، كلبنان وقبرص مثلا، مما يضطره الى انتداب من يقوم مقامه في بعض صلاحياته ومنها التصديق على الوصية.

وذهبت محكمة التمييز الى انه طالما انه يسوغ للكاتب العدل في القرى النائية ان يتقبل وينظم الوصايا ويصدقها، وهو من المساعدين القضائيين بنظر القانون، فالاولى ان يكون للقاضي والمستشار الاقدم في محاكم الاستئناف ولنائب المطران، او من يتدبه، ذات الحق . فللمطران، بالنظر الى ما تقدم ، ان يستيب من ينوب عنه من الكهنة في تقبل الوصية والتصديق عليها^(١).

واننا لا نؤيد هذا الرأي بل نرى ان الصلاحية المعطاة، بهذا الشأن الى رئيس المحكمة او الى مطران الطائفة، هي صلاحية اساسية حصرية لا يحق له التنازل عنها الى أي كان سواه . ولو اراد المشرع ان ينيط هذه الصلاحية بمستشار المحكمة او بنائب المطران في حال غيابهما، لنص على ذلك.

ويلاحظ ان قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ حصر حق التصديق على الوصايا بالمطران فقط دون سواه من رجال الدين، ولكن ثمة طوائف غير محمدية ، لا يوجد في تنظيماته مركز المطران، مثل الطائفة الاسرائيلية التي لديها الحاخام والطائفة الانجيلية التي لديها القسيس، فما هو الحكم بالنسبة الى الحاخام او القسيس، وهل يمكنهما التصديق على وصايا ابناء طائفتيهما كالمطران عن طريق القياس؟.

ذهب بعض الشراح الى اعتبار وصية الاسرائيلي باطلة اذا صدق عليها الحاخام، وكذلك الامر اذا صدق القسيس على وصية الانجيلي^(٢). ونحن نؤيد هذا

^١ - تمميز، ٦/٨ / ١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٧٢٥

^٢ - ادمون كسبار، ص ٧٥

الرأي طالما ان قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ هو قانون خاص ولا يجوز التوسع في تفسير احكامه، وطالما انه يمكن للموصي ان يصدق على وصيته من الكاتب العدل او من رئيس المحكمة النظامية.

ب - تسجيل الوصية وتلاوتها والتوقيع عليها وتصديقها

ورد في المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩/٣/٧ ان وصية الاممي تسجل بحرفيتها وتلى عليه امام الشهود، ويذكر ذلك في عبارة التصديق عليها. واذا طلب الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة تسجيل وصيته بحرفيتها، تجري بخصوصه المعاملة الآتي ذكرها وهي : تدرج الوصية بحرفيتها في السجل، ثم تلى على الموصي امام الشهود، ثم يختمها الموصي بخاتمه، ثم يكتب المسجل امام النمرة في دفتر التسجيل على صك الوصية الذي يبقى بيد الموصي هذه العبارة : نمرة - سجل - صحيفة. انني اصادق على صحة ختم فلان الموقع بيده امامي، انا فلان.... وامام الشهود فلان وفلان.... على صك هذه الوصية المسجلة بتاريخ هذه المصادقة في (تاريخ - شهر - سنة) بعد ان صارت تلاوتها عليه، امضاء الشهود، امضاء المسجل.

كما ورد في المادة الخامسة المذكورة ما يأتي :

« يصدق، في داخل الجمهورية اللبنانية، كل من الكاتب العدل، او رئيس اية محكمة نظامية كانت، او مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي على الامضاء الذي يوقعه او على الخاتم الذي يطبعه هذا الموصي امامه، على صك الوصية، بحضور اربعة شهود من اللبنانيين الراشدين الذين لا منفعة لهم من الوصية، دون ان يطلع احد منهم على مندرجاتها ، اذا طلب منهم ذلك الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة. واما الموصي الاممي فتسجل وصيته بحرفيتها وتلى عليه امام الشهود قبل

ان يحتملها ويذكر ذلك في عبارة التصديق عليها. فاذا كان الموصي يعرف الكتابة والقراءة وطلب عدم الاطلاع على وصيته تتم معاملة التصديق على الامضاء على الوجه الآتي، وتكون عبارة التصديق على صك الوصية بعد التوقيع عليها هكذا : نمرة - سجل - صحيفة. (انني اصادق على صحة امضاء فلان، الموصي الموقع بخط يده على صك الوصية المؤرخ بتاريخ هذه المصادقة الواقع في (تاريخ - يوم - شهر - سنة) امامي انا فلان وامام الشهود فلان وفلان بعد ان ثبت لـدي المامه بالقراءة والكتابة، وبعد ان قرر ان له تمام المعرفة بمندرجاتها، دون ان يطلع احد عليها) ، امضاء المسجل - امضاء الشهود. ثم يكتب المسجل امام النمرة في دفتر التسجيل هذه العبارة : (نمرة - قد تم التصديق على امضاء فلان الموصي الثابت لدي معرفته الكتابة والقراءة، وقد وقع بخط يده على صك وصية مستورة امامي ان فلان... وامام الشهود فلان وفلان.... في (تاريخ ... يوم - شهر - سنة) امضاء الموصي، امضاء المسجل، امضاء الشهود....

ويستخلص من نص المادة الخامسة المذكورة ما يأتي :

تكون الوصية على نوعين، اما علنية، واما مستوردة. فالعلنية تدرج بحرفيتها في السجل، ويطلع عليها الكاتب العدل او المأمور الرسمي بوجه عام، والشهود. اما الوصية المستورة فهي التي يطلب الموصي عدم الاطلاع عليها من أي شخص.

النوع الاول : الوصية العلنية

تجوز الوصية العلنية، على السواء، من الموصي الامي، ومن الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة.

يجب ان يحضر الموصي شخصيا امام المأمور المختص عند التصديق عليها،
فلا تصح الوصية بالوكالة. كما يجب ان يحضر الشهود.

هل يجب ان يعرف الشهود الموصي معرفة شخصية لكي تكون الوصية
صحيحة ؟

استقر الرأي على ان عدم معرفة الشهود للموصي لا يعتبر سببا لابطال
الوصية. وهذا ما ذهب اليه اجتهاد المحاكم اللبنانية فقضي بان عدم معرفة الشهود
للموصي ليس سببا لابطال الوصية، لان القصد من الشهود على الوصية، هو
للتثبت من انها نظمت بدون اكراه ولا اجبار ولا ضغط على ارادة الموصي^(١).

وللموصي ان يكتب وصيته بخط يده، او على الآلة الكاتبة، كما يجوز له
ان يكلف شخصا آخر بكتابتها. ثم يجري تسجيلها بحرفيتها في السجل الخاص، ولا
تكتسب الصفة الرسمية، الا بعد تصديق المأمور المختص.

هل يتوجب على الكاتب العدل ان يتولى كتابة وصية الامي شخصيا ؟

لم يكن يوجد أي نص في قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ يفرض على الكاتب
العدل كتابة وصية الامي شخصيا. ولكن يصح القول، ان الكاتب العدل لا يلتزم
بكتابة مثل هذه الوصية، وهذا ما ايده الاجتهاد اللبناني، فقضت محكمة التمييز بانه
لا يوجد نص في قانون الوصية الصادر بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧، ولا في قانون الوصية
الجديد، يفرض على الكاتب العدل كتابة وصية الامي شخصيا، وانما اوجب
تلاؤها عليه ليفهم مضمونها^(٢).

^١ - المحكمة الابتدائية في بيروت، غ ١، رقم ٦٠٩ ت ١١/١٠/١٩٤٩، حاتم، ج ٥،

ص ٦١

^٢ - تمييز لبناني، قرار ١٢٧ ت ٢٤/١١/١٩٦٤، حاتم، ج ٦٠، ص ٧٢

أوجبت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩، وبالنسبة إلى وصية الموصي الأمي، أن تتلى عليه أمام الشهود. ولكنه لم يرد أي نص بشأن تلاوة الوصية بالنسبة إلى الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة، سوى ما ورد في النموذج التصديق الثاني، ونصه : « بعد أن صارت تلاوتها عليه » (القرة الثالثة من المادة الخامسة). وهذا ما أدى إلى التضارب في الاجتهاد، حيث قضت الهيئة العامة لتوحيد الاجتهاد، بأن المادة الخامسة المعدلة من قانون الوصية، الصادر في ٧ آذار سنة ١٩٢٩ فقرتها الأولى تنص.... أما الموصي الأمي فتسجل وصيته بحرفيتها، وتلى عليه أمام الشهود قبل أن يحتمها ويذكر ذلك في عبارة التصديق عليها. والقرة الثالثة من هذه المادة، تنص.... وإذا طلب الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة، تسجيل وصيته بحرفيتها، تجري بخصوصه المعاملة الآتي ذكرها، التي يصير تطبيقها على وصية الأمي، وهي (تدرج الوصية بحرفيتها في السجل، ثم تتلى على الموصي أمام الشهود، ثم يحتمها الموصي بخاتمه، ثم يكتب المسجل أمام النمرة في دفتر التسجيل وعلى صك الوصية الذي يبقى بيد الموصي هذه العبارة : انني اصادق على صحة ختم فلان الموقع بيده أمامي، أنا فلان وأمام الشهود فلان وفلان على صك هذه الوصية المسجلة بتاريخ هذه المصادقة الواقع في تاريخ - يوم - شهر - سنة- بعد أن صارت تلاوتها عليه). فيستدل من مقارنة هاتين الفقرتين أن الشارع إنما احتاط زيادة لوصية الأمي، فأوجب أن يذكر في عبارة المصادقة أنها تليت عليه أمام الشهود. أما فيما يتعلق بوصية الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة فإن القانون لم يشترط هذا القيد، وإنما اقتصر على وضع صيغة المصادقة على الصورة المبينة أعلاه، معتبرا ضمنا أن بإمكان الموصي العارف بالقراءة والكتابة، الاطلاع عليها قبل توقيعها، فلا يسوغ الاجتهاد في مورد النص. وعبارة المصادقة المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة المعدلة، هي كافية قانونا بما يتعلق بوصية

الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة. وحيث ان المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٣، انما عدل في مادته الاولى، المادة الخامسة من قانون الوصية، بما يتعلق بامضاء الموصي او طابع اصبعه بذيّل الوصية، ولم يتعرض لعبارة مصادقة الكاتب العدل الواردة في الصورة المنوه بها آنفا، لذلك تقرر اعتبار انه بما يتعلق بوصية الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة، لا يوجب القانون ان يذكر في عبارة المصادقة بان الوصية تليت امام الشهود^(١). غير ان الغرفة الثالثة لدى محكمة التمييز ذهبت باتجاه معاكس، معتبرة ان نص المادة الرابعة من قانون الوصية الصادر في ٧ آذار ١٩٢٩ يجعل من الوصية عقدا ذا مراسيم شكلية، يجب فيها التقيد بالصيغ الواردة في المادة الخامسة التي تليها، وكل عيب يشوب تلك الصيغ يكون سببا لبطلان الوصية بطلانا مطلقا. وان من عهد اليه بتصديق الوصية هو من يدونها في السجل، بناء على طلب الموصي، فلا بد لتأمين صدق متنها، وتلافي الخطأ فيه من تلاوها على الموصي، والا تعرضت ارادته للتشويه، ولو عن سهو، فلا يفترض قول الشارع في المادة الخامسة المذكورة: «ثم تلى على الموصي امام الشهود» واردا عن غير قصد بشأن الموصي الذي يحسن القراءة والكتابة، بل يعتبر واردا لصيانة ارادته، فتكون تلاوة الوصية على الموصي من المعاملات الجوهرية التي لا يجوز اغفالها^(٢).

حصل خلاف في الرأي بين الاجتهاد لجهة عبارة التصديق. اذ يلاحظ بان النموذج الثاني لهذه العبارة، نص على ان الوصية تلى على الموصي، من دون اضافة عبارة "امام الشهود"، كما ورد في الفقرة الاولى من نص المادة الخامسة، مما ادى

^١ - محكمة التمييز، الهيئة العامة لتوحيد الاجتهاد، قرار ٤٣ ت ١٩٥٠/٦/٢، حاتم،

ج ٧، ص ٦١

^٢ - تمييز لبناني، غ ٣ قرار ١٣١ ت ١٩٦١/١١/٢١، حاتم، ج ٤٧، ص ٦٨

الى القول بانه يتوجب التقيد بالانموذج المذكور، وعدم التوسع في تفسيره، وبالتالي ليس من الضروري ان يذكر في عبارة التصديق حصول تلاوة الوصية امام الشهود. وهذا ما ذهبت اليه محكمة التمييز اللبنانية بقضائها بان الوصية في لبنان تخضع الى تشريعين. الاول الشرع الاسلامي، فيما خص وصية المحمدين، وهو يجيزها شفها، ويسمح بانباثها حتى بالبيئة الشخصية. والثاني لغير المحمدين، وهو نص قانون ٧ آذار ١٩٢٩. وهذا التشريع الاخير هو استثنائي لا يقتضي التوسع في تفسيره للحد من ارادة الموصي، ويتوجب الاسترشاد في التطبيق والتفسير بروح القانون، من جهة، وبالتسهيلات التي اوجدها التشريع الاسلامي للمحمدين والتشريع الفرنسي لمختلف الوصايا من جهة اخرى، وهو يجيز ان يكتفى بتحرير وصية الموصي بخطه كيفما اتفق. وأن يوقعها بامضائه. كما ان التثبت بحرفية النص الوارد في قانون ١٩٢٩/٣/٧ قد يؤدي الى الضرب عرض الحائط بارادة الموصي الاكيدة والظاهرة للعيان. وان الانموذج الثاني من قانون الوصية لم يفرق بين الامي وبين من يحسن القراءة والكتابة، بل هو يطبق على الاثنين. ويتبين من هذا الانموذج انه ليس من الضروري ان يذكر في عبارة التصديق حصول تلاوة الوصية امام الشهود. واكتفاء المشرع بعبارة " بعد ان صارت تلاوتها عليه "، في الانموذج الثاني يتوجب التقيد به وعدم التوسع طالما ان قانون الوصية المؤرخ في ٧ آذار ١٩٢٩ هو قانون خاص، ومن المبادئ المسلم بها، انه يجب عدم التوسع في المبادئ الاستثنائية^(١). كما قضي بانه وان ورد في المادة الخامسة من قانون الوصية الصادر بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧ « اما الموصي الامي فتسجل وصيته بحرفيتها وتلى عليه »، الا ان المشرع واضع قانون ٧ آذار ١٩٢٩ اوجد نوعين من الوصية، الاولى المكتومة، والثانية العلنية، ووضع انموذجين للتصديق على كل من الوصيتين المذكورتين.

^١ - مميز، غ ١، هـ ٢، قرار ١٢٥ ت ١٣/٨/١٩٥٩، حاتم، ج ٣٧، ص ٥٨

والانموذج الثاني لم يفرق بين الامي وبين من يحسن القراءة والكتابة، بل هو يطبق على الاثنين، ولم ينص على وجوب الاشارة الى تلاوة الوصية امام الشهود في عبارة التصديق^(١)، وبانه لا يتوجب لصحة الوصية، حسب المادة ٥ من قانون الوصية المعدلة بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ ان يشير الكاتب العدل الى تلاوة الوصية امام الشهود^(٢). وبانه يتبين من نص المادة ٥ من قانون الوصية، انه، اذا طلب الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة تسجيل وصيته بحرفيتها، تجري المعاملة التي تطبق على وصية الامي، وتلى الوصية على الموصي، ويكفي حسب هذا النص ان يشير الكاتب العدل في عبارة التصديق، الى انه تلا الوصية على الموصي، دون لزوم للاشارة الى تلاوتها عليه امام الشهود^(٣). وبانه لا يطل الوصية ذكر تلاوة وصية الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة امام الشهود^(٤).

اما الاجتهاد المعاكس، فقد تمسك بضرورة تلاوة الوصية امام الشهود، وان يذكر ذلك في عبارة التصديق تحت طائلة ابطالها^(٥)، فقضي بانه اذا لم تتضمن عبارة تصديق الوصية، الاشارة الى تلاوة ذلك الصك على الموصي والشهود، تكون الوصية باطلة^(٦). وبانه اذا لم يتبين من عبارة التصديق على الوصية انها قد تليت على الموصي الامي امام الشهود قبل ان يختمها، تكون الوصية باطلة لعدم مراعاة الصيغة الجوهرية المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الوصية لغير المحمدين،

^١ - تميز، ١٩٥٩/٦/٤، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٥٩٩

^٢ - استئناف مدنية، ١٩٤٦/٣/٢٦، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ١٩٦

^٣ - استئناف مدنية، ١٩٤٥/٣/٦، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٣٨٤

^٤ - استئناف مدنية، ١٩٥٨/٩/٢، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٩٥٠

^٥ - استئناف مدنية، ٥٧/٣/١٤، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ١٧٥

^٦ - المحكمة الابتدائية، ١٩٤٥/٢/٦، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٢٣٩

الصادر بتاريخ ٧ آذار ١٩٢٩^(١). وبأن الوصية تكون باطلة اذا لم تتوفر فيها شروط المادة الخامسة من قانون الوصية، بعدم تلاوتها على الموصي امام الشهود، والاشارة الى ذلك في عبارة التصديق^(٢).

ويستخلص من كل ذلك، انه ورد في النموذج الثاني بالنسبة الى وصية من يحسن القراءة والكتابة، وجوب تلاوة الوصية من دون ذكر (امام الشهود) وهذا ما اثار التضارب في الاجتهاد. وقد قضت محكمة التمييز بانه اذا تضمنت عبارة تصديق الكاتب العدل، حضور الشهود وتسميتهم وتلاوة الوصية على الموصي وقبوله بمندرجاته بعد تفهيمه مآلها، فان ذلك يفيد انه حصل حتما بحضور الشهود الموقعين^(٣).

بالنسبة الى توقيع الموصي والشهود على الوصية، فان ذلك يتم امام المأمور الرسمي وبحضور الشهود. واذا كان الموصي اميا يجهل التوقيع، فقد اوجب المرسوم رقم ٣١٥ تاريخ ١٢/٢٥/١٩٤٣، ان يضع الموصي طابع اصبعه على صك الوصية وفقا لقانون الكتاب العدل.

وبعد توقيع الموصي يوقع الشهود، ويصدق المأمور على الامضاء بعبارة خاصة مذكورة في قانون الوصية. وقد اختلف الاجتهاد حول محل توقيع الشهود والموصي، فذهب بعضه، استنادا الى نموذج عبارة التصديق، الى ان توقيع الشهود يجب ان تكون بعد عبارة التصديق، والا بطلت الوصية. وهذا ما قضت به محكمة الاستئناف، حيث اعتبرت ان امضاءات الشهود يجب ان توقع بعد عبارة التصديق

١ - منفرد مدني، ٣٠/٣/١٩٥٣، ن.ق.، ١٩٥٤، ص ٢٧٩

٢ - استئناف مدنية، ١٢/٣/١٩٤٦، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٢٢٦

٣ - عميز، ١٢/٥/١٩٦٤، ن.ق.، ١٩٦٤، ص ٥٥٦

من صك الوصية. فاذا وقعت قبل عبارة التصديق كانت الوصية باطلة ^(١). وذهب البعض الآخر، مذهباً معاكساً فقال ان توقيع الشهود في اسفل مندرجات الوصية، وفي اسفل عبارة التصديق ليس من الامور التي من شأنها التأثير على صحة اعراب منشيء السند عن قبوله لمضمونه. بمحض ارادته، ليتمكن القول ان في ذلك مخالفة لمعاملة جوهريّة من شأنها افقار السند طابعه الرسمي. لذلك فان توقيع الموصي قبل عبارة المصادقة او بعدها ليست من الاوضاع والاجراءات الجوهرية التي يترتب عدم مراعاتها البطلان. وان منطق الامور، خلافاً لما ورد في صراحة النص، يفرض ان يوقع الموصي في ذيل الوصية، وان تحصل المصادقة على هذا التوقيع ^(٢). وقد اقرت هذا الرأي محكمة الاستئناف الخاصة بتوحيد الاجتهاد ^(٣). وبعد ذلك استقر الاجتهاد على ان توقيع المتعاقدين والشهود قبل او بعد عبارة المصادقة لا يعتبر من الاوضاع والاجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان. فقضت محكمة الاستئناف بانه يكفي لكي تستجمع الوصية المنظمة لدى الكاتب العدل، مقومات السند الرسمي، ان تراعى في تنظيمها الاجراءات الجوهرية التي لا بد من مراعاتها لانشاء السند الرسمي. وان عدم توقيع الموصية، في ذيل الوصية، وقبل عبارة المصادقة، لا يشكل اختلالاً بالاجراءات الجوهرية يؤدي الى فقدان مقومات السند الرسمي في الوصية. وان منطق الامور خلافاً لما ورد في صراحة النص، يفرض ان يوقع الموصي في ذيل الوصية، وان تحصل المصادقة على هذا التوقيع، بعد التوقيع على الوصية، لان المصادقة على توقيع حاصل يفترض وقوعها بعد حصول التوقيع وليس قبله، كما اوجب النص، (في المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦

^١ - استئناف مدنية، ١٩٤٦/٥/٢١، ن.ق. ١٩٤٦، ص ٣٩٨

^٢ - استئناف بيروت، ١٩٤٧/٦/١٠

^٣ - قرار ١٩٤٨/١٠/٢٣

تاريخ ١٩٤٠/١٢/٧^(١). وان توقيع منشئ الوصية او توقيع الشهود في اسفل مندرجات صك الوصية، او في اسفل عبارة التصديق، ليس من الامور التي من شأنها التأثير على صحة اعراب منشئ السند عن قبوله بمضمونه. محض ارادته، ويمكن القول ان في ذلك مخالفة لمعاملة جوهرية من شأنها فقدان السند طابعه الرسمي^(٢).

وعلى المأمور المختص، قبل التصديق على الوصية، وقبل تلاوتها على الموصي والتوقيع عليها منه ان يسجل الوصية في سجل خاص. وبعد ذلك يجري التصديق عليها. ولقد وضعت المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩ عبارة خاصة للتصديق على الامضاء على صك الوصية العلنية وهي :

نمرة - سجل - صحيفة (انني اصادق على صحة ختم فلان الموقع بيده امامي : انا فلان وامام الشهود فلان وفلان على صك هذه الوصية المسجلة بتاريخ هذه المصادقة الواقع في (تاريخ - يوم - شهر - سنة - بعد ان صارت تلاوتها عليه).

ويتضح من عبارة المصادقة الامور الآتية :

الامر الاول :

يصادق المأمور المختص على صحة امضاء او طابع اصبع الموصي الموقع بيده امامه وامام الشهود، علما بان التصديق يتم على صك الوصية.

^١ - استئناف مدنية، ١٩٧٢/١٢/٢٤، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٤١

^٢ - استئناف مدنية، ١٩٧٢/٥/٣١، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٣٤

الامر الثاني :

يجب على المأمور المذكور ان يصرح في عبارة التصديق بان الوصية سجلت بتاريخ المصادقة مع ذكر هذا التاريخ باليوم والشهر والسنة، والا تبطل الوصية وتكون من دون مفعول. فالمادة الرابعة من قانون الوصية نصت على ان الوصية المتممة شروط المادة الخامسة من القانون المذكور هي النافذة دون سواها. وهذا ما ذهبت اليه محكمة التمييز اذ قضت بانه يتوجب على مسجل الوصية الصادرة عن اشخاص يعرفون الكتابة والقراءة، وقد طلبوا تسجيلها بحرفيتها، ان يصرح في عبارة التصديق بحصول تسجيل الوصية، لان هذا التصريح هو عنصر اساسي في صحة الوصية. وتفيد المادة الرابعة، من قانون الوصية، بان الوصية التي لا تتم فيها جميع العناصر المنصوص عليها في المادة الخامسة من حيث التصديق والتسجيل بما فيها المصادقة على هذا التسجيل تكون باطلة لا مفعول لها. فاذا تبين من هذه الوصية ان المسجل لم يصرح في عبارة التصديق بان الوصية قد سجلت ، تكون باطلة لا مفعول لها . وقول محكمة الاستئناف بان مجرد وجود عبارة " وصية عدد... صفحة... " في اعلى صك الوصية هو كاف للدلالة على حصول تسجيلها، هو قول مخالف لنية المشرع ولصراحة نص المادة الخامسة من قانون الوصية الصادر في ١٩٢٩/٣/٧، الذي اوجب على المسجل المصادقة على تسجيل الوصية^(١).

وعلى المأمور المختص ان يكتب امام النمرة في دفتر التسجيل عبارة المصادقة.

^١ - محكمة التمييز، الغرفة الادارية النازرة بالقضايا المدنية، قرار رقم ٢٥ ت ١٩٥١/١١/٢٧،

الامر الثالث :

يجب على المأمور المختص ان يذكر في عبارة المصادقة ان الوصية تليست على الموصي . واذا صرح احد المتعاقدين انه لا يعرف ان يوقع امضاءه فان الكاتب العدل يكلفه بوضع بصمة اصبعه على السند ويشير الى ذلك في عبارة التصديق. وهذا ما نصت عليه المادة ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ (نظام الكتاب العدل).

وقد ذهب بعض الاجتهاد الى ضرورة تصريح الكاتب العدل في عبارة التصديق، بان الموصي لا يعرف الكتابة وذلك تحت طائلة البطلان على اساس ان هذا التصريح هو معاملة جوهرية. فقضت محكمة التمييز بان المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ المعدلة للمادة الخامسة من قانون الوصية توجب العمل بالمادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ (قانون الكتاب العدل) التي تنص بانه اذا صرح احد المتعاقدين انه لا يعرف ان يوقع امضاءه فالكاتب يكلفه وضع بصمة اصبعه على السند ويشير الى ذلك في عبارة التصديق. وهذه المعاملة هي جوهرية تتناول جميع العقود التي يتولى تنظيمها الكاتب العدل ومنها الوصية. وكل وصية تنقص فيها هذه المعاملة تكون باطلة^(١). وقضي ايضا بان الوصية تبطل اذا لم يذكر في عبارة التصديق تصريح الموصي الامي بعدم معرفته توقيع امضاءه وتكليفه وضع بصمة اصبعه^(٢). وبان المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥، المعدلة للمادة ٥ من قانون الوصية، توجب العمل بمنطوق المادة ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ التي تنص على : ان احد المتعاقدين اذا صرح انه لا

^١ - تمييز، ١٢/٨/١٩٥١، حاتم، ج ١٢، ص ٥٩

^٢ - استئناف ٢٠/٣/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٧٧٤

يعرف توقيع امضائه، فان الكاتب العدل يكلفه وضع بصمة اصبعه على السند، ويشير الى ذلك في عبارة التصديق. وان هذه القاعدة هي معاملة جوهرية تتناول جميع العقود الرسمية التي يتولى تنظيمها الكاتب العدل، ومنها الوصية^(١).

غير ان هذا الحكم كان عرضة للنقد، ولا سيما فيما يتعلق منه بوجوب تطبيق نظام الكتاب العدل. اذ ذهب رأي فقهي الى القول : ان المحكمة العليا قد اوجبت بقرارها المدرجة خلاصته اعلاه، تطبيق احكام المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل عند التصديق على الوصايا، فبالرغم من ان المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي ٣١٥ تنص على ان يوقع الموصي امضاءه او طابع اصبعه بذيل الوصية، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ الصادر في ١٢/٧/١٩٤٠، فيما يتعلق باعادة تنظيم قانون الكتاب العدل، فان قصد المشرع من هذا النص هو فقط تمكين الموصي من وضع بصمته بدلا من خاتمه كما كانت تقضي بذلك المادة الخامسة من قانون الوصية (١٩٢٩). وقد استند هذا الرأي الى الاسباب الآتية :

السبب الاول :

الاسباب الموجبة للمرسوم الاشتراعي ٣١٥، وقد ورد فيها بان الاسباب الموجبة الداعية الى هذا التعديل هي حصول التردد بشأن الوصية الموقع عليها من الموصي الثابتة معرفته في الكتابة والقراءة، والتي ليست محتومة بخاتمه، لذلك رأينا من المناسب ازالة للالتباس الموجود، اصدار النص التشريعي المربوط الذي وافقت عليه اللجنة التشريعية في مذكرتها المؤرخة في ٨/١٢/١٩٤٢.

^١ - تمميز، ٢٢/١٢/٥١، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٢٤٩

السبب الثاني :

قرار محكمة التمييز بميثتها العامة لتوحيد الاجتهاد بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢، المتضمن : وحيث ان المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر في ١٩٤٣/١/٢٥، انما عدل في مادته الاولى، المادة الخامسة من قانون الوصية، بما يتعلق بامضاء الموصي او طابع اصبعه، بذيل الوصية، ولم يتعرض لعبارة مصادقة الكاتب العدل.

السبب الثالث :

تضمن قانون الوصية نص المصادقة الواجب على مسجل الوصية كتابته، ولم يعدل المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ نص هذه المصادقة. علما بان التصديق على الوصية منوط ليس بالكاتب العدل فحسب، بل برئيس المحكمة ومطران الطائفة المنسوب اليها الموصي، وليس بالمفروض على هذا الاخير ان يكون مطلعا على قانون الكتاب العدل، انما عليه ان يكتفي بقانون الوصية، الذي خوله حق التصديق على الوصايا. والاجتهاد، قبل قرار محكمة التمييز الأنف الذكر، قد سار على خلاف رأي المحكمة العليا، خصوصا بقرار لمحكمة الاستئناف (غ ١ ت ١٩٥٠/٣/٢٨)^(١). كما ان محكمة التمييز بميثتها العامة لتوحيد الاجتهاد انتقدت ما ذهبت اليه محكمة التمييز المشار اليه، واعتبرت ان المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر في ١٩٤٣/١/٢٥، انما عدل في مادته الاولى، المادة الخامسة من قانون الوصية بما يتعلق بامضاء الموصي او طابع اصبعه بذيل الوصية، ولم يتعرض لعبارة مصادقة الكاتب العدل. وبهذا الاتجاه قضت ايضا محكمة التمييز، الغرفة الاولى، الهيئة الثانية ، حيث اعتبرت ان التصريح بعدم معرفة الكتابة الوارد في المادة ١٢ من

^١ - ادمون كسبار، تعليقه على قرار محكمة التمييز، تاريخ ١٩٥١/٨/٢٢، حاتم، ج ١٢، ص

قانون الكتاب العدل، معطوفة على المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥، المعدلة للمادة ٥ من قانون الوصية لغير المحمدين سنة ١٩٢٩، يقصد به بيان السبب الذي من اجله يجري توقيع البصمة عوضا عن الامضاء، فلا يعد هذا التصريح من الوقائع الجوهرية المفروض ذكرها في عبارة التصديق^(١). وقضي ايضا، بان المصادقة التي تتضمن ان الموصي وقع باهمامه للدلالة على ان الموصي هو امي، تعفي الكاتب العدل من وضع عبارة خاصة تشير الى ذلك^(٢). وبان التصريح بعدم معرفة الكتابة، الوارد في نص المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل رقم ٧٦، المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ المعدلة للمادة ٥ من قانون الوصية لغير المحمدين، وارد لبيان السبب الذي من اجله يجري توقيع البصمة عوضا عن الامضاء، فلا يعد هذا التصريح من الوقائع الجوهرية المفروض ذكرها في عبارة التصديق^(٣). وبانه لا يعد التصريح بجهل الكتابة من الوقائع الجوهرية المفروض ذكرها في عبارة التصديق، ومجرد توقيع البصمة دليل على عدم القدرة على توقيع الامضاء^(٤). وانه من مراجعة قانون الوصية لغير المحمدين، وتعديل المادة الخامسة منه بالمرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٣، والمادة ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ تاريخ ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٠، يتبين انه لا يجب على الكاتب العدل ان يثبت من صحة

^١ - قرار رقم ١٠٤ ت ١٩٥٩/٧/١١، حاتم، ج ٣٨، ص ٧٣

^٢ - تمميز، ١٩٦٤/١١/٢٤، ن.ق.، ١٩٦٥، ص ١١٤

^٣ - تمميز، ١٩٥٩/٧/١١، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٣٢١

^٤ - تمميز، ١٩٥٩/٧/١١، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٢١٣

تصريح الموصي بانه يجهل القراءة والكتابة، بل له ان يكفي بتصريح الموصي بذلك^(١).

واذا كان لا بد لنا من ابداء الرأي بشأن التضارب بالاجتهاد بهذه المسألة، فاننا نؤيد الاتجاه الثاني الذي اعتبر ان التصريح بعدم معرفة الكتابة لا يعتبر من المسائل الجوهرية التي تتوقف عليها صحة الوصية، وذلك للاسباب الآتية :

ان التصديق على الوصية منوط برئيس المحكمة ومطران الطائفة فضلا عن الكاتب العدل، ولا يشترط بالاثنيين الاولين معرفة قانون الكتاب العدل وتطبيق احكامه.

لا يوجب القانون على المأمور المختص ان يثبت بنفسه من ان الموصي لا يعرف الكتابة. فيكفي اذن ان يضع الموصي بصمة اصبعه وان يوضح الكاتب العدل ان هذا الاجراء قد تم، لكي يعتبر ان الموصي يجهل الكتابة. وهذا ما ذهب اليه فعلا محكمة استئناف بيروت، عندما قضت بان القانون لا يوجب على الكاتب العدل ان يثبت بنفسه من ان الموصي لا يعرف الكتابة. فاذا كان هذا الاخير قد وضع بصمة اصبعه، واوضح الكاتب العدل ان هذا الاجراء تم على هذه الصورة لجهل الموصي الكتابة، فان ذلك يعني ان الموصي وضع بصمة اصبعه بعد ان ذكر انه لا يعرف الكتابة، وان الكاتب العدل قبل البصمة بدل الامضاء ، استنادا الى ما ذكر له بهذا الخصوص، دون ان يكون له ان يتحقق من جهل الكتابة من مصدر آخر^(٢).

^١ - استئناف، ١٩٥٦/١/٢٧، ن.ق.، ١٩٥٦، ص ٢٢٢

^٢ - استئناف بيروت المدنية الثانية، قرار ١١٤٠ ت ١٩٥٨/٥/٣٠، حاتم، ج ٣٥، ص ٥٨

ان قانون الوصية هو قانون خاص بالنسبة الى قانون الكتاب العدل، فلا يصح التوسع بتفسير احكامه.

لا يشترط قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ ان يدون الكاتب العدل في عبارة التصديق ان الشهود معروفين منه، وانهم لبنانيون راشدون، وان اهليتهم متوفرة. وهذا ما قضت به محكمة التمييز عندما اعتبرت ان المادة ٥ من قانون الوصية تشترط للوصية، ان يكون الشهود لبنانيين راشدين لا منفعة لهم من الوصية. فاذا كان يفترض في شاهد الوصية، ككل شاهد، ان تكون له الاهلية الطبيعية لاداء الشهادة، كأن لا يكون مصابا بعاهة الصمم او البكم، الا ان الاهلية القانونية لشهود الوصية، هي اهلية خاصة ومحددة في قانون الوصية، ولا تخضع لشروط الاهلية القانونية الموضوعية في قانون الكتاب العدل، او في قوانين اخرى خاصة. فلا يضير الوصية، حسب المادة الخامسة المذكورة، ان يكون الشاهد من خدم الموصى له او وكيله، عندما لا يكون له منفعة من الوصية. ولا يشترط البتة ان يدون في عبارة المصادقة، ان الشاهد معروف من الكاتب العدل، وانه لبناني راشد وان اهليته متوفرة، بل ان هذه الامور تعتبر متوفرة حتى ثبوت العكس. فلا مجال لتطبيق احكام المواد ٧ و ٨ و ١١ من قانون الكتاب العدل، ولا المادة ٣٤٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية^(١).

لا يوجد في المادة الخامسة من قانون الوصية، ولا في عبارة التصديق، ما يلزم المأمور المختص، اذا كتبت الوصية على عدة اوراق ان يذكر عددها بكامل

^١ - تمميز، غ ١، قرار ٦ ت ١٩٥٧/١/٢٥، حاتم، ج ٣١، ص ٦٣، يقابل المادة ٣٤٩ م.م.أ.

قلم المادة ٢٦٠ م.م.أ. حالي

الحروف في اسفل الصفحة الاخيرة، وان يصدق على ذلك المتعاقدون والكتاب العدل، وان توضع في اسفل كل ورقة الامضاءات نفسها والخاتم نفسه^(١).

النوع الثاني : الوصية المستورة

تكون الوصية مستورة عندما لا يرغب الموصي في ان يطلع عليها احدا. وهذه الوصية لا تصح الا من قبل الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة. وبالتالي لا يستطيع الامي ان يوصي بوصية مستورة . وذلك لان الشخص الذي يحسن الكتابة والقراءة، هو الذي يفهم ما يكتب وما يقرأ.

تم معاملة تسجيل الوصية المستورة والمصادقة عليها، وفقا للاجراءات الآتية :

على الموصي ان يحضر بنفسه امام المأمور المختص، ومعه صك الوصية. ويجوز ان يكتب هذا الصك بخط يده او من قبل شخص ثالث، او على الآلة الكاتبة.

وعلى الكاتب العدل ان يستثبت المام الموصي بالكتابة والقراءة، وان يذكر ذلك في عبارة المصادقة، تحت طائلة البطلان. ومعرفة ما اذا كان الموصي يعرف الكتابة والقراءة، هي مسألة مادية بحتة يعود امر تقديرها الى قضاة الاساس ، ويجوز اثباتها بافادة الشهود، وبكل وسيلة من وسائل الاثبات، كما يجوز اثبات عكسها بكل طرق الاثبات، وهي لا تقع تحت رقابة محكمة التمييز.

^١ - تمييز، غ، ١٨، قرار ٦، ١٩٥٧، باز، ١٩٥٧

وعلى الموصي ان يقرر امام الكاتب العدل وبناء على طلب هذا الاخير، ان له تمام المعرفة بمندرجات الوصية، ويجب ان يذكر ذلك في مندرجات الوصية تحت طائلة البطلان.

وعلى الأمور المختص ان يحافظ على سرية الوصية المستورة. فلا يطلع احدا عليها، وان يذكر ذلك في عبارة المصادقة تحت طائلة البطلان، الا انه لا يعتبر مسؤولا عن هذه السرية، سوى وقت المصادقة. وبالتالي فلا تترتب اية نتيجة قانونية على الاطلاع الفعلي على الوصية، اذا حصل بصورة غير رسمية، سواء من قبل الشهود او من قبل المسجل، اذا كان هذا الاطلاع قد حصل بارادة الموصي. ولذلك قضي بانه طالما ان مندرجات الوصية لم تسجل في السجل الخاص بالوصايا، بقيت مستورة، وان تنظيم نسخ اخرى عن هذه الوصية بالشكل المستور نفسه، والاحتفاظ باحداها في المطرانية خشية فقدانها لا يؤدي الى بطلان الوصية^(١). كما قضي بان السرية المنصوص عليها في قانون ١٩٢٩/٣/٧، وضعت بصورة استثنائية لصالح الموصي الملم بالكتابة والقراءة، ويحق له، اذا شاء، ان يطلع من يريد على مندرجات الوصية، شرط ان لا يرد ذكر لذلك في عبارة المصادقة، لانه يجب التفريق بين الاطلاع الفعلي غير الرسمي على الوصية، والاطلاع القانوني عليها^(٢).

وبعد اتمام الاجراءات المشار اليها، يوقع الموصي بخط يده على صك الوصية المستورة امام الأمور المختص وامام الشهود، ويذكر ذلك في عبارة المصادقة تحت طائلة البطلان. وان عبارة المصادقة هذه، حددتها المادة الخامسة من قانون الوصية لسنة ١٩٢٩، بصورة الزامية، بان تكون على الشكل الآتي :

^١ - تمميز، غ ٢، رقم ١٣ ت ١٩/٨/١٩٨٤، شرق ادق، رقم ٣٩، ص ١٥٨

^٢ - م.ن.، العدل، ١٩٨٦، عدد ١ و ٢، رقم ٩٨

«نمرة - سجل - صحيفة (انني اصادق على صحة امضاء فلان الموصي الموقع بخط يده على صك هذه الوصية، المؤرخ بتاريخ هذه المصادقة، الواقع في (تاريخ - يوم - شهر - سنة) امامي انا فلان، وامام الشهود فلان وفلان بعد ان ثبت لدي المامه بالقراءة والكتابة، وبعد ان قرر ان له تمام المعرفة بمندرجاتها ودون ان يطلع احد عليها.

امضاء المسجل امضاء الشهود «

ويجب على المأمور المختص ان يكتب هذه العبارة على صك الوصية ويوقعها مع الشهود تحت طائلة البطلان. ويجب ان يكون تاريخ صك الوصية هو تاريخ المصادقة الذي يذكر فيه اليوم والشهر والسنة.

ثم يكتب المسجل امام النمرة في دفتر التسجيل هذه العبارة :

«نمرة - قد تم التصديق على امضاء فلان، الموصي الثابت لدي معرفته الكتابة والقراءة، وقد وقع بخط يده على صك وصية مستورة امامي انا فلان، وامام الشهود فلان وفلان في (تاريخ - يوم - شهر - سنة)

امضاء المسجل امضاء الموصي امضاء الشهود «

ان العبارة المذكورة ليست هي عبارة التصديق، بل اوجبت المادة الخامسة على المسجل ان يكتبها في دفتر التسجيل دلالة على اتمام التصديق. ويرى البعض ان النقص في هذه العبارة لا يؤدي الى بطلان الوصية ، طالما ثبت من صك الوصية ان كافة المعاملات القانونية تمت على الوجه القانوني الصحيح^(١).

^١ - ادمون كسبار، ص ٨٢

قرر الاجتهاد انه كي تكون عبارة المصادقة الواردة في الوصية، منسجمة مع القانون، ليس من اللازم ان تأتي منطبقة حرفيا لما نصت عليه عبارة المصادقة النموذجية، التي اوردها قانون الوصية لغير المحمدين في سنة ١٩٢٩، بل يكفي ان تستجمع الشروط التي اوجب القانون مراعاتها في عبارة المصادقة، أي توقيع الوصية من الموصي امام الكاتب العدل والشهود، والتلاوة عليه امام الشهود. وان عدم ذكر رقم السجل والصفحة لا يشكل عيبا يبطل الوصية ، ما دام انها سجلت فعلا، ومن السهل الاهتداء اليها بالاستناد الى رقم التسجيل والتاريخ وبمعزل عن رقم السجل والصفحة^(١). ولذلك قضي بانه اذا ذهل الكاتب العدل عن ذكر رقم السجل ورقم الصفحة في السجل، فان ذهوله لا يؤدي الى بطلان الوصية لان ذكرها ليس من الامور الجوهرية التي بدونها تبطل الوصية. فالمهم ان يكون التسجيل قد حصل ، اما رقم التسجيل ورقم الصحيفة فيمكن، عند الاقتضاء، معرفتهما من مراجعة السجل الذي حصل فيه التسجيل. وان التشبث بوضع الوصية بالحرف الواحد، وفقا للنموذج الوارد في قانون الوصية، من دون أي انحراف، ورغم امكانية استنتاج حصول مضمون العبارات التي سها عن بال الكاتب العدل اثباتها بالحرف الواحد من سياق نص الوصية وعبرة التصديق عليها، يؤدي الى الضرب بارادة الموصي الاكيدة والظاهرة للعيان عرض الحائط، محافظة على حرفية النص، دون روجه ، ويعود بنا القهقري الى العهد الروماني العتيق، والى التضحية بحقوق الموصي لهم، علاوة عن ارادة الموصي، بسبب ذهول لا طائل تحته، صدر عن شخص كلفته الدولة القيام بخدمة عامة، لا يمكن للموصي لهم ان يكونوا مسؤولين عنه، وهو ان ادى الى ابطال الوصية، يضع على عاتق الكاتب العدل

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار ٢٣٠ ت ١٧/٥/١٩٦٩، حاتم، ج ١٠٣، ص ٥٧

مسؤولية التعويض للموصى لهم عن الخسارة التي حلت بهم، من جراء الإبطال الناتج عن إهماله^(١).

وقضى بأنه إذا جعلت عبارة التصديق، في صك الوصية، بعد توقيع الشهود، فإن هذا لا يشكل اختلالاً بشروط الوصية الشكلية، إذا كانت هذه العبارة تضمنت حضور الشهود بحسب الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩/٣/٧، المعدلة، عملاً بقرار محكمة توحيد الاجتهاد المورخ في ١٩٤٨/١٠/٢٢^(٢). وبأن المادة ٥ من قانون الوصية، لا توجب على الكاتب العدل أن يذكر في عبارة المصادقة، صراحة، أنه صار تلاوة الوصية على الموصي أمام الشهود^(٣). وبأنه لا يقصد من تسجيل الوصية إضافة مراسيم جديدة إلى المراسيم الوارد النص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة المتعلقة بالوصايا المستترة، بصورة أن المراسيم الشكلية المتعلقة بالوصايا المسجلة، يقصد منها التثبيت من مطابقة النص المسجل على مندرجات صك الوصية المصدق، الذي هو الأصل فعند الاختلاف بين مندرجات الصك المصدق على أمضاء الموصي بذيله، وبين مندرجات السجل، يعتمد ما ورد في الصك المسلم إلى الموصي، إلا إذا ثبت عن طريق دعوى التزوير، أن ما ورد في الصك، هو تحريف للحقيقة وأن ما ورد في السجل هو الصحيح^(٤). وبأنه لا يوجد نص في قانون الكتاب العدل المورخ في ١٩٤٠/١٢/٧، رقم ٧٦، يمنع التصديق على العقود، أيام العطلة، كالأحد

١ - تمميز، غ ٢، قرار ٧٩ ت ١٨/٨/١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٤

٢ - استئناف، ١٩٥١/٩/٤، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٣٣

٣ - تمميز، ١٩٦٣/٥/٣٠، ن.ق.، ١٩٦٣، ص ٩٠٦

٤ - تمميز، ١٩٥٧/٢/٢٨، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ٢٦٧

والاعیاد^(١). وانه اذا لم تشتمل عبارة التصديق على ان التسجيل حصل بتاريخ المصادقة، تكون الوصية باطلة، وكذلك اذا لم تبين عبارة التصديق ان الموصي وقع الوصية بحضور الكاتب العدل والشهود، واذا كان بعض الشهود غير لبنانيين^(٢).

ثانياً - شهود الوصية

عملاً باحكام المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩، يجب ان يحضر التصديق على الوصية اربعة شهود من اللبنانيين الراشدين الذين لا منفعة لهم من الوصية.

وتطبيقاً لهذا النص، قضت محكمة التمييز بان الوصية تكون باطلة اذا لم يكن عدد الشهود اربعة^(٣). وقضت محكمة الاستئناف بانه اذا لم يكن الشاهد حاضراً في غرفة الموصي، عند تنظيم الوصية، ولم يطلع على مضمونها، ولم يشاهد باقي الشهود، تكون الوصية مخالفة للقانون وباطلة^(٤). ولكنه ليس ثمة مانع من ان يزيد عدد الشهود على الاربعة. وشهود الوصية، هم شهود عقد (témoins instrumentaires). لا شهود تعريف (témoins certificateurs). وعليهم ان يوقعوا على صك الوصية. وان توقيعهم يثبت ان جميع المعاملات الشكلية قد تمت بحضورهم.

ويجب ان يكون الشهود جميعاً من الجنسية اللبنانية. فاذا كان احدهم اجنبياً بطلت الوصية. وهذا ما قضت به محكمة التمييز التي اعتبرت انه اذا لم يتبين ان احد الشهود كان بتاريخ الوصية يحمل الجنسية اللبنانية، فان هذه الوصية تعتبر

^١ - تمميز، ١٢/٩/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٩١٧

^٢ - تمميز، ٤/١١/١٩٥٩، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٢١١

^٣ - تمميز مدنية، ١١/٢٣/١٩٥٧، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ١١١

^٤ - استئناف مدنية، ١١/٦/١٩٥٩، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٥٤١

باطلة. فموجب المادة الخامسة من قانون الوصية لغير المحمدين، الصادر بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧، يقتضي ان يكون شهود الوصية من اللبنانيين الراشدين، الذين لا منفعة لهم من الوصية. وجنسية الشهود هي من الشروط الاساسية لصحة الوصية، والتي يؤدي عدم توفرها الى ابطال الوصية. فطالما ان احد شهود الوصية موضوع الدعوى لم يكن لبنانيا بتاريخ تنظيمها، تعتبر هذه الوصية باطلة^(١).

لا تصح شهادة القاصر وان كان مميزا. وذلك باعتبار ان الاهلية القانونية لشهود الوصية هي اهلية خاصة ومحددة في قانون الوصية، ولا تخضع لشروط الاهلية القانونية الموضوعة في قانون الكتاب العدل، او في قوانين اخرى خاصة^(٢).
ويكفي ان تتوفر في الشاهد الاهلية الطبيعية لاداء الشهادة، كأن لا يكون مصابا بعاهة الصم او البكم او العمى.

ويجب ان لا يكون للشاهد اية منفعة من الوصية. وقد قضى بانه اذا كان شهود الوصية ليسوا من ذوي الحق بالمراث ولا من الموصى لهم، وليس لهم منفعة مباشرة في الوصية فيجوز لهم الشهادة على الوصية. على ان المقصود من المنفعة من الوصية الوارد ذكرها في المادة الخامسة من قانون ١٩٢٩/٣/٧، انما هي المنفعة الحالية وليس المنفعة المحتمل حدوثها^(٣)، ولا يمكن الأخذ بتفسير المادة ٩٧٥ مدني فرنسي وبعض الاجتهادات، لجهة قبول فئة من الشهود، لان هذه المادة حددت

^١ - محكمة التمييز المدنية الاولى، الهيئة ثانية، قرار رقم ١٥ ت ١٩٧٠/٢/٢٥، حاتم، ج

١٠٣، ص ٥٤

^٢ - مميّز، قرار رقم ٦ ت ١٩٥٧/١/٢٥، حاتم، ج ٣١، ص ٦٢ - ٦٤

^٣ - مميّز، قرار رقم ١٨ ت ١٩٥٥/٢/١٠، حاتم، ج ٢٣، ص ٦٤

منع الشهادة للاقارب والاصهار حتى الدرجة الرابعة. بينما النص اللبناني حصر المنع فقط بمن لهم منفعة حالية من الوصية^(١).

ما هو الحكم بالنسبة الى خادم الموصي او وكيله، فهل تصح شهادته ؟

لم تمنع المادة الخامسة المذكورة صراحة خادم الموصي او وكيله من الشهادة. ومع ذلك اختلف الاجتهاد في هذه المسألة، فذهبت محكمة التمييز الى ان قانون الوصية هو قانون خاص بالنسبة الى قانون الكتاب العدل ، وقد حدد المشرع في المادة الخامسة منه صيغة الوصية. وبما ان الوصية هي عقد ذو مراسيم شكلية (acte solennel) . يجب فيه التقيد بالصيغة الواردة في المادة الخامسة من دون أي تعديل او تعديل، فلا يصح التوسع فيها وقبول اسباب بطلان شكلية اخرى لم ينص عليها قانون الوصية. وان المادة الخامسة من قانون الوصية تشترط ان يكون الشهود لبنانيين راشدين لا منفعة لهم من الوصية. فاذا كان يفترض في شاهد الوصية، ككل شاهد، ان تكون له الاهلية الطبيعية لاداء الشهادة، كأن لا يكون مصابا بعاهة الصم او البكم، الا ان الاهلية القانونية لشهود الوصية هي اهلية خاصة ومحددة في قانون الوصية، ولا تخضع لشروط الاهلية القانونية الموضوعة في قانون الكتاب العدل، وفي قوانين اخرى خاصة. فلا يضر الوصية حسب المادة الخامسة المذكورة ان يكون الشاهد من خدم الموصي له او وكيله، عندما لا يكون له منفعة من الوصية^(٢). وعلى العكس من ذلك ذهب اجتهاد آخر الى القول : ان اهلية الشهود للشهادة على الوصية شرط اساسي لصحتها ، ويحرم على خدم الموصي له الشهادة على الوصية لعدم اهليتهم ، ويعنى بكلمة "خدم" الاشخاص

^١ - استئناف مدنية، ١٩٥٤/٣/٢٥، ن.ق. ١٩٥٤، ص ٢٢٩

^٢ - تمييز، غ ١، قرار ٦ ت ١٩٥٧/١/٢٥، حاتم، ج ٣١، ص ٦٢ - ٦٤

الذين يستخدمون لاشغال يدوية لقاء معاش شهري، وهم ملازمون لشخص معلمهم ويعيشون تحت ظله برابطة تقيدهم به حيث لا مورد لهم سواه. ويعتبر سائق سيارة الموصى له من هؤلاء الخدم^(١). وقد اتخذت الغرفة الرابعة لدى محكمة التمييز موقفا متوسطا بين الرأيين المتعارضين، وان كانت اكثر ميلا الى الرأي الاول منها الى الرأي الثاني، فقضت بانه على افتراض انه لا تصح شهادة الخادم لسيده، وفقا لاحكام المادة ٢٤٩ اصول مدنية حتى في الوصايا المنظمة وفقا لقانون ١٩٢٩/٣/٧، مع انه لم يرد في هذا القانون الخاص أي منع من هذا النوع، فان الخادم الذي لا تصح شهادته هو الخادم المرتبط بشخص سيده^(٢).

ما هو الموقف الذي يمكننا الادلاء به في هذه المسألة؟ هل تؤيد الرأي الاول الذي قضى بجواز شهادة الخادم او الوكيل او الرأي الثاني، الذي قضى بعدم صحة شهادتهما؟

تقضي القاعدة العامة بانه لا يجوز التوسع في تفسير احكام القانون الخاص، وان تطبيق هذه القاعدة يؤدي الى اعتماد الرأي الاول. ولكن هل يمكن الركون الى شهادة الخادم او الوكيل نظرا لصلتهما الخاصة بالموصى له؟

ان قانون اصول المحاكمات المدنية منع قبول شهادة الخدم لمخدومهم الملازمين لشخصه ما داموا بخدمته، كما منع قبول شهادة الوكيل لموكله، ولا شهادة الشريك فيما يتعلق بالشركة ولا الكفيل فيما يختص بالتزامات المكفول^(٣).

^١ - الغرفة المدنية، رقم الحكم ٤١٤٣ ت ١٩٥٣/١١/٢٥، الحاكم المنفرد في بيروت، حاتم، ج ٢١، ص ٦٢

^٢ - تمييز، غ ٤، رقم ٢، ت ١٩٨٥/١٢/٢٧، العدل، ١٩٨٦، ص ٢٦٨، رقم ٩٩

^٣ - م ٢٦٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية الحالي، للمائلة للمادة ٣٤٩ اصول مدنية قلم

ولكن الشهادة هذه هي الشهادة امام المحاكم وليست امام الكتاب العدل ، كما ان شهود الوصية في ظل قانون ٧ آذار ١٩٢٩، هم كما رأينا شهود عقد وليسوا شهود تعريف، أي انهم يشهدون على صحة حصول المعاملات الشكلية بحضورهم. فهم لا يدلون باية واقعة، سواء في مصلحة الموصى له او في غير مصلحته، وحتى انه لا يشترط فيهم معرفة الموصي او الموصى له. وطالما انهم لا يدلون باية واقعة فليس ثمة أي خطر من كونهم شهود عقد، وبالتالي فلا مجال ولا ضرورة للتفسير والتأويل في ما يتضمنه القانون الخاص ، وتكون شهادة الخادم على الوصية في ظل قانون ١٩٢٩/٣/٧ صحيحة.

وللعلة نفسها تكون شهادة الوكيل صحيحة، عندما لا يكون له منفعة من الوصية . فالوكيل الذي لا تقبل شهادته هو الذي يشهد على وقائع متنازع حولها، يستمد معرفته بها من الوكالة التي تربطه بموكله ^(١)، وقد قضى بان قانون الوصية لم يمنع الوكلاء من الشهادة على وصية الموكل ^(٢).

وللعلة نفسها ايضا، تصح شهادة ذوي القربى اذا لم يكن لهم منفعة من الوصية ، وشهادة شقيق الموصى له. وهذا ما قضت به محكمة التمييز التي اعتبرت ان التشريع اللبناني بعكس القانون الفرنسي لم يجعل من صلة القربى مانعا من الشهادة على الوصية، بل علق المنع على وجود منفعة، فشهادة شقيق الموصى له تكون صحيحة. والمقصود بالمنفعة من الوصية الوارد ذكرها في المادة الخامسة من قانون ٧ آذار ١٩٢٩، انما هي المنفعة الحالية وليس المنفعة المحتملة حدوثها ^(٣)، وقد

١ - مميّز، غ ٤، رقم ٢، ت ١٢/٢٧/١٩٨٤، العدل، ١٩٨٦، ص ٢٦٨، رقم ١٠٠

٢ - بداية، ١٩٦٣/٣/٢٨، ن.ق.، ١٩٦٣، ص ٩٨٤

٣ - مميّز، قرار ٦٥ ت ٦/٧/١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٣

استقر اجتهاد محكمة التمييز على هذا الرأي^(١). وقضى بان القرابة بين الشاهد والموصي ليست سببا لابطال الوصية، ما دام انه ليس من ذوي الحق بالميراث او من الموصى لهم^(٢).

ولا يشترط ان يدون في عبارة المصادقة ان الشاهد معروف من الكاتب العدل، وانه لبناني راشد، وان اهليته متوفرة، بل ان هذه الامور تفترض متوفرة حتى ثبوت العكس. فلا مجال لتطبيق احكام المواد ٧ و ٨ و ١١ من قانون الكتاب العدل، ولا المادة ٣٤٩ اصول مدنية^(٣).

هل يجب ان يوقع الشهود في مكان معين على صك الوصية ؟

ليس ثمة محل مخصص في صك الوصية لتوقيع الشهود، فيكفي بان يثبت ان المصادقة على التوقيع حصلت بحضور الشهود، وان يوقع الشهود على الصك. وسيان ان يأتي توقيعهم بجانب توقيع الكاتب العدل، او في مكان آخر من الصك، كتوقيعهم بجانب توقيع الموصي^(٤)، وقد قضى بان توقيع الشهود قبل عبارة التصديق لا يشكل اخلافا في شروط الوصية^(٥).

١ - تمميز، ١٠/٢/١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٣ - ٦٤

٢ - منفرد مدني، ٢٣/١٢/١٩٥٠، ن.ق.، ١٩٥١، ص ٢٥٨

٣ - تمميز، ١٠/٢/١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٣ - ٦٤

٤ - تمميز مدنية، ٢٨/٢/١٩٥٧، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ٢٦٧

٥ - محكمة توحيد الاجتهاد، ٢٣/١٠/١٩٤٨، ن.ق.، ١٩٤٩، ص ١١٦ قسم القوانين

الفصل الثاني

شكل الوصية في قانون الارث لغير المحمدين

قانون ١٩٥٩/٦/٢٣

تمهيد :

حرص قانون الارث لغير المحمدين على ان يتجاوز الصعوبات الناشئة عن شكل الوصية في قانون ١٩٢٩/٣/٧، وعلى ان يتخذ لها الاشكال المعروفة في الشرائع الاوروبية الحديثة، فنص في المادة ٥٤ منه على ان الوصية تنظم في لبنان اما بالشكل الرسمي او بخط الموصي. اما وصية اللبناني المنظمة في بلد اجنبي فتتظم وتصدق وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون، او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلد الاجنبي الذي تنظم فيه.

ويتضح من نص المادة المذكورة ان شكل الوصية يكون اما رسميا او بخط يد الموصي. كما انه ثمة اجراءات خاصة لتنظيم الوصية في بلد اجنبي. وفضلا عن ذلك فان المادة ٥٧ من القانون المذكور تلحظ اصولا خاصة لتنظيم وصية الجندي في ساحة القتال، والمادة ٤١ من القانون نفسه اتت على ذكر الوصية المتبادلة. كما ان وصايا رجال الاكليروس تخضع لاصول خاصة، وقد اتينا على ذكر هذه الوصايا الثلاث الاخيرة سابقا.

ويجب ان يجري تنظيم الوصية بمسند خطي والا كانت باطلة. وهذا ما قرره الفقه والاجتهاد الفرنسيين منذ زمن بعيد. ولا يتعارض هذا المبدأ مع الوصية في قانون الارث لغير المحمدين، ولا سيما ان المادة ٥٤ من هذا القانون تنص على

ان تنظم الوصية في لبنان اما بالشكل الرسمي او بخط الموصي، ويتضح من هذه المادة انه في الحالتين يجري تنظيمها بصورة خطية.

ولكن السؤال الذي يطرح هو معرفة ما اذا كانت مخطوطة الوصية يعتد بها كوسيلة للاثبات فقط، ام انها ضرورية، بحذ ذاتها لصحة الوصية ؟

ذهب الاجتهاد الفرنسي الى ان مخطوطة الوصية لا يعتد بها كوسيلة للاثبات فقط، بل هي ضرورية لوجود الوصية نفسها، فلا يمكن الاستناد الى بدء البيئة الخطية للقول بوجود الوصية، وبحجة اولى لا يصح اثبات الوصية وما تتضمنه من تصرفات بواسطة الشهود^(١).

وتعتبر الوصية الشفهية باطلة^(٢)، وقد ذهب الفقه في فرنسا، الى ان هذا البطلان هو مطلق، لا يمكن تصحيحه، كما لا يمكن اعتماد الوصية الباطلة كسند ذي توقيع خاص، او كبدء بيئة خطية. غير ان المحاكم الفرنسية قررت انه —هما كان سبب البطلان لعلّة الشكل، فان هذا البطلان لا يثار عفوا من قبل المحاكم، بل لا بد من الادعاء به من قبل اصحاب العلاقة^(٣). ومع ذلك قبلت محكمة التمييز الفرنسية بمبدأ تفسير الوصية عن طريق الاستعانة بعناصر خارجة عن المخطوطة التي

^١ - Req. 8 mars 1842, Jur. Gén; v° disposition entre vifs, n° 2511, Encyclo. D., n° 20

^٢ - في ظل القانون الفرنسي القلم اعتمدت وصية شفهية (testament municipal) تمت في عام ١٧٣٥ امام الشهود في ظروف خاصة كان الموصي فيها منفيا الى المانيا، فاعتمدت بشأن وصيته صورة فوتوغرافية تعود لافادة مواطن له، اكد بموجبها ان الموصي اعلن له عن ارادته الاخيرة وما تتضمنه وصيته.

Civ. 21 avril 1959, D. 1959, note Malaurie; Encyclo. D., n° 22

Civ. 11 déc. 1960, D. 1962, Somm. 38

- ^٣

تتضمنها، فقضت بانه يجوز لقاضي الاساس التحري عن ارادة الموصي المتوفي (de cujus) ، ويمكنه ان يستند من اجل ذلك، الى ما ورد من ايضاح في هامش ملحق وصية لا تستجمع كل الشروط المطلوبة لصحة الوصية المكتوبة بخط يد الموصي (olographe) ^(١). كما ذهب القضاء الفرنسي الى انه يمكن، من اجل التحقق من نية الموصي، الأخذ بمستندات وظروف تؤكد معنى التعبير المستعمل في كتابة الوصية، كأن يستنتج مثلا ان الوصية بثمن عقار تشمل ثمن ملحقاته التي تعتبر عقارا بالتخصيص، بما فيها الماشية المرتبطة به ^(٢)، كما يمكن قبول وصية رسمية معترض عليها، استنادا الى رسائل موجهة من الموصي الى الموصى له، تؤكد ارادة الموصي .

لم يأخذ الفقه والقضاء الفرنسيين بوصية زعم الموصى له بشأنها بأنها لم تكتب لان الوريث وعد بتنفيذها. فهذا الوعد لا يثبت ارادة الموصي وبالتالي لا يثبت وجود الوصية التي لا يصح اثباتها ببدء بينة خطية، ولا باعتراف الوريث، ولا بحلف اليمين ^(٣)، ومع ذلك ذهبت محكمة التمييز الفرنسية الى ان تسليم الموصى به شفها من قبل الوريث لا يعتبر هبة بين الاحياء، بل قد يستخلص منه قرينة على وجود الوصية ^(٤).

قد يلتزم الوريث، بعد افتتاح التركة بصورة صحيحة، باعطاء شخص ثالث، شيئا من اشياء التركة او حصة منها، بناء على علمه بارادة الموصي ، فيكون

Limoges, 3 fév. 1967, D. 1967, Somm. 58

- ١

Civ. 15 juin 1955. D.1956. Somm. 112

- ٢

Civ. 18 janv. 1813, jur. Gén. Cod., v°, n° 2513 - 1°, Colin et Capitant, t.3, n° 1761; Ripert et Boulanger, t.4, n° 1948

Civ. 27 déc. 1963, Gaz. Pal. 1964.1.310

- ٤

التزامه، عندئذ، صحيحا وناظرا، ولكن المصدر القانوني لهذا الالتزام ليس هو وصية المتوفي الشفهية، بل ارادة الوريث نفسه^(١)، وذلك لان بطلان الوصية الشفهية، او بطلان الوصية لمخالفتها قواعد الشكل او الاساس، بوجه عام، يترك على عاتق الوريث موجبا طبيعيا^(٢)، ويستتج من ذلك عدة نتائج من اهمها اثتان :

النتيجة الاولى : اذا سلم الوريث او الموصى له على العموم الموصى به الى الموصى له بالرغم من بطلان الوصية، فهذا التسليم لا يشكل هبة بين الاحياء.

النتيجة الثانية : يمكن اعتبار التسليم بدء بينة خطية لاثبات التزام الوريث بتنفيذ ارادة الموصى، يمكن استكمالها بالشهود والقرائن، ولكن بما ان موجب الوريث، في هذه الحالة، هو موجب طبيعي، فلا يمكن للموصى له ان يطالبه بتنفيذه قضاء^(٣).

أولاً - الوصية الرسمية

أ - تعريف الوصية الرسمية واجراءاتها

يتضح من نص المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمديين، ان الوصية الرسمية هي التي تنظم لدى الكاتب العدل . فتنظيمها لدى الكاتب العدل، اذن، هو الذي يعطيها صفتها الرسمية. ولكن القانون المذكور لم يحدد طريقة تنظيم الوصية واجراءاتها، فبأي شكل يتم تنظيم هذه الوصية لدى الكاتب العدل اذن ؟

١ - Colin et Capitant, t.3, n° 1762; Encycl. D., n° 24

٢ - Civ. 19 déc. 1860, D.P. 16.1.17; Req. 20 nov. 1876, D.P. 78.3.376; 10 janv. 1905.D.p. 1905.1.47; civ. 27 déc. 1963, pré; Encyclo. D., n° 25

٣ - Colin et Capitant, t.3. no 1762; Ripert et Boulanger, t. 4, n° 1918

يستخلص من الاسباب الموجبة للقانون المذكور ^(١)، ان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل، وفقا للاصول المعينة في نظام الكتاب العدل للصكوك الرسمية، والمنصوص عليها في المواد ٢٢ وما يليها من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨. وقد اكد الاجتهاد هذه القاعدة فقضت محكمة التمييز بانه متى نظمت الوصية بالشكل الرسمي، أي لدى الكاتب العدل، فيجب ان تراعى في تنظيمها الاصول المرعية الاجراء في تنظيم الاسناد لدى الكاتب العدل ^(٢). كما قضت بان الوصية تنظم بالشكل الرسمي، وان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل، والمعاملة التي تجري لدى الكاتب العدل هي المعرف عنها بتنظيم الاسناد الرسمية، والمنصوص عليها في المواد ٢٢ وما يليها من نظام الكتاب العدل ^(٣). وقضت محكمة التمييز ايضا بان الوصية قد تبسطت صيغتها كثيرا منذ قانون ١٩٥٩/٦/٢٣، ولم تعد مثقلة بالشكليات العديدة كما كانت عليه في ظل قانون ١٩٢٩/٣/٧، واصبح تنظيمها بالشكل الرسمي، اذا ما اختير لها هذا الشكل، مقتصرًا على تنظيمها لدى الكاتب العدل، وفقا للقواعد التي ترغى تنظيم الاسناد الرسمية. وان السند الرسمي هو بمقتضى المادة ١٤٣ من قانون اصول المحاكمات المدنية، الذي يثبت فيه موظف عام او شخص مكلف بخدمة عامة، ضمن حدود سلطته واختصاصه، ما تم على يده او ما تلقاه من تصريحات ذوي العلاقة وفق القواعد المقررة ^(٤).

١ - راجع الجريدة الرسمية، سنة ١٩٥٩، ص ٨٩٩

٢ - تمييز، غ ٣، رقم ٧٣ ت ١١/٦/١٩٧٥، العدل، ١٩٦٨، ص ٢٦٥

٣ - تمييز، غ ١، هـ ٢، قرار ٥٠ تاريخ ١٠/٧/١٩٦٨، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٧

٤ - تمييز، غ ٢، قرار ٧ ت ٤/١٢/١٩٨٠، حاتم، ج ١٧٢، ص ٣٧٩

وقضي بان ما يضفي الصفة الرسمية على الوصية ناتج عن التوقيع عليها من قبل الموصي امام الكاتب العدل بعد تلاوتها عليه، وادراج كل ذلك في عبارة المصادقة، وسيان اذا كتب صك الايصاء امام الكاتب العدل او كان محضرا سلفا من قبل الموصي او غيره، ولو كان الكاتب العدل نفسه، شرط ان يجري التوقيع على الوجه القانوني، أي امام الكاتب العدل، وبعد التلاوة علنا ^(١).

وقضي ايضا بان تنظيم الوصية الرسمية لدى الكاتب العدل يكمن بصورة اساسية في توقيعه ومصادقته عليها. فانتفاء التوقيع والمصادقة من قبله يؤديان الى افقادهما صفة السند الرسمي ^(٢).

ولا يعني تنظيم الوصية لدى الكاتب العدل ، حتما، ان ينظمها هذا الاخير بنفسه، ولا سيما ان الاصول الشكلية الواجب مراعاتها في تنظيم الوصية، هي الاصول الواجب اتباعها في تنظيم الاسناد الرسمية لدى الكاتب العدل ، ولم يرد في المواد ٢٢ وما يليها من قانون الكتاب العدل ما يوجب على الكاتب العدل ان ينظم السند الرسمي بنفسه ^(٣). ولم يعد من مجال للتفريق بين الوصية وغيرها من العقود الرسمية المنظمة لدى الكاتب العدل ^(٤). كما قضى بان تنظيم السند الرسمي لدى الكاتب العدل لا يعني وجوب كتابته بخط هذا الاخير بالذات املاء من منشئ السند، لان العبرة في اعطاء السند صفته الرسمية ليست في الاعمال المادية العائدة

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، قرار ١٣٨ ت ١٩/٥/١٩٧٥، حاتم، ج ١٦٦، ص ٥٧٣

^٢ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، حكم ١١٤ ت ١٨/٢/١٩٧٢، حاتم، ج ١٢٥، ص ٦٢

^٣ - محكمة استئناف بيروت، رقم ١٢٠٤ ت ١٦/١٠/١٩٦٤، حاتم، ج ٦٠، ص ٧٠

^٤ - المحكمة الابتدائية في بيروت، غ ٥، قرار ٤٧ ت ١٢/٢/١٩٧٥، العدل ١٩٦٨، ص

لتحديده، وانما في الاجراءات المتعلقة بجوهره^(١)، وبانه لا شيء في قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ او في نظام الكتاب العدل يفرض تنظيم الوصية بخط الكاتب العدل، اذ يجوز ان يتلقى هذا الاخير التصريحات بواسطة موظف لديه او ان تعرض عليه مكتوبة سلفا بخط يد الموصي او على الآلة الكاتبة فيصادق عليها، بعد ان يتلوها على صاحبها ويتأكد من انما تعبر عن رأيه وارادته. وفي هذه الحالة تعتبر الوصية صادرة عن الكاتب العدل، وحائزة صفة وشروط الصك الرسمي. بمجرد تلاوتها من قبله على الموصي واخذ توقيعه عليها بعد التأكد من اهليته وقبوله بمضمونها، واثبات ذلك في عبارة المصادقة^(٢).

يكون شكل الوصية صحيحا، متى توفرت الشروط الشكلية المنصوص عليها في نظام الكتاب العدل، بكاملها في عبارة المصادقة على الوصية. ومن هذه الشروط التحقق من هوية المتعاقدين واهليتهم وصحة ارادتهم، وتلقي تصريحاتهم واثباتها بمخطوطة، والتأكد من ان هذه التصريحات تتوافق مع اقوال المتعاقدين وذلك بتلاوتها عليهم والاستحصال على توقيعهم، واذا تحقق الكاتب العدل من هوية الموصي بالاطلاع على تذكرة نفوسه لا يبقى ثمة حاجة لاستماع الشهود لاثبات هذه الهوية، كما يتبين صراحة من نص المادة ٢٤ من نظام الكتاب العدل، أن الشهود المذكورين في المادة ٢٦ من النظام المشار اليه هم شهود التعريف المذكورين في المادة ٢٤ المذكورة. وان ما تضمنته المادة ٢٦ من وجوب تلاوة الوصية امام الشهود ليس من شأنه اعطاء مهمة جديدة لشاهدي التعريف،

١ - استئناف بيروت، قرار ٦٦٢ ت ١٩/٤/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤١، ص ٥٩

٢ - ابتدائية جبل لبنان، رقم ٢١٥ ت ٢٦/٤/١٩٨٣، العدل ١٩٨٣، ص ٤٤١

وجعلهما شاهدي عقد، طالما ان المادة ٢٦ جاءت تنمة للمادة ٢٤، ويقتضي تفسيرها في ضوء ما سبقها من احكام^(١).

لم يفرق قانون الكتاب العدل بين تنظيم السند لدى الكاتب العدل وبين المصادقة عليه، اذ يستفاد من مجمل نصوص هذا القانون ان التنظيم والمصادقة على السند معاملة واحدة، حددت قواعدها في المادة ٢٤ وما يليها من نظام الكتاب العدل، فاذا روعيت هذه القواعد يصبح السند رسميا، سواء كتبه الكاتب العدل بيده، او كتبه اصحاب العلاقة، او طبعوه ثم وقعوه امام الكاتب العدل وفقا لشروط المصادقة. وهذا ما اكدته محكمة بيروت الابتدائية، التي قضت بان قانون الكتاب العدل يستعمل كلمة سند للالتزامات الطرفين والعقود التي يجرؤها فيما بينهما، والتي يريدان اعطاءها الصفة الرسمية، وكذلك للمخطوطة التي ينظمها الكاتب العدل نفسه، والتي يذكر فيها تصريحات الطرفين. فعندما يتكلم القانون اللبناني عن وجوب التنظيم لا يقصد تنظيم عقود الطرفين، بل تنظيم المخطوطة المؤلفة من تصريحات الطرفين ومن عبارات المصادقة. وتعني المصادقة وجود الكاتب العدل نفسه عند تصريحات الطرفين، واستماعه شخصا اليهما، اما عبارة تنظيم السند فتعني ان الكاتب العدل هو الذي يخط المخطوطة المتضمنة تصريحات الطرفين، وعبرة المصادقة، أي العبارة التي يثبت فيها الكاتب العدل انه تلقى شخصا تلك التصريحات، وان استلام الكاتب العدل السند (العقد) من الطرفين، محضرا منهما مسبقا، وايراده عبارة المصادقة تحته بجميع ما فيها من التأكيدات التي تثبت ان غاية المشرع قد تحققت، يكفي لاكساب السند، أي العقد المذكور، الصفة الرسمية^(٢).

^١ - تمميز، غ ١، هيئة ٢، قرار ٥٠ ت ١٠/٧/١٩٦٨، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٧

^٢ - محكمة بيروت الابتدائية، رقم ١١ ت ٢/٦/١٩٦٤، ن.ق.، ١٩٦٤، ج ١٢، ص ٥٨٤

قضت محكمة التمييز بان المشرع اخضع الوصية، في قانون الارث لغير المحمدين الى الاصول العادية التي تنطبق على الاسناد الرسمية والتي حددها قانون الكتاب العدل. واستنادا الى هذه القيود لم يعد ثمة مجال للتفريق بين الوصية وغيرها من العقود الرسمية المنظمة لدى الكاتب العدل. ويستفاد من مجمل نصوص نظام الكتاب العدل، وخاصة المادة ٨ (قديم) منه، ان المشرع لم يعد يفرق بين تنظيم السند الرسمي لدى الكاتب العدل وبين المصادقة عليه، اذا ما روعيت القواعد المحددة فيه، وخاصة تلك التي نصت عليها المادة ٨ (قديم وهي مقابلة للمادة ٢٤ من القانون الحالي)، فيصبح السند رسميا، بقطع النظر عما اذا كان الكاتب العدل قد كتبه بخط يده او كتبه صاحب العلاقة، او طبعه ثم وقعه امام الكاتب العدل وفق شروط المصادقة^(١). وقضت المحكمة الابتدائية ايضا بان الوصية عملا بقانون الارث لغير المحمدين تنظم لدى الكاتب العدل، ولم ينظم القانون طريقة تنظيمها فيطبق بشأن ذلك اصول تنظيم الصكوك الرسمية المعينة في قانون الكتاب العدل^(٢)، وقد توج هذا المفهوم بقرار حديث صدر عن محكمة التمييز، قضت فيه بانه بمقتضى المادة ٥٤ من قانون الارث لغير المحمدين تنظم الوصية في لبنان اما بالشكل الرسمي او بخط الموصي، وقد اضافت المادة ٥٥ التالية ان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل، دون تحديد طريقة تنظيمها، فيتعين، في هذه الحالة الاخيرة، اتباع الاصول المعينة في نظام الكتاب العدل للصكوك الرسمية. وبما ان

^١ - تمييز، ق ٣٠ ت ١٩٧٣/٢/٢١، حاتم، ج ١٤٥، ص ٦٢

^٢ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ ١، ق ٩٤/٢٩٠ ت ١٩٩٤/٣/٢٩، العدل، ١٩٩٤، ١، ص ٢٦٦، واستئناف، ١٩٧٢/٤/١٧، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٢٧، وتمييز، ١٩٦٨/٧/١١، ن.ق.، ١٩٦٩، ص ٤٢١، واستئناف، ١٩٦٣/١١/٤، ن.ق.، ١٩٦٣، ص

قانون الكتاب العدل، حسبما يستفاد من مجمل نصوصه، لم يفرق بين مسألة التنظيم للسند الرسمي ومسألة المصادقة عليه، لان المعاملة هي واحدة، فالسند يصبح رسميا سيات اذا ما كتبه الكاتب العدل بيده او كتبه صاحب العلاقة او طبع على الآلة الكاتبة ثم وقع امام الكاتب العدل وفقا لشروط المصادقة، فيظل السند صحيحا طالما ان الكاتب العدل ثبت من هوية المتعاقدين^(١).

ب - المرجع المختص لتنظيم الوصية (الكاتب العدل) وصلاحياته

تطبيقا لاحكام المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمدين لعام ١٩٥٩، التي تنص على ان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل، اصبح الكاتب العدل وحده هو المرجع المختص لتنظيم الوصية، بحيث انحصر به التصديق عليها من دون رئيس المحكمة النظامية او مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي، وخلافا للمادة ٥ من قانون الوصية لسنة ١٩٢٩ التي كانت تجيز لهذين المرجعين، فضلا عن الكاتب العدل، التصديق على الوصايا. ولم يعد في ظل قانون ١٩٥٩ الحالي باستطاعة الموصي ان ينظم وصيته لدى أي من المرجعين المذكورين. مع الاشارة الى انه حتى في القانون الحالي، هناك اصول خاصة واستثنائية، تقضي بتنظيم وصية رجال الدين، والجنود في ساحة المعركة، لدى مرجع آخر غير الكاتب العدل.

اذا كان الكاتب العدل هو المرجع الرسمي المختص لتنظيم الوصايا، فاي كاتب عدل من بين الكتاب العدل هو صاحب الصلاحية لتنظيم وصية ما، وهل يفرض له القانون اهلية معينة ؟

^١ - عميمز، غ ٥، ق ١١٨ ت ٣/٨/٢٠٠٠، صادر في التمييز، ٢٠٠٠، ص ٦٩٥

١ - الصلاحية المناطية للكاتب العدل

كان المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ لعام ١٩٤٠ المتعلق بنظام الكتاب العدل، قد حدد محل اقامة الكاتب العدل، وصلاحيته لجهة المنطقة التي يعمل فيها، في الجدول رقم أ - المرفق بالمرسوم الاشتراعي المذكور. وبذلك يجب الا يتعدى الكاتب العدل، في عمله المنطقة المحددة له. أي ان صلاحيته لاجراء معاملات التصديق وجميع المعاملات الاخرى، التي اناطها به القانون، محصورة ضمن المنطقة المحددة والمخصصة له. فاذا اجرى وظيفته في منطقة اخرى، غير تلك المحددة قانونا، يكون بذلك قد تجاوز صلاحيته، وعرض المعاملات التي يجريها على هذه الصورة للابطال^(١).

واذا كان انتقال الكاتب العدل في ظل المرسوم الاشتراعي المشار اليه يستلزم طلبا خطيا من صاحب العلاقة عملا بالمادة ١٥، وتفويضا من رئيس المحكمة التي هو تابع لها، كما يتضح من الجدول ب المعدل الملحق بنظام الكتاب العدل، فان هذه الاجراءات المتعلقة بكيفية استيفاء رسوم كتابة العدل وليس باختصاصات الكاتب العدل، يترتب على عدم التقيد بها مسؤولية مسلكية تقع على الكاتب العدل وليس بطلان السند، اذا كان انتقال الكاتب العدل ضمن صلاحيته المكانية^(٢)، وبحسب المبادئ العامة لا بطلان يمكن ان يترتب على ممارسة الموظف لاختصاصه المكاني ضمن النطاق الذي يحده له المشرع، وانما يمكن ان يؤخذ اذا تعدى النطاق المكاني المحدد له، ومارس اختصاصه في ما يجاوز هذا النطاق، لانه يكون في عمله، عندئذ، اعتداء على الاختصاص المكاني لسلطة

^١ - محكمة بيروت الابتدائية، حكم رقم ٨٣٠ ت ١٩٤٩/١٢/٢٧، حاتم، ج ٥، ص ٦٢

^٢ - تمميز، غ ٣، ق ٧٣ ت ١٩٧٥/٦/١١، العدل، ١٩٨٣، او ٢، ص ٢٦١

اخرى^(١). وقد قضي بانه يقتضي التفريق بين الانتقال، انما ضمن الصلاحية المكانية، وبين ممارسة الصلاحية خارج الصلاحية المكانية للكاتب العدل. فبالنسبة الى الحالة الاولى، ان مخالفتها لا تؤدي الى ابطال السند، بل الى مواخذه الكاتب العدل مسلكيا، اما بالنسبة الى الحالة الثانية فانها تؤدي، عند حصولها، الى بطلان السند. وان المبدأ هو ان يمارس الكاتب العدل مهماته ضمن صلاحيته المكانية بحيث لا يكون من داع لذكر هذا المكان طالما ان الممارسة واجبة الحصول فيه. فاذا اورد الكاتب العدل عبارة المصادقة من دون ان يذكر المكان الذي تمت فيه، ولم يقدم دليل معاكس، فلا يسع المحكمة ان تستنتج ان الكاتب العدل قد خالف الاصول وانتقل بدون اذن، او ان المصادقة تمت خارج صلاحيته المكانية^(٢). وبالمعنى نفسه قضي بانه لدى التدقيق في الوصية، تبين انه ورد فيها «حضرت بناء للطلب». واذا انتقل الكاتب العدل الى خارج دائرته من دون طلب خطي او اذن، فلا يؤدي ذلك الى بطلان الوصية، لان هذه الاجراءات تتعلق بكيفية استيفاء رسوم كتابة العدل، وليس باختصاصات الكاتب العدل، وان عدم التقيد بها يرتب مسؤولية مسلكية عليه وليس بطلان الوصية، اذا كان انتقال الكاتب العدل ضمن نطاق صلاحيته المكانية^(٣).

غير ان المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٠، الغي بالقانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ المتعلق بنظام الكتاب العدل ورسوم كتابة العدل

^١ - م.ن.

^٢ - محكمة بيروت الابتدائية الثانية، حكم رقم ١٠١ ت ١٩٩٢/٧/٩، العدل، ١٩٩٢، ص ٢٥٢

^٣ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ ١، حكم رقم ٦٢٦ ت ١٩٩٢/١٢/١٠، العدل، ١٩٩٣، ص ٢٨٦

(٤٢م)، ونصت المادة ٤٣ من هذا القانون على ان يتحدد، عند الاقتضاء ، دقائق تطبيق احكام هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل ووزير المالية . ومع ذلك فقد نصت المادة ٣٧/٢ على انه يحظر على الكاتب العدل تنظيم الاسناد الداخلة حصرا في اختصاص مرجع آخر بموجب نص قانوني خاص او المصادقة عليها، مما يعني انه لا يحق للكاتب العدل ان يتعدى اختصاصه المكاني لينظم سنداً داخلاً في اختصاص كاتب عدل آخر واكثر من ذلك فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٣٣٧ صراحة على انه يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء عدد الكتاب العدل ومحل اقامة كل منهم وصلاحيته المناطقية، كما يمكن استحداث وظائف كتاب عدل في المناطق التي هي بحاجة اليها بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء كما نصت المادة ٨/د من القانون المذكور على انه لا يباشر الكاتب العدل مهماته الا بعد ان يتخذ مركزاً لدائرته ضمن نطاق صلاحيته المناطقية المحددة في مرسوم تعيينه، وتطبق بشأن عقد ايجار هذا المركز الاحكام التي ترعى عقود ايجار المهن الحرة.

تكون الاسناد التي يحررها الكاتب العدل ضمن دائرة اختصاصه المكاني متمتعة بالصفة الرسمية. اما الاسناد المحررة منه خارج هذه الدائرة فلا تتمتع بتلك الصفة، بل تعتبر كاسناد عادية، عملاً باحكام المادة ١٤٤ من قانون اصول المحاكمات المدنية، اذا كانت محتوية على توقيعات اصحاب العلاقة.

ويباشر الكاتب العدل اعمال وظيفته، مبدئياً، في مكتبه، انما يجوز له ان ينتقل لهذا الغرض الى محل اقامة صاحب العلاقة، الكائن ضمن دائرة اختصاصه، اذا كان هذا الاخير في حالة لا تمكنه من الحضور الى المكتب، كما يستفاد من نص المادة ٣٧ (ج) من قانون ١٠ ايار ١٩٩٤.

ويجوز للكاتب العدل، عملا بأحكام المادة ٢٣ من قانون ١٠ ايار ١٩٩٤ ان ينقل مركز دائرته ضمن نطاق صلاحيتها المكانية، بعد موافقة وزارة العدل. كما يحق له القيام بجميع الاعمال الداخلة في اختصاصه خارج اوقات الدوام الرسمي، وفي ايام العطل الرسمية.

قضت محكمة التمييز بانه بحسب المبادئ العامة، لا بطلان يترتب على ممارسة الموظف لاختصاصه المكاني ضمن النطاق الذي يحدده له المشرع، وانما يمكن ان يؤأخذ اذا تعدى النطاق المكاني المحدد له، ومارس اختصاصه في ما يجاوز هذا النطاق، لان في عمله هذا اعتداء على الاختصاص المكاني لسلطة اخرى^(١) وكذلك، وعملا بأحكام المادة ١٤٤ من قانون اصول المحاكمات المدنية، تكون الوصية باطلة بفقدانها الصفة الرسمية، اذا انتفى اختصاص الكاتب العدل.

كان القانون القدم الملغى للكتاب العدل في مادته الخامسة عشرة، يميز للكاتب العدل، ضمن نطاق صلاحيته المكانية، وبناء على طلب خطي من قبل صاحب العلاقة، وتفويض من رئيس المحكمة التي يتبع لها ، ان ينتقل هو الى الموصي للتصديق على وصيته. غير انه اذا لم يتقيد بالاجراءات التي تفرضها عليه المادة المذكورة، فلا تعتبر الوصية باطلة ، طالما ان الانتقال جرى ضمن صلاحيته المكانية، ولكن ذلك لا يمنع تعرضه للمسؤولية المسلكية. وفي ظل القانون المشار اليه، قضت محكمة التمييز بانه اذا كان الكاتب العدل في بعدا قد نظم الوصية مدار البحث في بلدة الحدث وليس في مكتبه في بعدا، فيبقى انه زاول اختصاصه ضمن نطاق اختصاصه المكاني، وليس في ذلك ما يؤثر على صحة سند الوصية او يؤدي الى بطلانه. ولكن بما ان انتقال الكاتب العدل يستلزم طلبا خطيا وتفويضا من رئيس

^١ - تمييز مدني، غ ٣، رقم ٧٣، ت ١١/٦/١٩٧٥، العدل، ١٩٨٦، ص ٢٦٦

المحكمة التي هو تابع لها، كما يتضح من الجدول (ب) الملحق بنظام الكتاب العدل، فان هذه الاجراءات المتعلقة بكيفية استيفاء الرسوم وليس باختصاصات الكاتب العدل، يترتب على عدم التقيد بها مسؤولية مسلكية تقع على الكاتب العدل، وليس بطلان السند، اذا كان انتقال الكاتب العدل ضمن نطاق صلاحيته المكانية^(١).

ولم يأت القانون الحالي (قانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨) على أي نص يتعلق بانتقال الكاتب العدل ضمن دائرة اختصاصه المكانية الى الموصي لتنظيم وصيته. فهل يعني ذلك انه يحق له الانتقال ؟

طالما انه لا نص قانوني يمنعه من ذلك او يترتب عليه موجب أخذ موافقة المحكمة التابع لها، او تقدم طلب خطي بذلك من قبل صاحب العلاقة كما كان يوجبه المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ الملغى، فيمكننا القول انه يمكنه الانتقال ضمن دائرته بكل حرية، ولا سيما اذا كانت الضرورة تستدعي ذلك، كما لو كان الموصي مقعدا ولا يستطيع الانتقال الى مكتب الكاتب العدل.

ما هو الحكم فيما لو انتقل شخص من خارج دائرة الكاتب العدل، الى مكتب هذا الاخير في دائرته لتنظيم وصية ؟

لا يوجد أي نص يشير الى وجوب حصر تنظيم الوصية بالكاتب العدل لدى منطقة محل اقامة الموصي. وبالتالي يحق للموصي ان يختار لتنظيم وصيته أي كاتب عدل في اية منطقة فيذهب اليه، وينظم وصية لديه. وذلك لان احكام القانون المتعلقة بنظام الكتاب العدل، لا تمنع على الكاتب العدل ممارسة صلاحياته، وعلى مسؤوليته، وضمن منطقتة، لاي شخص من اصحاب العلاقة، سواء كان من

^١ - تميز مدني، غ ٣، قرار ٧٣ ت ١١/٦/١٩٧٥، م.ن.

منطقته او من خارجها، من اللبنانيين او من الاجانب. وهذا ما اخذ به الاجتهاد في ظل القانون السابق، فقضت محكمة استئناف جبل لبنان بان القانون لا يحول دون قيام الكاتب العدل في زحله بتنظيم وصية بناء لطلب موصية مقيمة في بعدا، اذ ان ما يمنع على الكاتب العدل هو الانتقال خارج دائرته لتنظيم الوصية، من دون ان يؤذن له بذلك من قبل المراجع المختصة^(١). كما قضي بانه اذا كان يحظر على الكاتب العدل الانتقال الى خارج منطقة صلاحيته لتنظيم السند الرسمي، فان هذه القاعدة لا تطبق على صاحب العلاقة الذي يبقى بامكانه الحضور الى مكتب الكاتب العدل الذي يرتأيه لتنظيم سنده، ولا يؤدي هذا الامر الى الحاق عيب شكلي في السند المنظم على هذا الوجه^(٢). وبان احكام نظام الكتاب العدل لا تمنع عليه ممارسة صلاحياته، وعلى مسؤوليته، وضمن منطقته لاي من اصحاب العلاقة سواء كانوا من منطقته او خارجها، لبنانيين او اجانب^(٣). وبالمعنى نفسه قضي بان احكام المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ تاريخ ١٩٤٠/١٢/٧ لا تمنع على الكاتب العدل ممارسة صلاحياته وعلى مسؤوليته وضمن منطقته، لاي من اصحاب العلاقة. سواء كانوا من منطقته او من خارجها، لبنانيين او اجانب^(٤). وبانه اذا كان يحظر على الكاتب العدل الانتقال الى خارج منطقة صلاحيته لتنظيم السند الرسمي الا بترخيص اصولي فان هذه القاعدة لا تطبق على صاحب العلاقة الذي

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، قرار ٣١٩ ت ١٢/١٢/١٩٧٤، حاتم، ج ١٦٥، ص ٥١١

^٢ - الغرفة الابتدائية في البقاع، قرار ١٤ ت ١٠/٣/١٩٨٨، ن.ق.، ١٩٨٨، ص ١٣٠١

^٣ - تمييز مدنية، غ ٢، قرار ٢١ ت ٢٢/٦/١٩٦٦، حاتم، ج ٧٢، ص ٦٣

^٤ - تمييز، ٢٢/٦/١٩٦٦، ن.ق.، ١٩٦٦، ص ٧٥٢

يبقى بإمكانه الحضور الى مكتب الكاتب العدل، الذي يرتأيه لتنظيم سنده، ولا يؤدي هذا الامر الى الحاق عيب شكلي في السند المنظم على هذا الوجه^(١).

٢ - حالات عدم اهلية الكاتب العدل لتنظيم الوصية

عملا باحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، يحظر على الكاتب العدل تنظيم الاسناد والعقود المخالفة للنظام العام والآداب العامة او المصادقة عليها. كما يحظر عليه تنظيم الاسناد الداخلة حصرا في اختصاص مرجع آخر بموجب نص قانوني خاص او المصادقة عليها، وتنظيم الاسناد العائدة لاصوله وفروعه او اقاربه حتى الدرجة الرابعة.

ويمنع على الكاتب العدل ان ينظم اسنادا له فيها مصلحة شخصية، على ان يفهم بالمصلحة الشخصية هذه، تلك التي تكون حالية او مباشرة.

والمنع الوارد في النص المشار اليه يعمل به سواء مثل الكاتب العدل كطرف في العقد الموثق بالسند باسمه الشخصي او بواسطة شخص مستعار (personne interposée).

ويمنع على الكاتب العدل ان يكون طرفا في العقد الذي قام بتوثيقه، او كفيلا او وكيلا لاحد الاطراف، او شريكا له. وقد قضى بان للكاتب العدل ان يوثق عقودا لشركة مساهمة يملك هو عددا من اسهمها^(٢)، بشرط الا تكون هذه الشركة شخصياً مسخرا يتعاقد الكاتب العدل تحت اسمها، لتحقيق مصلحة

^١ - محكمة الابتدائية في البقاع، حكم رقم ١٤ ت ١٠/٣/١٩٨٨، ن.ق.، ١٩٨٨، ص

^٢ - Paris, 22 mai 1848, D. 1848.2.116; Douai, 3 fév. 1876, et Rouen, 14 déc. 1875, - D.1877.2.37

شخصية له، والا تكون مصلحته كمساهم ذات شأن، كأن يملك عددا كبيرا من الاسهم، بحيث يخشى عدم حياده في توثيق العقد^(١).

ان ثبوت المصلحة الشخصية للكاتب العدل في العقد، الذي يقوم بتوثيقه هي التي يترتب عليها بطلان السند الرسمي، ولا يكفي لترتيب هذا البطلان وجود مصلحة للكاتب العدل في عقد يقوم بتوثيقه كاتب عدل آخر. كما لو اقدم الكاتب العدل، خلافا للقواعد التي تحكم مهنته، على المتاجرة بالعقارات، أي على شرائها لاجل بيعها بربح، فلا يكون عمله هذا باطلا، طالما ان توثيق العقود التي يجريها يتم لدى كاتب عدل آخر، ولو تعرض هو، من جراء ذلك العمل لعقوبة تأديبية^(٢).

واذا كان القانون قد منع على الكاتب العدل القيام بتوثيق عقود تكون فيها مصلحة لاصوله وفروعه واقاربه حتى الدرجة الرابعة، الا ان عدم اهلية الكاتب العدل بهذا الشأن يعتبر ذا طابع استثنائي، وان النص الذي يقرره يفسر بطريق الحصر. ولذلك قضي بانه يعود للكاتب العدل ان يوثق عقدا يشتمل على تعاقد لمصلحة الغير، وبالتحديد لمصلحة شخص محجور عليه قضائيا، وهو قيم عليه، نظرا لان المستفيد من هذا التعاقد ليس طرفا ولا ممثلا في العقد^(٣). كما قضي، من جهة اخرى، بانه طالما ان صفة الوكيل، ولو مأجورا، لا تعطيه وصف الطرف الآخر، فيكون للكاتب العدل ان يوثق العقد الذي يمثل فيه قريبه، لا بصفته الشخصية، بل

^١ - Paris, 22 mai 1948; Planiol et Repert et Erismen, t.7, n° 1440; Juris 1317 -

1320; Encyc. D; notaire, n° 43

^٢ - Paris, 17 decem. 1964, S.J. 1965.2.14103

^٣ - Cass., 15 juill. 1963, B.C., 1 n° 355

كوكيل عن آخر^(١). ولكن هذا الحل لم يعتمد بالاجماع بل لاقى بعض الاعتراضات عليه^(٢). كذلك اعتبر ان الكاتب العدل يمكنه ان يوثق عقداً لشركة يكون احد اقاربه بالدرجة الممنوعة، مساهما فيها^(٣). كما اعتبر ان القانون لا يمنع على الكاتب العدل من ان يوثق عقداً لشخص معنوي، يشترك في ادارته شخص طبيعي قريب له بدرجة ممنوعة، بشرط الا يتدخل هذا القريب في العقد كممثل للشركة التي يشترك في ادارتها^(٤).

ج - مراسيم الوصية ومعاملاتها

١ - طريقة تنظيم الوصية

لم تنص المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمدين على كيفية تنظيم الوصية، وان كانت تنص على ان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل. وكذلك لم ينص قانون الكتاب العدل على كيفية تنظيم الاسناد الرسمية ومنها الوصية. ولكن المادة ٣٩ من نظام الكتاب العدل، تنص على انه لا يجوز للكاتب العدل ان يعطي صوراً طبق الاصل او يسلم مضمون الاسناد، الا لاصحاب العلاقة او لورثتهم، واذا سلم اصحاب العلاقة صورة اولى طبق الاصل وفقاً للشروط المنصوص عليها في مواد قانون اصول المحاكمات المدنية، فلا يمكنه ان يعطيهم فيما بعد الا صوراً مضاعفة (Duplicates).

١ - Cass. 30 juill. 1834, S. 1834.1.678

٢ - مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية، الجريدة الرسمية، ٣ آذار ١٩٧٣، ص ٥٠٤،

رقم ٢٧٦٢١

٣ - Douai, 3 fév. 1876, D. 1877.2.37

٤ - مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية، م.س.

ويستخلص من نص المادة ٣٩ المذكورة ان الاسناد الرسمية تنظم من نسخة اصلية يحتفظ بها الكاتب العدل، ويسلم صورة طبق الاصل عنها الى اصحاب العلاقة او ورثتهم. وبالتالي فان اصل الوصية يحفظ لدى الكاتب العدل، وتسلم الى الموصي او ورثته او الى الموصى له صورة طبق الاصل عنها.

وعملا باحكام المادتين ١٤٨ و ١٤٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية الحالي، تعتبر الصورة الرسمية للسند الرسمي مطابقة له ما لم ينازع في ذلك احد الخصوم، فتقابل، عندئذ، هذه الصورة مع الاصل. واذا فقد اصل السند الرسمي وجب الاعتداد بصورته الرسمية. واذا فقدت جميع صورته الرسمية فان ادراجه في السجلات الرسمية يصلح كبداءة بينه خطية بشرط التحقق من فقدان السند الرسمي وصوره. واذا ظهر من بيانات هذه السجلات ان السند انشيء بحضور شهود، وجبت دعوة هؤلاء الشهود امام المحكمة.

ويتبين من نص المادة ١٤٩ اصول مدنية ان الصورة الرسمية للوصية تقوم مقام الاصل، وهذا ما كانت تنص عليه المادة ١٧٤ من قانون اصول المحاكمات المدنية السابق، « اذا فقد السند الاصيل يستعاض عنه بالنسخ الرسمية » أي ان النسخة الرسمية للسند الرسمي تقوم مقام الاصل. وفضلا عن ذلك فان الفقرة الثانية من المادة ٨٤٧ من قانون المحاكمات المدنية الحالي، تنص على ان السند الرسمي القابل للتنفيذ هو السند الاصيل او الصورة الاولى المطابقة للأصل.

٢ - التثبت من هوية الموصي

تنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ على ما يأتي :
« على الكاتب العدل ان لا ينظم او يصدق على أي سند قبل التثبت من هوية المتعاقدين.

- اذا كان الكاتب العدل يعرف المتعاقدين شخصيا فيذكر ذلك على مسؤوليته في السند. والا عليه ان يتثبت من هويتهم :

- اما من تذاكر هويتهم الملصق عليها الرسم الشخصي او من جوازات سفرهم او جوازات اقامتهم، او البطاقة العسكرية الملصق عليها الرسم الشخصي بالنسبة الى الاشخاص الذين يفرض عليهم القانون حمل هذه البطاقة، او بشهادة شاهدين لبنانيين راشدين معروفين من الكاتب العدل او حاملين تذكري هوية ملصق عليهما رسماهما الشخصي على ان لا يكونا من انساب المتعاقدين حتى الدرجة الرابعة، ولا يكونا مصابين بعاهة البكم والصم... »

يتضح من هذا النص، ان المادة ٢٤ المذكورة وضعت قاعدة اساسية، الزمت الكاتب العدل التقيد بها قبل مباشرته تنظيم او تصديق أي سند، وهي التثبت من هوية المتعاقدين امامه. وعينت الوسائل التي يتم بها هذا التثبت وهي : اما معرفة الكاتب العدل الشخصية بالمتعاقدين، او بابرار تذاكر هويتهم او جوازات سفرهم او جوازات اقامتهم، او من البطاقة العسكرية ، او بشهادة شاهدين يعرفان عنهم، وتتوفر فيهما الصفات التي عددتها هذه المادة.

وتعتبر كل وسيلة من الوسائل المبينة اعلاه كافية بذاتها للتثبت من هوية المتعاقدين، وهي تغني عن الوسائل الاخرى. ولذلك قضى في ظل القانون السابق بان الشاهدين هما شاهدا تعريف ليس الا، ويمكن الاستغناء، عنهما متى امكن الكاتب العدل التثبت من هوية المتعاقدين اما بمعرفته اياهما شخصا، واما بابرار تذكري نفوسهما او جوازي سفرهما^(١). وانه اذا استثبت الكاتب العدل من هوية المتعاقدين باحدى الطرق الاخرى، غير الشهود، فلا يعود ثمة داع لتعريف

^١ - تمييز مدني، غ ٣، قرار ٧٣ ت ١١/٦/١٩٧٥، العدل، ١٩٨٦، ص ٢١٦

شاهدين، وهذا ان حصل كان تزيدا لا محل معه لترتيب أي اثر على اغفال ذكر احد الامور التي تعددها المادة ١١ من قانون الكتاب العدل (قدم) والمتعلقة بهوية الشاهدين المعرفين، طالما انه بالامكان الاستغناء اصلا عن شهادتهما^(١).

– معرفة الكاتب العدل الشخصية بالمتعاقدين

اذا كان الكاتب العدل يعرف الموصي شخصيا، فيحق له ان يكتفي بهذه المعرفة، شرط ان يذكر ذلك في سند الوصية، وقد قضى بان المادة ٨ من نظام الكتاب العدل^(٢)، اوجبت على الكاتب العدل ان لا ينظم أي سند قبل التثبت من هوية المتعاقدين امامه، فاذا كان يعرفهم شخصيا يذكر ذلك في السند ...^(٣). كما قضى بانه ليس من موجب لحضور الشاهدين عندما يكون الكاتب العدل قد يثق من شخصية المتعاقدين بمعرفته الشخصية^(٤).

– الاثبات بتذكرة الهوية

اذا كان الكاتب العدل يجهل الموصي شخصيا، بإمكانه ان يستعين لاثبات هويته، بتكليفه بابرار هويته الملصق عليها رسمه الشخصي او بجواز سفره، او جواز اقامته، او بطاقته العسكرية الملصق عليها رسمه الشخصي بالنسبة الى الاشخاص الذين يفرض عليهم القانون حمل هذه البطاقة. وقد قضى بانه اذا تعرف الكاتب العدل على الموصية بموجب تذكرة هويتها، كما يستفاد من عبارة التصديق، فلا يعود مهما معرفة ما اذا كان شاهد التعريف الذي حضر العقد، تتوفر فيه الشروط

^١ - م.ن.

^٢ - حلت محل المادة ٨، المادة ٢٤ من القانون الحالي

^٣ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار ٢٧٩ ت ١٠/٢٥، ١٩٧٤، حاتم، ج ٩٦٥، ص ٥٧٢

^٤ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، ق ٤٧ ت ٢/٤، ١٩٧٢، حاتم، ج ١٢٢، ص ٦٣

القانونية ام لا. ومتى كانت الوصية صحيحة، حتى بعدم وجود الشاهد، فلن تصبح باطلة لان وجوده جاء معيوباً^(١). كما قضي بانه ليس من موجب لحضور الشاهدين عندما يكون الكاتب العدل قد يتقن من شخصية المتعاقدين بابرازهم تذاكر نفوسهم^(٢). وقضي ايضا بانه لدى الاطلاع على صك الوصية المطعون بها، تبين ان الكاتب العدل استتب من هوية الموصي عن طريق تذكرة هويته، وهذا الاستببات يغني عن شهادة شاهدين عملاً باحكام المادة ٨ من نظام الكتاب العدل، وهذا ما ذهب اليه الفقه والاجتهاد، كما يغني عن ذكر معرفته الشخصية بالموصي، اذ لو كان على معرفة شخصية به، لكان استغنى ايضا عن الاطلاع على هويته^(٣). وقد قضي بانه اذا كان الكاتب العدل لا يعرف المتعاقدين، فانه يحتم عليهم ابراز تذاكر نفوسهم او جواز السفر، او شهادة شاهدين بالغين معروفين متمتعين بحقوقهما المدنية. ويشار الى ذلك في السند. وعليه ان يتحقق ايضا من اهلية المتعاقدين وقبولهم بمحض ارادتهم. فاذا استدل من العبارة المدونة على الظرف ان الكاتب العدل لم يذكر انه يعرف الموصي شخصياً، ولم يحتم عليه ابراز تذكرة هويته او جواز سفره، ولم يستمع الى شاهدين يعرفان عنه، كما لم يتحقق من اهليته، فلم يثبت بالتالي من معاملة الايداع، ان المودع الذي وقع امام الكاتب العدل هو الموصي بالذات وان هذا الالابات يجب ان يستمد من معاملة الايداع التي تعتبر سند رسمياً، وليس من أي مصدر آخر. وان ما تقدم يشكل خلافاً في معاملة

١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ٣٥٧ ت ١٩٦٧/٦/٢٩، حاتم، ج ٧٦، ص ٥١

٢ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، ق ٤٧ ت ١٩٧٢/٢/٤، حاتم، ج ١٢٢، ص ٦٣

٣ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ ١، ق ٩٤/٢٩٠ ت ١٩٩٤/٣/٢٩، العدل،

الايداع من شأنه ان يجردها من كيانها، فتكون الوصية باطلّة لفقدان عنصر وجودها^(١).

ذهب الاجتهاد الى القول ان ذكر رقم السجل العائد للموصي في عبارة المصادقة، لا يثبت ان القائم بالاعمال قد اطلع على تذكرة الهوية العائدة لهذا الاخير، اذ ان هذا الاطلاع يجب ان يدرج في عبارة المصادقة لكي يصح القول ان رقم السجل المنوه عنه اطلع عليه في تذكرة الهوية، ودونه في صك الوصية^(٢). وعلى العكس من ذلك قضت محكمة التمييز بأنه اذا تثبت الكاتب العدل من هوية الموصي باطلاعه على تذكرة هويته، وذكر مندرجاتها، فهذا يكفي لتحديد شخصه ويعد عنه كل التباس، وتحقق من حالته الظاهرة، وليس له ان يتحقق مما هو اكثر^(٣).

— الشاهدان —

يحق للموصي، اذا كان الكاتب العدل لا يعرفه شخصيا، او لم يعزّز تذكرة هويته، ان يطلب التعريف عنه بشهادة شاهدين لبنانيين راشدين معروفين من الكاتب العدل او حاملين تذكري هوية ملصق عليها رسماها الشخصيان، على ان لا يكونا من انساب المتعاقدين حتى الدرجة الرابعة، ولا يكونا مصابين بعاهة البكم والصم.

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، قرار ٢٧٩، ت ١٠/٢٥/١٩٧٤، حاتم، ج ١٦٦، ص ٥٧٢

^٢ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، قرار ١٧١ ت ٣/٢٩/١٩٨٢، العدل ١٩٨٦، ص

٢٦٨، رقم ٩٦

^٣ - تمييز، ١٨/١٢/١٩٨٠، الشرق الادنى، رقم ٣٣ و ٣٤، ص ٣٢٢

وقد نصت المادة ٢٦٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية على انه لا تقبل شهادة الشهود بين الاصول والفروع، وبين الزوجين ولو بعد انحلال عقد الزواج. كما لا تقبل ايضا شهادة الخدم لمخدومهم الملازمين لشخصه ما داموا بخدمته، ولا شهادة الوكيل لموكله، ولا شهادة الشريك فيما يتعلق بالشركة، ولا الكفيل فيما يختص بالتزامات المكفول.

ما هو وضع الشهود في ظل قانون ١٩٥٩ ؟ وهل هم شهود عقد كما كان الامر في قانون ١٩٢٩، او شهود تعريف ؟

طالما ان الشهود في ظل قانون ١٩٥٩ لا يطلب منهم سوى تعريف الكاتب العدل بالمتعاقدين، اذ تتوقف مهمتهم عند هذا الحد، ولا تتعداها الى معاونه الكاتب العدل في الاستماع الى تصريحات المتعاقدين، والوقوف الى جانبه عندما يعلن هؤلاء المتعاقدون عن مرادهم ، حتى اذا ما قام النزاع بعد ذلك حول حقيقة مراد الاطراف امكن شاهد العقد ان يشهد حول ذلك، فيكونون اذن شهود تعريف وليس شهود عقد، خلافا لما كان الامر عليه في قانون ١٩٢٩. وهذا ما قضت به صراحة محكمة التمييز^(١). كما قضت محكمة الاستئناف بان الشاهد المقصود في المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ (السابق للنظام الحالي) الذي اوجب تلاوة الوصية عليه اسوة بالموصي نفسه، هو شاهد التعريف وليس شاهد العقد، بدليل ان المادة ١٢ معطوفة على المادة ١٠ والمادة ٨ من المرسوم الاشتراعي المذكور، تتعلق كلها بشاهد التعريف، ومن المعلوم انه يختلف عن شاهد العقد، وان القانون المذكور قد استغنى ثانيا عن شهود العقد، واشترط فقط شهود تعريف، عندما لا يتعرف الكاتب العدل على العاقد. ومن هنا ان تلاوة الوصية على الشهود

^١ - ممييز مدني، غ ٣، قرار ٧٣، ت ١١/٦/١٩٧٥، العدل ١٩٨٦، ص ٢٦٦

المنصوص عليها في المادة ١٢ تشترط فقط عندما لا يكون الكاتب العدل يعرف الموصي. فاذا تعرف الكاتب العدل على الموصي بموجب تذكرة هويته المبرزة له، فلا ضرورة لشهود التعريف، ولا لتلاوة الوصية على الشاهد^(١). كما قضى بانه يتضح من احكام المادة ٨ من نظام الكتاب العدل المؤرخ في ١٢/٧/١٩٤٠ (نظام قلم) انه ليس من موجب لحضور الشاهدين عندما يكون الكاتب العدل قد يتقن من شخصية المتعاقدين بمعرفته الشخصية او بابرارهم تذاكر نفوسهم ويكون حضورهما ضروريا عندما يحصل التعرف على المتعاقدين بواسطتهما، فيستنتج من ذلك ان الشهود المشار اليهم ليسوا بشهود عقد بل بشهود تعريف، وبالتالي فان حضور الشاهدين الوارد اسمهما في عبارة التصديق على الوصية لم يكن ضروريا، طالما ان التعريف عن الموصي لم يحصل بواسطتهما فقط، بل حصل بابرار هويته التي استثبت منها الكاتب العدل^(٢).

وبما ان الشهود هم شهود تعريف، تقتصر مهمتهم على تعريف الكاتب العدل بالمتعاقدين، فيمكنه الاستغناء عن شهادتهم، اذا تسنى له معرفة المتعاقدين عن غير طريق الشهود، كمعرفته الشخصية بالموصي، او الاطلاع علم، تذكرة هويته او جواز سفره. بحيث اذا استطاع الكاتب العدل ان يتحقق من هوية الموصي، باحدى الطرق المذكورة، فلا يعود ثمة داع لاستماع الشهود لاثبات هذه الهوية. وهذا ما ذهب اليه المحكمة الابتدائية في جبل لبنان عندما قضت بانه اذا كان القانون قد فرض في المادتين ٨ و ١٢ من نظام الكتاب العدل (القلم الملغى) توقيع الوصي امام الشهود، فان مهمة هؤلاء تقتصر على التعريف عن هوية الموصي، بحيث اذا كان الكاتب العدل يعرفه شخصا، او اذا استند الى هويته باطلاعه على هوية

١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ٣٥٧ ت ١٩٦٧/٦/٢٩، حاتم، ج ٧٦ ص ٥١

٢ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، ق ٤٧ ت ١٩٧٢/٢/٤، حاتم، ج ١٢٢، ص ٦٣

الموصي، فلا يبقى من موجب لحضور هؤلاء، وبالتالي لا يكون لعدم ذكر المواصفات المطلوبة في صك الوصية أي تأثير على صحتها، طالما ان وجودهم غير مطلوب اصلا^(١). كما قضت المحكمة المذكورة في حكم آخر لها، بانه لا لزوم اصلا لحضور الشاهدين وتوقيعهما على صك الوصية، طالما ان الكاتب العدل قد تحقق من هوية الموصي بالاطلاع على تذكرة هويته الملصق عليها رسمه الشمسي^(٢). وقضت محكمة استئناف بيروت بانه بعد ان يتحقق الكاتب العدل من هوية الموصي، لا يعود من داع لاستماع الشهود لاثبات هذه الهوية، كما يتبين ذلك صراحة في المادة ٨ من نظام الكتاب العدل، وان الشهود المذكورين في المادة ١٢ من النظام المشار اليه هم شهود التعريف المذكورون في المادة ٨ المنوه بها. ولئن ذكرت المادة ١٢ وجوب تلاوة الوصية امام الشهود، فليس من شأن هذا النص اعطاء مهمة جديدة لشاهدي التعريف، طالما انها جاءت تمة للمادة ٨، ويقتضي تفسيرها على ضوء ما سبقها من احكام. وان قراءة السند المنظم من الكاتب العدل امام شهود التعريف تدخل ضمن نطاق مهمتهم، أي التأكد من هوية الشخص المعرف عنه لدى تلاوة الوصية. وليس من المنطق ان يصبح شاهد التعريف شاهدا على العقد، في حين انه يستغنى عن شهادته عندما يكون الكاتب العدل على معرفة بالمتعاقدين، ولا شيء يبرر اضافة معاملة بالنسبة الى صحة عقد لا تمت الى صفة التعريف بصلة. وبناء عليه إن وجود الشهود ليس ضروريا عندما يتعرف الكاتب

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، رقم ١٨٩ ت ١٤/٤/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ص ٢٦٣، رقم ٣٤

^٢ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، قرار ٢١٥ ت ٢٦/٤/١٩٨٣، العدل ١٩٨٦، ص ٢٦٤، رقم ٣٩

العدل على هوية الموصي ^(١). كما قضت محكمة التمييز بان المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل، عندما توجب تلاوة العقد امام الشهود ، فانها تعطف على المادة ٨ من القانون نفسه، وتقصد شهود التعريف الذين ذكرهم هذه المادة ، ولا اشارة في القانون الى غيرهم من الشهود. ويستغني عن شهود التعريف اما لان الكاتب العدل يعرف المعاهد شخصيا، واما لان هذا الاخير ابرز تذكرة هويته ، فلا يبقى هناك من شهود يتلى عليهم العقد . والقرار الاستثنائي في قوله ان لا حاجة الى تلاوة الوصية على الشهود، عندما يستغني عنهم كشهود تعريف، قد احسن تطبيق القانون ^(٢). وقضي ايضا بان الشهود ليسوا بشهود عقد بل شهود تعريف، وبالتالي فان حضور الشاهدين الوارد اسمهما في عبارة التصديق على الوصية لم يكن ضروريا، طالما ان التعريف عن الموصي لم يحصل بواسطتهما فقط، بل حصل بابراز هويته التي استثبت منها الكاتب العدل ^(٣).

ويستتج من ذلك ، ان المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل السابق للقانون الحالي ^(٤)، التي كانت توجب تلاوة العقد امام الشهود ، انما تعطف على المادة ٨ ^(٥)، وبالتالي تقصد شهود التعريف الذين ذكرهم هذه المادة، ولم يشر القانون الى غيرهم من الشهود، وهؤلاء يمكن الاستغناء عنهم لانهم شهود تعريف لا شهود عقد.

١ - استئناف بيروت، غ، ٤، قرار ١٩٨٧ ت ١٢/٢١، حاتم، ج ٩٥، ص ٥١

٢ - تمييز مدنية، غ ١، هـ ٢٢ قرار ١٢٨ ت ١٩٦٨/٩/٩١، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٢

٣ - بداية، ٤/٢/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٣، ص ٤٦٠

٤ - ان المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل السابق تشابه المادة ٢٦ من القانون الحالي

٥ - المادة ٨ من القانون السابق تشابه المادة ٢٤ من القانون الحالي

وكان قانون الكتاب العدل السابق ينص على ان لا تصح شهادة الخادم اذا كان مرتبطا بشخص سيده، كما لو كان مقيما في منزله، او يعمل سائقا لديه. وقد قضى بان هذا الامر غير متوفر في الكاهن بالنسبة الى رئيسه المطران، ولا في الموظف لدى هيئة معنوية يشرف عليها المطران^(١).

والشهادة هذه من الخادم، لا تكون صحيحة اذا استند اليها الكاتب العدل في تصديقه على الوصية، اما اذا كان قد استند على تذكرة هوية الموصي، ولم يكن لزوم للاستعانة بالخادم، فان وجود علاقة بين الموصي والخادم المذكور لا يؤثر في القضية. وهذا ما قضت به محكمة استئناف بيروت بقولها : تدلي الجهة المستأنفة بان الكاتب العدل استعان لاثبات صك الايصاء بشاهدين، وان احدهما كان مستخدما لدى الموصي، مخالفا بذلك المادة ٨ من المرسوم الاشتراعي ١٩٤٠/٧٦ التي تمنع الاستعانة بالخدم والاقارب للتثبت من صحة هوية موقعي السندات الرسمية تحت طائلة بطلانها. وبما انه من الراجح ان الاستعانة بالشهود عند تنظيم الوصية هو للدلالة على هوية الموصي، وان الكاتب العدل قد استند في تصديقه على الوصية، على تذكرة هوية الموصي، ولم يكن من لزوم للاستعانة بالشهود، ولذا فان وجود علاقة بين الموصي واحدهم لا يؤثر في القضية^(٢).

واذا كانت شهادة الخدم لمخدومهم الملازمين لشخصه لا تقبل ما داموا في خدمته، بالنظر الى السلطة المباشرة التي تكون للمخدوم عليهم، فانه اذا ترك الخادم الخدمة تقبل شهادته ضد مخدومه السابق، ما لم يكن قد ترك الخدمة بالتواطؤ معه،

^١ - تمييز، غ ٢، رقم ١٣ ت ١٩/٨/١٩٨٤، مجلة الشرق الاذن، دراسات، رقم ٣٩، ص

^٢ - استئناف بيروت، غ ٦، قرار ١٣٣٨ ت ١٥/١٠/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤٨ ص ٦٤

فترفض شهادته ضد مخدمه، عندئذ^(١). ولا يدخل في فئة الخدم المعينين بالنص المستخدمون في محلات الخصم ومشاريعه او اعماله، حيث تكون شهادة هؤلاء جائزة، على ان يبقى للمحكمة ان تقدر قيمتها، بمقتضى ما تملك من سلطة واسعة بهذا الشأن. وقد قضت محكمة التمييز بان شهادة عمال الخصم مسموعة على خلاف شهادة الخدم الملازمين لشخصه^(٢). وقضى ايضا بانه ليس ما يمنع استماع مستخدمي المحل وكل من له علاقة بالواقع على سبيل المعلومات اذا كانت المادة تجارية^(٣). وقد علق بعض الشراح على هذا القرار الاخير بالقول : انه كان يمكن استماع مستخدمي المحل كشهود امام المحكمة بعد تحليفهم اليمين وتقدير القيمة التي تعود لشهادتهم، في ضوء رابطة الاستخدام القائمة بينهم وبين الخصم الذين شهدوا لصالحه^(٤).

ما هو الوضع الحالي لشهادة الخدم وهل تعتبر صحيحة او باطلة ؟

لم تشر المادة ٢٤ من قانون ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، الى شهادة الخدم، بل قصرت المنع من الشهادة على انساب المتعاقدين حتى الدرجة الرابعة، وعلى الا يكون الشاهدان مصابين بعاة البكم والصمم. وبما ان قانون الكتاب العدل هو قانون خاص لا يجوز التوسع في تفسير احكامه، فلا يسعنا القول بان شهادة الخادم ممنوعة كما كان الامر في ظل قانون ١٩٤٠، ولذلك فهي تعتبر مقبولة بالرغم مما قد ينتج عنها من محاذير. وكذلك الامر في شهادة الوكيل وشهادة الشريك فيما يتعلق بالشركة وشهادة الكفيل فيما يختص بالتزامات المكفول، والتي نصت عليها

١ - Cass., 29 oct. 1902, D 1902.1.579, et 29 juin 1932, D. 1932. 476

٢ - تمييز، ١٩٧٥/٣/١٩، باز ٢٣، ص ١٨١، رقم ٢٢

٣ - استئناف لبنان، ١٩٤٧/٥/٢٨، ن.ق.، ١٩٤٧، ص ٤٩٤

٤ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات المدنية والاثبات، ج ١٦، ص ١٩٢، هامش ٢

المادة ٢٦٠ من قانون اصول المحاكمات المدنية. فهذه المادة الاخيرة، تتناول الشهود امام المحاكم، اما المادة ٢٤ من القانون ٣٣٧، فتقتصر على الشهادة امام الكاتب العدل. وان موضوع الشهادة يختلف في كل من القانونين فموضوع الشهادة امام الكاتب العدل، يتناول الثبوت من هوية المتعاقدين، اما موضوعها امام المحاكم فيتناول الاثبات، بوجه عام، كغيرها من وسائل الاثبات، أي اقامة الدليل امام القضاء على واقعة او عمل قانوني يسند الى أي منهما طلب او دفع او دفاع. وتعتبر الشهادة امام القضاء واجبا، ويتعين على كل شخص ان يؤازر القضاء في سبيل جلاء الحقيقة.

ما هي الاهلية العامة التي يجب توفرها في الشاهدين امام الكاتب العدل، وهل تقبل شهادة القاصر المميز ؟

حسنت المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ هذا الامر ، ونصت على ان الشاهدين يجب ان يكونا راشدين، وبالتالي فلا تصح شهادة القاصر ولو كان مميزا. خلافا لما هو عليه الامر في قانون اصول المحاكمات المدنية، حيث اعتبرت المادة ١/٢٥٩ من هذا القانون، انه لا يكون اهلا للشهادة من لم يكمل الخامسة عشرة من عمره. وبالتالي يحق لمن اكمل الخامسة عشر من عمره ان يشهد امام المحاكم، ولا يحق له ان يثبت هوية المتعاقدين امام الكاتب العدل ما لم يبلغ سن الرشد أي ١٨ سنة.

والقول بان شاهد التعريف امام الكاتب العدل يجب ان يكون راشدا، يعني، فضلا عن بلوغه سن الرشد، ان يكون سليم الادراك.

قضي بانه ليس في قانون الوصية ما يوجب ذكر محل اقامة الشهود وكونهم راشدين، بل على الكاتب العدل ان يتحقق من توفر الشروط القانونية فيهم دون ان يكون ملتزما بذكر ذلك في عبارة التصديق^(١).

ما هو الحكم بالنسبة الى شهادة الاجني ؟

كان قانون ١٩٢٩ ينص على وجوب ان يكون الشاهد لبنانياً، الا ان المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٠، لم ينص على جنسية الشاهد، ففسر الشراح بانه لا يفترض ان يكون الشاهد لبنانياً. وسارت المحاكم على هذا الاساس. اما القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، فعاد من جديد ينص على ان الشاهدين يجب ان يكونا لبنانيين. وبالتالي فلا تجوز شهادة الاجني.

هل يشترط الا يكون للشاهد منفعة من الوصية ؟

كان قانون ١٩٢٩ يشترط ان لا يكون له منفعة من الوصية، اما المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٠ فلم ينص على شيء من ذلك، كما لم ينص عليه القانون رقم ٣٣٧ ولا قانون الارث لغير المحمدين . وبالتالي فلا يشترط في الشاهد ان لا يكون له منفعة من الوصية.

هل يجب ان يكون الشاهدان معروفين من الكاتب العدل ؟

عملاً باحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٤ يكتفي الكاتب العدل بشهادة شاهدين معروفين منه، ولو لم يكونا حاملين تذكري هوية. وبمجرد معرفتهما من قبل الكاتب العدل تكفي للشهادة. اما اذا لم يكن يعرفهما فعليهما ان يكونا حاملين تذكري هوية ملصق عليهما رسماهما الشخصيان. ولم

^١ - مميز، ق ٤٥ ت ١١/٤/١٩٦٣، باز، ١٩٦٣، ص ١٨٠

تشر المادة المذكورة الى ما اذا كان على الكاتب العدل ان يدون ذلك في متن المصادقة على سند الوصية، كما ذكرت بالنسبة الى معرفته بالمتعاقدين. فهل يعني ذلك ان الشهادة تكون صحيحة، ولو لم يذكر الكاتب العدل أنه يعرف الشاهدين، او انه اطلع على تذكرتي هويتهما ؟ وذلك خلافا لما كانت تنص عليه المادة ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٠، حيث كانت تقضي بان يذكر في السند اسماء معرفي الهوية وشهرتهم وحالتهم ومهنتهم ومحال اقامتهم. وقد اثير جدل حول اغفال ذكر هذه الامور او بعضها ولكن الرأي الراجح اعتبر أنه قد يفسح اغفال هذه الامور او بعضها مجالا لمؤاخذة الكاتب العدل، ولكن فقط في الحالة التي يتم فيها التثبت من هوية المتعاقدين بواسطة الشهادة، ويقتصر عليها، اما اذا استثبت الكاتب العدل من هوية المتعاقدين باحدى الطرق الاخرى، التي اجازتها المادة ٨ من نظام الكتاب العدل القدم، فلا يعود ثمة داع لتعريف الشاهدين او الشهود، وهذا ان حصل كان تزيدا لا محل له لترتيب أي اثر على اغفال ذكر احد الامور التي تعددها المادة ١١ المذكورة، والمتعلقة بهوية الشاهدين المعرفين ، طالما انه بالامكان الاستغناء اصلا عن شهادتهما.

هل يقبل بشهادة الزوجة في التعريف عن زوجها ؟

حظرت المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ الشهادة من انساب المتعاقدين حتى الدرجة الرابعة. وقد اتى هذا النص مطلقا، وبدون ان يشير الى الاصول او الفروع او الحواشي أو الزوجية والمصاهرة، وبالتالي يستخلص منه انه يشمل الاقارب والانساب جميعا حتى الدرجة الرابعة بمن فيهم الزوجة. وبالتالي لا يحق للزوجة ان تشهد امام الكاتب العدل على التعريف بزوجها.

وفي كل الاحوال لا تقبل شهادة البكم والصم، ولا شهادة القاصر او المجنون او المعتوه.

اذا كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ قد حددت الطرق الثلاث التي بحثناها للتثبت من هوية المتعاقدين وهي : اما المعرفة الشخصية، وفي حال النفي بطاقة الهوية وما يقوم مقامها، او التعريف عنه بشهادة شاهدين، فانه يبدو من هذه المادة انه لا يمكن استبدال الطرق الثلاث المذكورة بسواها، او اتمامها بمستندات اخرى، بل يقتضي الاثبات بواسطتها ومراعاة الاصول المتعلقة بهذا الشأن تحت طائلة البطلان. كما يستمد الاثبات من الصك ذاته دون اللجوء الى اية وسيلة اثبات غريبة عنه. ويجب ان يذكر في عبارة التصديق الوسيلة المعتمدة من الوسائل الثلاث للتثبت من هوية المتعاقدين. وهذا ما ذهب اليه القضاء، حيث قضت محكمة الدرجة الاولى بانه يتبين من الرجوع الى الوصية المطعون فيها ان القائم بالاعمال لا يعرف الموصي، كما لم يرد فيها انه حتم عليه ابراز تذكرة هويته او جواز سفره وانه اطلع على احدهما. وان ذكر رقم السجل العائد للموصي في عبارة التصديق لا يثبت ان القائم بالاعمال قد اطلع على تذكرة الهوية العائدة للموصي، اذ ان هذا الاطلاع يجب ان يدرج في عبارة المصادقة لكي يصح القول ان رقم السجل المنوه عنه قد اطلع عليه القائم بالاعمال في تذكرة الهوية ودونه في صك الوصية بالاستناد اليها، مع الاشارة الى ان الرقم الوارد في عبارة المصادقة لا ينطبق على رقم السجل الحقيقي المثبت بافادة مأمور النفوس. وعلى كل حال ان وجود قيد للموصي في سفارة لبنان في بونس ايرس وذكر رقم هذا القيد في عبارة المصادقة لا يغنيان عن ابراز تذكرة الهوية او جواز السفر، لان القانون اوجب على الموظف الرسمي الاعتداد بهذين المستنديين للتثبت من هوية الموصي. ولا يصح استبدالهما باي مستند لم يأت القانون على ذكره. وبالنسبة الى

الشهود فقد درجت العادة على ان يذكر في صك الوصية عبارة " المعروف عنه من الشاهدين " في معرض بيان هوية الموصي او اية عبارة اخرى تفيد التعريف به من قبل الشاهدين، ومن الرجوع الى صك الوصية موضوع الدعوى يتبين ان عبارة المصادقة اقتصر على ذكر حضور الشاهدين عند توقيع الموصي على الصك، من دون ان يشار باية عبارة الى ان الشاهدين يعرفانه، الامر الذي ينفي تثبت الموظف الرسمي من هوية الموصي بواسطة الشاهدين المذكورين. وفي مطلق الاحوال لا يكون الموظف الرسمي قد تثبت من هوية الموصي وفقا للشروط والاصول المفروضة قانونا، وبالتالي تكون الوصية باطلة^(١).

٣ - اهلية الموصي

يتوجب على الكاتب العدل، عملا باحكام المادة ٢٤/٢ من نظام الكتاب العدل، ان يتحقق من اهلية الموصي، ومن قبوله تنظيم وصيته بمحض ارادته، ويذكر ذلك في سند الوصية. اما اذا تحقق من ان الموصي لا يتمتع بالاهلية فيتوجب عليه ان يرفض تنظيم الوصية.

والاهلية المقصودة في عبارة الكاتب العدل هي الاهلية القانونية للالتزام أي الرشد وسلامه الادراك. ولا يتوجب على الكاتب العدل ان يستعمل صيغة معينة لدى ذكره التحقق من اهلية الموصي وصحة عقله.

ان مجرد قبول الكاتب العدل بتنظيم الوصية يعني حكما انه تقيد باحكام المادة ٢٤/٢ من نظام الكتاب العدل، أي انه تحقق من اهلية الموصي وقبوله بمضمون الوصية بمحض ارادته.

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، حكم رقم ١٧١ ت ١٩٨٢/٣/٢٩، العدل

١٩٨٣، ١ و ٢، ص ٢٤٠

هل أن ما تحققه الكاتب العدل بالنسبة الى اهلية الموصي يعتبر ثابتا حتى ثبوت تزويره، او انه يمكن اقامة الدليل على عكس ما تحققه الكاتب العدل ؟

ذهب البعض الى القول بان ما تحققه الكاتب العدل فيما يتعلق باهلية الموصي يعتبر صحيحا حتى ثبوت التزوير^(١). الا ان الرأي السائد اعتبر ان ما يخلص اليه الكاتب العدل مبني على الظاهرية المستخلصة مما سمع ورأى لدى العقاد، ويشكل قرينة على اهلية الموصي^(٢)، وهذه القرينة يمكن اثبات عكسها استنادا الى وقائع كان يستحيل على الكاتب العدل نفسه التحقق منها يوم استمع العقد^(٣)، وبهذا المعنى قضى بان الكاتب العدل يعتمد لتنظيم السند او المصادقة عليه، على ظاهر حال الشخص بعد تحققه من بلوغه، وذلك توصلا الى معرفة ما اذا كانت هذه الحالة موافقة للاهلية المدنية توصلا الى سلامة الرضى. وان قبول الكاتب العدل بالمصادقة على الوصية يشكل قرينة على الاهلية قابلة لاثبات العكس^(٤)، كما قضى بان ما اورده الكاتب العدل في عبارة التصديق على الوصية من ان الموصي سليم العقل، ليس من شأنه ان يجعل سلامة الادراك ثابتة حتى ادعاء التزوير، لان سلامة الادراك لا تعتبر من الافعال المادية التي من وظيفة الكاتب العدل ان يتحققها^(٥)، وبان واقعة فهم الموصي مندرجات الوصية، هي، كواقعة

^١ - Planiol et Ripert, n° 567 ; Cass. 26 mai 1962, Gaz. Pal; 962.2.62

^٢ - Paris, 4 décem. 1950, Gaz. Pal. 1951. 144

^٣ - Req., 13 janv. D.P 1926.66 et 14 mai 1943, Gaz. Pal. 1943.2.32; Réc. P., - 1964.775

^٤ - محكمة بيروت الابتدائية الثانية، حكم رقم ١٠١ ت ١٩٩٢/٧/٩، العدل، ١٩٩٣، ص ٢٥١، استئناف بيروت، غ، ١، ق ١٣٦٤ ت ١٩٦٩/١١/٢٠، العدل، ١٩٧٠، ٢، ص ٢٩١

^٥ - استئناف، ١٩٦٣/١١/٤، ن.ق.، ١٩٦٣ ص ١١١٠

ادراكه التام، من الامور التي لا يستطيع الكاتب العدل تقديرها بصورة كافية ، فلا تكون مشمولة بالقوة الثبوتية التي تتعلق بالوقائع المادية التي يستطيع الكاتب العدل التثبت منها بصورة مطلقة. وبالتالي لا لزوم لدعوى تزوير في معرض اثبات ان الموصي لم يفهم النص الذي تلاه عليه الكاتب العدل لجهله اللغة العربية ^(١).

ذهب القضاء اللبناني الى ان تقدير الشهادات يعود للمحكمة التي ترى القرائن والبيانات متماسكة ومتضاربة، وتثبت ان الموصية لم تكن عند توقيع العقد بحالة عقلية سليمة، بدليل قيام الكاتب العدل نفسه بوضع صيغة الوصية بناء على طلب احد الاشخاص، وبدليل عدم جواب المتوفاة بالقبول ، وابداء اشارة لا يمكن اعتبارها من قبل مديرة المدرسة دليلا على سلامة العقل وتوافر الرضى لديها عند اجراء الوصية، وبدليل وضع بصمة على التوقيع مع انها كانت توقع على عقد ينظمه الكاتب العدل، مع ان المرض الذي كانت مصابة به لا يحول دونها والكتابة، كما صرح طبيبها المعالج، وبدليل مسك يدها لوضع البصمة، وبكونها منذ آواخر نيسان بحالة شبيهة بالسكارى بفعل المسكنات، والتي تجعل منها غير قادرة على التفكير وعلى وعي ما يطلب اليها عمله ، بمعنى انها تقبل بكل ما يوحى اليها به من دون ان تفقه معناه ومداه ^(٢). كما قضى بانه يتبين من صك الوصية ان الكاتب العدل صادق على مندرجات الوصية وتقييد بالفقرة الثانية من المادة الثامنة من نظام الكتاب العدل، والتي تتعلق بالتحقق من اهلية الموصي. وان ما يتحققه الكاتب العدل مبني على الظاهر المستخلص مما سمع ورأى لدى العاقد ويشكل قرينة على

^١ - استئناف، ١٧/٤/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٢٧

^٢ - استئناف بيروت، غ ١، قرار ١٣٦٤ ت ١١/٢٠، ١٩٦٩، حاتم، ج ٩٨، ص ٦٢،

والعدل، ١٩٧٠، ٢، ص ٢٩١

اهلية الموصي يمكن اثبات عكسها استنادا الى وقائع كان يستحيل على الكاتب العدل التحقق منها يوم نظم العقد^(١).

ان الادراك المفروض لصحة الوصية له مفهوم واسع، اذ ليس من الضروري ان يكون الموصي في حالة عقلية ممتازة ، انما عليه ان يعي ما يقوم به، أي ان يدرك بصورة طبيعية لماذا يوصي ولن يوصي^(٢).

يمكن للمحكمة الا تكتفي بتحقيق الكاتب العدل من اهلية الموصي، بل لها ان تكون قناعتها بوسائل اخرى كشهادة الشهود مثلا وتقارير الخبراء. وهذا ما ذهبت اليه محكمة بيروت الابتدائية بقضائها بان الشهود الاطباء اجمعوا على أنهم لم يشاهدوا ان الموصي كان بحالة غير طبيعية من الناحية العقلية، وترى المحكمة الأخذ بعين الاعتبار بافادتهم. وكانت المحكمة قد كلفت طبيبا بالاطلاع على ملف الموصي في مستشفى الجامعة الاميركية فلم يبد رأيا جازما بالموضوع ، بل قال : ان الطبيب المتمرن الذي عاين الموصي، استعمل عبارة : نسبة لحالة المريض العقلية، وليس نسبة لحالته الصحية العامة. فاستعماله علامة الاستفهام تنم عن التساؤل اكثر مما تدل على الجزم، ولا تفيد بالضرورة وجود مثل هذه الحالة. ولا شيء يثبت ان الموصي كان بتاريخ تنظيمه الوصية قبل دخوله مستشفى الجامعة فاقد الوعي والادراك. وقد توفي ولم يكن مصابا باي مرض او وهن لاحق لتاريخ تنظيم الوصية، ولا تشكل الشيخوخة، بحد ذاتها، والامراض الجسدية، قرينة على ضعف

^١ - محكمة بداية بيروت المدنية، غ ٥، حكم ١١٤ ت ١٨/٢/١٩٧٢، حاتم، ج ١٢٥، ص

٦٢، وابتدائية بيروت ، غ ٥، ت ١٢/٢/١٩٧٥، العدل، ١٩٨٦، او ٢، ص ٢٦٣، رقم ٢٧

^٢ - م.ن.

قواه العقلية، ولا تؤدي الى ابطال الوصية، اذا لم يثبت بصورة جازمة فقدان قواه العقلية وعدم اهليته للايصاء^(١).

قضت محكمة التمييز اللبنانية بان الكاتب العدل لدى تحققه من اهلية الموصي وقبوله بمضمون الوصية بمحض ارادته يعتمد حالة الموصي وتصرفاته الظاهرية فقط^(٢)، وبالتالي فانه يحق لكل ذي مصلحة يرغب الطعن بصحة الوصية، ان يقيم الدليل على عدم اهلية الموصي او عدم قبوله مضمونها بمحض ارادته، وذلك بطرق الاثبات المقبولة قانونا. ويعود تقدير تحقق الاهلية او عدم تحققها الى محكمة الاساس.

وقضت محكمة الاستئناف بصوابية الحكم المستأنف في اعلانه مبدأ استناد الكاتب العدل في عملية السند الرسمي الى ظاهرية تمتع المتعاقد بالاهلية الواجبة وبغيرها من الامور التي تؤمن سلامة الرضى في التعاقد، وان هذه القرينة تقبل البيئة المعاكسة التي يعود لقضاة الاساس امر تقديرها بالنظر لمعطيات المنازعة المعروضة عليه^(٣).

وعلى الكاتب العدل ايضا، عملا باحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧، ان يتحقق من صفة وصلاحيه الوصي والوكيل والشريك وممثل الشخص المعنوي، وكذلك كل شخص يحل محل صاحب العلاقة، ويذكر محل اقامة كل منهم، ويدون هذه الامور في متن السند. فيجري الاستنبات من صفة الوكيل مثلا، بالاطلاع على وكالته، والتحقق من ان مضمون العقد او العمل القانوني

^١ - م.ن.

^٢ - قرار رقم ٨٩، ت ١٩٧٢/٧/٥

^٣ - استئناف بيروت، غ ١٢، ق ٤٠٤ ت ١٧/٤/١٩٩٦، ن.ق.، ١٩٦٤، ص ٥١٤

المطلوب توثيقه لا يتجاوز حدود هذه الوكالة. كما يجري الاستثبات من صحة تمثيل الوصي للقاصر، او القيم للمحجور عليه، بالاطلاع على القرار الذي عينه، والاذن الصادر له من الجهة المختصة.

٤ - كتابة الوصية

عملا باحكام المادة ٦/٢٢ من نظام الكتاب العدل، ينظم الكاتب العدل الوصايا ويصدق عليها. وتعني عبارة تنظيم الوصايا ان الكاتب العدل هو الذي يدون المخطوطة المتضمنة تصريحات الطرفين وعبارة المصادقة، أي العبارة التي يثبت فيها الكاتب العدل انه تلقى شخصيا تلك التصريحات.

ويتلقى الكاتب العدل مضمون الايضاء من قبل الموصي، ويدون تصريحات هذا الاخير المعبرة عن ارادته. وتشمل مهمته، فضلا عن التحقق من هوية المتعاقدين واهليتهم وصحة ارادتهم، تلقي تصريحاتهم واثباتها بمخطوطة، وتلاوتها، والتأكد من ان هذه التصريحات تتوافق مع اقوال المتعاقدين، وذلك بتلاوتها عليهم والاستحصال على توقيعهم^(١). وقد ذهب القضاء الى ان المشرع هدف، من وراء ذلك الى هدفين : الاول : هو التأكد ان الكاتب العدل قد استمع شخصيا الى تصريحات الموصي. والثاني : هو التأكد من ان المخطوطة جاءت منطبقه على المنطوق. وبمعنى آخر ان ما خط على الورق قد توافقت كل التوافق مع تصريحات الموصي. فاذا ثبت ان الكاتب العدل قد حقق هذين الهدفين لم يعد ثمة مبرر للابطال، واكتسب سند العقد الصفة الرسمية^(٢).

^١ - استئناف، ١٢/٢١/١٩٦٨، ن.ق.، ١٩٦٨، ص ٧٠٧

^٢ - بداية بيروت، غ ١، رقم ١١ ت ١٩٦٤/٢/٦، ن.ق. ١٩٦٤، ص ٥٩٠

لم يحدد القانون طريقة تلقي الكاتب العدل لتصريحات الموصي، فتكون بالتالي، جميع الطرق التي تمكن الكاتب العدل من الاطلاع على ارادة الموصي مقبولة قانونا. ولذلك قضي، ترتيبا على ما تقدم، بان تلقي الكاتب العدل تصريح الموصي خطيا او شفها والمصادقة على الوصية بعد اجراء ما يوجب القانون من تلاوة لاحاطة الموصي بمضمونها لا يخرج عما تعنيه كلمة (تنظيم) الواردة في المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمدين^(١).

لم يضع قانون الكتاب العدل نصا يقضي، تحت طائلة البطلان، بوجوب تلقي التصريحات شفها، ومن ثم نقلها على الورق على يد الكاتب العدل. ولذلك استقر الاجتهاد على انه من غير الضروري ان يقوم الكاتب العدل بتنظيم الوصية بخط يده، بل يجوز ان تسلم اليه من اصحاب العلاقة، شرط ان تكون ارادة الموصي المصرح عنها مطابقة لارادته المكتوبة.

وطالما انه ليس في القانون ما يفيد ان صدور السند الرسمي عن الكاتب العدل يوجب على هذا الاخير القيام بانشائه بنفسه وتوجيه باسمه وتدوينه على لسانه، فقد قضي بانه يمكن ان يقوم بذلك احد موظفي دائرته، او ان يحضر السند مسبقا من قبل اصحاب العلاقة انفسهم^(٢). وقد قضي ايضا بانه لا شيء في قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ او في نظام الكتاب العدل يفرض تنظيم الوصية بخط يد الكاتب العدل اذ يجوز ان يتلقى هذا الاخير التصريحات بواسطة موظف لديه، أو ان تعرض عليه مكتوبة سلفا بخط يد الموصي او على الآلة الكاتبة فيصادق عليها بعد ان يتلوها على صاحبها ويتأكد من انها تعبر عن رأيه وارادته. وفي هذه الحالة تعبر الوصية صادرة عن الكاتب العدل وحائزة صفة الصك الرسمي وشروطه بمجرد

^١ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، حكم ١١٤ ت ١٨/٢/١٩٧٢، حاتم، ج ١٢٥، ص ٦٢

^٢ - تمميز، غ ٢، قرار ٧ ت ٤/١٢/١٩٨٠، حاتم، ج ١٧٢، ص ٣٧٩

تلاوتها من قبله على الموصي واخذ توقيعه عليها بعد التأكد من اهليته وقبوله بمضمونها واثبات ذلك في عبارة المصادقة^(١).

ما هو الحكم بالنسبة الى الموصي الاصم او الابكم او الاصم الابكم ؟

اعتبر الاجتهاد الفرنسي بان تعبير الموصي الابكم عن ارادته بواسطة الاشارات لا يكفي، وقد يؤدي الى بطلان الوصية ولكنه قد تصح الوصية اذا تعلم الابكم ان يلفظ (articuler)، بواسطة الطريقة المعروفة بالخنجرية (guettérale)^(٢). كما تبطل الوصية اذا اقتصر دور الموصي على الرد على الاسئلة التي يطرحها عليه الكاتب العدل، لانه يمتنع على هذا الاخير ان يقترح على الموصي مضمون الوصية. ولكن ذلك لا يمنعه من طرح اسئلة تكرر غايتها التوصل الى معرفة النية الحقيقية للموصي، كما يحق له ان ينبه على هذا الاخير بالبند غير المشروعة او المتناقضات التي تتضمنها الوصية^(٣). وقد استنسب البعض ضرورة تنظيم الوصية بالطريقة الخطية، عندما يكون الموصي اصما او ابكا او اصما ابكما^(٤).

٥ - اللغة التي تكتب بها الوصية

حسنت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، مسألة اللغة التي تكتب بها الوصية، عندما نصت على ان يحرر السند المعد للتوقيع والتصديق باللغة العربية. بينما كانت المادة العاشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦

^١ - محكمة جبل لبنان الابتدائية، غ ٢، حكم ٢١٥ ت ١٩٨٣/٤/٢٦، العدل او ٢ ص

٢٦٤ رقم ٨٣

^٢ - Nancy, 3 décem. 1903.2.213

^٣ - Dalloz, N. repertoire de droit, 1950, T,IV, p 496 n° 60

^٤ - يوسف نهر، رقم ١٠٧، ص ١٨٣

لعام ١٩٤٠ تنص على ان يحزر السند بالعربية او الفرنسية. كما كانت المادة ١١ من دستور عام ١٩٢٦ تنص على ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي ايضا لغة رسمية ، وسيحدد قانون خاص الاحوال التي تستعمل بها. اما المادة ١١ من الدستور المعدلة بموجب القانون الدستوري تاريخ ١٩٤٣/١١/٩ فنصت على ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية، اما اللغة الفرنسية فتحدد الاحوال التي تستعمل بها بموجب القانون. وبقي هذا النص على حاله في المادة ١١ من القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢١. مما يعني ان اللغة الفرنسية لم تعد لغة رسمية الا في الاحوال التي يصدر بها قانون خاص يجيز استعمالها.

٦ - وصية الموصي الذي يجهل الكاتب العدل لغته

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، على أنه « اذا كان الكاتب العدل يجهل لغة المتعاقدين فانه يتلقى تصريحاتهم بواسطة مترجم محلف، ويوقع المترجم السند الذي اشترك فيه بهذه الصفة ». وكانت المادة التاسعة من المرسوم الاشتراعي ١٩٤٠/٧٦ المعدلة بموجب القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٦٥٤ تاريخ ١٩٧٩/١/١٧^(١)، قد اوردت النص نفسه.

ولم يعد المترجم ملزما بان يقسم اليمين امام الكاتب العدل بانه يقوم بترجمة التصريحات ترجمة امينة، ولكنه ملزم بعد تلاوة صك الوصية علنا بان يوقع عليه بصفته مترجما .

^١ - الجريدة الرسمية ١٩٧٩، ملحق العدد ٣٠

على الكاتب العدل ان يعطي المعنى الحقيقي للعبارات التي يتلقاها من الموصي بواسطة المترجم، والتي تعبر عن الارادة الحقيقية للموصي، والتي يجب افهامه مضمون الوصية التي يصرح بها.

واذا كان من واجبات الكاتب العدل، عند تنظيمه الوصية او السند الرسمي عامة، التحقق من قبول المتعاقدين مضمونه، فان ذلك لا يمتد الى التثبت بصورة مطلقة من فهم منشيء السند بمندرجاته . وذلك على اعتبار ان هذا الامر نفسي لا يستتج حتما من الاعراب بالقبول، لانه وان يكن مفروضا بالمرء ان يفهم مخاطبه ، خاصة عند اعرابه بالاستجابة الى الخطاب، انما هناك حالات قد لا يفهم فيها مخاطب الخطاب الموجه اليه، رغم تظاهره بذلك، كما هو حال من كان فاقدا امكانياته الفكرية، او من كان يجهل اللغة التي يخاطب بها. ولذلك فان المشرع، تداركا لهذه الحالة الاخيرة، قد الزم الكاتب العدل بالاستعانة بمترجم يوقع معه على عبارة التصديق^(١).

ذهب الاجتهاد الى القول انه اذا نظم الكاتب العدل وصية من دون الاستعانة بمترجم، فذلك يعني انه وجد نفسه في وضع يمكنه من فهم ارادة الموصي، وبالتالي من افهامه مضمون الوصية. ولا سيما اذا كانت الوصية منشأة باللغتين العربية والارمنية، وتبين من افادة الكاتب العدل امام المحكمة، بعد اليمين، انه سأل الموصي عما يريد فأجابته هذا الاخير، بانه يود ان ينظم وصية، وعرض عليه الوصية، وطلب منه التصديق عليها، وانه زيادة في الحيلة طلب منه ان يقرأ النص الارمني. وما دام ان الكاتب العدل قد تعرف الى ارادة الموصي باللغة العامية، وتأكد من ارادته هذه، فتكون المصادقة على الوصية بالنص العربي هي الاصل

^١ - استئناف مدنية، ١٧/٤/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٢٧

المعول عليه، الذي جرت على اساسه المصادقة ومعاملات التنظيم المفروضة قانوناً^(١)، وقد ورد في الحكم نفسه ان الكاتب العدل استوضح الموصي عن ارادته باللغة العربية الدارجة (العامية)، تلك اللغة المعلومة من الكاتب العدل ومن الموصي بالقدر الذي يكفي لمثل هذه الغاية، فلا يكون ثمة ضرورة للاستعانة بمترجم طالما ان الكاتب العدل تعرف الى ارادة الموصي بالكلام معه باللغة العربية العامية، وتؤكد من ارادته هذه بعدما اطلع على الصك المعروض عليه للمصادقة، ووجده مطابقاً لارادته المعلنة^(٢).

كما ذهبت محكمة الاستئناف الى القول بانه، لجهة ترجمة وصية الموصية الارمنية، فلا فرق في ان تعبر الموصية اولاً عن مرادها، فينقل المترجم ذلك الى الكاتب العدل، او ان تكتب الوصية اولاً باللغة العربية، ثم ينقلها المترجم الى الموصية فتوافق عليها^(٣). وقد وافقت محكمة التمييز على ذلك، وقضت بانه لا يهم ان تعبر الموصية اولاً عن ارادتها، فيترجم المترجم ذلك الى الكاتب العدل، او ان تكتب الوصية اولاً في اللغة العربية ثم يترجمها المترجم الى الموصية فتوافق عليها وترضى بها. وان النتيجة هي ذاتها في كلا الامرين، طالما ان الموصية فهمت بالنتيجة ما خط على الورق، وكان هذا المخطوط موافقاً لمرادها^(٤).

^١ - المحكمة الابتدائية في بيروت، غ ٥، حكم ١١٤ ت ١٨/٢/١٩٧٢، حاتم، ج ١٢٥،

ص ٦٢

^٢ - م.ن.، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٤٥٢

^٣ - استئناف مدنية، ١٩٦٧/٦/٢٩، ن.ق.، ١٩٦٧، ص ٧٠٧

^٤ - تمييز مدنية، ١٩٦٨/١٠/٧، ن.ق.، ١٩٧٠، ص ٥٦٤، واستئناف جبل لبنان، غ ١،

ق ٣٥٧، ت ١٩٦٧/٦/٢٩، حاتم، ج ٧٦، ص ٥١

يعود لتقدير الكاتب العدل وعلى مسؤوليته التحقق لاستثبات معرفة اللغة والحاجة الى المترجم، ويظل ما يقدره ويعلنه في عبارة التصديق قائما ومنتجا مفاعيله حتى ثبوت عدم صحته او تزويره^(١).

وعملا باحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٣٧، لا يعتبر الكاتب العدل ترجمة المستند المبرز كمستند ثبوتي ما لم يكن مرفقا بالاصل او بالصورة المصدقة عنه اصولا.

٧ - كيفية تحرير الوصية

تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٣٧ على ان السند المعد للتوقيع والتصديق يحرق باللغة العربية بخط واضح او مطبوع، يذكر فيه اسم ذي العلاقة واسما والديه وجنسيته ومحل وتاريخ ولادته ومحل اقامته ورقم سجل نفوسه والسنة والشهر واليوم التي تنظم فيها السند او جرت المصادقة عليه، واسم الكاتب العدل ومكان اتمام العمل، واسم المترجم والشهود وقيمة الرسوم المستوفاة، على ان تكتب مع التاريخ والارقام بالحروف بصورة واضحة. وكل شطب او اضافة او تحشية يشار اليها بعبارة على الهامش ويوقعها الكاتب العدل والمتعاقدون والشهود والمترجم وذلك تحت طائلة اعتبار الشطب والاضافة او التحشية لغوا. وترقم صفحات السند ويذكر عدد الاوراق المربوطة ببعضها بالحروف في ذيل الصفحة الاخيرة، ويوقع تحت هذه العبارة المتعاقدون والشهود والمترجم والكاتب العدل على مسؤولية هذا الاخير.

^١ - تمميز مدنية، غ ٢، قرار ٢١ ت ١٩٦٦/٦/٢٢، حاتم. ج ٧٢، ص ٦٣

ويستخلص من نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨^(١)، ان الاسناد الرسمية، ومنها الوصية، تنظم على نسخة اصلية يحتفظ بها الكاتب العدل ويعطي عنها صوراً طبق الاصل لاصحاب العلاقة او لورثتهم او لمن تلقوا الحق عنهم.

ولا يجوز للكاتب العدل ان يتخلى عن اصل الوصية الا بامر قضائي. ويحصل ذلك خاصة، لدى التحقيق في دعوى تزوير طارئة او اصلية^(٢)، او لدى تطبيق الخط^(٣)، او لاجل تقديم الاثبات في اية دعوى اخرى. وقبل ان يسلم الكاتب العدل اصل السند او الوصية، يجدر به ان يحرر صورة عنه مطابقة تماماً لشكله ومضمونه، ويصادق عليها رئيس قلم المحكمة الابتدائية في المنطقة، وتقوم هذه الصورة مقام الاصل لحين رده^(٤).

^١ - م ٣٩ : « لا يجوز للكاتب العدل ان يعطي صوراً طبق الاصل او يسلم مضمون الاسناد الا لاصحاب العلاقة او لورثتهم او لمن تلقوا الحق عنهم، واذا سلم اصحاب العلاقة صورة اولى طبق الاصل، وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية فلا يمكنه ان يعطيهم فيما بعد الا صوراً مضاعفة ».

^٢ - م ١٨٧ أ.م.م. : « اذا لم يكن السند المدعى تزويره الا نسخة عن سند اصلي موجود في دائرة رسمية، او في مستودع عام، او في حيازة شخص ثالث، فتقرر المحكمة وجوب ايداع السند الاصلي، ويبلغ هذا القرار الى من يكون هذا السند تحت يده لاجل ارساله اليها في المهلة المحددة ».

^٣ - م ١٧٦ أ.م.م. « يجوز للقاضي ان يأمر باحضار الاوراق او الاسناد الرسمية المطلوبة للتطبيق عليها من الجهة التي تكون بها، او ينتقل مع خبير معين منه الى محلها للاطلاع عليها دون نقلها ».

^٤ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات والاثبات والتنفيذ، ج ١٤، ص ٤٤

٨ - تلاوة الوصية

تنص المادة ١/٢٦ من القانون رقم ٣٣٧ على انه « على الكاتب العدل ان يتلو على المتعاقدين والشهود والمترجم، عند الاقتضاء، السند الذي نظمه، وان يذكر ذلك في عبارة التصديق، وعلى جميع الحاضرين ان يوقعوا في اسفل العبارة، ثم يهر الكاتب العدل السند بخاتمه ويورخه ويوقعه ».

يتبين من هذا النص ان تلاوة الوصية على الموصي والشهود من المعاملات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الوصية. وهذا ما ذهب اليه الاجتهاد، فقضت محكمة استئناف بيروت بانه من الاوضاع والاجراءات الجوهرية بالنسبة الى الوصية المنظمة لدى الكاتب العدل، وفقا لما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمدين، معطوفة على المادة ١٢ (حل محلها المادة ٢٦ من قانون الكتاب العدل الحالي)، هو تلاوة الوصية على المتعاقدين والشهود، وذكر ذلك في عبارة المصادقة، ثم توقيع المتعاقدين والشهود والكاتب العدل. اما ان تكون التوقيعات قد حصلت قبل عبارة المصادقة او بعدها فليست من الاوضاع والاجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان. وقد نحت محكمة التمييز اللبنانية هذا النحو بقرارها رقم ١٦ تاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨، فاعتبرت ان المكان الذي تأتي فيه التوقيعات ليس من الامة بحيث يترتب عليه البطلان. وقد جاء في القرار المذكور قولها : « وحيث انه يكتفى ان يثبت ان المصادقة على التوقيع حصلت بحضور الشهود، وان يوقع الشهود على الصك، وسيان ان يأتي توقيعهم بجانب توقيع الكاتب العدل او في مكان آخر من الصك، كتوقيعهم بجانب توقيع

الموصي^(١)». كما قضى بأن تلاوة الوصية، على الموصي الذي يحسن القراءة والكتابة، هي من المعاملات الجوهرية، التي يؤدي اغفالها الى ابطال الوصية^(٢).

وقضى ايضا بان تلاوة الوصية على الموصي والشهود هي من الامور التي يحققها الكاتب العدل بنفسه وتعتبر ثابتة حتى اثبات التزوير^(٣).

ما هو الحكم في تلاوة الوصية على المترجم ؟

ورد في المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٣٧، ان الوصية تتلى على المترجم عند الاقتضاء. فماذا تعني عبارة "عند الاقتضاء" ؟ فهل تعني ان الوصية يمكن ان تتلى عليه او ان لا تتلى ؟

لما كان حضور المترجم ليس ضروريا في جميع الحالات، فقد يكون حاضرا اذا كان ثمة حاجة اليه، او لا يكون حاضرا اذا كان الكاتب العدل يفهم لغة المتعاقدين وبالتالي فان عبارة "عند الاقتضاء" الواردة في المادة ٢٦ المذكورة، تعني ان الوصية تتلى على المترجم اذا كان حاضرا، كما تتلى على المتعاقدين والشهود، وتكون لهذه التلاوة الآثار نفسها التي تترتب على تلاوتها امام الشهود. علما بانه قد تنظم الوصية ايضا بدون حاجة الى الشهود اذا كان الكاتب العدل يعرف المتعاقدين، او اذا اطلع على تذاكر هويتهم، كما مر معنا سابقا.

كيف تتم تلاوة الوصية على الموصي اذا كان اصمًا، طالما انه لا يسمع

تلاوتها ؟

١ - استئناف بيروت المدنية، قرار ١٢٠٤ ت ١٦/١٠/١٩٦٤، حاتم، ج ٦٠، ص ٧٠

٢ - مميّز مدنية. ٢١/١١/٦١، ن.ق. ١٩٦١، ص ٩٩٢

٣ - مميّز، غ ٢، ق ٢٥، ت ١٥/١٠/١٩٨٣، باز، ١٩٨٣، ص ١٧٢

ذهب الاجتهاد الى انه عندما يكون الموصي اصمًا، وهو يحسن القراءة والكتابة، فتلاوة الوصية عليه علنا امام الكاتب العدل والشهود تعتبر بمثابة تميم للمراسيم الشكلية المتوجبة قانونا^(١)، أي انه يكفي بالنسبة الى الاصم ان يقرأ الوصية بنفسه بعد قراءة الكاتب العدل لها، بحيث يكون قد فهم مضمونها وثبت منه.

يجب ان تتلى الوصية تحت طائلة البطلان قبل التوقيع عليها، وان تكون هذه التلاوة شاملة الوصية بكاملها، وليس جزءا منها. ولكن الوصية تظل صحيحة، فيما اذا تبين ان الجزء الذي اهلته تلاوته باطل بذاته . فيكون هذا الجزء باطلا، وسائر اجزاء الوصية صحيحة.

ولا يشترط تلاوة الوصية على الشهود في الحالة التي يستغنى فيها الكاتب العدل عن شهادتهم بسبب معرفته الشخصية للموصي او الاطلاع على تذكرة هويته. ولذلك قضى بانه ما دام ان الكاتب العدل قد تحقق من هوية الموصية التي ابرزت له، فلم يعد ثمة من ضرورة لشهود التعريف، وبالتالي لتلاوة الوصية عليهم، ولا تأثير بالنتيجة لواقعة توقيعهم قبل او بعد عبارة المصادقة على صحة الوصية، لان الوصية تأتي مستوفية الشروط التي اوجبها قانون تنظيم الاسناد بمعزل عنهم^(٢). وبان قراءة السند المنظم من الكاتب العدل امام شهود التعريف تدخل ضمن نطاق مهمتهم، الا وهي التأكد من هوية الشخص المعرف عنه لدى تلاوة السند عليه. وليس من المنطق ان يصبح شاهد التعريف شاهدا على العقد في حين انه يستغنى عن الشاهد عندما يكون الكاتب العدل على معرفة بالمتعاقدين، ولا شيء يبرر اضافة معاملة بالنسبة الى صحة العقد لا تمت الى مسألة التعريف

^١ - تمييز مدني، غ ١، قرار ١٧ سنة ١٩٦٣، باز ١٩٦٣

^٢ - استئناف مدنية، ١٢/٢٤/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٦٤١

بصلة^(١). وبان الشاهد الذي اوجب المشرع تلاوة الوصية عليه هو شاهد التعريف وليس شاهد العقد. وتلاوة الوصية على الشهود تشترط فقط، عندما لا يكون الكاتب العدل يعرف الموصي. فعندما يتعرف الكاتب العدل على الموصية بموجب تذكرة هويتها، فلا ضرورة لشهود التعريف او لتلاوة الوصية عليهم^(٢).

ذهبت محكمة التمييز الى القول انه لا تسمع امام محكمة التمييز الاسباب الجديدة، ما لم تكن متعلقة بالنظام العام ، او مبنية على القرار المطلوب نقضه. وان ما تدلي به طالبة النقض لجهة مخالفة المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل (المادة ٢٦ من قانون الكتاب العدل الحالي)، بعد ذكر تلاوة السند بصوت عال امام المورثة الضعيفة السمع، لا يشكل مخالفة تتعلق بالانتظام العام لعدم تعلق مثل هذه الشكليات بالانتظام العام، ولعدم النص^(٣).

٩ - المصادقة على الوصية وتوقيعها

على الكاتب العدل ان يذكر في عبارة المصادقة التي يحررها على الوصية ان الوصية تليت على المتعاقدين وعلى الشهود والمترجم عند الاقتضاء. واذا صرح احد المتعاقدين انه لا يعرف توقيع امضائه فان الكاتب العدل يكلفه وضع بصمة احد اصابعه على السند ويشير الى ذلك في عبارة التصديق. اما اذا كان ذو العلاقة مصابا بعاهة تحول دون قدرته على التعبير عن ارادته بصورة طبيعية فيتلقى الكاتب العدل تصريحه بحضور شاهدين ومختار المحلة، او يسمى ذو العاهة شخصا

^١ - استئناف مدنية، ١٩٦٨/١٢/٢١، ن.ق.، ١٩٦٨، ص ٧٠٧

^٢ - استئناف مدنية، ١٩٦٧/٦/٢٩، ن.ق.، ١٩٦٧، ص ٧٠٧

^٣ - تمييز مدنية، قرار ٥٨ ت ١٩٧٣/١١/٢٣، حاتم، ج ١٤٨، ص ٦٤

للكاتب العدل بحضور الشاهدين ومختار المحلة يكلفه التوقيع عنه على السند، على ان يذكر الكاتب العدل ذلك في عبارة المصادقة.

ويصدق الكاتب العدل على توقيع مترجم الصكوك ومنها الوصايا من لغة الى اخرى، ويأخذ البصمات ويحفظها ويصدق على هوية صاحبها.

يكون التصديق على الوصية صحيحا، ولو جرى خارج اوقات الدوام الرسمي وفي ايام العطل الرسمية.

وعلى جميع الحاضرين، أي الموصي والشهود والمترجم، ان يوقعوا في اسفل عبارة التصديق، ثم يمهركاتب العدل السند بخاتمه ويؤرخه ويوقعه.

اذا خلت الوصية من التواقيع فتعتبر معدومة وكأنها لم تكن ولا مفعول لها. فاذا توفي الموصي او فقد قواه العقلية قبل التوقيع على الوصية، او قبل اتمام توقيعه تكون الوصية باطلة. وهذا ما ذهب اليه بعض الفقه الفرنسي معتبرا انه في حالة وفاة الموصي او فقدان عقله قبل التوقيع. على الكاتب العدل ان ينظم محضرا بذلك ويحتفظ لديه بالنسخة الاصلية للوصية، ويسلم لاصحاب الشأن نسخا عنها. لان الوصية لا تعتبر في هذه الحالة معدومة وغير موجودة، بل باطلة فقط^(١).

اذا كتبت الوصية على عدة صفحات، فترقم هذه الصفحات، ويذكر عدد الاوراق المربوطة ببعضها بالحروف في ذيل الصفحة الاخيرة، ويوقع تحت هذه العبارة المتعاقدون والشهود والمترجم والكاتب العدل على مسؤولية هذا الاخير. وكذلك فان كل شطب او اضافة او تحشية، يشار اليه بعبارة على الهامش ويوقعها الكاتب العدل والمتعاقدون والشهود والمترجم، وذلك تحت طائلة اعتبار الشطب والاضافة او التحشية لغوا.

قضي بانه لا نص القانون ولا روحه يوجبان ان يدون نص الوصية الكامل في كتاب مخططة صفحاته بعضها ببعض وفقا لاساليب التجليد ، بل انه يجب اعطاء كلمة تسجيل معناها الصحيح، وهو مجرد تدوين الكتابة وحفظها في غلاف عند الموظف المختص، من دون حاجة الى ان تكون الصفحات المودعة ضمن هذا الغلاف مضمومة الى بعضها باحد اساليب التجليد المعروفة . فاذا كان من الاحوط للمصلحة العامة، ان تدون الوصايا في سجل مجلد خاص ، فان القانون لا يمنع مجرد الاكتفاء بالمحافظة على اصل الوصايا ضمن «كلاسور» فقط ^(١).

وقضي بانه اذا قررت المحكمة قبول دعوى التزوير المدني الموجهة ضد عبارة التصديق على الوصية، لجهة كون شاهدين لم يكونا حاضرين عند تنظيم الوصية، ولم يطلعا عليها مطلقا، بل وقعا على صك لا يعرفان مضمونه بناء على طلب الموصي، ولم يد الموصى أي تحفظ بشأن هذا القرار، وحضر وكيله جلسات التحقيق والشهود من دون ان ييدي تحفظا معينا لجهة القرار المذكور، بل على العكس طلب الترخيص له بتقديم البينة المعاكسة، يكون رضخ له ، وسقط حقه في طرق المراجعة ^(٢).

اعتبرت محكمة التمييز الفرنسية، ان توقيع المتعاقدين او اصحاب العلاقة، امر لازم، لانه الطريقة التي يعبر بها هؤلاء عن رضاهم بمحتويات السند ^(٣)، ويجب بالتالي ان يكون الموقع مالكا تمييزه وادراكه ^(٤)، وان عدم توقيع اصحاب العلاقة يستتبع، ليس فقط انتفاء الصفة الرسمية للسند، بل ايضا انتفاء قيمته كسند علادي،

^١ - تمييز لبناني، ١٩٥٣/١٢/٣٠، باز ١، ص ١٨٠، رقم ١٠٩

^٢ - تمييز مدنية، ١٩٦١/١١/٢٠، ن.ق.، ١٩٦١، ص ٨٩٤

^٣ - Cass., 6 fév. 1980, Gaz. Pal., 1980.2.355

^٤ - Encyclo. D., preuve, n° 69

ويعد بالتالي باطلا ومعدوم الاثر^(١). واذا حصل ان كان التوقيع غير واضح، أي غير مقروء، فانه لا يفقد قيمته، بل يؤخذ كتوقيع واضح، ما دام ان الموظف الرسمي او الكاتب العدل قد صادق عليه بعد ان تحقق من هوية الموقع.

قضي بانه اذا صرح احد اصحاب العلاقة بانه يجهل الكتابة، فيمكن ان تقوم بصمة اصبعه مقام توقيعه. وليس واجبا على الكاتب العدل ان يتحقق من صحة هذا التصريح. واذا ثبت كذبه، فيما بعد، فلا يكون له اثر على صحة العقد^(٢). غير ان مثل هذا التصريح الكاذب اذا صدر عن موصي، قد يشكل قرينة على رغبته في التخلص من ضغط معنوي، وتصبح الوصية، عندئذ، باطلة، لفقدان شرط مهم لصحتها، وهو رضی الموصي^(٣).

واذا كان احد اصحاب العلاقة غير قادر على التوقيع وصرح بذلك، فيدون تصريحه مع السبب الذي يمنعه من التوقيع. واذا كانت يده او اصابعه مبتورة، فيدون ذلك ايضا. وان استحالة التوقيع لا تزيل عن السند صفته الرسمية طالما ان الكاتب العدل قد تحقق من وجود ارادة واعية لدى صاحب العلاقة بالالتزام بمضمون العقد الموثق^(٤).

قضي بان توقيع الكاتب العدل يعتبر شرطا لازما لكسب السند الصفة الرسمية. وهو يحصل عادة، بعد توقيع اصحاب العلاقة والشهود. اما التوقيع الذي يرد في اسفل كل صفحة، او في الهامش، فلا يمكن ان يحل محل التوقيع الذي يجب

^١ - Cass., 28 oct. 1972, Gaz. Pal., 1973.1.252

^٢ - تمیز لبناني، ١٦/٥/١٩٥٥، باز، ٣، قرار ٤٨، ص ١٤١

^٣ - Aubry et Rault, 12, n° 670, p 82; Lyon, 16 août 1861, S.1862.2.471

^٤ - Cass., 19 nov. 1970, S. J. 1971, n° 4999 p 187; juris, D.C., 1317 - 1320, n° 69

حصوله في آخر السند كتوقيع نهائي، والذي يؤلف احد العناصر الاساسية المفروضة قانونا لكسب السند صفته الرسمية^(١). كما قضى بانه يبقى جائزا توقيع السند من قبل الكاتب العدل، حتى بعد وفاة احد اصحاب العلاقة الموقعين عليه^(٢)، ولكنه اذا توفي الكاتب العدل بعد توقيع اصحاب العلاقة والشهود، وقبل ان يوقع على السند، فلا تكون للسند صفة رسمية، بل يحتفظ بهذه الحالة بقيمة السند العادي.

ان التصديق على الوصية هو مستند رسمي لا يجوز اثبات عكس ما ورد فيه بالبينة الشخصية ما لم يدع تزويره^(٣).

د - القوة الثبوتية للوصية

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، على « ان القوة الثبوتية للاسناد التي ينظمها الكاتب العدل، هي ذات القوة الملزمة للاسناد الرسمية ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية ».

وتنص المادة ١٤٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية على ان للسند الرسمي قوة تنفيذية، وهو حجة على الكافة بما دون فيه من امور قام بها الموظف العام او وقعت من ذوي العلاقة في حضوره ضمن حدود سلطته واختصاصه. ويمتد اثر السند الرسمي الى ورثة اطرافه وخلفائهم. ان الادعاء بتزوير السند الرسمي يوقف قوته في الاثبات والتنفيذ.

١ - Cass., 15 juin 1962, D. 1962. 569.

٢ - Cass., 22 avril 1950, 5 j., 1950.2.5620

٣ - تمميز، باز، الفهرس الهجائي ١٩٦٣ - ١٩٦٧، ص ٢٦٢

ويتضح من هذين النصين ان لصك الوصية قوة مطلقة في الاثبات حتى ادعاء التزوير بالنسبة الى الوقائع والامور التي قام بها الكاتب العدل بنفسه ضمن حدود سلطته واختصاصه، او تلك التي صدرت عن اصحاب العلاقة في حضوره في اثناء ممارسة اعماله. ويرجع ذلك الى الثقة المعطاة للكاتب العدل. والتي تحمل على الأخذ بما يقوم به من امور او يتحققه من وقائع في حدود اختصاصه كأنه صحيح ومعبر عن الحقيقة، طالما لم يثبت عدم صحته بسلوك الطريق الخاص بادعاء التزوير. ولا يجوز اثبات عكس ما ورد في صك الوصية، بالنسبة الى ما تحققه الكاتب العدل بذاته، الا بسلوك طرق ادعاء التزوير. فلا يجوز مثلاً اثبات العكس بالحصول على تصريحات مخالفة من الكاتب العدل نفسه الذي حرر صك الوصية ، او من اصحاب العلاقة او من الشهود، ولا حتى باليمين الحاسمة. كما لا يجوز اجراء اتفاق بين اصحاب العلاقة على اثبات العكس بغير طريق ادعاء التزوير^(١)، لتعلق هذا الامر بالنظام العام. وفي حال ورود بيانات متعارضة في السند او غير متفقة فيما بينها، وتكون لها ذات القوة في الاثبات يمكن التنسيق بينها واستظهار المعنى والمفعول الصحيح المقصود منها، وفقا للقواعد العامة للتفسير^(٢)، ويعود لقضاة الموضوع، بمقتضى السلطة المطلقة المخولة لهم ، ان يفسروا البيانات الغامضة او المتعارضة الواردة في السند الرسمي^(٣).

من البيانات التي لا يجوز اثبات عكسها الا عن طريق ادعاء تزويرها ما

يأتي :

^١ - Cass., 14 janv. 1885, S. 1888.1.13; Planiol et Ripert, t.j. n° 1452; Encyclo. D., -
preuve, n° 603

^٢ - Cass., 8 juin 1887, D.1887.1.177

^٣ - Cass., 26 nov. 1928, 5. 1929.1.94; B.C., 1, n° 38 et 21 avril, 1976, B.C., 1, n° -
135

١ - البيانات المتعلقة بامور ووقائع تحققها الكاتب العدل بنفسه في اثناء قيامه باعماله، ضمن دائرة اختصاصه، واثبتها في صك الوصية المحرر منه، ومنها : مكان تحرير صك الوصية وتاريخه، وحضور اصحاب العلاقة والشهود، وذكر اسمائهم ومحال اقامتهم بعد التثبت منها، وتواقيعهم، وتوقيع الكاتب العدل، والبيانات المتعلقة بالاجراءات التي يفرضها القانون، كالتعرف على اصحاب العلاقة مباشرة او عن طريق شهود التعريف. ومن تلك البيانات ايضا ما يتعلق باملاء الموصي لوصيته، وثم، بعد تلاوتها من قبل الكاتب العدل، تصريح الموصي بادراك مضمونها جيدا، وبالاقرار بانها تعبر تماما عن ارادته^(١)، وكذلك تصريح الموصي بانه يعرف التوقيع، انما لا يستطيع القيام به ، في تلك اللحظة، بسبب ضعفه الصحي^(٢) وحضور الموصي الى دائرة الكاتب العدل وتلاوة الوصية عليه دفعة واحدة^(٣). وقد ذهب البعض الى ان بيانات السند المتعلقة بامور يتحققها الكاتب العدل بنفسه ضمن دائرة اختصاصه تكون ثابتة حتى ادعاء التزوير بجميع التفاصيل التي تحتوي عليها، وبالاخص ما تحتوي عليه من علامات الوقف او الترقيم (ponctuation)، كالفاصلة (virgule) مثلا، التي يكون من شأن تعديلها تغيير معنى الجملة الواردة فيها وما يترتب عليها من اثر^(٤).

٢ - البيانات المتعلقة بتصريحات صادرة عن اصحاب العلاقة في حضور الكاتب العدل، او باي امر آخر صادر عنهم في حضوره، وفي اثناء ممارسة اعماله، ويدرك منه بالسمع او البصر. وتكون تلك التصريحات او الامور التي تحققها

١ - Cass. 928 juin 1961, D. 1962.5; Paris, 2 mars 1959, D. 306

٢ - Cass., 29 mai 1962, D. 1962, p 627

٣ - تمييز، غ ٥، ت ٢٠٠٠/٢/١٥، صادر في التمييز، ص ٥٣٧

٤ - ويدركه في جورس كلاسور، القانون المدني، م ١٣١٧ الى ٣٢٠ رقم ١٥٨

الكاتب العدل هي الثابتة حتى ادعاء التزوير، من دون صحة مضمونها التي لا يتحققها الكاتب العدل. كالبیان الذي یصف فيه الكاتب العدل الاشارات التي صدرت عن شخص اصم وابكم، والذي تكون له قوة تامة في الایات، حتى ادعاء التزوير، اما تفسیر هذه الاشارات الذي اضافہ الكاتب العدل، فلا تكون له هذه القوة لخروجه عن نطاق اختصاصه ^(١).

اما بالنسبة الى البيانات التي يذكرها الكاتب العدل في صك الوصية، وتكون خارجة عن حدود وظيفته، فلا تكون لها قوة في الایات، لانه لم يكن من واجب الموظف ان يتثبت من حقيقة مضمونها، ولم يكن ذلك في مكتبته عند تحرير صك الوصية. وهي في كل حال خارجة عن نطاق اختصاصه، وانه اذا اوردها فمن قبيل زيادة الشرح لا ضرورته. ومن الامثلة على هذه البيانات : ان يذكر الكاتب العدل ان الموصي هو سليم الادراك، اذ ان مثل هذا البيان الشائع في الوصايا الرسمية، ليست له قوة تامة في الایات، لانه خارج عن مهمة الكاتب العدل ^(٢)، ولا تكون له قيمة تزيد على قيمة الشهادة ^(٣)، ويمكن بالتالي اثبات عكس البيان المذكور بجميع طرق الایات ^(٤)، بشرط الا يتعارض هذا الایات مع أي من البيانات الاخرى الواردة في السند، والتي تحقق الكاتب العدل من صحتها بنفسه، ومنها مثلا كون الموصي اهلا للتعبير عن ارادته ^(٥)، او ان يذكر الكاتب

^١ - Bordeaux, 29 décem. 1856, D. 1857.2.173

^٢ - Cass., 25 mai 1959, B.C., 1, n° 265

^٣ - Cass., 23 janv. 1953, D. 1953, p 402

^٤ - Cass., 21 fév. 1898, D 1898.1.160 et 13 janv. 1926, D.1926. 66., et 4 mai 1943, Gaz. Pal. 1943.2.32

^٥ - Cass., 1 déc. 1851, D. 1851.1.327 et 18 fév. 1889, S. 1889.1.161 et 29 mai 1962, D. 1962.627

العدل، ان الموصي هو سليم الارادة ورضاه صحيح، وهو بيان لا يدخل في سلطة تحقق الكاتب العدل، ويمكن بالتالي اثبات عكسه، أي وجود عيب في رضى الموصي من دون اللجوء الى ادعاء التزوير^(١)، وبجميع طرق الاثبات، كاثبات ان عقد الوصية الموثق بالسند مشوب بعيب الغلط او الخداع او الاكراه، والا يكون ايضا للبيان المتعلق باهلية ذوي العلاقة قوة في الاثبات حتى ادعاء التزوير^(٢)، ولا للبيان الذي يذكر سن المعاهد على اعتبار ان اثبات السن يحصل عن طريق ابراز شهادة الميلاد او الفحص الطبي وكذلك الامر في تصريح الموصي بادراكه لمضمون الوصية وبقبوله. محض ارادته، والذي يجوز اثبات عكسه بطرق الاثبات العادية من دون اللجوء الى ادعاء التزوير.

وبوجه عام، ان جميع الوقائع والامور التي لا يؤكد الكاتب العدل على انه تحققتها شخصيا، قابلة لاثبات العكس، بالطرق العادية، من دون حاجة الى ادعاء التزوير^(٣). وعلى العكس من ذلك قضت محكمة التمييز بان التحقيق لاستثبات هوية المتعاقدين والشهود والمترجم ومعرفة اللغة انما يعود تقديره للكاتب العدل وعلى مسؤوليته، ويظل ما يقدره ويعلنه في عبارة التصديق قائما ومنتجا لمفاعيله حتى ثبوت عدم صحته وتزويره^(٤).

فاذا كان للوقائع التي يستثبتها الكاتب العدل بنفسه قوة الثبوت، الا ان هذه القوة ليست لتصريحات ذوي العلاقة امامه، فاذا كانت هذه التصريحات خاطئة فبالامكان تصحيحها بالاستناد الى شهادات الشهود من دون ان يؤثر ذلك

^١ - Cass., 17 nov. 1976, D.S. 1977, p85; Paris, 27 nov. 1957, S.Y., 1958.2.10832

^٢ - Cass., 16 juill. 1975, D.1975, p 593

^٣ - Cass., 16 janv. 1974, B.C., 3 n° 17

^٤ - تمييز، ق ٢١ ت ١٩٦٦/٦/٢٢، باز، الفهرس المجاني ١٩٦٣ - ١٩٦٧، ص ٢٦٤

في قوة الوقائع التي استبنتها الكاتب العدل بنفسه. ولذلك قضى بان تصريحات ذوي العلاقة الواردة في سجلات النفوس يمكن ان تتضمن اخطاء مادية من الجائز تصحيحها من دون ادعاء التزوير^(١).

عملا باحكام المادة ١٩١ من قانون اصول المحاكمات المدنية ، يجوز اثبات تزوير السند بجميع وسائل الاثبات، وخصوصا بالاستعانة بخبراء تعيينهم المحكمة، والاستماع الى شهادة الشهود، وبمقابلة الخط او التوقيع مع اوراق او اسناد اخرى. وقد اجاز العلم والاجتهاد اثبات التزوير بافادة شهود الوصية، من دون حاجة الى بدء بينة خطية، توصلنا الى هدم القوة الناتجة عنها، وتقدير الشهادات يعود الى محكمة الموضوع بصورة مطلقة^(٢).

من هم الاشخاص الذين يحتاج عليهم بقوة الاثبات المطلق، حتى ادعاء التزوير ؟

انهم جميع الناس، سواء كانوا من المتعاقدين او خلفائهم، او من الغير، كما يتضح ذلك من نص المادة ١٤٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية، المتضمن ان السند الرسمي هو حجة على الكافة، ويمتد اثره الى ورثة اطرافه وخلفائهم. وبالتالي يمكن الاحتجاج بقوة الاثبات لبيان السند الرسمي، حتى ادعاء التزوير، ليس فقط على الاطراف الموقعين على صك الوصية او من تلقوا منهم الحقوق المثبتة فيه، كالوارث والموهوب له والموصى له والمشتري مثلا، بل على غيرهم ايضا كالدائنين. اما بالنسبة الى الاشخاص الذين يحتاج عليهم بقوة الاثبات التامة، حتى قيام الدليل على العكس بالطرق العادية، لبعض بيانات صك الوصية المشتملة على

^١ - تمميز، غ ١، ق ٤٦ ت ١٧/٤/١٩٥٤، باز، ١٩٥٤، ص ١٢٩

^٢ - تمميز مدني، غ ٣، قرار ١٢٣ ت ٢٠/١٠/١٩٦٤، حاتم، ج ٤٧، ص ٦٧

تصريحات اصحاب العلاقة، فهم الموقعون على الصك او خلفاؤهم، اما الغير فيقبل منه اثبات عكس تلك البيانات بجميع طرق الاثبات^(١).

هـ - القوة التنفيذية للوصية الرسمية

عملا باحكام المادة ١٤٦ من قانون اصول المحاكمات المدنية، يكون للسند الرسمي قوة تنفيذية، وتظل هذه القوة ملازمة له طالما انه لم يدع تزويره. وتنص المادة ٨٤٧ من القانون نفسه على انه لكل دائن بحق شخصي او عيني ناشئ عن عقد او تعهد مثبت بسند رسمي او عادي، ان يطلب تنفيذ هذا السند بحق مدينه مباشرة بواسطة دائرة التنفيذ المختصة. وان السند الرسمي القابل للتنفيذ هو السند الاصيلي او الصورة الاولى المطابقة للاصل. وفي حال ضياع الصورة الاولى، يست قاضي الامور المستعجلة في طلب اعطاء صورة ثانية صالحة للتنفيذ بعد دعوة الخصوم اصولا.

ان القواعد الواردة في المادتين ١٤٦ و ٨٤٧ المذكورتين، تطبق على صك الوصية طالما انه صك رسمي، ولم يأت قانون ١٩٥٩ على أي نص خاص يتعلق بتنفيذ الوصية.

ولم ينص القانون على صيغة معينة توضع على السند الرسمي لاجل تنفيذه، فيكون بالتالي قد سهل تنفيذ السند الرسمي الى ابعد حد، اذ جعله نافذا بذاته، بمجرد اصداره واستحقاق الحق الثابت فيه، من دون حاجة الى اقامة دعوى واستصدار حكم بهذا الحق.

^١ - تمييز لبناني، ٥/١١/١٩٥١، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ٤٠٧

وتتبع في طلب تنفيذ السند الرسمي، الاصول المقررة في المواد ٨٤٧ وما يليها من قانون اصول المحاكمات المدنية، ولنا عودة الى هذا الموضوع، لدى البحث في تنفيذ الوصايا.

ثانيا - الوصية المكتوبة بخط يد الموصي

أ - ماهية الوصية المكتوبة

تنص المادة ٥٦ من قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ (قانون الارث لغير المحمدين) على أنه يجوز تنظيم الوصية بخط يد الموصي الذي يكتبها بكاملها بخط يده ويوقعها بامضائه ويؤرخها، وفي هذه الحالة يجب ان تودع من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص لدى الكاتب العدل، ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، ومصادق على هذا الختم من الكاتب العدل. ويشار في سجل خاص الى وجود هذه الوصية «.

ويتبين من هذه المادة ان الوصية المكتوبة تنظم بخط الموصي، من دون وجود الكاتب العدل او أي شاهد في لحظة كتابتها.

ومن مزايا هذه الوصية انها غالبا ما تكون سرية، لانه لا يطلع عليها احد، بل ينظمها الموصي بنفسه من دون معرفة احد، ومن دون ان يخضع لاي ضغط او اكراه او ايجاء. وهي اسهل تنظيما بالنسبة الى المريض الذي لا يمكنه الذهاب الى مكتب الكاتب العدل، او يستصعب استدعاء الكاتب العدل لديه، للتعبير عن ارادته الاخيرة بموجب الوصية الرسمية. كما انها اسهل تنظيما بالنسبة الى من يريد الوقوف امام الكاتب العدل والخضوع لاسئلته، بوجود الشهود ، ولذلك يمكنه ان ينظم وصيته على انفراد ، ثم يودعها الكاتب العدل بنفسه او بواسطة وكيل خاص عنه.

يميز بين الوصية المكتوبة هذه، والوصية المكتوبة المنصوص عليها في المادة ٩٧٠ من القانون المدني الفرنسي^(١) المسماة (olographe) ، فهما متشابهتان لجهة وجوب كتابتهما بشكل كامل بخط يد الموصي، ولكن الوصية تلك في القانون الفرنسي لا تخضع لمعاملة الإيداع كما هي الحال بالنسبة إلى الوصية المنصوص عليها بالمادة ٥٦^١ المار ذكرها.

كما يميز بينها وبين الوصية السرية (mystique) المنصوص عليها في المادة ٩٧٦ من القانون المدني الفرنسي^(٢)، لأن هذه الأخيرة لا يفرض فيها أن تكون مكتوبة بخط الموصي كما هي الحال بالنسبة إلى الوصية المنصوص عليها في المادة ٥٦ المشار إليها، بل يمكن للموصي أن يكتبها بخط يده، أو أن يوقع عليها بعد كتابتها بخط شخص ثالث، أو بطريقة ميكانيكية ، كطباعتها على الآلة الكاتبة^(٣)،

Art. 970 : « Le testament olographe ne sera point valable, s'il n'est écrit entier, -^١
daté et signé de la main du testateur : Il n'est assujéti à aucune autre forme ».

Art. 976. (L.8 déc. 1950). Lorsque le testateur voudra faire un testament -^٢
mystique, le papier qui contiendra les dispositions ou le papier qui servira d'enveloppe, s'il y en a une, sera clos, cacheté et scellé.

Le testateur le présentera ainsi clos, cacheté et scellé au notaire et à deux témoins ou il le fera clore, cacheter et sceller en leur présence, et il déclarera que le contenu de ce papier est son testament, signé de lui, et écrit par lui ou par un autre, en affirmant, dans ce dernier cas, qu'il en a personnellement vérifié le libellé; il indiquera, dans tous les cas, le mode d'écriture employé (à la main ou mécanique). Le notaire en dressera, en brevet, l'acte de suscription qu'il écrira ou fera écrite à la main ou mécaniquement sur ce papier ou sur la feuille qui servira d'enveloppe et portera la date et l'indication du lieu où il a été passé, la description du pli de l'empreinte du sceau, et mention de toutes les formalités ci-dessus; cet acte sera signé tant par le testateur que par le notaire et les témoins.

Tout ce que dessus sera fait de suite et sans divertir à autres actes. En cas que le testateur, par un empêchement survenu depuis la signature du testament, ne puisse signer l'acte de suscription, il sera fait mention de la déclaration qu'il en aura faite et du motif qu'il en aura donné. - Civ. 969, 980, 1001.

C. civ., art 976, réd. L. 8 déc. 1950; civ. 16 juill. 1956, Gaz. Pal. 1956.2.129; -^٣
Encyclo. D., n° 162.

ثم يقدمها الى الكاتب العدل امام شاهدين، بعد ان يقفلها (close) ، ويعلمها cacheter ، ويختتمها Sceller بوجودهم . ثم يقوم الكاتب العدل بالتصديق عليها^(١).

والواقع هو ان الوصية المنصوص عليها بالمادة ٥٦ تجمع بين ما تفرضه المادة ٩٧٠ والمادة ٩٧٦ من القانون المدني الفرنسي، وتختلف بالتالي، عن الوصية المستورة التي كانت تنص عليها الفقرة الثانية من المادة ٥ من قانون ١٩٢٩/٣/٧ والتي كانت توجب ان يحضر الموصي الى المأمور المختص بنفسه ومعه صك الوصية، ويجوز ان يكتب هذا الصك بخط يده او من قبل شخص ثالث او على الآلة الكاتبة. وعلى العكس من ذلك اوجبت المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين على الموصي او على وكيله الخاص ان يودع الوصية لدى الكاتب العدل بظرف مختوم بالشمع الاحمر. وهذه المعاملة الجوهرية هي وحدها التي تعطي الوصية مفاعيلها، لانه لو لم يكن الامر كذلك لما كان المشرع يفرض على الوكيل ان يكون معه توكيل خاص يمكنه من الايداع. فمخالفة ذلك تؤدي الى بطلان الوصية^(٢)، باعتبار ان ما فرضته المادة ٥٦ لم يفرض بغية الاثبات، بل كشكل احتفالي لصحة الوصية^(٣)، وبالتالي فان تسليم الوصية للكاتب العدل بظرف غير مختوم، وقيام هذا الاخير بختمه، يجعل الوصية باطلة لان المشرع عندما فرض التسليم بظرف مختوم شاء ان يمنع فتح الظرف وابدال الوصية او تغييرها، أي انه فرض

Encyclo. D., n° 161

^٢ - بيار فرداحي، ص ٢٨٢

^٣ - استئناف بيروت، غ ١، ق ٣٨٢ ت ٣/٢٧، ١٩٧١، المحامي، ١٩٧٣، ص ١٧٦

الايداع بشكل معين، وبصيغة لها الطابع الاحتفالي بالنظر الى ان الوصية هي عقد احتفالي^(١).

هل تعتبر الوصية المكتوبة بخط اليد وفقا لما تفرضه المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، سنداً رسمياً او سنداً ذا توقيع خاص ؟

اختلفت الآراء حول هذه المسألة في الفقه والقضاء. فذهب الفقه بادئ الامر الى اعتبار الوصية السرية (mystique) نفسها، دون عبارة التسجيل، تعتبر سنداً ذا توقيع خاص^(٢)، وبصورة اولى الوصية المكتوبة بخط الموصي (olographe)^(٣). وكذلك الامر في الوصية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، التي وان كان البعض يعتبرها وصية سرية^(٤)، والبعض الآخر مشتركة بين النوعين^(٥)، فان الجميع يعتبرونها سنداً ذا توقيع خاص^(٦). كما قضى بعض الاجتهاد ايضا بان الوصية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين تعتبر سنداً ذا توقيع خاص، لانها مكتوبة وموقعة من واضعها وموضوعة في ظرف محتوم بالشمع الاحمر، ولان الكاتب العدل يتسلمها على هذا الشكل، ويكتفي فقط بالمصادقة على الختم، من دون ان يتعدى ذلك الى المصادقة على صحة كتابتها وتوقيعها من حررها، ويبقى على من يتذرع بما ان ثبت صحة

١ - م.ن.

٢ - Encyclo. D., testament, n° 160

٣ - Encyclo. D., testament, n° 92

٤ - اميل تيان، ملاحظات مقتضبة على النظام الوراثي في لبنان، ص ٦٥

٥ - بيار قرداحي، حق الارث للطوائف غير المسلمة في لبنان، رقم ٢٨٦، ص ٢٦٩

٦ - ادمون كسبار، ص ٩٢، وقرداحي، م.س.، رقم ٣١١ ص ٢٨٦ و ٢٨٧

نسبتها وصحة كتابتها وتوقيعها من قبل الموصي، عملاً بقاعدة البيئة على من يدعي^(١).

غير ان ثمة رأياً مخالفاً في الاجتهاد ذهب الى أنه ولئن فرقت المادة ٥٤ من قانون الارث لغير المحمدين بين الوصية المنظمة بالشكل الرسمي والوصية بخط الموصي، فهذا التفريق لا يعني ان الوصية المنظمة بخط الموصي لا تعتبر رسمية، اذ يلاحظ من قراءة المادة ٥٦ من القانون المذكور، ان المشرع اجاز تنظيم الوصية بخط الموصي، الذي يكتبها بكاملها بخط يده ويوقعها ويؤرخها، فالوصية الخطية لا تعتبر لغاية هذه المرحلة عقداً رسمياً، بل هي نوع من العقود العادية ذات التوقيع الخاص. لكن المشرع بايجابه ايداع الوصية من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص، لدى الكاتب العدل، ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، وبايجابه المصادقة على هذا الحتم من الكاتب العدل والاشارة في سجل خاص الى وجود هذه الوصية، يكون قد اضمن عليها الصفة الرسمية، ومعاملة الايداع هي التي تعطى لها هذه الصفة. ويؤكد ذلك كون القانون اوجب توكيلاً خاصاً لممثل الموصي المفوض منه بايداع الوصية لدى الكاتب العدل، والا لا يمكن كل ذي مصلحة ان يودع الوصية، ولا يمكن للوكيل ايداعها من دون ان يكون لديه تفويض خاص بهذا الشأن^(٢).

واذا كان لا بد لنا من رأي نبديه في هذه المسألة فالتأيد للرأي الذي يعتبر ان الوصية المنظمة بخط يد الموصي هي وصية رسمية، وذلك لسببين :

^١ - استئناف بيروت، غ، ١، ق ٣٨٢ ت ١٩٧١/٣/٢٧، المحامي، ١٩٧٣ ص ١٧٦

^٢ - استئناف جبل لبنان، غ، ١، ق ٢٧٩ ت ١٩٧٤/١٠/٢٥، العدل، ١٩٧٥، ٢، ص ٢٩٩

السبب الاول : تفرض المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين ايداع هذه الوصية لدى الكاتب العدل ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر ومصادق على هذا الختم من الكاتب العدل، ويشار في سجل خاص لدى الكاتب العدل الى وجود هذه الوصية . فتدخل الكاتب العدل في هذه الوصية واجراءات هذا التدخل من الشروط الجوهرية لصحة الوصية، والا كانت باطلة. وهذه الشكلية الرسمية التي يفرضها القانون تجعل من الوصية المنظمة بخط يد الموصي سنداً رسمياً.

السبب الثاني : يقسم قانون الارث لغير المحمدين، على غرار القانون المدني الفرنسي الوصية الى قسمين . وصية منظمة بالشكل الرسمي ووصية منظمة بخط يد الموصي. ولكن الفرق بين القانونين هو ان هذه الوصية الاخيرة لا تخضع بمقتضى القانون الفرنسي الى شكليات قانونية يجريها الكاتب العدل. وبالتالي فان القول بانها تعتبر سنداً ذا توقيع خاص يكون مطابقاً للقواعد القانونية، طالما انه لا مهمة للكاتب العدل او لاي مأمور رسمي آخر في تنظيم الوصية او ايداعها. خلافاً للقانون اللبناني الذي يفرض ايداعها وختمها وتسجيلها لدى الكاتب العدل فاذا كانت الوصية هذه سنداً ذا توقيع خاص بمقتضى القانون الفرنسي، فهي بمقتضى القانون اللبناني سنداً رسمياً، وان الرأي الذي يعتبرها سنداً ذا توقيع خاص قياساً على القانون الفرنسي، يكون قد ارتكب خطأ ناشئاً عن الفرق بين القانون اللبناني والقانون الفرنسي في هذه المسألة.

وعلى كل حال، ولئن كانت هذه الوصية بمقتضى القانون الفرنسي سنداً ذا توقيع خاص، فلا شيء يمنع الموصي من ايداعها لدى الكاتب العدل، وعندئذ تكسب صفة السند الرسمي وان كانت اساساً سنداً ذا توقيع خاص.

ب - شروط الوصية المكتوبة

يشترط لصحة الوصية المكتوبة بخط يد الموصي توافر الشروط الآتية :

الشرط الاول : كتابة الوصية بخط الموصي

لا تكون الوصية المكتوبة صحيحة الا اذا كتبها الموصي بكاملها، بخط يده وأرخها ووقعها^(١)، فاذا كتبها شخص ثالث، او اذا كتب اية كلمة فيها تبطل الوصية، حتى ولو كانت مؤرخة وموقعة من الموصي^(٢)، وذلك لان هذه الوصية يجب ان تعبر عن ارادة الموصي الشخصية، ولا يمكن التثبت من هذا الامر الا اذا كانت مكتوبة كلياً بيده. وهذا ما يتماشى مع ارادة المشرع الذي هدف الى تفادي توقيع الموصي على وصية لم يقرأها.

ولا يعتد الا بالخط المباشر للموصي، فاذا كتب الوصية على عدة نسخ بواسطة الكربون، لا يعتد سوى بالنسخة الاساسية، من دون ان تؤخذ النسخ الناتجة عن وضع ورق الكربون بعين الاعتبار^(٣). اما اذا كتبت الوصية بكاملها بخط يد الموصي، وأرخها هذا الاخير ووقعها، واستكملت شروطها المنصوص عليها قانوناً، فتكون صحيحة وتؤدي الى الغاء وصية سابقة تناول الموضوع نفسه^(٤).

^١ - Boubli, l'écriture de la main du testateur constitue-t-elle une formalité solennelle ou seulement une formalité probatoire, *jour. not. et av.* 1971.3; Reuter la main du testateur, *J.C.P.* 1976.1.2829;

^٢ - Civ. 7 janv. 1975, *D.*1975, *inf. rap.* 68

^٣ - Douai, 25 oct. 1966, *D.* 1967.307; trib grande inst. Bayonne, 5 juill. 1976, *Gaz. Pal.* 21 sept obs. X. H

^٤ - Aix - en - provence, 2 oct. 1973, *D.*1974.745, note Bihr; v. aussi *infra*, n° 59; - *Encyclo. D.*, n° 45

قضي بان يحق للموصي ان يستعمل طريقة الكتابة التي يختارها، فقد يختار، مثلا، الحروف العادية، او حروف الاختزال والاختصار وسواها ^(١). كما قضى بانه طالما ان الوصية كتبت بخط اليد، فلا يهم، بعد ذلك، استعمال الوسيلة المستخدمة للكتابة، فقد يستعمل الموصي قلم الحبر او قلم الرصاص او قلم الحبر الناشف او الفحم وسواها. كما لا يهم شكل الورق او نوعه المستعمل في الكتابة ^(٢).

ما هو الحكم فيما لو طبعت الوصية على الآلة الكاتبة او ما يماثلها من الادوات الطباعية الحديثة كالحاسوب مثلا ؟

اختلفت الآراء في الاجتهاد الفرنسي حول هذه المسألة، فذهب بعض المحاكم الى انه في مثل هذه الحالة تكون الوصية صحيحة اذا طبعها الموصي بنفسه ^(٣) ولكن هذا الرأي لم يلق تأييدا من محكمة التمييز الفرنسية، وذلك لسببين :

السبب الاول : هو ان المشرع اوجب كتابة الوصية بخط يد الموصي.

السبب الثاني : هو ان الكتابة بخط يد الموصي فرضها القانون الفرنسي لاعتبارات مهمة تحول دون الشك في نية الموصي وتوطيد الثقة والامان بها. فالتص المطبوع على الآلة الكاتبة او سواها من الآلات الطباعية هو عمل ميكانيكي بعيد كل البعد عن شخص الطابع، ومن شأنه ان يثير كثيرا من الجدل حول معرفة ما اذا كان

^١ - Cass., 8 juill. 1957, D. 1957.1.668 : « Le testateur est en droit d'utiliser l'écriture manuscrite de son choix, ainsi des observations des signes de sténographie ».

^٢ - Cass., 24 juin 1952, Mazeaud, n° 975

^٣ - Trib. Civ. Marseille, 9 juill. 1930.2.166, note Lalou, S.1931.2.49, note Génys; Trib. Civ. Rouen, 20 avr. 1931, D.H. 1931.344; Aix, 29 fév. 1932, D.P. 1932.2.47, note Lalou; V. aussi cour de révision monégasque, 2 déc. 1974, Rép. Defrenois 1975. 447, obs. Savatier.

الموصي هو نفسه طابع صك الوصية طالما ان هذه الطباعة لا علاقة لها بشخصه، بينما خط يده يزيل كل التباس حول هذه المسألة، لانه مرتبط بشخص الموصي^(١).

ولذلك تكون الوصية باطلة اذا طبعت على آلة كاتبة، وتظل باطلة حتى ولو وقعها الموصي بخط يده، او اعترف بانه هو الذي طبعها .

اذا حصل في متن الوصية، من قبل الموصي، شطب او إحالات او اضافات او كتابة بين السطور، فلا يستوجب ذلك التوقيع عليه بتوقيع خاص ومستقل، اذا حصلت عندما كان الموصي يكتب وصيته. اما اذا ثبت العكس، أي اذا ثبت ان التغيير الحاصل في متن سند الوصية، جرى بتاريخ لاحق لكتابتها، فيجب، عندئذ، ان يوقع عليه، وان يؤرخه تحت طائلة عدم اعطائه أي مفعول. على انه يشترط لتعطيل مفعول الاضافات ان تتضمن بنودا جديدة تعدل ارادة الموصي السابقة . اما اذا تبين ان ما اضافه الموصي ينحصر فقط، في تفسير بنود الوصية او توضيحها، او تصحيح كتابتها فلا حاجة الى توقيع وتاريخ جديدين على هذه الاضافات^(٢). كما ان الفراغ او البياض الذي يتركه الموصي في صك الوصية لا يؤثر على صحتها.

قد يجري تنظيم الوصية بشكل رسالة، فهل تكون، عندئذ، صحيحة او

باطلة ؟

^١ - Encyclo. D., n° 58; civ. 18 mai 1936, D.H. 1936. 345; civ. 17 juill. 1968, D. - 1968.625; Lyon, 4 mars 1970

^٢ - Nancy, 29 juin 1921, D.P. 1921.2.146; Trib. Civ. Rodez, 13 nov. 1912, Gaz. Trib. 5 mars 1913; v. cep infra, n° 55 ; Encyclo. D., n° 53

يختلف الامر في هذه الحالة باختلاف نية الموصي، فاذا كانت متجهة بصورة اكيدة الى احداث وصية حقيقية، تكون هذه الوصية صحيحة، اما اذا كانت مجرد مشروع فتكون باطلة. وهذا ما يعود تقديره الى قضاة الاساس^(١). وقد ذهب القضاء الفرنسي الى ان الرسالة لا تشكل وصية اذا لم يستخلص من تعابيرها سوى مجرد نية بسيطة (simple intention)^(٢). وعلى العكس من ذلك، قضى بأن الرسالة تشكل وصية اذا تضمنت العبارة الآتية : « لقد وضعت امرأ بانه اذا حصل لي مكروه يكون كل شيء لك^(٣) ». «

« J'ai mis de l'ordre dans les affaires et s'il m'arrivait malheur tout est à toi ».

ويدخل في السلطة السيادية لقضاة الاساس معرفة ما اذا كانت الرسالة تشكل وصية صحيحة اولا^(٤).

لم يفرض القانون ان تكتب الوصية المنظمة بخط يد الموصي على ورقة واحدة، ولذلك ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه يمكن كتابتها على اوراق متعددة ومستقلة عن بعضها البعض، شرط ان يثبت بين هذه الاوراق وجود رابط مادي ومعنوي كاف للتأكد من ان الاوراق المتعددة تشكل عقدا واحدا^(٥). ويعتبر هذا

^١ - Encyclo. D., n° 59; Req. 5 fév. 1900 D.P. 1900.1.557; Civ. 28 juill. 1909. D.P. 1910.1.44; Paris, 30 déc. 1921, D.P. 1922.2.35, Rev. trim. Dr. Civ. 1922.208, obs. Hugueney; Aix-en-provence, 2 oct. 1973, Gaz. Pal. 1974.1.213

^٢ - Pau, 20 avril 1961, D. 1961. 397

^٣ - Paris, 3 déc. 1962, Gaz. Pal. 1963.1.234, Rev. trim. Dr. Civ. 1963.389, obs. Savatier.

^٤ - Civ. 24 juin 1952, D. 1952.613

^٥ - Req., 28 mai 1894, D.P. 94.1.534; 9 janv. 1900, D.P. 1900.1.97; 21 fév. 1906, D.P. 1906.1.168; Civ. 22 juill. 1936, S.1936.1.386

الرابط مسألة واقع يعود تقديرها لقضاة الاساس ، ويمكن تحقق الرابط المادي عندما يتبين ان الاوراق المتعددة وضعت في مغلف واحد، او على الاقل في ملف واحد^(١).

كما يمكن كتابة الوصية المنظمة بخط اليد على وجه الورقة وعلى ظهرها. ويعود لقضاة الاساس تقدير ما اذا كان التاريخ الموضوع على احدى الجهتين هو التاريخ المعتمد للوصية كلها، او ان هذا التاريخ غير معتبر بالنسبة الى الجهة الاخرى، كما يمكنهم ان يقرروا بانه ليس للوصية تاريخ صحيح^(٢). كما يعود لقضاة الاساس بسلطتهم السيادية ان يقدروا بانه اذا كان المستند موضوع الوصية غير كامل وتسوده الفوضى، وغير مقروء، وغير منفذ تنفيذا جيدا، ومكتوبا على اوراق مستقلة، فهو يشكل مسودة وصية جرت كتابتها قبل ان يتخذ الموصي قراره النهائي بشأن وصيته^(٣).

وليس من الضروري ان ينظم الموصي وصيته في يوم واحد، فقد ينظمها على عدة ايام، وفي هذه الحالة يكون تاريخ انجازها تاريخا لها كلها^(٤)، وفي جميع الاحوال اذا كانت الوصية تحمل تاريخين مختلفين، فذلك لا يؤدي الى الغائها^(٥).

قضي بانه يعتبر صحيحا ملحق الوصية المكتوب بخط يد الموصي على ورقة

Encyclo. D., n° 63

— ١

Civ. 19 mars 1973, D. 1973. Somm. 68.

— ٢

Civ. 12 janv. 1970, D.1970. Somm. 48, Rév. Trim. Dr. civ. 1970. 390, obs. Savatier.

— ٣

Req. 14 avr. 1890, D.p. 91.1.215; 9 mars 1936, S. 1936.1.181; Lyon, 4 janv. 1923, D.p. 1923.2.182.

— ٤

Baudry – Lacantinerie et Colin, T. 2, n° 1919.

— ٥

منفصلة، وعلى نموذج منظم من قبل الكاتب العدل^(١).

ما هو الحكم فيما لو وقّع الموصي على رأس سند الملحق وليس في

خاتمته ؟

قضي بان هذا الملحق يكون صحيحا، شرط ان يثبت وجود رابط مادي
اكيد بين متن الملحق والتوقيع، بحيث تظهر ارادة الموصي النهائية بوضوح وامانة.
ويعود لقضاة الاساس تقدير صحة هذا الملحق او عدم صحته، انطلاقا من صحة
التوقيع والرابط بينه وبين عقد الوصية نفسه^(٢). كما قضي بان الورقة المكتوبة بخط
امين سر الموصي لا تشكل ملحقا للوصية المكتوبة بخط يد الموصي^(٣).

قد يتدخل الغير في كتابة الوصية، فما هو تأثير هذا التدخل على صحتها ؟

ذهب البعض الى القول انه اذا انحصر التدخل في مساعدة الموصي على
تنظيم وصيته فلا يؤدي ذلك الى بطلانها، شرط ان يكتبها الموصي بخط يده. كما
لو كتب الموصي وصيته نقلا عن نموذج نظمه الغير . وتصح وصية الاعمى المكتوبة
بخط يده، والذي ساعده الغير على وضع يده على الورقة التي خطت عليها الوصية
مع تحديد مكان التوقيع. كما انه لا تعيب الوصية وبالتالي لا تبطلها ، مساعدة
الغير للموصي في استعمال بعض الكلمات او العبارات المناسبة. وبصورة عامة
تكون الوصية صحيحة، اذا ثبت انها صادرة عن عقل الموصي وارادته وتفكيره،

^١ Trib. Grande inst. Lavol, 23 mai 1966, Gaz. Pal. 1966. 2 . Somm. 3

^٢ Civ. 29 nov. 1972, Bull. Civ. 1, n° 267

^٣ Civ. 7 janv. 1975, D. 1975, inf. rap. 68; Encyclo. D., n° 66

وان ما قام به الغير لا يتعدى المساعدة المادية (assistance matérielle) التي قدمت الى الموصي^(١).

ولكن الوصية تكون باطلة اذا لم يكن الموصي سوى آلة طيع لا يستطيع ان يفهم مضمون الوصية ولا قيمة ما تخطه يده على سندها^(٢)، وكذلك الامر اذا كتبت الوصية بخط الغير ثم وقع الموصي عليها وكتب تاريخها، حتى ولو اقر بانـه يوافق على مضمونها. وكذلك تبطل وصية الامي الذي لا يعرف القراءة والكتابة، والمنظمة من الغير بقلم رصاص، فخطها الموصي بالخير من دون ان يعرف معناها وما تتضمنه^(٣).

اعتبر القضاء الفرنسي انه لا يكون ثمة وصية مكتوبة بخط يد الموصي، عندما توجه يد هذا الاخير بواسطة الغير الى درجة تصبح معها كتابة الوصية غير متشابهة مع كتابته الاعتيادية^(٤).

ذهب البعض الى ان الوصية المنظمة بخط الموصي تبطل اذا اضاف الغير عليها بعض العبارات، الا اذا ثبت ان هذه العبارات قد اضيفت بعد كتابة الوصية وبدون علم الموصي^(٥). ولكن البعض الآخر اعتبر ان الاضافات على الوصية لا

^١ - Civ. 16 juill. 1956, D. 1956.661, note Blanc., Rev. trim. Dr. Civ. 1957. 160; 18 -

juin 1959, D. 1959. Somm. 111, Rev. trim. Dr. Civ. 1959, obs. Savatier, Riom, 7 déc. 1965, Gaz. Pal. 1966.1.Somm. 16., Civ. 4 janv. 1973, Bull. Civ. I, n° 6

^٢ - Req. 30 avril 1902, D.P. 1902.1.285; Rouen, 17 janv. 1900, D.P. 1900.2.247; Trib. Civ. Metz, 30 juin 1949, D. 1949. 582

^٣ - Mazeaud, n° 976

^٤ - Riom, 20 mai 1937, Gaz. Trib 27 nov.; Encyclo. D., n° 48.

^٥ - Mazeaud, n° 976 et s.

تبطلها، طالما انها لا تؤثر على مضمونها المتوافق مع ارادة الموصي^(١). كما ذهب القضاء الفرنسي الى ان اضافة كلمات بيد الغير على نص الوصية لا تؤدي الى ابطالها، اذا حصلت بدون علم الموصي واعترافه^(٢). اما اذا جرت الاضافة على رأى الموصي وبمعرفة فان المسألة تصبح اكثر دقة. ويبدو ان حلها، عندئذ ، يكون بتفسير نية الموصي على ضوء الظروف والاسباب^(٣). ولكنه من المتفق عليه قضاء (الرتوش) (retouches) التي يجريها الغير على صك الوصية لا تغير من طبيعتها وصحتها^(٤).

لم يشترط القانون الفرنسي ان تكتب الوصية المنظمة بخط يد الموصي باللغة الفرنسية، فاتجه الفقه والقضاء الفرنسيين الى انه يمكن كتابتها بلغة اجنبية، على ان يؤخذ بعين الاعتبار امكان وقوعه فريسة الاغراء والاستهواء (captation)، وهو سبب من اسباب بطلان التبرع اذا اتضح انه يتضمن خداعا، في كتابة جرت بغير لغة الموصي^(٥).

كما لم يشترط القانون اللبناني ان تكتب الوصية المنظمة بخط يد الموصي باللغة العربية، كما اشترط بالنسبة الى الوصية الرسمية ، مما يعني انه يحق للموصي ان يكتبها باللغة التي يختارها، شرط ان يكون ملما بها، تجنباً لادعاء الورثة بانه كتبها تحت تأثير الغير^(٦). ورأى البعض انه يحق للموصي ان يكتب وصيته بلغتين او

١ - Josserand, n° 1273.

٢ - Req. 11 mai 1869, D.P. 69.1.513; 14 avr. 1874, D.P. 75.5.423

٣ - Civ. 16 juill. 1878, D.P. 79.1.129 ; Rouen, 13 juin 1893, D.P. 94.2.229

٤ - Civ. 4 janv. 1973, Bull. Civ. I, n° 6; Encyclo. D., n° 49.

٥ - Encyclo., D., n° 62

٦ - Boulanger, t.3, n° 1959

اكثّر، كالعربية والفرنسية مثلاً، شرط ان يوجد تطابق تام بين اللغتين، تلافياً لكل تناقض. وقد يلجأ الموصي الى هذه الطريقة اذا كان بين الموصي لهم من لا يعلم اللغة العربية او الفرنسية^(١).

ان ما اثير من آراء في الفقه والاجتهاد الفرنسيين، كان بسبب ان المشرع الفرنسي لم يلزم الموصي بايداع وصيته المنظمة بخط يده لدى الكاتب العدل، مما جعلها عرضة للتلاعب بها. اما القانون اللبناني فقد تلافى هذا الامر عندما الزم الموصي او من يمثله بايداع الوصية المذكورة لدى الكاتب العدل ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، وهذا ما يبعدها عن الشبهات بعد ايداعها وحتى وفاة الموصي. ومع ذلك يمكن الاسترشاد بالفقه والقضاء الفرنسيين وما ادخلاه من تفاصيل ومبررات، عند الاقتضاء.

الشرط الثاني : تأريخ الوصية

تنص المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين على ان الموصي الذي يختار تنظيم وصية بخط يده، يوقعها بامضائه ويؤرخها. ولكنها لم تنص على ما اذا كانت الوصية غير المؤرخة تعتبر باطلة، وذلك خلافاً للمادة ٩٧٠ مدني فرنسي التي تنص صراحة على وجوب تأريخ الوصية المنظمة بخط يد الموصي تحت طائلة الابطال^(٢). ويمكن اعتماد هذا الحكم في القانون اللبناني نظراً لاهمية تأريخ هذا النوع من الوصايا وما يرتبط به من مسائل مهمة. فهو، من جهة، يثبت ما اذا كان

^١ - يوسف نمر، ص ٢٠٣

^٢ - Toulemon, l'évolution de la jurisprudence en matière de testament olographe, J.C.P. 1969.1.2285; Encyclo. D., n° 67

الموصي متمتعا باهلية الايصاء عند كتابته وصيته، ومن جهة اخرى يتيح التمييز، في حال تعدد الوصايا وتتابعها، بين الوصايا القائمة وتلك التي تم الرجوع عنها.

يجب ان يشتمل التاريخ على اليوم والشهر والسنة. وقد ذهب القضاء الفرنسي الى ان الوصية تكون باطلّة، اذا اقتصر تاريخها على الشهر والسنة فقط^(١).

يجب ان يكون التاريخ محددًا وخالياً من كل غموض او التباس، فيعتبر تاريخ الوصية باطلاً اذا كان اختيارياً (alternative) كان يكون مثلاً ٢٢ او ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣، وكذلك الامر اذا كان التاريخ غير مقروء او ملتبس، كأن لا يكون واضحاً بين ١٥ او ٢٠ مثلاً.

وعلى الرغم من ان المبدأ الاساسي هو كما رأينا ان يشتمل التاريخ على اليوم والشهر والسنة، فقد قضت محكمة التمييز الفرنسية، بان ذكر الشهر من دون ذكر اليوم لا يبطل الوصية، طالما انه لم يدع امام محكمة الاستئناف انه خلال الشهر المذكور الذي حررت الوصية خلاله، لم تكن الوصية متمتعة باهلية الايصاء، او انها نظمت وصية اخرى تراجعت فيها عن وصيتها او تناقضت معها^(٢). كما قضت بانه اذا نقص من التاريخ احد او بعض عناصره الضرورية لتكوينه، يمكن للقاضي بالاستناد الى ما تتضمنه الوصية ان يقرر وجود هذه العناصر، شرط ان يبيّن قناعته على وقائع مستخلصة من متن الوصية تفيد بما لا يحتمل أي شك او تأويل اكمال ما نقص من عناصر في تاريخ الوصية^(٣). وقضت ايضاً بانه لا

^١ - Req. 2 mars 1903, D.P. 1903.1.152; Civ. 25 avr. 1925, D.P. 1927.1.48; Caen, 6 nov. 1956, D.1957. Somm. 135; Civ 21 fév. 1971, D. 1971. Somm. 72

^٢ - Cass. 1 juill. 1986, D.S., 1986.9

^٣ - Req., 8 déc. 1936, D.H. 1937.52; Encyclo. D., n° 68

يهم ان يذكر محل وساعة تنظيم الوصية، ولو كان ذلك يفيد في ترتيب الوصايا. واذا نظم الموصي وصيتين متناقضتين في يوم واحد، فالقاضي هو الذي يقرر ايهما هي الاحداث، وبالتالي النافذة، وله ان يستعين في ذلك بشئ طرق الاثبات^(١). وبانه تجوز كتابة تاريخ الوصية بالاحرف او بالارقام^(٢).

يمكن تعيين اليوم والشهر بطريقة مختلفة عن الاحرف والارقام، كما لو كان تاريخ الوصية في عيد محدد بتاريخ معين من كل سنة كعيد الميلاد مثلا او عيد الاستقلال او عيد الشهداء سنة ٢٠٠٣، او في عيد يتكرر كل سنة وان بتاريخ غير محدد يختلف من سنة الى اخرى كعيد الفصح وعيد الفطر سنة ٢٠٠٤.

يمكن وضع التاريخ في أي مكان من سند الوصية، كان يوضع في بداية هذا السند او في نهايته، او قبل او بعد التوقيع، والمهم هو ان يأتي منطبقا على يحمل ما جاء في سند الوصية^(٣). كما يمكن ان يوضع التاريخ على المغلف الذي يتضمن سند الوصية، اذا اتضح ان هذا المغلف يشكل وحدة مع الوصية التي يتضمنها^(٤).

ومن البديهي ان يكون التاريخ مكتوبا بخط يد الموصي، والا كانت الوصية باطلة. وقد قضت محكمة التمييز الفرنسية بانه اذا كان التاريخ غير مكتوب بخط يد الموصي، بل مطبوعا على الآلة الكاتبة، فتكون الوصية باطلة. كما استبعدت هذه المحكمة التاريخ المطبوع على اعلى صفحة الروزنامة (agenda)،

Req., 18 juill. 1887, S. 90.1.219

Lyon, 23 fév. 1932, D.P. 1932. 2.72

Req. 7 juill. 1869, D.P. 70.1.76; janv. 1900, D.P. 1900.1.97

Civ. 9 juin 1869, D.p.69.1.495; Req. 9 janv. 1900, préc.; Besançon, 15 nov. 1921, D.P. 1922.2.101; Trib. Civ. Seine, 16 déc. 1943, Gaz. Pal. 1944.1.171, Rev. trim. Dr. Civ. 1944.131, Savatier

التي كتب الموصي عليها وصيته، بعد ما تبين ان الموصي لم يؤرخ وصيته بخط يده^(١).

في حال اضافة تصرفات الى محتويات الوصية، فلا موجب للتوقيع عليها وتأريخها، اذا اتضح انها مشمولة بالتوقيع والتاريخ الاساسيين. وبهذا المعنى، ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه اذا صحح الموصي مباشرة في وصيته المكتوبة بخط يده مبلغ الوصية، بحيث شطب المبلغ المدون في متن السند، ووضع مكانه مبلغا آخر، فلا يكون لعمله هذا صفة الوصية الجديدة، ويكون توقيعه على هذا التصحيح صحيحا ولو لم يضع له تاريخا^(٢). كما قضي بانه اذا اضيفت بين سطور الوصية كلمات تتعلق بها بعد تأريخها، وتأكد ان هذه الكلمات وضعت من قبل الموصي المتوفي نفسه، فللقاضي الاساس ان يعتبر انها صحيحة ولو لم يوقع الموصي عليها او يؤرخها^(٣). وبانه اذا ابطال القاضي التصرفات المضافة لعدم ذكر تاريخها، فهذا البطلان، لا يؤثر ابدا على صحة عقد الوصية نفسه^(٤)، وكذلك الامر بالنسبة الى الملحق المضاف الى الوصية^(٥).

في ما يتعلق بالخطأ في تاريخ الوصية (fausseté de la date) وتصحيح هذا الخطأ (rectification)، قضي بان التاريخ الموضوع على صك الوصية يعتبر صحيحا، الى حين اثبات خطؤه^(٦)، واذا ثبت هذا الخطأ تعتبر الوصية باطلة، حتى

Cass., 11 janv. 19٨4, D. 1984. 642. — ١

Req. 21 juin 1921, D.P. 1922.1.160 — ٢

Civ. 15 nov. 1972, Bull. Civ. I, n° 248; Encyclo. D., n° 72 — ٣

Req. 12 mai 1890, S.92.1.86 — ٤

V. not. trib. Civ. Beauvais, 14 fév. 1914. Gaz. Trib. 1914.2.371; trib. Civ. Seine, — ٥

12 mars 1914, ibid. 1914.2.232. Encyclo. D., n° 73

Civ. 6 nov. 1958, D. 1959. Somm. 38 — ٦

ولو كان نتيجة سهو او عدم انتباه (inadvertance) ^(١)، وهذا البطلان يعتبر بطلانا مطلقا ^(٢)، ولا اهمية لاثبات ان اهلية المتصرف ونواياه لم تتغير خلال المرحلة الواقعة بين التاريخ الحقيقي لانشاء الوصية، والتاريخ الذي وضع فعلا عليها ^(٣)، ويتحقق بطلان الوصية ولو تبين ان الخطأ في كتابة تاريخها لم يرافقه نية غش، او يقصد به تغطية نقص في اهلية الموصي ^(٤). ومع ذلك فقد تساهل الاجتهاد في بعض الحالات فقرر ان الخطأ في التاريخ يوازي عدم ذكر التاريخ ويؤدي الى بطلان الوصية، ولكنه يحق للقاضي ان يصحح التاريخ اذا ثبت له بما لا يقبل الشك ان الخطأ في التاريخ نتج عن مجرد سهو وعدم انتباه من الموصي ^(٥).

لا يصح اثبات الخطأ الا في التاريخ الوارد في مستند الوصية نفسه، وليس في عقد او عمل خارجي عنه، كرسالة تتعلق بالوصية مثلاً ^(٦). وقد قضى بهذا المعنى بان الوصية التي تتضمن البند الآتي : « هذا بالاضافة الى ما في الوصية السابقة »، فلا يحمل هذا البند في ذاته الدليل على الخطأ في التاريخ حتى لو اكتشفت الوصية الثانية قبل الاولى، ويطبق الحل نفسه لو اكتشفت الوصية الاولى قبل الثانية، ولا سيما اذا كان الموصي قد كتب عدة وصايا ^(٧)، كما لا يعتبر ان ثمة

^١ - Req. 8 mai 1855, D.P. 55.1.163; Civ. 16 juill. 1895, D.P. 96.1.196; Req. 10 mai 1905, D.P. 1905.5.32

^٢ - Limoges, 24 oct. 1969, D. 1969.715

^٣ - Civ. 2 févr. 1971, J.C.P. 1972. II. 1700. Obs. M.D.

^٤ - Encyclo. D., n° 74

^٥ - Req. 30 juin 1942, D.A. 1943.3

^٦ - Req. 12 août 1851, D.P. 52.1.35; Civ. 11 juin 1902, D.P. 1902.1.434.

^٧ - Req. 12 avr. 1937, D.H. 1937. 299

خطأ في التاريخ اذا اوصي الموصي الى زوجته التي يعيش معها، ولكنه لم يكن بالفعل قد تزوج منها الا بعد شهرين على تاريخ وصيته ^(١).

يمكن اثبات الخطأ في تاريخ الوصية بمختلف طرق الاثبات ومنها الشهود والقرائن، اذا كان الامر يتعلق بعناصر الغش (fraude) وليس بعيوب الوصية الشكلية، كما هو الحال في الادلاء بابطال الوصية للاستهواء او للإيحاء ^(٢). وقد قضى بهذا الشأن بان العيب في الشكل الناتج عن الخطأ في التاريخ، لا يشكل عنصرا من عناصر جريمة الغش، ولا يصح استخلاص العنصر المانوي في جريمة الغش من مجرد الخطأ في التاريخ، ما لم تتضافر عناصر اخرى تدل عليها ظروف ترتبط بالفعل المادي للوصية وما تتضمنه من تصرفات ^(٣).

اما خارج حالة الغش فلا يصح اثبات عدم صحة تاريخ الوصية من ظروف خارجة عن سند الوصية، بل يقتصر الاثبات على العناصر الداخلة في هذا السند. ومع ذلك فقد قضى بان اثبات عدم صحة التاريخ يمكن استخلاصه من ظروف يعود تقديرها لقضاة الاساس بسلطتهم السيادية. كما لو ثبت القاضي من انه في التاريخ المدون على سند الوصية كان يستحيل على الموصي كتابة الوصية ^(٤). وفي اقصى الاحتمالات ، وحتى ولو امكن الاستناد الى عناصر خارجية

^١ - Civ. 6 nov. 1958, D. 1959. Somm. 38; Encyclo. D., n° 75

^٢ - Req. 30 juin 1873, D.P. 74.1.104; 21 août 1876, D.P. 78.5.445; 20 juill. 1886, D.P. 87.1.83

^٣ - Nîmes; 7 déc. 1936, D.H. 1937. 124

^٤ - Req. 23 mars 1885, S. 85.1.491

لأثبات عدم صحة التاريخ، فهذه العناصر يجب ان يكون لها اساس مستمد من الوصية نفسها^(١).

اعتبر القضاء الفرنسي ان اثبات الخطأ في تاريخ الوصية يعتبر كافيا اذا اشار الموصي fait allusion الى احداث لاحقة للوصية^(٢). ويكون الامر كذلك اذا ادلي بتغيير ناتج عن العمر في كتابة الوصية^(٣) أو استند الى فرق في الكتابة بين سند الوصية وملحقه المؤرخين في اليوم نفسه^(٤). ويكون الخطأ في التاريخ متحققا، اذا ثبت، استنادا الى محتويات سند الوصية، انها مؤرخة بتاريخ لاحق لوفاة الموصي، او اذا كانت تحمل تاريخا غير موجود في التقويم الزمني^(٥)، كما لو كان التاريخ هو ٢٠٠٣/٢/٣١ او ٢٠٠٤/١٤/١٥

قضي بان اثبات الخطأ في التاريخ يكون مقبولا اذا تبين ان هذا التاريخ سابق على اصدار الورقة التي كتبت عليها الوصية، والمميزة بوضع علامة او صورة خاصة بها، تميز صناعتها، ويمكن قراءتها بسهولة^(٦)، ما لم يثبت ان هذه الورقة قد وضعت بالتداول الفعلي قبل اعلان صدورها بوقت قليل^(٧).

Encyclo. D., n° 77

— ١

Req., 30 juin 1942, D.A. 1943.3; Encyclo. D., n° 78

— ٢

Req. 12 mars 1928, Gaz. Pal. 1928.1.738

— ٣

Req. 14 août 1940, S. 1940.1.85

— ٤

Req. 13 janv. 1902, S. 1902.1.128; 18 août 1859, D.P. 59.1.415; 16 juill. 1895, D.P. 96.1.196; Lyon, 25 févr. 1870, D.P. 71.2.11; Douai, 10 févr. 1873, D.P. 74.2.58; Trib. Civ. Le Havre, 7 nov. 1925, Gaz. Pal. 1926.1.75

— ٥

Civ., 8 janv. 1879, D.P. 79.1.78; Req. 11 févr. 1906, D.P. 1907.1.247, voir encore, Req. 13 mars 1928, Gaz. Pal. 1928.1.738; Req. 21 avr. 1931, S. 1937.1.244, Civ. 27 déc. 1957, D. 1958.111

— ٦

Req. 8 janv. 1890, D.P. 90.1.395; Encyclo. D., n° 79

— ٧

ان مبدأ ابطال الوصية بسبب الخطأ في تاريخها، قد يَحتمل بعض التحفظات لانه يجب اولا التأكد مما اذا كان التاريخ المعلن يتطابق مع اليوم الذي يدل عليه، وفي هذه الحالة لا يعتبر ان ثمة خطأ فيه، ولو وضع ختمه على الوصية بصورة لاحقة لكتابتها. وذلك لان الموصي قد يعطي لنفسه فترة من الزمن من اجل التفكير بوصيته ومراجعتها قبل وضعها بصورة نهائية منجزة. والمهم في هذه الحالة هو ان تكون للقاضي امكانية تصحيح الخطأ في التاريخ المختوم على الوصية. غير ان هذه الامكانية تخضع الى عدة شروط :

فمن جهة اولى يقتضي ان يكون الخطأ في التاريخ غير مقصود من قبل الموصي، اما اذا كان مقصودا فتكون الوصية باطلة ^(١).

ومن جهة ثانية يقتضي ان تكون العناصر المكونة للتاريخ الحقيقي مستخرجة من سند الوصية نفسه ^(٢).

ومن جهة ثالثة، يجب ان تثبت بصورة اكيدة لا تقبل الشك، عناصر التاريخ الصحيح، وهي اليوم والشهر والسنة، اذ لا يجوز الاستناد من اجل اثبات هذه العناصر على القرائن او بدء البينة الخطية ^(٣).

تساهل القضاء احيانا في تصحيح بعض الاخطاء المادية غير المقصودة الواقعة في تاريخ الوصية. كما لو ذكر في سند الوصية ان الموصي قد نظم وصيته في ٢٠٠٢/١/٥، وهو يقصد ٢٠٠٣ بدلا من ٢٠٠٢، او ان يؤرخ الموصي وصيته

^١ - Req. 16 févr. 1909, D.P. 1911.1.89; 5 nov. 1913, D.P. 1914.1.2339 note Picard; 9 févr. 1915, D.P. 1916.1.198; 24 févr. 1929, D.P. 1919.1.53.

^٢ - Req. 9 janv. 1900, D.P. 1900.1.97; 4 juin 1934, D.H. 1934.460 ; 8 déc. 1936, D.H. 1937.52; Paris, 1er avril. 1940, D.H. 1940.105; Req. 30 juin 1942, D.A. 1943.3.; Encyclo. D., n° 85

^٣ - Req. 12 févr. 1906, D.P. 1907.1.247; 5 mars 1913, D.P. 1913.1.432

في ٢٩ شباط، وكان شهر شباط عند توقيع الوصية مؤلفا من ٢٨ يوما فقط ^(١)، ولكنه يشترط في هذه الحالة لاعتماد التاريخ الصحيح ثلاثة شروط هي :

١ - ان يكون الخطأ في التاريخ هو خطأ مادي بحت . اما اذا كان مقصودا، واراد به الموصي الغش فتبطل الوصية، كما لو أرخ القاصر وصيته في ٢٠٠٣/٧/٣١، وهو التاريخ نفسه الذي يكون فيه قد بلغ سن الرشد، في حين انه نظم وصيته في ٢٠٠٣/٦/١٢^{١.}

٢ - ان يثبت للقاضي، بصورة مطلقة لا تقبل أي شك التاريخ الحقيقي للوصية.

٣ - ان يستخلص التاريخ الحقيقي من مضمون سند الوصية نفسه، وليس من عناصر خارجة عنه.

ويجب ان يكون الموصي متمتعا باهلية الايصاء بتاريخ تنظيم الوصية، وليس بتاريخ ايداعها لدى الكاتب العدل. بمعنى انه اذا كان قد نظم وصيته المكتوبة في وقت لم يكن فيه قد بلغ سن الرشد بعد، ثم اودعها لدى الكاتب العدل بعد بلوغه هذا السن، فتكون الوصية باطلة، لانه في الوقت الذي نظمها فيه لم يكن متمتعا باهلية الايصاء، وفقا لما تفرضه المادة ٣٩ من قانون الارث لغير المحمدين.

الشرط الثالث : التوقيع

على الموصي ان يوقع وصيته المكتوبة بخط يده، تطبيقا لنص المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٥٩ . وان التوقيع هو الذي يعطي الوصية طابعها النهائي الذي يميزها عن مجرد مشروع او ورقة اولية مخطوطة.

ويعتبر التوقيع شرطا اساسيا من شروط صحة الوصية، بحيث تبطل بدونه. وهو يشتمل على الاسم الشخصي (prénom) ، واسم العائلة (nom) او الشهرة (surnom) . وقد يقتصر التوقيع على الاسم او على الشهرة فقط، ويكون صحيحا، اذا كان من شأنه ان يدل بصورة اكيدة على شخصية الموصي الذي اعتاد التوقيع بهذه الطريقة في اثناء حياته. فيحق للمؤلف مثلا ان يوقع باسمه المستعار، (pseudonyme)، كما لو وقع باسم الاختل الصغير. ويحق للزوجة ان توقع باسم عائلة زوجها. وذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه يجوز للمطران ان يوقع باسمه الشخصي (prénom) ، مع الاشارة الى مطرانيته ^(١) . كما ذهب بعض الفقه الفرنسي الى اقرار صحة توقيع الموصي المخالف لتوقيعه الاعتيادي، اذا لم يكن ثمة شك حول ارادة الموصي في اقراره مضمون كافة بنود الوصية ^(٢).

هل يمكن توقيع الوصية المكتوبة بطابع اصبع الموصي ؟

لا تكون الوصية المكتوبة صحيحة اذا وقعها الموصي بطابع اصبعه، وذلك من جهة، لمخالفتها النص الصريح للمادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، التي اشترطت ان يوقعها الموصي بامضائه. ومن جهة اخرى، لان التوقيع بطابع الاصبع غالبا ما يصدر عن شخص لا يعرف القراءة والكتابة، وبالتالي لا يستطيع التعبير عن ارادته بموجب وصية مكتوبة، بل يمكنه ذلك بموجب وصية رسمية. وتكون باطلة ايضا، الوصية التي لا تحتوي سوى ختم الموصي من دون توقيعه.

ويجب التمييز بين التوقيع على الوصية ، ومضمونها، ولا يكفي ان ينهي الموصي وصيته بعبارة تشمل اسمه وشهرته من دون التوقيع عليها. وقد ذهب

Req., 23 mars 1824, S.1828.1.245

Mazeaud, n° 977

الاجتهاد الفرنسي الى انه يحق للموصي ان يضع توقيعه على صك الوصية في أي مكان يختاره ^(١)، كما ذهب الى انه اذا كانت الوصية مؤلفة من عدة صفحات، فيكفي التوقيع على احدى صفحاتها ^(٢)، وحتى ان بعض الاجتهاد اكتفى بالتوقيع الحاصل على الظرف الذي وضعت فيه الوصية، اذا وجد ترابط مادي او معنوي بين هذا الظرف وبين مجمل عناصر الوصية، كما لو ذكر الموصي عليه عبارة تفيد ذلك، كعبارة : " هذه هي وصيتي " ^(٣).

يقع عبء اثبات صحة الخط والامضاء على عاتق من يتذرع بسند الوصية، فاذا لم يتبين من العبارة المكتوبة على غلاف الوصية ان الموصي وقع على هذا الغلاف بحضور الكاتب العدل، وصدق هذا الاخير على توقيعه الموضوع على الغلاف، وتبين ، على العكس، ان عبارة التصديق لا تشير الى توقيع منسوب الى الموصي موضوع على الغلاف الذي صدق عليه، وأن هذه العبارة وضعت على ظهر الغلاف بينما التوقيع وضع على الجهة الثانية، فان قرار محكمة الدرجة الاولى القاضي بتعيين خبير للثبوت من أن التوقيع على الغلاف وعلى الوصية هما بخط شخص واحد، يكون مخالفا لقواعد الاثبات متى كان لم يثبت ان التوقيعين هما للموصي، لان القاعدة الاساسية توجب على المتذرع بالوصية اثبات صحة كتابتها وتوقيعها من قبل الموصي ^(٤).

١ - Paris, 27 janv. 1939, D.H. 1939.217

٢ - Req., 23 mars 1943, S. 1943.1.80.

٣ - Rouen, 9 décem. 1957, Mazeaud, n°978

٤ - استئناف بيروت، غ ١، ق ٣٨٢ ت ٣/٢٧، ١٩٧٣، المحامي ١٩٧٣ ص ١٧٤

ج - ايداع الوصية المكتوبة

عملا باحكام المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين يجب ان تودع الوصية من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص، لدى الكاتب العدل، ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، ومصادق ثغلى هذا الختم من الكاتب العدل. ويشار الى وجود هذه الوصية في سجل خاص. واذا كانت الوصية في بلاد اجنبية، فتودع لدى الكاتب العدل او لدى قنصل لبنان. وذلك وفقا للتفاصيل الآتية :

١ - الظرف المختوم

يوجب القانون على الموصي ان يضع وصيته المكتوبة في ظرف مختوم بالشمع الاحمر. وما ذلك الا تلافيا لإمكان تبديل الوصية الاصلية المكتوبة بوصية اخرى.

هل ان ختم الظرف الذي توضع فيه الوصية بالشمع الاحمر، يعتبر من المعاملات الشكلية الجوهرية التي يترتب عليها بطلان الوصية ، اذا لم يختم الظرف الذي توضع فيه بالشمع الاحمر ؟

يبدو من نص المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، انه كذلك، أي ان الوصية المكتوبة تكون باطلة اذا لم توضع في ظرف مختوم بالشمع الاحمر. غير ان الاجتهاد الفرنسي تساهل في هذه المسألة، ورأى عدم ضرورة استعمال الشمع الاحمر. اذ ان المهم بالنسبة اليه، هو ان يقفل الظرف بطريقة يتعذر معها سحب الوصية منه من دون ان يتمزق. اما اذا وضعت بطريقة يمكن معها سحبها بسهولة من الظرف فتعرض الوصية، عندئذ، للبطلان^(١).

من هي الجهة التي تقوم بختم الوصية ؟

لم يحدد القانون هذه الجهة ، ولكن الواقع العملي الذي يهدف الى المحافظة على سرية الوصية المكتوبة، يستدعي ان يقوم الموصي بنفسه بختمها. ولكنه قد يكلف هذا الاخير ممثلا خاصا، ويفوضه بان يختم الوصية امام الكاتب العدل. كما انه لا يوجد مانع يحول دون ختم الوصية من قبل الكاتب العدل نفسه، شرط ان يتم ذلك بناء على طلب الموصي وبحضوره، ومن دون ان يطلع الكاتب العدل على هذه الوصية. اما اذا سلم الموصي الوصية الى الكاتب العدل في ظرف غير مختوم، على ان يقوم هذا الاخير بختمها فيما بعد، وبدون حضور الموصي، فان هذا الوضع من شأنه ان يجعل الوصية عرضة للتغيير او التبديل، ويفسح المجال للمطالبة بابطال الوصية^(١).

٢ - الايداع لدى الكاتب العدل

عملا باحكام المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، يجب ان تودع الوصية، من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص لدى الكاتب العدل ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر ومصادق عليه من الكاتب العدل.

والهدف من الايداع على هذا الشكل هو المحافظة على الوصية من الضياع او التلاعب بها. وقد انتقد البعض عملية الايداع هذه كصيغة الزامية. لانها ليست الوسيلة الوحيدة، التي من شأنها تأمين المحافظة على ارادة الموصي ، ولا سيما ان ثمة صعوبة في الكشف على تحديد مكان الوصية، كما انه قد تكون عائقا في بعض

^١ - استئناف بيروت، غ ١، رقم ٣٨٢ ت ١٩٧١/٣/٢٧، الشرق الادنى - دراسات، رقم

٣٥، ٣٦ ص ٢٣٥

الحالات الطارئة كالمرض او الحوادث او السفر، حيث يتعذر على الموصي القيام باجراءات الايداع، فيتوفى من دون ان يتمكن من التعبير عن ارادته الاخيرة^(١).

تودع الوصية لدى الكاتب العدل، اما من قبل الموصي نفسه، او بواسطة وكيل عنه، يحمل وكالة خاصة لايداعها. وتعتبر معاملة الايداع لدى الكاتب العدل معاملة جوهريّة، لا تبرز بدونها الى حيز الوجود، وتبقى مجرد مشروع لا يرتب آثارا قانونية. وقد ذهب القانون الفرنسي في المادة ٩٧٠ مدني فرنسي، خلافا لما ذهب اليه القانون اللبناني، الى عدم التزام الموصي بايداع وصيته المكتوبة لدى الكاتب العدل.

وعلى الكاتب العدل، عملا باحكام المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، ان يصادق على ختم الوصية، ومصادقته هذه توجب عليه التثبت من هوية المتعاقدين، وفقا للاصول المنصوص عنها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨، والتي اتينا على ذكرها سابقا. وفي حالة حضور وكيل خاص عن الموصي، يتوجب على الكاتب العدل ان يتحقق من وكالته الخاصة ومصدرها وتاريخها ورقمها، مع الاحتفاظ بصورة عنها عند الاقتضاء، كما عليه ان يتحقق من شخصية الوكيل.

ولذلك قضي بانه اذا تبين من العبارة المذكورة على الظروف ان الكاتب العدل لم يتثبت من اهلية الموصي ومن هويته، ولم يذكر انه يعرفه، ولم يأخذ توقيعه، فلا يعتبر الايداع صحيحا، وتكون الوصية باطلة، وبالاخص ان المصادقة لم

^١ - بيار قرداحي، اطروحة، ص ٢٨٢

تكن على الختم بل على ظهر المظروف^(١)، كما قضى بان المادة ٥٦ اوجبت ان تتم معاملة الايداع لدى الكاتب العدل الذي يصدق على الختم ، وان هذه المعاملة تتم وفقا لقانون الكتاب العدل. وان الكاتب العدل دون على الظرف المختوم الذي وضعت فيه الوصية العبارة الآتية : « اصادق على صحة الامضاء الذي وقعه امامي انا الكاتب العدل في بيروت، السيد على هذا الغلاف المختوم بالشمع الاحمر، المحتوي على وصيته، وصرح السيد ... المذكور بانها مكتوبة بكاملها ومؤرخة بخط يده وقد اشرت في السجل الخاص تحت رقم تاريخ على ذلك ».

وان المادة ٨ من نظام الكتاب العدل (المادة ٢٤ من القانون الحالي) اوجبت على الكاتب العدل ان لا ينظم أي سند قبل التثبت من هوية المتعاقدين امامه، فاذا كان يعرفهم شخصيا، يذكر ذلك على مسؤوليته في السند. والا فانه يحتتم عليهم ابراز تذاكر نفوسهم او جواز السفر او شهادة شاهدين بالغين معروفين متمتعين بحقوقهما المدنية، ويشار الى ذلك في السند، وعليه ايضا ان يتحقق من اهلية المتعاقدين وقبولهم بمحض ارادتهم. وقد قضى بانه يستدل من العبارة المدونة على الظرف، ان الكاتب العدل، لم يذكر انه يعرف الموصي شخصيا، ولم يحتتم عليه ابراز تذكرة هويته او جواز سفره، ولم يستمع الى شاهدين يعرفان عنه ، كما لم يتحقق من اهليته، فلم يثبت بالتالي من معاملة الايداع ان المودع الذي وقع امام الكاتب العدل هو الموصي بالذات. وان هذا الالاباث يجب ان يستمد من معاملة الايداع التي تعتبر سنداً رسمياً، وليس من أي مصدر آخر. وان ما تقدم يشكل خلا

^١ - استئناف بيروت، غ ١، رقم ٣٨٢، ت ١٩٧١/٣/٢٧، مجلة الشرق الاذن، رقم ٣٥ و

في معاملة الايداع من شأنه ان يجردها من كيانها، فتكون الوصية باطلّة لفقدان عنصر وجودها^(١).

وعلى الكاتب العدل ان يمسك سجلا خاصا يشير فيه الى وجود الوصايا المكتوبة بخط يد الموصي.

إن عدم التقيد بالاحكام المشار اليها، والمنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين، والمادة ٢٤ من نظام الكتاب العدل يؤدي الى بطلان الوصية.

د - القوة الثبوتية للوصية المكتوبة

يفرق بهذا الشأن، بين المسائل التي تحققها الكاتب العدل بذاته، والمسائل التي تلقاها من المتعاقدين والشهود وغيرهم. ويتبين من نص المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين بان الاجراء الرسمي الذي يقوم به الكاتب العدل فيما يتعلق بالوصية المكتوبة بخط يد الموصي ينحصر في التصديق على الختم وفقا لاحكام القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ (نظام الكتاب العدل)، واستلام الوصية، والاشارة الى وجودها في سجل خاص. وبالتالي فان القوة الثبوتية المتعلقة بالاجراءات التي قام بها الكاتب العدل لاستلام الوصية المكتوبة تنفيذا لاحكام نظام الكتاب العدل، تكون لها القوة نفسها الملازمة للاسناد الرسمية، اما الوصية الموضوعية ضمن الظرف المختوم بالشمع الاحمر، والتي لم يطلع عليها الكاتب العدل، ولم يعرف مضمونها، فحكمها حكم السند العادي ذي التوقيع الخاص، طالما انها مكتوبة بخط يد الموصي وموقعة منه، من دون تدخل الكاتب العدل.

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، قرار ٢٧٩ ت ٢٥/١٠/١٩٧٤، حاتم، ج ١٦٦، ص ٥٧١

وتطبيقا لاحكام المادة ٣٦٢ من قانون الموجبات والعقود «من يدعي انه دائن تلزمه اقامة البينة على حقه. وبعد اقامته البينة يجب على من يدعي سقوط الموجب ان يثبت صحة قوله». وبالتالي يتوجب على الموصي له، اذا حصل اعتراض على الوصية المنظمة لمصلحته، ان يثبت صحة نسبتها الى الموصي وكتابتها وتوقيعها منه. وهذا ما قضت به محكمة استئناف بيروت. حيث اعتبرت الوصية المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الارث لغير المحمدين سندا ذا توقيع خاص لانها مكتوبة وموقعة من واضعها وموضوعة في ظرف محتوم بالشمع الاحمر، وان الكاتب العدل يتسلمها من محررها الموصي، ويبقى على من يتذرع بها ان يثبت نسبتها وصحة كتابتها وتوقيعها من قبل الموصي، عملا بالقاعدة الكلية المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ من قانون الموجبات والعقود. واذا كان الفريق المسند اليه السند انكر توقيعه عليه قبل المناقشة في الاساس، او ان الورثة اعلنوا عدم معرفتهم لخط وتوقيع مورثهم، يصبح المتذرع بالسند مدعيا في طلب المطابقة، وعليه هو يقع الاثبات. والحكم الابتدائي الذي اوجب الاثبات على الورثة المستأنفين يكون قد قلب قاعدة الاثبات، وحمل المستأنفين عبء الاثبات^(١).

وعملا باحكام المادة ١٥١ من قانون اصول المحاكمات المدنية لا يحق لمن احتج عليه بسند عادي وناقش في موضوعه، ان ينكر الخط او التوقيع او البصمة. بل عليه الادلاء بذلك قبل المناقشة في موضوع السند. واذا لم يتم اثبات صحة نسبة الخط وتوقيع الوصية وتاريخها الى الموصي، فتعتبر باطلة، اما اذا ثبتت الوصية المكتوبة بخط يد الموصي فيتم تنفيذها مباشرة، في مواجهة الورثة، بواسطة دائرة التنفيذ المختصة.

^١ - استئناف بيروت، غ ١، رقم ٣٨٢ ت ١٩٧١/٣/٢٧

هـ - فض مغلف الوصية المكتوبة وتلاوتها

لم ينص القانون على كيفية فض مغلف الوصية المكتوبة بعد وفاة الموصي وتسليم نسخ عنها الى اصحاب العلاقة . ولذلك ذهب البعض الى انه يستحسن ان يفض المغلف المذكور بحضور ذوي العلاقة، على ان تتلى الوصية المكتوبة من قبل الكاتب العدل بحضورهم، ثم تسجل في سجل الوصايا الخاص وتحفظ لديه، على ان يعطي صورة طبق الاصل عنها، الى كل صاحب مصلحة، وبناء على طلبه ^(١). غير ان فض مغلف الوصية على هذا الشكل يبدو بعيدا عن قاعدة التنفيذ العملية، وذلك لان الكاتب العدل قد لا يحمل نفسه مسؤولية فض مغلف الوصية مباشرة ، وبدون تعليمات من القضاء، او من أي مرجع آخر مختص. والحقيقة هي ان ما يجري عمليا، يقوم به رئيس دائرة التنفيذ، الذي يقرر، بناء على طلب صاحب العلاقة، تكليف الكاتب العدل بايداع اصل سند الوصية دائرة التنفيذ المختصة، بواسطة مأمور التنفيذ الذي يعينه، فينتقل هذا الاخير الى مكتب الكاتب العدل لاستلام الوصية المذكورة، بعد فض الغلاف المودعة فيه، بحضور الكاتب العدل واصحاب العلاقة. وينظم مأمور التنفيذ محضرا بالاجراءات التي يقوم بها. ويوقع عليه جميع الحاضرين وهم، غالبا، الكاتب العدل، والمستدعي او وكيله، ومنفذ الوصية. ويذكر المأمور في المحضر انه تسلم من الكاتب العدل مطروفا مسجلا في سجل خاص تحت رقم، وقد اخذت صورة فوتوغرافية عن الوصية اودعت في الملف العائد للوصية المحفوظة لدى الكاتب العدل. ويسلم مأمور التنفيذ الى الكاتب العدل ايضا باستلام أصل الوصية.

^١ - يوسف نمر، رقم ١٢٢، ص ٢١٤

ومع ذلك فثمة صعوبة تظهر فيما لو لم يعلم احد بهذه الوصية ولم يعلم الكاتب العدل بوفاة الموصي، وقد لا يكون ممن يعرفهم شخصيا. فكيف يفض مغلف الوصية عندئذ ؟

قلما تحصل حالة مثل هذه، وان كان حصولها ليس مستحيلا، فيتعذر فض مغلف الوصية لجهالتها، ولم يحدد القانون، كما قدمنا قواعد خاصة للمعرفة بهذه الوصية وفض غلافها.

ثالثا - فقدان الوصية

لما كانت الوصية، سواء جرى تنظيمها بالشكل الرسمي، او بخط اليد، تحفظ الزاميا لدى الكاتب العدل، فان فقدانها او اتلافها يبدو امرا مستبعدا طالما ان نسختها الاساسية محفوظة لدى الكاتب العدل . ومع ذلك فقد لا يكون هذا الامر مستحيلا. وفي هذه الحالة، تطبق احكام المادة ١٤٩ من قانون اصول المحاكمات المدنية، التي تنص على انه اذا فقد أصل السند الرسمي وجب الاعتداد بصورته الرسمية. واذا فقدت جميع صورته الرسمية فان ادراجها في السجلات الرسمية يصلح كبداية بينة خطية بشرط التحقق من فقدان السند الرسمي وصوره. واذا ظهر من بيانات هذه السجلات ان السند انشيء بحضور شهود وجبت دعوة هؤلاء الشهود امام المحكمة.

ان الصورة الرسمية للسند المعني بها، هي الصورة المأخوذة عن اصل السند مباشرة، سواء كانت هي الصورة الاولى المعدة للتنفيذ او صورة اخرى تالية لها. فهذه الصور تكون لها، في حال فقدان الاصل، حجية هذا الاصل، ما دام مظهرها الخارجي لا يثير الشك في مطابقتها له.

ولكن ثمة صورا رسمية اخرى لا تؤخذ من اصل السند مباشرة، بل تؤخذ عن صورته الاصلية، او عن صور عن هذه الصورة، وتختلف قوة هذه الصور في الاثبات، وفقا للقواعد العامة، اذ انه لم يرد في القانون اللبناني نص خاص بشأنها. فالصورة الرسمية المأخوذة لا عن الاصل مباشرة، بل عن صورة اصلية منقولة عنها مباشرة، تعتبر مطابقة لهذه الاخيرة، وتكون لها قوتها الثبوتية ما لم ينزع في هذا الامر احد الطرفين، حيث يجب، عندئذ، اللجوء الى مقابلة الصورة غير الاصلية مع الصورة الاصلية. فاذا وجدت مطابقة لهذه الصورة الاصلية كانت لها قرينة المطابقة مع الاصل العائدة لهذه، والا اهملت واعتمدت الصورة الاصلية في فصل التراجع. اما اذا كانت الصورة الاصلية غير موجودة، فتعذر مطابقة الصورة الثانية عليها، ولا تكون لهذه، عندئذ، قوة معينة في الاثبات، بل يؤخذ بها على سبيل الاستثناس، وكمجرد قرينة فقط ^(١).

وبالنسبة الى الصور الرسمية التي تؤخذ عن صور رسمية غير اصلية، أي غير مأخوذة مباشرة عن اصل السند، فلا يعتد بها الا على سبيل الاستثناس تبعا لظروف الحال، أي كقرائن بسيطة يجوز للقاضي الأخذ بها، حيث يكون الاثبات بطريق القرائن جائزا.

اذا فقد اصل سند الوصية الرسمي، كما فقدت جميع صوره الرسمية، وكان محتواه قد ادرج في سجلات رسمية، فان بيانات سند الوصية المدرجة في هذه السجلات، تصلح كبداية بينة خطية، على ان يجري التثبت جديا من فقدان اصل سند الوصية الرسمي. واذا ظهر من بيانات السجلات المذكورة ان سند الوصية انشيء بحضور شهود، وجبت دعوة هؤلاء الشهود امام المحكمة. اما اذا ثبت ان

Cass., 7 oct. 1980, B.C., 1.246; Juris; D.C., 1334, n°4

السجلات الرسمية المدونة فيها بيانات السند الرسمي قد اتلفت ايضا، فيمكن اللجوء الى اثبات مضمون تلك البيانات بشهادة الشهود^(١). ويبدو ان هذا الحل متفق مع نص المادة ٥/٢٥٧ من قانون اصول المحاكمات المدنية^(٢).

اذا اعطى الكاتب العدل المحفوظة لديه الوصية والقيود الرسمية افادة خطية وليس صورة عنها، فما هي قيمة هذه الافادة في الاثبات ؟

ذهب بعض القضاء الى القول انه لا تكون لهذه الافادة، في الاصل، قيمة معينة في الاثبات، اذ ان الافادات العادية التي تعطى خطيا، لا يجوز اعتبارها قانونا، الا اذا تعززت بشهادة من اعطاها بعد تحليفه اليمين، وتكون العبرة في هذه الحالة، هي للشهادة وليس للافادة الخطية^(٣).

رابعا - اجازة الوصية

تنص المادة ٤٢ من قانون الارث لغير المحمدين على انه «لا يمكن الادلاء ببطلان الوصية من وارث اجاز الوصية او نفاذها مختارا مع علمه باسباب البطلان».

يتضح من هذه المادة انه يجوز للوارث، وان كان من اصحاب الحصص المحفوظة، ان يميز الوصية، حتى ولو كانت تتجاوز الحصة المحفوظة المخصصة له، كما يجوز له ان يميز الوصية التي تتضمن اسبابا للبطلان، شرط ان يكون هذا

^١ - تمييز لبناني، ١٩٥٦/٦/٢٩، باز، ٤، ص ١٨٨، رقم ٥٠، و ١٩٥٦/٧/٢، ٤، ص ١٩٤، رقم ٦٠.

^٢ - م ٥/٢٥٧ اصول مدنية : يجوز الاثبات بشهادة الشهود اذا ثبت فقدان السند الخطي بسبب اجني لا يد للخصم فيه.

^٣ - تمييز لبناني، ١٩٥٢/٦/٣، باز، ٢، ص ٩٧، رقم ٥٣.

البطلان نسبيا ومتعلقا بمصلحته، لا بطلانا مطلقا يتعلق بالنظام العام او الآداب العامة او الاحكام القانونية التي لها صفة الزامية.

واذا كان لا يجوز للوارث ان يتنازل عن البطلان الناتج عن مخالفة شكلية جوهرية لتنظيم الوصية لتعلقها بالنظام العام، فانه يجوز له التنازل عن اسباب البطلان الموضوعية المتعلقة بمصالحه الشخصية.

غير انه اذا اجاز الوارث الوصية، فلا يسعه بعد ذلك التراجع عن موقفه والادلاء ببطلان الوصية بعد اجازته، ولكنه يشترط في ذلك ان يكون الوارث على علم باسباب البطلان، وبالرغم من علمه أقدم على اجازة الوصية. اما اذا لم يكن يعلم باسباب البطلان واجاز الوصية فانه يمكنه التراجع عن اجازته والمطالبة بابطال الوصية، اذا اثبت انه لم يكن على علم باسباب البطلان قبل اجازته الوصية.

وتكون الاجازة صريحة او ضمنية. وتستتج الاجازة الضمنية من تنفيذ الوارث الوصية مختارا مع علمه باسباب البطلان.

ويعود لمحاكم الاساس الثبوت من علم الوارث المسبق او عدم علمه باسباب البطلان السابقة للاجازة. ولذلك قضت محكمة الاستئناف بان اقدام المستأنف على التوقيع على عقد مقاسمة وتفرغ مع منفذ الوصية، من دون ذكر أي تحفظ لجهة الحصص العائدة لباقي الموصى لهم يفسر على انه اعتراف بالوصية واجازة لها مع علمه الثابت والمسبق باسباب البطلان، في حال توفرها. وان تعاقد المستأنف في عقد المقاسمة بصفته مالكا في الشيوع، لا يزيل عنه صفة الوريث، ويعتبر تعاقد هذا اجازة للوصية، ولا سيما انه لم يرافق توقيعه أي تحفظ، وان عقد المقاسمة والتفرغ بنتيجة تنفيذ الوصية لا يعقل ان يفيد الا عن اجازة كاملة للوصية من قبل المستأنف واعترافا منه بصحتها. وان الحكم المستأنف باعتباره ان توقيع

المستأنف على عقد المقاسمة والتفرغ قد اجاز الوصية، يكون مبنيا على حجج واقعية وقانونية سليمة. وان نص المادة ٤٢ من قانون الارث، وان اوجب عدم جواز الادلاء بالبطلان من قبل وارث اجاز الوصية او نفذها مختارا، قد عني حتما اسباب البطلان النسبي دون التي تجعل من الوصية وصية عديمة الوجود او باطلـة بطلانا مطلقا، اذ ان الاسباب المتعلقة بالبطلان المطلق غير قابلة للتأييد وتـتـأـر عـفـوا^(١). وقضت المحكمة الابتدائية بانه ثبت بالكتاب المرسل من المعارضـة الى المعارض عليهما مطالبتهما لهما بغلة حصتها من العقارات المدعى كونها داخلـة في اموال التركة ، وتحديد تلك الحصة بالنسبة نفسها المطالب بها من المعارضـة محفوظة لها بعد تخفيض الوصية، فتكون المعارضـة قد اجازت ضمنا، وعلى وجه اكد، الوصية المطعون فيها مما ينفي حقها في الادعاء ببطلانها عملا باحكام المادة ٤٢ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣^(٢).

وطالما انه من حق الموصى له ان يقبل الوصية ، ولا تكون نافذة الا بقبوله، فان من حقه ايضا ان يرفض الوصية او يتنازل عنها. على ان يكون هذا التنازل باعلان صريح يصدر عنه او على الاقل، بعمل يصدر عنه يشمل جميع ما اوصى له به الموصي ويستدل منه انه تنازل عن جميع حقوقه في تركـة الموصي. واذا لم تظهر ارادة الموصى له بتنازله عن الوصية بصورة جازمة وصريحة، فلا يمكن تأويلها او استنتاجها بطريقة تقبل الشك او التأويل.

كما يمكن للموصى له ان يتنازل عن جزء فقط من الوصية دون الجزء الآخر. ولا يصح القول بانه اذا تنازل عن جزء من وصيته يكون قد تنازل عنها كلها . وهذا ما قضت به محكمة التمييز عندما ذهبت الى ان عقد التنازل والانتقال

^١ - استئناف بيروت، غ ١٢، ١٣/١١/١٩٩٥، العدد ١٩٩٥، ص ٢٣٠

^٢ - الغرفة الابتدائية في البقاع، ق ١٤ ت ١٠/٣/١٩٨٨، ن.ق.، ١٩٨٨، ص ١٣٠١

الجاري بين البائعتين والمشتري، على فرض انه عقد بيع، ولا يخفى تنازلا عن حق البائعتين لمصلحة المشتري ورضوخا ضمنيا لارادة الموصي الاخيرة، فان التنازل الذي يتضمنه يتناول فقط حق المشتري الذي منحها اياه الوصية، على الحصص الشائعة المبيعة من دون ان يتعدها الى سواها من الاموال المنقولة وغير المنقولة التي اوصى لها بها زوجها. فقبول المشتري (الموصى لها) بالشراء، ان دل على شيء، فانه يدل فقط على انها لا تريد تنفيذ وصية زوجها لجهة تلك الحصص الشائعة التي للبائعتين، من دون ان تشمل ارادة عدم تنفيذ غيرها من الاموال المنقولة وغير المنقولة^(١).

^١ - محين غ ٢، ق ١٠١ ت ١٠/٣١/١٩٥٥، باز، ١٩٥٥، ص ١٨٠

الفصل الثالث

بطلان الوصية بسبب مخالفة الشكل

اولا - البطلان في ظل قانون الوصية لسنة ١٩٢٩

لن نتوسع في بحث مسألة بطلان الوصية في ظل هذا القانون، طالما انه النقي بقانون ١٩٥٩، بل نكتفي بالإشارة الى ان الوصية كانت في ظل قانون ١٩٢٩ من العقود الشكلية الاحتفالية، بحيث كانت صحتها موقوفة على اتباع المراسيم الشكلية التي كانت مفروضة قانونا، وما اكثرها، والتي كان يترتب على مخالفتها بطلان الوصية وفقدانها كيانها القانوني، بصرف النظر عن محتواها . فالوصية الخطية الموقع عليها من الموصي بخط يده او المختومة بخاتمه في موقع رسمي امام الشهود والمتمة للشروط الشكلية التي كان منصوبا عليها في المادة الخامسة من هذا القانون، هي وحدها النافذة دون سواها. بحيث اذا فقدت الوصية احد الشروط الشكلية المفروضة كانت باطلة ، ولا يصح اثباتها باي دليل خطي آخر كالاقرار او البيئة الشخصية، حتى ولو وجد في القضية بدء بينة خطية. وهذا ما قضى به الاجتهاد، حيث اعتبرت محكمة الاستئناف انه ينبغي لاجل النظر بصحة الوصية الرجوع الى المراسيم الشكلية والشروط الاساسية المحددة في المادة ٥ من قانون ٧ آذار سنة ١٩٢٩، والمكملة بالمادتين ١٢ و ١٣ من نظام الكتاب العدل (قانون قلم)، اللتين وضعنا موضع التنفيذ بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ تاريخ

١٩٤٣/١/٢٥^(١)، دون غيرها من النصوص التشريعية، سواء اكان من الاصول المدنية او نظام الكتاب العدل^(٢).

اعتبرت محكمة الاستئناف انه لا يمكن، مع بطلان الوصية، بسبب عدم اتمامها مراسيمها الشكلية، ان تعتبر عقدا عاديا، وذلك لان العقد الباطل لا يمكن ان ينقلب الى عقد آخر صحيح^(٣). ومع ذلك اعتبرت محكمة التمييز ان الوصية الباطلة لعيوب شكلية، حكمها في ذلك كسائر الاعمال القانونية، تبقي على عاتق الورثة موجبا طبيعيا لمصلحة الموصى لهم^(٤).

قررت محكمة الاستئناف ان المخالفات الجوهرية هي وحدها التي تسبب بطلان صك الوصية^(٥).

ومما اعتبره الاجتهاد معاملة جوهرية يؤدي اهمالها الى بطلان الوصية : عدم ذكر تسجيل الوصية في عبارة التصديق. فقضت محكمة التمييز بان قول محكمة الاستئناف بان مجرد وجود العبارة " وصية عدد ٤٠٤ صفحة ٤٣"، في اعلى صك الوصية، كاف للدلالة على حصول تسجيلها، هو قول مخالف لنية المشرع ولصراحة نص المادة الخامسة من قانون الوصية، الذي اوجب على المسجل المصادقة على تسجيل الوصية^(٦). وبانه يستدل من نص المادة الخامسة من قانون الوصية المؤرخ في ٧ آذار ١٩٢٩، بانه يتوجب على المسجل ان يصرح في عبارة

١ - نظام الكتاب العدل المطبق حاليا هو القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨

٢ - استئناف مدنية، ١٩٥٨/١١/٥، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٨٥٧

٣ - استئناف مدنية، ١٩٤٦/٥/٢١، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٣٩٨

٤ - تمييز، ١٩٦١/٢/٢٤، ن.ق.، ١٩٦١، ص ٣٣٨

٥ - استئناف، ١٩٥٨/١١/٥، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٨٥٧

٦ - تمييز، ١٩٥١/١١/١٧، ن.ق.، ١٩٥٢، ص ١٨١

التصديق على الوصية الصادرة عن اشخاص يعرفون القراءة والكتابة ويطلبون تسجيلها بحرفيتها، بحصول تسجيل الوصية، وان هذا التصريح هو عنصر اساسي في صحة الوصية. وتفيد المادة الرابعة من قانون الوصية بان الوصية التي لا تتم فيها جميع العناصر المنصوص عليها في المادة الخامسة من حيث التصديق والتسجيل، بما فيها المصادقة على هذا التسجيل تكون باطلة لا مفعول لها . فاذا لم يصرح المسجل في عبارة التصديق بان الوصية قد تسجلت تكون باطلة لا مفعول لها ^(١) . وبانه اذا لم يذكر مصدق الوصية في عبارة التصديق، انه ثبت لديه المام الموصي بالقراءة والكتابة، وانه قرر ان له تمام المعرفة بمندرجات الوصية، وانه لم يطلع احدا عليها، فان الوصية المستورة تكون باطلة ^(٢) . وبان عبارة تصديق الوصية التي لا تأتي بتاتا على ذكر تسجيل الوصية، والتي لا يسبقها او يلحقها رقم تسجيل او سجل او تاريخ تسجيل بل جل ما سبقها عدد ٢٩٣ لا يفهم على ماذا هو معطوف، تكون مخالفة للقانون ^(٣) . وان تسجيل الوصية العلنية والاشارة في عبارة التصديق الى هذا التسجيل هما من المعاملات الجوهرية في الصكوك الاحتفالية كالوصية، ولا يمكن الاستعاضة عن تلك الاشارة الا بما يتضمن الصك عينه من المشروحات المرتبطة بعبارة التصديق، والتي لا تترك مجالا للشك بحصول ذلك التسجيل ^(٤) . كما اعتبر القضاء ان الشروط الجوهرية لصحة وصية الامي هي تسجيل وصيته بحرفيتها ثم تلاوها عليه بحضور الشهود ، ثم وضع بصمة اصبعه في ذيلها. اما الاشارة الى تصريح الامي بجهله الكتابة فتبقى ثانوية طالما ان الشروط السابق ذكرها، عند

١ - م.ن.

٢ - استئناف، ١٩٤٦/٥/٢١، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٣٩٨

٣ - تمميز، غ ١، هـ ٢، ق ١٠٤ ت ١٥/١٢/١٩٥٨، حاتم، ج ٣٦، ص ٦٢

٤ - م.ن.

اتمامها، تظل كافية للتوثق من صحة الوصية ^(١). كما قضى بان الوصية تكون باطلة لعب في شكلها اذا كان عدد الشهود ثلاثة لا اربعة ، واذا لم يصدق مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي على الامضاء الذي يوقعه الموصي او على الختم الذي يطبعه الموصي امامه على صك الوصية امام الشهود الاربعة . وهذا العيب في شكل الوصية هو من اسباب البطلان المطلقة التي لا تزول بالتأييد، فلا عبرة لتنازل طالب النقض عن اعتراضاته على الوصية وتنفيذها ورضوخه لها، كما لا عبرة ايضا للحكم الرجائي الصادر في احدى الولايات المتحدة، والقاضي بتصديق الوصية، والمبرز امام محكمة التمييز اللبنانية، طالما ان الموصي هو لبناني والوصية عقدت في لبنان، فهي خاضعة للشكل اللبناني ولقانون الوصية اللبناني دون سواء ^(٢). وقضى ايضا بان عدم الاشارة في عبارة تصديق الوصية العلنية الى تسجيل تلك الوصية يؤدي الى البطلان بمقتضى المادتين ٤ و ٥ من قانون الوصية ، وان سجلت الوصية بالفعل فان ذلك لا يغني عن التصريح بتسجيلها في عبارة التصديق، لان ذكر هذا التسجيل يولف صيغة جوهرية يقتضي مراعاتها لصحة الوصية ^(٣). وبانه يستدل من قانون الوصية الصادر في ٧ آذار ١٩٢٩ بانه يتوجب على المسجل ان يصرح في عبارة التصديق بحصول تسجيل الوصية بتاريخ المصادقة، وان هذا التصريح هو عنصر اساسي في صحة الوصية ^(٤).

وقد تساهل الاجتهاد في بعض المخالفات واعتبرها غير جوهرية وغير كافية لابطال الوصية، ومنها : عدم ذكر تلاوة وصية الامي امام الشهود فقضت

^١ - عميز، غ ١، هـ ٢، ق ٩٩ ت ١٩٥٨/١٢/٩، حاتم، ج ٣٦، ص ٦٤

^٢ - عميز، غ ١، ق ٨٦ ت ١٩٥٧/١١/٢٣، حاتم، ج ٣٤، ص ٨١

^٣ - استئناف جبل لبنان، ق ٢٨ ت ١٩٥٧/١/٨، حاتم، ج ٣٤، ص ٨١

^٤ - عميز، غ ١، ق ٩١ ت ١٩٥٢/١٠/١٦، باز، ١٩٥٢، ص ١٢٢

محكمة التمييز بان نص المادة ٥ من قانون ١٩٢٩ الذي اوجب وضع بصمة الامي امام الشهود لم يوجب ذكر تلاوتها امامهم ^(١) ، ولا يجوز التوسع في تفسير واعتبار عدم تلاوة الوصية مبطلا لها طالما ان قانون الوصية المؤرخ في ٧ آذار ١٩٢٩ هو قانون خاص ، ومن المبادئ المسلم بها انه يجب عدم التوسع في المبادئ الاستثنائية ^(٢) . وقضي ايضا بانه لا يجب ذكر تلاوة الوصية امام الشهود في عبارة التصديق على وصية من يعرف الكتابة والقراءة. واذا كان المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ الصادر بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٥ قد عدل المادة الخامسة من قانون الوصية التي كانت تنص على الختم ، فانه لم يعد لها بايجاب ذكر تلاوة وصية من يعرف الكتابة والقراءة امام الشهود في عبارة التصديق ^(٣) . وبان المشرع لم يضع سوى النموذجين للتصديق على الوصية المكتومة والوصية العلنية. ولم يفرق النموذج بين الامي وبين من يحسن القراءة والكتابة، بل هو يطبق على الاثنين. وقد اكتفى المشرع في النموذج الثاني الذي يطبق على الامي وعلى الذي يحسن القراءة والكتابة بعبارة : « بعد ان صارت تلاوتها عليه » ، من دون وجوب الاشارة الى حصول هذه التلاوة امام الشهود ^(٤) . وبان اكفاء المشرع بعبارة : " بعد ان صارت تلاوتها عليه " ، في النموذج الثاني، يجب التقيد بها وعدم التوسع، طالما ان قانون الوصية المؤرخ في ٧ آذار ١٩٢٩ هو قانون خاص، ومن المبادئ المسلم بها انه يجب عدم التوسع في القوانين الاستثنائية ^(٥) . وحتى ان الهيئة العامة لمحكمة التمييز ذهبست الى

^١ - تمميز مدنية، ق ١٢٧ ت ١٩٦٤/١٠/٢٤، حاتم، ج ٦٠، ص ٧٢

^٢ - تمميز، ق ١٢٥ ت ١٩٥٩/٨/١٣، حاتم، ج ٣٧، ص ٥٨

^٣ - استئناف مدنية، ١٩٦٠/٢/٢٦، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٢٤١

^٤ - تمميز مدنية، ١٩٥٩/٨/١٣، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٣٣٨

^٥ - تمميز مدنية، ١٩٥٩/٦/٤، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٥٩٩

انه، فيما يتعلق بوصية الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة، لا يوجب القانون ان يذكر في عبارة المصادقة بان الوصية تليت عليه امام الشهود^(١)، واعتبر القضاء ان التصريح بعدم معرفة الكتابة لا يعتبر واقعة جوهرية، عندما قضى بان هذا التصريح الوارد بنص المادة ١٢ من قانون الكتاب العدل رقم ٧٦، المنصوص عليها بنص المادة الاولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١٥ المعدلة للمادة ٥ من قانون الوصية لغير المحمدين، واد لبيان السبب الذي من اجله يجري توقيع البصمة عوضا عن الامضاء. فلا يعد هذا التصريح من الوقائع الجوهرية المفروض ذكرها في عبارة التصديق^(٢). وبالمعنى نفسه قضى بان الشروط الجوهرية لصحة وصية الامي هي تسجيل وصيته بحرفيتها ثم تلاوتها عليه بحضور الشهود، ثم وضع بصمة اصبعه في ذيلها. اما الاشارة الى تصريح الامي بجهله الكتابة فهي مقدمة لبيان الظروف التي يجري فيها البصم بدل الامضاء، وتبقى ثانوية لا تؤثر بصحة الوصية^(٣).

اعتبر القضاء ان عدم ذكر محل المصادقة لا يستلزم ابطال صك الوصية^(٤). وكذلك الامر في اختلاف وصف رقمي الوصية الخصوصي والعمومي، في صك الوصية وفي السجل الذي ينطوي على تسجيلها او تسجيل عبارة تصديقها، لانه يشكل عيبا جوهريا يؤدي الى الابطال^(٥).

١ - تمميز عادية لترحيد الاجتهاد، ١٩٥٠/٦/٢، ن.ق.، ١٩٥٠، ص ٤٠٠

٢ - تمميز، ١٩٥٩/٧/١١، ن.ق.، ١٩٥٩، ص ٣٢١

٣ - تمميز، ١٩٥٩/١٢/٩، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٩١٧

٤ - استئناف، ١٩٥٨/١١/٥، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٨٥٧

٥ - تمميز، ١٩٥٨/١٠/٢٥، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٩٢٠

ومما تساهل فيه الاجتهاد ايضا : عدم ذكر اهلية الموصي ^(١)، وعدم تدوين الكاتب العدل في عبارة التصديق ان الشهود معروفين لديه وأنهم لبنانيون راشدون ، وان اهليتهم متوفرة ^(٢)، وعدم ذكر محل تنظيم الوصية، حيث قضت محكمة التمييز بانه ليس في قانون الوصية اللبناني الصادر في ٧ آذار ١٩٢٩ أي شرط الزامي يفرض، تحت طائلة البطلان، ذكر محل تنظيم الوصية. وقانون الوصية هو قانون خاص بالنسبة الى قانون الكتاب العدل، فلا يصح التوسع به وقبول اسباب بطلان اخرى في الشكل لم ينص عليها قانون الوصية. فلا مخالفة للقانون اذا كان القانون لا ينص صراحة على ذكر مكان تنظيم الوصية ^(٣).

وكذلك الامر في عدم ذكر رقم السجل ورقم الصفحة في صك الوصية ، فقد قضت محكمة التمييز بانه اذا ذهل الكاتب العدل عن ذكر رقم السجل ورقم الصفحة في السجل فان ذهوله لا يؤدي الى بطلان الوصية لان ذكرهما ليس من الاصول الجوهرية التي يدونها تبطل الوصية، فالمهم ان يكون التسجيل حصل. اما رقم التسجيل ورقم الصفحة فيمكن عند الاقتضاء، معرفتهما من مراجعة السجل الذي حصل فيه التسجيل ^(٤). وكذلك الامر في اختلاف وصف رقمي الوصية الخصوصي والعمومي في الصك وفي السجل ^(٥)، وفي عدم تدوين جنسية الشهود

^١ - مميّز، غ ١، هـ ٢، رقم ١٩٥٨/٩٩، باز ١٩٥٨

^٢ - مميّز، غ ٢، رقم ٧٣ ت ١٩٦٠/٨/٣١، حاتم، ج ٤٣، ص ٦٣

^٣ - م.ن.

^٤ - مميّز، غ ٢، ق ٧٩ ت ١٨ آب ١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٤، ون.ق. ١٩٥٩،

ص ٦٩٦

^٥ - مميّز، غ ١، هـ ٢، رقم ١٩٥٨/٨٥، باز ١٩٥٨

او بيان تاريخ ولادتهم^(١)، وفي تصديق الوصية يوم الاحد في منزل الموصي ومن دون ذكر الرسوم المستوفاة، حيث قضت محكمة التمييز بان ليس في قانون الكتاب العدل المؤرخ في ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٠ رقم ٧٦ من نص يوجب تحت طائلة ابطال العقد توجيه الطلب الخطي لانتقال الكاتب العدل الى منزل احد المتعاقدين، كما انه لا نص فيه يمنع التصديق على العقود في ايام العطلة كالأحد والاعياد^(٢).

وقضت محكمة التمييز بانه اذا تبين بوضوح من عبارة المصادقة ان الوصية بصمت طابع اهامها الايمن امامه، يكون بقوله هذا كأنه صادق على بصمة اهامها، ولا حاجة له بان يأتي على ذكر ذلك في عبارة المصادقة بالحرف^(٣). وبان بمجرد وضع البصمة على الوصية يدل على ان الموصي يكون جاهلا الكتابة او غير قادر عليها، فعدم ذكر ان الموصي يجهل الكتابة لا يؤلف نقضا جوهريا، يوجب ابطال الوصية^(٤). كما قضت محكمة التمييز بان الصاق نص الوصية في السجل يعد بمثابة التسجيل ويغني عنه، وانما فيه توفير للكتابة فقط فمقصد القانون حاصل بهذا اللصاق المعتاد^(٥).

^١ - استئناف، ١١/٥/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٨٥٧، واستئناف، ٩/٤/١٩٥١، ن.ق.،

١٩٥٢، ص ٣٣

^٢ - تمييز، غ ١، هـ ٢، رقم ٩٩ ت ١٢/٩/١٩٥٨، حاتم، ج ٣٦، ص ٦٤

^٣ - تمييز، غ ٢، ق ٧٩ ت ١٨/٧/١٩٥٥، باز، ١٩٥٤، ص ١٥٨

^٤ - تمييز، غ ٢، ق ٧٨ ت ١٦/١٠/١٩٥٦، باز، ١٩٥٦، ص ٢٠٣

^٥ - تمييز، غ ١، هـ ٢، ق ١٣٠ ت ٢٨/١١/١٩٥٧، باز، ١٩٥٧، ص ١٥٠

ومع ذلك كان ثمة رأي في الاجتهاد قبل الآراء المتقدم ذكرها، يعتبر انه في وصية الامي او وصية من يعرف القراءة والكتابة ويطلب تسجيل وصيته، تكون الوصية باطلة اذا لم يشر مصدقها الى تلاوتها على الموصي^(١).

ثمة تضارب في الرأي حول تأييد الوصية الباطلة . ففي حين ذهب محكمة الدرجة الاولى الى اجازة تأييد الوصية الباطلة ، فقضت المحكمة الابتدائية في بيروت بان صلاحية الكاتب العدل لاجراء التصديق وجميع المعاملات التي اناطها به القانون لا تتعدى المنطقة المحددة له بموجب القانون المذكور، والكاتب العدل الذي يجري وظيفته في منطقة خلاف المنطقة المحددة له قانونا ، يتجاوز بذلك صلاحيته ويعرض المعاملات المجراة على هذه الصورة للابطال. ولكن يبع طالب ابطال الوصية الحصة العائدة له بموجب هذه الوصية يعتبر بمثابة تثبيت للوصية ورضوخ لها. والاجتهاد مستمر على ان الموصى له اذا نفذ الوصية كلها او بعضها لا يحق له، فيما بعد، الادعاء ببطالان هذه الوصية، اذا كان سبب البطلان معلوما منه بتاريخ تنفيذ الوصية^(٢). كما قضت محكمة الاستئناف بان العلم يقرر في قضايا الهبات والوصايا بصورة مطلقة بان العقد الباطل شكلا في صيغته يمكن الورثة ، بعد وفاة العاقد، ان يؤيدوه بطريق الرضوخ (المادة ٢٣٧ من قانون الموجبات والعقود، بلانيول، ١٩٤٧، ص ٢٩٣، كولان وكايتان، ج ٢، ص ٥٠٦ ، رقم ٧٥٨ قاموس دالوز تحت عبارة " وصية "، ط ١٩٥١، ص ١٢٤٥). فاذا نفذ المدعي الوصية وكان سبب البطلان معلوما لديه، فلا يحق له، بعدئذ، الادعاء ببطالانها^(٣).

^١ - استئناف مدنية، ١٩٤٦/٥/٢١، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٣٩٨، وبداية، ٤٥/٢/٦، ن.ق.

١٩٤٥، ص ٢٣٩

^٢ - المحكمة الابتدائية في بيروت، حكم رقم ٨٣٠ ت ١٩٤٩/١٢/٢٧، حاتم، ج ٥ ص ٦٢

^٣ - استئناف بيروت المدنية، ق ١٢٦، ت ١٩٥٢/١/٢٩، حاتم، ج ١٥، ص ٦١

ذهبت محكمة التمييز الى ان المادة ٢٣٧ موجبات وعقود التي تنص على تأييد عيوب العقد تتعلق باسباب البطلان النسبية. وان المادة ٢٣٤ موجبات وعقود الواردة في باب ابطال العقد، أي في ذات الباب الذي وردت فيه المادة ٢٣٧، حددت الاشخاص الذين لهم الحق في اقامة دعوى البطلان، وعنت بهم الاشخاص الذين وضع القانون البطلان لمصلحتهم او حمايتهم. فالبطلان المشار اليه في هذا الباب هو البطلان النسبي الموضوع لمصلحة العاقد وليس البطلان المطلق. فاذا باع ورثة الموصى له، من الغير، بعض العقارات الموصى بها، بعد اقامة دعوى البطلان، ومع العلم باسبابه، فان العيب في شكل الوصية، على فرض صحته، لا يزول بالتأييد. وان المادة ١٣٤٠ من القانون المدني الفرنسي اجازت تأييد الهبة الباطلة بتنفيذها من الورثة، فطالما لم يرد في القانون اللبناني نص مماثل استثنائي فان اسباب البطلان المطلق لا تزول بالتأييد^(١)، كما قضت المحكمة نفسها بان القانون اللبناني، سواء في المادة ٢٣٧ موجبات وعقود، او في المادة ١٧٧ اصول مدنية (قديم)، اقر مبدأ التأييد فيما يتعلق باسباب البطلان النسبية وحدها، اما اذا كان ثمة بطلان مطلق فان التأييد غير جائز^(٢).

غير ان مسألة جواز تأييد الوصية الباطلة شكلا او عدم جوازه، لا يخالف برأينا القواعد العامة التي تقتضي النظر الى طبيعة البطلان، فاذا تبين انه يتعلق بمصلحة خاصة، أي اذا كان بطلانا نسبيا جاز تأييده، اما اذا كان يتعلق بمصلحة عامة او كان يتعلق بالنظام العام، وكان بالتالي مطلقا فلا يجوز في هذه الحالة تأييد الوصية الباطلة. وان البطلان لمخالفة قواعد الشكل غالبا ما يعتبر من النظام العام

١ - تمييز لبناني، ق ١١ ت ١٣/١٠/١٩٥٢، حاتم، ج ١٥، ص ٦١ و ١١/٣/١٩٥٧، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ٢٦٤

٢ - تمييز لبناني، ق ١٣٦، ت ٣١/١٢/١٩٥٤، حاتم، ج ٢٣، ص ٦٣

وبالتالي فهو مطلق ولا يجوز فيه التأييد، ولا عبرة بالتالي، لتنازل المعارض على الوصية عن اعتراضه، ولتنفيذ الوصية ورضوخه لها. وهذا ما تبناه بعض الاجتهاد عندما اعتبر ان بطلان الوصية الناشئ عن التزوير علاقة بالانتظام العام، فلا يمكن محوه وازالته بتأييد سابق او لاحق^(١). وبهذا المعنى قضت محكمة الاستئناف ايضا بان تأييد الوصية لا تأثير له وهو غير جائز، لان الوصية تعتبر باطلة بطلانا مطلقا بمجرد وقوع مخالفات في وضعها وتنظيمها^(٢).

هل يمكن ان تقبل دعوى بطلان الوصية التجزئة؟ بمعنى انه هل يمكن ان يقبل المعارض على الوصية بعضها ويعتبره نافذا، ولا يقبل البعض الآخر، فيطالب بابطاله.

ذهب الاجتهاد الى ان دعوى بطلان الوصية لا تقبل التجزئة. فاذا اسقط المدعي دعواه عن منفذ الوصية، اصبح الحكم الابتدائي الذي يقضي ببرد دعواه ببطلان الوصية نهائيا تجاه المنفذ الموصى له وذوي الحقوق الآخرين بسبب عدم تجزئة الموجب، فلهم، في هذه الحالة، ان يستفيدوا من قوة القضية المحكمة الصادرة لمصلحة بعضهم^(٣).

ثانيا - البطلان في ظل قانون ١٩٥٩

بالرغم من تساهل الاجتهاد وتوسعه في التفسير لمصلحة الموصى لهم في ظل قانون ١٩٢٩، من اجل المحافظة على مشيئته الموصي الاخيرة، رأى المشرع

^١ - منفرد مدني، ١٩/٣/١٩٥٣، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٧٥١

^٢ - استئناف، ١٤/٣/١٩٥٧، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ١٧٥

^٣ - عمير لبناني، ق ١٣٦، ت ٣١/١٢/١٩٥٤، حاتم، ج ٢٣، ص ٦٣، ون.ق.، ١٩٥٥،

اللبناني، كما رأى الرأي الراجح في الاجتهاد، ان قانون ٧ آذار ١٩٢٩ يقيّد الموصي بشكليات كثيرة مما يؤدي الى ابطال الوصية وتحول دون تنفيذ ارادة الموصي بسبب خطأ بسيط من المأمور المختص الذي يصدق الوصايا ويسجلها، فاصدر قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، حيث اجازت المادة ٥٤ وما يليها منه تنظيم الوصية اما بالشكل الرسمي لدى الكاتب العدل الذي يصدقها ويسجلها كما يسجل جميع السندات الرسمية، واما بخط الموصي الذي يكتبها بكاملها بخط يده ويوقعها بامضائه ويؤرخها ويودعها بنفسه او بواسطة وكيله الخاص لدى الكاتب العدل ضمن ظرف مختوم بالشمع الاحمر، ومصادق على هذا الختم من قبل الكاتب العدل الذي يشير في سجل خاص الى وجود هذه الوصية.

وكان ينبثق عن معظم الوصايا المنظمة بحسب قانون ٧ آذار ١٩٢٩، دعاوى من قبل الورثة بابطالها لاسباب شكلية، من اهمها خطأ الكاتب العدل او المأمور المختص في تنظيم عبارة التصديق. ولذلك وضع قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ حدا لمثل هذه الدعاوى حيث بات الموصي واثقا من تنفيذ ارادته الاخيرة فيما يتعلق بحقه في التصرف بحرية بامواله ضمن الحدود التي عينتها المادة ٥٨ وما يليها من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣، الذي حسم الخلاف الذي كان سائدا في ظل قانون ١٩٢٩، عندما نص في المادة ٤٢ منه على انه لا يمكن الادلاء ببطلان الوصية من وارث اجاز الوصية او نفذها مختارا مع علمه باسباب البطلان.

وفي هدي هذا النص اصبح من المتعذر على الوارث الذي يعلم ان الوصية باطلة، وبالرغم من ذلك يجيزها، ان يطالب بابطالها، بمعنى انه يكون قد تنازل عن حقه بابطال الوصية لاسباب يقدرها، وربما من اهمها قناعته بان الوصية قد نظمت من الموصي بارادته الحرة، مع رغبته في ان تنفذ لمصلحة الموصى له.

ويفهم من نص المادة ٤٢ المذكورة انه لكي تنتج اجازة الوصية مفاعيلها القانونية، بالرغم من امكان ابطالها، يجب ان يكون الوارث على علم باسباب البطلان، وان يجيزها، بالرغم من ذلك، بارادة حرة خالية من الاكراه، فلو اجاز الوصية ولم يكن يعلم باسباب البطلان لامكنه التراجع عن اجازته، ولو اجاز الوصية مكرها لبطلت الاجازة لعيب في الرضى.

ويقع على الموصى له عبء اثبات علم الوارث باسباب البطلان قبل الاجازة اذا كانت هذه الاسباب خفية، اما اذا كان العيب المبطل ظاهرا ، فلا يجوز للوارث التذرع بعدم معرفته للعيب.

غير ان قانون ١٩٥٩ بالرغم من انه خفف كثيرا من الشكليات التي كانت تؤدي الى اقامة دعوى البطلان لمخالفة الشكل وفقا لاحكام قانون ١٩٢٩، فانه لا يخلو هو ايضا من شكليات قد تؤدي بدورها الى المطالبة بابطال الوصية لمخالفتها الاصول الشكلية في ظل احكام القانون الحالي. ولذلك تصدى الاجتهاد لهذه المسألة معتبرا ان المخالفات الشكلية الجوهرية تؤدي الى ابطال الوصية، اما المخالفات غير الجوهرية فلا تؤدي الى ابطالها ، وانه ليس لجميع الاجراءات المتعلقة بكيفية تنظيم الاسناد الرسمية ومنها الوصية، ماهية المعاملات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها زوال الصفة الرسمية عن السند، لان المهم يتعلق بجوهر السند، أي بالبيانات الواردة فيه، والتي تفيد الاعراب عن ارادة المتعاقد، وعن تحقق الكاتب العدل من شخصيته ومن اهليته وقبوله بمحض ارادته السند، واعلان جميع هذه

الامور في عبارة التصديق المذيلة بتوقيعه، وما عدا ذلك يعتبر من البيانات غير الجوهرية التي لا تؤثر على صحة العقد^(١).

ومما اعتبره الاجتهاد مخالفات شكلية جوهرية تؤدي الى بطلان الوصية ما يأتي : عدم تلاوة الوصية على الموصي حتى ولو كان يحسن القراءة والكتابة^(٢) . وعدم الذكر في عبارة التصديق ان تسجيل الوصية حصل بتاريخ المصادقة^(٣)، وعدم الذكر في عبارة التصديق ان الموصي وقع على الوصية بحضور الكاتب العدل^(٤)، وعدم توقيع المتعاقدين والكاتب العدل على صك الوصية^(٥).

قضت محكمة التمييز بان تلاوة السند الرسمي (الوصية) على الموصي والشهود هي من الامور التي يحققها الكاتب العدل بنفسه ، وتعتبر ثابتة حتى اثبات التزوير، وقد استبعد امر التزوير فلم يعد من الممكن التعرض لها لعللة عدم تلاوها^(٦).

ومن المخالفات الجوهرية عدم التحقق من هوية الموصي واهليته وصحة ارادته، وعدم تلقي تصريحات الموصي وتلاوها عليه والتأكد من انها تتوافق مع ارادته، ووجوب توقيعه على صك الوصية ، واثبات كل ذلك في عبارة

^١ - محكمة جبل لبنان الابتدائية، غ، ٢، ق ١٣٢ ت ١٥/٣/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ١ و

٢، ص ٢٦٣، رقم ٣٣

^٢ - تمييز، غ، ٣، رقم ١٣١، باز، ١٩٦١

^٣ - تمييز، غ، ٢، رقم ٣٠، ١٩٥٩

^٤ - م.ن.

^٥ - تمييز، غ، ٢، ق ٩٨ ت ٦ آب ١٩٦٤، حاتم، ج ٥٧، ص ٥٦

^٦ - تمييز، غ، ٢، ق ٢٥ ت ١٥/١٠/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٦٥، رقم ٦٠

المصادقة^(١) . وقد قضي بانه يستدل من العبارة المدونة على الظرف ان الكاتب العدل لم يذكر انه يعرف الموصي شخصيا، ولم يحتم عليه ابراز تذكرة هويته او جواز سفره، ولم يستمع الى شاهدين يعرفان عنه، كما انه لم يتحقق ايضا من اهليته، ولم يتثبت من معاملة الايداع المجرة ان المودع الذي وقع امام الكاتب العدل هو الموصي، وان الالبات يجب ان يستمد من معاملة الايداع التي تعتبر سنداً رسمياً، وليس من أي مصدر آخر. وان ما تقدم يشكل خللاً في معاملة الايداع من شأنه ان يجردها، ليس فقط من دليلها، بل ايضا من كيانها . وتكون بالتالي الوصية باطلّة لفقدان عنصر وجودها^(٢).

اما المخالفات والاختطاء التي اعتبرها الاجتهاد غير جوهرية، وبالتالي غير مبطلّة للوصية، فمنها : عدم ذكر عدد صفحات الوصية بالاحرف. اذ قضت محكمة التمييز بان عدم ذكر عدد صفحات الوصية بالاحرف لا يؤدي الى ابطالها ، ولا يخالف احكام الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ من نظام الكاتب العدل (نظام قلم)، لان هذا النظام ليس نصاً استثنائياً يتضمن خروجاً على قاعدة عامة ، بل هو نفسه القانون العام الذي يرعي تنظيم الاسناد الرسمية على اختلافها، فلا موجب للتشدد في تطبيق احكامه، بل يبقى مجال للتفريق بين الصيغ الجوهرية فيه والصيغ غير الجوهرية، ومعيار هذا التفريق هو مدى تأمين ما توجاهه المشرع من اعطاء الصفة الرسمية للاسناد، وهو ضمان صحة نسبة هذه الاسناد الى موقعها، وضمان سلامتها من التحريف، وصحة تاريخها، وصدورها عن شخص يتمتع ولو ظاهرياً بالاهلية المدنية، وذلك عن طريق تدخل الكاتب العدل. فاذا كانت عناصر الالبات التي تزيل عن السند كل التباس حول هذه الامور متوفرة في السند نفسه، تصبح

١ - ابتدائية جبل لبنان، غ ٢، حكم ٢١٥ ت ٢٦/٤/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٣، ص ٤٤٤

٢ - استئناف جبل لبنان، ق ٢٧٩ ت ٢٥/١٠/١٩٧٤، العدل، ١٩٧٥، ٢، ص ٢٩٩

العبارات والصيغ المطلوبة كأداة إثبات غير جوهرية، وكتابة عدد الصفحات بالاحرف الكاملة على الصفحة الاخيرة من الوصية تعتبر غير جوهرية، عندما تكون صفحات الوصية مرقمة وتحمل كل منها توقيع الموصي وال كاتب العدل، وعندما تكون بنود الوصية متتابعة ومتناسقة على جميع الصفحات وتشكل كلاً متجانساً بحيث لا يبقى محل للشك في صحة نسبة الوصية بكامل نصها الى الموصي^(١).

ومما اعتبره الاجتهاد مخالفة غير جوهرية، عدم ذكر مهنة الموصي وعدم ذكر مهنة الشاهد، فقضت المحكمة الابتدائية بانه اذا لم يحصل التباس في هوية الموصي فلا مجال لتطبيق المادة ١١ من نظام الكاتب العدل (قلم) التي تنص على ذكر مهنة الموصي خشية من الالتباس، فاغفال الكاتب العدل مهنة الموصي لا يعتبر عيباً جوهرياً يؤدي الى ابطال الوصية. كما ان اغفال مهنة الشاهدين لا يعتبر كذلك عيباً جوهرياً، طالما ان توقيعهما على الوصية لم يكن ضرورياً لصحة الوصية، اذ ان شهادتهما للتعريف، وليس بالتالي من موجب لحضور الشهود، عندما يكون الكاتب العدل يقن من معرفة شخصية الموصي، اما بمعرفة الشخصية له او بابرار تذكرة هويته^(٢). وكذلك الامر في تنظيم الكاتب العدل وصية في اثناء فترة الليل لموصية مقيمة في غير دائرته^(٣)، وفي عدم توقيع الموصي الوصية في اسفل عبارة التصديق، وعدم تحرير نص الوصية بيد الكاتب العدل^(٤).

^١ - تمميز، غ ١، هـ ٢، ق ٩١ ت ١٩٦٨/٦/٦، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٢

^٢ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، حكم ١١٤ ت ١٩٧٢/٢/١٨، حاتم، ج ١٢٥، ص ٦٢

^٣ - محكمة استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ٣١٩، ت ١٩٧٤/١٢/١٢، حاتم، ج ١٦٥، ص ٥١١

^٤ - استئناف بيروت، غ ٦، ق ٦٦٢ ت ١٩٧٣/٤/١٩، حاتم، ج ١٤١، ص ٥٩

وقضت محكمة التمييز بانه لا يتعلق إغفال الكاتب العدل مهنة الموصي والشهود اطلاقاً بجوهر الوصية، لان ذكر مهنة الموصي والشهود ليس الا للتعريف، ويكفي ان يستتب الكاتب العدل من شخصية الموصي والشهود بتذاكر هوياتهم. واعتبرت محكمة الاستئناف ان التوقيعات على صك الوصية، سواء حصلت قبل عبارة المصادقة او بعدها، فلا تعتبر من الاوضاع والاجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان^(١).

كما قضت المحكمة الابتدائية بان تدوين الارقام والتاريخ بالاحرف الكاملة لا تشكل صيغة جوهرية، وان الاكتفاء بالاحرف الهندية لا يخلق التباساً او خطأ يمكن ان يؤدي الى بطلان الوصية^(٢).

وقضت محكمة التمييز بان الغاية التي توخاها المشرع من تعداد التفصيلات المتعلقة بهوية المتعاقدين ومنها مهنتهم هي ضمان نسبة السند الى وقعه عن طريق بيان كل ما من شأنه ان يزيل الالتباس حول شخصيته وتمييزه عن غيره. وبما ان مصادقة الكاتب العدل على الوصية تؤكد ان الثبوت من هوية الموصي تم بالاستناد الى تذكرة هويته وتضمنت التوضيحات الكافية لتمييز شخصية الموصي كاسمه وشهرته ومحل ولادته وتاريخها ورقم سجل هويته ومحل اقامته بحيث لا يبقى مجال للشك في صحة نسبة الوصية اليه، فان مهنته تصبح نافذة وغير جوهرية وبالتالي

١ - استئناف بيروت، غ ٤، ق ١٢٠٤ ت ١٦/١٠/١٩٦٤، حاتم، ج ٥٧، ص ٥٦

٢ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، غ ١، ق ٩٤/٢٩٠ ت ٣/٢٩/١٩٩٤، العدل

فعدم ذكرها في مصادقة الكاتب العدل لا يؤثر في مثل هذه الحال على صحة الوصية^(١)، وكذلك الامر في عدم ذكر محل اقامة الموصي^(٢).

واعترضت المحكمة الابتدائية ان عدم اشتراك الموصي بالتوقيع في اسفل عبارة المصادقة لا يعتبر عيبا جوهريا لان ما يقصد بعبارة المصادقة هو اثبات وقائع من واجب الكاتب العدل التحقق منها والقيام بها كحضور الموصي وتوقيعه الوصية وتلاوقها عليه، وهي امور ليس من شأن توقيع الموصي في اسفل المصادقة ان يزيدها اثباتا، كما انه ليس في عدم توقيعه ما يفقدها قوتها الثبوتية طالما لم يثبت تزويرها^(٣).

وبالمعنى نفسه قضى بان مكان التوقيع اكان تحت الوصية او تحت عبارة المصادقة لا اثر له على صحة الوصية لانه في كلا الحالتين يعتبر التوقيع اثباتا لصدور التصرف عن الموصي^(٤).

وقضت محكمة التمييز بان عدم ذكر الكاتب العدل ان الموصي يجهل الكتابة ليس من الامور الجوهرية التي توول الى ابطال الوصية^(٥).

^١ - غمّيز، غ ٣، ق ٧٣ ت ١١/٦/١٩٧٥، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٦ رقم ٦٧ و ٦٨

^٢ - استئناف، ١٢/١٢/٧٤، ن.ق.، ١٩٧٤، ص ١٠٥٦

^٣ - محكمة بيروت الابتدائية، غ ٥، ق ٤٧ ت ١٢/٢/١٩٧٥، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٢، رقم ٢٢، ابتدائية جبل لبنان، غ ٢، حكم ٢١٥ ت ٢٦/١/١٩٨٣، العدل م.ن.

^٤ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ٩٣ ت ٣٠/٦/١٩٨٣، العدل ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٥، رقم ٥٣

^٥ - غمّيز، ق ٥١ ت ١٢/٥/١٩٩٤، باز، الفهرس المجاني ١٩٦٣ - ١٩٦٧ - ص ٢٦٣

واعتبرت المحكمة الابتدائية انه اذا كان القانون قد فرض توقيع الوصية امام الشهود، فان مهمة هؤلاء، تقتصر على التعريف عن هوية الموصي ، بحيث اذا كان الكاتب العدل يعرفه شخصيا او اذا استند الى هويته ، فلا يبقى من موجب لحضور الشهود ، وبالتالي لا يكون لعدم ذكر الموصفات المطلوبة للشهادة في صك الوصية أي تأثير على صحتها، طالما ان وجودهم غير مطلوب اصلا^(١). وقضت محكمة التمييز بانه لا حاجة للاشهاد على تنظيم الوصية او التعريف عن الموصي اذا توثق الكاتب العدل من شخصية الموصي من تذكرة هويته^(٢).

واعتبرت محكمة التمييز أنه سيان اذا ما تم انتقال الكاتب العدل من مكتبه الى حيث يوجد مجري العقد الرسمي بناء لطلب العاقد الخطي او الشفهي، فان ذلك، يبقى غريبا عن اجراءات السند الرسمي وعن الاعمال التي تضيي الرسمية في السند، واوجب المشرع على الكاتب العدل ان يتحقق ويقوم بها بنفسه، وان انتقاله الى بيت الموصي بدون طلب خطي لا يؤلف سببا جوهريا من شأن عدم مراعاته الافضاء الى البطلان^(٣).

وقضت محكمة التمييز بانه اذا تبين من عبارة التصديق ان الوصية قد سجلت وذكر في اعلاها الرقم العائد لصحيفة السجل حسب العادة المتبعة لدى الكاتب العدل، عوضا عن ذكرها فوق عبارة التصديق، فلا تكون هناك مخالفة لقانون الوصية من هذه الجهة، فضلا عن ان عدم ذكر الارقام ليس من شأنه ان

^١ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، حكم ١٣٢ ت ١٥/٣/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦،

١ و ٢، ص ٢٦٣، رقم ٦٤

^٢ - تمييز، غ ٢، ق ٢٥، ت ١٥/١٠/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٥، رقم ٦١

^٣ - تمييز، غ ٢، ق ٢٥ ت ١٥/١٠/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٥، رقم ٥٩

يؤدي الى بطلان الوصية لان العبرة لحصول التسجيل^(١). كما قضت بانه يتبين من صورة الوصية المبرزة انها تحمل رقما، ورقما تسلسليا ورقم الصحيفة ورقم السجل مما يفيد تسجيلها حيث يقتضي، وهي موقعة من الموصية ومن الكاتب العدل. وان توقيع الكاتب العدل بعد الموصية يفيد انها وقعت قبله، بحيث يأتي التوقيع اللاحق بمثابة مصادقة على توقيعها، ولا سيما أنه ذكر في الوصية أن الموصية وقعتها . وانه وان لم ترد الارقام من ضمن الوصية بالاحرف الكاملة فان ذلك لا يشكل مخالفة جوهرية^(٢).

ما هي مسؤولية الكاتب العدل او المأمور المختص بالنسبة الى بطلان الوصية بسبب مخالفة الشكل ؟

اذا اهل الكاتب العدل الاصول الشكلية المفروضة قانونا في تنظيم الوصية، وادى اهماله الى بطلانها، والحاق الضرر بالموصى له، فانه يكون مسؤولا عن فعله تجاه المتضرر. وهذا ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ (نظام الكتاب العدل)، بما يأتي : « يلاحق الكاتب العدل قضائيا امام المحكمة المختصة عن كل مخالفة لاصول الوظيفة، ولا سيما عن كل اهمال يقع في تحرير الاسناد او في مسك الحسابات او في استيفاء الرسوم . ويعاقب في هذه الحالة بالغرامة من مائة الف ليرة الى خمسمائة الف ليرة.

اما اذا ارتكب الكاتب العدل المخالفة عن قصد فيعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين ، وبالغرامة من خمسمائة الف ليرة لبنانية الى مليوني ليرة لبنانية او باحدى هاتين العقوبتين. ولا يحول ذلك دون ملاحقة الكاتب العدل بطلب

^١ - تمميز، غ ١، ق ٤٥ ت ١١/٤/١٩٦٣، المحامي، ١٩٦٥، ص ١٧

^٢ - تمميز، غ ٥، ق ٧٨ ت ١٩/٥/١٩٩٩، صادر في التمييز، ص ٥٧٣

التعويض من قبل المتضرر عن الاضرار الناتجة عن الغش او الغلط، كما لا يحول ذلك دون ملاحقة الكاتب العدل تأديبياً. وتخضع ملاحقة الكاتب العدل جزائياً بالنسبة الى الاعمال الناشئة عن ممارسته مهامه لترخيص من وزير العدل.»

وفضلاً عن المسؤوليات المدنية والجزائية التي قد يتعرض لها الكاتب العدل، تطبيقاً لاحكام المادة ١٦ المذكورة. فانه تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادتين ١٢٢ و ١٢٣ موجبات وعقود يتحمل التعويض عن الاضرار التي تلحق بالموصى له من جراء فعله او اهماله. وذلك لان كل عمل غير مشروع او اهمال، يوجب التعويض عملاً باحكام المادتين المذكورتين. وهذا ما قضت به المحاكم سواء في ظل قانون ١٩٢٩ او قانون ١٩٥٩. فقضت محكمة التمييز بان المادة ١٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ الصادر في ١٩٤٠/١/٧ (نظام الكتاب العدل القلم) تحفظ حق المتضرر من خطأ الكاتب العدل الجسيم بمطالبة بالتعويض الناجم عن هذا الخطأ. فتكون النواقص في عبارة التصديق على الوصية، التي ارتكبها الكاتب العدل تؤلف خطأ جسيماً، ولا سيما ان المشرع في فقرات المادة ٥ المتتالية من قانون الوصية لغير المحمدين حدد شكل عبارة التصديق لكل من الوصية العلنية والمسترة^(١). كما قضى بان التثبت بوضع الوصية بالحرف الواحد وفقاً للنموذج الوارد في قانون الوصية، دون أي انحراف، ورغم امكانية استتاج حصول العبارات التي سها عن بال الكاتب العدل اثباتها بالحرف الواحد من سياق نص الوصية وعبارة التصديق عليها يؤدي الى الضرب بارادة الموصي الاكيدة والظاهرة للعيان عرض الحائط، محافظة على حرفية النص دون روحه ويعود بنا الى العهد الروماني العتيق والى التضحية بحقوق الموصى لهم، علاوة على ارادة الموصي، بسب ذهول لا طائل تحته، صدر عن شخص كلفته الدولة القيام بخدمة عامة لا يمكن الموصى لهم

^١ - تمييز، غ، ١، هـ ٢، ق ١٠٤ ت ١٥/١٢/١٩٥٩، حاتم، ج ٣٦، ص ٦٢

ان يكونوا مسؤولين عنه، وهو ان ادى الى ابطال الوصية، يضع على عاتق الكاتب العدل مسؤولية التعويض للموصى لهم عن الخسارة التي حلت فيهم من جراء ذلك الابطال الناتج عن اهماله^(١). وثمة اتجاه آخر في الاجتهاد حاول ان يخفف من مسؤولية الكاتب العدل، اذ قضت محكمة التمييز بان الكاتب العدل بالنظر الى كثرة اشغاله لا يتطلب منه ان يلاحق ذوي العلاقة لاصلاح ما قد يكون حصل من نقص في احدى المعاملات الجارية لديه الا اذا ارتكب خطأ فادحا^(٢).

غير ان المحاكم قضت بعدم مسؤولية غبطة البطريرك عن ضرر الموصى لهم الناتج عن بطلان الوصية للتواقص الشكلية في التصديق عليها، لانه ليس موظفا يمكن اخضاعه الى المسؤولية الملقاة على الكاتب العدل، ولانه لم يقوم بعمل معين بقصد ايقاع الضرر بالموصى له كي يتعرض للمسؤولية الجرمية المدنية المنصوص عليها في المادتين ١٢٢ و ١٢٣ موجبات وعقود^(٣).

مرور الزمن على دعوى بطلان الوصية

تجدر الاشارة اولا الى اننا قد بحثنا في قاعدة مرور الزمن في الجزء السادس من موسوعة العقود، فنحيل اليه، ولا سيما ما يتعلق بدعوى ابطال العقد، ص ١٨٥ - ١٩١، ونقصر البحث هنا على مرور الزمن على دعوى ابطال الوصية، سواء بسبب الشكل او بسبب الموضوع.

ويفرق بعض الفقه بين البطلان النسبي من جهة، والانعدام والبطلان المطلق من جهة اخرى. وتسلم جميع الاراء فقها وقضاء بقاعدة مرور الزمن على البطلان

^١ - تمييز، غ ٢، ق ٧٩ ت ١٨ آب ١٩٥٥، حاتم، ج ٢٨، ص ٦٤

^٢ - تمييز، غ ٢، ق ٩١ ت ١٦/١٠/١٩٥٢، باز، ١٩٥٢، ص ١٢٢

^٣ - استئناف مدنية، ١٣/١١/١٩٥٦، ن.ق.، ١٩٥٧، ص ٢٩

النسي، بينما يذهب البعض الى ان الزمن لا يمر على العقد المنعدم والعقد الباطل بطلانا مطلقا . ويذهب رأي ثالث الى ان العقد الباطل نفسه لا ينقلب بمرور الزمن الى عقد صحيح بل على العكس من ذلك يستمر باطل^١، ولكن دعوى البطلان او دعوى الانعدام لا تسمع لسقوطها بمرور الزمن^(١).

ما هو وضع الاجتهاد في لبنان بالنسبة الى دعوى بطلان الوصية، وهل يخضع طلب ابطال الوصية لقاعدة مرور الزمن ؟

يلاحظ ان قانون الارث لسنة ١٩٥٩، لم ينص على مدة معينة، يجب، خلالها، ان تقام دعوى البطلان، خلافا لما هو الامر عليه في دعوى الرجوع عن الوصية، فاعتبر الاجتهاد ان مدة مرور الزمن على دعوى البطلان هي عشر سنوات، تطبيقا لاحكام العامة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٥ و ٣٤٩ موجبات وعقود، فقررت محكمة التمييز بان حق الوارث بطلب ابطال الوصية يسقط بمرور الزمن العشري، ولا يجوز للوارث التذرع بان الحق الارثي يبقى قائما مهما طال الزمن عليه، على اساس انه ملازم لصفته^(٢). كما قضت محكمة التمييز بانه بمقتضى احكام المادة ٣٤٩ موجبات وعقود، يمر الزمن المسقط في الاساس، بعد انقضاء عشر سنوات. ولا يتعلق الدين بالمال فقط، بل بالموجبات كافة الوارد ذكرها في المادة ١١٩ موجبات وعقود، بدليل ما ورد في المادة ٣٤٤ موجبات وعقود، من ان الموجبات تسقط بتقاعس الدائن الذي يتخلف عن التذرع بحقوقه سحابة مدة من الزمن . وان مرور الزمن في الدعاوى المتعلقة بالعقود الباطلة بطلانا مطلقا لا يستند الى التأييد الضمني خلال مدة معينة، بل يستند الى الانتظام العام، اذ ان المشرع اراد ان يحو كل اثر للبطلان، في حال وجوده، بعد مدة عينها، كما ان

^١ - راجع مرور الزمن في كتابنا الجزء السادس من موسوعة العقود، ص ١٩٠

^٢ - تمييز، غ ٢، ق ٤ ت ١٩٨٣/٥/٢٦، حاتم، ج ١٨٠، ص ٢٤٣

مرور الزمن يستند الى اعتبار آخر وهو صعوبة إيجاد البراهين والاثباتات بعد انصرام المدة التي حددها القانون لمرور الزمن. ولا يمكن التوقف عند القول بان مرور الزمن لا يبدأ الا من تاريخ علم ورثة الموصي بالوصية وبالعيوب التي تعتورها، لان المادة ٣٥٤ موجبات وعقود حددت بوجه التخصيص الحالات التي لا يسري فيها حكم مرور الزمن، وان كان ساريا يقف، ولم تذكر حالة جهل الحق او العمل القانوني او المادي الذي ينشأ عنه الحق كسبب لوقف مرور الزمن، ولان المبدأ القانوني هو ان الزمن يمر على كل موجب ابتداء من نشوئه^(١).

وقضت محكمة التمييز بانه اذا ما قبل افتراضا ان حق الوارث بطلب ابطال الوصية من اجل الوصول الى حقه الارثي يبقى قائما مهما طال الزمن عليه، على اساس انه ملازم لصفته التي هي قائمة على الدوام، فان ذلك يؤدي الى ابقاء كل الوصايا عرضة للابطال من قبل الوارث المتخلف، ومن ثم من قبل ورثته الى ما لا نهاية له، الامر الذي يهدم الاستقرار في المعاملات القانونية^(٢).

يسقط بمرور الزمن العادي المحدد بعشر سنوات، حق قبول او رفض الارث او الشيء الموصى به^(٣)، وان الزمن لا يمر على المستندات، بل على الحق، وان العبرة في مرور الزمن هي لاهمال الحق. ولذلك قضى بان حق التسجيل الذي ينشأ عن الاحكام او الوصية او الاستملاك، يمر عليه الزمن تجاه الغير، اذا كان صاحب الحق لم يستعمل حقه بالتسجيل بخلال مدة العشر سنوات المنصوص عنها

^١ - تمييز، غ ٢، ق ٤٥ ت ٢١ نيسان ١٩٦٤، حاتم، ج ٥٤، ص ٥٩

^٢ - تمييز، غ ٢، ق ٤ ت ٢٦/٥/١٩٨٣، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٤، رقم ٤٧،

وباز، ١٩٨٣، ص ٤٣

^٣ - منفرد مدني، ١٩٥٥/٨/٣١، ن.ق.، ١٩٥٦، ص ٢٤٨

في المادة ٣٤٩ موجبات وعقود. وللوريث او لخلفائه الحق بالادلالة.مرور الزمن^(١).

تبدأ مهلة سريان مرور الزمن من تاريخ وفاة الموصي^(٢)، وقد قضي بان الوصية هي في عداد العقود التي تنقل الملكية، وتخضع كالارث لاحكام مرور الزمن الذي يتدئ في اليوم الذي يصبح فيه الموجب مستحقا بتاريخ وفاة الموصي^(٣).

يتشبه القانون اللبناني بالقانون الفرنسي بالنسبة الى تطبيق القاعدة العامة لمرور الزمن على دعوى بطلان الوصية. فبمقتضى القانون الفرنسي يمر الزمن على دعوى اعلان بطلان الوصية بسبب مخالفتها القواعد الشكلية بمهلة ثلاثين سنة، وليس بمهلة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ١٣٠٤ من القانون المدني الفرنسي. ويبدأ الزمن بالسريان منذ اليوم الذي يكتشف فيه الموصي عيوب الوصية^(٤)، وباكتمال مدته تصبح دعوى بطلان الوصية معرضة للسقوط، ولكنه اذا كانت هذه الدعوى تسقط بمرور الزمن، فان الدفع به يظل ممكنا^(٥).

^١ - عميز، غ، ق ١٧ ت ١٦/٥/١٩٥٢، باز، ١٩٥٢، ص ٦٧

^٢ - استئناف مدنية، ١٩٦٠/٣/٣، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٢٢٤

^٣ - منفرد مدني، ١٩٥٥/٨/٣١، ن.ق.، ١٩٥٦، ص ٢٤٨

^٤ - Bordeaux, 14 mars 1843, D.P. 43.2.177

^٥ - Ripert et Boulanger, t.4, nos 2091 et s.

الباب الثالث

نصاب الوصية والرجوع عنها وسقوطها

وتنفيذها

الفصل الاول : نصاب الوصية

نبحث في هذا الفصل، في نصاب الوصية قبل قانون ١٩٥٩، وفي هذا القانون نفسه.

اولا - نصاب الوصية قبل قانون ١٩٥٩

يعني نصاب الوصية (quotité disponible) المقدار الشرعي أو القانوني الذي يجوز الايصاء به. والمبدأ هو انه يحق لكل شخص ان يتصرف بكافة امواله المنقولة وغير المنقولة كما يشاء، ولكنه لاعتبارات عائلية واجتماعية، استثنى القانون من هذا المبدأ حالة التصرف عن طريق الايصاء، من اجل حماية بعض الورثة الاكثر قرابة الى الموصي، والذين اطلقت عليهم تسمية اصحاب الحصص المحفوظة (part réservataire) وهم الفروع والوالدان واحد الزوجين، حيث حفظ القانون لهم حقا ارثيا ادنى لا يمكن للموصي ان يحرمهم منه . وما تبقى فهو النصاب الحر الذي يمكن للمتوفي ان يتصرف فيه بوصية، وفقا لما يشاء لو ارث او لغير وارث، حتى في حال وجود ورثة احتياطين. وتعتبر احكام نصاب الوصية متعلقة بالنظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، كما لا يجوز التنازل عن الحصص المحفوظة قبل افتتاح التركة. ومع ذلك فقد وجه نقد الى نظام الحصص المحفوظة ، لانه لا يجوز ان يحد من حق الاب، وهو رب العائلة، في توزيع امواله على الوجه الذي يريده، كما ان نظام الحصص المحفوظة من شأنه ان يؤدي الى تجزئة التركة، والى التراخي في عزيمة

اولاد المورث، لان القانون ضمن لهم الحصول على حصة ارثية . ولكنه بالرغم من هذا النقص فثمة ايجابيات يعترف بها لنظام الحصة المحفوظة، ومن اهمها : الحصول دون ايقاع الضرر بمصالح بعض الورثة فيما لو اعطي الاب مثلاً، عن طريق الايصاء، كافة اموال تركته الى احد اولاده، وهو غير محتاج، وحرّم الاولاد الآخرين وهم بامس الحاجة الى المال. من المعلوم ان اللبناني غير المحمدي كان قبل صدور قانون الوصية لعام ١٩٢٩، يخضع لاحكام الشريعة الاسلامية على المذهب الحنفي. والنصاب الحر الذي يحق للموصي ان يتصرف به، وفقاً لقواعد المذهب المذكور، هو ثلث التركة فقط، يعطي للاجنبي عن التركة أي لغير الوارث عملاً بالحديث الشريف : « لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة ». أي انه يحق للورثة اجازة الوصية، لوارث او لغير وارث، سواء بثلث اموال التركة، او بما يتجاوز هذه النسبة.

وطالما ان نصاب الوصية في المذهب الحنفي هو الثلث، مبدئياً، فيكون النصاب المحفوظ للورثة هو ثلثي التركة، بحسب ما يستحق لكل منهم قانوناً من هذه التركة.

وفي ١٩٢٩/٣/٧، صدر قانون الوصية لغير المحمدين، واجاز لمن هو خاضع له، الايصاء بجميع موجوداته منقولة كانت او غير منقولة، الى من يشاء، وارثاً كان او غير وارث، خلافاً لما هو الامر عليه في قواعد المذهب الحنفي. غير ان القانون المذكور اشترط بان يحفظ الموصي حصة ارثية الى كل من ابيه وامه وزوجه واولاده، ذكورا واناثاً، بحيث لا يمكنه ان يحرمهم منها، وهم احياء بعد موته ، عن طريق الايصاء. وهذا ما ذهبت اليه محكمة استئناف بيروت ، اذ قضت بان الوصية لوارث ولغير وارث، باكثر من الثلث، جائرة في قانون الوصية لغير المحمدين،

شرط ان لا تتعدى الحصص المحفوظة للاب والام او الزوجين او الاولاد^(١)، وقد
الزم قانون الوصية لغير المحمدين لسنة ١٩٢٩، في المادة الثانية منه الموصي بان
يخصص، قبل تنفيذ الوصية، اصحاب الحصص المحفوظة، بنصيب من تركته،
عندما نصت المادة المذكورة على ما يأتي : « يخصص من تركة الموصي قبل
تنفيذ الوصية :

اولا - عشرون في المائة للزوج او الزوجة وخمسة عشر في المائة لكل من
الاب والام الاحياء بعد موته، اذا لم يكن معهم للموصي اولاد ذكور ام اناث
احياء بعد موته.

ثانيا - خمسون في المائة للاولاد ذكورا كانوا ام اناثا، الاحياء بعد من بعد
موته، اذا لم يكن معهم للموصي زوج او زوجة او اب او ام احياء من بعد موته.
وهذه الخمسون في المائة توزع كلها بالسوية على الاولاد، ذكورا او اناثا او تكون
بكاملها نصيب الموجود منهم وحده ذكرا ام انثى.

ثالثا - اذا وجد مع اولاد الموصي الاحياء من بعد موته، زوج او زوجة او
اب او ام، احياء من بعد موته، فان حصص الاحياء منهم تكون كما يأتي :

عشرة بالمائة للزوج او للزوجة وخمسة بالمائة لكل من الاب والام. وثلاثين
بالمائة لاولاده توزع لهم بالسوية ذكورا او اناثا ، او تكون بكاملها نصيب الموجود
منهم وحده ذكرا ام انثى ».

ويتبين من هذه المادة انها تفترض ثلاث حالات :

الحالة الاولى : وجود زوج او زوجة واب وام

^١ - استئناف لبناني، ١٧/٤/١٩٤٦، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٢٨١

الحالة الثانية : وجود اولاد فقط

الحالة الثالثة : وجود اولاد مع زوج او زوجة واب وام.

ففي هذه الحالات جميعها، تكون الحصة المحفوظة خمسين بالمائة من التركة،
توزع على الصورة الآتية :

في الحالة الاولى (فقرة ١ من المادة الثانية) يتم التوزيع على الشكل الآتي :

٢٠% للزوج او الزوجة

١٥% للاب

١٥% للام

في الحالة الثانية : (فقرة ٢ من المادة الثانية)

يأخذ الاولاد بالتساوي ذكورا واناثا، كامل الخمسين بالمائة. واذا كان
للموصي ولد واحد فيأخذ كامل الخمسين بالمائة سواء كان ذكرا او انثى.

في الحالة الثالثة : (فقرة ٣ من المادة الثانية) :

١٠% للزوج او الزوجة

٥% للاب

٥% للام

٣٠% للاولاد

واذا لم يكن للموصي سوى ولد واحد، فيأخذ هذا الاخير نسبة ال ٣٠%
المخصصة للاولاد وحده.

ولم يكن ثمة صعوبة في تحديد الحصة المحفوظة وكيفية توزيعها عند وجود ورثة احتياطين في الحالات التي افترضها القانون. ولكن الصعوبة كانت عند تزاوج الاولاد مع احد الورثة الاحتياطين او بعضهم فقط، كما هو الامر عند وجود ولد مع الاب، او عند وجود ولد مع الزوج. اذ لم يلحظ القانون مثل هذه الحالات، فانقسم بشأنها الاجتهاد بين ثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الاول : اخذت به محكمة استئناف بيروت، وقضت بانه يستفاد من نص المادة ٢ من قانون ٧ آذار ١٩٢٩، ان الاولاد هم الوراثون المتازون الذين تعود لهم جميع الحصة المحفوظة، اما اذا وجد معهم من هو صاحب حصة محفوظة ايضا، فيؤخذ من حصتهم القدر المعين له، والباقي يكون للاولاد^(١).

وقد كان هذا الحل الذي اعطته محكمة استئناف بيروت عرضة للنقد، لعدم انطباقه على روح القانون. لانه اذا كانت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ١٩٢٩ قد حددت الحصة المحفوظة باقل من الحصة المحددة في الفقرتين ١ و ٢، فما ذلك الا لتراحم جميع الورثة الاحتياطين ومنهم الاولاد. وعند تراحم الاولاد مع بعض الورثة الآخرين من ذوي الحصة المحفوظة، توزع كامل هذه الحصة، وقدرها خمسون بالمائة من التركة، عليهم، على نسبة حصة كل منهم، بدون أي تفضيل، على ان يؤخذ كاساس ما فرضته الفقرة الثالثة. فلو ترك الموصي مثلاً زوجة وولداً، لوجب توزيع الحصة المحفوظة بكاملها عليهما بنسبة ٣٠% للاولاد، وعشرة بالمائة للزوجة. فيصيب الولد ٣٧،٥%، والزوجة ١٢،٥%^(٢).

^١ - استئناف بيروت، ١٩٤٦/٣/٢٨، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٢٩٧

^٢ - ادمون كسبار، ص ١١٢

الاتجاه الثاني : اخذت به محكمة استئناف جبل لبنان. وقضت في المسألة المطروحة اعلاه، بانه لا يعود للاولاد سوى ٣٠% وهي حصتهم المحفوظة المحددة في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ١٩٢٩. اما الرصيد فلا يعطى لاحد، بل يدخل في النصاب الحر الذي يمكن للموصي ان يتصرف به كما يشاء^(١).

وقد كان هذا الاتجاه في الاجتهاد عرضة للنقد ايضا لانه يناقض القانون والمنطلق السليم. فاذا كان القانون اوجب ان لا يتعدى النصاب الذي يمكن للموصي ان يتصرف فيه، الخمسين بالمائة، عند وجود اولاد احياء عند وفاته، فلا يعقل ان يزيد هذا النصاب الحر اذا زاحم الاولاد احد الورثة الاحتياطين الباقين^(٢)، كما ان من شأن هذا الحكم ان يضر بمصلحة الورثة الاحتياطين، ولا سيما الاولاد، لان القانون يحفظ لهم ٥٠% كحد ادنى من التركة، عند وجود ورثة من ذوي الحصة المحفوظة^(٣).

الاتجاه الثالث : وقد اخذت به محكمة استئناف بيروت، متأثرة بما وجه من نقد الى الاتجاه الاول، فقضت بانه عند تراحم الاولاد مع بعض الورثة الآخرين من ذوي الحصة المحفوظة، توزع كامل هذه الحصة عليهم، وقدرها خمسون بالمائة من التركة، على نسبة حصة كل منهم، من دون أي تفضيل، على ان يؤخذ كاساس ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون ١٩٢٩. فاذا كان اصحاب الفرائض من ورثة المتوفية، وهم الزوج وثلاث بنات، تكون الحصة

^١ - استئناف جبل لبنان، ١٣/٣/١٩٥٢، مشار اليه في كتاب الرصايا والهبات والارث،

لادمون كسبار، ص ١١١، وفي كتاب الوصية ليوسف نمر، ص ٢٣٧

^٢ - ادمور كسبار، ص ١١٢

^٣ - يوسف نمر، ص ٢٣٧

المحفوظة خمسين بالمائة من التركة، وتوزع على معدل اثني عشر ونصف بالمائة للزوج، وسبعة وثلاثين ونصف بالمائة للبنات الثلاث^(١).

واننا نرى ان هذا الرأي هو الاقرب الى عدالة التوزيع.

ادخل قانون الوصية لعام ١٩٢٩ الاولاد (Les enfants) في عداد الورثة الاحتياطيين، ولم يستعمل كلمة الفروع (Les descendants) أي اولاد الاولاد، وان سفلوا. فما هو الحكم بالنسبة الى الفروع ؟

اذا اخذ بحرفية النص لوجب حصر الحصة المحفوظة بالاولاد فقط، دون سواهم من الفروع، أي دون الاحفاد. ولكن قد يكون المشرع قصد الاولاد بالمعنى الواسع، أي الفروع. وهذا ما ترك المجال حرا لتفسير كلمة "اولاد" بحيث يعود الى قضاة الاساس ان يقدروا ان المشرع اراد بهذه الكلمة، الاولاد بالمعنى الضيق، او انه شمل ايضا الاحفاد. وفي هذه الحالة الاخيرة يمكن تطبيق مبدأ حق الخلفية واعطاء فروع الاولاد الحصة المحفوظة لوالدهم. ولا سيما ان قانون ١٩٢٩ يمكن تفسيره على هذا الاساس، لانه خلافا للشرعية الاسلامية، حوّل الموصي حق الايصاء لوارث كالاولاد مثلاً.

يجب ان تؤخذ الحصة المحفوظة من مال التركة، لان لها الطابع الارثي، وبالتالي لا يمكن ان يستعاض عنها بتعويض مالي يدفعه الموصي لهم، او بحق الاستثمار. وبهذا المعنى قضى بان قانون الوصية لغير المحمدين يشمل الوصية والميراث بوقت واحد، وللانصبه الارثية التي عينها صفة الحصة المحفوظة، لانه ورد ذكرها كحد ادنى لا يمكن ان يتجاوزه الموصي عند توزيع تركته. والحصة المحفوظة يجب ان تؤخذ من مال التركة، ولا يمكن ان يستعاض عنها بتعويض مالي يدفعه

^١ - استئناف بيروت، غ، قرار ٧٨ ت ١٦/١٩٦٢، حاتم، ج ٥٣، ص ٦٢

الموصى لهم او بحق الاستثمار، كما يستفاد من نص المادة ٢ من قانون الوصية^(١)، وهذا ما اخذ به الاجتهاد الفرنسي، عندما قضى بان الحصة المحفوظة هي التركة ذاتها على ان يخفض منها النصاب الحر ، في الحالة التي يكون الموصي قد تصرف في هذا النصاب^(٢).

ذهب بعض الاجتهاد الى القول بانه يمكن للمورث ان يوصي للوارث ذي الحصة المحفوظة باكثر من الحصة المعينة له بالقانون. ولكنه اذا كانت الحصة الموصى بها لاحد الورثة اقل من الحصص المخصصة له قانونا، فيقتضي ان تكمل من حصص باقي الموصى لهم من غير الورثة. ولتقدير قيمة تلك الحصة، بالنسبة الى جميع الاموال المتروكة، يجب معرفة قيمتها في يوم الوفاة^(٣).

اذا لم يكن للمورث ورثة من اصحاب الحصة المحفوظة فانه يستطيع الايضاء لاي كان بكل امواله، وان ادى ذلك الى حرمان الورثة من غير اصحاب الحصة المحفوظة كالاخوة والاخوات مثلا. وهذا ما قضت به محكمة التمييز، التي اعتبرت ان المشرع اللبناني اطلق الحرية التامة لكل لبناني بان يتصرف بجميع موجوداته، شرط ان يحفظ حصة معينة لاشخاص حددتهم صراحة في المادة الثانية من قانون الوصية لغير المحمدين، ويجب الرجوع الى نص هذه المادة دون اللجوء الى القانون الفرنسي، واقوال الاجتهاد لديه^(٤). كما قضت بان الوصية تصبح الى حال لا تبدل عند وفاة الموصي، وبهذا التاريخ تنتج مفاعيلها القانونية حكما، ودون ما حاجة الى اية معاملة اخرى. ومن هذه النتائج ان الموصى لهم، اذا لم يكن

^١ - استئناف لبناني، ١٩٤٤/٢/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ١١١

^٢ - Les chambres réunies de la cour de cassation ; Mazeaud, n° 870

^٣ - استئناف لبناني، ١٩٤٤/٢/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ١١١

^٤ - تمييز، ١٩٦٤/١٢/٢٨، ن.ق.، ١٩٦٥، ص ١١٦

هناك ورثة لهم نصيب محفوظ، يأخذون مكان الورثة الشرعيين، ولهم ذات الحقوق التي تكون للورثة الشرعيين على العقارات ^(١).

ثانيا - نصاب الوصية في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩

كان قانون ١٩٢٩ يحدد اصحاب الحصص المحفوظة بانهم : الاولاد والوالدان واحد الزوجين. اما قانون ١٩٥٩، فقد حددهم بالفروع والوالدين واحد الزوجين. وبالتالي يكون هذا القانون الاخير استعمل كلمة " فروع"، بدلا من كلمة "اولاد" التي كان يستعملها قانون ١٩٢٩، فيكون قانون ١٩٥٩ بالتالي قد ادخل الاولاد واولاد الاولاد وان نزلوا بين الورثة الاحتياطين، بصورة لا تحمل أي شك او تفسير، فوضح ما كان يتردد بشأنه الاجتهاد في ظل قانون ١٩٢٩، الحصة المحفوظة بنسبة ٥٠% عند وجود فروع للمتوفي، واتى ببعض التوضيحات والتعديلات، وفرق لدى تحديد النصاب المحفوظ بين الحالات التي تأتي على ذكرها تباعا.

أ - تحديد الورثة من ذوي الحصة المحفوظة

تنص المادة ٥٨ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « تخفض الوصية فيما يجاوز الحصة المحفوظة لكل من الفروع والوالدين واحد الزوجين ».

يتبين من نص هذه المادة ان الورثة من ذوي الحصة المحفوظة هم : الفروع والوالدان واحد الزوجين. فما هو المقصود بكل فئة منهم ؟

^١ - تميز، ٢١/١٠/١٩٥٣، ن.ق.، ١٩٥٣، ص ٨٠٨

١ - الفروع (les descendants)

تشمل كلمة فروع اولاد الموصي، سواء كانوا ذكورا او اناثا، واولاد اولاده مهما سفلوا.

- الاولاد الطبيعيون

اكتفت المادة ٥٨ من قانون ١٩٥٩، بذكر كلمة فروع من دون أن تشير الى الاولاد الطبيعيين، فتأتى عن ذلك خلاف في الرأي حول حق الولد الطبيعي بان تحفظ له حصة ارثية اسوة بغيره من الاولاد الشرعيين. فذهب البعض الى القول بانه طالما ان قانون الارث لغير المحمدين اعطى للولد غير الشرعي المعترف به الحق بجزء من الحصة الارثية التي كانت تؤول اليه، فيما لو كان شرعيا^(١)، فيصح ذلك ايضا بالنسبة الى الحصة المحفوظة^(٢)، وذهبت محكمة استئناف بيروت الى ان المشرع عند وضعه مبدأ الحصة المحفوظة للفروع، لم يفرق بين الاولاد الشرعيين والاولاد غير الشرعيين. ولكن بما ان الولد غير الشرعي يرث نصف الحصة التي كانت تؤول اليه

^١ - م ٢٢ من قانون الارث لغير المحمدين : «يرث الولد غير الشرعي من الشخص المعترف به رضاء او قضاء، وتحدد حصته الارثية كما يأتي :

- ربع الحصة التي كانت تؤول اليه، فيما لو كان شرعيا، اذا ترك الاب او الام فروعاً شرعية.

- نصف الحصة التي كانت تؤول اليه، فيما لو كان شرعيا، اذا لم يترك الاب او الام فروعاً شرعية، بل اصولا او اخوة او اخوات شرعيين او فروعاً شرعية للاخوة او الاخوات المذكورين .

- ثلاثة ارباع التركة اذا ترك الاب او الام خلاف من ذكر اعلاه من الورثة الشرعيين.

- كل التركة اذا لم يكن من وريث شرعي.

^٢ - بيار القرداحي، رقم ٣٤٨

فيما لو كان شرعياً، اذا لم يترك الاب او الام فروعا شرعية للاخوة او للاخوات المذكورين (المادة ٢٢ فقرة ٣ من قانون الارث لغير المحمدين).

وبما انه يقتضي تمشياً مع روح التشريع فيما يتعلق بتحديد الحصة المحفوظة نسبة الى ما هي عليه فيما يتعلق بالولد الشرعي الذي حددت المادة ٥٩ من قانون ١٩٥٩ حصته المحفوظة بنصف ما يرث من احد والديه ، اعتماد نصف ما يعود الى الولد غير الشرعي في تركة احد والديه الذي اعترف به كحد لحصته المحفوظة، وان الاجتهاد الفرنسي كان قد اعتمد هذا المبدأ قبل صدور القانون الذي كرسه فيما بعد. وبما انه يقتضي بالنظر الى ما تقدم تخفيض الوصية المطعون فيها يجعلها ٥٢% من مجموع التركة تعود الى المستأنفة بصفتها صاحبة حصة محفوظة في تركة والدتها^(١).

وبالفعل ففي القانون الفرنسي قبل تعديله، لم يكن المشرع قد ادخل الولد الطبيعي في عداد اصحاب الحصاص المحفوظة، وبالرغم من ذلك، منحه الاجتهاد الفرنسي حصة محفوظة. وقد كرس المشرع هذا الاجتهاد في نص المادة ٩١٣ من القانون المدني الفرنسي^(٢)، المعدلة بالقانون رقم ٧٢/٣ تاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٢، حيث اعطت للبنوة الطبيعية، فيما يخص الحصة المحفوظة، المفعول نفسه الذي تعطيه للبنوة الشرعية.

^١ - استئناف بيروت، غ، قرار ٢٣٠ ت ١٩٧٨/٦/٢٢

^٢ - Art. 913. (L. n° 72-3 du 3 janv. 1972). Les libéralités, soit par actes entre vifs, soit par testament, ne pourront excéder la moitié des biens du disposant, s'il ne laisse à son décès qu'un enfant; le tiers, s'il laisse deux enfants; le quart, s'il en laisse trois ou un plus grand nombre; sans qu'il y ait lieu de distinguer entre les enfants légitimes et les enfants naturels, hormis le cas de l'article 915.

ما هو الحل الذي يمكن اعتماده في القانون اللبناني بالنسبة الى الحصة المحفوظة للولد الطبيعي ؟

ان عدم ذكر الولد الطبيعي في نص المادة ٥٨ من قانون الارث لغير المحمدين يترك مجال الاجتهاد مفتوحا في هذه المسألة. وقد اخذ بعض الاجتهاد اللبناني، كما رأينا، بالرأي الذي اعتمدته الاجتهاد الفرنسي قبل تعديل نص المادة ٩١٣ مدني فرنسي. ولكن البعض قد يرى انه يصعب الاحتفاظ للولد الطبيعي بحصة ارثية الزامية. واننا نؤيد الرأي الذي اعتمد الاحتفاظ للولد الطبيعي بحصة محفوظة لعدة اسباب من اهمها.

السبب الاول : اعطاء الولد الطبيعي الحق بالارث

طلما ان قانون الارث لغير المحمدين احتفظ للولد الطبيعي المعترف به بحصة ارثية محفوظة، فذلك يعني ان المشرع لم يحرمه من الارث، ويمكن القول انه عن طريق القياس، يكون الولد الطبيعي من اصحاب الحصص المحفوظة بالنسبة الى الوصية.

السبب الثاني : الفقه والاجتهاد والتشريع الفرنسي

بما ان الاجتهاد الفرنسي اعتبر الولد الطبيعي من اصحاب الحصص المحفوظة، قبل التشريع الذي كرس هذا الوضع بشكل قانوني ، فيمكن اعتماد الحل نفسه في لبنان، طالما ان قانون الارث لغير المحمدين مستوحي من القانون الفرنسي.

السبب الثالث : النص القانوني (٥٨م)

طلما ان المادة ٥٨ من قانون ١٩٥٩، وسواها من المواد لم تمنع الولد الطبيعي من ان يكون من اصحاب الحصص المحفوظة، فعدم المنع يعني الاباحة، تطبيقا للقواعد العامة . ويدعم هذه القاعدة كون الولد الطبيعي فيما يتعلق بالارث

يعتبر من اصحاب الحصص المحفوظة، كما يدعمها المسار الذي سلكه القضاء والتشريع الفرنسيين.

وعلى كل حال فلا بدّ من الناحية الانسانية، من انصاف الولد الطبيعي الذي قد يكون بامس الحاجة الى المعونة، اكثر من الولد الشرعي، ولا يجوز معاقبة الولد الطبيعي وحرمانه من حقوق يتمتع بها اخوته الشرعيون من دون ذنب اقترفه. وجبذا لو يحسم المشرع اللبناني الامر، فينص على اعتبار الولد الطبيعي من اصحاب الحصص المحفوظة، على غرار القانون الفرنسي.

ما هو الحل بالنسبة الى فروع الولد الطبيعي ؟

طلما ان الولد غير الشرعي لا يرث الا من الشخص الذي اعترف به رضاء او قضاء ، وبما ان الوالد، في هذه الحالة، يكون قد توفي قبل الاعتراف بولده الطبيعي، وليس ثمة مجال للاعتراف به من قبل الاب بعد وفاته، فاننا نقدر ان فروع الولد الطبيعي لا يتمتعون بالحصص المحفوظة في تركة جدهم.

- الولد الزنائي

تطبيقا لاحكام المادة ٣١ من قانون الارث لغير المحمدين، لا يتمتع الولد الزنائي باي حق ارثي. وبالتالي فلا مجال للتكلم عن حصة محفوظة تعود اليه. ولكنه قد يكون احد والديه غير مرتبط بعقد زواج مع شخص ثالث، فعندئذ يرث الولد منه، ويكون حكمه فيما خص الحصة المحفوظة، هو حكم الولد الطبيعي المعترف به.

- الولد المتبنى

تنص المادة ٢٣ من قانون الارث لغير المحمدين، صراحة على ان الولد المتبنى يعتبر بحكم الولد الشرعي في كل ما يتعلق بحقوقه في تركة من تبناه او في وصيته.

ويتضح من هذه المادة ان الولد المتبنى يتمتع بالحصة المحفوظة كالولد الشرعي تماماً، وبالقدر نفسه. وكذلك يحق لفروع المتبنى الحلول محل والدهم في الحصة المحفوظة العائدة له من تركة المتبنى. ولكنه لا يجوز للولد المتبنى تمثيل اصله في تركة المورث، طالما ان التبني ينحصر في العلاقة القائمة بين المتبنى والمتبنى .

٢ - الوالدان واحد الزوجين

يقصد بالوالدين اب الموصي وامه الشرعيين فقط. أي ان الاب الطبيعي والام الطبيعية ليس لهما حصة محفوظة في تركة ولدهما الطبيعي ، اما الزوج فوضعه واضح جدا ومعلوم بشكل لا يدع مجالاً للتأويل والتفسير، طالما انه لا يجوز تعدد الزوجات لدى الطوائف غير المحمدية.

ب - تحديد حالات الحصة المحفوظة

قسم المشرع اللبناني في قانون الارث لغير المحمدين ، الحصص المحفوظة الى الحالات الآتية .

الحالة الاولى : وجود الاولاد وحدهم

تنص المادة ٥٩ من قانون ١٩٥٩ على ما يأتي : «تحدد الحصة المحفوظة للفروع بخمسين بالمئة من مجموع الاموال المنقولة وغير المنقولة. اذا كان جميع الاولاد على قيد الحياة، يتقاسمون هذه الحصة بالتساوي ايا كان عددهم ودون تمييز

بين الذكور والاناث. واذا كان احدهم قد توفي فان فروعه يحلون محله في الحصة التي كانت تقول اليه لو كان حيا يتقاسموها بالتساوي».

يتبين من هذه المادة ان الحصة المحفوظة للفروع هي ٥٠% من مجموع اموال التركة المنقولة وغير المنقولة، وبالتالي يكون النصاب الحر الذي يمكن للموصي ان يوصي به لمن يشاء وارثا كان او غير وارث هو ٥٠%.

ومن الامثلة على هذه الحالة :

١ - اذا توفي الموصي عن ولد واحد، فيأخذ هذا الولد كامل الحصة المحفوظة، سواء كان ذكرا او انثى.

ولم يأخذ القانون اللبناني بعين الاعتبار عدد الاولاد. فالحصة المحفوظة، عند عدم وجود ورثة احتياطين سواهم، هي دائما ٥٠%، وهذه النسبة تكون للولد الواحد او لعدة اولاد. ويختلف القانون اللبناني عن القانون الفرنسي في هذه، اذ ان القانون الفرنسي حدد الحصة المحفوظة بخمسين بالمائة من مجموع التركة عند وجود ولد واحد. وبثلثي التركة عند وجود ولدين، وبثلاثة ارباع التركة عند وجود ثلاثة اولاد او اكثر (م ٩١٣ مدني فرنسي). وقد اعتمد القانون الالماني في المادة ٢٣٠٣ منه، مبدأ آخر وهو تحديد الحصة المحفوظة لكل ولد بما يعادل نصف حصته الارثية.

٢ - اذا توفي الموصي عن ابن وبنت، تقسم الحصة المحفوظة بينهما بالتساوي، فيأخذ كل منهما ربع التركة.

٣ - اذا توفي الموصي عن ابن وبنت بنت : فيكون للابن نصف الحصة المحفوظة ولبنت البنت النصف الآخر.

٤ - اذا توفي الموصي عن بنت وولدي ابن : فيكون للبنت نصف الحصة المحفوظة ولولدي الابن النصف الآخر.

٥ - اذا توفي الموصي عن بنت وابن، وابن ابن ابن : فيكون للبنت ثلث الحصة المحفوظة، وللابن الحي الثلث الثاني، ولابن ابن الابن الثلث الاخير، أي ان حق الخلفية يطبق في هذه الحالة، الى ما لا نهاية.

٦ - اذا توفي الموصي عن بنت وابن وولدي بنت، فتقسم الحصة المحفوظة على الشكل الآتي : تأخذ البنت ثلث الحصة المحفوظة، والابن الثلث ايضا، ولولدي البنت الثلث الباقي بالتساوي بينهما.

الحالة الثانية : وجود احد الزوجين وحده

نصت المادة ٦٠ من قانون ١٩٥٩ على ان الحصة المحفوظة لاحد الزوجين الباقي على قيد الحياة، تحدد بثلاثين بالمئة. وبالتالي يكون النصاب الحر الذي يجوز الايصاء به هو ٧٠% فاذا اوصى الزوج بجميع امواله الى ابن عمه او الى ابن خاله مثلا، فتكون الوصية في هذه الحالة قد تجاوزت النصاب القانوني، ويتوجب تخفيضها عند افتتاح التركة الى ٧٠% وهو النصاب الحر، وتعطى الزوجة ٣٠% من الاموال المذكورة، كحصة ارثية لها.

الحالة الثالثة : وجود الوالدين او احدهما وحده

نصت المادة ٦١ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « تحدد الحصة المحفوظة للوالدين بثلاثين بالمئة يتقاسمها بالتساوي. ويأخذها بكاملها الباقي منهما على قيد الحياة ».

يتضح من هذه المادة ان النصاب الحر هو ٧٠% والحصّة المحفوظة للوالدين هي ٣٠% يتقاضياها بالتساوي فيما بينهما أي ١٥% لكل منهما، اذا كانا لا يزالان على قيد الحياة. اما اذا كان احدهما قد توفي فيأخذ الباقي منهما حصّة ال ٣٠% بكاملها.

الحالة الرابعة : اجتماع الفروع مع احد الزوجين والوالدين او احدهما

نصت المادة ٦٣ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين والوالدين او احدهما تحدد الحصّة المحفوظة للفروع بثلاثين بالمئة ولاحد الزوجين بعشرة بالمئة وللأبوين او احدهما بعشر بالمئة ».

يكون النصاب الحر في هذه الحالة ٥٠% وتكون الحصّة المحفوظة للفروع ٣٠%، تقسم بينهم بالتساوي. واذا توفي احدهم حل فروعه محله في الحصّة التي كانت تؤول اليه لو ظل حيا بعد وفاة الموصي. اما الوالدان فتكون حصتهما المحفوظة ١٠% يتقاضياها بالتساوي، أي ٥% لكل منهما. واذا كان احدهما قد توفي، فيتقاضى الباقي منهما وحده الحصّة المحفوظة للوالدين بكاملها أي ١٠%.

الحالة الخامسة : اجتماع الفروع مع احد الزوجين

نصت المادة ٦٣ من قانون ١٩٥٩ على ما يأتي : « عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين او مع الوالدين او احدهما تكون الحصّة المحفوظة للفروع بأربعين بالمئة، ولاحد الزوجين او للوالدين او احدهما بعشرة بالمئة ».

ان النصاب الحر في حالة اجتماع الفروع مع احد الزوجين هو ٥٠%. اما الحصّة المحفوظة فتكون ٤٠% للفروع، و ١٠% لاحد الزوجين.

الحالة السادسة : اجتماع الفروع مع الوالدين او احدهما

ان النصاب الحر في هذه الحالة هو ٥٠ ٪، والحصة المحفوظة للفروع ٤٠ ٪، والحصة المحفوظة للوالدين ١٠ ٪، بالتساوي فيما بينهما. واذا كان احدهما قد توفي فتكون نسبة ال ١٠ ٪ للباقي منهما على قيد الحياة.

الحالة السابعة : اجتماع احد الزوجين مع الوالدين

نصت المادة ٦٤ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « اذا توفي الموصي بدون فروع وترك زوجة مع والديه او احدهما، فتحدد الحصة المحفوظة للزوج بعشرين بالمئة، وللأب بخمسة عشر بالمئة وللأم بخمسة عشر بالمئة ».

يلاحظ ان هذه المادة خالفت القاعدة المنصوص عنها في المواد ٦١ و ٦٢ و ٦٣، لجهة تأثير وفاة احد الوالدين على حصة الآخر. ففي الوقت الذي جعلت المواد الثلاثة المذكورة، حصة احد الوالدين الباقي على قيد الحياة، هي الحصة المحفوظة للوالدين معا، فان المادة ٦٤ لم تمنح احد الوالدين الباقي على قيد الحياة حصة الوالدين كاملة بل حددت حصة كل منهما ب ١٥ ٪، ولذلك لا تكون حصة احد الوالدين الباقي على قيد الحياة ٣٠ ٪، بل تظل ١٥ ٪، وتعود حصة المتوفي الى النصاب الحر. وبالتالي تكون الحصص محفوظة في هذه الحالة كما يأتي :

١ - حصة الزوج ٢٠ ٪، وحصة الاب ١٥ ٪ وحصة الام ١٥ ٪ وبالتالي يكون النصاب الحر ٥٠ ٪

٢ - في حال وفاة احد الابوين، تكون حصة الزوج ٢٠ ٪، وحصة الباقي على قيد الحياة من الوالدين ١٥ ٪ والنصاب الحر ٦٥ ٪

الحالة الثامنة : عدم وجود اصحاب حصص محفوظة

إذا لم يترك الموصي المتوفي احداً من الورثة الاحتياطين اصحاب الحصص المحفوظة، يكون للموصي الحق في ان يوصي بكامل امواله الى أي شخص كان او اية مؤسسة كانت. ويتج عن ذلك امكان حرمان الموصي كافة الورثة الذين ليسوا من اصحاب الحصص المحفوظة، كورثة الطبقة الثانية وهم : الاخوة والاخوات وفروعهم، وورثة الطبقة الثالثة وهم : الجدود والجدات وفروعهم. فلو اوصى شخص اعزب بكافة امواله الى صديق له، او الى مؤسسة خيرية، فاذا توفي من دون ان يترك ورثة احتياطين، لا يحق لشقيقه مثلاً، ان يطلب تخفيض الوصية لانه ليس وارثاً من ذوي الحصص المحفوظة.

حالة خاصة : الوصية والوقف الذري

نصت المادة ٥١ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « لا تصح الوصية بانتفاع من شأنه ان يجمد الاموال الا اذا حملت محمل الوقف الذري. وفي هذه الحالة لا تصح في العقارات الاميرية. اما في الاموال المملوكة فتصح الى المدة التي يصح بها الوقف وتطبق عليها قواعد الوقف الذري ». وبالرجوع الى قانون ١٠ آذار ١٩٤٧ المتعلق بالوقف الذري، يتبين ان الحصة المحفوظة لمصلحة الفروع والزوج والاب والام، هي ثلثي مال الواقف^(١)، ولكن ذلك لا يعني ان يمنع الواقف من انشاء الوقف بالثلثين المذكورين، بل يعني انه يجب ان يؤمن الى المذكورين بالنسبة المذكورة حصصاً من الايرادات تتناسب وحصتهم الارثية^(٢).

ويستخلص من شرح الحالات المذكورة ما يأتي :

^١ - م ٣٨ من قانون تنظيم الوقف الذري

^٢ - اميل تيان، ص ٧٢

١ - اذا لم يترك الموصي ورثة احتياطيين تنفذ وصيته كما هي، بمعنى انه يحق له ان يتصرف، عن طريق الوصية، بجميع امواله المنقولة وغير المنقولة الى أي كان ومن دون تقييد.

٢ - تكون الحصة المحفوظة خمسين بالمئة من التركة، والنصاب الحر خمسين بالمئة ايضا، عند وجود فروع للموصي، سواء كان الفروع وحدهم، فيأخذون كامل الحصة المحفوظة، او كان يزاحمهم سائر الورثة الاحتياطيين فيتقاسمون معهم هذه الحصة.

٣ - تكون الحصة المحفوظة ٥٠% والنصاب الحر ٥٠% عند اجتماع الزوج مع الوالدين.

٤ - تكون الحصة المحفوظة ثلاثين بالمئة والنصاب الحر سبعين بالمئة، اذا لم يترك الموصي ورثة احتياطيين سوى الزوج.

٥ - تكون الحصة المحفوظة ثلاثين بالمئة والنصاب الحر سبعين بالمئة عند وجود الوالدين او احدهما.

٦ - تكون الحصة المحفوظة ٣٥% والنصاب الحر ٦٥% عند اجتماع احد الزوجين واحد الوالدين.

وتكون حال كل من الورثة الاحتياطيين بالنسبة الى الحصة المحفوظة على الشكل الآتي :

١ - الفروع

للفروع حالات ثلاث هي :

الاولى : خمسون بالمئة من مجموع التركة عند عدم وجود ورثة احتياطيين سواهم.

الثانية : ثلاثون بالمتة من مجموع التركة عند اجتماعهم مع احد الزوجين والوالدين او احدهما.

الثالثة : اربعون بالمتة من مجموع التركة، عند اجتماعهم مع احد الزوجين او مع الوالدين او احدهما.

٢ - احد الزوجين :

للزوج ثلاث حالات هي :

الاولى : ثلاثون بالمتة من مجموع التركة اذا كان منفردا.

الثانية : عشرة بالمتة من مجموع التركة اذا اجتمع مع الفروع ومع الوالدين او احدهما.

الثالثة : عشرة بالمتة من مجموع التركة اذا اجتمع مع الفروع او مع الوالدين او احدهما.

٣ - الوالدان

للوالدين حالتان :

الاولى : ثلاثون بالمتة عند عدم وجود ورثة احتياطين سواهما او اذا اجتماعا مع احد الزوجين .

الثانية : عشرة بالمائة اذا اجتماعا مع الفروع واحد الزوجين.

٤ - احد الوالدين

لاحد الوالدين (الاب والام) حالات ثلاث :

الاولى : ثلاثون بالمئة من مجموع التركة اذا كان منفردا

الثانية : عشرة بالمئة من مجموع التركة اذا اجتمع مع الفروع

الثالثة : خمسة عشر بالمئة من مجموع التركة، اذا اجتمع مع احد الزوجين.

٥ - حالة الولد المتبنى

للولد المتبنى الحق في الحصة المحفوظة، مثله مثل الفروع الشرعيين.

ج - طبيعة الحصة المحفوظة

تتميز الحصة المحفوظة بالصفات الآتية :

١ - هي حق ارثي

يتمتع بالحصة المحفوظة الوارث المستحق للارث ، ويجب ان تؤخذ من مال التركة ولا يستعاض عنها بتعويض مالي يدفعه الموصى لهم. وقد اعتبر المشرع في المادتين ٥٩ و ٦٦ من قانون الارث لغير المحمدين ان جميع اموال المتوفي، منقولة كانت او غير منقولة، وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة من حيث نوعيتها. ولذلك حدد النصاب بنسبة معينة من مجموع اموال التركة، وليس بنسبة معينة بكل نوع معين من الاموال. وبالتالي لا يحق للوارث ذي الحصة المحفوظة ان يطالب بحصته في كل مال يتركه الموصي، لان ذلك يتعارض مع حرية الموصي في الايصاء كما يشاء، ومن شأنه ان يؤدي الى حالة شيوع في جميع اموال التركة، واستحالة تنفيذ الوصية، الا ببيع التركة وتوزيع قيمتها، او قسمتها بما يخالف ارادة الموصي. ولذلك

قضي بان طلب المدعية اعطاءها ربع المحل التجاري لا يكون واقعا في موقعه القانوني ويقتضي بالتالي رده ^(١). ولكنه يجوز ان ينحصر لصاحب الحصة المحفوظة قسم معين من التركة، باموال منقولة فقط، او باموال غير منقولة ^(٢)، كما يمكن ان ينحصر للموصى لهم قسما معينا من اموال التركة شرط ابقاء نصيب للوارث الاحتياطي يعادل حصته المحفوظة.

وطالما ان الحصة المحفوظة هي حق ارثي مستمد من القانون، فلا يعتبر الوارث ذو الحصة المحفوظة دائنا للتركة بهذه الحصة، بل هو مالك لها. ويستخلص من ذلك امران :

الامر الاول : حق الوارث ذي الحصة المحفوظة باستيفاء نصيبه عينا

يملك الوارث ذو الحصة المحفوظة حقا شائعا في التركة منذ افتتاحها. ولذلك يجب، كما قدمنا، ان تعطى هذه الحصة المحفوظة الى الورثة الذين يستحقونها من مال التركة ولا يمكن ان يستعاض عنها بتعويض مالي يدفعه الموصى لهم او بحق استثمار ^(٣).

ولكنه يحق للموصي عملا باحكام المادة ٤٩ من قانون الارث لغير المحمدين ان يوصي بقسمة اعيان التركة على ورثته، بحيث يعين لكل منهم قدر نصيبه، شرط ان يبقى نصيب للوارث ذي الحصة المحفوظة يعادل حصته المحفوظة او يزيد عنها، ولا يحق لهذا الاخير ان يعترض طالما ان حقه قد حفظ. واستنادا الى هذا المبدأ اجاز قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ في المادة ٤٩ منه، للموصي ان يوزع اعيان تركته

^١ - استئناف بيروت، غ ٦، رقم ١٣٣٨ ت ١٥/١٠/١٩٧٣، العدد ١٩٧٤، ص ٧٤

^٢ - المحاكم المنفرد في بيروت، قرار رقم ٣٠٨ ت ٢٥/٢/١٩٥٩

^٣ - استئناف بيروت، ١٩٤٤/٢/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ١١١

على ورثته بموجب وصية، بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه. فاذا زادت قيمة ما عين لاحدهم عن استحقاقه في التركة، كانت الزيادة بحكم الوصية خاضعة للتعديل بحال تجاوزها النصاب القانوني للوصية.

وطالما ان الحصة المحفوظة، بصفتها حصة ارثية، تنتقل الى الوارث مباشرة عند وفاة المورث، فيجب تقدير قيمتها بتاريخ وفاة الوارث. وهذا ما قضت به محكمة استئناف بيروت^(١)، واذا طرأ تحسين على قيمة الحصة المحفوظة بعد وفاة المورث، فيكون هذا التحسين من حق الوارث ذي الحصة المحفوظة^(٢).

الامر الثاني : عدم جواز التنازل عن الحصة الارثية قبل استحقاقها

ينتج عن كون الحصة المحفوظة حقا ارثيا، انه لا يجوز التنازل عنها قبل استحقاقها، ولا انشاء أي عقد عليها، والا كان التصرف باطلا لانه من قبيل التعاقد على تركة مستقبلية، وهذا ممنوع قانونا. ولكنه بعد استحقاق الحصة المحفوظة، أي بعد وفاة الموصي، يحق للوارث الذي استحقها ان يتنازل عنها او عن قسم منها.

٢ - الحصة المحفوظة من النظام العام

تعتبر الحصة المحفوظة من النظام العام، فهي فوق كل اتفاق، ولا يحق للموصي ان يحرم الوارث الاحتياطي منها، بأي شكل كان، ولو تم ذلك عن طريق الاحلال الايصائي. كما لا يجوز تعليق الحصة المحفوظة على أي شرط او الزام. وقد ذهب الفقه والقضاء الفرنسيين الى انه لا يجوز للموصي ان يعهد الى منفذ الوصية

^١ - قرار ١٩٤٤/٢/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ١١١

^٢ - Cass; 14 janv. 1925, D.P. 1927.1.32

بيع عقارات التركة في حال وجود الورثة من ذوي الحصة المحفوظة. ويعتبر بإطلا
البند الجزائي الذي يترتب عليه حرمان الوارث من حصته المحفوظة^(١).

٣ - الطابع الجماعي للحصة المحفوظة

اعتبر الاجتهاد الفرنسي ان الحصة المحفوظة لها الطابع الجماعي وليس
الطابع الانفرادي. ويتج عن ذلك انه اذا توفي شخص عن بنتين وابن، ورفض هذا
الاخير الارث، فان حصته المحفوظة تعود الى البنتين المذكورتين ولا تدخل في
النصاب الحر^(٢).

د - تنازع القوانين في الزمان في مسألة الحصة المحفوظة

ما هو الحل فيما لو جرى تنظيم الوصية في ظل قانون ١٩٢٩/٣/٧،
وحصلت وفاة المورث بعد نفاذ قانون ١٩٥٩ ؟ فاي من القانونين يطبق، هل
قانون ١٩٢٩ او قانون ١٩٥٩ ؟

ذهب اجتهاد محكمة التمييز اللبنانية الى انه اذا كان تنظيم الوصية يلقى
خاضعا للقانون الذي كان مرعيا بتاريخ اجرائه، فان واقع الوفاة، وما يتج عنه من
آثار قانونية، يخضع للقانون المرعي عند حصوله. وعليه طالما ان حق الموصى له لا
يتم انشاؤه الا بوفاة الموصي، وطالما ان هذه الوفاة نفسها ينشأ عنها حق الورثة،
فان القانون المعمول به بتاريخ حصولها، هو الواجب التطبيق من اجل تحديد مدى
الحقين الناشئين عنها، أي حق الموصى له وحق الوارث. وان هذا التعليل هو الذي
حمل الفقه والاجتهاد على التفريق بين ما هو متعلق بصيغة الوصية واثباتها، وهو ما

Josserand, n° 1683

- ١

Mazeaud, n° 872

- ٢

يبقى خاضعا للقانون القديم، وبين ما هو متعلق بمدى حقوق الموصى لهم تجاه باقي مستحقي التركة والخاضع لقانون الوفاة. وبما ان المادة ١٢٦ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣، التي تنص على ان الوصايا الرسمية المصدقة من مرجع رسمي والمنظمة قبل نشر هذا القانون، تظل معمولا بها، ولو توفي الموصي بعد النشر، تقصد الوصية كعمل قانوني من حيث تنظيمها، ولا تتعلق بالوفاة كحدث واقعي، تنتج عنه آثار قانونية، وهو ككل واقع يخضع للقانون الذي حصل في ظله. فاذا توفيت الموصية في ظل قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ الذي جعلت المادة ٦٥ منه الاحفاد يحملون محل والدهم او والدتهم كورثة من اصحاب الحصة المحفوظة، فيكون لحفيد الموصية صفة للدعاء بتخفيض الوصية^(١).

هـ - تعيين النصاب القانوني

نصت المادة ٦٦ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « لاجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى اموال المتوفي الصافية، بعد حسم ديونه منها، قيمة الاموال التي وهبها اثناء حياته ويتخذ اساسا لتقدير هذه الاموال ثمنها وقت الهبة ».

يتبين من هذه المادة انه يتوجب لاجل تعيين النصاب القانوني تعيين موجودات التركة الصافية اولا، عند وفاة الموصي، ثم يحسم منها ديون هذا الاخير، وما تبقى بعد هذا الحسم يضاف اليه قيمة الاموال التي وهبها في اثناء حياته، ويستخرج هذا المجموع الذي على اساسه تحدد القيمة التي يجري على اساسها حساب الحصة المحفوظة. ويتخذ ثمن الاموال التي تركها المتوفي وقت الهبة اساسا لتقدير قيمتها. وذلك وفقا للتفاصيل الآتية :

^١ - محكمة التمييز، غ ١، هـ ٢، قرار ١٨٢ ت ١١/١٢/١٩٦٨، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٨

١ - تحديد الموجودات

ان موجودات المتوفي هي كل ما كان يملكه عند وفاته، بما فيها ما اوصى به الى الغير. وهي تشمل كل ما يمكن تقديره بالنقد، سواء كان متعلقا بحقوق شخصية او عينية او علمية او فنية كحقوق الملكية الادبية والفنية مثلا.

ولا يدخل في الموجودات حقوق الانتفاع او الدخل لمدى الحياة لانها تنقضي بالوفاة، كما لا تدخل ايضا الديون التي تكون للمتوفي على الغير اذا كان لا يمكن استيفاؤها لعدم ملاءة المدين. كما لا يدخل في الموجودات ايضا المبالغ الناتجة عن بوليصة تأمين على الحياة لمصلحة الغير، لان هذه المبالغ تعود مباشرة الى المستفيد من دون ان تمر باموال التركة، ولا الديون المعلقة على شرط الا اذا تحقق هذا الشرط. اما الديون المشكوك بامر تحصيلها، فتدخل في الموجودات بقيمتها التقديرية الاسمية.

وتقدر موجودات التركة بقيمتها عند وفاة المورث.

٢ - حسم الديون

تحسم ديون المتوفي الشخصية من موجودات التركة، كما تحسم ايضا المصاريف التي انفقها منفذ الوصية في جرد التركة ووضع الاختام واتمام المحاسبة، وسواها، من اموال التركة^(١)، ويجوز لمنفذي الوصية الاستعانة بالموظفين الرسميين لتحرير التركة، فتكون مصاريفهم على عاتق التركة^(٢)، كما يدفع من اموال التركة ما يكفي لتجهيز الميت ودفنه^(٣).

^١ - م ٨٤ من قانون الارث لغير المحمدين

^٢ - م ٨٨ من قانون الارث لغير المحمدين

^٣ - م ١٣ من قانون الارث لغير المحمدين

٣ - الاموال الموهوبة

لاجل تعيين النصاب القانوني ، وعملا باحكام المادة ٦٦ من قانون الارث لغير المحمدين، يضاف الى اموال المتوفي الصافية، بعد حسم ديونه منها قيمة الاموال التي وهبها في اثناء حياته. ولكن هذه الاضافة تكون وهمية او مجازية (fictive) لان الموهوب له، بالرغم من هذه الاضافة يستمر في حيازته للاموال الموهوبة، وبالتالي فهي تتعلق، فقط، بعملية حسابية لتحديد النصاب القانوني فقط.

تشمل الاضافة المذكورة جميع الهبات على اختلاف انواعها، العقارية منها والمنقولة، الصريحة والمسترة، شرط ان يتم اثباتها. ولكنه لا تضاف الى موجودات التركة التصرفات ذات العوض، ولا بعض الاموال البسيطة القيمة كالصدقة وما ؟ يدفع للعناية بالاولاد وتربيتهم، والهدايا المعتادة، الا اذا كانت ذات اهمية تذكر^(١)، ويختلف الامر باختلاف الظروف والمركز الاجتماعي لكل من المتصرف والمستفيد. كما لو كان المتصرف فقيرا وقام باهداء مجوهرات ثمينة تفوق قدرته المالية. وقد قضي بانه اذا ثبت بافادة الشهود ان الزوج قدم الى زوجته خاتم الماس كهدية زواج في اثناء حفلة الاكليل بعكس ادعائه انه كان يسلمها الخاتم على سبيل الامانة لتستعمله في بعض الاحيان مع احتفاظه بملكيتها، فتكون الزوجة مالكة للخاتم المشار اليه بفعل الهبة اليدوية التي تمت عملا باحكام المادة ٥٠٩ موجبات وعقود بتسليم الزوج الواهب الشي الموهوب الى زوجته الموهوب لها^(٢).

^١ - يوسف فراء، ص ٢٥٣

^٢ - المحكمة الابتدائية في بيروت، غ ٣، حكم ٩١٦ ت ١٠/٢١، ١٩٦٩، حاتم، ج

ذهب بعض الفقه الفرنسي الى انه لا تضاف الى اموال التركة اقساط بوليصة التأمين المعتدلة^(١)، اما الدوطة (la dot) فتدخل ضمن موجودات التركة لاجل تعيين النصاب القانوني، ولا سيما اذا اعطيت من دون ان تعلق على الحرمان من الارث ومن دون ان تشترط اعادتها الى التركة عند وفاة المورث. فلا تلزم الموهوب لها باعادتها الى تركة والدها، وذلك لان الدوطة تعتبر من قبيل الهبة اليدوية المنصوص عليها في المادة ٥٠٩ موجبات وعقود^(٢).

تقدر قيمة الاموال الموهوبة بتاريخ الهبة وليس بتاريخ الوفاة. وهذا ما يؤدي في حالة زيادة قيمة الاموال في الفترة الواقعة ما بين اعطاء الهبة وحصول الوفاة، الى النقصان في مقدار الحصة المحفوظة، وبالتالي الى الاضرار بمصالح اصحاب الحصة المحفوظة. ولذلك عمد المشرع الفرنسي في قانون ١٩٧١/٧/٣ والذي اصبح نافذا منذ ١٩٧٢/١٢/١ الى حساب الهبات بين الاحياء بحسب قيمتها وقت افتتاح التركة وليس على اساس الحالة التي كانت عليها وقت اجراء الهبة^(٣)، وكان الاجتهاد اللبناني في ظل قانون الوصية لعام ١٩٢٩، وفي غياب النص، قد قرر بان الاموال الموهوبة يجب ان تقدر بتاريخ الوفاة^(٤).

١ - Mazeaud, n° 920

٢ - محكمة التمييز، غ، ١١، قرار ٧٧ ت ١٩٦٣/٦/٢٧

٣ - Art. 922 (L. no 71 - 528 du 3 juill. 1971), «la réduction se détermine en formant une masse de tous les biens existant au décès du donateur ou testateur.

On y réunit fictivement, après en avoir déduit les dettes, ceux dont il a été disposé par donation entre vifs d'après leur état à l'époque de la donation et leur valeur à l'ouverture de la succession. Si les biens ont été aliénés, il est tenu compte de la valeur des nouveaux biens au jour de l'ouverture de la succession.

On calcule sur tous ces biens, en égard à la qualité des héritiers qu'il laisse, quelle est la quotité dont le défunt a pu disposer ».

٤ - استئناف بيروت، رقم ٥٢ ت ١٩٤٤/٢/٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ١١١

٤ - حساب الحصة المحفوظة

بعد تقدير قيمة موجودات التركة، وحسم الديون منها، وإضافة قيمة الأموال الموهوبة، وفقاً لما أشرنا إليه سابقاً، يجري حساب الحصة المحفوظة التي تساوي الرصيد. كما هو الأمر في المثال الآتي :

لو توفي شخص عن ابن وبنت وزوجة تاركا أموالاً قدرت قيمتها عند افتتاح التركة بمبلغ مائتي ألف دولار، وديوناً ثابتة بمبلغ أربعين ألف دولار، وكان قد وهب في أثناء حياته أموالاً قدرت قيمتها وقت الهبة بعشرين ألف دولار، فتحسب الحصة المحفوظة على الوجه الآتي :

يحسم من أموال التركة قيمة الديون، فيبقى منها :

$$٢٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ١٦٠٠٠٠ \text{ دولار اميركي}$$

ثم تضاف إليها الأموال الموهوبة، فيصبح الرصيد

$$١٦٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ = ١٨٠٠٠٠ \text{ دولار}$$

فتكون الحصة المحفوظة للزوجة ١٠% أي /١٨٠٠٠/ دولار وللابن والبنت ٤٠% أي /٧٢٠٠٠/ دولار، يتقاسمها بالتساوي أي /٣٦٠٠٠/ دولار لكل منهما.

ما هو الحل فيما لو كان الموصى به حق انتفاع، أو مرتباً لمدة الحياة، أو رقة عقار ؟

وضعت المادة ٦٧ من قانون ١٩٥٩ حلاً لهذه المسألة، فنصت على أنه إذا كان الموصى به حق انتفاع أو مرتباً إلى مدى الحياة أو رقة عقار فإن قيمته تقدر، مع الأخذ بعين الاعتبار سن الموصى له وحالته الصحية وغير ذلك من الاعتبارات.

ويستفاد من هذا النص ان حق الانتفاع يقدر بمبلغ معين، قد يزيد او ينقص بحسب سن الموصى له وحالته الصحية. ولكنه في جميع الاحوال يجب الا يتعدى الايضاء النصاب الحر. ويعود للقاضي تقدير قيمة المال الموصى به، وله في ذلك سلطة تقديرية مطلقة، وقد يستعين باهل الخبرة، تسهيلا لمهمته. ولكن المادة ٦٧ المشار اليها، اذا كانت تنطبق على المال الموصى به عندما يكون حق انتفاع او دخلا لمدى الحياة، فهي لا تطبق عندما يكون المال الموصى به رقبة عقار لانه في هذه الحالة تقدر قيمته، ليس بالنظر الى الموصى له بل بالنظر الى صاحبه. فلو ترك الموصي، مثلا، اموالا قيمتها مئة الف دولار، وكان قد اوصى الى الغير برقبة عقار قيمته الكاملة سبعون الف دولار، حافظا لوارثه ذي الحصة المحفوظة وهو فرع من فروعه حق الانتفاع من هذا العقار مدى حياته، فحق الانتفاع هذا يسقط بموت الوارث المتنفع، ويصبح الموصى له مالكا للعقار ملكية كاملة. فلمعرفة ما اذا كانت الوصية قد جاوزت حد النصاب الحر يجب تقدير قيمة حق الانتفاع مع الأخذ بعين الاعتبار سن المتنفع وحالته الصحية، وغير ذلك من الاعتبارات، وتحسم هذه القيمة التقديرية من قيمة العقار الموصى برقبته. ويكون الصافي قيمة الموصى به التي على اساسها يصير حساب الحصة المحفوظة.

فلو قدرت قيمة الانتفاع نظرا الى سن المتنفع وصحته الجيدة بمبلغ يزيد على عشرين الف دولار، لما تجاوزت الوصية حد النصاب القانوني، فلا تخفض. اما اذا قدر حق الانتفاع باقل من عشرين الف، وكان الوارث ذي الحصة المحفوظة فرعا، فتكون الوصية قد تجاوزت حد النصاب الحر فتخفض.

ما هو الحل فيما لو اوصى الموصي او وهب الى ورثته الاحتياطين ؟

لم ينص القانون على ما اذا كانت الايصاءات والهبات المنظمة لمصلحة الورثة من ذوي الحصة المحفوظة يجب ان تحسم من النصاب المحفوظ او من النصاب الحر. أي هل انما تحسم من حصته الارثية المحفوظة ؟

ازاء سكوت المشرع، قرر الاجتهاد انه يقتضي الرجوع الى نية الموصي. فاذا اوصى او تبرع الاب لأحد اولاده بجزء من التركة، فهل يقصد بذلك حسم هذا الجزء من حصته المحفوظة، او اضافته اليها ؟

ان المبدأ هو ان يحسم الموصى به او الاموال الموهوبة للوارث الاحتياطي، من النصاب الحر، اذ لا معنى للوصية او للهبة المنظمة لمصلحة الابن مثلاً اذا حذف ما اوصى او تبرع به من حصته المحفوظة التي فرضها القانون. كما ان القاعدة تقتضي بان من حق الموصي او الواهب التصرف بالنصاب الحر بتفضيل بعض الورثة على الورثة الآخرين طالما انه لم تمس الحصة المحفوظة.

وقد قضي بان المعارضة تدلي بان المعارض عليها اغتصبت اموالاً تعود للموصي، تفوق ما يعود لها من الوصية، ويقتضي الزامها بما يزيد عن ذلك الى المعارضة. وبما ان الموصي اوصى بكل ما يملك وما سيملك الى المعارض عليها، في حين انه ترك ابنة له هي المعارضة، وهي تعتبر من اصحاب الحصص المحفوظة التي لا يمكن للموصي حرمانها من الارث، وحصتها تبلغ قانوناً في وضع الدعوى الحاضرة خمسين بالمائة. ويقتضي على ضوء ذلك تخفيض الوصية الى خمسين بالمائة، على ان تعود الخمسين بالمائة المتبقية الى المعارضة بعد اجراء تحرير التركة^(١).

^١ - محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان، حكم رقم ٦٢٦ ت ١٠/١٢/١٩٩٢، العدل،

٥ - تخفيض الوصية

تنص المادة ٦٨ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « اذا كانت قيمة الاموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني الجائز التصرف به، او الجزء الذي يبقى من هذا النصاب بعد حسم قيم الهبات بين الاحياء فيحصل التخفيض دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة. على انه اذا اظهر الموصي رغبته الصريحة بانفاذ وصية قبل غيرها ففي هذه الحالة تنفذ الوصية المفضلة قبل غيرها ولا تخفض الا اذا لم تكف الاموال الباقية لتأمين الحصة المحفوظة ».

يتضح من هذا النص ما يأتي :

- الوصية التي تتجاوز النصاب الحر لا تعتبر باطلة .

اذا تجاوزت الوصية الحصة المحفوظة فلا تكون باطلة، بل تخفض بحيث لا تتعدى النصاب الحر . ولذلك قضى بانه لا يحق للمورث ان يوصي باكثر مما يجاوز الحصص المحفوظة لورثته، وكل تعرض لتلك الحصص المحفوظة يكون غير قانوني ومستوجب الابطال بنسبة التعرض^(١).

- دعوى الوصية

عملا باحكام المادة ٦٥ من قانون ١٩٥٩ لا يجوز طلب التخفيض الا من قبل الورثة ذوي الحصة المحفوظة او ورثتهم العموميين او المفوضين او خلفائهم. مما يعني ان دعوى التخفيض لا تتعلق فقط باشخاص الورثة من ذوي الحصة المحفوظة، بل يمكن اقامتها من قبل ورثتهم وسائر خلفائهم، سواء كانوا خلفاء عموميين، كالموصى لهم على العموم او على وجه العموم، او خصوصيين كالمتفرع لهم عن

^١ - تمييز، غ ٣، قرار ١٩٦٢/٣٣، باز، ١٩٦٢

حقوق ارثية. وكذلك تجوز اقامة الدعوى غير المباشرة من قبل دائني الورثة الشخصيين، تطبيقا لاحكام المادة ٢٧٦ موجبات وعقود. ولكنه لا تجوز اقامة الدعوى من قبل دائني المورث او الموصى لهم او الموهوب لهم لان القانون لم يقصد حمايتهم.

ينشأ حق الورثة الاحتياطين بوفاة مورثهم. وهم يمارسون دعوى التخفيض للحصول على حق شخصي ممنوح لهم قانونا لا من قبل المورث. ولكن الدعوى هي دعوى مالية، ولذلك يمكن اقامة الدعوى غير المباشرة بشأنها من قبل الدائنين، كما قدمنا، كما يمكن اقامة الدعوى البوليانية ايضا وفقا لاحكام المادة ٢٧٨ موجبات وعقود، اذا توفرت شروطها.

تقام الدعوى على الموصى لهم امام محكمة محل اقامتهم، الا اذا كانت التركة لم تتم قسمتها بعد، اذ تقام عندئذ امام محكمة المحل الذي افتتحت فيه التركة، وهو محل اقامة المتوفي الاخير، اينما كان محل وجود امواله، عملا بالمادة ٣ من قانون الارث لغير المحمدين.

اذا تعدد الورثة من ذوي الحصة المحفوظة، فيجب طلب التخفيض من كل منهم بقدر نصيبه، وذلك لان دعوى التخفيض قابلة للتجزئة، فكل وارث يمكنه ممارستها بقدر حصته المحفوظة، واذا تنازل احدهم عنها او سقط حقه فيها. بمرور الزمن، فتبقى قائمة لمصلحة الباقيين. واذا اقامها احدهم فأثرها ينحصر بنصيبه من الحصة المحفوظة^(١).

Planiol et Ripert, t.5, n° 99.

- استغراق الهبات كامل النصاب الحر

قد يحصل ان يؤدي تخفيض الوصية الى تعطيل مفعولها. ويحدث ذلك عندما تستغرق الهبات الصادرة من الموصي في اثناء حياته كامل النصاب الحر. كما لو توفي الموصي عن زوجة وابن تاركا اموالا صافية قيمتها مليون دولار، علما بانه كان قد وهب في اثناء حياته عقارا قيمته مليون دولار ايضا. فيكون المجموع مليون دولار، والحصة المحفوظة للورثة الاحتياطيين مليون دولار. وبالتالي لا يتبقى أي شيء للموصى له.

- تصرف الموصي بجزء من النصاب الحر

قد يتصرف الموصي في اثناء حياته بجزء من النصاب الحر، وعندئذ تخفض الوصية جزئيا. ففي المثال المذكور اعلاه، اذا كانت قيمة الهبة خمسمائة الف دولار، فيكون مجموع الموجودات مع قيمة الهبة مليون دولار ونصف والحصة المحفوظة سبعمائة وخمسون الف دولار، وما تبقى من التركة وقدره مائتان وخمسون الف دولار يعود الى الموصى له.

- ترتيب التخفيضات

قد يكون الموصى له نظم في اثناء حياته عدة هبات ووصايا تجاوز مجموعها النصاب الحر. فكيف يتم تخفيض الوصية في هذه الحالة.

يتضح من المادة ٦٨ من قانون ١٩٥٩ بان التخفيض يبدأ بالهبات ثم تليها الوصايا. وذلك خلافا للقانون الفرنسي الذي تخفض فيه الوصايا قبل الهبات، لان

الهبات سابقة على الوصايا، وقد اجريت على النصاب الحر الذي كان لم يمس عندئذ^(١).

- تزاحم الوصايا

يستخلص من نص المادة ٦٨ المذكورة ان تخفيض الوصايا يحصل دونما تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة. ويشمل كافة انواع الموصى به من اموال عينية معينة او مثليات، ويحصل بنسبة الموصى به. كما هو الامر في الحالة الآتية :

لو توفي شخص عن وصيتين. احدهما لشخص A بمبلغ ثلاثمائة الف دولار والثانية لشخص B بعقار قيمته مائة وخمسين الف دولار، علما بان قيمة موجودات التركة الصافية هي ستمائة الف دولار، وبان المتوفي ترك زوجة وابنا. فتكون الحصة المحفوظة للوارثين المذكورين ثلاثمائة الف دولار، وقيمة الوصيتين اربعمائة وخمسين الف دولار، أي ما مجموعه $400.000 + 300.000 = 700.000$ أي ان ثمة زيادة بلغت قيمتها ١٥٠.٠٠٠ دولار يجب ان تخفض. وهذه الزيادة تساوي $\frac{1}{3}$ من موجودات التركة. فتخفيض الوصية لكل من الموصى لها بنسبة الثلث، لتصبح مائتي الف دولار بالنسبة الى A ومائة الف دولار بالنسبة الى B .

- رغبة الموصي بانفاذ وصية قبل غيرها

عملا باحكام الفقرة الاخيرة من المادة ٦٨ من قانون ١٩٥٩، اذا اظهر الموصي رغبته الصريحة بانفاذ وصية قبل غيرها ففي هذه الحالة تنفذ الوصية المفضلة

^١ - يوسف نمر، رقم ١٤٩، ص ٢٥٨

قبل غيرها ولا تخفض الا اذا لم تكف الاموال الباقية لتأمين الحصة المحفوظة، كما هو الامر في المثال الآتي :

لو توفي شخص عن ابن، وعن وصيتين الاولى لشخص A بمبلغ ثلاثمائة الف دولار، والثانية لشخص B بمبلغ مائتي الف دولار، وايدى رغبته بتفضيل الوصية الاولى، علما بان قيمة التركة هي ثمانمائة الف دولار.

فتكون الحصة المحفوظة للابن اربعمائة الف دولار، وتنفذ الوصية الاولى المفضلة بكاملها، أي بقيمة ثلاثمائة الف دولار، وتخفيض الوصية الثانية الى مائة الف دولار.

واذا افترضنا ان قيمة الوصية الاولى هي اربعمائة الف دولار بدلا من ثلاثمائة الف دولار، فيؤدي ذلك الى عدم حصول الموصى له الثاني على أي شيء من التركة. أي تعطيل وصيته بسبب استغراق الوصية الاولى النصاب الحر كاملا . اما لو كانت قيمة الوصية الاولى خمسمائة الف دولار لجرى تخفيضها الى اربعمائة الف دولار لتجاوزها نصاب الحصة المحفوظة.

- تراحم الهبات

نصت المادة ٥٣٢ موجبات وعقود على انه « اذا منحت هبتان او عدة هبات وتعذر اداؤها تماما بدون تجاوز حد النصاب، فالهبات الاحداث عهدا تبطل او تخفض بقدر تجاوزها حد النصاب ».

فلو وهب شخص ثلاث عقارات : الاول في سنة ١٩٩٥ قيمته سبعمائة الف دولار، والثاني سنة ١٩٩٨ قيمته ثمانمائة الف دولار، والثالث في سنة ٢٠٠٣ قيمته تسعمائة الف دولار، وكان قد توفي عن ابن، ولم يترك شيئا. فيكون النصاب المحفوظ للابن هو نصف التركة. أي :

$$120000 = \frac{240000}{2} = \frac{90000 + 80000 + 70000}{2}$$

فيأخذه من كامل الهبة الثالثة أي تسعمائة الف دولار، والباقي وهو ثلاثمائة الف دولار يأخذه من الهبة الثانية، فيبقى منها خمسمائة الف دولار، اما الهبة الاولى فتبقى على حالها ولا يأخذ منها الابن شيئا.

تطبيقا لاحكام المادة ٥٣١ موجبات وعقود^(١)، ان تخفيض الهبة .لا يطل مفاعيلها، ويكتسب الواهب ثانيا الثمار التي حازها مدة حياته، استنادا الى القاعدة العامة التي لا تلزم المالك، الذي فسخ حقه برد الثمار التي قبضها قبل الفسخ . كما انه عملا باحكام المادة ٥٢٩ موجبات وعقود، عند تخفيض الهبة لكونها فاحشة، لا يعيد الموهوب له الثمار الا ابتداء من يوم اقامة الدعوى.

تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٤٩ موجبات وعقود،
والتي تقضي بانه « يجب على قدر المستطاع ان توفى الموجبات عينا، اذ ان للدائن
حقا مكتسبا في استيفاء موضوع الموجب بالذات »، يجب ان يتم تخفيض الهبة
عينا، بحيث تعاد الاموال المنقولة وغير المنقولة الى التركة. وبهذه الطريقة يحافظ
الوارث الاحتياطي على القيمة الحقيقية للاموال التي استعادها. ولكنه، بالوقت
نفسه، يتحمل مسؤولية هلاكها كليا او جزئيا، بسبب حادث طارئ لا يد

١ - م ٥٣١ موجبات وعقود : « ان الهبة التي تتجاوز، طبقا لما نص عليه في المادة ٥٢١، حد النصاب المعين بالنسبة الى قيمة الاموال التي تركها الواهب عند وفاته، يجب ان يخفض منها كل ما يتجاوز ذلك النصاب. على ان هذا التخفيض لا يطل مفاعيل الهبة، ولا حيازة الواهب للثمار في مدة حياته ».

للموهوب له فيه . وقد يؤدي التخفيض العيني الى حدوث حالة شيوع بين الوارث الاحتياطي والموهوب له.

وتطبيقا للمادة ٢٥٢ موجبات وعقود^(١)، يمكن ان يكون التخفيض بالقيمة (réduction en valeur) . فتبقى ملكية الموهوب، عندئذ، للموهوب له، اما الوارث الاحتياطي فيكون دائما فقط بالقيمة المذكورة. وقد يضرر التخفيض بالقيمة بمصلحة الورثة من ذوي الحصة المحفوظة، لانه عند حساب التخفيض تقدر الاموال بثمانها وقت الهبة، أي بقيمة منخفضة عما هي عليه عند حصول وفاة الواهب.

وتطبيقا للمبادئ العامة ايضا، اذا هلك المال الموهوب بسبب طارئ لا دخل للموهوب له به، فلا ضمانه عليه. اما اذا كان الهلاك بسبب خطأ الموهوب له، فيتوجب عليه التعويض عن الاضرار التي تسببها الى الوارث الاحتياطي.

٦ - تطبيق نصاب الوصية على الهبات

نصت المادة ٥١٢ من قانون الموجبات والعقود على ما يأتي : « لا يصح ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يحق للواهب ان يتصرف فيه » ونصت المادة ٥٣١ من القانون نفسه على « ان الهبة التي تتجاوز، طبقا لما نص عليه في المادة ٥١٢، حد النصاب المعين بالنسبة الى قيمة الاموال التي تركها الواهب عند وفاته ،

^١ - م ٢٥٢ موجبات وعقود ، « اذا لم ينفذ الموجب باداء العين مئاما وكما لا حق للدائن ان يأخذ عرضا يقوم مقام تنفيذ الموجب عينا لعدم حصوله على الافضل . واذا جعل العرض مقابلا للتخلف النهائي عن التنفيذ جزئيا كان او كليا، سمي بدل التعويض. اما اذا كان التنفيذ عينا لا يزال ممكنا اذ ان المدين لم يكن الا متأخرا عن اتمام موجباته، فالعرض الذي يعطى للدائن يسمى بدل التأخير ».

يجب ان يخفض منها كل ما تجاوز ذلك النصاب. على ان هذا التخفيض لا يبطل الهبة، ولا حيازة الواهب للثمار في مدة حياته .»

كما نصت المادة ٥٣٢ موجبات وعقود على انه « اذا منحت هبة ان او عدة هبات وتعذر اداؤها تماما بدون تجاوز حد النصاب، فالهبات اللاحقة عهدها تبطل او تخفض بقدر تجاوزها حد النصاب .»

ويتضح من هذه المواد ان المشرع فرض نصابا في الهبة، ولكنه لم يحدد هذا النصاب، كما حدده في الوصية، مما خلق حالة من الغموض تضارب حولها الاجتهاد، وانقسم الى ثلاثة اتجاهات. الاول : يقضي بتطبيق نصاب الوصية على الهبة ، والثاني يعتبر انه لا نصاب للهبة طالما انه لم يحدد قانونا، والثالث : فرق بين الهبات لدى الطوائف غير المحمدية والهبات لدى الطوائف المحمدية، فاعتبر الاولى خاضعة لنصاب الوصية، والثانية غير خاضعة لاي نصاب .

وبالتالي يمكن تقسيم الاجتهاد اللبناني تاريخيا، بشأن نصاب الوصية الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : الاجتهاد اللبناني حتى تاريخ صدور قرار محكمة توحيد الاجتهاد في ١٩٤٧/١٢/١

بتاريخ ١٩٤٣/٧/٢٣، اصدرت محكمة استئناف بيروت، غرتها العقارية، قرارا قضى بان الهبات قابلة للتخفيض الى حد النصاب الحر المحدد بقانون الوصية متى كان الواهب غير مسلم، وبالنصوص الشرعية التي تسود احكام الوصية

متى كان الواهب مسلماً، وايدتها بهذا الرأي المحكمة الابتدائية في جبل لبنان.
بحكمها الصادر في ١٩/٤/١٩٤٥^(١).

عمقتضى هذين الاجتهادين، يصح للدرزي ان يهب لوارث او لغير وارث
جميع امواله او بعضها، وللمسلم الشيعي ان يهب ثلث امواله لوارث او لغير
وارث، وليس للمسلم السني ان يهب شيئاً من امواله لاحد من ورثته، ويمكنه ان
يهب ثلث امواله لغير وارث، ويصح لغير المسلم ان يهب لوارث او لغير وارث في
حدود ما نص عليه قانون الوصية.

غير ان غالبية المحاكم اللبنانية خالفت هذا الرأي وقضت بصحة الهبة
المنجزة، حتى ولو شملت كامل اموال الواهب، الى اية طائفة انتمى، متى كانت
صادرة عنه خارج مرض الموت، سواء كانت الهبة لصالح وارث او لغير وارث.
فقضت محكمة استئناف بيروت بانه بمقتضى الاحكام الشرعية يحق للمورث ان
يهب في حال صحته وخارج مرض الموت جميع امواله من الغير سواء كانوا ورثة
ام لا. ولا يجوز له ان يوصي باي شيء لاحد الورثة، وله الحق بالايصاء لغير الورثة
بثلث ممتلكاته. فاذا تبين ان عقد بيع اجراه والد لابتته، في غير مرض الموت يخفي
هبة، فان القانون لا يميز مس هذه الهبة عن طريق الابطال ولا عن طريق
التخفيض^(٢). كما قضت بان للمرء ان يهب خارج مرض الموت ما يشاء من
امواله من ورثته او غيرهم. ولا تطال مثل هذه الهبة احكام المادتين ٥١٢ و ٥٣١

^١ - النشرة القضائية، ١٩٤٥، ص ١٣٦

^٢ - استئناف بيروت، ١٥/٥/١٩٤٥، ن.ق.، ١٩٤٥، ص ٢٨٠

من قانون الموجبات والعقود بسبب عدم وجود نص يحدد النصاب الذي لا تجوز هبته^(١).

وكما اختلف الاجتهاد في مسألة نصاب الهبة، اختلف الفقه ايضا. فذهب رأي الى القول انه اذا اعتبرنا ان لا نصاب في الهبة، فمعنى ذلك ان المادتين ٥١٢ و ٥٣١ من قانون الموجبات والعقود، قد وضعتا للحالة التي يكون فيها، بمقتضى الاحكام القانونية، تحديد للقدر الذي يحق لشخص ان يتصرف فيه من امواله عن طريق الهبة، او للحالة التي تنشأ عندما يحدد القانون في المستقبل ذلك القدر، اما اذا لم يكن تحديد، كما هي الحال في القوانين المرعية في الوقت الحاضر، فلا مجال لتطبيق المادتين المشار اليهما^(٢).

وذهب رأي آخر الى القول انه يبدو من ظاهر المادة ٥٣١ انها تتكلم عن حد النصاب المعين، وكأنها تعني ان هذا الحد معين سابقا، اذا انها لم تشر الى انه سيعين لاحقا. والامر الذي يؤكد هذا التفسير ما اورده المادة ٥٣٢ اللاحقة حيث جاء فيها : « اذا منحت هبتان او عدة هبات وتعذر اداؤها تماما بدون تجاوز حد النصاب، فالهبات الاحداث عهدا تبطل او تخفض بقدر تجاوزها حد النصاب ». فكيف يمكن اعطاء هذه المادة معنى، اذا اعتبرنا ان لا نصاب للهبة، ويصبح بالتالي نص المادتين ٥٣١ و ٥٣٢ موجبات وعقود لغواً، وغير ذي معنى، علما بان هاتين

^١ - استئناف بيروت، ١٩٤٦/٥/٢١، ن.ق.، ١٩٤٧، ص ٧٥ وراجع ايضا بالمعنى نفسه :

استئناف بيروت، ١٩٤٦/٣/٢٨، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ١٧٦ و ١٩٤٦/٢/٥، ن.ق.،

١٩٤٦ ص ١٨٦ و ١٩٤٦/٤/٢، ن.ق.، ١٩٤٦، ص ٣٢١

^٢ - زهدي يكن، عقد الهبة، رقم ٤٠، ص ١٠٢

المادتين وردتا تحت باب "الفصل الثاني" الذي يبحث في تخفيض الهبة، ومن القواعد القانونية المهمة، قاعدة : «اعمال النص خير من اهماله»^(١).

تجدر الاشارة الى ان مفهوم مرض الموت يخضع الى احكام المجلة، وكان يعمل به وفقا لتلك الاحكام. ولكن الاجتهاد الحديث يجمع على اعتبار ان مرض الموت قد اصبح ملغى بمقتضى احكام قانون الموجبات والعقود ، ولم يعد هناك من موجب للاخذ به، ولا مجال لتطبيق احكامه ، وغدا القول بعدم تطبيق حد النصاب للهبة اكثر خطورة من ذي قبل ، ولا سيما متى كانت الهبة المنجزة حاصلة من قبل المرء في ايامه الاخيرة، وهو على فراش الموت. وان تطور الاجتهاد الحاصل بهذا الشأن، وميله الى اعتماد نصوص قانون الموجبات والعقود، فيما يتعلق بمسألة الادراك وصحة العقل، واستبعاد احكام مرض الموت، يوجه اكثر فاكتر الى اعتماد حد النصاب للهبات المنجزة^(٢).

وازاء التضارب في الرأي وبغية توحيد الاجتهاد بشأن نصاب الوصية، عرض الامر على محكمة توحيد الاجتهاد، وكان اجتهادها ملزما، فبنته بقرارها الشهير الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١، قاضية بان نصاب الهبة المنجزة (أي بين الاحياء) هو نصاب الوصية المحدد في نظام الاحوال الشخصية لكل طائفة من الطوائف اللبنانية^(٣)، وقد شكل هذا القرار مفصلا مهما، ونظرا لاهميته، نورد فيما يأتي اهم ما ورد فيه :

١ - فواد ضاهر، قانون الارث عند غير المحمدين، ص ٢٨١

٢ - م.ن.

٣ - محكمة توحيد الاجتهاد، ١٩٤٧/١٢/١، ن.ق.، ١٩٤٨، ص ٦٤

« وبما ان المادة ٥١٢ (أي من قانون الموجبات والعقود) تنص على انه لا يصح ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يجوز للواهب ان يتصرف به ».

« وبما ان المادة ٥٣١ تنص على ان الهبة التي تتجاوز، كما قد تقرر في المادة ٥١٢ ، حد النصاب بالنسبة الى قيمة الاموال المتروكة عن الواهب عند وفاته تخفض الى حد النصاب المذكور، كما تنص المادة ٥٣٢ على انه عند تعدد الهبات وتعذر ادائها بكاملها دون تجاوز النصاب تبطل الهبة الاحداث عهدا او تخفض بقدر النصاب ».

« وبما ان هذه المواد تقرر مبادئ صريحة هي :

« ١ - عدم جواز تجاوز الهبة للنصاب

« ٢ - وجوب تنزيل ما زاد منها عن النصاب

« ٣ - ابطال الهبة الاحداث عهدا او تخفيضها بقدر النصاب عند تعدد الهبات وتعذر ادائها تماما دون تجاوز النصاب ».

« وبما ان عدم تعيين المادة ٥١٢ حد النصاب القانوني للهبة صراحة او دلالة لا يوجب اعتبار هذه المادة والمادتين ٥٣١ و ٥٣٢ المرتبطتين بها لا معنى لها، وبالتالي عديمة الوجود في القانون ».

« وبما انه من الامور المسلم بها أنه عند خلو النص او غموضه يصار الى تفسيره وايضاحه بالاستدلال على مقصد واضعه من مقارنة النص بغيره من النصوص او بالرجوع الى الاعمال التي مهدت لوضعه وعند تعذر ذلك يزال الاشكال بطريق المنطق والقياس ».

« وبما انه من مراجعة الباب الاول من الهبة المتعلق بتعريف الهبة واحكامها يتبين ان المواد ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ فرقت بين الهبة المنجزة والهبة المضافة الى ما بعد الموت فادخلت المادة ٥٠٥ الهبة المضافة الى ما بعد الموت تحت حكم الاحوال الشخصية العائدة للميراث بينما اخضعت المادة ٥٠٦ الهبة المنجزة للضوابط العامة للعقود والموجبات مع مراعاة الاحكام المخالفة الواردة في باب الهبة ».

« وبما ان الاحكام الواردة في باب الهبة تتناول بحسب منطوقها وترتيب ورودها الهبة المنجزة، ولا تشمل الهبة المضافة الى ما بعد الموت لاستثنائها من تلك الاحكام باخضاعها لقواعد الاحوال الشخصية في الميراث ».

« وبما ان حكم المادة ٥١٢ المشتمة على ذكر النصاب يتعلق بالهبات المنجزة أي الحاصلة بين الاحياء ».

« وبما ان النصاب المذكور في تلك المادة هو نصاب الوصية لاسباب مستفادة من تقرير اللجنة التي تولت تنقيح مشروع قانون الموجبات والعقود ومن حكم المنطق والقياس ».

« وبما ان اللجنة المشار اليها ذكرت في التقرير الذي ارفقته بالمشروع انها اختصرت الباب المتعلق بالهبات لارتباطها ارتباطا وثيقا بالقواعد العائدة للوصية وانها اقتصرت في مشروعها على المواد التي رأتها متفقة ونظام الاحوال الشخصية.

« وبما ان هذا الايضاح من جانب اللجنة يفسر اقتصارها على ذكر النصاب في المادة ٥١٢ دون تعيين مقداره وذلك لاحالتها ضمنا في هذا الشأن على احكام الوصية التي يختلف فيها مقدار النصاب باختلاف بعض الطوائف في لبنان ».

« وبما ان الحكمة من النصاب في الوصية هي منع الموصي من الايحاء بجميع امواله بعد مماته وحرمان كل اوبعض ورثته الشرعيين منها حرمانا يتنافى مع صلة القربى ».

« وبما ان هذه الحكمة تنطبق على الهبات للجامع العلة بين الوصية والهبة اذ ان كليهما تبرع يؤول عند عدم الحد منه الى حرمان الورثة الشرعيين من اموال الموصي او الواهب بعد مماته ».

« وبما انه لا يتقص من قوة هذا الرأي الحجة المستفادة من القاعدة الشرعية عند المسلمين بان لا وصية لوارث لان هذه الحجة لا تسري الى غير المحمدين ولا الى اهل الشيعة من المسلمين لان احكامهم الشرعية تجيز الوصية للوارث ولغير الوارث، ولان الوصية جائزة عند المسلمين السنيين لغير الوارث وموقوفة للوارث على اجازة بقية الورثة ونصاها عند المسلمين سنيين وشيعيين ثلث مال التركة، فكان نصاب الهبة من الوارث عند المسلمين ثلث مال الواهب قياسا على نصاب الوصية ».

« وبما ان هذا القياس جائز، ويعزز هذا الرأي ما اقره المشرع مؤخرا في قانون قسمة الاوقاف الذرية الصادر في ٣٠ آذار ١٩٤٧ من قصر الوقف عند المحمدين وغير المحمدين على ثلث مال الواقف قياسا على الوصية ومحافظة على حقوق ورثة الواقف الشرعية ».

وقد صدر هذا القرار الهام بالاكثرية وليس باجماع آراء كبار القضاة الذين تألفت منهم هيئة المحكمة المحترمة، وبعد صدوره، قيل : انتهى الامر، وبست فيه بصورة نهائية، وعلى جميع القضاة في لبنان التقيد بمضمونه، طالما ان لقرارات محكمة توحيد الاجتهاد صفة الالزام.

ويستخلص من قرار محكمة توحيد الاجتهاد ان النصاب الذي يمكن للواهب ان يتصرف فيه هو النصاب المحدد بالوصية، ويختلف قدره باختلاف طائفة الواهب. فالواهب غير المسلم يمكنه ان يهب كل ماله شرط التقيد بالحصّة المحفوظة للورثة الاحتياطيين المنصوص عليهم بقانون ٧ آذار ١٩٢٩. اما الواهب المسلم، سنيا كان او شيعيا، فيمكنه ان يهب لوارث او لغير وارث ثلث امواله.

وقد علق احد الفقهاء على هذه النتيجة بالقول : ماذا نعمل بقاعدة لا وصية لوارث المتبعة الى الآن في لبنان بالنسبة الى السنة ؟ وهل هناك حصّة محفوظة بالنسبة اليهم ^(١) ؟ كما علق احد الفقهاء بالقول : ان القاعدة الشرعية عند السنيين ان لا وصية لوارث الا اذا اجازها بقية الورثة. فطالما ان نصاب الوصية لوارث عند السنيين موقوف على اجازة الورثة، ويمكنهم ابطاله وازالته لمجرد ارادتهم، فلا يصح القول بوجود نصاب قانوني يتصرف به الموصي حسب مشيئته الاخيرة، وبوجود حصّة معينة محفوظة للورثة لا يجوز له ان يتعدها. وفي حال انتفاء الحصّة المحفوظة، يحق للواهب ان يتصرف بجميع امواله من دون استثناء عن طريق الهبة المنجزة، عملا بالقاعدة الشرعية بأنه يجوز للمرء هبة جميع امواله لوارث او لغير وارث. وكذلك لا حصّة محفوظة عند الدرّوز، اذ ورد في المادة ١٤٨ من قانون الاحوال الشخصية للطائفة الدرزية الصادر في ٢٤ شباط ١٩٤٨ « تصح الوصية بكل التركة او ببعضها لوارث او لغير وارث » فلا يجوز اذن القول بان نصاب الهبة المنجزة هو نصاب الوصية المحدد في نظام الاحوال الشخصية لكل طائفة من الطوائف الاسلامية. فهذا المبدأ يترك للمسلمين السنيين في الهبة لوارث، وللدرّوز في الهبة لوارث ولغير وارث، حرية التصرف بجميع ممتلكاتهم، وتصبح المادة ٥١٢ من قانون الموجبات، بالنسبة اليهم، من دون معنى ومن دون مفعول، وينحصر

^١ - زهدي يكن، م.س.، ص ١٠٥، هامش ١١١

تطبيقها بغير المحمدين وبالشيعية وبالسنيين في الوصية لغیر وارث. في حين ان القانون المدني يجب ان يشمل جميع اللبنانيين على مختلف الطوائف والمذاهب^(١).

وذهب رأي فقهي ثالث الى القول انه في هذه المسألة (أي في مسألة تطبيق نصاب الوصية على الهبة) ذهبت الشرائع مذاهب ثلاثة :

فالمذهب الاول : ترك الحرية للمالك بان يتصرف في امواله كيفما شاء، سواء بصورة الوصية او بصورة الهبة، وهذا مذهب القانون الانكليزي.

والمذهب الثاني : يشبه الهبة بالوصية من حيث تقيدها جميعا بنصاب معين. وهذا ما هو متبع في فرنسا والمانيا وتركيا^(٢).

والمذهب الثالث : يفرق بين الهبة والوصية، فيترك التبرع بالهبة حرا ومطلقا، ويقيّد الوصية بنصاب معين. وهذا ما كان متبعاً في عرف ايلات فرنسا الشمالية قبل صدور قانون نابوليون^(٣)، وفي هذه البلاد قبل صدور قانون الموجبات والعقود.

وكذلك اختلفت المذاهب الاسلامية في هذه المسألة. وسبب اختلافها يرجع الى تفسير الحديث : « اتقوا الله واعدلوا في اولادكم » الوارد بمناسبة هبة الوالد لاحد اولاده دون الآخرين. فقال داود الظاهري : انه لا يجوز تفضيل احد الاولاد على الآخرين مطلقا. وقال احمد بن حنبل : ان العدل في الهبة اعطاء الذكر ضعفى حصّة الانثى. وقال الامام مالك : ان التفضيل جائز بشرط ان لا يهب

^١ - شاهين حاتم، حاتم، ج ٢٨، ص ٥٩ - ٦١

^٢ - المواد ٩١٣ - ٩١٦ مدني فرنسي، و ٢٣٠٣ و ٢٣٢٥ وما بعدها مدني الماني، و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٥ مدني تركي.

^٣ - Colin et Capitant, t.3, p 700, Lefebvre, l'ancien droit des successions, t.1, p 236 - et s.

الرجل بعض اولاده جميع امواله دون الآخرين. اما الرأي المختار في المذهبين الحنفي والشافعي، فيرى التفضيل مكروها لا حراما^(١).

وعليه فان مجلة الاحكام العدلية المدونة على المذهب الحنفي، لم تقيد حرية الواهب بأي قيد ولا باي نصاب معين. فكانت الهبة فيها تختلف على الوصية من هذه الناحية. وقد بقي الامر كذلك في لبنان حتى صدور قانون الموجبات والعقود، والذي نص في المادتين ٥١٢ و ٥٣١ منه على ان الهبات لا يصح ان تتجاوز حد النصاب الذي يحق للواهب ان يتصرف به، وانما عند تجاوزها هذا الحد تكون معرضة للتخفيض. غير ان قانون الموجبات والعقود لم يعين حد النصاب في الهبات. فتجاه هذا الغموض، ذهبت المحاكم اللبنانية مدة طويلة مذاهب مختلفة في اجتهادها. فبعضها طبق نصاب الوصية على الهبات بطريق القياس، وبعضها رفض هذا التطبيق. وذلك الى ان عرضت القضية على محكمة توحيد الاجتهاد في محكمة الاستئناف. فقررت هذه، بقرارها الصادر في اول كانون الاول سنة ١٩٤٧، ان نصاب الهبة المنجزة، أي بين الاحياء، هو نصاب الوصية المحدد في نظام الاحوال الشخصية لكل طائفة من الطوائف اللبنانية. وقد صدر هذا القرار بتوحيد الاجتهاد باكثرية الآراء، مما يدل على ان الرأي لم يكن متفقا عليه. ولذلك فانه من الصعب، ازاء النصوص الحاضرة، التوسع بالقياس والذهاب الى ما ذهبت اليه اكثرية المحكمة. واذا قبلنا بهذا القياس، فانه من اللازم المنطقي ان تعتبر الهبة لاحد الورثة من دون اجازة الباقيين باطلة عند السنين، قياسا على تحريم الوصية لوارث. ومن مساوئ قرار محكمة توحيد الاجتهاد المشار اليه انه كان ملزما للمحاكم، وذلك حتى صدور المرسوم الاشتراعي، رقم ٧٧ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٣، الذي الغى هيئة

١ - العيني على البخاري، ج ١٣، ص ١٤٣ و ١٤٥، والمحلى لابن حزم، ج ٩ رقم ١٦٣٢، والنووي على مسلم، ج ١١، ص ٦٥ - ٦٩، والقوانين الفقهية لابن جزي، ص ٣٦٧

توحيد الاجتهاد، واعتبر جميع القرارات الصادرة عنها قبل هذا التاريخ بمثابة اجتهاد عادي لا يتحتم التقيد به.

وهكذا رجعت المسألة الى اجتهاد المحاكم مرة اخرى. وبالفعل قررت محكمة التمييز انه الى ان يصدر قرار يعين مقدار الحصة المحفوظة والنصاب في الهبات، يجب اتباع القاعدة الشرعية التي تجيز الهبات خارج مرض الموت دون اقل تحديد او تعيين لحصة محفوظة، وذلك لمصلحة كل الورثة او لبعضهم دون بعض^(١)، وهذا الاجتهاد موافق للرأي الغالب في الاجتهاد السابق، وفي الاجتهاد اللاحق المستمر^(٢).

ولا بدّ من الاشارة الى ان معظم الاجتهاد اللبناني الذي شذ عن الاجتهاد السائد، والذي اعتبر الهبة خاضعة لنصاب الوصية، يتعلق بالهبات بين غير المحمدين. وقد تأثر هذا الاجتهاد بالقانون الفرنسي، الذي تأثر به ايضا قانون الارث لغير المحمدين، حيث جاء فيه انه عند تقدير نصاب الوصية يضاف الى اموال الموصي قيمة الاموال التي وهبها في اثناء حياته حسب ثمنها وقت الهبة (م ١٦٦)^(٣).

المرحلة الثانية : الاجتهاد اللبناني بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧ تاريخ ١٩٥٣/٤/١٣

بموجب هذا المرسوم الاشتراعي الغيت محكمة توحيد الاجتهاد، وانتزعت عن قراراتها صفة الالتزام، فعاد الرأي الى الاختلاف، وسادت البلبلة، من جديد

^١ - قرار رقم ٩٧ ت ١٩٥٣/١١/٢١

^٢ - قرارات محكمة الاستئناف : الغرفة الثانية، رقم ٢٠٩ ت ١٩٤٥/٥/١٥، ورقم ١٠٤ ت ١٩٤٦/٣/١٩، والغرفة الثالثة، رقم ٧٨ ت ١٩٤٦/٣/٢٨

^٣ - صبحي المحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ط ١٩٦٢، ص ١٩٢ - ١٩٥

موقف الاجتهاد، واصبح مصير كل دعوى موقوفاً على رأي الهيئة الحاكمة، فلم يعد بإمكان رجل القانون ان يفني بهذا الرأي بصورة جازمة ، مما جعل المتقاضين في حيرة من امرهم. وبالفعل فقد صدر بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢١ قرار عن محكمة التمييز غرفتها الثانية، برقم ٩٧، يتعارض مع قرار محكمة توحيد الاجتهاد المشار اليه، قاضيا بان الهبة المنجزة غير خاضعة للتخفيض ومما ورد في هذا القرار :

- حسب القواعد الشرعية السنية يجوز التصرف عن طريق الهبة خارج مرض الموت سواء اكان الموهوب لهم من الورثة ام من غيرهم دون تقييد هذا التصرف بنسبة ما من اموال الواهب وقت الهبة او عند وفاته بينما لا يجوز الايضاء بشيء للورثة ويجوز لغير وارث ضمن نطاق ثلث الاموال المتروكة.

ان هذه القاعدة الشرعية لم تعدل بالمادة ٥١٢ و ٥٣١ من قانون الموجبات والعقود التي يتضح منهما ان التخفيض يحصل فيما اذا كان هناك حصة محفوظة وحد نصاب. وبما ان القانون لم يعين حد النصاب في الهبات فلا يمكن اللجوء من اجل تعيين حد النصاب والحصة المحفوظة الى احكام الوصية وذلك للفروقات الكائنة بين احكامها واحكام الهبة. وهب انه يجوز الاستعانة بقواعد النصاب في الوصية لتطبيقها على الهبات فانه ينتج عن هذا الاجتهاد منع هبة المورث الى ورثته السنين حال حياته وذلك لان عدم جواز الوصية للمورث يجعل النصاب في الوصية معدوما وبالتالي وتطبيقا للاجتهاد المذكور يكون النصاب في الهبات بين السنين معدوماً ايضاً^(١).

ان الحجج التي اعتمدت عليها محكمة التمييز هي :

^١ - محكمة التمييز المدنية الثانية رقم القرار ٩٧ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٣ حاتم، ج ١٨،

- بحسب المذهب السني يجوز التصرف عن طريق الهبة، خارج مرض الموت، سواء اكان الموهوب له من الورثة او من غيرهم من افراد الناس دون تقييد هذا التصرف بنسبة ما من اموال الواهب وقت الهبة او عند وفاته ، بينما لا يجوز الايصاء بشيء للورثة، ويجوز لغير وارث ضمن نطاق ثلث الاموال المتروكة.

- رغم ما ورد بالمادة ٥١٢ من قانون الموجبات بعدم جواز ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يحق للوارث ان يتصرف فيه انما القانون المذكور لم يعين حد النصاب في الهبات.

ان ما ورد تحت المادة ٥٣١ من قانون الموجبات والعقود بان الهبة التي تتجاوز حد النصاب المعين بالنسبة الى قيمة الاموال التي تركها الواهب عند وفاته يجب ان يخفض منها كل ما تجاوز ذلك النصاب، يعني فقط ان التخفيض يحصل فيما اذا كان هناك حصة محفوظة وحد للنصاب ، وانه بلا نص لا يمكن اللجوء من اجل تعيين النصاب الحر، والحصة المحفوظة الى احكام الوصية للفرق بين احكام الوصية، واحكام الهبة.

- اذا جاز الاستعانة بقواعد النصاب في الوصية لتطبيقها على الهبات فانه ينتج منع هبة المورث الى ورثته السنين حال حياته ، وذلك لان عدم جواز الوصية للوارث يجعل النصاب في الوصية معدوما وبالتالي يكون النصاب في الهبات بين السنين معدوما.

- ان تعيين مبلغ النصاب في الهبات للورثة السنين بالثلث الذي يجوز شرعا التصرف فيه بطريق الوصية لغير وارث على اعتبار انه يجوز الايصاء بالثلث الى الوارث اذا اجازته بقية الورثة هو عمل كفي، ذلك لان الوصية لو ارث ممنوعة

اساساً، ولا تنفذ الا في حالة اجازة الورثة، وعند الاجازة لا ينحصر التصرف بالاموال المتروكة بالثلث بل يتعداه الى كل الاموال المتروكة اذا شاء الورثة.

- الى ان يصدر قانون يعين مقدار الحصة المحفوظة، والنصاب في الهبات، يجب اتباع القاعدة الشرعية التي تجيز الهبات خارج مرض الموت دون اقل تحديد او تعيين لحصة محفوظة لكل الورثة او لبعضهم.

وتوالى فيما بعد اجتهادات محاكم الاستئناف في لبنان بهذا المعنى، فقضت محكمة استئناف بيروت بان الهبات التي تنتج مفعولها بين الاحياء تخضع للقواعد العامة المختصة بالعقود، وتنتقل ملكية الموهوب الى الموهوب له بكاملها. ومتى كانت الهبة واقعة وناذرة بين الاحياء ومنجزة، فلا يمكن الادعاء بان المورث لا يحق له ان يحرم ورثته من نصيبه الارثي ضمن الحصص التي نص عليها قانون الوصية^(١)، كما قضت بان الاجتهاد اللبناني الحديث سار على انه يجوز، بحسب القواعد الشرعية السنية، التصرف عن طريق الهبة خارج مرض الموت، لسوارث او لغير وارث، من دون تقييد هذا التصرف بنسبة ما من اموال الواهب، ومن دون اقل تحديد او تعيين لحصة محفوظة، لكل الورثة او لبعضهم. فاذا ابتاع المورث عقارات وسجلها على اسم اولاده، فان تصرفه هذا يفسر على سبيل الهبة المنجزة لا على سبيل الوصية، لان تسجيل العقارات بدون قيد ولا شرط في السجل العقاري يكسب المسجل لهم حق الملكية المطلق، فيصبح بإمكانهم ان يتصرفوا بها كيفما شاؤوا وان يجعلوا بالتالي الهبة تنتج مفاعيلها فوراً قبل وفاة الواهب^(٢). وبانه متى كانت الهبة واقعة وناذرة بين الاحياء ومنجزة، فلا يمكن الادعاء بان المورث لا يحق

^١ - استئناف بيروت، ١٩٥٤/٤/٦، ن.ق.، ١٩٥٤، ص ٢٢٦

^٢ - استئناف بيروت، غ ١، رقم ٧٣١ ت ١١/٦/١٩٥٤، حاتم، ج ٢، ص ٥٩

له ان يحرم ورثته من نصيبه الارثي الا ضمن الحصاص التي نص عليها قانون الوصية^(١).

وقد تبنت احدى غرف محكمة التمييز هذا الاتجاه وقضت بانه لا نصاب محفوظ في الهبة^(٢)، ولكن هذا القرار كان عرضة للنقد فعلق عليه احد الشراح، ومما جاء في تعليقه :

جاء في المادة ٥١٢ موجبات وعقود على انه لا يصح ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يحق للواهب ان يتصرف فيه.

وقد ردد المشرع في مواد اخرى ان هنالك نصابا لا يجوز للواهب ان يجاوز (المادة ٥٣١).

وان القانون الفرنسي وآراء العلماء والاجتهاد قد كرسوا ايضا هذه القاعدة الواهب ليس حرا في ان يهب كل امواله لشخص آخر.

Le donneur ou testateur est seulement tenu de ne pas dépasser la quotité disponible.... (Encyclopédie Dalloz – Droit Civil page 477.

La réserve est considérée traditionnellement comme une institution d'ordre public ».

(Civ. 25 fév. 1925, D.P. 1925.1.185, note Savatier rep. 1^{er} juin 1942, D.C. 1943, 60 note. J.C. Colin et Capitant t.3, v.584, N. 1495, Ripert et Boulanger, t.3 2666; Josserand t.3 N.1683; Savatier, t.3 Planiol et Ripert, T; 5 par Trasbot Nos. 24 et s.)

عندما يتحدث العلماء عن النصاب القانوني الذي لا يجوز للواهب ان يتجاوز، يذكرون دائما الواهب او الموصي... ويريدون بذلك ان يتوهوا على

^١ - استئناف بيروت، غ، قرار ٤٦٤، ت ١٩٥٤/٤/٦، حاتم، ج ٢٠، ص ٥٩، رقم ٢

^٢ - تمييز مدني، قرار ٨٥ ت ١٩٥٩/٥/٢٧، حاتم، ج ٣٩، ص ٧٠

التشابه الكبير بين الواهب والموصي وبعبارة اوضح ينوهون على ان عقد الهبة ببعض مميزاته يخضع لنفس القواعد التي يخضع لها عقد الوصية.

هذا ما اراد قوله الشارع عندما نص في المادة ٣٧٠ موجبات وعقود : اذا وجدت نواقص في نص العقد وجب على القاضي ان يسدها اما بالاحكام المدرجة في القانون اذا كان العقد مسمى واما بالرجوع في غير هذا الحال الى القواعد الموضوعية لكثر العقود تناسبا مع العقد الذي يريد تفسيره.

مما لا شك فيه ان الهبة تشابه تشابها كبيرا مع الوصية وان القواعد التي تخضع لها هذه الاخيرة يمكن اخضاع الهبة اليها في حال سكوت الشارع وعدم تحديده لبعض هذه القواعد.

ولعل الشارع اللبناني لم يحدد عن قصد ماهية النصاب في الهبة لان النصاب هنا يختلف عن النصاب في الوصية، فبينما نرى ان النصاب في الوصية عند غير المحمدين يبلغ النصف نرى ان هذا النصاب لا يبلغ عند المحمدين الا الثلث. وبما ان احكام الهبة تطبق على الجميع دون تمييز نظن ان ارادة الشارع هي ان يخضع تحديد ماهية النصاب الى القواعد التي تطبق في الوصية.

ان المشرع عندما يتحدث عن النصاب ينفي بالوقت ذاته على الواهب حرية التصرف بكامل امواله، وعندما لا يحدد ماهية هذا النصاب يترك امر تحديده بالرجوع الى حد النصاب المطبق في العقود الأكثر تشابها وتناسبا مع الهبة الا وهي الوصية.

ان العلامة جوسران واضع قانون الموجبات اللبناني قد تأثر بقانون بلاده الذي يحد من حرية الواهب كما انه تأثر ايضا بالتجارب التشريعية الناتجة عن التفاعل الثقافي بين فرنسا وشمالي افريقيا حيث يسود المذهب المالكي. واننا نورد

توضيحا لذلك ما جاء في الاجتهادات الفرنسية المثبتة من موسوعة دالوز (المجلد ٥ للقانون المدني صفحة ٣٥١ رقم ١٩٦).

Tout bien peut être légué, mais le testateur ne peut dans le rite malekite comme dans le rite ibadite, dépasser la quotité disponible qui est du tiers de ses biens (Alger, chev. Rev. mensuel, 26 décembre 1932, Rec. Nores N. 712 et 19 Février, 1946, N.44, non publié). Toutefois, le rite hanéfite, en l'absence d'héritier, permet de léguer l'ensemble des biens, tout leg déguisé sous forme de donation (Alger 25 juin 1946, Jour. Robe 1945.406) ou de vente (Alger chev. Rev. mensuel 7 juin 1944, Jour... Robe 1945 . 283) pour tourner cette règle, est nul.^(١)

وفي اتجاه الآخر، أي بالنسبة الى الاجتهاد الذي اعتمد وجود نصاب محفوظ للهبة، قضى الحاكم المنفرد في بيروت بانه لا يمكن الطعن بالهبة الحاصلة سنة ١٩٢٨ عن طريق الحصة المحفوظة، لانه لم يكن بذلك التاريخ أي نص مدني او شرعي يعين حصة محفوظة لبعض الورثة، يحرم الواهب تجاوزها. غير ان المادة ٥١٢ موجبات وعقود تنص على انه لا يصح ان تتجاوز الهبات حد النصاب الذي يحق للواهب ان يتصرف به. ونصت المادة ٥٣١ على وجوب تخفيض الهبات كل ما تجاوز ذلك النصاب بالنسبة الى قيمة الاموال التي تركها الواهب عند وفاته. وبما ان الشارع لم يعين حد النصاب المذكور، فلا بد من سلوك باب الاجتهاد للخروج من هذا الوضع الشاذ الذي خلقه سكوت الشارع، والقول بوجوب اعتماد حد النصاب المعين في احكام الوصية، لان اعطاء الواهب حق التصرف بكامل امواله دون التقيد بحد نصاب ما لعدم تعيين هذا النصاب، يؤدي الى ابطال مفعول المواد ٥١٢ و ٥٣١ و ٥٣٢. ومن قواعد تفسير الاعمال القانونية حسب المادة ٣٦٧ موجبات وعقود، اذا وجد نص يمكن تأويله الى معنيين فانه يفضل المعنى الذي يجعل

^١ - موريص نصر، تعليق، حاتم، ج ٣٩، ص ٧٠ - ٧٢

النص ذا مفعول على المعنى الذي يبقى معه النص بلا مفعول. فعملا بهذه القاعدة يقتضي اعتبار ان حد النصاب الذي لا يمكن تجاوزه عن طريق الهبة، هو ذاته الذي لا يمكن تجاوزه عن طريق الوصية^(١).

ويتضح مما تقدم

- أن هنالك رأيا اخذ به الاجتهاد اللبناني^(٢) وهو يقرر ان القاعدة المنصوص عليها في المادة ٥١٢ م ع تفترض وجود تحديد لنصاب الهبات. مع انه لا يوجد في التشريع اللبناني وبالاخص في احكام الارث قاعدة من هذا النوع، اما قاعدة نصاب الوصايا فانه لا يمكن الاخذ بها في موضوع الهبات نظرا للفرق بين هذين النوعين من انواع التبرع. وان اقوى دليل على ان النصاب المقصود ليس هو نصاب الوصايا هو انه في بعض الحالات لا يوجد نصاب للوصايا ذاتها بحيث ان الوصايا تكون ممنوعة اطلاقا فتصبح الهبات ممنوعة ايضا حكما، وهذا ليس هو قصد المشرع بالمادة ٥١٢ بل ان قصده يقتصر على تحديد مقدار الهبات فقط فيما اذا كان هنالك تحديد لنصاب الهبة بين المسلمين السنين، ومعلوم ان احكام الارث السنية لا تميز الوصية لوارث فيترتب على ذلك حتما : ان الهبة لشخص له صفة الوارث بالنسبة الى الواهب غير ممكنة ايضا اذا قيست الهبة على الوصية.

^١ - القاضي المنفرد في بيروت، رقم الدعوى ٣٥٣، ت ١٩٥٦/٦/٢، حاتم، ج ٢٨ ص ٥٨
^٢ - استئناف ١٥، ٥، ٤٥ (نشرة، ٢، ٢٨٠، ٤، ٤٦) (نشرة ٤٦، ٢، ٣٢١)
و ٢١، ٥، ٤٦ (نشرة ٤٧، ٢، غرفة ٢) ومميز ٢٩، ١٠، ٥٣، المحامي ٥٤، ٢، ٢٣٧.

- اما الرأي الثاني فهو يقول بالمساواة في الحكم بين الهبات والوصايا منعا للناس من الفرار من احكام تحديد مقدار نصاب الوصية بلجوهم الى طريق اخرى ، هي طريق الهبة ^(١).

وقد ايد زهدي يكن الرأي الاول قائلا، نحن من معتنفي الرأي الاول لوجهته لعدم وجود نصاب للهبة اولا، ولان لا نصاب للوصية للمسلمين السنيين، ولا حصة محفوظة لدى الدروز، وتصح الوصية عندهم بكل التركة او ببعضها لو ارث او لغير وارث عملا بالمادة ١٤٨ من قانون احوالهم الشخصية الصادر في ٢٤ شباط ١٩٤٨، ولان الأخذ بالرأي الثاني يمنع اعمال احكام المادة ٥٠٤ من قانون الموجبات والعقود ^(٢).

المرحلة الثالثة : الاجتهاد اللبناني بعد صدور قانون ١٩٥٩/٦/٢٣

يتبين من الرجوع الى هذا القانون انه بحث في القسم الثاني منه في الوصية. واورد في الكتاب الاول من هذا القسم احكاما عامة، وفي الكتاب الثاني: شكل الوصية، وفي الكتاب الثالث : نصاب الوصية، وفي الكتاب الرابع : الرجوع عن الوصية وسقوطها، وفي الكتاب الخامس : قبول الوصية، وفي الكتاب السادس : منفذ الوصية. ولم يأت في أي منها على عنوان بشأن الهبة. بل بحث في نصاب الوصية في المادة ٥٨ وما يليها منه، وجاء على ذكر الهبات في المادة ٦٨، والتي نصت على انه : « اذا كانت قيمة الاموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني

^١ - زهدي يكن، الهبة، رقم ٥١٢، ص ١١٠

^٢ - زهدي يكن، م.ن.، ص ١١١

الجائز التصرف به ، او الجزء الذي يبقى من هذا النصاب بعد حسم قيم الهبات بين الاحياء، فيحصل التخفيض دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة .»

ان خلو قانون الارث لغير المحمدين من باب ينظم احكام الهبة ، واقتصاره على عبارة وردت عرضا في المادة ٦٨ منه، افسح المجال للتساؤل عما اذا كان هذا القانون ينظم احكام الوصية والهبة معا، او أنه يقتصر فقط على الوصية من دون الهبة، علما بانه قانون حديث وكان من المفروض ان يعالج الموضوعين معا، وفي آن واحد، ولا سيما بعد التضارب في الآراء الذي كان ناشئا، قبل صدوره ، من جراء تطبيق احكام قانون الموجبات والعقود.

واستمر التضارب في الآراء قائما بعد صدور قانون ١٩٥٩ فقضت محكمة استئناف بيروت بان نصاب الهبة هو النصاب المحدد في احكام الوصية. ومن الرجوع الى تقرير اللجنة التي تولت مشروع قانون الموجبات والعقود، يتبين صراحة ان اقتصارها على ذكر النصاب في المادة ٥١٢ من دون تعيين مقداره ، هو بمثابة الاحالة ضمنا، في هذا الشأن، على احكام الوصية، الذي يختلف فيها مقدار النصاب باختلاف بعض الطوائف في لبنان. وهذا النصاب بالنسبة الى الواهب المسلم هو ثلث امواله ^(١).

واخذت محكمة التمييز بقرار محكمة توحيد الاجتهاد، في قرارها رقم ٧٢ تاريخ ١٩٦٠/٨/١٨ ، وقد عرضت قضية النصاب على الهيئة العامة لمحكمة التمييز فاصدرت بتاريخ ١٩٦٤/١/٣١، قرارا نقضت به قرار محكمة استئناف لبنان الشمالي الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١/١. ومما جاء في قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز.

^١ - استئناف بيروت، غ، ١، قرار ١٠٤٠ ت ١٩٦١/٦/٧، حاتم، ج ٤٥، ص ٦٠

على أثر تطبيق قانون الموجبات المختلف الاجتهاد في تحديد مدى تطبيق نص المادتين ٥١٢ و ٥٣١ لجهة تعيين النصاب القانوني للهبة المنجزة، وقد ادى هذا الاختلاف الى صدور قرار المحكمة الخاصة لتوحيد الاجتهاد بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١ (نشرة قضائية ١٩٤٨ ص ٦٢) الذي اعتبر ان نصاب الهبة هو ذات نصاب الوصية، ويجب الرجوع اليه في قوانين الوصية.

وبعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٧٧ تاريخ ١٩٥٣/٤/١٣ الذي الغى المفعول الالزامي للقرارات السابقة الصادرة عن محكمة توحيد الاجتهاد عاد الاختلاف الى الاجتهاد، فاستمرت بعض المحاكم على التقيد بنظرية محكمة توحيد الاجتهاد المكرسة في قرار ١٩٤٧/١٢/١ كما يبدو من قرار محكمة التمييز في ١٩٦٠/٨/١٨ رقم ٧٢ غرفة ثانية ومن قرارات استئنافية عديدة، في حين بدلت محاكم اخرى موقفها واعتبرت الهبة غير خاضعة للنصاب القانوني (قرار محكمة التمييز الصادر في ١٩٥٣/١٠/٣١) بحجة ان القانون لم يعين حد النصاب في الهبات، وانه دون نص لا يمكن اللجوء من اجل تعيين النصاب الحر والهبة المحفوظة الى احكام الوصية وذلك للفرق بين احكامها واحكام الهبة فضلا عن ان الاخذ بنصاب الوصية عند السنين يؤدي بالنسبة للورثة الى عدم جواز الهبة اذ لا نصاب للوصية وهذا مخالف للشرعية المطبقة عند السنين في الهبة.

ومن مقارنة وجهات النظر المختلفة في هذا الموضوع يبدو الترجيح للنظرية التي كانت اخذت بها محكمة توحيد الاجتهاد في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١ اذ لا يمكن اهمال نصوص موضوعية في قانون لعل بعض الغموض فيها ما دام ان لدى القاضي من طرق التفسير ما يساعده على اكمال النص استنادا الى روح القانون والمبادئ العامة والقياس.

فالمشرع لم يضع نص المادتين ٥١٢ و ٥٣١ من قانون الموجبات عبثا بل كان له غرض ظاهر وهو حماية بعض الورثة الذين اعتبرهم من اصحاب الحصص المحفوظة وذلك للحد من حرية المورث خشية ان يصبح هؤلاء الورثة عالة على المجتمع. وبذلك امتنع على المورث ان يحرم ورثته من جزء من تركته عن طريق تصرفه. فالتصرف ما دام انه حاصل تبرعا فانه ينطوي على الغش الذي اراد المشرع ان يحمي الورثة منه. ولهذا ليس من فرق بين ان يحصل تصرف المورث بطريق الوصية او بطريق الهبة ما دام ان الغاية واحدة وعلة المنع واحدة ومتى اتحدت العلة اتحد الحكم المبني على هذه العلة وعلى هذا الاساس وحد المشرع الفرنسي بين نصاب الوصية ونصاب الهبة (م ٩١٣ - ٩١٦).

والقول بعدم وجود نصاب للمسلمين السنين عندما تكون الهبة لوارث لا يبدو مقبولا ومن شأنه تعطيل احكام المادتين ٥١٢/٥٣١ موجبات اذ ان المشرع اظهر رغبة في مجالات اخرى مماثلة للتبرع الجاري بالوصية او الهبة وهو الوقف اذ نص في قانون الوقف الذري (م ٣٧ - ٣٨) الصادر في ١٠/٣/١٩٤٧ بانه لا يجوز للمرء ان يتجاوز في الوقف ثلث امواله بتاريخ الوفاة وانه يجب ان يكون للورثة (الاصول - الفروع - الزوج) نصيب في الاستحقاق.

وحيث ان هذه الرغبة الدالة على وحدة العلة ووحدة النتيجة المترتبة عليها ظهرت ايضا في حركة التشريع الحديث الساري على السنين في مصر اذ جاء في المادة ٣٣ من قانون الوصية الصادر في ٢٤/٦/١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث ولغيره وتنفذ من غير اجازة الورثة....

وحيث ان اباحة الهبة للمورث دون التقيد بنصاب يفسح المجال امامه لتحقيق غرضه عند رغبته بجرمان اصحاب الحصص المحفوظة اذ يستطيع ذلك

بطريق الهبة فالحماية المطلوبة للورثة لا تكون مجدية الا اذا تقيد المورث بالنصاب في الهبات ايضا.

وحيث انه يجب العمل بالمادتين ٥١٢ و ٥٣١ من قانون الموجبات واعتبار ان نصاب الهبة هو النصاب المعين للوصية وان هذا النصاب بالنسبة للمسلمين السنين يكون ثلث التركة دون تمييز بين ان يكون الموهوب له وارثا او غير وارث على ان تكون الهبة للوارث كالوصية موقوفة على اجازة اليرثة وهذا النهج في التفسير يتفق مع القاعدة الاصلية : اعمال الكلام خير من اهماله ^(١) .

وفي قرار تفسيري لهذا القرار، اصدرت الهيئة العامة لمحكمة التمييز قرارها رقم ١ تاريخ ١٥/٣/١٩٦٥، ومما جاء فيه :

ان القرار الصادر عن الهيئة العامة في ٣١/١/١٩٦٤ اثبت في مآل اسبابه المرتكزة عليها الفقرة الحكمية ان للهبة نصابا وان هذا النصاب هو بالنسبة للمسلمين السنين ثلث التركة دون أي تمييز بين ان يكون الموهوب له وارثا او غير وارث.

ان العبارة الاخيرة الواردة في حيثيات هذا القرار « على ان تكون الهبة للوارث كالوصية موقوفة على اجازة الورثة » وان كانت تثير بذاتها شيئا من الغموض، الا ان معناها مفسر بالمبدأ الاساسي المقرر ولا يمكن ان تعني ما ينقض هذا المبدأ بجعل الهبة في نطاق النصاب المحدد موقوفة على اجازة الورثة، بل هي تعني الاخذ بالقاعدة التي تقر صحة الوصية للوارث باجازة الورثة وتطبيقها عند الاقتضاء في الهبة على ما يتجاوز حد النصاب.

١- محكمة التمييز الهيئة العامة قرار رقم ١ تاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤ دعوى

شاهين/بنجم ، حاتم، ج ٥٢، ص ٦٨ - ٧٠

فيقتضي ايضاح هذه العبارة بالقول ان الهبة تكون فيما يزيد على النصاب المحدد موقوفة على اجازة الورثة^(١).

بعد صدور هذين القرارين، ساد اعتقاد بان الخلاف قد حسم، الا ان هذا الاعتقاد لم يدم طويلا، وما لبث ان تعرض للنقد سريعا، وعادت الآراء الى التعدد^(٢)، وانقسمت الى اربعة اتجاهات.

الاتجاه الاول :

يركز على نفي وجود نصاب للهبة لعدم وجود نص يحدده في قانون الموجبات والعقود الذي عاج موضوع الهبة، ولعدم جواز عطف هذه الناحية من الهبة على احكام الوصية. فقضت محكمة التمييز بان محكمة الاستئناف اعتبرت ان نصاب الهبة هو نصاب الوصية عملا باجتهاد الهيئة العامة لمحكمة التمييز تاريخ ١٩٦٤/١/٣١ ، وبناء لطلب النقض المقدم من المميز نقضت هذه المحكمة بقرارها الصادر في ١٩٦٧/١٠/٢٥ القرار الاستئنافي معتبرة ان قانون الموجبات والعقود، وان قرر وجود نصاب للهبة، فهو لم يحدده، محيلا بذلك على نظام الاحوال الشخصية لكل طائفة، وان قانون الوصية لغير المحمدين الصادر سنة ١٩٢٩، الذي يرعى موضوع هذه الدعوى، لم يحو أي نص يحمل على القول بوجود نصاب للهبة، متجاوبة بذلك مع اجتهادها المستمر بهذا الصدد، وتبعا للقرار الذي له قوة القضية المحكمة، بحيث لا تستطيع، بعد النقض، وكمحكمة اساس، ان تخالف مضمون القاعدة القانونية التي قررها، فان البيع المطعون فيه، ولو صح أنه صوري ،

^١ - محكمة التمييز الهيئة العامة قرار اعدادي رقم ١ تاريخ ١٥ اذار ١٩٦٥، حاتم، ج ٦٢،

ص ٧٤ - ٧٥. الرئيس الاول المعوشي الرؤساء مزهر ويكن وجريج وخضر.

^٢ - خليل جريج، ملامح العدالة في حل القضايا العقارية، ص ٤٠٣ و ٤٠٤

وانه يؤلف هبة، فانه يرتب جميع مفاعيله لعدم وجود حصة محفوظة للمدعية تمكنها من المدعاة بشأنها^(١)، كما قضت محكمة التمييز بانه من الواضح ان المادتين ٥١٢ و ٥١٣ موجبات وعقود، إن تحدثنا عن وجود نصاب للهبات بحيث تخفض الحد النصاب اذا تجاوزته، فهي لم تعين مقداره، وبالتالي فان الهبة لدى المسلمين السنين تكون حرة، ما دام نظام الاحوال الشخصية عندهم يبيح الهبة لوارث وغير وارث بمجموع المال، وهو ما استقر عليه اجتهاد هذه المحكمة، خلافا لرأي الهيئة العامة. وبما ان محكمة الاستئناف بذهابها خلاف هذا المذهب تكون قد خالفت احكام المواد المذكورة، ويتعين نقض القرار الاستئنافي المطعون فيه. ولا مجال لدعوة الطرفين الى جلسة علنية بعد النقض، ما دام النزاع قد دار حول هذه النقطة بالذات، والتي فصلها هذا القرار، فيما تقدم، مما يعني معه فسخ القرار الابتدائي

١ - تمييز، غ ٣، قرار ١٩ ت ١٩٧٠/٢/٦، حاتم، ج ١٠٢، ص ٦٠ - ٦١. علق شاهين حاتم على هذا القرار بالقول: « ان قرار محكمة التمييز برئاسة القاضي بيضا يعتبر ان لا نصاب للهبات، وان نصاب الوصية المحدد في قانون الوصية لغیر المحمدين الصادر سنة ١٩٢٩ لا يطبق على الهبات المنشأة في ظل هذا القانون.

لقد اصرت محكمة التمييز في قرارها الاخير على نفي النصاب للهبات الصادرة قبل العمل بقانون الارث الاخير تاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣، الذي ادخل الهبات في حساب تعيين نصاب الوصية، وافر ضمنا نصابا للهبات (م ٦٥ و ٦٦). فعندما يعرض الموضع مجددا على محكمة التمييز، غرقتها الثالثة، فاما ان تعود عن اجتهادها بعد استقالة الرئيس السابق، وتعتبر بصورة عامة ان للهبات نصابا، عملا برأي الهيئة العامة لمحكمة التمييز، واما ان تعتبر ان للهبات المنشأة بعد صدور قانون ١٩٥٩ نصاب الوصية عملا بالمادة ٦٦ من هذا القانون (حاتم، ج ١٠٢، ص ٦٢).

المصدق استئنافا ورد دعوى المدعية^(١). كما قضت محكمة التمييز ايضا ، بان المادة ٥١٢ موجبات وعقود، اذ وضعت حدا للنصاب في الهبات، لم تعين هذا الحد مدلة بذلك على انه يعود لكل طائفة ان تعين في احوالها الشخصية الحد المذكور ، وان الاحالة على الاحوال الشخصية لا تعني الاحالة على احكام الوصية، بل قبل كل شيء على احكام الهبة ذاتها، بحيث يقتضي الرجوع الى احكام كل طائفة لمعرفة ما اذا كانت تتعرف الى حد للنصاب في الهبات ام لا، سواء في قانون مخصص لذلك، او في نص معين يقرر ذلك في قانون من القوانين. وحيث ان الهبات موضوع هذه الدعوى والصادرة عن المورث حصلت قبل قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، فلا يرهاها هذا القانون، وليس في القوانين السابقة ولا سيما الشرع الاسلامي على المذهب الحنفي الذي كان يطبق على المسيحيين في حينه ما يتضمن تعيينا لنصاب الهبات عند غير المسلمين^(٢). كما قضت محكمة الاستئناف بان الهبة غير خاضعة للنصاب وبالتالي للتخفيض لان الهبات لدى المسلمين لا نصاب لها^(٣).

الاتجاه الثاني :

يركز تحديد نصاب الهبة على النصاب المحدد للوصية عند غير المحمديين، استنادا الى ما جاء في المادتين ٥٨ و ٦٦ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣. وقد قضى بهذا الاتجاه بان الفروقات بين الوصية والهبة لا تمنع من ان تكون الهبات بين الاحياء مرتبطة اشد الارتباط بالقواعد المختصة بالوصية.

^١ - تمييز، قرار ٦١ ت ١٢/٥/١٩٧٠، حاتم، ج ١٠٨، ص ٦٣، والعدل، ١٩٧٠، ص

٥١٧

^٢ - تمييز، قرار ٧٣ ط ١٥/٤/١٩٦٩، حاتم، ج ٨٩، ص ٥٩

^٣ - استئناف بيروت، قرار ٨١ ت ٩/٧/١٩٧١، حاتم، ج ١١٩، ص ٥٤

وهذا الارتباط جعل اللجنة التي تولت تنقيح مشروع قانون الموجبات والعقود ووضعت بصيغته النهائية تختصر الباب المتعلق بالهبات وتقصره على المواد التي رأتها تنفق مع نظام الاحوال الشخصية كما جاء في تقرير نائب رئيس اللجنة السيد دايس المؤرخ في ٣١ كانون الاول سنة ٩٣٠ والذي هو بمثابة الاسباب الموجبة للقانون المشار اليه.

ويفهم من المادة ٥١٢ موجبات بعد مقابلة نصها العربي بنصها الفرنسي ان حد النصاب الذي لا يصح للهبات ان تتجاوزه هو الحد معتبرا بالنسبة الى الواهب بالذات.

ومن البديهي ان يختلف هذا الحد باختلاف الواهب وخاصة ان لا يكون موجودا عندما يكون للواهب بمقتضى نظام الاحوال الشخصية التابع له، مطلق الحرية في التصرف عن طريق الهبة بامواله دون حد او قيد كما عند المسلمين السنين.

فبالنظر الى مفهوم هذه المادة الصريح والى ما جاء في الاسباب الموجبة لقانون الموجبات والعقود بشأن الهبات وارتباطها الوثيق بالقواعد المختصة بالوصية في نطاق نظام الاحوال الشخصية يقتضي اعتبار ان حد النصاب في الهبات موجود وهو الحد المعين للوصية ما لم ينص نظام الاحوال الشخصية للواهب على حد نصاب خاص للهبة او على عدم وجود مثل هذا الحد.

ان هذه النظرية المبنية على نص قانون الموجبات والعقود اللبناني وعلى روحه تعززت بقانون الارث لغير المحمدين الصادر بتاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٩.

وعمقتى المادتين ٦٦ و ٦٨ من هذا القانون لاجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى اموال المتوفى الصافية قيمة الاموال التي وهبها اثناء حياته. واذا كانت قيمة الاموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني الجائز للتصرف به او الجزء من هذا النصاب بعد حسم قيم الهبات بين الاحياء فيحصل التخفيض دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة.

ويجوز معرفة ما اذا كان بالامكان استنتاج وجود نصاب للهبة من هاتين المادتين.

ان الاجابة على هذا السؤال بالنفي تؤدي في بعض الحالات الى جعل الحصة المحفوظة غير مؤمنة ونصاب الوصية معدوما وذلك عندما تتجاوز قيمة الاموال الموهوبة حد النصاب القانوني ففي هذه الحالة اذا افترضنا ان لا نصاب للهبة وبالتالي ان الهبة غير قابلة للتخفيض لا يكون بالامكان تأمين الحصة المحفوظة للورثة الاحتياطيين وهي محددة بما يزيد عن النصاب القانوني وينعدم نصاب الوصية المحدد بالفرق بين قيمة الهبات والنصاب القانوني (المادة ٦٨ من القانون المذكور).

وتكون النتيجة الواجب استخلاصها من المادتين ٦٦ و ٦٨ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ هي ان للهبات عند ابناء الطوائف غير المحمدية الذين يطبق عليهم وحدهم هذا القانون عمقتى المادة ١٢٨ منه نصا بتخفيض اليه ان هي تجاوزته. وهذا النصاب هو النصاب القانوني المحدد في المادة ٥٩ وما يليها من القانون المذكور.

وقبل صدور هذا القانون كان النصاب لانباء هذه الطوائف محددا في المادة ٢ من قانون الوصية لغير المحمدين الصادر بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧^(١) .

كما قضت محكمة التمييز بان اجتهاد هذه المحكمة استقر على ان الهبة عند الطوائف المسيحية تخضع لنصاب الوصية، وذلك باعتبار انه سبق للمشرع في المادة ٥١٢ موجبات وعقود واخضع الهبة الى النصاب بصورة مبدئية. ومن ثم عندما نظم احكام الوصية لدى الطوائف المسيحية اخضع الهبة الى نفس نصاب الوصية في الحالات التي نصت عليها المادتان ٦٦ و ٦٨ من قانون ١٩٥٩، مما يفيد ان قاعدة اخضاع الهبة الى نصاب الوصية مكرسة في القانون الوضعي الذي يسود الاحوال الشخصية لدى الطوائف المسيحية، مما يوجب اعتمادها والعمل بها تمشياً مع ارادة المشرع التي ظهرت جليا في قانون ١٩٥٩/٦/٢٣. وبما انه سبق لهذه المحكمة واعتبرت في قرارها المبدئي الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٧ ان هذه النتيجة تتفق مع المبادئ العامة لتفسير القوانين، والتي يجب على المحكمة عندما لا تتوفر في النص عناصر التكامل للقاعدة القانونية التي يكرسها، ان تحدد ابعاد هذا النص ومضمونه، كما قصده المشرع، وفقا للمبادئ التي كرسها القوانين الوضعية المعمول بها. وذلك حتى يكون للنص المذكور مفعول منسجم مع تلك القوانين^(٢).

غير ان هذا القرار صدر عن محكمة التمييز بالاكثرية، وبما جاء في مخالفة المستشار المخالف : ان المحكمة تأثرت في قرارها بقرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز الصادر بالاكثرية في ١٩٦٤/١٢/٢١، والذي لم يكن في حقيقته سوى تردد لقرار

^١ - القاضي البدائي المدني في المن السيد حبران حريك رقم القرار الاعدادي ١١٢ تاريخ ٣ ايار ١٩٦١ دعوى يمين/يمين.

^٢ - تمييز، قرار ٩ ت ١٩٧٢/٦/٢٣، حاتم، ج ١٣٠، ص ٥٨

محكمة توحيد الاجتهاد الصادر بالاكثرية ايضا، في ١٩٤٧/١٢/١، وتأثرت
بالاخص بقرارها رقم ١٠٧ ت ١٩٧٠/١٠/٢٧

وهي تعتبر بالاستناد الى المادتين ٦٦ و ٥٨ من قانون الارث لغير المحمدين
الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٣ ان النصاب بمقتضى هاتين المادتين من قانون الارث هو
نصاب الوصية.

١ - ليس نصاب الهبة هو نصاب الوصية لدى عموم الطوائف. وقد شعرت محكمة
التمييز بالمخاطر التي يعود اليها المنطق الذي اعتمدته، فحاولت عند تفسير قرارها
السابق، بموجب قرار ١٩٦٥/٣/١٥ تلافي ذلك بالنسبة لبعض الطوائف، فوقعته
بالتناقض مما لا مجال للاسهاب بشأنه هنا.

٢ - ان التمسك بهاتين المادتين ليس في محله، اذ لو وجدت الهيئة العامة لها متكما
فيهما لسند رأبها، لما فاتها وجودهما.

٣ - ان هاتين المادتين وردتا في الكتاب الثالث من قانون ١٩٥٩ وتحت عنوان
نصاب الوصية، وان نصتا على جمع الاموال التي وهبها الموصي. حال حياته مع
امواله الصافية التي خلفها لتعين نصاب الوصية بحيث لا يسوغ له الايضاء الا
بالجزء الذي يبقى بعد حسم قيمة الهبات، فهي لا علاقة لها بتعين نصاب الهبات،
كونها تعالج نصاب الوصية لا نصاب الهبات، وتنص على تخفيض الوصية عند
تجاوزها للنصاب، ولا تعرض لتخفيض الهبات، بحيث لا يمكن تطبيق هذا النص،
الا عند تحقق شرط وجود وصية تثير قضية تجاوز حد النصاب.

٤ - الاعتداد بما وهبه الموصي لتعين الجزء الذي يبقى سائغا الايضاء به في حدود
النصاب المعين قانونا، لا يعني ان المورث الذي لم يعتمد للايضاء اطلاقا، وكان ما

وهبه يتجاوز حد نصاب الوصية يخول الوارث طلب تخفيض الهبات التي اجراها المورث.

ففي القانون المصري لا نصاب للهبة، لكن قانون الوصية المصري كرس حصة محفوظة لفروع اولاد الميت الذين ماتوا قبله . كما نص على ان هذا النصاب للوصية الواجبة يدخل في تحديد الهبات التي اجراها المورث حال حياته، بحيث يعتد بما وهبه المورث لهذا الفرع من اجل حساب تمتة النصاب. وما من احد استخلص من هذا النص ان نصابا للهبة بات محددًا بقدر نصاب الوصية، وان الهبة ان تجاوزت هذا النصاب تخفض بطلب باقي الورثة.

الا ان بعض المحاكم اعتبرت ان نصاب الهبة لم يحدد الا بعد صدور قانون ١٩٥٩، فقضت محكمة التمييز بان سبب النقض تناول مخالفة القرار الاستثنائي للقاعدة القانونية القائلة ان الهبات غير خاضعة للنصاب القانوني، اذ انها كانت حرة للمسيحيين قبل صدور قانون ١٩٥٩/٦/٢٣، وكانت تطبق عليها قواعد الشرع الاسلامي. وقد اخذ قرار النقض بهذه القاعدة واعتبر ان القرار الاستثنائي المطعون فيه خالف هذه القاعدة مما اوجب نقضه لهذه الجهة. وتأسيسا على ما تقدم يعتبر عقد البيع الصادر عن الوالد لاولاده الذكور يخفي هبة كما قررت ذلك محكمة الاستئناف. ولكن طالما ان هذه الهبة حصلت قبل صدور قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، فانها لا تخضع لنصاب. ويبقى الواهب حرا في التصرف بماله عن طريق الهبة لمن يشاء . وتكون دعوى ابني الواهب الرامية الى ابطال عقد البيع الذي يخفي

هبة ضمن حدود الحصة المحفوظة مستوجبة الرد، ما دام ان هذا العقد حصل بتاريخ ١٠/٢/١٩٤٤، أي قبل صدور قانون ١٩٥٩^(١).

قضت محكمة التمييز بان الهبات المنجزة تخضع للنصاب القانوني المحدد في قوانين الاحوال الشخصية لدى كل طائفة من الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان، وان اخضاع الهبة الى نصاب الوصية لدى الطوائف المسيحية بموجب قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ انما هو تكريس لمبادئ القانون الوضعي وللمادة ٥١٢ موجبات وعقود، التي اخضعت الهبات للنصاب. وان اخضاع الهبة المنجزة قبل صدور قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ لنصاب الوصية، كما حدده هذا القانون يكون بالتالي متوافقا مع نص المادة ٥١٢ موجبات وعقود التي حصلت الهبة في ظلها، ومع احكام هذا القانون من جهة ثانية، اذ نص في المادة ٦٦ منه على انه لاجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى اموال المتوفي الصافية، بعد حسم ديونه منها، قيمة الاموال التي وهبها في اثناء حياته، ويتخذ اساسا لتقدير هذه الاموال ثمنها وقت الهبة، وقد اثبتت محكمة الاستئناف ان الوفاة حصلت بعد صدور قانون سنة ١٩٥٩، مما يجعل هذا القانون راعيا للتركة المفتوحة في ظله^(٢).

الاتجاه الثالث :

يقوم على توحيد النصاب في الهبة والوصية، وحتى بالنسبة الى المسلم السني، ويكون هذا النصاب الثلث. وبهذا الاتجاه قضت محكمة استئناف لبنان الشمالي بانه يجوز للمسلم السني ان يتصرف باملاكه عن طريق الهبة، ولكن هنالك

^١ - تمييز، قرار ٢١ ت ١٠/٣/١٩٧٢، حاتم، ج ١٣٠، ص ٦٢، وراجع مجلة العدل ٦٦٣/٩٧١

^٢ - تمييز، غ ٢، ق ٢٦ ت ١٧/٤/١٩٧٤، العدل، ١٩٨٦، ١ و ٢، ص ٢٦٢ رقم ٢ و ٣

نصاباً يجب عليه التقيد به. فمحكمة التمييز هيبتها العامة اعتمدت في قرارها الصادر بتاريخ ٦١/١/٣١ رقم ١ المفسر بالقرار الاعدادي الصادر في ١٩٦٥/٣/٥، المبدأ الآتي : ان نصاب الهبة هو النصاب المعين للوصية، وان هذا النصاب بالنسبة الى المسلمين السنيين يكون ثلث التركة دون تمييز بين ان يكون الموهوب له وارثاً، او غير وارث، على ان يكون الجزء الذي يزيد على النصاب المحدد موقوفاً على اجازة الورثة :

وبناء عليه تكون الهبة مستوجبة التخفيض حتى ثلث قيمة عقارات المورث، وقيد ما يصيب الموهوب له على هذا الاساس على اسمه ^(١).

الاتجاه الرابع :

يرتكز على عدم اعتبار أي نصاب للهبة عند المسلمين السنيين. وبهذا الاتجاه قضت محكمة الاستئناف بان الاجتهاد الذي تستند اليه الجهة المستأنفة قد اوضحته محكمة التمييز الهيئة العامة في قرارها رقم ١ تاريخ ١٩٦٥/٣/١٥ المنشور في النشرة القضائية سنة ١٩٦٧ الجزء السادس صفحة ٤٧٨ الذي ورد فيه ما يلي :

وحيث ان القرار الصادر عن الهيئة العامة في ١٩٦٤/١/٣١ قد اثبت في مآل اسبابه المرتكزة عليها الفقرة الحكمية ان للهبة نصاباً وان هذا النصاب هو بالنسبة للمسلمين السنيين ثلث التركة بدون أي تمييز بين ان يكون الموهوب له وارثاً او يكون غير وارث.

١ - استئناف لبنان الشمالي، قرار ٤٠٣ ت ١١/٤/١٩٦٥، حاتم، ج ٦٦ ص ٦٣، وانظر استئناف جبل لبنان، غ، ١، قرار ٢٩٩، ت ١٧/١١/١٩٧٢، حاتم، ج ١٤١، ص ٤٤ - ٤٧، وقرار ٣٥٥ ت ٢٢/١٢/٧٤، حاتم، ج ١٤١، ص ٥١ - ٥٣

ثم صدر قرار عن الهيئة العامة يوضح انه اذا كانت الهبة خاضعة لنصاب الوصية، غير انها غير خاضعة لقاعدة لا وصية لوارث اذا كانت ضمن النصاب المسموح به.

وحيث ان هذا القرار لم يوضح ما هو نصاب الوصية اذا كانت لوارث عملا بالمذهب الحنفي لانه يجب معرفة مقدار هذا النصاب كي يمكن تطبيقه على الهبة. وحيث انه عملا بالمذهب الحنفي المذكور اعلاه فان الوصية لوارث غير خاضعة لنصاب بل خاضعة لاجازة، فان اجازها الورثة تكون صحيحة مهما بلغ مقدارها بالنسبة لقيمة التركة وان لم يجزوها تكون باطلة حتى لو كانت قيمتها ضئيلة بالنسبة لقيمة التركة.

« يراجع بهذا الخصوص المحمضاني الطبعة الرابعة ٩٦٧ صفحة ١٨٨ ».

وحيث انه انطلاقا من هذا المبدأ يقتضي اعتبار انه على فرض مجازة الجهة المستأنفة في نظريتها المتضمنة ان الهبات خاضعة لنصاب الوصية فانها لا تكون خاضعة لاي نصاب عند السنين اذا كانت لوارث، ولانه في هذه الحالة تكون الوصية ذاتها غير خاضعة لاي نصاب ، بل خاضعة لاجازة الورثة وفي حال تحريرها من هذه الاجازة لا تعود خاضعة لاي نصاب.

وحيث انه في كل حال فان البحث لا يدور حول النصاب في الوصية بل حول تفسير المادتين ٥١٢ و ٥٣١ موجبات وعقود وكيفية اعطائهما المعنى القانوني ومعرفة ما هو نصاب الهبة لوارث بحسب المذهب الحنفي.

وحيث ان هذه المحكمة تعتبر انه في حال تبني نظرية الجهة المستأنفة المتضمنة ان نصاب الوصية ينطبق على الهبات لا تكون هذه الهبات خاضعة لاي نصاب عند السنة.

وحيث ان تفسير المادتين ٥١٢ و ٥٣١ موجبات المين اعلاه ينطبق مع نية المشرع ومبدأ المساواة اكثر من غيره وذلك للاسباب التالية :

١ - لانه في حال اعتبار الهبة عند السنين غير جائزة لوارث نكون وضعنا قاعدة حرمان لم ينص عليها المشرع صراحة مع العلم ان التشريع الحديث يميل الى الغاء هذه القاعدة، فالقانون المصري قد الغاها فيما يتعلق بالوصايا ايضا.

٢ - ولانه نكون فرقنا بشكل فادح بين السنين وبقية الطوائف مع العلم ان نية المشرع اللبناني اتجهت الى ازالة الفوارق بين الطوائف فيما يتعلق بالهبة بقدر الامكان بدليل انه اخضعها لقانون الموجبات والعقود، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان الوضع عند المحمدين هو اصعب من الوضع عند غير المحمدين باعتبار انه في حال تطبيق نصاب الوصية على الهبة عند السنين يشترك بالارث مع بنت المتوفي كل وريث مهما كانت درجة قرابته ولا يمكن للموصي ان يحرمه من الارث مع العلم انه عند غير المحمدين فان اصحاب الحصص هم فقط الذين لا يمكن حرمانهم من الارث.

٣ - قد يقال بان هذا التفسير يخلق تمييزا بين الطوائف بدليل انه يمكن للسني ان يوهب كامل امواله الى احد الورثة ويحرم الباقيين بينما لا يحق ذلك لغيره، غير انه في حال تبني الرأي المعاكس يصبح السني في حالة لم تعد تقبل بها جميع الانظمة الحديثة وهي حالة الواهب الذي هو اب لبنات فقط، فاذا كان المذهب الحنفي حرمه من الايصاء الى بناته، فلا يوجد أي سبب قانوني او انساني لحرمانه من الهبة لانه في حال حرمانه من ذلك لا يعود يوجد امامه الا طريقة تغيير مذهبه الامر الذي يتنافى مع مبادئ القانون والعدالة والانصاف.

إذا كان التفسير يعطي ميزة للسني دون سواه فذلك لان المذهب الحنفي هو المذهب الوحيد الذي لا يعطي البنت حق حجب الورثة غير الاولاد، فاذا كان المذهب الدرزي لا يعطيها هذا الحق غير انه حسب هذا المذهب فان الوصية غير خاضعة لاي نصاب وكذلك الهبة.

وحيث انه اذا حصلت مقارنة بين سيئات وحسنات جميع التفسيرات التي اعطيت للمادتين ٥١٢ و ٥٣١ موجبات يبقى التفسير المبين اعلاه في رأي هذه المحكمة اقرب لنية المشرع والمبادئ والعدالة والانصاف.

وحيث ان قواعد تفسير الاعمال القانونية تطبق على تفسير المواد القانونية وحيث انه عملا بالمادة ٣٦٧ موجبات يفضل التفسير الذي يجعل للنص مفعولا للتفسير على الذي يبقى معه النص دون مفعول.

وحيث ان التفسير المبين اعلاه ينسجم اكثر من غيره مع المادتين ٣ اصول مدنية (قلم) و ٣٦٧ موجبات.

وحيث انه في حال اعتبار البيع هبة لا تكون خاضعة لاي نصاب ويكون بالتالي هذا البيع صحيحا، وان لم يدفع الثمن^(١).

وهكذا يبدو ان غالبية المحاكم اللبنانية اخذت تعارض قراري الهيئة العامة لمحكمة التمييز الصادرين في ١٩٦٤/١/٣١ و ١٩٦٥/٣/١٥^(٢).

^١ - استئناف بيروت، غ ١، قرار ١٩٨ ت ١٩٧٢/٤/٥، حاتم، ج ١٤١ ص ٥٥ - ٥٨

^٢ - راجع محكمة استئناف لبنان الشمالي، غ ١، قرار ١٠١ ت ١٩٧١/٣/٢٧، حاتم، ج ١٥٦، ص ٦٠ وما يليها، وغميز، غ ٤، رقم ٦٤ ت ١٩٧٤/١١/٤، حاتم ج ١٦٣، ص ٣٨٤، واستئناف جبل لبنان، غ ١، قرار ٣١ ت ١٩٨١/٣/١٩، حاتم، ج ١٩٠،

غير ان محكمة التمييز في قرار حديث لها ايدت قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز تاريخ ١٩٦٤/١/٣١ عندما قضت بانه حصل تضارب في الاجتهاد حول هذا الموضوع الى ان حسمه قرار المحكمة الخاصة لتوحيد الاجتهاد بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١ الذي اعتبر ان نصاب الهبة هو نصاب الوصية ذاته، ويجب الرجوع اليه في قوانين الوصية. وبعد الغاء المفعول الالزامي لقرارات محكمة توحيد الاجتهاد عام ١٩٥٣، عاد الاجتهاد ليضطرب مجددا بين مستفيد من نظرية محكمة توحيد الاجتهاد وبين مخالف لها، وحجة الاجتهاد المخالف انه لا تخفيض بدون نص فضلا عن اسباب اخرى. وقد تسنى للهيئة العامة لمحكمة التمييز ان تفصل الموضوع بقرارها رقم ١ تاريخ ١٩٦٤، وهي اخذت بالوجهة التي سبق ان اقرتها محكمة توحيد الاجتهاد، معتبرة انه يجب العمل بالمادتين ٥١٢ و ٥٣١ موجبات وعقود، واعتبار ان نصاب الهبة هو النصاب المعين للوصية، وان اعمال النص خير من اهماله. وقد تبني القرار المطعون فيه الوجهة التي اعتمدها الهيئة العامة لمحكمة التمييز فلا يشكل مخالفة للقانون^(١).

ان ما عرضنا من تضارب في الاجتهاد ما هو الا غيض من فيض، نكتفي بهذا القدر منه، على ان نصل الى النتيجة الحالية الآتية :

فيما يتعلق بنصاب الهبة عند المسلمين استقر الاجتهاد الحديث على انه لا نصاب للهبة عند المسلمين، وهي تجوز للوارث ولغير الوارث خارج مرض الموت وبالتالي يمكن للمسلم ان يحرم ورثته جميعا من تركته عن طريق الهبة المنجزة. اما فيما يتعلق بنصاب الهبة عند غير المسلمين، فقد استقر الاجتهاد الحديث على اعتبار

ص ٨٩٢ وما يليها، واستئناف لبنان الجنوبي، قرار ٨٥ ت ١٥/١٠/١٩٩١، حاتم، ج

٢٠٧ ص ٣٢٤

١ - تمييز، غ ٥، ق ٦٧ ت ٢٢/٥/١٩٩٧، صادر في التمييز، ١٩٩٧، ص ٣٢٧

ان الهبة تخضع لنصاب الوصية، سواء المنجزة قبل صدور قانون الارث لغير المحمدين تاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣، او بعده. كما ان المادة ٦٦ من هذا القانون تشمل الهبة المنجزة وتلك المضافة الى ما بعد الموت.

ومع ذلك فتمتة قرار حديث لمحكمة التمييز قضى بانه ورد في المادة ٦٦ من قانون الارث لغير المحمدين بانه لاجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى اموال المتوفي الصافية، بعد حسم ديونه منها، قيمة الاموال التي وهبها في اثناء حياته، ويتخذ اساسا لتقدير هذه الاموال ثمنها وقت الهبة. والمادة ٦٨ من القانون ذاته تنص على انه اذا كانت قيمة الاموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني الجائز التصرف به، او الجزء الذي يبقى من هذا النصاب، بعد حسم قيمة الهبات بين الاحياء، فيحصل التخفيض من دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة. ويتبين من الاحكام المشار اليها بانها تتناول الهبات التي اجراها المورث وتؤخذ بعين الاعتبار من اجل تحديد نصاب الوصية، ولا تفيد تقييد حرية تصرف الوهاب بامواله في اثناء حياته. ولاعمال القياس يقتضي المقارنة بين الوضع القانوني لكل من الهبة والوصية. وهما وان كانت تجمع بينهما نية التبرع، الا انهما يختلفان في سائر احكامهما. فالهبة عقد متبادل ويندرج في قاعدة حرية الانسان في التصرف بامواله ولا مجال للقول بالانتقاص من ثمة حصة محفوظة للغير قابلة للتحديد الا بالوفاء، طالما ان اموال المرء تبقى قابلة للزيادة او النقصان طول حياته. اما الوصية فهي عمل منفرد وتبقى غير نهائية حتى وفاة الموصي الذي يمكنه الرجوع عنها، ونصاها قابل للتحديد بتاريخ استحقاقها، لانه لم يعد من مجال بعد ذلك لتعديل مقدار التركة. وان قانون الموجبات والعقود يؤكد في مواده ٥٠٤ و ٥٠٦ الاختلاف في الاحكام المطبقة على كل من الهبة والوصية : فالاولى تخضع للضوابط العامة المختصة بالعقود والموجبات، بينما الثانية تخضع لقواعد الاحوال الشخصية المختصة

بالميراث. ويتبين من الاحكام القانونية المشار اليها عدم امكانية تطبيق القياس بالنسبة الى النصاب المطبق على الوصية لاجداد نصاب للهبة. ويكون القرار المطعون فيه او ادلاءات الجهة المميزة جاء واقعا في محله القانوني لعدم امكانية تطبيق نصاب الوصية على الهبة^(١).

^١ - تمييز، غ ١، ق ١١٦ ت ١٥/١٢/٢٠٠٠، صادر في التمييز، ٢٠٠٠، ص ٢٤٠

الفصل الثاني

في الرجوع عن الوصية وفي سقوطها

De la révocation du testament et de sa caducité

اولا - الرجوع عن الوصية

من ميزات الوصية الاساسية حق الموصي بالرجوع عنها كلها او بعضها متى شاء. وقد فصل قانون الارث لغير المحمدين مسألة الرجوع عن الوصية، في المواد ٦٩ - ٧٤ منه، وذلك بطريقتين : اما رجوع اختياري من قبل الموصي، او رجوع قضائي.

أ - الرجوع عن الوصية اختياريا من قبل الموصي

يقضي المبدأ العام بان الوصية قابلة للرجوع عنها، وذلك لان الرابطة القانونية الناشئة عن الوصية، لا تتكون الا بوفاء الموصي. وكما ان الوصية تنشأ بارادة الموصي المنفردة ، كذلك يصح الرجوع عنها بمشيئته المنفردة. وحق الموصي بالرجوع عن وصيته يتعلق بالانتظام العام. وكل نص يخالف يكون باطلا بطلانا مطلقا. وقد كرسست المادة ٦٩ من قانون الارث لغير المحمدين هذا المبدأ بقولها : للموصي الرجوع عن وصيته كلها او بعضها.

وقد يكون الرجوع عن الوصية صريحا او ضمنيا.

١ - الرجوع الصريح

يستفاد الرجوع الصريح من كل قول يصدر عن الموصي ويظهر فيه صراحة نيته بالرجوع عن الوصية.

كان قانون الوصية لسنة ١٩٢٩، قد نص في المادة ٣ منه على انه يحق للموصي ان يعدل او يغير في وصيته كلما شاء ، ولكنه لم يحدد شكل هذا التعديل او التغيير، فتصدى الاجتهاد لهذا الامر مقرر ان تراعى في عملية الغاء الوصية الشروط الشكلية نفسها التي تراعى عند تنظيمها والا كان هذا الالغاء باطلا وظلت الوصية قائمة بذاتها وصالحة للتنفيذ. وذلك لانه من المسلم به علما واجتهادا ان الوصية هي عقد يجب ان تراعى فيه شكليات نص عليها القانون هي من مكوناته، وبدونها لا يعتبر الايصاء صحيحا، نظرا لخطورة العمل الذي يقدم عليه الموصي في عقد الوصية. ولالغاء الوصية الخطورة ذاتها التي تكون للوصية، لان هذا الالغاء يشكل بالواقع ايصاء جديدا او رجوعا عن الايصاء بحيث يستفيد من هذا الرجوع اشخاص آخرون بخلاف الموصي لهم، ولذلك لا بد من مراعاة الشروط الشكلية ذاتها التي تراعى عند تنظيم الوصية^(١). وقد قضت محكمة استئناف بيروت بان القانون الصادر في ٧ آذار ١٩٢٩ حصر تنظيم الوصية بصيغة رسمية واحدة. ولهذا يجب ان يستتبع فرض الصيغة لتنظيم الوصية مراعاة الصيغة ذاتها عند الرجوع عنها لان ما هو مفروض لاتمام عمل بالنظر الى خطورته مفروض ايضا لالغائه وبناء عليه يكون الغاء الوصية بموجب تصريح صادر عن الموصي ومصدق عليه لدى الكاتب العدل ، غير قانوني، وتظل الوصية بالنسبة الى الورثة والموصى لهم صحيحة وقائمة بذاتها وصالحة للتنفيذ^(٢).

كما قضت محكمة استئناف بيروت، في ظل قانون ١٩٢٩/٣/٧ ، بانه اذا كان لا يوجد نص صريح في هذا القانون يفرض للرجوع عن الوصية صيغة شكلية معينة ، الا انه يستدل من تسلسل المواد والاتيان بحق التعديل والتغيير في نص واحد

^١ - تمميز، ق ٧٨ ت ١٩٥٨/١٢/٢٤، حاتم، ج ٣٨، ص ٧٤

^٢ - استئناف بيروت، غ ٢، ق ٦٤٠ ت ١٩٥٨/٣/٢٨، حاتم، ج ٣٤، ص ٨٠

تتبعه النصوص الواجب توافرها للايصاء، ان التعديل كالتغيير او الرجوع عن الوثيقة لا يمكن ان يتم الا بالشكل الواجب مراعاته في الايصاء^(١) ، عملا بالمبادئ الكلية التي طبقت في قانون الموجبات والعقود بشأن الوكالة ، وفرضت في الرجوع عن الوكالة اتباع الصيغة المفروضة لاعطائها^(٢).

واذا كنا من انصار الرأي الذي يعتبر ان الرجوع عن الوصية يجب ان يتم بالشكل الواجب مراعاته بالايصاء، فاننا نشير الى ان ثمة اراء في الاجتهاد ذهبـت بخلاف ذلك معتبرة بانه ليس من الضروري ان يتم العدول عن الوصية، بالصيغة نفسها التي جرى فيها تنظيم الوصية فقضت المحكمة الابتدائية في لبنان الشمالي بان القاعدة هي ان العمل القانوني يتم بمجرد ارادة الفريق المعني ورضاه، والصيغة الرسمية او الاحتفالية لا تغدو عنصرا جوهريا في قيام ذلك العمل الا بنص خاص ، وما دام ان قانون الوصية لم ينص على ان العدول عن الوصية يجب ان يكون احتفاليا تحت طائلة البطلان، فلا مجال للاخذ بالاجتهاد الذي يقول بان العدول عن الوصية يجب ان يتم بصيغة الوصية نفسها. ولا يرد على ذلك بان الشارع بفرضه صيغة معينة لقيام الوصية يكون قد فرض تبعا لذلك ذات الصيغة للرجوع عنها، لان الشارع فرض صيغة احتفالية في الوصية لحماية ارادة الموصي من العبث، ولتعلق الوصية بامر خطير هو التبرع بامواله، اما الرجوع عن الوصية المحض فليس بذات الخطورة، بل ان الغاية التي توخاها الشارع تكون متحققة اكثر بتسهيل رجوع الموصي عن وصيته. ولذلك فان الشارع الفرنسي الذي جعل الوصية

١ - تمميز، ١٩٥٨/٢/٢٤، واستئناف بيروت ١٩٥٨/٣/٢٨، النقيب ادمون كسبار، الوصايا

والمجات، ص ١٦٥ صبحي المحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ص ٢٠١.

٢ - المادة ٨١٤ من قانون الموجبات والعقود

احتفالية قد نص على امكان الرجوع عنها لدى الكاتب العدل ، وعلى غرار سار الشارح اللبناني بالمادة ٧٠ من قانون الارث الجديد الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٣^(١).

حسم قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ الجدل حول مسألة شكل الرجوع عن الوصية في المادة ٧٠ منه التي نصت على انه « يمكن الرجوع عن الوصية بوضع وصية لاحقة او سند رسمي او كتاب بخط الموصي، يودع لدى الكاتب العدل على الشكل المبين في المادة ٥٥ يعلن فيه الموصي انه رجع عن وصيته السابقة ».

ويتضح من هذه المادة، ان الرجوع عن الوصية في احكام هذا القانون يتم بالطرق الآتية :

الطريقة الاولى : وضع وصية لاحقة

يمكن للموصي ان يرجع عن وصيته بوضع وصية لاحقة منظمة اصولا، بحسب الطريقة التي يفرضها قانون ١٩٥٩، أي باتباع شكل الوصية الرسمي امام الكاتب العدل، او المكتوبة بخط اليد والمودعة لدى الكاتب العدل، وذلك وفقا للاصول المنصوص عليها في المادتين ٥٥ و ٥٦ من القانون المذكور.

وقد جاء نص المادة ٧٠ من قانون ١٩٥٩ ليؤكد قصد المشرع بان الرجوع عن الوصية، وان كان يشترط لصحته عقدا له شكل الوصية، الا انه لا لزوم لان يتضمن ايضاء جديدا، وذلك وفقا لما اقره الاجتهاد الفرنسي^(٢)، على الرغم من نص المادة ١٠٣٥ مدني فرنسي^(٣).

^١ - حكم رقم ٤ ت ١٩٦٥/١/٧، المحامي، ١٩٦٥، ص ٣٩

^٢ - Cass. 10 janv. 1865, D.P. 65.1.185; Besançon, 26 juill. 1899. D.P. 1900.2.348

^٣ - Art. 1035 : « Les testaments ne pourront être révoqués, en tout ou en partie, que par un testament postérieur, ou par un acte devant notaires, portant déclaration du changement de volonté ».

ولا يتوجب على الموصي للرجوع عن وصيته ان يستعمل شكل الوصية التي يرجع عنها، بل باستطاعته ان يستعمل كل شكل اجازته القانون لتنظيم الوصايا، فيحق له مثلا ان يرجع عن وصية رسمية بوصية مكتوبة بكاملها ومؤرخة وموقعة بيده.

واذا كانت الوصية الجديدة المتضمنة رجوعا من الوصية السابقة باطلة لمخالفتها قواعد الشكل، او بسبب عدم اهلية الموصي، فلا تنتج مفاعيلها القانونية، وبالتالي تبقى الوصية الاساسية قائمة، وهذا ما ذهبت اليه المحاكم، حيث قضى بانه في حال ابطال الوصية المنظمة في سنة ١٩٦١، تسمى هذه الوصية في حكم غير الموجودة، ولا يعود من الجائز الاستناد اليها للقول برجوع الموصي عن وصيته السابقة، وعليه فانه بمجرد ابطال الوصية المنظمة في سنة ١٩٦١، تعود للوصية المنظمة سنة ١٩٥٩ مفاعيلها الكاملة ونفاذها التام^(١). وعلى العكس من ذلك، اذا كانت الوصية اللاحقة مستوفية الشروط القانونية، ولكنها غير قابلة للتنفيذ لسبب من اسباب السقوط كوفاة الموصي له مثلا، فالوصية الاساسية تعتبر ملغاة.

من المقرر انه في حال الايصاء على العموم لشخص، ثم الايصاء على العموم لشخص آخر، فالقاضي يبحث فيما اذا كان الموصي قد اراد الايصاء على العموم الى شخصين، وهو امر ممكن، او اراد احلال موصى له جديد على العموم مكان الموصى له الاول^(٢). فاذا اوصى شخص بكل ما يملك الى اشخاص معينين، ثم رجع عن هذه الوصية بصك مسجل لدى الكاتب العدل على غير شكل الوصية، وبعد هذا الرجوع اوصى بكل ما يملك الى شخص آخر، ثم رجع عن

^١ - استئناف جبل لبنان، غ ١، ق ١١٠ ت ١٧/٤/١٩٧٣، حاتم، ج ١٤٥، ص ٥٨

^٢ - Jossierand, dr. civ. T. III, n° 1648

وصيته الثانية، فإن الرجوع عن هذه الوصية الأخيرة لا يؤدي الى احياء الوصية الاولى طالما ان نية الموصي قد تجلت بالرجوع عنها، وبفرض ان هذا الرجوع هو باطل لعدم ارتدائه صيغة معينة، فانه يمكن على الاقل الاعتداد به لتفسير نية الموصي. وهذا الحل يتفق مع الشرع الاسلامي الذي يقول بان الايصاء على العموم الى شخصين بوصيتين متعاقبتين الغيت الاولى منهما، او قامت قرينة على الغائها لا يفترض معه العمل بالوصيتين معا^(١).

ولا يشترط القانون ان تتضمن الوصية اللاحقة ايصاء معيناً، بل يمكن للموصي ان يكتفي بالغاء الوصية الاساسية بدون وصية جديدة.

ويكون الرجوع عن الوصية قابلاً بدوره للرجوع، وهذا ما يحیی مفاعيل الوصية، وكان الرجوع لم يحصل ابداً. واذا كان من شأن العودة عن الرجوع ان يحیی مفاعيل الوصية، فما ذلك الا لان الرجوع عن الوصية لا يجعلها معدومة، والا لوجب تنظيم وصية جديدة بمضمون الوصية الاولى، بل يقيم عائناً موقتما امام فعاليتها، بالامكان ازالته بمجرد تعبير مخالف عن الارادة بالعودة عن الرجوع^(٢). وقد قضى بان الايصاء والرجوع عنه وتفسيرهما يتوقف على استجلاء نية الموصي. ومن الامور المتفق عليها في الاجتهاد ان الايصاء ثم مجرد الرجوع عن الايصاء، ثم مجرد العدول عن هذا الرجوع يفضي آخر الامر الى احياء الوصية التي رجع عنها الموصي. وهذا امر مستمد من منطلق الاشياء لان زوال السبب المانع يؤدي الى قيام

^١ - المحكمة الابتدائية في لبنان الشمالي، حكم رقم ٤ ت ١٧/١/١٩٦٥، المحامي،

١٩٦٥، ص ٣٩

^٢ - تمیز، غ ١، هـ ٢، ق ٩١ ت ٦/٦/١٩٦٨، حاتم، ج ٩٥، ص ٥٥

الممنوع. على ان هذه القاعدة مستوحاة غالبا من تفسير نية الموصي ، فاذا ثبت من ملابسات القضية غاية اخرى فالعبرة لنية الموصي ^(١).

يتم الرجوع عن الرجوع بشكل الرجوع عن الوصية نفسه، أي بعقد يرتدي صيغة الوصية دواما حاجة لتكرار بنود الوصية التي رجع الموصي عنها، بل يكتفى بالإشارة إليها ^(٢)، وتستعيد الوصية قوتها في حال الرجوع عن الرجوع، وتعتبر كأنها لم يرجع عنها ^(٣).

الطريقة الثانية : وضع سند رسمي

قد يحصل رجوع الموصي عن الوصية بموجب سند رسمي منظم امام الكاتب العدل، وفقا لاصول تنظيم السندات الرسمية. ولا يتضمن السند الرسمي هذا ايضاء جديدا، وهذا ما يميزه عن الوصية.

الطريقة الثالثة : كتاب بخط الموصي

قد يرجع الموصي عن وصيته بموجب كتاب بخط يده، يودع لدى الكاتب العدل على الشكل المبين في المادة ٥٥ من قانون الارث لغير المحمدين، أي وفقا للاصول التي يعتمد عليها الكاتب العدل في السندات الرسمية، كالتحقق من شخصية الموصي والتصديق على توقيعه على ان يذكر ذلك في عبارة المصادقة. على ان يعلن الموصي في الكتاب المشار اليه انه رجع عن وصيته السابقة.

١ - ابتدائية لبنان الشمالي، حكم رقم ٤ ت ١٩٦٥/١/٧، المحامي، ١٩٦٥، ص ٣٩

٢ - Cass. 4 déc. 1811, D. Jur. Gén., V^o disposition entre vifs, n^o 4180

٣ - Paris, 1er mars, D.H. 1929, 258

٢ - الرجوع الضمني

تقضي القاعدة العامة بان الرجوع الضمني عن الوصية يستتج من كل تصرف او عمل يعبر فيه الموصي عن ارادته بالرجوع عن الوصية. الا ان قانون الارث لغير المحمدين حصر الرجوع الضمني عن الوصية بحالتين فقط. والسبب في ذلك هو ان الوصية في هذا القانون هي وصية شكلية، فلا يصح الرجوع عنها، مبدئيا، الا بصورة صريحة، او بصورة ضمنية قرينة من الشكلية^(١)، اما حالنا الرجوع فقد حددتها المادتان ٧١ و ٧٢ من القانون المذكور على الشكل الآتي :

الحالة الاولى : تنظيم وصية لاحقة تبطل الوصية السابقة

نصت المادة ٧١ من قانون ١٩٥٩ على ما يأتي : « ان الوصية اللاحقة التي لا تتضمن رجوعا صريحا عن الوصية السابقة تبطل ضمنا احكام الوصية السابقة المخالفة لاحكام الوصية الجديدة او التي لا تتفق معها. يعتد بهذا الرجوع الضمني وان بقيت الوصية الجديدة بدون انفاذ لسبب خارج عن ارادة الموصي ».

يتضح من هذه المادة ان الوصية اللاحقة التي تتناقض مع وصية سابقة من شأنها ان تلغي الوصية السابقة هذه. كما هو الامر فيما لو اوصى شخص بعقار معين الى شخص معين "A" ، ثم نظم وصية جديدة بالعقار عينه الى شخص آخر "B" ، فانه يستفاد من الوصية اللاحقة ان الموصي قد الغى ضمنا الوصية السابقة.

غير انه قد ينتج عن الرجوع الضمني عن الوصية بتنظيم وصية لاحقة بعض الصعوبات ولا سيما فيما يتعلق بتفسير نية الموصي، وما اذا كان قد قصد بوصيته

^١ - صبحي الحمصاني، المبادئ الشرعية والقانونية، ط ١٩٦٢، ص ٢١٠

اللاحقة الرجوع عن وصيته السابقة كلها أو بجزء منها. وقد ذهب العلم والاجتهاد الى ان الوصية اللاحقة التي لا تتضمن رجوعا صريحا عن الوصية السابقة لا تبطل هذه الوصية بكاملها، بل تبطل ضمنا جميع احكامها المخالفة لاحكام الوصية الجديدة او التي لا تتفق معها^(١)، وبالتالي فان تنظيم وصية لاحقة لا يلغي حكما الوصية السابقة لها، بل قد يلغيها جزئيا، وحتى قد تكون الوصية الجديدة مكملة للوصية السابقة، وذلك بحسب ارادة الموصي واستخلاص محكمة الموضوع لهذه الارادة. ولهذه المحكمة السلطة التقديرية المطلقة لمعرفة نية الموصي الحقيقية.

ولا يعتد بالرجوع عن الوصية السابقة بتنظيم وصية جديدة الا اذا كان الموصي به عبارة عن شيء محدد بالذات كعقار او سيارة مثلا، ولكن اذا كان موضوع الوصية الجديدة مبلغا من المال، فان تنفيذ الوصية السابقة قد يظل ممكنا مع وجود الوصية الجديدة. كما لو اوصى شخص بمائة الف دولار، ثم اوصى بموجب وصية جديدة بخمسين الف دولار، فان الوصية الجديدة لا تعني بالضرورة ان الموصي قد تراجع عن وصيته السابقة، لان الوصية الجديدة لا تتناقض مع الوصية السابقة.

كما ان الوصية اللاحقة التي تتضمن ترجعا عن الشيء الموصى به على وجه خاص لا تؤثر على الايصاء على العموم او على وجه العموم، فالموصي له بجميع اموال التركة يحصل، مع الوصية الجديدة، على اموال التركة بكاملها محسوما منها الشيء الموصى به بالوصية الجديدة.

^١ - تمميز، ق ٦٣ ت ١٨/٤/١٩٥٩، واستئناف الشمال، ق ٦١ ت ٣/٢/١٩٦٠، حاتم، ج

٤٣، ص ٤٣، ون.ق.، ١٩٦٠، ص ٧٩٠

في الاصل لا تبطل الوصية الجديدة وصية سابقة الا اذا تضمنت رجوعا صريحا عنها. ولكن اذا كان هذا الابطال لا يحصل حكما، فان نية الموصي بالرجوع عن الوصية السابقة، او بعض احكامها، يستتج من عدم الملاءمة او التناقض بين احكام هذه الوصية واحكام وصية لاحقة. وهذا ما عناه نص المادة ٧١ من قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩، بالقول : « تبطل ضمنا جميع احكام الوصية السابقة المخالفة لاحكام الوصية الجديدة او التي لا تتفق معها ». ومرد الرجوع الضمني هذا ليس الى عدم استطاعة تنفيذ الوصيتين معا، بل الى نية الموصي. ولذلك قضى بانه لا ضرورة لعدم ملاءمة او مخالفة مادية بين الوصيتين، بل يكفي فقط بعدم الملاءمة المعنوية ^(١). فاذا اوصى احدهم بملكية عقار واوصى، بوصية لاحقة، بحق انتفاع بهذا العقار الى آخر، تعتبر الوصية الجديدة رجوعا عن الاولى ^(٢). واذا اوصى بعقار لشخص، ثم اوصى له بحق الانتفاع بهذا العقار، تعتبر الوصية الجديدة لاغية للاولى فيما يتعلق برقبة العقار. واذا اقام الموصي شخصا كموصى له على العموم او على وجه العموم، ثم عين آخر موصى له على العموم او على وجه العموم، فلا يوجد، مبدئيا، تناقض، ويشترك الموصى لهما بالموصى به ^(٣). الا اذا تبين ان قصد الموصي هو خلاف ذلك ^(٤).

— ١ — Cass. 23 juil. 1883, D.p. 84. 128; 25 juil. 1921, D.P 1921.1. 182

— ٢ — Boulanger, T.3, n° 2078

— ٣ — Cass., 7 juil. 1886, S, 88.1.155

— ٤ — Cass., 10 déc. 1906, D.P. 1907.1.189

ما هو مصير الوصية السابقة فيما لو تعذر تنفيذ الوصية اللاحقة لسبب خارج عن ارادة الموصي . فهل تظل ملغاة بالرغم من عدم تنفيذ الوصية اللاحقة ام انها تستعيد قوتها وتكون قابلة للتنفيذ ؟

لقد اجابت الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الارث لسنة ١٩٥٩ على هذا التساؤل بقولها : « يعتد بالرجوع الضمني وان بقيت الوصية الجديدة بدون انفاذ لسبب خارج عن ارادة الموصي ». كما لو كان الموصى له غير اهل للحصول على الموصى به، او اذا رد الوصية، او اذا توفي قبل الموصي ^(١).

الحالة الثانية : بيع الموصى به

نصت المادة ٧٢ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « اذا باع الموصي المال الموصى به في وصية سابقة فيعتبر البيع رجوعا عن الوصية على قدر الشيء المباع. ويعتد بهذا الرجوع وان ابطال البيع الا اذا وقع البطالان لعيب في الرضى او اذا عاد المال الموصى به ملكا للموصي ».

يتبين من هذه المادة ان بيع الموصي للمال الموصى به بوصية سابقة يعتبر رجوعا عن هذه الوصية. وقد يظن للوهلة الاولى ، ان هذا الرجوع ناتج عن عدم امكان تنفيذ الوصية. ولكن التعمق في المادة المذكورة يظهر العكس، ولا سيما ان هذه المادة تقضي بالرجوع عن الوصية، حتى في حال ابطال البيع. ومرد هذا الرجوع الضمني يعود الى نية الموصي، الذي في بيعه العقار الموصى به يعلن ارادته

بانتهاء مفعول وصيته^(١). وهذا ما عبّر عنه بعض الشراح بالقول : ان في بيع الموصى به من قبل الموصي قرينة قانونية على الرجوع عن الوصية^(٢).

هل يحق للورثة المطالبة بابطال بيع عقارات موصى بها ؟

اعتبر الاجتهاد انه لا يجوز القول بعدم وجود مصلحة للورثة في طلب ابطال بيع عقارات موصى بها، اذ ان الوصية نفسها قد تكون موضوع دعوى ابطال لاسباب متعددة. ويبقى للورث مصلحة جدية وآنية بابطال البيع كي يتسنى له فيما بعد، طلب ابطال الوصية، فيما لو تشبث بها الموصى له. فضلا عن ان المورث يكون قي اقدمه على بيع العقارات الموصى بها قد رجع عن الوصية. والرجوع الضمني هو كالرجوع الصريح كما يستفاد من المفهوم المعاكس لنص المادة ٢٣٦ موجبات وعقود^(٣)، غير ان ثمة رأيا فقهيا، ذهب بخلاف ذلك، الى اعتبار انه لو فرضنا ان الموصي تصرف بعقار داخل في الوصية بطريقة البيع، ووافقت على هذا التصرف الموصى لها الاولى، وجاء الورثة الطبيعيون يطعنون بعقد البيع لعدة الغبن وفقدان اهلية البائع الموصي فان دعواهم ترد لانتفاء المصلحة ، لانه لو اجابت المحكمة طلب ابطال البيع فان المباع يعود الى الموصى لها الاولى ومن بعدها الى الموصى لها الثانية^(٤).

ان البيع الذي يتناول قسما من المبيع الموصى به سابقا يستتبع الرجوع عن الوصية بقدر موضوع عقد البيع. فاذا اوصى شخص بعقار معين الى شخص معين.

١ - Cass., 25 avril 1887, D.P., 88.1.169

٢ - Aubry et Rau. T.11, éd. 1956, p 405

٣ - استئناف، ١٠/٢/١٩٩١، ن.ق. ١٩٦١، ص ٤٦٥

٤ - زهدي يكن، منشور في حاتم، ج ٤٣، ص ٦٣

ثم بعد ذلك، باع نصف هذا العقار، فان الوصية بالعقار لا تلغى بكاملها، بل فقط بنصف العقار المبيع، ويبقى النصف الآخر من حق الموصى له بمقتضى الوصية.

ولكنه يشترط لصحة الرجوع ان يكون الموصى به قد بيع فعلا وانتقلت ملكيته الى ذمة المشتري ، اما مجرد نية البائع بالمبيع، او الاستدانة عليه بطريق الرهن او التأمين او تثقيله بالحق العيني، لا يعد رجوعا عن الايضاء. وكذلك الامر اذا تم بيع العقار عن طريق عقد بيع مسموح لم يسجل في السجل العقاري. وتطبيقا لهذا المبدأ قضت محكمة التمييز بان ميزات الايضاء وشروطه الاساسية هي ان يستطيع الموصي الرجوع حتى متى شاء وانه لا ينتج مفاعيله الا بعد وفاة الموصي. وبما ان عقد البيع العقاري الذي يتم تسجيله في السجل العقاري له صفة العقد المنشئ للحقوق العينية وهو ينتج كافة مفاعيله القانونية ومنها نقل الملكية على اسم المشتري، بحيث لا يمكن للبائع، بعد هذا التسجيل، الرجوع عن هذا العقد . وعقد البيع الذي يتم بين المميز والمميز عليها جرى تسجيله اصولا لدى امانة السجل العقاري، وبذلك تكون الميزة قد فقدت حقها بالرجوع عنه، وانتفت بالتالي نيتها بالايضاء، لان العقد الذي يخفي وصية يفترض النية عند المتعاقد بالرجوع عن العقد اذا شاء. اما قول الميزة بان احتفاظها بربع المبيع مدى الحياة يفيد قصد قضاها الايضاء لا يتفق مع المبادئ الموضحة اعلاه، بعد ان سجلت رقبة الملك لمصلحة ابنتها ولا تستطيع الرجوع عنها^(١). كما قضى بان الافراز بمحد ذاته لا ينزع من المالك أي حق من حقوقه في العقار المفروز ، ولا يمكن ان يشكل رجوعا ضمّيا عن الوصية، لان الافراز لا يتضمن أي انقاص في حقوق الملكية، ولا يتضمن اية تجزئة في هذه الحقوق، كما انه لا يتضمن اية نية تفرغ عن هذه الحقوق او بعضها الى الغير. وجل ما ينتج عن الافراز لوحده ومحد ذاته، تقسيم عقار واحد الى عدة

Cass., 31 mai 1907, D.P., 1909.1.377

اقسام، ويبقى مالك العقار الاساسي المفرز مالكا لجميع الاقسام المفرزة، ممارسا
كامل ملكيته عليها^(١).

قضي بانه اذا تم الرجوع عن الوصية ببيع الموصي العقار الموصى به، فإنه
يحق لامين السجل العقاري استصدار قرار من المحكمة بترقين اشارة الوصية.
ويكون قرار الترقين هذا دون مواجهة الفريقين^(٢). كما قضي بان تصريح الموصى
له ببيع العقار الموصى به الصادر عن الموصي لمصلحة الغير، لا يفيد التنازل عن
الوصية^(٣).

وما يقال عن البيع يقال ايضا عن التصرفات الاخرى الناقلة للملكية،
كالهبة مثلا او سواها من العقود بعوض او بغير عوض وذلك لوحدة العلة. فاذا
اوصى شخص بعقار الى موصى له، ثم وهب هذا العقار، فيما بعد، فالهبة، عندئذ،
تعني تراجع الموصي عن ايصائه. اما اذا وهب نصف هذا العقار فقط، فيكون
التراجع قد شمل نصف العقار لا كله، ويبقى النصف الآخر من حق الموصى له
بمقتضى الوصية.

اذا تم بيع الموصى به تحت شرط تعليق، فلا يتحقق الرجوع عن الوصية الا
بتحقق الشرط.

ما هو مصير المبيع الموصى به سابقا فيما لو ابطال عقد البيع ؟

^١ - محكمة التمييز الثانية، ق ٧٨ ت ١٩٦٩/٥/٢٠، عفيف شمس الدين، المصنف في الاجتهاد
العقاري، ص ٦٤١

^٢ - استئناف، ١٩٩٤/٢/٢٧، ن.ق.، ١٩٦٥، ص ٣٢٧

^٣ - تمييز، غ ٣، ق ٨٦ ت ١٩٦٠/١٠/١١، حاتم، ج ٤٣، ص ٦٢

عملا بالمادة ٧٢ من قانون الارث لغير المحمدين، يعتد بالرجوع الحاصل عن طريق البيع، وان ابطال هذا البيع الا اذا وقع البطلان لعيب الرضى، او اذا عاد الموصى به ملكا للموصى. فيما يتعلق بالبطلان لعيب الرضى، لا يعتد بالرجوع لان ارادة الموصى، في هذه الحالة، لم تكن حرة، والاصل ان يكون الموصى قد اجرى البيع مختارا. اما اذا كان البيع مشوبا بعيب الرضى كالاكراه مثلا، وابطل فعلا لهذا السبب، فلا رجوع عن الوصية بل تكون قابلة للتنفيذ. وللعلة نفسها لا يعتبر البيع الجبري الجاري تنفيذا لطلب دائني الموصى، او البيع بتتيحة قسمة شيء غير قابل للقسمة. فاذا ابطلت المعاملة او عاد الموصى مالكا للموصى به باي سبب آخر، تنفذ الوصية.

وفما يتعلق باعادة المبيع الى ملكية الموصى، فلقد جاءت العبارة الاخيرة من المادة ٧٢ المشار اليها : « او اذا عاد المال الموصى به ملكا للموصى »، غامضة وبحاجة الى تفسير. فرأى البعض ان ظاهر النص يعطف هذه العبارة على العبارة التي سبقتها : « اذا ابطال البيع لعيب في الرضى » مما يترك مجالا بان الرجوع الضمني يزول عند ابطال البيع في حالتي عيب الرضى وعودة المال الموصى به الى ملك الموصى. واستبعد البعض الآخر هذا التفسير لسببين : اولهما : لان فيه تشويها لقصد المشرع، وتناقضا مع النص الصريح الذي يقول بالاعتداد بالرجوع وان ابطال البيع. ومن المعلوم انه في حال الابطال يعود البائع (وهو الموصى) مالكا للمبيع. وثانيهما : لانه يخالف القرينة القانونية التي يركز عليها الرجوع الضمني. وقد حاول هذا البعض تفسير النص بما يتلاءم مع نية المشرع. فقال : يبقى اماننا تفسيران : الاول : ان نعتبر ان في صيغة النص خطأ ماديا، هو : الا اذا وقع البطلان لعيب الرضى واذا عاد المال الموصى به ملكا للموصى. بمعنى انه يشترط لعدم اعتبار البيع رجوعا عن الوصية، ان يحكم ببطلانه لعيب الرضى، وان يعود

المال الموصى به ملكا للموصي، اذ قد يحصل ان يحكم بهذا البطلان ولا يعود المال ملكا للموصي، كأن يكون مثلاً قد تملكه شخص ثالث حسن النية^(١)، او ان يكون قد هلك بيد المشتري. ففي هذه الحالة يبقى الرجوع قائماً لزوال موضوع الوصية^(٢). والثاني : ان نعتبر العبارة : « الا اذا وقع البطلان لعيب الرضى » جملة معترضة، للدلالة على استثناء الابطال لعيب الرضى من المبدأ العام، ونعطف الجملة الاخيرة : « اذا كان المال الموصى به ملكا للموصي ». على عبارة : « وان ابطال البيع »، بمعنى انه يعتد بالرجوع سواء عاد الموصى به ملكا للموصي بنتيجة الابطال (الا اذا كان الابطال لعيب الرضى) او بسبب آخر كالشراء والارث . وقد تبين هذا الرأي التفسير الاخير مستندا الى ان العلم يؤيده^(٣) . وذهب رأي ثالث الى ان اعادة المال الى الموصي لا يعني انه بدل رغبته في الرجوع عن الوصية ، الا اذا خرج الموصى به من ذمته نتيجة حجز او استملاك بسبب المنفعة العامة^(٤).

وفضلاً عن الوصية اللاحقة والبيع، سار الاجتهاد الفرنسي، على الرغم من عدم وجود نص، على اعتبار ان اتلاف الوصية من قبل الموصي يعد رجوعاً عنها، اذا كان الاتلاف قد تم من قبل الموصي نفسه او بمعرفته وبارادته، ويفترض ان الاتلاف قد تم من قبل الموصي الى ان يثبت العكس . اما بالنسبة الى القانون اللبناني فقد نصت الاسباب الموجبة لقانون الارث لغير المحمدين لسنة ١٩٥٩ على تمزيق الوصية كسبب للرجوع الضمني عنها، غير ان ذلك لم يرد في نص المادة ٧٢ من هذا القانون ولا في سواها من مواده. وعلى كل حال فانه لا يمكن ان تنص

١ - المادة ١٣ من القرار ١٨٨

٢ - ادمون كسبار ، ص ١٦٩ - ١٧٠

٣ - Aubry et Rau, t.11, p 407

٤ - يوسف فخر، ص ٢٩١

عملياً، في القانون اللبناني، امكان اتلاف الوصية المكتوبة من قبل الموصي، لان هذه الوصية تودع لدى الكاتب العدل، ويتعذر، بعدئذ على الموصي الوصول اليها ، اما اذا اتلفت قبل الايداع فلا يكون لاتلافها أي قيمة لانه لا كيان لها قبل ايداعها لدى الكاتب العدل. اما اذا استرجعها الموصي من الكاتب العدل واتلفها، فان مجرد استرجاعها يلغيها بدون حاجة الى اتلافها. كما انه لا يمكننا ان نتصور اتلاف الوصية الرسمية، لان الكاتب العدل يحفظ لديه نسختها الاساسية، ويمكن ان يستعاض عنها بنسخة مصدقة عن اصلها.

الحالة الثالثة : اتلاف الوصية وتمزيقها

فضلاً عن بيع الموصي به، كانت الاسباب الموجبة لقانون الارث لغير المحمدين الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٣ قد نصت على تمزيق الوصية كسبب من اسباب الرجوع الضمني عنها. غير ان هذا السبب لم يذكر في نص المادة ٧٢ من القانون المذكور، وقد قرر الاجتهاد الفرنسي ان تمزيق الوصية لا يعتبر رجوعاً ضمناً عنها الا اذا كان تمزيقها قد تم من قبل الموصي نفسه او بمعرفته وبارادته. ولمة قرينة بان الاتلاف يتم من قبل الموصي الى ان يثبت العكس.

وقد بحث الفقه والقضاء الفرنسيين بصورة مفصلة، وخلال مدة طويلة من الزمن في مسألتي تمزيق الوصية واتلافها. ولم يطرح هذا الموضوع بشكل جدي في الفقه والقضاء اللبنانيين، وذلك لعدم وجود نص تشريعي من جهة، ومن جهة اخرى، لانه يصعب تصور اتلاف الوصية المكتوبة من قبل الموصي في القانون اللبناني، لانها تودع لدى الكاتب العدل ، الذي يحفظ لديه نسختها الاصلية ويعطي صورة اولى طبق الاصل عنها، ثم صوراً اخرى طبق الاصل، اذا اقتضى الامر ذلك. وهكذا يكون الكاتب العدل حافظاً لها ومحافظاً عليها.

اما اذا جرى تمزيق الوصية او اتلافها قبل ايداعها الكاتب العدل فلا تأثير لهذا التمزيق او الاتلاف، لانه لا يكون للوصية أي كيان قانوني الا منذ ايداعها لدى الكاتب العدل، وربما قائل ان الموصي قد يسترجع الوصية قبل وفاته من الكاتب العدل ثم يتلفها، غير ان هذا القول لا يصح لان مجرد استرجاعها يؤدي الى الغائها، سواء اتلفها الموصي او لم يتلفها.

ومع ذلك لا نرى ضيرا من التعرض، ولو بصورة موجزة الى ما دار في الفقه والقضاء الفرنسيين حول تمزيق الوصية واتلافها واضاعتها، اغناء للفائدة العلمية، واستفادة من مبتكرات الحلول الاجتهادية.

ذهب الفقه والقضاء الفرنسيين الى انه يمكن الاستعاضة عن الوصية في هذه الحالات. ولكن الحلول تختلف باختلاف ما اذا كان الموصي نفسه هو الذي اضاع الوصية او اتلفها او مزقها، او ان شخصا ثالثا هو الذي قام بهذا العمل، او انه حصل لسبب اجنبي او قوة قاهرة. فالموصي له لا يمكنه ان يعرف مضمون سند الوصية الذي يتلفه الموصي بنية الرجوع عنه. وان مسألة معرفة نية الموصي تعود الى قاضي الاساس بسلطته السيادية^(١)، وثمة قرينة برجوع الموصي عن وصيته في حال تمزيقه لها (lacération)^(٢).

غير ان ارادة اتلاف الوصية لا تتحقق اذا كان تمزيقها لا يحول دون معرفة محتويات نصها^(٣)، ولذلك ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه لا يعتبر تمزيقا يستهدف

^١ - Req. 23 janv. 1888, D.P. 88.1.149; 14 mars 1899, D.P. 99.1. 406; civ. 12 janv. 1965, D. 1965. 305, Rev. Trim. Dr. Civ. 1965. 694 obs. Savatier, 28 avr. 1969, D. 1969.541, note Lindon; 2 fév. 1971, D. 1971. 421, note Maury.

^٢ - Req. 17 fév. 1937, D.P. 1937. 57, note Savatier.

^٣ - Paris, 29 janv. 1962, D. 1962. Somm. 46

ازالة الوصية قطع قسمها النهائي، اذا تبين ان ارادة الموصي بالرجوع عنها كانت محصورة بهذا القسم، اذا تبين ان قطع القسم النهائي جرى في صورها الثلاث الموضوعية كلها منها في مغلف مستقل، مما يدل على ان نية الموصي متجهة الى الابقاء على القسم الاساسي غير المقتطع، والذي يعتبر كافيا بحذ ذاته ^(١)، كما قضى بان تمزيق صورة واحدة من سند الوصية، واستبقاء صور اخرى، يترك شكاً حول نية الموصي وما اذا كان يقصد ازلتها. اما تمزيق صور الوصية كلها فيعتبر قرينة على ازلتها ^(٢)، وبان الفعل المادي لتمزيق الوصية، يمكن استخلاصه عن طريق التحقيق (Par voie d'enquête) ^(٣).

كما ذهب الاجتهاد الفرنسي الى انه يمكن اثبات الوصية بالشهود والقرائن، اذا حصل تبديدها نتيجة لحادث فجائي او قوة قاهرة، حتى ولو لم يكن ثمة بدء بينة خطية، وذلك تطبيقاً لاحكام المادة ١٣٤٨ مدني فرنسي ^(٤). ويؤكد ذلك انه بموجب المادة ١٠٠٧ مدني فرنسي لا يمكن تنفيذ الوصية المكتوبة بخط يد الموصي قبل ايداعها بين يدي الكاتب العدل الا في حالة المادة ١٣٤٨ مدني فرنسي، حيث تكون الوصية قد بددت بسبب حادث فجائي غير متوقع ناتج عن قوة قاهرة ^(٥)، غير انه من الضروري اثبات وجود الوصية ومحتوياتها.

^١ - Paris, 27 janv. 1939, D.H. 1939.217; cf. Civ. 22 oct. 1959, D. 1960. Somm. 49

^٢ - Civ. 5 mai 1965, D. 1965. 741

^٣ - Civ. 19 fév. 1957, D. 1957. Somm. 70; Encyclo. D., n° 33.

^٤ - Civ. 12 déc. 1859, D.P. 60.1.299, rap. Baraffard; trib. Civ. Seine, 11 janv. 1939, D.H. 1939 Somm. 12, Gaz. Pal 1939, 1.558; Paris, 7 juill. 1959. Somm. 90.

^٥ - Art. 1007 : « L. n° 66-1012 du 28 déc. 1966) Tout testament olographe ou mystique sera, avant d'être mis à exécution, déposé entre les mains d'un notaire. Le testament sera ouvert, s'il est cacheté. Le notaire dressera sur-le-champ procès-

وظروف فقدها^(١).

ذهب الفقه والقضاء الفرنسيين الى ان الموصي الذي يدلي بوجود وصية متلفة، عليه ان يثبت، بصورة عامة، اربعة مسائل :

المسألة الاولى : وجود الوصية^(٢)، وقد قضي بان تقدم صورة كربونية عن الوصية لا يصح اعتمادها كوسيلة للاثبات، بل يقتضي تقدم نص الوصية الاصيلي الذي لم يطرأ عليه أي تغيير، ولا سيما لجهة التاريخ والتوقيع^(٣).

المسألة الثانية : الفعل الذي سبب اتلاف الوصية : وهذا الفعل يجب ان يكون مستقلا عن الموصي ومجهولا منه^(٤)، فاذا اقدم شخص ثالث على اتلاف الوصية

verbal de l'ouverture et de l'état du testament, en précisant les circonstances du dépôt. Le testament ainsi que le procès-verbal seront conservés au rang des minutes du dépositaire.

Dans le mois qui suivra la date du procès-verbal, le notaire adressera une expédition de celui-ci et une copie figurée du testament au greffier du tribunal de grande instance du lieu d'ouverture de la succession, qui lui accusera réception de ces documents et les conservera au rang de ses minutes. – Pr. 916-1, 917s.

Art. 1348. (L.n° 80-525 du 12 juill. 1980) les règles ci-dessus reçoivent encore exception lorsque l'obligation est née d'un quasi-contrat, d'un délit ou d'un quasi-délit, ou lorsque l'une des parties, soit n'a pas eu la possibilité matérielle ou morale de se procurer une preuve littérale de l'acte juridique, soit a perdu le titre qui lui servait de preuve littérale, par suite d'un cas fortuit ou d'une force majeure.

Elle reçoivent aussi exception lorsqu'une partie ou le dépositaire n'a pas conservé le titre original et présente une copie qui en est la reproduction non seulement fidèle mais aussi durable. Est réputée durable toute reproduction indélébile de l'original qui entraîne une modification irréversible du support – Civ. 1148, 1371 s., 1382 s., 1949 s.

Trib. Civ. Seine, 11 janv. 1939, préc.; Encyclo. D., n° 34. – ١

Civ. 30 déc. 1902, D.P. 1903.1.151; 16 mai 1923, D.P. 1926.1.29; Paris, 13 janv. 1957, D. 1957, 240, Rev. trim. Dr. Civ. 1957.378, obs. Savatier. – ٢

Doué, 25 oct. 1966, D 1967.307; v. aussi infra, n° 45 – ٣

Req. 12 juin 1882, D.P. 82.1.299; 15 nov. 1926, D.H. 1926.545; civ. 16 mai 1923, D.P. 1926.1.29; Trib. Civ. Seine, 11 janv. 1939, D.H.1939. Somm. 12. – ٤

بمعرفة الموصي، فيفسر ذلك بأنه رجوع ضمني عنها، وإن ظل الشخص المتلف لها مسؤولاً عن فعله^(١)، ويجب أن يكون الفعل الذي اتلف الوصية لاحقاً لوفاة الموصي^(٢)، كما يجب أن تكون إرادة الموصي في لحظة وفاته معبراً عنها في مخطوطة تحتوي على كل شروط صحة الوصية^(٣). فالوصية التي يضعها الموصي لا تكون صحيحة إذا اتلفت يوم الوفاة بفعل من الأفعال، سواء حصل الاتفاق بإرادة الموصي أو بغير إرادته^(٤)، إلا إذا ثبت أن الاتفاق قد حصل بعد موت الموصي^(٥).

المسألة الثالثة : مضمون الوصية بدون أي ترميم لها أو تعديل في كتابتها :^(٦).

المسألة الرابعة : تاريخ الوصية

أن إثبات الحالات المشار إليها يمكن بحسب المادة ١٣٤٨ مدني فرنسي، أن يحصل بمختلف طرق الإثبات. وقد قضي بأنه يمكن لقاضي التحقيق إثباتها بشهادة الشهود، في معرض دعوى جزائية^(٧).

يطبق على اتفاق الوصية الحاصل بإرادة الوريث أو بإرادة شخص ثالث ، المبدأ نفسه الذي يطبق على اتفاقها بحادث فجائي أو بقوة قاهرة، لجهة إثباتها.

Req. 12 juin 1882, D.P. 82.1.299

Besançon 11 oct. 1967, D. 1968.572, note de LaMarnierre.

Paris, 9 déc. 1960, D. 1961.264

Paris, 26 mars 1960, D. 1960. Somm. 74.

Trib. Civ. Seine, 21 juin 1946, D. 1946.354

Req. 8 déc. 1902, D.P. 1903.1.93, rap. Jaffard; 1er août 1927, Gaz.Pal. 1927.2.895; Paris, 14 oct. 1958, D. 1959.69.

Civ. 29 janv. 1957, D. 1957. Somm. 111; Encyclo. D., n° 35.

ويكون هناك قرينة، في هذه الحالة، لمصلحة الموصى له، تقضي بان الوصية ليست في مصلحة الورث او الشخص الثالث الذي اتلفها، وهذا ما يسهل الاثبات على الموصى له. وقد قضي بان الموصى له الذي يتذرع بان الوصية اتلفت اراديا من قبل الورث، ما عليه ان يثبت الا وجود الوصية واتلافها، لانه يستفيد من قرينة لمصلحته تقضي بصحتها ونظاميتها^(١)، ولكنه اذا ترك الموصى عدة ورثة، وكان احدهم، فقط، مسؤولا عن اتلاف الوصية، فلا يمكن للموصى له الاستفادة من القرينة المذكورة في مواجهة جميع الورثة. ولا سيما اذا كانوا من طبقات مختلفة. وللورثة غير المسؤولين عن اتلاف الوصية في هذه الحالة التذرع بان عبء اثبات تاريخ الوصية واصرار المتوفي عليها لتاريخ وفاته، ومضمونها يترتب على الموصى له.

واذا حكم جزائيا على الورث الذي اتلف الوصية، يمكن للموصى له الاستفادة من هذا الحكم لطلب التعويض عليه مدنيا من جراء اتلافها^(٢)، وهذا المبدأ يصح بالنسبة الى من يثبت، ولو بقرينة بسيطة انه موصى له على العموم^(٣). كما يصح بالنسبة الى من يجبس الوصية او يحتلسها^(٤). وقد قضي بان اخفاء الوصية من قبل شخص ثالث ورفض تقديمها الى المستفيدين يشكل فعلا من

^١ - Crim. 15 mars 1929, J.C.P. 1929.969; Nancy, 17 nov. 1949, D. 1950. Somm. 28.

^٢ - Nancy, 17 nov. 1949, D. 1950. Somm. 28; Encyclo. D., n° 36

^٣ - Trib. Civ. Bar-le-Duc, 24 oct. 1950. , D. 1950. Somm. 76

^٤ - Req. 25 oct. 1897, D.P. 98.1.56.

افعال الغش والاحتيال التي يمكن اثباتها بمختلف طرق الاثبات، ومنها القرائن البسيطة^(١).

مقتضى المادة ٤٣٩ من القانون الجزائري الفرنسي ان اتلاف الوصية الصحيحة (وليس اخفاؤها) يشكل جناية او جنحة بحسب ما يكون عليه شكل الوصية^(٢).

ما هو الحكم فيما لو مزق الوصية او اتلفها الشخص نفسه الذي وضعت لمصلحته ؟

ذهب القضاء الفرنسي، في مثل هذه الحالة، الى ان الوصية تكون صحيحة، اذا تبين من الظروف ان ارادة الموصية اتجهت، في وصيتها، الى تحديد الشخص الذي مزق الوصية او اتلفها عن سهو وقلة احتراز، كموصى له^(٣).

ب - الرجوع القضائي عن الوصية

تنص المادة ٧٣ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « يحكم بالرجوع عن الوصية بناء على طلب وريث او موصى له في الاحوال الآتية :

- ١ - اذا لم تنفذ الشروط التي علقت الوصية عليها
- ٢ - اذا ارتكب الموصى له جريمة من الجرائم التي كانت تجعله غير اهل لان يرث الموصي فيما لو كان وارثا له .»

^١ - Trib. Civ. Beziere, 23 mars 1922, Gaz. Pal. 1922.2.103, Rev. trim. Dr. Civ. 1922.675, obs. Huguney.

^٢ - Crim. 18 mars 1909, D.P. 1911.5.58.

^٣ - Trib. Civ. Nantes, 8 fév. 1950, D. 1950. 374.

يتضح من هذا النص ان الرجوع القضائي عن الوصية يتم في حالتين.

الحالة الاولى : عدم تنفيذ الشروط التي علق الوصية عليها

يحصل الرجوع القضائي عن الوصية بعد وفاة الموصي، بناء على طلب يقدمه احد ورثته او موصى له آخر.

ويقصد بالشروط التي علق عليها الوصية، التكاليف والشروط التي فرضها الموصي على الموصى له عند تنظيم الوصية، ولا يقصد بها شرط التعليق، لان، وجود الوصية نفسها يترتب على تحقق هذا الشرط. فاذا تحقق صحت الوصية واذا لم يتحقق لا يكون لها وجود اصلا.

اذا استكف الموصى له عن تنفيذ التكاليف التي اوجبتها عليه الوصية حق لكل صاحب حق سواء كان ورثا او موصى له ان يطلب الرجوع عن الوصية قضاء، الذي يحكم فيها، ويمكنه، عند الاقتضاء، ان يعطي المدعي الموصى له مهلة للتنفيذ.

الحالة الثانية : الرجوع بسبب ارتكاب الموصى له جريمة بحق الموصي او ذويه.

يحكم بالرجوع عن الوصية اذا ارتكب الموصى له جريمة من الجرائم التي تجعله غير اهل لان يرث من الموصي، فيما لو كان وارثا، وهذه الجرائم حددها المادة ١٠ من قانون الارث لغير المحمدين على الشكل الآتي : يحرم من الارث :

١ - من اقدم قصدا دون حق او عذر على قتل مورثه او احد فروعه او اصوله او زوجه او تدخل في القتل.

٢ - من نسب افتراء الى المورث تهمة او شهد عليه زورا من اجل جناية عقابها
الاعدام ما لم يكن هذا المورث قد صفح عن الجرم بموجب وثيقة خطية ». وقد
اتينا تفصيلا عن شرح هذه المادة فيما سبق فيقتضي الرجوع الى هذا الشرح.

ثم فرق ظاهر بين الرجوع عن الوصية والرجوع عن الهبة. اذ اجازت
المادة ٥٢٤ موجبات وعقود الرجوع عن الهبة التي يمنحها شخص ليس له ولد ولا
عقب شرعي، اذا رزق الواهب بعد الهبة اولادا ولو بعد وفاته، واذا كان للواهب
ولد ظنه ميتا وقت الهبة ثم ظهر انه لا يزال حيا.

فهل يمكن تطبيق اسباب الرجوع عن الهبة على الوصية وبالتالي يصح
للموصي ان يرجع عن وصيته اذا رزق بعد الوصية اولادا او اذا كان له ولد ظنه
ميتا ثم ظهر انه حي ؟

لم ينص القانون على الرجوع عن الوصية في هاتين الحالتين. والسبب في
ذلك هو انه يحق للموصي ان يرجع عن وصيته في كل وقت حتى وفاته. وما دام
الامر كذلك فلا داعي للنص على امكان الرجوع عن وصيته اذا رزق، بعد
تنظيمها ولدا، او اذا كان له ولد ظنه ميتا ثم ظهر انه حي. ولكن الصعوبة تظهر اذا
رزق الموصي ولدا بعد وفاته، ولم يكن يعلم ان زوجته كانت حاملا. وقد جرى
التساؤل في هذه الحالة الاخيرة، عما اذا كان يصح الرجوع عن الوصية او أنه لا
يصح الرجوع عنها، وبالتالي ينحصر نصيب الولد المذكور بمحصته المحفوظة فقط ؟

لم يتردد الاجتهاد الفرنسي في ان يحكم بالرجوع عن الوصية، في مثل هذه
الحالة، مسندا رأيه الى نظرية السبب، ومبررا قبوله بهذا الاتجاه، بان الموصي عندما
اوصى كان ذلك استنادا الى سبب موجود وقت الوصية ، واصبح هذا السبب فيما
بعد غير صحيح او مستحيلا.

غير انه يمكن ان يوجه نقد الى ما ذهب اليه الاجتهاد الفرنسي في هذا الاطار المبني على نظرية السبب، وذلك في ناحيتين : الناحية الاولى : لان السبب بكرن من اركان العقد ينظر اليه عند انشاء العقد وليس عند تنفيذه، فاذا كان صحيحا عند انشاء العقد، أي عند تنظيم الوصية، كانت هذه الوصية صحيحة. والناحية الثانية : اذا لم يكن السبب صحيحا، فان ذلك يؤدي الى بطلان العقد وليس الى الرجوع عنه.

عملا باحكام المادة ٧٤ من قانون الارث لغير المحمدين يجب ان تقام دعاوى الرجوع في جميع الاحوال المبنية في المادة السابقة ٧٣ خلال سنة من تاريخ الوفاة او من تاريخ علم المدعي بحصول الامور الداعية للرجوع عن الوصية.

ثانيا - سقوط الوصية

اذا كان الرجوع عن الوصية يتم بارادة الموصي، او بسبب خطأ وقع من الموصي له، فان سقوط الوصية يعود الى اسباب خارجة عن ارادة الموصي. وقد نصت المادة ٧٥ من قانون الارث لغير المحمدين على اسباب سقوط الوصية على الشكل الآتي :

« يبطل الايصاء :

- ١ - بوفاة الموصي له قبل الموصي
- ٢ - بوفاة الموصي له قبل تحقق الشرط المعلق عليه انفاذ الوصية، اذا كانت نية الموصي ان لا يعمل بالوصية الا اذا تحقق الشرط اثناء حياة الموصي له.
- ٣ - برد الموصي له المال الموصى به او بعدم اهليته للحصول عليه
- ٤ - هلاك المال الموصى به بكامله قبل وفاة الموصي ».

يتضح من هذا النص ان اسباب سقوط الوصية هي الآتية :

أ - وفاة الموصى له قبل الموصي

تبطل الوصية اذا توفي الموصى له قبل الموصي. أي انه يشترط ان يكون الموصى له ما يزال على قيد الحياة، عندما تصبح الوصية نافذة. وبالتالي فلا يطبق حق الخلفية في الوصية كما هو مطبق في الارث لدى غير المحمدين. والسبب في ذلك هو ان الوصية تبرع، والتبرعات ذات صفة شخصية، ولذلك لا يستفيد من الوصية الا الموصى له نفسه^(١)، وبالتالي لا تنتقل الى ورثة الموصى له المتوفي قبل الموصي. خلافا لما هو عليه الامر فيما لو توفي الموصي قبل الموصى له، اذ تنتقل الاموال الموصى بها الى الموصى له عندئذ، ومن ثم تنتقل بعد وفاة الموصى له الى ورثته.

ولكنه اذا كان ثمة احلال ايصائي، اذا ورد نص في الوصية على انها لمصلحة الموصى له، وعند عدم وجوده تكون لورثته، ففي هذه الحالة لا تسقط الوصية بوفاة الموصى له قبل الموصي بل تكون صحيحة بالنسبة الى ورثة الموصى له.

وشرط وجود الموصى له حيا حين وفاة الموصي، قاعدة عامة تطبق في الوصايا المشروطة والمؤجلة، سواء كانت الوصية عامة او خاصة. الا ان بطلان الوصية بوفاة الموصى له على العموم قبل الموصي يقي الوصية صحيحة بالنسبة الى الموصى لهم على وجه خاص، كما لو اوصى شخص الى آخر على العموم واضعا

على عاتقه تكاليف لمصلحة آخر، وتوفي الموصى له على العموم قبل الموصي، فعلى ورثة الموصى له على وجه خاص ان ينفذوا التكاليف المذكورة لتصح الوصية.

ب - وفاة الموصى له قبل تحقق الشرط المعلق عليه انفاذ الوصية

اذا كانت الوصية معلقة على شرط، فلا ينشأ حق الموصى له بالاموال الموصى بها الا اذا تحقق الشرط قبل وفاته. فاذا توفي الموصى له قبل تحقق الشرط الذي علق عليه الوصية، تسقط الوصية حتى ولو مات الموصى به بعد الموصي.

ولا فرق بين ان تكون وفاة الموصى له سابقة لوفاة الموصي او لاحقة لها، لان حق الموصي له لا يصبح موجودا الا بتحقق الشرط. هذا اذا كانت نية الموصي متجهة الى ان لا يعمل بالوصية الا اذا تحقق الشرط في اثناء حياة الموصى له. اما اذا ظهر من الوصية ان الموصي قد رغب في الايصاء للموصى له ولورثته، فانه بمفعول النتيجة الرجعية للشرط، يعتبر ان الموصى له قد تملك الموصى به بصورة مجازية بتاريخ وفاة الموصي فينقله هو الى ورثته^(١).

وبديهي القول ان الوصية تسقط اذا اصبح من المؤكد ان الشرط لن يتحقق.

ينشأ حق الموصى له، في الوصية المؤجلة، منذ وفاة الموصي، فيكفي ان يكون الموصى له موجودا عند افتتاح التركة. فاذا توفي بعد وفاة الموصي، ولكن قبل تحقق الأجل، فينتقل حقه في التركة الى ورثته. ولكنه يشترط في الأجل ان يكون اكيدا، لان الايصاء باجل غير مؤكد قد يفسر بانه عبارة عن وصية بشرط التعليق.

^١ - Bourges, 28 juill. 1863, S., 64.2.261, ادمون كسبار، ص ١٧٤

ج - رد الموصى له المال الموصى به او عدم اهليته للحصول عليه

لا يلزم الموصى له على القبول بالوصية، ويمكنه ان يرد المال الموصى به، وعندئذ تبطل الوصية منذ تاريخ وفاة الموصي. وكذلك تبطل اذا كان الموصى له غير اهل لقبول الوصية عند وفاة الموصي. كحالة الجنين الذي يولد ميتاً، اذ ان المادة ٤٠ من قانون الارث لغير المحمدين تفرض لكي تصح الوصية للجنين ان يولد حياً. وحالة الطبيب المعالج اذ ان المادة ٤٣/١ من القانون المذكور نصت على ان الوصية التي يجريها المريض في مرضه الاخير للطبيب الذي عاجله في هذا المرض، لا تصح ما لم يكن الطبيب من ورثاء الموصي. ولكنها تصح اذا كانت ايفاء لخدمات وقد أخذ بعين الاعتبار في تعيين مقدار المال الموصى به ثروة الموصي والخدمات المؤداة.

ما هو الحكم فيما لو كان الموصى له متمتعاً بالاهلية وقت تنظيم الوصية ولكنه فقدتها عند وفاة الموصي؟

يؤدي ذلك الى بطلان الوصية. اما في الحالة المعاكسة، أي اذا كان الموصى له غير متمتع باهلية الايصاء عند تنظيم الوصية، ولكنه استعاد اهليته او اكتسبها عند وفاة الموصي، فقد رأى البعض ان الوصية تصح في هذه الحالة^(١)، كالوصية للاجنبي الذي لا تجيز شريعة بلاده الايصاء اللبناني، الا ان هذا الاجنبي اكتسب الجنسية اللبنانية قبل وفاة الموصي، فتكون الوصية المنظمة لمصلحته، في هذه الحالة، صحيحة.

^١ - يوسف فخر، ص ٢٩٧

د - هلاك المال الموصى به بكامله قبل وفاة الموصي

في هذه الحالة يزول حق الموصي له بالوصية لزوال موضوعها. ولقد افترض النص ان يكون الهلاك كلياً، مما يعني ان الهلاك الجزئي يقي الوصية نافذة فيما يتعلق بالجزء الذي لم يهلك.

واذا هلك الموصى به بعد وفاة الموصي ويبد الورثة، فلا تبطل الوصية، ولكن لا يكون للموصى له ان يطالبهم باي ضمان اذا وقع الهلاك من دون تعد، من قبلهم، كما لو حصل الهلاك بقوة قاهرة. اما اذا حصل الهلاك بتعد منهم، فيكونون ضامين للموصى به الذي هلك.

وعلاوة على اسباب البطلان المبينة في المادة ٧٥ المذكورة فانه يستتبع من مجمل مواد قانون الارث لغير المحمدين ان الوصية تبطل اذا كانت مخالفة للشروط الشكلية الجوهرية، او للشروط الموضوعية من اجل عيب لحق بها وقت انشائها، كالاكراه والخداع والغلط، وذلك على الاساس المبني على شروط بطلان العقود بوجه عام.

ما هي آثار الرجوع عن الوصية وسقوطها ؟

تنص المادة ٧٦ من قانون الارث لغير المحمدين على انه « اذا لم تنفذ الوصية في شيء من الاشياء الموصى بها، للرجوع عن الايصاء بهذا الشيء، او سقوط الايصاء به او لبطالانه ، فيعود هذا الشيء للشخص الذي اتخذ من نصيبه او كان عليه ان يؤديه فيما لو نفذت الوصية. ويستفيد من هذا الشيء ايضا ، الموصى له العام او الموصى له بوجه عام او الموصى له الخاص الذي عناه الموصي بهذه الاستفادة ».

يتبين من هذا النص ان الرجوع عن الوصية او سقوطها يجعلها كأنها لم تكن، فيعود الموصى به الى ورثة الموصي او الموصى لهم على العموم او على وجه العموم. وفي حال وجود احلال ايصائي عادي، فان سقوط الوصية او الرجوع عنها، فيما يتعلق بالموصى له الاول يقيان الوصية نافذة لمصلحة الموصى له الثاني. واذا كانت الوصية لمصلحة اشخاص متعددين بالاتحاد، فاذا تم الرجوع عن الوصية او سقطت بحق احدهم، فنصيب هذا الاخير يعود الى باقي الموصى لهم ^(١)، كمن يوصي على العموم بوصية واحدة لشخصين، ويتوفى احدهما قبل الموصي، فان الآخر يأخذ كامل الموصى به.

ما هو تأثير الرجوع عن الوصية على الاقرار الوارد فيها ؟

قرر الاجتهاد انه لا تأثير لرجوع المدعى عليه عن وصيته على الاقرار الذي احتوته لجهة ملكية المدعية للعقار المنازع بشأنه، وعلى مفاعيل هذا الاقرار الذي يخول المدعية حق طلب التسجيل في السجل العقاري، وبالتالي المطالبة بالثمن، اذا استحال التسجيل بسبب خروج العقار عن ملكية المدعى عليه ^(٢). وقضت محكمة التمييز بانه اذا ابطلت الوصية لعيوب في صيغتها فان هذا الابطال يجعل الوصية غير نافذة لعدم صياغتها حسب الشروط الموضوعة في قانون الوصية لغير المحمدين، غير انه لا يفيد عدم صحة ما تحويه من اقرارات وبيانات يختلف موضوعها عن موضوع الايصاء. وتنحصر قوة القضية المحكمة الناجمة عن الحكم ببطالان الوصية بعدم نفلذ الوصية، ولا تعداه، بحيث انه لا يجوز تجديد المناقشة والمداعاة بامر عدم نفاذ الوصية، ولكن ليس ما يمنع الاستناد الى محتويات هذا الصك لاثبات صحة الدين المدعى به. فموضوع الدعوى الاولى يختلف عن موضوع الدعوى الثانية، فلا

^١ Aubry et Rau, t. 11, p 420 et 421.

^٢ - تمييز، ١٩٥٨/٦/٢٥، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ٦٤٩

يكون قوة مقضية تحول دون الأخذ بالوصية كدليل على صحة الدين وكوثيقه لاثبات تقرير السند المدعى به^(١). كما قضت محكمة التمييز ايضا بانه لا تأثير لرجوع المدعى عليه عن وصيته، فان هذا الرجوع لا يلغي الاقرار الذي احتوته لجهة ملكية المدعية للقطعة المنازع بشأنها، ولا يؤثر على مفاعيل هذا الاقرار الذي يخول المدعية حق طلب التسجيل في السجل العقاري، وبالتالي المطالبة بالثمن اذا استحال التسجيل بسبب خروج العقار عن ملكية المدعى عليه^(٢). وبالمعنى نفسه قضت محكمة التمييز بانه وان كان ابطال الوصية يجعلها غير نافذة، فانه لا يفيد عدم صحة ما تحويه من اقرارات وبيانات يختلف موضوعها عن موضوع الايصاء. وان قوة القضية المحكمة الناجمة عن الحكم ببطال الوصية تنحصر بعدم نفاذها ولا تعداه، بحيث انه لا يجوز تجديد المناقشة والمدعاة بامر عدم نفاذ الوصية، ولكن ليس ما يمنع الاستناد الى محتوياتها لاثبات صحة الدين المدعى به بدعوى اخرى. فموضوع الدعوى الاولى يختلف عن موضوع الدعوى الثانية، وليس لمة قضية محكمة تحول دون الأخذ بالوصية كدليل على صحة الدين^(٣).

واكثر من ذلك فقد اعتبر الفقه والقضاء الفرنسيين ان موافقة ورثة الموصي على الوصية الباطلة لعلة مخالفة الشكل، تجعلها صحيحة، وذلك قياسا على نص المادة ١٣٤٠ مدني فرنسي التي تنص على ان تأييد الهبة او الموافقة عليها، او تنفيذها الاختياري من قبل ورثة الواهب او خلفائه، يحول دون حقهم بالاعتراض

١ - تمييز، هـ ٢، ق ٩٣ ت ١٩٥٦/١٢/٢١، حاتم، ج ٣١، ص ٦٢، ون.ق.

١٩٥٦، ص ٩٣٤

٢ - تمييز، ف ١، هـ ٢، ق ٧٠ ت ١٩٥٨/٦/٢٥، حاتم، ج ٣٥، ص ٥٨

٣ - تمييز، غ ١/ هـ ٢، ق ٩٢ ت ١٩٥٦/١٢/١٥، باز، ١٩٥٦، ص ١٥٨

عليها سواء لعيوب الشكل، او لكل دفع آخر ^(١)، واستنادا الى نص المادة ١٣٤٠ المذكورة، وعن طريق القياس، قضت المحاكم الفرنسية بانه لا يحق لورثة الموصي اقامة دعوى البطلان لعلّة الشكل، اذا وافقوا على الوصية ونفذوها اراديا ، على ان يكونوا قد علموا باسباب البطلان قبل موافقتهم ^(٢). ولكن محكمة التمييز الفرنسية قضت بان دعوى بطلان الوصية لا ترد بحجة ان الورثة كانوا قد قبلوا تصفية التركة بالاستناد الى صورة وصية غير واضحة ولم يتمكنوا بواسطتها من التحقق من كتابة الموصي وتوقيعه ^(٣).

لا يتضمن قانون الموجبات والعقود، فيما يتعلق بالهبة نصا مماثلا لنص المادة ١٣٤٠ مدني فرنسي المذكورة، يمكن القياس عليه فيما يتعلق بالهبة، ولذلك يمكن القول ان ما ذهب اليه القضاء الفرنسي بالنسبة الى موافقة الورثة على الهبة بعد وفاة الواهب، لا يطبق في لبنان.

قررت الغرفة المدنية لمحكمة التمييز الفرنسية انه في حال وجود عيب شكلي في الوصية، لا يصح القول بموافقة الورثة الضمنية عليها، الا اذا كان يدهم نسختها الاصلية، التي تمكنهم من الاطلاع عليها وتفحصها. ويعود لقضاة الاساس تقدير الافعال التي من شأنها ان تشكل قبولا ضمنيا ^(٤).

^١ - Art. 1340 : « La confirmation ou ratification, ou exécution volontaire d'une donation par les héritiers ou ayant cause du donateur, après son décès, emporte leur renonciation à opposer soit les vices de forme, soit tout autre exception ».

^٢ - Req. 9 juill. 1873, D.P. 74.1.219; civ. 10 nov. 1874, D.P. 75. 1.40; 9 janv. 1884. D.P. 84.1.231; Req., 21 fév. 1899, D.P. 99. 1.512, et plus récemment, civ. 10 janv. 1949, D. 1949. 118.

^٣ - Civ. 22 janv. 1974, D. 1975, inf. rap. 116; Encyclo. D., n° 31.

^٤ - Civ. 10 janv. 1949, préc., Cass. 9 nov. 1814, S.14.1.629; Ripert et Boulanger, t.4, nos 2903 et s., Encyclo, D., n° 31.

ثالثا - قبول الوصية وردها

تجدر الإشارة أولا، الى ان قانون الوصية لعام ١٩٢٩ الملغى بالقانون الحالي لعام ١٩٥٩، لم ينص على قبول الوصية، وقد ذهب الاجتهاد آنذاك، الى انها تنتج مفاعيلها القانونية بدون حاجة الى قبولها ^(١)، اما القانون الحالي فقد نص في مواده ٧٧-٨٠ على قبول الوصية، حيث نصت المادة ٧٧ منه على ان الوصية تلزم بقبولها من الموصى له صراحة او دلالة بعد وفاة الموصي. واذا كان الموصى له جنينا او قاصرا او محجورا عليه فيكون القبول ممن له الولاية او الوصاية على ماله.

ويتضح من هذا النص ان قبول الوصية يعتبر شرطا لصحتها ونفاذها. وهذا ما اخذ به اجتهاد محكمة التمييز التي قضت بان الموصى لهم لا تنتقل اليهم التركة ما لم يصرحوا بقبولها، او ما لم يأتوا بعمل يدل على هذا القبول.

وبما ان الموصى لها المميز عليها، قد قامت فعلا على اثر وفاة والدها الموصي بتنفيذ الوصية المنظمة لصالحها، فنقلت ملكية العقارات موضوع الوصية على اسمها باستثناء العقارات الثلاثة موضوع الدعوى. وفيما خص العقارات الثلاثة هذه، فانه من الثابت الذي لا جدال فيه، ان الموصى لها كانت ولا تزال تنصرف فيها بمفردها تصرفا هادئا علنيا مستمرا، على ما هو مدون في محاضر التحرير العائدة الى هذه العقارات، مما يفيد ان الموصى لها تمسكت بمضمون الوصية بخلافها ولم تتنازل عن أي جزء منها، بل رغبت في قبولها وتنفيذها بكاملها ^(٢).

١ - تمييز، ق ٨٤ ت ١٩٥٣/١١/٢١، المحامي، ١٩٥٤، ص ١١٧

٢ - محكمة التمييز الثانية، ق ٥ ت ١٩٨٧/٩/١٥، عفيف شمس الدين، المصنف في قضايا

التنفيذ، ط ١٩٩٦، رقم ١٩، ص ٧٨

ويصح التساؤل في هذا الاطار عما اذا كان الحق بالوصية يسقط بمـرور

الزمن ؟

بما ان المادة ٧٧ من قانون الارث لغير المحمدين الزمت الموصى له بقبول الوصية صراحة او دلالة، وحتى انما الزمته بذلك، حتى لو كان اجنبيا او قاصرا بواسطة من له الولاية او الوصاية عليه، فيستخلص من ذلك ان الموصى له الذي لا يقبل الوصية صراحة او دلالة، خلال مهلة مرور الزمن، يتعرض حقه بالوصية وبقبولها للسقوط، وبالتالي يتعذر عليه، بعدئذ، تنفيذها. وبما ان القانون لم يحدد مهلة خاصة لمرور الزمن في هذه الحالة، فيقتضي الرجوع الى القاعدة العامة، والقول بان مدة مرور الزمن على عدم قبول الوصية هي عشر سنوات. وهذا ما قضت به محكمة التمييز عندما ذهبت الى ان القرار الاستئنائي المطعون فيه الذي اعتبر ان الموصى له لم يتقدم بطلب تنفيذ الوصية الا بعد اكثر من عشر سنوات، قد فقد مبدئيا، حقه بطلب تنفيذها. وان القرار الاستئنائي في هذا لم يخالف القانون بل احسن تفسيره^(١).

ولم يلزم القانون الموصى له بالقبول فور الوفاة، بل ترك له المجال مفتوحا على ان يتم بعد الوفاة وليس قبلها. اذ ان القبول قبل الوفاة لا تأثير له، ولا يلزم الموصي الذي يحق له الرجوع عنها حتى وفاته.

يتم قبول الوصية من الموصى له الراشد طالما انه يتمتع بكامل اهليته. اما اذا كان جنينا او قاصرا او محجورا عليه فيكون القبول ممن له الولاية او الوصاية على ماله. ولم يشترط القانون حصول الاولياء او الاوصياء على ترخيص من

^١ - محكمة التمييز الثانية، ق ٩١/٥٠، مشار اليه في مؤلف المصنف في قضايا التنفيذ، ط ١٩٩٦، لمؤلفه عفيف شمس الدين.

القضاء لقبول الوصية عن فاقدى الاهلية ، مما يعنى هذا القبول منوط بهم قانونا من دون حاجة الى أى اذن.

لم يشر القانون الى تعيين من يقبل الوصية عن جهات البر والمؤسسات الخيرية والعلمية . غير ان القاعدة العامة تقضى بان يكون القبول في هذه الحالة ممن يمثلها قانونا. وقد ذهب القانون المصري في المادة ٢٠ منه الى ان الوصية للمؤسسات المذكورة اذا لم يكن لها من يمثلها قانونا تلزم بدون توقف على القبول. كما نصت على وجوب الحصول على اذن من المجلس الحسى بالنسبة الى قبول الوصية عن الجنين والقاصر والمحجور عليهم^(١).

وعملا باحكام المادة ٧٨ من قانون ١٩٥٩ « يجوز قبول بعض الوصية ورد البعض الآخر، كما يجوز قبولها من بعض الموصى لهم وردها من الآخرين. وفي هذه الحالة تبطل الوصية بالنسبة الى من ردها » . وبالتالي يمكن تجزئة القبول فيحق للموصى له ان يقبل الوصية بكاملها كما يحق له ان يقبل بعضها ويرد البعض الآخر. وذلك لان الانسان لا يلزم بان يدخل شيئا في ملكيته جبرا، كما ان بعض الناس لا يتحملون نية التبرع.

وترجع مفاعيل الوصية الى وقت وفاة الموصى (م٧٩). فيصبح الموصى له منذ هذا التاريخ صاحب حق يميز له المطالبة بالمال الموصى به ، واذا كان هذا المال عقارا يحق له طلب تسجيله على اسمه في السجل العقارى ، واجراء معاملة الانتقال

^١ - م ٢٠ من القانون المصري : « تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة او دلالة بعد وفاة الموصى، واذا كان الموصى له جنينا او قاصرا او محجورا عليه يكون قبول الوصية او ردها ممن له الولاية على ماله بعد اذن المجلس الحسى، ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانونا. فان لم يكن من يمثلها لزم الوصية بدون توقف على القبول ».

اللازمة عليه. وهذا ما ذهبت اليه محكمة التمييز عندما قضت بان حق الموصى له، ولو قبل وضع اية اشارة على الصحيفة العينية، يجعله مالكا الحصة الموصى بها منذ الوفاة، ما دام انه طلب تنفيذ الوصية من دائرة الاجراء بوجه الورثة، ويخوله طلب تسجيله في السجل العقاري، ونزع الملكية عن اسم الموصى او الورثة. وهذا الحق يعتبر بالنسبة الى الملكية الظاهرة، بحسب قيود السجل العقاري، من اسباب نزع هذه الملكية، وداخلا في مفهوم الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار ١٨٨ المعدل بالقرار ٤٥.

وان علم من يكتسب حقا على الحصة الموصى بها بوجود الوصية وتنفيذها لدى المراجع المختصة لا يعتبر مجردا عن اية نتيجة قانونية، وخاليا من الاثر الذي يحول دون الحماية القانونية التي اقرتها الفقرة الاولى من المادة ١٣ من القرار ١٨٨^(١)، وان الموصى له يصبح منذ وفاة الموصي صاحب حق يميز له طلب تسجيل الحصة الموصى بها على اسمه في السجل العقاري، واجراء معاملة الانتقال اللازمة وشطب قيد الملكية عن اسم الموصى او عن اسم ورثته اذا كان الانتقال اليهم قد تم. ولكن اذا كان حق الموصى له، في اثناء معاملة التنفيذ التي يقوم بها

١ - م ١٣ من القرار ١٨٨ : « كل من اكتسب حقا في مال غير منقول مستندا في ذلك الى قيود وبيانات السجل العقاري، اقر في مكتسبه. ولا تسري عليه اسباب نزع هذا الحق الناشئة عن الدعاوى المقامة وفقا لاحكام المادة ٣١ من القرار ١٨٦ المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٢٦ والمادة ١٧ من القرار الحالي. ولا يمكن لاحكام المنبثقة من هذه الدعاوى ان تقرر الغاء الحق المكتسب والمقيد حسب الاصول.

غير انه لا يمكن ان يتذرع بمفعول القيود، الاشخاص الآخرون الذين عرفوا، قبل اكتساب الحق، بوجود العيوب والاسباب التي تدعو الى الغاء الحق او الى نزعها. وفي جميع الاحوال، يكون للفريق المتضرر الحق باقامة دعوى شخصية بالعطل والضرر على مسبب الضرر».

الدائن على الحصة الموصى بها، غير مسجل على الصحيفة العينية للعقار، فلا يعتبر الموصى له من اصحاب الحقوق العينية الواجب دعوتهم للاطلاع على دفتر الشروط^(١).

متى يعتبر الموصى له مالكا للعقار الموصى به ؟ هل من وقت قبوله بالوصية وتسجيل العقار او من وقت الوفاة وقبل التسجيل ؟

ذهب بعض الاجتهاد الى انه من المقرر ان لا ارث قبل انفاذ وصية المورث الموصى، (م ١٣/٣ من قانون الارث)، فاذا استغرقت الوصية كامل التركة، بات الوارث محجوبا بصورة تامة بالوصية، ان لم يكن من اصحاب الحصة المحفوظة. واذا كانت الوصية لا تجعل الموصى له مالكا قبل التسجيل، فانما على ضوء النصوص الواردة في قانون الارث لغير المحمدين (م ٧٩ و ٧٧)، وعلى ضوء النصوص الواردة في القوانين العقارية، لا سيما المواد ٢٠٤ و ٢٢٨ من القرار ٣٣٣٩ و ١٠ و ١١ و ٨٥ من القرار ١٨٨، تجعل الموصى له بمجرد التسجيل الذي يشكل قبولا صريحا للوصية، مالكا للعقار من وقت وفاة الموصى، لان سبب الملكية هو الوصية لا القبول، بمعنى ان زوائد المال او غلته، منذ وفاة الموصى، تكون له، وعليه نفقات المال^(٢)، وبالمعنى نفسه قضت محكمة التمييز بانه جاء في القرار الاستئنافي المطعون فيه ان مفعول الوصية لا يبدأ من تاريخ وفاة الموصى في حين ان مفعول الارث ينشأ منذ وفاة المورث، مع ان ذلك يخالف الاحكام القانونية المتجلية من مقارنة المواد ١ و ٢ و ٧٩ من قانون الارث وخصوصا المادة الاخيرة التي ترجع مفاعيل

^١ - تمييز، قرار ١ ت ١٩٦٠/٢/٢٦، حاتم، ج ٣٩، ص ٧٣

^٢ - تمييز، ق ٥٨ ت ١٩٧٢/١٠/٢٠، حاتم، ج ١٣١، ص ٥٧، والحامي، ١٩٧٣، ص

قبول الوصية الى تاريخ وفاة الموصي، مما يشكل فقداناً للاساس القانوني^(١). كما قضت محكمة التمييز بان كل من يكتسب عقاراً بالارث او بنـزع الملكية او بحكم، سواء بالوصية او بغير ذلك، يعتبر مالكا قبل التسجيل ولكن لا يكون للاكتساب مفعول الا بعد التسجيل^(٢).

غير ان اتجاهها مخالفاً في الاجتهاد ذهب الى ان التملك العقاري بالوصية لا يكون الا من تاريخ التسجيل. فقضت محكمة التمييز بان احكام المادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ هي استثنائية بالنسبة الى قواعد التشريع العقاري فلا يجوز التوسع فيها، وبالتالي فهي لا تتعرض الى الموصى له بل نصت فقط على انتقال الملكية بالارث والاستملاك والحكم^(٣). كما قضى بهذا الاتجاه بانه يميز، من الافادة العقارية بان العقار لا يزال مسجلاً على اسم مالكة الاساسي، ويتبين من اعلام حصر الارث ومن الوصية بان الجهة المستأنفة لم ترث وفقاً للارث الشرعي بل وفقاً لوصية، وبمقتضى المادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ لا يتم اكتساب الحقوق العينية وانتقالها الا بموجب قيد في السجل العقاري، ويعد مالكا قبل التسجيل، كل من يكتسب عقاراً بالارث او بنـزع الملكية او بحكم. وبما انه لم يرد نص على ان الموصى له يعتبر مالكا قبل التسجيل، فان ملكية العقارات لا تنتقل للموصى لهم اعتباراً من تاريخ الوفاة، كما في حالة الارث الشرعي، بل اعتباراً من تاريخ تنفيذ

١ - تمييز، ق ١٨ ت ١٩٧١/١٢/٣٠، حاتم، ج ١٢٢ ص ٦٤

٢ - تمييز، ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٩، باز ١٩٥٩، وتمييز، ق ٩٢ ت ١٩٦٨/٥/٢١، باز، ١٩٦٨، وقد جاء فيه ان الملك ينتقل بعد التسجيل.

٣ - تمييز، هـ ٢، قرار ١٠ ت ١٩٥٨/١/٢٧، حاتم، ج ٣٤، ص ٨٢

الوصية واجراء القيد في الصحيفة العينية وفقا للاصول^(١). كما قضت محكمة التمييز بان محكمة الاستئناف بقرارها استنادا للمادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ اعتبرت ان الميزة، وهي التي تدعي التملك بفعل الوصية، لا تعتبر مالكة قبل التسجيل في السجل العقاري ، لان المادة المذكورة جعلت الارث سببا للتملك قبل التسجيل ولم تجعل الوصية كذلك. وهي بهذا التفسير تكون قد احسنت تطبيق القانون^(٢).

وقضت محكمة الاستئناف بانه بمقتضى المادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٢/١١/١٩٣٠، لا يتم اكتساب الحقوق العينية وانتقالها الا بموجب قيد في السجل العقاري، ويعد مالكا قبل التسجيل كل من يكتسب عقارا بالارث او بنزع الملكية او بحكم. وبما انه لم يرد نص على ان الموصى له يعتبر مالكا قبل التسجيل، فان ملكية العقارات لا تنتقل الى الموصى له اعتبارا من تاريخ الوفاة، كما في حالة الارث الشرعي، بل اعتبارا من تاريخ تنفيذ الوصية واجراء القيد في الصحيفة وفقا للاصول. ويكون الموصى له قبل تسجيل الوصية، غير ذي صفة للدعاء باسترداد المأجور لاجل الهدم والبناء^(٣). وبان المادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ لا تشمل الارث بالوصية، لان الوصية تشكل حقا رضائيا، ولا تعتبر نافذة الا من تاريخ قيدها عملا بالمادة ١١ من القرار ١٨٨ الصادر بتاريخ

^١ - منشور في المصنف في الاجتهاد العقاري، عفيف شمس الدين ، ط ١٩٨٣، ص ٦٤٠

رقم ٣

^٢ - تمييز، ٣، ق ٩٢ ت ١٩٦٨/٥/٢١، عفيف شمس الدين، المصنف في الاجتهاد العقاري،

ص ٦٣٩

^٣ - استئناف بيروت، غ ٥، ق ١٧١ ت ١٩٦٨/١/٢٦، حاتم، ج ٧٦، ص ٣، ون.ق.

١٩٦٩، ص ٥٧٨

١٥/٣/١٩٢٦^(١). وان احكام المادة ٢٠٤ من القرار ٣٣٣٩ هي استثنائية بالنسبة الى قواعد التشريع العقاري، فلا يجوز التوسع فيها. وبالتالي فانها لا تتعرض الى الموصى به، بل نصت فقط على انتقال الملكية بالارث والاستملاك والحكم^(٢). وبانه اذا كان حق الموصى له بتسجيل العقار الموصى به غير مسجل على الصحيفة العينية في اثناء معاملة التنفيذ الذي يباشره دائن الموصى على العقار المذكور، فان الموصى له لا يعتبر من طائفة اصحاب الحقوق العينية الواجب دعوتهم للاطلاع على دفتر الشروط^(٣).

وإذا كان لا بد لنا من ابداء رأي في هذه المسألة فاني اؤيد الاتجاه الثاني في الاجتهاد، الذي يعتبر ان ملكية العقار الموصى به لا تنتقل الا من تاريخ التسجيل، وذلك للاسباب الآتية :

السبب الاول : ان القاعدة العامة في التسجيل العقاري تقضي بان الصكوك الرضائية والاتفاقات التي ترمي الى انشاء حق عيني او الى نقله او اعلانه او تعديله او اسقاطه لا تكون نافذة حتى بين المتعاقدين الا اعتبارا من تاريخ قيدها.

السبب الثاني : ان الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ من قانون الملكية العقارية التي نصت على ان كل من يكتسب عقارا بالارث او بنزع الملكية او بحكم فهو مالك قبل التسجيل، ولكن لا يكون للاكتساب مفعول الا بعد التسجيل، جاءت استثناء على القاعدة العامة المذكورة في السبب الاول، وقد حصرت التملك قبل التسجيل بالارث ونزع الملكية والحكم.

١ - مفرد مدني، ٢٧/٢/١٩٦٣، ن.ق.، ١٩٦٥، ص ٥٤٥

٢ - تمميز، ٢٧/١/١٩٥٨، ن.ق.، ١٩٥٨، ص ١٩٣

٣ - تمميز، ٦/١/١٩٦٠، ن.ق.، ١٩٦٠، ص ٩٣

السبب الثالث : لم يرد في نص المادة ٢/٢٠٤ المذكورة اعلاه اية اشارة الى الوصية. ولو اراد المشرع ان يمد الاستثناء على القاعدة العامة ليشمل الوصية، لنص على ذلك صراحة، ولا يجوز التوسع في الحالات الاستثنائية ليشمل مسائل لم يأت على ذكرها المشرع.

ويؤكد هذه الوجهة نص المادة ٢٢٨ من قانون الملكية العقارية، الواردة تحت عنوان " في طرق اكتساب حق القيد في السجل العقاري " في فقرتها الاخيرة، التي قالت بان حق القيد في السجل العقاري يكتسب، فيما يتعلق بالهبة والوصية، بمجرد حدوث الهبة ونقل الموصى به. ويستتج من ذلك ان الموصى له لا يصبح مالكا للحق العيني الموصى به الا من تاريخ تنفيذ الوصية في السجل العقاري. ويتم التنفيذ عن طريق دائرة التنفيذ التي يقدم اليها طلب التنفيذ بوجه الورثة الذين يبقى لهم حق الاعتراض او الطعن في الوصية. كما سنأتي عليه لاحقا.

وبذلك يبدو جليا، الفرق بين حالة الارث، حيث تعتبر المادة ٢٠٤ من قانون الملكية العقارية الوارث مالكا قبل التسجيل، وحالة الوصية التي ليس لها أي اثر قبل تنفيذ مضمونها في السجل العقاري.

عملا باحكام المادة ٨٠ من قانون الارث لغير المحمدين ان التنازل عن الوصية قبل وفاة الموصي لا يكون له أي مفعول. وبالتالي فلا عبرة لرد الوصية في اثناء حياة الموصي، وكذلك هي الحال بالنسبة الى قبولها، لان من الخصائص الاساسية للوصية حق الموصي بالرجوع عنها لتاريخ وفاته. فلا اهمية اذن للقبول او الرد قبل هذا التاريخ.

لا بد لنا في هذه المناسبة من ان نطرح السؤال الآتي :

ما هو مفعول القيد الاحتياطي بالوصية على الصحيفة العينية للعقار الموصى به ؟ ان القيد الاحتياطي الذي يوضع على الصحيفة العينية، استنادا الى المادة ٢٥ من القرار ١٨٨، وان كان يهدف، اصلا، الى حفظ حق صاحبه تجاه من يكتسب حقا آخر يتعارض معه، الى ان تقام الدعوى بالحق ويصبح اثرها ساريا على الغير منذ تسجيلها في دفتر الملكية، فانه يتضمن تحذيرا للغير بوجود نزاع على الحق واحتمال الغاء هذا الحق ونزعه بنتيجة الحق الذي يقترن به هذا النزاع. ويعتبر القيد الاحتياطي بالنظر الى تحذير الغير الذي يريد اكتساب حق على العقار دليلا قاطعا على معرفة هذا الاخير باسباب بطلان الحق او نزعه لمصلحة مدعي الحق، بحيث يفقد الغير الذي اكتسب الحق، مستندا الى قيود السجل العقاري، الحماية المقررة في المادة ١٣ من القرار ١٨٨. وعلى هذا الاساس قضت محكمة التمييز بانه اذا اشترى شخص عقارا من الوريث مع وجود قيد احتياطي بوصية صادرة عن المورث لمصلحة الغير، فان هذا الشراء يكون باطلا، لان الوصية هي من اسباب التملك، ومن شأنها أن تخول الموصى له تسجيل الملك على اسمه، او على اسم ورثته بعد وفاته، وتنزع هذا الملك من يد أي شخص ثالث اكتسبه، اذا كان عند اكتسابه عالما بوجود الوصية^(١). وبهذا المعنى قضت الهيئة العامة لمحكمة التمييز بان مكتسب الحق بالاستناد الى قيود السجل العقاري لا يفقد حماية المادة ١٣ من القرار ١٨٨، الا اذا كان علمه بحقوق الغير ناتجا عن طريق تدوين الادعاء بهذه الحقوق على الصحيفة العينية عملا بالمادة ٩ من القرار ١٨٨^(٢).

١ - تمييز، ق ٣٧ ت ١٣/٣/١٩٦٠، حاتم، ج ٤١، ص ٧٤

٢ - تمييز، هيئة عامة، ق ٣ ت ٤/٤/١٩٦٠، حاتم، ج ٤١ ص ٢٢

إذا كانت الوصية تلزم بقبولها من الموصى له صراحة او دلالة بعد وفاة الموصي، فما هو الحكم بالنسبة الى الاشخاص المحجور عليهم والذين لا يحق لهم قبول الوصية شخصيا ؟

ان هذه المسألة ردت عليها الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون الارث لغير المحمدين بقولها : اذا كان الموصى له جنينا او قاصرا او محجورا عليه يكون القبول ممن له الولاية او الوصاية على ماله.

هل يحق للموصى له ان يقبل جزءا من الوصية ويرد الجزء الآخر ؟ واذا تعدد الموصى لهم فهل يجوز لبعضهم قبول الوصية وبعضهم الآخر ردها ؟ وما هي آثار القبول عندئذ ؟

عملا باحكام المادة ٧٨ من قانون الارث لغير المحمدين يجوز قبول بعض الوصية ورد البعض الآخر، كما يجوز قبولها من بعض الموصى لهم وردها من الآخرين. وفي هذه الحالة تبطل بالنسبة الى من ردها.

متى يعطي قبول الوصية مفاعيله ؟

عملا باحكام المادة ٧٩ من قانون الارث لغير المحمدين، ترجع مفاعيل قبول الوصية الى وقت وفاة الموصي.

يجوز للموصى له التنازل عن الوصية. ويكون تنازله صريحا او ضمنيا. فيكون صريحا عندما يعبر عن ارادته، بصورة لا لبس فيها بانه تنازل عن الوصية، ويكون ضمنيا اذا قام بعمل او تصرف يستدل منه بصورة اكيدة انه تنازل عن الوصية. وقد قضى بان الموصى له بوجه عام لا يعتبر انه تنازل عن حقه العام الممنوح له بمقتضى الوصية الا باعلان صريح يصدر عنه، او على الاقل، بعمل

يصدر عنه يشمل جميع ما اوصى له به ، ويستدل منه انه تنازل عن جميع حقوقه في تركة الموصى^(١).

وقد يكون التنازل شاملا الوصية كلها او بعضا منها فقط، وعلى هذا الاساس قضى بان شراء الموصى له حصة شائعة في الاموال الموصى بها يعتبر تنازلا عن هذه الحصة فقط، ولا يتعداها الى سواها من الاموال المنقولة وغير المنقولة^(٢).

واذا كان يجوز للموصى له ان يتنازل عن الوصية، فلا يكون هذا التنازل صحيحا الا اذا تم بعد وفاة الموصى، اما قبل وفاته فلا يكون له أي مفعول، وذلك لان الوصية لا تستحق له الا بوفاة الموصى، كما ان هذا الاخير يمكنه الرجوع عنها حتى وفاته.

^١ - تمميز، ١٠/٣١/١٩٥٥، ن.ق.، ١٩٥٥، ص ٨٨٣

^٢ - تمميز، ١٠/٣١/١٩٥٥، ن.ق.، ١٩٥٥، ص ٨٨٣

الفصل الثالث

تنفيذ الوصية

نبحث في هذا الفصل موضوعين : كيفية تنفيذ الوصية، ومنفذ الوصية

اولا - كيفية تنفيذ الوصية

ان قانون الارث لغير المحمدين المتضمن تنظيمها لاحكام الوصية، احدث نوعين من الوصايا : الوصية الرسمية التي اوجب تنظيمها لدى الكاتب العدل، حيث نصت المادة ٥٥ من القانون المذكور على ان تنظم الوصايا الرسمية لدى الكاتب العدل. والوصية المحررة بخط يد الموصي، والتي تودع لدى الكاتب العدل. وقد ذهب البعض الى انه يبقى لهذه الوصية بالنسبة الى مضمونها المحرر بخط يد الموصي صفة السند العادي^(١)، بينما يذهب البعض الآخر الى انها لجهة تنفيذها تصبح بمنزلة الوصية الرسمية. بمجرد ايداعها لدى الكاتب العدل وتسجيل هذا الايداع في سجل خاص. غير انه، عملا باحكام المادة ٨٤٧ أ.م.م. سواء كان السند المراد تنفيذه رسميا او عاديا فهو ينفذ مباشرة لدى دائرة التنفيذ المختصة.

وعملا باحكام المادة ٨٣٠ أ.م.م. يكون الاختصاص، فيما يتعلق بتنفيذ الاسناد والتعهدات الخطية الرسمية والعادية، ومنها الوصايا للدائرة التابع لها مقام المنفذ عليه الحقيقي او المختار او محل سكنه اذا لم يكن له مقام، او مقام احد المنفذ عليهم المتعددین، او المكان المعين لتنفيذ الموجب، الا اذا تعلق التنفيذ بعين منقولة او

^١ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات المدنية، اصول المحاكمات المدنية، ج ٢١، رقم

غير منقولة فيكون الاختصاص لدائرة التنفيذ في المنطقة الكائنة فيها تلك العين. وفي حال تعدد الاعيان واختلاف الامكنة التي توجد فيها يكون الاختصاص للدائرة التي توجد في منطقتها احدى تلك الاعيان.

وتطبيقا لاحكام المادة ٨٣١ أ.م.م. اذا كانت الاموال المراد التنفيذ عليها او بعضها يقع خارج منطقة الدائرة المطلوب اليها التنفيذ، فعليها ان تستنيب الدائرة التي توجد الاموال في منطقتها للقيام باعمال التنفيذ وأيداعها الاموال المحصلة.

طلما ان الوصية الرسمية تنظم لدى الكاتب العدل، فانها تعتبر سنداً رسمياً ويطبق على تنفيذها ما يطبق على تنفيذ الاسناد الرسمية. والسند الرسمي، كما عرفته المادة ١٤٣ أ.م.م. هو السند الذي يثبت فيه موظف عام، او شخص مكلف بخدمة عامة، ضمن حدود سلطته واختصاصه، ما تم على يده او ما تلقاه من تصريحات ذوي العلاقة، وفق القواعد المقررة. ويرجع في اطلاق الصفة الرسمية على السند او عدم اطلاقها عليه الى قانون المكان الذي انشيء فيه.

وفضلاً عن تنظيم الوصايا لدى الكاتب العدل، تعتبر من الاسناد الرسمية ايضاً، الوصايا المنظمة لدى القناصل اللبنانيين في الخارج. ولا تعتبر هذه الوصايا الاخيرة اسناداً اجنبية بالرغم من تنظيمها او تصديقها في بلد اجنبي، بل اسناداً وطنية لا يخضع تنفيذها في لبنان للصيغة التنفيذية^(١). كما لا تخضع للصيغة التنفيذية، وصية اللبناني المنظمة في الخارج امام المأمور الرسمي الاجنبي، لان تنفيذها يخضع لاحكام المادة ١٠٢٣ أ.م.م. التي تنص على ما يأتي: « باستثناء السندات المثبتة لحق شخصي او عيني، والتي يبقى تنفيذها خاضعاً لاحكام المواد ٨٤٧ الى

^١ - استئناف جبل لبنان، ١٣/٣/١٩٩١، ن.ق.، ١٩٩١، ص ٩٣٥

٨٥٦، لا تكون السندات الرسمية الاجنبية قابلة للتنفيذ في لبنان ، الا بناء على قرار صادر وفقا لاحكام المادة ١٠١٣ » (اجراءات طلب الصيغة التنفيذية).

وقد اعطى القانون السند الرسمي القوة التنفيذية وجعله قابلا للتنفيذ مباشرة بواسطة دائرة التنفيذ. وهذا ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٤٦ أ.م.م. على الشكل الآتي : « للسند الرسمي قوة تنفيذية، وهو حجة على الكافة بما دون فيه من امور قام بها الموظف العام او وقعت من ذوي العلاقة في حضوره، ضمن حدود سلطته واختصاصه. ويمتد اثر السند الرسمي الى ورثة اطرافه وخلفائهم ». كما اكدت على ذلك المادة ١/٨٤٧ من قانون اصول المحاكمات المدنية بقولها : « لكل دائن بحق شخصي او عيني ناشئ عن عقد او تعهد مثبت بسند رسمي او عادي بان يطلب تنفيذ هذا السند بحق مدينه مباشرة بواسطة دائرة التنفيذ المختصة »، وبالتالي يتمتع السند الرسمي الصادر في لبنان بالقوة التنفيذية التي تجعله قابلا للتنفيذ مباشرة من دون حاجة الى اية معاملة ترمي الى اكسابه هذه القوة، كالصيغة التنفيذية مثلا او استصدار حكم في موضوع الحق الثابت فيه، بل يستمد قوته التنفيذية من كونه صادرا عن موظف عام اولاه القانون صلاحية توثيقه بعد تطبيق سلسلة من الاجراءات التي تكفل صحة البيانات الواردة فيه، هذا فضلا عن وجوب مراعاة نية ذوي العلاقة الذين يفترض انهم لجأوا الى تنظيم السند الرسمي لاجل اثبات التزامهم بصورة حاسمة، وجعلها قابلة للتنفيذ، من دون أي اجراء آخر، ولا سيما دون الحصول مقدما على حكم قضائي^(١).

قضت محكمة الاستئناف بان الموصية نظمت وصيتها في لبنان لدى الكاتب العدل سندا للمادة ٥٥ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣. وان هذه الوصية هي

^١ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات، ج ٢١، رقم ٤٤٥، ص ٢٨٦

من السندات الرسمية التي تتمتع بالقوة التنفيذية في لبنان ويجري تنفيذها مباشرة امام دائرة التنفيذ سنداً للمادة ١٤٦ أ.م.م. وذلك فيما لو توافرت فيها كافة الشروط الشكلية المفروضة قانوناً لصحة الوصية، طالما انها منظمة في لبنان، ولا يضفي عليها صفة الوصية المنظمة في الخارج، مجرد ادراجها في مضمون حكم اجني يطلب فيما بعد منحه الصيغة التنفيذية . وكان على المعارض عليه وضع الوصية المذكورة اعلاه موضع التنفيذ مباشرة، لدى دائرة التنفيذ فتنفذ، فيما لو كانت مستكملة لكافة الشروط القانونية، لا ان يعتمد الى ادراجها في مضمون قرار اجني يعطى، فيما بعد، الصيغة التنفيذية، وخاصة ان القرار الاجني المذكور خالف مضمون وصية الموصية بتعيين المعارض عليه لادارة اموال الموصية بدلا من منفذ الوصية المعين من قبلها، فيكون قد خالف المادة ٨٥ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ التي حظرت على الورثة التصرف باعيان التركة او ادارتها مع وجود منفذ الوصية. وان القرار الاجني باكتفائه بتدوين وصية الموصية المنظمة لدى الكاتب العدل في بيروت وبتعيين المعارض عليه منفذا للوصية بدلا من المنفذ المعين بموجب الوصية المذكورة يكون قد خالف القوانين الالزامية الواجبة التطبيق على وصية غير الحمدي والمتعلقة بالانتظام العام^(١).

اذا كان يمكن تنفيذ الاسناد الرسمية ومنها الوصايا من دون حاجة الى استصدار احكام في موضوع الحق الثابت فيها، فهل يعني ذلك انه لا يجوز لصاحب العلاقة ان يلجأ الى المحكمة لاستصدار مثل هذا الحكم ؟

الحقيقة هي ان تنفذ الاسناد الرسمية مباشرة لدى دائرة التنفيذ لا يعني انه لا يحق لصاحب العلاقة مراجعة المحكمة لاستصدار حكم بموضوع الحق الثابت فيها،

^١ - استئناف بيروت، غ ١٢، ق ٣٢٠ ت ١٧/٣/١٩٩٧، ن.ق.، ١٩٩٧، ص ٧٩٥

بل هو امر اختياري للدائن، بحيث يمكنه التنفيذ مباشرة امام دائرة التنفيذ كما يحق له الاستحصال مقدما على حكم في موضوع الحق الثابت في السند يجري التنفيذ على اساسه، اذا وجد في ذلك ميزة هامة تقوم على تكريس الحق بصورة نهائية حاسمة وتحول دون منازعة محتملة بشأنه. ولكنه اذا اختار طريق التنفيذ المباشر، عليه التقيد باجراءاته واحكامه ولا سيما مهل الطعن، وامتنع عليه سلوك الاجراءات المتعلقة بمراجعة محكمة الاساس وتطبيق المهل المتعلقة بهذه المراجعة. وعلى هذا الاساس قضى بان وصف النزاع يجب ان ينطلق من الادعاء الاساسي، اذ على ضوئه وحده يمكن اعطاء الدعوى وصفها الصحيح. ويتبين من الرجوع الى الملف الابتدائي ان المستأنفة كانت قد تقدمت بطلب يرمي الى تنفيذ وصية بوجه ورثة الموصي، فاعترضوا بوجهها على التنفيذ ضمن المهلة القانونية المحددة في المادة ٨٥٠ أ.م.م. فصدر الحكم الابتدائي قاضيا بقبول الاعتراض في الاساس، وابطال البند الاول منها وبالتالي ابطال المعاملة بوجه الورثة. ويتحصل من ذلك ان المستأنفة التي كان بامكانها سلوك طريق الادعاء العادي، قد اختارت لنفسها طريق التنفيذ المباشر، فوضعت الوصية في التنفيذ وباشرت معاملاته، وان الفريق المنفذ عليه لم يعترض على ذلك، ولم يطالب بابطال التنفيذ لاستحالاته، انما قدم اعتراضا ضمن الاصول المبينة في المادة ٨٥٠ أ.م.م. فيكون الوصف المتفق عليه بين الفرقاء قد اصبح خارجا عن حظيرة أي نزاع ممكن، وقد اعتمدته المحكمة الابتدائية في حكمها الذي لم يطعن فيه لهذه الجهة. وان هذا الوصف، فضلا عن انه اصبح يحوز قوة الشيء المقضي به، وينطبق ايضا على القانون، لان الوصية هي سند تنفيذي، بمعنى المادة ٨٤٧ أ.م.م. يجوز للمستفيد منها وضعها في التنفيذ بوجه الورثة على اعتبارهم مدينين بما هو موصى به، وان فعل، اصبح خاضعا لاصول التنفيذ واجراءاته، وهو الذي ارتضاه لنفسه، فلم يعد جائزا له التذرع بالقواعد التي تطبق

على الادعاء العادي لان القواعد الاجرائية وحدة لا تتجزأ . وان قول المستأنفة بان الاعتراض المنصب على عدم توجب الحق جزئيا او كليا يمكن تقديمه خارج المهلة ، هذا القول لا يسع المنفذ التذرع به ، لانه حجة اعطيت للمنفذ عليه ، يعود له وحده الادلاء بها ، اذا كان قد قدم اعتراضه خارج المهلة ، وهو اعتراض على التنفيذ ضمن المهلة ، حيث تبقى الدعوى تتصف بالاعتراض على التنفيذ في أي حال ^(١).

عملا باحكام المادة ٨٤٧/٢ من قانون اصول المحاكمات المدنية ، يجري تنفيذ السند الرسمي بناء على السند الاصيلي او الصورة الاولى المطابقة للاصل . ويعنى بالسند الاصيلي ، السند المنظم امام المأمور الرسمي المختص او المصدق عليه منه ، والذي يحمل توقيع صاحب او اصحاب العلاقة . اما الصورة الاولى المطابقة للاصل فهي الصورة الصادرة عن المأمور الرسمي او الموظف العام الذي نظم السند الرسمي او صدق عليه ، من دون ان تحمل توابع ذوي العلاقة . وهذه الصورة تقبل التنفيذ كالسند الاصيلي نفسه ، ويسلمها المأمور الرسمي الى صاحب العلاقة لهذا الغرض بعد ما يحتفظ بالأصل لديه . واذا تعدد اصحاب العلاقة في السند ، كما هو الامر مثلا ، في الوصية المنظمة لعدة موصى لهم ، فتسلم الى كل منهم صورة اولى صالحة للتنفيذ .

وطالما ان الصورة الاولى المطابقة للاصل تكون صالحة للتنفيذ ، فيرد كل ادلاء امام المحاكم بعدم جواز التنفيذ على اساس هذه الصورة . وقد قضت محكمة التمييز في قرار حديث لها ، بهذا المعنى ، بان الجهة المميزة قد ادلت امام قضاء الواقع بانه لا يجوز تنفيذ صورة طبق الاصل عن الوصية جاءت خلوا من توقيع الموصي ، فاجابتها محكمة الاستئناف على ذلك بان المادة ٨٤٧ فقرة ٢ أ.م.م. الواجبة

^١ - تمييز ، غ ٥ ، ق ٦٦ ت ٢٥/١/٢٠٠٠ صادر في التمييز ، ٢٠٠٠ ، ص ٦١٦

التطبيق تعتبر ان الصورة الاولى المطابقة للاصل، والصادرة عن الموظف الرسمي الذي نظم السند او صدق عليه هي قابلة للتنفيذ، وان هذه الاوراق تنطبق على الصورة الموضوعة في التنفيذ. وبما ان المميز لم يطلب اجراء المطابقة بين الصورة والأصل حتى يعيب على المحكمة عدم القيام بها، لانه كان قد حصر اوجه دفاعه في عدم قابلية الصورة الاولى للتنفيذ، فلم يعد بإمكانه ان يثير هذه المسألة للمرة الاولى اما المحكمة العليا، ولا سيما ان السبب هو مزيج من الواقع والقانون^(١).

لا يجوز تسليم الصورة الاولى سوى مرة واحدة كي لا يتاح التنفيذ اكثر من مرة للسند الواحد. ولكنه يجوز لاصحاب العلاقة الحصول على صور اخرى أي على صور مضاعفة (Duplicatas)، تكون صالحة للاثبات فقط، من دون التنفيذ^(٢)، وهذا ما نصت عليه المادة ٣٩ من القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ١٩٩٤/٦/٨ (نظام الكتاب العدل ورسوم كتابة العدل)، بما يأتي : لا يجوز للكتاب العدل ان يعطي صوراً طبق الاصل او يسلم مضمون الاسناد الا لاصحاب العلاقة او لورثتهم او لمن تلقوا الحق عنهم، واذا سلم صاحب العلاقة صورة اولى طبق الاصل وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية، فلا يمكنه ان يعطيه، فيما بعد، الا صوراً مضاعفة».

ماذا يحصل فيما لو فقد صاحب العلاقة الصورة الاولى، طالما ان الصور المضاعفة لا تصلح للتنفيذ ؟

^١ - مميز، غ ٥، ق ١٦٢ ت ١٢/١٢/٢٠٠٠، صادر في التمييز، ٢٠٠٠، ص ٧٦١

^٢ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات، ج ١٤، رقم ١٦٧، ص ٢٨٨

لقد اتاح القانون لاصحاب العلاقة، في مثل هذه الحالة، مراجعة قاضي الامور المستعجلة للحصول على صورة ثانية صالحة للتنفيذ . (م ٢/٨٧٤ م.أ.م.٠)
فكيف يتم ذلك ؟

تحصل هذه المراجعة بطريق دعوى تقام بوجه الخصوم، أي بوجه الاشخاص الذين يقدم طلب التنفيذ في مواجعتهم، ووفق الاصول المتبعة امام القضاء المستعجل. ولا يعتبر الكاتب العدل الذي نظم السند الاصلي او صدق عليه من الخصوم، ولذلك لا تقوم الدعوى بوجهه. ومع ذلك فقد رأى البعض انه لا مانع من ابلاغه صورة الدعوى بصفته من الغير، ومن دون ان يدخل في الدعوى ويصبح خصما فيها ^(١)، ولكن ابلاغه ليس الزاميا.

ينحصر دور قاضي الامور المستعجلة بالنظر بمسألة فقدان الصورة من دون ان يحق له البحث في الحق المثبت بالسند ، اذ ان التعرض لهذا الحق لا يكون الا عن طريق الاعتراض على التنفيذ الذي يقدم الى المحكمة المختصة. وفقا لما نصت عليه المادة ٨٥٤ من قانون اصول المحاكمات المدنية.

بعد ان يصدر قاضي الامور المستعجلة قراره بتسليم صاحب العلاقة الصورة الثانية الصالحة للتنفيذ، يجري تنفيذ هذا القرار على غرار تنفيذ الاحكام، فيبلغ الكاتب العدل او الموظف الرسمي المختص اشعارا بوجوب تنفيذ القرار وفقا لمضمونه، وذلك بواسطة دائرة التنفيذ، واذا كان القرار نافذا على اصله فبواسطة قلم المحكمة، فيبادر الكاتب العدل او الموظف المختص، فور تلقيه الاشعار، الى

^١ - سرياني وغنام، ج ١، م ٨٤٧، رقم ٢٠، ص ٢١٠، ادوار عيد، م.س.، ص ٢٨٨،

تسليم صاحب العلاقة الصورة المقرر تسليمها، ويجب ان يذكر عليها، صراحة، انها صورة ثانية صالحة للتنفيذ، اعطيت تنفيذا للقرار الذي امر بتسليمها^(١).

يقدم طلب تنفيذ الوصية من الموصى له او من منفذ الوصية، في حال وجوده، او من وكيله المحامي اذا تجاوز مبلغ الوصية الثلاثمائة الف ليرة لبنانية (م ٨٤٦ أ.م.م.). ويتخذ الطلب شكل العريضة او الاستدعاء. ويجب ان يشتمل على اسم طالب التنفيذ (الموصى له) ولقبه ومقامه وصفته، وعلى اسم المنفذ عليه ومقامه وصفته، وعلى بيان السند المراد تنفيذه، ومبلغ الوصية وما تشمله من اموال منقولة او غير منقولة. ويرفق بالطلب سند الوصية المطلوب تنفيذه.

ويجب ان يشتمل الطلب ايضا على تعيين مقام مختار لطالب التنفيذ في نطاق دائرة التنفيذ اذا لم يكن له مقام فيه. واذا لم يعين طالب التنفيذ مقاما مختارا له، في الطلب، يعتبر قلم دائرة التنفيذ مقاما مختارا له، وعندئذ تجري التبليغات الخاصة به الى رئيس قلم دائرة التنفيذ، وتعلق صورة عن الورقة المطلوب تبليغها على لوحة الاعلانات عند باب الدائرة. (م ٨٣٧ أ.م.م.).

يقدم الطلب بعدد من النسخ يوازي عدد المنفذ عليهم مع نسخة اضافية تودع ملف التنفيذ لدى الدائرة، ويجري ابلاغ الطلب ومرفقاته الى الجهات المعنية.

اذا كان موضوع الوصية يتعلق بحق عيني عقاري، وعملا باحكام المادة ٨٤٩ أ.م.م.، تبلغ نسخة طلب التنفيذ الى امانة السجل العقاري بواسطة المكتب المعاون لاجل تسجيلها في السجل العقاري. ويجوز ان يتم تسليم النسخة الى طالب التنفيذ لايداعها هذا المرجع. وعلى امين السجل العقاري ان يبلغ دائرة التنفيذ بدون ابطاء حصول التسجيل او وجود مانع يحول دونه.

^١ - سرياني وغانم، ج ١، م ٨٤٧، رقم ٢١، ص ٢١٠

تحرر وثيقة التبليغ المسلمة الى طالب التنفيذ على نسختين، تودع واحدة منهما امانة السجل العقاري، وتعاد الثانية الى دائرة التنفيذ بواسطة طالب التنفيذ اثباتا لحصول التبليغ^(١).

ان حصول تسجيل الطلب المذكور ليس من شأنه ان يجمد العقار ، ولكنه يجعل القيد ساريا على الغير^(٢).

تبلغ دائرة التنفيذ نسخة عن طلب التنفيذ وعن سند الوصية الى الورثة وتنذرهم بوجوب الايفاء في مهلة عشرة ايام او بتقديم اعتراضهم على التنفيذ خلال هذه المهلة امام المحكمة المختصة. وبانقضاء هذه المهلة دون تقديم الاعتراض يصبح سند الوصية غير قابل للطعن الا لسبب انتفاء الحق كليا او جزئيا (م ٨٥٠ أ.م.م.) ولا يوقف هذا الطعن الاخير التنفيذ ما لم يكن مسندا الى التزوير. فاذا ادعي بتزوير سند الوصية امام المحاكم الجزائية يقرر رئيس دائرة التنفيذ وقف التنفيذ حكما حتى الفصل بهذا الادعاء بقرار مبرم. اما اذا ادعي بالتزوير امام المحاكم المدنية فتفصل هذه المحكمة بطلب وقف التنفيذ، ويبلغ القلم قرارها الى دائرة التنفيذ للعمل بموجبه.

يستخلص من احكام المادتين ٨٣٧ فقرة ١ و ٥ و ٨٣٨ أ.م.م. انه يتعين على دائرة التنفيذ ان تبلغ المنفذ عليه طلب التنفيذ مع السند التنفيذي (صك الوصية) المرفق به، وتوجه له في الوقت عينه انذارا بالتنفيذ اختيارا، فاذا لم يتم المنفذ عليه بالتنفيذ الاختياري لجأ طالب التنفيذ الى التنفيذ الجبري للحق المثبت في السند.

^١ - سرياني وغام، ج ١، ٨٤٧، رقم ٧، ص ٢٢٨

^٢ - م.ن.، ص ٢٣١، رقم ١٦

اذا لم يحصل تبليغ المنفذ عليه نسخة عن طلب التنفيذ او عن صك الوصية فيعد ذلك عيبا في الشكل يؤدي الى بطلان اجراءات التنفيذ على غرار العيب الشكلي الذي يعتور اجراءات المحاكمة، وتطبق على هذا البطلان، بالتالي، احكام المادة ٥٩ أ.م.م.^(١).

يجري التبليغ وفقا للقاعدة العامة المقررة في المادة ٨٣٨ أ.م.م. أي لشخص المنفذ عليه او في مقامه. بمعنى انه اذا جرى التبليغ لشخص المنفذ عليه بالذات، فيصح ذلك في أي مكان يوجد فيه ، سواء كان في مقامه الحقيقي او المختار او في مسكنه او في مكان عمله، او في أي مكان آخر، ذلك تطبيقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٣٩٩ أ.م.م. اما اذا جرى التبليغ في مقام المنفذ عليه، فيكون ذلك في مقامه الاصلي دون مقامه المختار، ويبلغ المنفذ عليه، عندئذ، بالذات، اذا كان موجودا، والا فيتم التبليغ بواسطة من يصرح انه وكيله او يعمل في خدمته ، او انه من الساكنين معه من الازواج والاقارب والاصهار، ممن يدل ظاهريهم على اهم

^١ - م ٥٩ أ.م.م. : « لا يجوز اعلان بطلان أي اجراء لعب في الشكل الا اذا ورد بشأنه نص صريح في القانون او كان العيب ناجما عن مخالفة صيغة جوهرية او متعلقة بالنظام العام واذا اثبت الخصم الذي يتمسك بالبطلان وقوع ضرر له من جراء العيب المذكور. ويزول البطلان اذا تنازل عنه من شرع لمصلحته صراحة او ضمنا وذلك فيما عدا الاحوال التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام.

ويزول البطلان ايضا في مطلق الاحوال بتصحيح لاحق للاجراء ولو بعد التمسك بهذا البطلان على ان يتم التصحيح في المهلة المقررة قانونا للقيام بالاجراء اذا كان لا ينشأ عن ذلك أي ضرر.

واذا لم تكن للاجراء مهلة اسقاط محددة في القانون، حددت المحكمة مهلة مناسبة لتصحيحه، ولا يعتد بالاجراء الا من تاريخ تصحيحه »

اتموا الثامنة عشرة من عمرهم، على ان لا تكون مصلحة المطلوب تبليغه متعارضة مع مصلحتهم (م ٤٠٠ أ.م.م.).

على رئيس دائرة التنفيذ ان يدقق في توافر الشروط المفروضة قانونا للتنفيذ ومن اهمها : اهلية طالب التنفيذ وصفته، وصفة المنفذ عليه واهليته، وثبوت الدين واستحقاقه والشروط الشكلية والموضوعية اللازمة الاخرى ، قبل ان يعمد الى تبليغ طلب التنفيذ مرفقا به السند المطلوب تنفيذه. واذا تقدم طالب التنفيذ بمستندات جديدة بعد ابلاغ المنفذ عليه، لضمها الى معاملة التنفيذ، فعلى رئيس دائرة التنفيذ ان يبلغ هذه المستندات ايضا الى المنفذ عليه، والا يكون تصرفه هذا عرضة للنقض. وهذا ما قرره محكمة التمييز في قرار حديث لها، عندما قضت بان القرار المطعون فيه اذ قرر ان لرئيس دائرة التنفيذ، بعد ابلاغ الانذار، ان يقبل ابراز السند التنفيذي (وهو وصية)، من قبل طالب التنفيذ لاجل ضمه الى المستندات المبرزة مع طلب التنفيذ، اكمالا للنقص الحاصل فيها، ودون ارسال انذار تنفيذي جديد، يكون قد خالف احكام المادة ٨٥٠ أ.م.م. واستوجب النقض^(١).

قد تثار بوجه التنفيذ مشكلة تنفيذية امام دائرة التنفيذ ، فلها الحق عندئذ ان تقرر وقف التنفيذ.

كيف يتم الاعتراض على تنفيذ الوصية وما هي اجراءاته ؟

تنص المادة ٨٥١ من قانون اصول المحاكمات المدنية على ما يأتي :

« للمنفذ عليه ان يعترض على التنفيذ، ضمن مهلة العشرة ايام المذكورة في المادة

^١ - تمييز لبناني، ١١/٢٥/١٩٩٧، مجلة كساندر، عدد ١١ سنة ١٩٩٧، ص.ق. ٤٠٦ وما يليها.

السابقة، باستحضار يقدمه الى المحكمة المختصة في المنطقة الكائنة فيها دائرة التنفيذ، ويضم الى استحضاره ما لديه من مستندات ».

يتبين من هذا النص ان الاعتراض على تنفيذ الوصية يقدم من المنفذ عليه او المنفذ عليهم دون غيرهم وهم الورثة والموصى لهم، ويوجه ضد الطرف الآخر في التنفيذ أي ضد الموصى له او الموصى لهم، وذلك بموجب استحضار يشتمل على اسباب الطعن المتوفرة لدى المعارضين. على ان لا يتوجب على المعارض ان يبين في اعتراضه جميع الاسباب ووسائل الدفاع التي يبني عليها اعتراضه، بل يجوز له، بعد ذكر بعضها في استحضار الاعتراض، ان يذكر الباقي منها في اللوائح اللاحقة، كما يجوز له ان يدلي باسباب جديدة طبقا للقواعد العامة المتعلقة بالمحاكمة^(١).

يعتبر الاعتراض على تنفيذ الوصية بمثابة دعوى تقام امام محكمة الموضوع المختصة بقصد الفصل في نزاع حول الحق المثبت في صك الوصية ، وهذه الدعوى يمكن رفعها في اثناء المهلة المحددة في المادتين ٨٥٠ و ٨٥١ م.م. (عشرة ايام)، وتسمى، عندئذ، اعتراضا على التنفيذ، كما يمكن ان ترفع قبل تلك المهلة . او حتى قبل تقديم طلب التنفيذ. وتغني، عندئذ، عن تقديم الاعتراض على التنفيذ خلال مهلة العشرة ايام من تاريخ تبليغ الانذار التنفيذي. وهذا ما ذهب اليه محكمة استئناف بيروت عندما قضت بان بدء مهلة الاعتراض المنصوص عليه في قانون ١٩٦٨/٥/٤ مرتبطة بانذار يبلغ الى المنفذ عليه مع طلب التنفيذ والسند المطلوب تنفيذه، ويتضمن اعلامه بوجوب التنفيذ رضاء في مهلة عشرة ايام، او بتقديم اعتراضه على التنفيذ خلال هذه المهلة امام المحكمة المختصة. واذا لم تراعى هذه الاحكام في توجيه الانذار فلا تكون مهلة الاعتراض قد بدأت بالسريان. ومن جهة

^١ - ادوار عيد، موسوعة اصول المحاكمات، ج ٢٢١ رقم ٤٣٦، ص ٦١، و ج ٥، رقم ٤٢، ص ١٣٧

اخرى، ان الاعتراض المنصوص عليه بموجب المادة السادسة من قانون ١٩٦٨/٥/٤ يتم في الواقع عن طريق دعوى تقدم امام محكمة الاساس المختصة، ويتناول ، في ما يمكن ان يتناوله، اساس الحق، بمعنى انه اذا كانت هناك دعوى عالقة منذ قبل التنفيذ وهادفة الى اسقاط الدين بالايفاء او بطريقة اخرى فيكون من غير المنطقي ومن غير الاصولي القول بوجوب استعادة ذات الدعوى بمثابة اعتراض على التنفيذ^(١).

ما هي آثار الاعتراض على تنفيذ الوصية ؟

تنص المادة ٨٥٢ أ.م.م. المعدلة بالقانون رقم ٥٢٩ تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٠ والمعمول به ابتداء من تاريخ ١٩٩٦/١/٢٧ على ما يأتي : « يبلغ قلم المحكمة نسخة عن الاستحضار المتضمن الاعتراض على التنفيذ الى دائرة التنفيذ يوم تقديمه. ان الاعتراض لا يوقف سندات الدين ، الا انه يجوز للمحكمة ان توقف هذا التنفيذ او تعلقه على كفالة اذا تبين لها ان الاعتراض يركز على اسباب جدية. واذا لم يكن موضوع التنفيذ سند دين فان الاعتراض عليه يوقف التنفيذ حكما الى ان تصدر محكمة الدرجة الاولى حكما يقضي برده. وفي جميع الاحوال لا يحول الاعتراض او وقف التنفيذ دون اتخاذ التدابير الاحتياطية لصيانة حق طالب التنفيذ . وان الحكم الذي يقضي برد الاعتراض على التنفيذ او تحديد حق طالب التنفيذ على وجه معين يكون معجل التنفيذ وينفذ على اصله، الا ان للمحكمة ان تعلق تنفيذه على كفالة تعينها. ويستوفى عن تنفيذ سندات الدين نصف الرسم النسبي المترتب على تنفيذ الاحكام القضائية والصكوك الرسمية. ولا تطبق احكام هذه المادة المعدلة بموجب القانون المذكور ، الا على طلبات التنفيذ التي تقدم بعد العمل

^١ - محكمة استئناف بيروت المدنية الثالثة، قرار رقم ٧٧٥ ت ١٩٧٤/٥/٢٢، حاتم، ج

به، وتظل الطلبات المقدمة سابقا خاضعة للاحكام القانونية المعمول بها بتاريخ تقديمها».

يتبين من هذه المادة، فيما يتعلق بالوصية (وهي ليست من سندات الدين)، ان الاعتراض عليها يوقف التنفيذ حكما وبقوة القانون ريثما تصدر محكمة الدرجة الاولى المقدم اليها الاعتراض حكما يقضي برده.

وهذا ما قضت به محكمة الاستئناف التي اعتبرت ان عبارة " يقف التنفيذ بقوة القانون "، الواردة في المادة ٨٥٢ أ.م.م.^(١)، تعني ان سير المعاملة التنفيذية يتوقف، وان اجراءات التنفيذ لا تتابع منذ تبلغ الاعتراض، وان وقف التنفيذ هذا هو حكمي وبقوة القانون. أي انه لا يحتاج الى قرار بوقف التنفيذ، لا من قبل رئيس دائرة التنفيذ، ولا من قبل المحكمة المختصة النازرة باساس النزاع^(٢)، ويترتب على ما تقدم ان وقف التنفيذ الذي ينجم عن الاعتراض على التنفيذ يؤدي الى شل المعاملة التنفيذية ذاتها، والى عدم امكانية متابعة التنفيذ فيها بانتظار الفصل بالاعتراض، وانه على اساس ذلك لا يعود ثمة موجب قانوني للقول بان للاسناد والتعهدات الخطية قوة تنفيذية ناقصة او غير كاملة، او ان قوتها التنفيذية معلقة على عدم الاعتراض عليها، طالما ان المقصود بالنتيجة هو معرفة ماهية وقف التنفيذ الناجم عن الاعتراض ونطاقه ليس الا. وان هذا التفسير يتوخى معنى النص وغايته، وهو بغنى عن التحليل والتكييف القانوني، ولا سيما ان عبارة النص واضحة، وان

^١ - ان نص المادة ٨٥٢ المشار اليه، والمستند عليه في القرار هو النص قبل تعديله بالقانون رقم ٩٦/٥٢٩

^٢ - محكمة استئناف البقاع، غ ٢، ق ٣٩ ت ١٩٩٣/٧/٢٩، العدد ١٩٩٤، ٢، ص ١٨٣ (يتعلق هذا الحكم بتنفيذ وصية المرحوم جوزف بك السكاف).

المبادئ المتعلقة بتفسير قواعد اصول المحاكمات تقضي بان تطبق هذه القواعد بصورة حصرية من دون أي توسع في تفسيرها^(١).

غير انه لجهة نطاق وقف التنفيذ الناجم عن الاعتراض المقدم على تنفيذ الوصية، فهو ليس مطلقا ولا شاملا، بل نسبي ينحصر في اطار الاعتراض واطرافه ، وهو جزئي بحيث ان وقف التنفيذ يطل ما يتناوله الاعتراض وما يرتبط به ويتلازم مع موضوعه ليس الا. ويستخلص الطابع النسبي هذا من القاعدة العامة المعترف بها في قانون اصول المحاكمات المدنية والمتعلقة بنسبية مفعول الدعوى والادعاء، والمنصوص عليها في المادتين ٣٦٥ و ٣٦٦ أ.م.م.^(٢)، ونسبية طرق المراجعة والطعن، المنصوص عليها في المادة ٦٢٤ من القانون نفسه^(٣).

^١ - م.ن.

^٢ م ٣٦٥ أ.م.م. : « يتحدد موضوع النزاع بمطالب الخصوم الواردة في الاستحضار واللوائح ويجوز تعديله بطلبات طارئة تتوافر فيها الشروط المبينة في المادة ٣٠ ». م ٣٦٦ أ.م.م. : « على القاضي ان يفصل في حكمه بكل ما هو مطلوب وقطع بما هو مطلوب ».

^٣ - م ٦٢٤ أ.م.م. « لا يستفيد من الطعن الا من قدمه، ولا ينتج به الا على من قدم بوجهه. على انه اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة، او في التزام بالتضامن او في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين، جاز لمن فوت مهلة الطعن من المحكوم عليهم، أو رضخ للحكم، ان يتدخل في الطعن المقدم في المهلة من غيره منضمما اليه. فاذا لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن ادخاله في الخصومة. واذا قدم الطعن بوجه احد المحكوم لهم في المهلة وجب ادخال الباقيين فيه. وفي أي حال اذا كان الطعن مقدما من احد المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة او في التزام بالتضامن، وصدر القرار في الطعن لصالحه، استفاد سائر المحكوم عليهم من هذا القرار ولو لم يتدخلوا او يدخلوا في الطعن ».

ويظهر وقف التنفيذ النسبي والجزئي، بصورة خاصة، من احكام المادة ٨٥٤ م.أ.م. التي تنص على انه « لا يحول الاعتراض على وقف التنفيذ دون اتخاذ التدابير الاحتياطية لصيانة حق طالب التنفيذ ». ويستخلص من ذلك، تحديد معنى الفقرة الثانية من المادة ٨٥٢ المذكورة اعلاه، بانه خارج اطار الاعتراض على التنفيذ يحتفظ السند بقوة التنفيذ، بحيث يصح اعتماده سنداً لاتخاذ التدابير الاحتياطية، ان بالاستناد الى احكام المادة ٥٨٩ م.أ.م. ^(١) وفقاً لقواعد الجزء الاحتياطي (المادة ٨٦٦ م.أ.م.) ^(٢) او الحجز لدى ثالث (المادة ٨٨١ م.أ.م.) ^(٣)، او

١ - م ٩٨٥ م.أ.م. : « لقاضي الموضوع الناظر في الدعوى، كما لقاضي الامور المستعجلة مع مراعاة احكام المادة ٥٨١، ان يتخذ بناء على طلب احد الخصوم، مقابل كفالة او بدونها، جميع التدابير الموقفة والاحتياطية التي من شأنها حفظ الحقوق ومنع الضرر، كوضع الاختام وحرد الموجودات وفرض الحراسة القضائية وبيع الاموال القابلة للتلف ووصف الحالة ».

٢ - م ٨٦٦ م.أ.م. : « للدائن ان يطلب من رئيس دائرة التنفيذ الترخيص له بالقاء الحجز الاحتياطي على اموال مدينه تأميناً لدينه. على ان هذا الحجز لا يجوز تأميناً لدين غير مستحق الاداء او معلق على شرط لم يتحقق بعد الا في الحالات المعينة في المادة ١١١ من قانون المرحبات والعقود. واذا لم يكن الدين ثابتاً بسند فلرئيس دائرة التنفيذ ان يقرر القاء الحجز الاحتياطي متى توافرت لديه ادلة ترجح وجود هذا الدين ».

٣ - م ٨٨١ م.أ.م. : « لكل دائن ان يطلب من رئيس دائرة التنفيذ حجز ما لمدينه لدى شخص ثالث من الاموال الآتية :

- ١ - المبالغ والديون النقدية ولو كانت مؤجلة او معلقة على شرط
- ٢ - الاوراق المالية المسعرة او القابلة للتسعير في البورصة والمصدرة بكل اسمهم او اسناد اسمية او محتلفة والارادات وانصبة الارباح في الشركات.
- ٣ - الحصص في الشركات حتى قبل حلها، وبصرف النظر عن الاحكام المخالفة الواردة في المادة ٩٠٩ من قانون المرحبات والعقود وعن حقوق الافضلية في الشراء العائدة للشركة وسائر الشركاء، على ان تراعى احكام المادة ٨٩٧ فقرة ٣ من القانون الخاص.

غيرها. وبالتالي فان طلب اتخاذ الاجراءات الاحتياطية هو حق لكل دائن، وان كان حقه معلقا على اجل او على شرط ، كما تنص عليه المادة ٢٧٠ موجبات وعقود^(١)، وان طلب وضع قيد احتياطي على صحائف عقارات الموصي في السجل العقاري بعد وفاته، من اجل تنفيذ وصيته هو طلب قانوني، لان الوصية تنشئ للموصى له حقوقا على عقارات الموصي^(٢)، فاذا قدم الموصى له او وكيله طلبا الى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة، باجراء قيد احتياطي على صحائف عقارات الموصي، فاحال رئيس المحكمة هذا الطلب الى امين السجل العقاري للإيجاب، فان هذه الاحالة تعني الاجازة باجراء القيد. والغاية من القيد الاحتياطي هي امكانية اجراء قيد مستعجل لكل من يدعي ان له حقا عينيا على عقاره، ويخاف ان يداهم الوقت فلا يتوصل الى تقديم الدعوى للمطالبة بحقه، ضمن المدة الكافية للحيلولة دون تمكين المالك المقيد اسمه على صحائف العقارات من بيعها الى شخص ثالث حسن النية^(٣).

في قضايا تخفيض الوصايا لا يجوز وقف التنفيذ الا ضمن حدود الحصص المحفوظة، وللمحكمة ان تقضي بتكليف طالب التنفيذ بتقديم كفالة تضمن بدل العطل والضرر الذي قد يسببه وقف التنفيذ^(٤).

٤ - الاشياء من التلبيات والاعيان المنقولة ».

١ - م ٢٧٠ موجبات وعقود : « ان الوسائل الاحتياطية كوضع الاختام وقيد الرهن وقطع مرور الزمن الجاري يحق لكل دائن ان يتذرع بها وان كان حقه معلقا على اجل او على شرط ».

٢ - عميز، غ ٢، ق ٦٠ ت ١٤/٦/١٩٥٤، باز، ١٩٥٤، ص ١٧٦

٣ - م.ن.

٤ - عميز، غ ١، هـ ٢، ق ١٨٢ ت ١١/١٢/١٩٦٨، المحامي، ١٩٦٩، ص ١٠

وعملا بأحكام المادة ٢٦٩^(١)، ان حق طلب اتخاذ التدابير الاحتياطية المشار اليها يشكل جزءا من حق ارفغان الدائن على اموال مديونه الى جانب الحق في اعتماد الوسائل التنفيذية او الوسائل المتوسطة التي وضعت لتمهيد سبل التنفيذ الاجباري واعداد اسبابه . ولذلك فرق بين ان يكون التدبير الاحتياطي قد اتخذ قبل التنفيذ او خلال وقف التنفيذ. وبالتالي لا موجب، قانونا، الى وجود قرارات او احكام تتمتع بقوة تنفيذية ونافذة، حتى يمكن للدائن طلب اتخاذ التدابير الاحتياطية.

عند تنفيذ الوصية، يقتضي عند تطبيق الاصول المتعلقة بتنفيذ الاسناد والتعهدات الخطية المبينة في المواد ٨٤٧ وما يليها من قانون اصول المحاكمات المدنية، الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوصية ذاتها وخصائصها وطبيعة الحقوق والموجبات التي تتناولها، وذلك لان الاحكام القانونية التي ترعى الوصية، والارث بشكل عام، ذات طابع نظامي، بحيث ان القواعد المتعلقة بما هي أمرة، ودور ارادة اصحاب العلاقة بالنسبة لها محدود . ولجهة موضوعها فان الوصية تتناول حقوقا في تركة الموصي، وهذه الحقوق هي بحسب وضعها ومآلها قابلة للتجزئة، لان مصير كل تركة، هو بالنتيجة تجزئتها وقسمتها بين مستحقيها من ورثة وموصى لهم. وان الحقوق المتعلقة بالتركة، تعتبر، اجمالا، من الموجبات القابلة للتجزئة، المنصوص عليها في المادة ٧٥ موجبات وعقود ، وهي حالة يكون فيها مصدر الموجب واحدا ويتصل هذا الموجب باكثر من طرف واحد، من دون توافر شروط التضامن او عدم القابلية للتجزئة بينهم، وغالبا ما يكون الميراث مصدرا لهذا النوع من

١ - م ٢٦٩ موجبات وعقود : « لحق ارفغان الدائن خصائص كل منها وسيلة موزعة، رهن تصرفه ليتمكن بها من الحصول على ما يحق له. وبعض تلك الوسائل احتياطي محض وبعضها يرمي مباشرة الى التنفيذ الاجباري. وهناك فئة ثالثة من الوسائل متوسطة بين الفئتين وضعت لتمهيد سبل التنفيذ الاجباري واعداد اسبابه ».

الموجبات او الحقوق، وان الأثر القانوني الذي يترتب على ذلك هو انقسام الموجب او الحق بين اطرافه، كل بالقدر المتفق عليه او الذي يعينه القانون. وانه في حال ابطال الدين او فسخ او انقضى بالنسبة الى احد الدائنين، فلا يؤثر ذلك في حقوق الباقي بل يبقى كل منهم دائنا بقدر نصيبه^(١). وقد كرس المادة ٧٨ من قانون الارث لغير المحمدين مبدأ قابلية الوصية للتجزئة، عندما نصت على انه « يجوز قبول بعض الوصية ورد البعض الآخر، كما يجوز قبولها من بعض الموصى لهم وردها من الآخرين. وفي هذه الحالة تبطل بالنسبة الى من ردها ». وقد اثبتت المادتان ٤٢ و ٧٦ من القانون نفسه هذا الاتجاه، كما اثبتته الفقه ذهاب البعض الى ان الانقسام في الارث والوصية هو القاعدة، ليس فقط في ما بين الموصى لهم، بل ايضا في موقف كل منهم، حيث يمكنه ان يختار فيما يتعلق بالاشتراطات الايصائية، ما يخصه منها^(٢)، كما ذهب البعض الآخر الى انه اذا كان الموجب المطلوب التنفيذ من اجله قابلا للتجزئة، فان الاعتراض المقدم من احد المدينين المطلوب التنفيذ ضدهم لا يوقف التنفيذ الا لمصلحته، ويتابع التنفيذ بوجه الآخرين على قدر حصصهم. مثال ذلك وصية لم يعترض على تنفيذها الا وريث واحد، في هذه الحال يستطيع الموصى له الطلب الى رئيس دائرة التنفيذ المثابرة على التنفيذ بوجه باقي الورثة غير المعترضين بمقدار حصصهم الارثية^(٣).

^١ - السنهوري، الوسيط، ج ٣، رقم ١٩٧ وما يليها.

^٢ - Ibrahim Najjar, les successions, p 258, n° 267 : «La divisibilité est la règle, non seulement entre les légataires, mais dans l'attitude de chacun d'eux, qui pourra faire son choix parmi les stipulations testamentaires qui le concernent ».

^٣ - سرياني وغانم، ج ١، ص ٢٤٤، رقم ٤

وتطبيقا لهذه المبادئ قضى بان الدعوى المقامة من بعض الورثة باطلـال الوصية بعقار معين موصى به الى جمعية خيرية ، ترمي الى استعادة حصتهم من هذا العقار موضوع الدعوى بهذه الحالة هو قابل للتجزئة، والحكم الذي يصدر لمصلحة المدعين لا يسري على بقية ورثة الموصي^(١). وبان الحقوق العينية على عقار ما، عدا حقوق الارتفاق يمكن تقسيمها الى حصص شائعة، فليس هناك اذن، وحدة طبيعية تمنع تجزئة حق الملكية على العقار، ويمكن لبعض الورثة، باقامتهم الدعوى بابطال المعاملات الاجرائية، استعادة حصصهم الشائعة في العقار دون البعض الآخر. وتطبيقا للمبادئ المذكورة، اذا خسر الشركاء في الارث دعواهم بداية، واستأنف احدهم ، فان نتيجة الدعوى الاستئنافية لا تسري على بقية الورثة الذين لم يستأنفوا، حتى ولو ادى ذلك الى اختلاف في النتيجة بين ما حصل عليه المستأنف بسبب الاستئناف، وما اصاب شركاءه الذين لم يستأنفوا^(٢).

ان الحكم الذي يصدر برد الاعتراض على التنفيذ ، او بتحديد حق طالب التنفيذ على وجه معين، يكون معجل التنفيذ وينفذ على اصله، على ان يعود للمحكمة ان تعلق تنفيذه على تقلم كفالة تعينها. واذا اصدرت محكمة الدرجة الاولى حكما برد الاعتراض، وهو معجل التنفيذ على اصله، امكن المنفذ متابعة التنفيذ، حتى ولو استؤنف الحكم المذكور من قبل المعارض. ولكن اذا كان الاستئناف لا يوقف التنفيذ حكما، في هذه الحال، فانه يبقى لمحكمة الاستئناف، بناء لطلب من المنفذ عليه، ولاسباب جدية يدلى بها، ويكون من شأنها ترجيح فسخ الحكم الابتدائي وقبول الاعتراض، ان تقرر وقف التنفيذ^(٣).

١ - مميز، غ ٢، ق ١٩ ت ١٩٥٣/٣/٢٥، باز، ١٩٥٣، ص ١٥٦

٢ - مميز، غ ٢، ق ٢٠ ت ١٩٥٣/٣/٢٦، باز، ١٩٥٣، ص ١٥٦

٣ - ادوار عيد، الموسوعة، ج ٢١، رقم ٤٣٨، ص ٢٧٠

ما هي المحكمة المختصة للنظر بالاعتراض ؟

عملا بأحكام المادة ٨٥١ أ.م.م. ان المحكمة المختصة بنظر الاعتراض هي المحكمة المختصة في المنطقة الكائنة فيها دائرة التنفيذ. وهذا الاختصاص المكاني يعتبر الزاميا، عملا بالمادة ١١٢ أ.م.م.^(١)، وذلك لان المادة ٨٥١ المذكورة اوجبت تقديم الاعتراض على التنفيذ الى محكمة معينة بالذات، هي محكمة الموضوع في المنطقة الكائنة فيها دائرة التنفيذ.

في حال تقديم الاعتراض على التنفيذ الى محكمة غير مختصة، لا يترتب على ذلك أي اثر بالنسبة الى وقف التنفيذ، كما هو الحال فيما لو قدم الاعتراض خارج المهلة القانونية.

ما هي طرق الطعن بالنسبة الى الحكم الذي يصدر في الاعتراض ؟

ان الحكم الذي يصدر برد الاعتراض على التنفيذ يكون معجل التنفيذ وينفذ على اصله الا ان للمحكمة ان تعلق تنفيذه على تقديم كفالة تعيينها. وباعتباره معجل التنفيذ على اصله لا تكون ثمة حاجة لابلاغه او لابلاغ المحكوم عليه انذارا تنفيذا، وذلك تطبيقا لاحكام المادة ٨٣٨ أ.م.م. اما الحكم الذي يصدر بقبول الاعتراض على التنفيذ ويفصل في موضوعه فلا يتمتع بالتنفيذ المعجل.

يكون الحكم بقبول الاعتراض او برده قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف، عملا بالمادة ٨٥٦ أ.م.م. التي تنص على ان الاحكام في الاعتراضات على التنفيذ القابلة للتنفيذ تستأنف في مهلة عشرة ايام من تاريخ صدورها، في حال افهام الخصوم هذا التاريخ وبدون حاجة لتقدم نسخة عنها. واستنادا الى هذه المادة قضى

^١ - م ١١٢ أ.م.م. : « في الدعاوى التي يوجب القانون ان تقدم لدى محكمة معينة بالذات، يكون الاختصاص لهذه المحكمة دون سواها ».

بان المادة ٨٤٧ م.م.م. ترعى تنفيذ الاسناد الرسمية والعادية. وبما ان الوصية هي سند رسمي، فيكون الحكم الابتدائي الصادر في الاعتراض على تنفيذ الوصية موضوع الدعوى محكوما لجهة مهلة واصول استئنافه للمادة ٨٥٦ م.م.م. وبما ان المهلة في المادة المذكورة هي عشرة ايام وليس ثلاثين يوما، فيكون السبب المدلى به، والمبني على كون مهلة الاستئناف هي ثلاثين يوما وليس عشرة ايام كما قضى القرار المطعون فيه مستوجبا الرد^(١).

تبدأ مهلة العشرة ايام من تاريخ صدور الحكم في الاعتراض على التنفيذ في حال افهام الخصوم هذا التاريخ عملا بالمادة ٨٥٦ م.م.م. المشار اليها. ولكن اذا لم يفهم الخصوم هذا التاريخ، او اذا صدر الحكم في غير مواعده، فمتى يكون بدء سريان مهلة الايام العشرة للاستئناف ؟

لا تبدأ المهلة في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم بل من تاريخ تبليغه اصولا. وهذا ما نصت عليه صراحة الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤٣ م.م.م. المعدلة بالقانون رقم ٩٦/٥٢٩ بما يأتي : « عندما لا يعين نص خاص الوقت الذي تبدأ فيه مهلة الاستئناف، فان هذه المهلة تبدأ من تاريخ تبليغ الحكم ».

وبما ان مسألة قبول الاستئناف في الشكل تتعلق بالانتظام العام. فان الاستحضار الاستئنافي يكون مردودا شكلا اذا قدم خارج المهلة القانونية.

تنص الفقرة الاخيرة من المادة ٤٠٥ م.م.م. على انه اذا تناول تبليغ الخصم او غيره من اصحاب العلاقة احد الاحكام او القرارات القضائية او الرجائية فيجب ان تذكر في وثيقة التبليغ مهلة الاعتراض او اعتراض الغير او الاستئناف او النقض.

^١ - تمييز، قرار رقم ٩٠ ت ١٩٩٧/٧/٣، صادر في التمييز، ١٩٩٧، ص ٣٧٣

فما هو الحل فيما لو لم تأت وثيقة التبليغ على ذكر مهلة الاعتراض على الوصية ؟
أي هل يعتبر التبليغ صحيحا او باطلا في هذه الحالة ؟

اجابت محكمة التمييز على هذا السؤال بما يأتي :

بما انه لجهة الطعن بالتبليغ لمخالفته المادة ٤٠٥ أ.م.م. فان ما اوجبه المادة المذكورة لجهة وجوب ان يتضمن سند التبليغ مهلة المراجعة، لم يرد ما يفيد ان عدم ذكر هذه المهلة يجعل التبليغ باطلا، وانه لا بطلان بدون نص. وبما ان المستدعين وقد ادلى كل منهما عند تقديمه الاستئناف بتاريخ تبلغه للحكم الابتدائي، ولم يدل بطلان هذا التبليغ قبل المناقشة بالاساس، وانما بعد ان طلبت الجهة المستدعى ضدها المستأنف عليها ان الاستئناف مستوجب الرد لوروده خارج المهلة القانونية، فيكون حق المستدعين بالادلاء بالبطلان قد سقط على ما قضى به قرار بالاكثرية صدر عن محكمة الاستئناف في بيروت برقم ٥١ تاريخ ١٠/٣/١٩٨٨ اشارت اليه الجهة المستدعية نفسها متبينة الرأي المخالف الوارد فيه. وبما انه واستنادا الى كل ما تقدم يكون التبليغ الحاصل الى محام ساريا على المستدعين ويكون ادلاؤهما بعدم سريان مهلة الاستئناف اعتبارا من تاريخ التبليغ مستوجبا للرد^(١).

خلافًا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٦٥٥ أ.م.م. وتطبيقا لنص المادة ٨٥٦ أ.م.م. لا يتوجب ارفاق الاستحضر الاستئنافي في الاعتراض بنسخة عن الحكم الصادر فيه.

^١ - تمييز، قرار رقم ٩٠ ت ١٩٩٧/٧/٣، صادر في التمييز، ١٩٩٧، ص ٣٧٦

جرى التساؤل عما اذا كان الحكم الذي يصدر بالصورة الغيابية بحق احد الخصوم في الاعتراض على التنفيذ يقبل الطعن بطريق الاعتراض ، ام لا يكون قابلا لهذا الطعن ؟

لم تنص المادة ٨٥٦ ولا سواها من قانون اصول المحاكمات المدنية على الاعتراض كطريق للطعن بالاحكام المتعلقة بالتنفيذ، كما نصت على استئناف هذه الاحكام، ولذلك ذهب رأي الى القول بعدم جواز الاعتراض ، وحقته في ذلك ان المشرع لو اراد اباحة الاعتراض لنص على جوازه كما نص على جواز الاستئناف، كما ان الاعتراض على التنفيذ لا يشكل دعوى عادية لكي يقبل الاعتراض على الحكم الغيابي الصادر فيه. غير ان الرأي الراجح يذهب الى العكس معتبرا ان الاعتراض جائز بالرغم من عدم النص عليه ، عملا بالمبادئ العامة التي تعتبر ان كل حكم او قرار يكون قابلا للطعن بالطرق العادية أي الاعتراض والاستئناف بدون حاجة الى نص خاص، كما ان الاعتراض على التنفيذ هو دعوى عادية، وتطبق على النظر فيها اصول المحاكمات العادية ما لم يرد استثناء عليها، ومثل هذا الاستثناء لم يرد بشأن الاعتراض على الحكم الذي يصدر غيابيا فيها^(١).

ويكون القرار الصادر عن محكمة الاستئناف، في نطاق الاعتراض على تنفيذ الوصية قابلا للطعن فيه بطريق التمييز. وذلك تطبيقا لنص المادة ٧٠٤ أ.م.م. التي تنص على ان القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف، والتي تنتهي بها الخصومة، تقبل الطعن بطريق التمييز، ما لم يرد نص مخالف. ولم يرد مثل هذا النص في تنفيذ الوصية او غيرها من الاسناد والتعهدات الخطية.

^١ - ادوار عيد، المرسوعة، ج ٢١، رقم ٤٤٢، ص ٢٨٠، سرياني وغانم، ج ١، م ٨٥٦، رقم ٨، ص ٢٥٤، استئناف لبنان الشمالي، ١٠/١٢/١٩٧١، العدد ١٩٧٢، ص ٢٣٤

عملا باحكام الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من قانون الارث لغير
المحمدين، لا تنفذ الوصية الا بعد حسم الديون المترتبة على التركة، ونفقات تجهيز
الميت، من اموال التركة.

وفضلا عن ذلك يقتضي الاحتفاظ لاصحاب الحصص المحفوظة بحقوقهم
الارثية. فاذا اوصى شخص الى مؤسسة خيرية بمبلغ مليون دولار، وتوفي عن زوجة
وتركة صافية قدرها مليون وخمسمائة الف دولار، تعطى للزوجة، عملا بالمادة ٢٠
من قانون الارث لغير المحمدين حصتها ونسبتها ٣٠% أي اربعمائة وخمسون الف
دولار. ففي هذه الحالة تستطيع المؤسسة الخيرية ان تحصل بالوصية على مبلغ المليون
دولار الموصى به لها. اما اذا زادت حصص اصحاب الحصص المحفوظة عن مبلغ
خمسمائة الف دولار، فيقتضي، عندئذ، تخفيض مقدار الوصية. فلو توفي الموصي
عن زوجة وولد مثلا، لكانت حصة الزوجة المحفوظة تساوي ١٠% أي مائة
وخمسين الف دولار، وحصة الولد المحفوظة ٤٠% أي ستمائة الف دولار، ويكون
المبلغ المتبقي سبعماية وخمسين الف دولارا، وبالتالي لا تستطيع المؤسسة الخيرية ان
تحصل عن طريق الوصية على اكثر من سبعماية وخمسين الف دولار بدلا من
المليون دولار الموصى بها.

ثانيا - منفذ الوصية

منفذ الوصية هو الشخص المكلف من قبل الموصي بتنفيذ وصيته. وعادة ما
يلجأ الموصي الى تعيين منفذ لوصيته، لعدة اسباب منها : انه يخشى اهمال الورثة او
الموصى لهم على العموم في تنفيذ الوصية. او يرى ان الموصى له عاجز عن تدبير
اموره في تنفيذ الوصية نظرا لعدم خبرته وعدم قدرته على ذلك، او يكون واثقا من
امانة منفذ الوصية واهليته للقيام بهذا العمل بافضل من سواه، وغيرها من الاسباب.

ولذلك ساعده المشرع على تحقيق ارادته بتنفيذ الوصية بعد وفاته، فلحظ اثنتا عشرة مادة من قانون الارث لغير المحمدين تتعلق بمنفذ الوصية، من المادة ٨١ الى المادة ٩٢ ضمنا.

يعتبر منفذ الوصية المعين في متنها جزءا اساسيا منها، وتعيينه هو تعبير اكيد عن ارادة الموصي التي تشكل المصدر الاساسي الذي يعول عليه، بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بالوصية عامة. وطالما ان الوصية ذاتها تعتبر قائمة وتعطي مفاعيلها ما لم يعلن بطلانها، فان منفذ الوصية، الذي هو جزء اساسي منها، يستمر في دوره ومهمته، وان الاخذ بغير ذلك يؤدي الى ابطال جزئي ومسبق للوصية قبل الحكم ببطلانها.

نبحث فيما يأتي، في : تعيين منفذ الوصية واهليته وعزله، وسلطاته وطبيعة مهمته وواجباته ومسؤوليته واجرته.

أ - تعيين منفذ الوصية واهليته وعزله

نصت الفقرة الاولى من المادة ٨١ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « للموصي ان يقيم منفذا واحدا او اكثر لوصيته، ويشترط في المنفذ ان يكون متمتعا بالحقوق المدنية والاهلية القانونية ».

يتضح من هذا النص ان الموصي هو الذي يعين منفذا لوصيته. وقد يتعدد منفذ الوصية، غير ان تعيينه ليس الزاميا، بل يترك هذا الامر لمطلق ارادة الموصي، فاما ان يعين منفذا واحدا او اكثر لوصيته، او لا يعين احدا، وكل ذلك مستترك لحرية واختياره. اما اذا لم يعين الموصي منفذا لوصيته، فالموصى له، وهو صاحب المصلحة، يتمتع، عندئذ بصلاحيه تنفيذ الوصية.

ويتم تعيين منفذ الوصية اما في صك الوصية نفسه، او بموجب صك مستقل تتوفر فيه الشروط المطلوبة لصحة الوصايا، ولا يوجد في القانون اللبناني أي نص يمنع الجمع بين صفة الموصي له، وصفة منفذ الوصية^(١).

قد يكون منفذ الوصية احد الورثة او احد شهود الوصية، او الكاتب العدل، او احد المحامين، او مطران الطائفة، كما قد يكون من اقرباء الموصي او الموصى له، او بعيدا عنهما، ولا فرق بين ان يكون رجلا او امرأة، ويمكن ان يكون أي شخص آخر يثق الموصي بامانه وكفاءته وقدرته على تنفيذ الوصية.

يشترط ان يكون منفذ الوصية متمتعاً بحقوقه المدنية واهليته القانونية. ولا يشترط فيه توافر اهلية خاصة، بل تكفي الاهلية العامة. ولذلك لا يصح ان يكون منفذا للوصية من لا يتمتع بالاهلية القانونية كالمجنون والمعتوه والقاصر والمحجور عليه لسبب من اسباب الحجر، وكذلك الامر في من كان محروما من حقوقه المدنية.

يشترط قبول منفذ الوصية بمهمته، فلا يجوز ان يلزم بتنفيذها اذا لم يقبلها صراحة او دلالة وهو حر في قبول المهمة او رفضها، وله ان يردّها بعد القبول^(٢)، ويجوز للموصي ان يشترط في حال عدم قبوله ان يعين سواه او ان يسمي شخصا معيناً منفذا لوصيته. غير انه، في كل الاحوال لا ينتقل هذا الحق الى ورثة المنفذ (م ٣/٨١)، على اعتبار ان مهمة منفذ الوصية تستند الى الاعتبار الشخصي، وانتقالها الى ورثة المنفذ من شأنه ان يزيل هذا الاعتبار. واذا قبل المنفذ تنفيذ الوصية

^١ - محكمة استئناف لبنان الشمالي، ق ٦١ ت ١٩٦٠/٢/٣، حاتم، ج ٤٣، ص ٦٤

^٢ - Boulanger, T3, n° 2187

تطبق عليه احكام الوكالة المنصوص عليها في المواد ٧٦٩ وما يليها من قانون الموجبات والعقود.

اذا عين الموصي عدة منفذين لوصيته، وقبلوا المهمة، فلا يجوز للواحد منهم ان يعمل منفردا ما لم يكن الموصي قد اجاز لهم ذلك، ويكونون جميعا مسؤولين بالتضامن عن اموال التركة. واذا خص الموصي كلا منهم بعمل معين كان له ان ينفرد بهذا العمل.

عملا باحكام المادة ٩٢ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣، يعزل منفذ الوصية بطلب الورثة اذا اخل بواجباته او اصبغ غير اهل للقيام بمهمته، على ان يستمع اليه قبل عزله. ولا تأثير لوفاة منفذ الوصية او رفضه قبول مهمته او عزله على صحة الوصية، بل تعتبر، في مثل هذه الحالات، كأنها لم تتضمن تعيين منفذ لها.

ب - سلطات منفذ الوصية وطبيعة مهمته

تنص المادة ٨٢ من قانون الارث لغير المحمدين على ما يأتي : « للموصي ان يحدد وظائف منفذ وصيته. واذا لم يفعل كانت وظيفة المنفذ ادارة التركة وتأدية ديونها وتوزيع اعيانها بالطريقة التي عينها الموصي او نص عليها القانون ».

يتبين من هذا النص ان الموصي هو الذي يحدد، اساسا، وظائف منفذ الوصية، فله ان يوسع نطاق هذه الوظائف او يضيقها بقدر المستطاع، شرط ان تبقى ضمن حدود تنفيذ الوصية وما تتطلبه من اعمال. اما اذا لم يحدد الموصي وظائف منفذ الوصية فقد حصر القانون هذه الوظائف بادارة التركة بصورة رئيسية، وبهذا الشأن تقترب وظائفه من وظائف الوكيل، فكأنه وكيل عن الموصي وكالة خاصة لا تسري الا بعد وفاة الموصي خلافا للوكالة العادية التي تسقط بالوفاة.

وتحظر المادة ٨٥ من قانون ١٩٥٩ على الورثة عند وجود منفذ الوصية التصرف باعيان التركة او ادارتها. ومع ذلك ذهب بعض القضاة الى انه يحق للموصى لهم ان يتقدموا بكافة الدعاوى التي ترمي الى الحفاظ على الوصية وتؤمن تنفيذها، ولا يمكن التصور ان مجرد وجود منفذ للوصية، وهو بمثابة ممثل للموصى لهم، من شأنه ان يحجب حقوقهم في المحافظة على صحة الوصية، لان ما يسمح للوكيل لا يمنع عن الاصيل، خصوصا اذا تعلق المنفذ عن اتمام واجباته^(١)، وقضت محكمة التمييز في قرار حديث لها بان منفذ الوصية هو بمثابة وكيل للموصي بعد الموت، مهمته تأمين ارادة هذا الاخير، فلا يعتبر ممثلا او وكلا للموصى له، الذي يعود له، بصفته دائنا للتركة بما خصص له في الايصاء، ان يطالب بحقه، فضلا عن ان تمثيل الوكيل ليس من شأنه في المطلق ان يحجب حق الاصيل^(٢)، وبالمعنى نفسه قضى بان صفة منفذ الوصية لا تخول صاحبها تمثيل الورثة في الدعاوى التي تقام من التركة وعليها، ضد دائني ومديوني هذه التركة، وذلك لان صلاحية منفذ الوصية لا تتعدى حد الدفاع عن ارادة الموصي وتنفيذ وصيته^(٣).

والحقيقة هي انه اذا كان منفذ الوصية يجسد ارادة الموصي الاخيرة بعد وفاته، فهو لا يعتبر وكلا عن الورثة، ولذلك نصت المادة ٨٦ من قانون ١٩٥٩ على ان الدعاوى تقام من الغير ضد منفذ الوصية والورثة، ولو كان المنفذ يمثل الورثة، لما نصت المادة المذكورة صراحة على ان الدعوى تقام ضدهم ايضا.

^١ - استئناف جبل لبنان، غ، ق ٣٣٩ ت ١٢/٢٠/١٩٧٤، العدد، ١٩٨٣، ١ و ٢، ص ٢٦٢ رقم ١٧

^٢ - تمييز، غ ٥، ق ١٦٢ ت ١٢/١٢/٢٠٠٠، صادر في التمييز، ص ٢٠٠٠، ص ٧٦١

^٣ - تمييز، غ ٢، ق ٢٠ ت ٢٦/٣/١٩٥٣، باز، ١٩٥٣، ص ١٥٦

ولذلك قضي بان المادة ٨٦ من قانون الارث لغير المحمدين، وان نصت على ان " تقام الدعاوى من الغير ضد منفذ الوصية والورثة ". فلا يجوز الاستنتاج ان منفذ الوصية يمثل الموصى لهم، لان هذه المادة لم تأت على ذكرهم، وانما ذكرت فقط الورثة ومنفذ الوصية، بل ان ما قصده الشارع في هذه المادة، هو انه فقط، في حال اقامة الدعوى من الغير، تكون مصلحة الموصى لهم وحقوقهم مؤمن الدفاع عنها، ويكون تمثيل الموصى لهم مؤقتا، اذا وجهت هذه الدعوى من الغير بوجه منفذ الوصية والورثة، الامر الذي يختلف تماما في حال قيام نزاع بين الورثة وبين الموصى لهم. فلا مجال هنا للتذرع بنص المادة ٨٦ من قانون الارث لغير المحمدين، اذ لا يوجد أي نص في هذا القانون على ان تقام الدعاوى من الورثة ضد منفذ الوصية ليتمكن الاستنتاج آنذاك، ان المشرع يعتبر ان منفذ الوصية يمثل في كل الحالات، الموصى لهم ^(١). كما قضي بان دعوة منفذ الوصية الى المحاكم محلها في الدعاوى التي تقام من الغير استنادا الى المادة ٨٦ من قانون ١٩٥٩/٦/٢٣ التي تنص على ان الدعاوى تقام من الغير ضد منفذ الوصية والورثة. فاذا كان النزاع قائما بين الورثة انفسهم بصدد ابطال الوصية فلا لزوم لدعوة منفذ الوصية ^(٢). وقضي ايضا بان صلاحيات منفذ الوصية هي ادارية بحت، فهو لا يمثل الورثة ولا الموصى لهم، واذا كان بعض الفقهاء والاجتهاد يعتبرونه بمثابة وكيل لمشينة الموصي بعد الوفاة، فانهم يقرون، في الوقت نفسه، انه وكيل من نوع خاص جدا. وبالواقع هو اشبه بالحارس القضائي او بمصفي التركة مما هو الوكيل، بدليل ان المحكمة تستطيع ان تعين منفذا للوصية، او ان تستبدل، في بعض الاحيان، المنفذ المعين من قبل الموصي، بآخر، وليس من الضروري دعوته للمحاكمة، الا في الدعاوى المقامة من الغير ضد

^١ - تمميز، ١٩٧٣/٣/٢٣، ن.ق.، ١٩٧٤، ص ٨٢٤

^٢ - تمميز، غ ٢، ق ٩٨ ت ١٩٦٤/٨/٦، المحامي، ١٩٦٥، ص ٣٧

الورثة. واما الدعاوى المقامة من الورثة ضد الموصى لهم لابطال الوصية، فيمكن الاستغناء عن دعوته الى المحاكمة فيها (يراجع قرار محكمة التمييز، الغرفة الثانية، رقم ٩٨ تاريخ ١٩٦٤/٩/٦).

وبما انه تأسيسا على ما تقدم، يقتضي القول ان منفذ الوصية لا يمثل الموصى لهم ولا يستطيع وحده، وبدلا منهم او باسمهم، مقاضاة الورثة والدفاع عن صيغة الوصية بوجههم. وبالتالي فان الموصى لهم لا يستطيعون الادعاء بانهم كانوا ممثلين بالمحاكمة التمييزية في طلب النقض المقدم من منفذ الوصية، كما انهم لا يستطيعون الانضمام اليها بعد فوات المهلة القانونية^(١).

كما قضي بان ما قصده المشرع في المادة ٨٦ من قانون الارث لغير المحمدين ينحصر في الحالة التي تقام فيها الدعوى من الغير بوجه منفذ الوصية والورثة، إذ يعتبر الموصى لهم ممثلين بواسطة منفذ الوصية، الامر الذي يختلف عن الحالة التي يقوم فيها نزاع بين الموصى لهم فيما بينهم^(٢).

ولا يعتبر منفذ الوصية ممثلا للموصى لهم، لانه لم يعين من قبلهم، وهو لا ينفذ ارادتهم، بل ارادة الموصي، حتى ولو كانت ارادة هذا الاخير تصب في مصلحتهم. ولذلك قضي بان منفذ الوصية هو وكيل الموصي وكالة بعد الموت، مهمته تأمين ارادة الموصي الاخيرة، ولا يمكن بالتالي اعتباره وكيل الورثة، كما هو صريح في المادة ٨٦ من قانون الارث لغير المحمدين تاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣، التي اوجبت اقامة الدعوى من الغير ضده وضد الورثة، وبصورة اولى لا يمكن اعتباره

^١ - تمييز، غ ٢، ق ١٧ ت ١٦/٢/١٩٨٢، العدل ١٩٨٣، ص ٨٦

^٢ - المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، غ ٢، ت ٢٠/١/١٩٨٦، العدل ١٩٨٦، ١ و ٢، ص

ممثلاً للموصى لهم، حيث ان المادة ٨٢ من القانون المشار اليه عينت وظائف منفذ الوصية اذا لم تكن حددت في الوصية، وليس تمثيل الموصى لهم في عدادها. والموصى له، وحده هو ذو الصفة للممثل في دعوى ابطال الوصية^(١)، فاذا كان منفذ الوصية لا يحمل وكالة عن احد الموصى لهم فلا يجوز له ان يمثل عنه في المحاكمة، وعلى فرض انه مثل عنه ولم تكن لديه وكالة تعطيه سلطة تمثيله امام المحاكم، فان المحاكمة تكون باطلة وكذلك الحكم الذي يصدر بتيجتها^(٢). وان هذا البطلان يتعلق بالنظام العام لانه يمس سير العدالة لمصلحة عامة^(٣)، وذلك لان وضع منفذ الوصية يختلف عن وضع الموصى لهم، اذ ليس له منفعة مباشرة من بنود الوصية نفسها، وان صح انه قد يترتب له اجر لقاء قيامه بتنفيذها، فهذا الاجر ليس نابعا من الايضاء بل من تنفيذه^(٤)، واذا كان يحق لمنفذ الوصية التدخل في الدعوى عند وجود نزاع على تنفيذ الوصية، الا ان توجيه الاستحضار ضده غير واجب قانونا، لانه لا يمثل التركة^(٥).

تشمل وظيفة المنفذ، اذا لم يعينها الموصي، جميع الاعمال الادارية، دون الاعمال التصرفية، ولا سيما ادارة التركة وتأدية ديونها وتوزيع اعيانها بالطريقة التي

^١ - تمميز، غ، رقم ٢٠ ت ١٩٥٣/٣/٢٦، باز، ١٩٥٣ ص ١٥٦ ورقم ٤٦ ت ١٩٥٤/٤/١٧، باز ١٩٥٤ ص ١٢٩، اوبري ورو، ج ١١، رقم ٧١١، ص ٤٢١ وما يليها، بيار قرداحي، الارث لغير المحمدين، اطروحة دكتوراه، ١٩٦٨، رقم ٤٥٩، ص ٣٨٠.

^٢ - Cass., D.P. 1924.1.201

^٣ - Cass, Cham. Com., 9 mai 1950.S.1951.1.29 محكمة استئناف بيروت المدنية الاولى، ق ١٣٣٦ ت ١٩٦٩/١١/١٣، حاتم، ج ١٠٣، ص ٥٧

^٤ - تمميز، غ، رقم ٢، ق ١٣ ت ١٩٨٤/١١/١٩، العدل، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٢٦٨، رقم ١٠١

^٥ - تمميز، غ، رقم ١، ق ٤٦ ت ١٩٥٤/٤/١٧، باز، ١٩٥٤، ص ١٢٩

عينها الموصي او نص عليها القانون، والقيام بكافة الاجراءات التي ترمي الى توزيع اعيان التركة.

من الاعمال الادارية التي تدخل في وظيفة المنفذ : جرد التركة ووضع الاختام واتمام المحاسبة، وتمثيل التركة امام المحاكم، واقامة الدعاوى المتعلقة بالتركة، وقطع مرور الزمن. وقد ذهب الاجتهاد الى انه يعود لمنفذ الوصية ادارة املاك التركة، ومنها المطالبة بالديون المستحقة لتركة الموصي^(١)، كما قضي بانه لمنفذ الوصية، ولل اشخاص الذين اعطاهم الموصي حقوقا على الفريق المتنازل عن الوصية، ان يطعنوا بهذا التنازل ما دام يبدو لهم انه غير قانوني^(٢).

من وظائف منفذ الوصية الادارية ايضا : تحرير التركة، والاستعانة ، لاجل ذلك، بالموظفين الرسميين . كما له ان يطلب تنفيذ الوصية بواسطة دائرة التنفيذ، والتقدم بكافة الدعاوى التي ترمي الى الحفاظ على الوصية، وتأمين تنفيذها^(٣) ، واتخاذ الاجراءات التحفظية والوقائية وسواها.

ما هو مصير وظيفة منفذ الوصية، فيما لو صدر قرار بوقف تنفيذها ؟

قضي بان قرار وقف تنفيذ الوصية لا يتناول، بحد ذاته، الزام منفذ الوصية بالتوقف عن قيامه بالاجراءات الوقائية، كالمطالبة بديون التركة، الا اذا تضمن بندا صريحا برفع يد منفذ الوصية عن ادارة اموال التركة، واناطها بشخص آخر^(٤).

^١ - استئناف، ١٨/١٢/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٣، ص ٥٦٤

^٢ - استئناف، ٢١/٢/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٢، ص ٣٤٣

^٣ - استئناف جبل لبنان، ق ٣٣٩ ت ٢٠/١٢/١٩٧٤، العدل ١٩٨٦، عدد ١ و ٢، ص

٢٦٢، رقم ١٧

^٤ - استئناف، ١٨/١٢/١٩٧٢، ن.ق.، ١٩٧٣، ص ٥٦٤

إذا كانت اعمال منفذ الوصية المتعلقة بادارة التركة وتأدية ديونها، هي من اعمال الادارة والمحافظة على الحقوق، فان المفعول الموقف للتنفيذ الناجم عن الاعتراض لا يطلها، في حين ان هذا المفعول الموقف يشمل منفذ الوصية لجهة توزيع اعيان التركة لانها من الاعمال التنفيذية والتصرفية، وهي بالتالي تتعارض وموضوع دعوى الاعتراض على التنفيذ ودعوى ابطال الوصية. وبالتالي تكون مهمة منفذ الوصية قائمة ومستمرة لجهة اعمال الادارة والحفظ بالرغم من الاعتراض على الوصية. في حين يقتضي اعتبار مهمته متوقفة لجهة الاعمال التصرفية التي تؤول الى توزيع اعيان التركة وترتيب اعباء عليها، وذلك نتيجة للاعتراض على الوصية او لدعوى ابطالها.

هل يمكن تعيين حارس قضائي متى وجد منفذ للوصية ؟

في حال وجود منفذ للوصية، فان القانون يوليه ادارة اموال التركة، ويرفع بالتالي يد الورثة عن هذه الادارة، وكذلك عن التصرف بتلك الاموال. اما الدعوى المتعلقة باموال التركة فيخاصم فيها منفذ الوصية مع الورثة. ويتعين على المنفذ ان يقدم حسابا سنويا عن ادارته اذا طال مدت هذه الادارة وطلب الورثة ذلك . وهو يعتبر مسؤولا على الاضرار التي تلحق التركة بعمله او اهماله وفق القواعد المختصة بمسؤولية الوكيل. ومتى وجد منفذ الوصية، فهو الذي يتولى ادارة اموال التركة، وبالتالي فلا يبقى من مجال لتعيين حارس قضائي على هذه الاموال، ما لم يسيء المنفذ الادارة ويخل بالتزامه، او يصبح غير اهل للقيام بمهمته، فعندئذ يكون من حق الورثة المطالبة بعزله، وتعيين حارس قضائي على اموال التركة ^(١).

^١ - ادوار عيد، الموسوعة، ج ٩، ص ٧١٠ و ٧١١

من الاعمال التصرفية التي لا تدخل في وظائف منفذ الوصية، التصرف باعيان التركة تصرفا ناقلا للملكية، كبيع موجوداتها او سحب الودائع من المصارف والتصرف بها، واعمال التفرغ عن الاموال والحقوق، والتحكيم والمصالحة، ما لم يكن الموصي قد اجاز له ذلك. وقد اقر الاجتهاد الفرنسي بحق الموصي بتفويض منفذ الوصية ببيع العقارات، وبتصفية كل التركة او بعضها، وتوزيع اموالها على اصحاب الحقوق شرط عدم وجود ورثة من ذوي الحصص المحفوظة^(١).

واذا كانت المادة ٨٥ من قانون الارث لغير المحمدين قد حظرت على الورثة التصرف باعيان التركة او ادارتها مع وجود منفذ الوصية ، فلا يعني ذلك انها اجازت للمنفذ نفسه التصرف بهذه الاعيان، وذلك لان منع الورث من التصرف بها، لا يعتبر اجازة للمنفذ بهذه المسألة، بل ان المقصود بالنص هو ترك ادارة التركة الى الموصي منعاً للازدواج في الادارة، وترك التصرف باعيان التركة، لكي تجري تصفيتها وفقاً لارادة الموصي، وفي ضوء حفظ حقوق ذوي الحصص المحفوظة.

غير انه يجوز للمنفذ، عملاً باحكام المادة ٨٤ من قانون الارث لغير المحمدين، ان ينفق من اموال التركة لاجل جردها ووضع الاختام واتمام المحاسبة وسواها، الا ان هذا الانفاق لا يعتبر اعمالاً تصرفية، بل هو بسبب اعمال ادارية تدخل في وظائف منفذ الوصية.

ج - واجبات منفذ الوصية ومسؤوليته واجرته

عملا بأحكام المادة ٨٧ من قانون الارث لغير المحمدين، على منفذ الوصية ان يعلم الورثة فوراً بقبول مهمته، وان يسلمهم بيانا بمحتويات التركة مع الديون التي عليها، وان يعلمهم ميعاد تحرير التركة ليحضروا اجراءاتها اذا طلب تحرير التركة.

ويعتبر منفذ الوصية مسؤولاً عن اهماله، وعن الاضرار التي تلحق التركة بعمله، وتسري عليه قواعد المسؤولية للوكيل العادي. ولا يجوز اعفاؤه من كل مسؤولية قد تترتب عليه (م ٩٠).

وعلى منفذ الوصية تنظيم حساب سنوي اذا كانت مدتهم طويلة، وبحق للورثة مطالبتهم بهذا الحساب (م ٨٩).

قضي بانه كما يحق لمنفذ الوصية ان يقوم بكافة الاجراءات التي ترمي الى توزيع اعيان التركة، وان يتقدم بكافة الدعاوى التي تستدعيها اعمال التنفيذ، فانه ايضا يحق للموصى لهم ان يتقدموا بكافة الدعاوى التي ترمي الى الحفاظ على الوصية وتأمين تنفيذها. وان مصلحة الموصى لهم في المحافظة على الوصية وفي تنفيذها، تبرر صفتهم في التداعي للتوصل الى هذه الغاية، وخصوصا ان لا نص في القانون يحظر عليهم ذلك^(١).

لمنفذ الوصية ان يتقاضى اجرا عن تنفيذ الوصية، وهذا الاجر يعينه الموصى. غير انه اذا لم يحدد الموصى اجرا له، فيجوز له ان يطالب باجر عادي (م ٩١) ويعود للمحاكم تحديد هذا الاجر اذا حصل نزاع بشأنه، كما لو جرى

^١ - استئناف جبل لبنان، ق ٣٢٩ ت ١٩٧٤/١١/٢٠، حاتم، ج ١٦١، ص ٢٥٥

تحديده بنسبة مئوية من كامل التروكات الحقيقية^(١) وقد قضي بان اجر منفذ الوصية لا ينزع من الايصاء بل من تنفيذ الايصاء^(٢).

اذا حدد الموصي اجر المنفذ بنسبة من اموال التركة، فيكون هذا التحديد صحيحا وناظرا شرط الا يمس حقوق اصحاب الحصص المحفوظة. وقد قضي بانه اذا كانت حقوق منفذ الوصية لا تتجاوز مقدار الفائض عن الحصص المحفوظة، (خمسة عشر بالمائة فقط من التركة)، فان اتصال الحصص المحفوظة بالورثة يحصل مباشرة بمجرد وفاة المورث لبطلان كل ايصاء بها من قبل المورث بحكم القانون، طالما ان الحصص محفوظة قانونا، وان تصرف الورثة بتلك الحصص المحفوظة يكون صحيحا رغم وجود الوصية، طالما ان حقوق منفذ الوصية لا تتجاوز الفائض عن تلك الحصص، وطالما ان بطلان الوصية، لجهة تلك الحصص المحفوظة، يكون للقرار به مفعول اعلاني^(٣).

وفضلا عن الاجرة المستحقة لمنفذ الوصية يحق له ان يحسم المصاريف التي انفقها في جرد التركة ووضع الاختام واتمام المحاسبة ومصاريف الموظفين وسواها من المصاريف التي تكبدها في سبيل ادارة التركة، من اموال هذه التركة. في ختام بحثنا في تنفيذ الوصية يستوقفنا السؤال الآتي :

١ - تمميز، غ ٣، ق ٣٣ ت ١٩٦٢/٧/٢، باز ١٩٦٢، ص ٢٠٢

٢ - تمميز، غ ٢، ق ١٣ ت ١٩٨٤/١١/١٩، العدل، ١٩٨٦ عدد ١ و ٢، ص ٢٦٨،

رقم ١٠١

٣ - تمميز، غ ٢، ق ١٩٦٢/٧/٢، ن.ق. ١٩٦٢، ص ٥٤٢

قد تواجه الموصى لهم باموال نقدية مودعة لدى المصارف صعوبات عملية ناتجة عن عدم معرفتهم بحسابات الموصي لدى مختلف المصارف، وبالتالي عدم معرفتهم بمقدار الوصية، فكيف بإمكانهم ان يستعلموا عن هذه الحسابات ؟

تجدر الاشارة اولا الى ان حق اطلاع الورثة او الموصى لهم على كشوفات حسابات المتوفي امر معترف به في المادة ٢ من قانون ٣ ايلول ١٩٥٦ المتعلق بالسرية المصرفية، اذا نصت هذه المادة على امكان رفع السرية المصرفية باذن من الورثة او الموصى لهم . ولذلك فان حق الورثة او الموصى لهم بالاستعلام والاطلاع على كشوفات حسابات المتوفي مصان قانونا، ويتوجب على المصرف اعطاءهم المعلومات التي يطلبونها بهذا الشأن.

الا انه يرد على هذا الحق نوعان من الاستثناءات : قانوني وتعاقدي.

فالاستثناء القانوني نصت عليه المادة الثالثة من قانون ١٩٦١/١٢/١٩ المتعلق بالحساب المشترك بالقول : « عند وفاة احد اصحاب الحساب المشترك، يتصرف الشريك والشركاء بكامل الحساب مطلق التصرف، وبهذه الحالة ليس على المصرف اعطاء اية معلومات لورثة الشريك المتوفي، ولا يشذ عن هذه القاعدة الا اذا تضمن عقد فتح الحساب نصا صريحا بهذا المعنى. ويجب ان تدرج احكام هذه المادة بحرفيتها في عقد فتح الحساب المشترك ». وعليه يسقط حق الورثة او الموصى لهم بالحصول على معلومات تتناول حساب المتوفي، اذا كان هذا الحساب مشتركا، واذا لم يكن في عقد فتح الحساب المشترك هذا نص مخالف.

اما الاستثناء التعاقدي : فيكون عندما يتفق صاحب الحساب، أي المورث او الموصي والمصرف على عدم اعطاء اية معلومات متعلقة بحساباته لديه الى ورثته او الموصى لهم بعد وفاته، فيفقد هؤلاء، عندئذ، حقهم بالاطلاع على حسابات

المورث او الموصى، لامتناع المصرف عن اعطائهم اية معلومات تنفيذا للعقد القائم بينه وبين المتوفي.

وفيما عدا هذين الاستثنائيين يتمتع الورثة والموصى لهم، مبدئيا، بحق الاطلاع على كشوفات حسابات المتوفي، وحقهم هذا جدير بالحماية، ولهذا يمكنهم ان يطلبوا من جمعية المصارف ان تقوم بتعميم طلبات الاستعلام الصادرة عنهم على جميع المصارف العاملة في لبنان لاطلاعهم على مكان وجود حسابات المتوفي. وبالواقع هذا ما يتم في سويسرا مثلا حيث تتولى جمعية المصارف تعميم طلبات الاستعلام المقدمة اليها من الورثة^(١).

هل يكون المصرف ملزما باعطاء المعلومات عن حسابات المتوفي بناء على تعميم جمعية المصارف ؟

لما كان حق صاحب العلاقة بالاطلاع على حسابات المتوفي قابلا للسقوط تبعا لنوعية حسابات المتوفي وعلاقاته مع المصرف، فلا يمكن لجمعية المصارف الزام المصرف بالجواب على التعميم، انما يترك للمصرف حق التقدير الكامل لتحديد موقفه على ضوء القانون، والعقد القائم مع المتوفي، على ان يتحمل كامل مسؤولية موقفه.

هل تكون جمعية المصارف ملزمة بالتعميم على المصارف بناء على طلب الورثة والموصى لهم ؟

^١ - Maurice, Aubert; Jean-Philippe Kern et Hebert Schonle, le secret bancaire -

Suisse, p 174 : «S'il (l'héritier) suppose l'existence de biens mais ignore totalement dans quelle banque et à quel endroit ils se trouvent, l'héritier peut s'adresser à l'association Suisse des banquiers.

Une fois qu'il aura prouvé sa qualité pour agir, cette association enverra une lettre circulaire à toutes les banques de Suisse . ».

يقتصر دور جمعية المصارف على الوساطة بين الورثة والموصى لهم من جهة، والمصرف الموجودة لديه حسابات المتوفي، من جهة أخرى. وبالتالي فهي ليست ملزمة قانوناً بالتعميم على المصارف، وحتى أنه لا يمكنها الاطلاع على حسابات الزبائن لدى المصارف. غير أنها تقوم بهذا العمل مساعدة للزبائن، ولقاء بدل معين، تدعيماً للثقة بالتعامل المصرفي، وتسهيلاً له.

وعلى جمعية المصارف قبل توجيه التعميم الى المصارف، ان تتأكد من صفة الورثة والموصى لهم في طالبي الاستعلام، وان ترسل الى المصرف اثباتاً لهذه الصفة. ومن الامثلة على هذا الالابات : وثيقة وفاة المودع، وحكم حصر ارثه الذي يحدد ورثة المتوفي، وصك الوصية، وصورة عن تذكرة هوية طالب الاستعلام او عن اخراج قيده.

وبما ان جمعية المصارف تقوم بعملها بتقديم الخدمات الى الزبائن طالبي الاستعلام، وتحمل اعباء مادية من جراء ذلك، فلها ان تحدد بدلاً عن هذه الخدمات لاستيفائها من طالبي التعميم قبل القيام باجراءات هذا التعميم.

ويجب الا تقوم جمعية المصارف بالتعميم على المصارف بناء على طلب الموصى لهم، الا اذا تأكدت من ان بحوزة طالب العلاقة وصية صالحة للتنفيذ ، فاذا كانت هذه الوصية غير مصدقة مثلاً، وطلب صاحب العلاقة مجرد الكشف على الحسابات وتوقيف تحريكها، وليس قبض ارصدها، ريثما يتم تصديق الوصية وجعلها صالحة للتنفيذ، لان ذلك يتطلب وقتاً طويلاً، ففي هذه الحالة يمتنع على جمعية المصارف التعميم على المصارف قبل ايداع الوصية دائرة التنفيذ بهدف تنفيذها بوجه الورثة.

ملاحق

ملحق رقم ١

نصوص قانون الارث لغير المحمدين المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

القسم الثاني - في الوصية

الكتاب الاول - احكام عامة

المادة ٣٩ : يشترط في الموصي ان يكون عاقلا اهلا للتبرع بالغا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة.

المادة ٤٠ : تصح الوصية لكل شخص وارث او غير وارث وللجنين اذا ولد حيا شرط ان لا يكون بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه.

المادة ٤١ : لا تصح الوصية المنظمة في صك واحد من شخصين او اكثر سواء كان الايضاء لمصلحة الموصين انفسهم او أي شخص آخر.

المادة ٤٢ : لا يمكن الادلاء ببطلان الوصية من وارث اجاز الوصية او نفذها مختارا مع علمه باسباب البطلان.

المادة ٤٣ : لا تصح الوصية التي يجريها المريض في مرضه الاخير للطبيب الذي عالجته في هذا المرض ما لم يكن هذا الطبيب من وراثاء الموصي.

وانما تصح الوصية المنظمة في هذه الحالة اذا كان المال الموصى به هو ايفاء لخدمات وقد اخذ بعين الاعتبار في تعيين مقداره ثروة الموصي والخدمات المؤداة.

المادة ٤٤ : لا يصح الايضاء للاجنبي الا اذا كانت شريعة بلاده تجيز الايضاء للبناني، وبقدر ما تجيز الايضاء به.

المادة ٤٥ : تبطل الوصية لشخص معتبر بحكم القانون غير اهل للارث او محروما منه ولو كانت هذه الوصية جارية باسم مستعار.

المادة ٤٦ : تصح الوصية لصالح اماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها ممن جهات البر وللمؤسسات العلمية والعامة المتمتعة بالاهلية القانونية.

وتصح الوصية، وان لم تكن المؤسسات قد انشئت قانونا يوم الوفاة، اذا تحققت بها الاهلية القانونية خلال سنة ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الموصى به واجب الاداء.

واذا انقضت السنة ولم تنشأ المؤسسة او لم تتحقق فيها الاهلية القانونية رد الشيء الموصى به الى ورثة الموصي.

المادة ٤٧ : طالما لم يتم انشاء المؤسسة وفقا للقانون فلا يمكن اتخاذ تدابير غير التدابير الاحتياطية لصيانة الشيء الموصى به في الحالة المبينة في المادة السابقة.

المادة ٤٨ : يجب ان يكون الموصى له معيناً من الموصي نفسه. وتبطل كل وصية معقودة على وجه لا يمكن معه تعيين الموصى له وقت وفاة الموصي.

المادة ٤٩ : تصح الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث قدر نصيبه فان زادت قيمة ما عين لاحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة بحكم الوصية خاضعة للتعديل بحال تجاوزها نصاب الوصية.

المادة ٥٠ : تصح الوصية بالعين لشخص وبالاتفاق لآخر.

المادة ٥١ : لا تصح الوصية بانتفاع من شأنه ان يجمد الاموال الا اذا حملت محمل الوقف الذري وفي هذه الحالة لا تصح بها في العقارات الاميرية. اما في الاموال المملوكة فتصح الى المدة التي يصح الوقف وتطبق عليها قواعد الوقف الذري.

المادة ٥٢ : تعتبر باطلة كل وصية تشتمل على شروط مستحيلة او محرمة او مخالفة للنظام العام والآداب العامة.

على انه اذا لم يكن الشرط السبب الاساسي الدافع للوصية فيكون هذا الشرط لغوا وتعتبر الوصية صحيحة.

المادة ٥٣ : يمكن ان يعلق الايصاء على الالتزام.

الكتاب الثاني - في شكل الوصية

المادة ٥٤ : تنظم الوصية في لبنان اما بالشكل الرسمي او بخط الموصي.

اما وصية اللبناني المنظمة في بلد اجني فتتظم وتصدق وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلد الاجني الذي تنظم فيه.

المادة ٥٥ : تنظم الوصية الرسمية لدى الكاتب العدل.

المادة ٥٦ : يجوز تنظيم الوصية بخط الموصي الذي يكتبها بكاملها بخط يده ويوقعها بامضائه ويؤرخها وفي هذه الحالة يجب ان تودع من قبل الموصي بالذات او وكيله الخاص لدى الكاتب العدل ضمن ظرف محتوم بالشمع الاحمر ومصادق على هذا الختم من الكاتب العدل، ويشار في سجل خاص الى وجود هذه الوصية.

واذا كانت الوصية منظمة في بلاد اجنبية فتودع لدى الكاتب العدل او لدى قنصل لبنان.

المادة ٥٧ : فيما يختص بوصية الجندي الموجود في ساحة القتال يقوم مقام الكاتب العدل ضابط برتبة ملازم فما فوق . وهذه الوصية تصبح كأنها لم تكن بعد انقضاء ثلاثة اشهر على رجوع الموصي الى مكان يمكنه فيه ان يجري وصية بالطرق العادية.

الكتاب الثالث - في نصاب الوصية

المادة ٥٨ : تخفض الوصية فيما يجاوز الحصة المحفوظة لكل من الفروع والوالدين واحد الزوجين.

المادة ٥٩ : تحدد الحصة المحفوظة للفروع بخمسين بالمئة من مجموع الاموال المنقولة وغير المنقولة. اذا كان جميع الاولاد على قيد الحياة فانهم يتقاسمون هذه الحصة بالتساوي ايا كان عددهم ودون تمييز بين الذكور والاناث. واذا كان احدهم قد توفي فان فروعه يحلون محله في الحصة التي كانت تؤول له لو كان حيا ويتقاسموها بالتساوي.

المادة ٦٠ : تحدد الحصة المحفوظة لاحد الزوجين الباقي على قيد الحياة بثلاثين بالمئة.

المادة ٦١ : تحدد الحصة المحفوظة للوالدين بثلاثين بالمئة يتقاسمها بالتساوي، ويأخذها بكاملها الباقي منهما على قيد الحياة.

المادة ٦٢ : عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين والوالدين او احدهما تحدد الحصة المحفوظة للفروع بثلاثين بالمئة ولاحد الزوجين بعشرة بالمئة وللأبوين او احدهما بعشرة بالمئة.

المادة ٦٣ : عند اجتماع الفروع مع احد الزوجين او مع الوالدين او احدهما تحدد الحصة المحفوظة للفروع بأربعين بالمئة ولاحد الزوجين او للوالدين او احدهما بعشرة بالمئة.

المادة ٦٤ : اذا توفي الموصي بدون فروع وترك زوجة مع والديه او احدهما فتحدد الحصة المحفوظة للزوج بعشرين بالمائة وللأب بخمسة عشر بالمائة وللأم بخمسة عشر بالمائة.

المادة ٦٥ : ان الوصية المتجاوزة النصاب القانوني تخفض الى هذا النصاب عند افتتاح التركة ولا يجوز طلب التخفيض الا من قبل الورثة ذوي الحصة المحفوظة او ورثتهم العموميين او المفوضين او خلفائهم.

المادة ٦٦ : لاجل تعيين النصاب القانوني يضاف الى اموال المتوفى الصافية بعد حسم ديونه منها قيمة الاموال التي وهبها اثناء حياته ويتخذ اساسا لتقدير هذه الاموال ثمنها وقت الهبة.

المادة ٦٧ : اذا كان المال الموصى به حق انتفاع او مرتبا الى مدى الحياة او رقبة العقار فان قيمته تقدر مع الأخذ بعين الاعتبار سن الموصى له وحالته الصحية وغير ذلك من الاعتبارات.

المادة ٦٨ : اذا كانت قيمة الاموال الموصى بها تتجاوز النصاب القانوني الجائز التصرف به او الجزء الذي يبقى من هذا النصاب بعد حسم قيم الهبات بين الاحياء، فيحصل التخفيض دون تمييز بين الوصايا العامة والوصايا الخاصة.

على انه اذا أظهر الموصي رغبته الصريحة بانفاذ وصية قبل غيرها ففي هذه الحالة تنفذ الوصية المفضلة قبل غيرها ولا تخفض الا اذا لم تكف الاموال الباقية لتأمين الحصة المحفوظة .

الكتاب الرابع - في الرجوع عن الوصية وفي سقوطها

الفصل الاول

في الرجوع عن الوصية

المادة ٦٩ : للموصي الرجوع عن وصيته كلها او بعضها .

المادة ٧٠ : يمكن ان يحصل الرجوع عن الوصية بوضع وصية لاحقة او سند رسمي او كتاب بخط الموصي ، يودع لدى الكاتب العدل على الشكل المبين في المادة ٥٥ يعلن فيه الموصي انه رجع عن وصيته السابقة.

المادة ٧١ : ان الوصية اللاحقة التي لا تتضمن رجوعا صريحا عن الوصية السابقة تبطل ضمنا جميع احكام الوصية السابقة المخالفة لاحكام الوصية الجديدة او التي لا تتفق معها.

يعتد بهذا الرجوع الضمني وان بقيت الوصية الجديدة بدون انفاذ لسبب خارج عن ارادة الموصي.

المادة ٧٢ : اذا باع الموصي المال الموصى به في وصية سابقة فيعتبر البيع رجوعا عن الوصية على قدر الشيء المباع. ويعتد بهذا الرجوع وان ابطال البيع الا اذا وقع البطلان لعب الرضى او اذا عاد المال الموصى به ملكا للموصي.

المادة ٧٣ : يحكم بالرجوع عن الوصية بناء على طلب ورث او موصى له في الاحوال التالية :

١ - اذا لم تنفذ الشروط التي علق الوصية عليها

٢ - اذا ارتكب الموصى له جريمة من الجرائم التي كانت تجعله غير اهل لان يرث الموصي فيما لو كان وارثا له.

المادة ٧٤ : يجب ان تقام الدعوى في جميع الاحوال المبينة في المادة السابقة خلال سنة من تاريخ الوفاة او من تاريخ علم المدعي بحصول الامور الداعية للرجوع عن الوصية.

الفصل الثاني

في سقوط الوصية

المادة ٧٥ : يبطل الايصاء :

- ١ - بوفاة الموصى له قبل الموصي.
- ٢ - بوفاة الموصى له قبل تحقيق الشرط المعلق عليه انفاذ الوصية، اذا كانت نية الموصى ان لا يعمل بالوصية الا اذا تحقق الشرط اثناء حياة الموصى له.
- ٣ - برد الموصى له المال الموصى به او بعدم اهليته للحصول عليه.
- ٤ - بهلاك المال الموصى به بكامله قبل وفاة الموصي.

المادة ٧٦ : اذا لم تنفذ الوصية في شيء من الاشياء الموصى بها للرجوع عن الايصاء بهذا الشيء او لسقوط الايصاء به او لبطلانه، فيعود هذا الشيء للشخص الذي اتخذ من نصيبه او كان عليه ان يودي به فيما لو نفذت الوصية.

ويستفيد من هذا الشيء ايضا الموصى له العام او الموصى له بوجه عام او الموصى له الخاص الذي عناه الموصي بهذه الاستفادة.

الكتاب الخامس - في قبول الوصية

المادة ٧٧ : تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة او دلالة بعد وفاة الموصي .

واذا كان الموصى له جنينا او قاصرا او محجورا عليه يكون القبول ممن له
الولاية او الوصاية على ماله .

المادة ٧٨ : يجوز قبول بعض الوصية ورد البعض الآخر كما يجوز قبولها من بعض
الموصى لهم وردها من الآخرين، وفي هذه الحالة تبطل بالنسبة لمن ردها .

المادة ٧٩ : ترجع مفاعيل قبول الوصية الى وقت وفاة الموصي .

المادة ٨٠ : التنازل عن الوصية قبل وفاة الموصي لا يكون له أي مفعول

الكتاب السادس - في منفذ الوصية

المادة ٨١ : للموصي ان يقيم منفذا واحدا او اكثر لوصيته، ويشترط في المنفذ ان
يكون متمتعا بالحقوق المدنية والاهلية والقانونية .

ويجوز للموصي ان يشترط في حال عدم قبوله ان يعين سواه او ان يسمى
شخصا معينا ليكون منفذا لوصيته، وفي كل الاحوال لا ينتقل هذا الحق لورثة
المنفذ .

المادة ٨٢ : للموصي ان يحدد وظائف منفذ وصيته، واذا لم يفعل كانت وظيفة
المنفذ ادارة التركة وتأدية ديونها وتوزيع اعيانها بالطريقة التي عينها الموصي او نص
عليها القانون .

المادة ٨٣ : اذا عين الموصي عدة منفذين لوصيته وقبلوا المهمة فلا يجوز للواحد منهم ان يعمل منفردا ما لم يكن الموصي قد اجاز لهم ذلك. ويكونون جميعا مسؤولين بالتضامن عن اموال التركة.

واذا خص الموصي كلا منهم بعمل معين كان له ان ينفرد بهذا العمل.

المادة ٨٤ : تحسم المصاريف التي انفقها منفذ الوصية في جرد التركة ووضع الاختتام واثام المحاسبة وسواها من اموال التركة.

المادة ٨٥ : يحظر على الورثة التصرف باعيان التركة او ادارتها مع وجود منفذ الوصية.

المادة ٨٦ : تقام الدعاوى من الغير ضد منفذ الوصية والورثة.

المادة ٨٧ : على منفذ الوصية ان يعلم الورثة فورا بقبوله مهمته، وان يسلمهم بيانا بمحتويات التركة مع الديون التي عليها، وان يعلمهم ميعاد تحرير التركة ليحضروا اجراءاتها اذا طلب تحرير التركة.

المادة ٨٨ : يجوز لمنفذي الوصية الاستعانة بالموظفين الرسميين لتحرير التركة، وتكون المصاريف على عاتق التركة.

المادة ٨٩ : للورثة الحق في مطالبة منفذ الوصية بحساب سنوي اذا كانت مدتهم طويلة.

المادة ٩٠ : يعتبر منفذ الوصية مسؤولا عن اهماله وعن الاضرار التي تلحق التركة بعمله، وتسري عليه قواعد المسؤولية للوكيل العادي.

ولا يجوز اعفاء المنفذ من كل مسؤولية قد تترتب عليه.

المادة ٩١ : اذا لم يحدد الموصي اجرا لمنفذ الوصية جاز له المطالبة باجر عادي.

المادة ٩٢ : يعزل منفذ الوصية بطلب الورثة اذا اخل بواجباته او اصبغ غير اهل للقيام بمهمته، على ان يستمع اليه قبل عزله.

ملحق رقم ٢

نصوص قانون الوصية لغير المحمدين

قانون صادر في ١٩٢٩/٣/٧

اقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

المادة ١ - لكل لبناني راشد ان يوصي بجميع موجوداته من منقول وغير منقول لمن يشاء وارثا كان او غير وارث الا اذا توفي عن اب او ام او زوج او زوجة او اولاد ذكورا كانوا او اناثا فان لهؤلاء المذكورين ولكل منهم منفردا حقا ارثيا لا يمكن للموصي ان يحرمهم اياه وهم احياء بعد موته.

المادة ٢ - يخصص من تركة الموصي قبل تنفيذ الوصية :

اولا : عشرون في المائة للزوج او الزوجة وخمسة عشر في المائة لكل من الاب والام الاحياء بعد موته اذا لم يكن معهم للموصي اولاد ذكور ام اناث احياء بعد موته.

ثانيا : خمسون بالمائة لاولاده ذكورا كانوا اما اناثا الاحياء بعد موته اذا لم يكن معهم للموصي زوج او زوجة او اب او ام احياء من بعد موته. وهذه الخمسون في المائة توزع كلها بالسوية على الاولاد ذكورا او اناثا او تكون بكاملها نصيب الموجود منهم وحده حيا ذكرا أم اثنى.

ثالثا : اذا وجد مع اولاد الموصي الاحياء بعد موته زوج او زوجة او اب او ام احياء من بعد موته فان حصص الاحياء منهم تكون كما يأتي :

عشرة بالمائة للزوج او للزوجة وخمسة بالمائة لكل من الاب والام وثلاثين بالمائة لاولاده توزع لهم بالسوية ذكورا او اناثا او تكون بكاملها نصيب الموجود منهم وحده حيا ذكرا ام انثى.

المادة ٣ : يحق للموصي ان يعدل او يغير وصيته كلما شاء .

المادة ٤ : الوصية الخطية الموقع عليها من الموصي بخط يده او المختومة بخاتمته في موقع رسمي امام الشهود والمتمة فيها شروط المادة الخامسة من هذا القانون هي النافذة دون سواها ويكون معمولاً بها بلا دعوى ولا حكم. اما الدعاوي المنبثقة عنها فهي من صلاحية المحاكم النظامية العادية.

المادة ٥ : معدلة وفقا للمرسوم الاشتراعي ٣١٥ تاريخ ١٩٤٣/١/٢٥ والقانون الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٨، يصدق في داخل الجمهورية اللبنانية كل من كاتب العدل او رئيس اية محكمة نظامية كانت او مطران الطائفة المنسوب اليها الموصي على الامضاء الذي يوقعه او على الختم الذي يطبعه هذا الموصي امامه على صك الوصية وبحضور اربعة شهود من اللبنانيين الراشدين الذين لا منفعة لهم من الوصية دون ان يطلع احد منهم على مندرجاتها اذا طلب منه ذلك الموصي الذي يعرف القراءة والكتابة. واما الموصي الامي فتسجل وصيته بحرفيتها وتلى عليه امام الشهود قبل ان يختتمها ويذكر ذلك في عبارة التصديق عليها.

فاذا كان الموصي يعرف القراءة والكتابة وطلب عدم الاطلاع على وصيته تتم معاملة التصديق على الامضاء على الوجه الآتي وتكون عبارة التصديق الواردة إلى صك الوصية بعد التوقيع عليها هكذا : نمرة - سجل - صحيفة - (انني اصادق على صحة امضاء فلان الموصي الموقع بخط يده على صك هذه الوصية المورخ بتاريخ هذه المصادقة الواقع في (تاريخ - يوم - شهر - سنة) امامي انا فلان

وامام الشهود فلان وفلان بعد ان ثبت لدي المامه بالقراءة والكتابة وبعد ان قرر ان له تمام المعرفة بمندرجاتها ودون ان يطلع احدا عليها).

امضاء المسجل امضاء الشهود

ثم يكتب المسجل امام النمرة في دفتر التسجيل هذه العبارة :

نمرة - قد تم التصديق على امضاء فلان الموصي الثابت لدي معرفته في الكتابة والقراءة وقد وقع بخط يده على صك وصية مستورة امامي انا فلان وامام الشهود فلان وفلان في (تاريخ - يوم - شهر - سنة).

امضاء الموصي

امضاء المسجل امضاء الشهود

واذا طلب الموصي الذي يعرف الكتابة والقراءة تسجيل وصيته بحرفيتها تجري بخصوصه المعاملة الآتي ذكرها التي يصير تطبيقها على وصية الامي وهي : تدرج الوصية بحرفيتها في السجل ثم تتلى على الموصي امام الشهود ثم يختمها الموصي بخاتمه ثم يكتب المسجل امام النمرة في دفتر التسجيل وعلى صك الوصية الذي يبقى بيد الموصي هذه العبارة :

نمرة - سجل - صحيفة اني اصادق على صحة ختم الموصي فلان الموقع بيده امامي انا فلان وامام الشهود فلان وفلان على صك هذه الوصية المسجلة بتاريخ هذه المصادقة الواقع في (تاريخ - يوم - شهر - سنة) بعد ان صارت تلاوتها عليه.

امضاء السجل امضاء الشهود

ويلصق على كل صك من صكوك الوصية ورقة بول قيمتها مائة غرش لبناني سوري ولا يؤخذ عنها رسم التصديق.

وفي خارج اراضي الجمهورية اللبنانية تصدق وصية اللبنانيين وفقا للاصول المنصوص عليها في هذا القانون او للاصول التي تصدق فيها الصكوك الرسمية في البلاد التي تنظم فيها الوصية.

يوقع الموصي امضاءه او طابع اصبعه بذيل الوصية وفقا للشروط المنصوص عنها في المادتين ١٢ و ١٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٦ الصادر في ٧ كانون الاول سنة ١٩٤٠ فيما يتعلق باعادة تنظيم قانون الكتاب العدل.

المادة ٦ : ان سائر النصوص المتعلقة بالوصية والمخالفة لهذا القانون اصبحت ملغاة لا يعمل بها.

المادة ٧ : ان هذا القانون لا يطبق بحق اللبنانيين الذين هم من الطوائف المحمدية حيث ان وصيتهم تبقى خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية او للتقاليد المختصة بكل طائفة منها والمتعامل بها من قلم الزمن.

بيروت في ٧ آذار ١٩٢٩

شارل دباس

صدر عن رئيس الجمهورية اللبنانية

رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية

حبيب السعد

نصوص القانون المدني الفرنسي المتعلقة بموضوع هذا الكتاب

Chapitre 7

Des dispositions testamentaires

Section première des règles générales sur la forme des testaments

Art. 967 . Toute personne pourra disposer par testament, soit sous le titre d'institution d'héritier, soit sous le titre de legs, soit sous toute autre dénomination propre à manifester sa volonté.

Art. 968. Un testament ne pourra être fait dans le même acte par deux ou plusieurs personnes, soit au profit d'un tiers, soit à titre de disposition réciproque et mutuelle.

Art. 969. Un testament pourra être olographe, ou fait par acte public ou dans la forme mystique.

Art. 970 . Le testament olographe ne sera point valable, s'il n'est écrit entier, daté et signé de la main du testateur : il n'est assujetti à aucune autre forme.

Art. 971 . Le testament par acte public est reçu par deux notaires ou par un notaire assisté de deux témoins.

Art. 972 . Si le testament est reçu par deux notaires, il leur est dicté par le testateur; l'un de ces notaires l'écrit lui-même ou le fait écrire à la main ou mécaniquement.

S'il n'y a qu'un notaire, il doit également être dicté par le testateur; le notaire l'écrit lui-même ou le fait écrire à la main ou mécaniquement.

Dans l'un et l'autre cas, il doit en être donné lecture au testateur. Il est fait du tout mention expresse.

Art. 973. Ce testament doit être signé par le testateur en présence des témoins et du notaire; si le testateur déclare qu'il ne sait ou ne peut

signer, il sera fait dans l'acte mention expresse de sa déclaration, ainsi que de la cause qui l'empêche de signer.

Art. 974. Le testament devra être signé par les témoins et par le notaire.

Art. 975. Ne pourront être pris pour témoins du testament par acte public, ni les légataires, à quelque titre qu'ils soient, ni leurs parents ou alliés jusqu'au quatrième degré inclusivement, ni les clerks des notaires par lesquels les actes seront reçus.

Art. 976. Lorsque le testateur voudra faire un testament mystique, le papier qui contiendra les dispositions ou le papier qui servira d'enveloppe, s'il y en a une, sera clos, cacheté et scellé.

Le testateur le présentera ainsi clos, cacheté et scellé au notaire et à deux témoins, ou il le fera clore, cacheter et sceller en leur présence, et il déclarera que le contenu de ce papier est son testament, signé de lui, et écrit par lui ou par un autre, en affirmant, dans ce dernier cas, qu'il en a personnellement vérifié le libellé; il indiquera, dans tous les cas, le mode d'écriture employé (à la main ou mécanique).

Le notaire en dressera, en brevet, l'acte de suscription qu'il écrira ou fera écrire à la main ou mécaniquement sur ce papier ou sur la feuille qui servira d'enveloppe et portera la date et l'indication du lieu où il a été passé, la description du pli et de l'empreinte du sceau, et mention de toutes les formalités ci-dessus; cet acte sera signé tant par le testateur que par le notaire et les témoins.

Tout ce que dessus sera fait de suite et sans divertir à autres actes. En cas que le testateur, par un empêchement survenu depuis la signature du testament, ne puisse signer l'acte de suscription, il sera fait mention de la déclaration qu'il en aura faite du motif qu'il en aura donné.

Art. 977. Si le testateur ne sait signer ou s'il n'a pu le faire lorsqu'il a fait écrire ses dispositions, il sera procédé comme il est dit à l'article précédent; il sera fait, en outre, mention à l'acte de suscription que le testateur a déclaré ne savoir signer ou n'avoir pu le faire lorsqu'il a fait écrire ses dispositions.

Art. 978. Ceux qui ne savent ou ne peuvent lire, ne pourront faire de dispositions dans la forme du testament mystique.

Art. 979. En cas que le testateur ne puisse parler, mais qu'il puisse écrire, il pourra faire un testament mystique, à la charge expresse que le testament sera signé de lui et écrit par lui ou par un autre, qu'il le présentera au notaire et aux témoins, et qu'en haut de l'acte de suscription il écrira, en leur présence, que le papier qu'il présente est son testament et signera. Il sera fait mention dans l'acte de suscription que le testateur a écrit et signé ces mots en présence du notaire et des témoins et sera, au surplus, observé tout ce qui est prescrit par l'article 976 et n'est pas contraire au présent article.

Dans tous les cas prévus au présent article ou aux articles précédents, le testament mystique dans lequel n'auront point été observées les formalités légales, et qui sera nul comme tel, vaudra cependant comme testament olographe, si toutes les conditions requises pour sa validité comme testament olographe sont remplies, même s'il a été qualifié de testament mystique.

Section II

Des règles particulières sur la forme de certains testaments

Art. 980. Les témoins appelés pour être présents aux testaments devront être Français et majeurs, savoir signer et avoir la jouissance de leurs droits civils. Ils pourront être de l'un ou de l'autre sexe, mais le mari et la femme ne pourront être témoins dans le même acte.

Art. 981. Les testaments des militaires, des marins de l'Etat et des personnes employées à la suite des armées pourront être reçus, dans les cas et conditions prévus à l'article 93, soit par un officier supérieur ou médecin militaire d'un grade correspondant, en présence de deux témoins; soit par deux fonctionnaires de l'intendance ou officiers du commissariat; soit par un de ces fonctionnaires ou officiers, en présence de deux témoins; soit, enfin, dans un détachement isolé, par l'officier commandant ce détachement, assisté de deux témoins, s'il n'existe pas dans le détachement d'officier supérieur ou médecin militaire d'un grade correspondant, de fonctionnaire de l'intendance ou d'officier du commissariat.

Le testament de l'officier commandant un détachement isolé pourra être reçu par l'officier qui vient après lui dans l'ordre du service.

La faculté de tester que les conditions prévues au présent article s'étendra aux prisonniers chez l'ennemi.

Art. 982. Les testaments mentionnées à l'article précédent pourront encore, si le testateur est malade ou blessé, être reçus, dans les hôpitaux ou les formations sanitaires militaires, telles que les définissent les règlements de l'armée, par le médecin chef, quel que soit son grade, assisté de l'officier d'administration gestionnaires.

A défaut de cet officier d'administration, la présence de deux témoins sera nécessaire.

Art. 983. Dans tous les cas, il sera fait un double original des dtestaments mentionnés aux deux articles précédents.

Si cette formalité n'a pu être remplie à raison de l'état de santé du testateur, il sera dressé une expédition du testament pour tenir lieu du second original; cette expédition sera signée par les témoins et par les officiers instrumentaires. Il y sera fait mention des causes qui ont empêché de dresser le second original.

Dès que la communication sera possible, et dans le plus bref délai, les deux originaux ou l'original et l'expédition du testament seront adressés, séparément et par courriers différents, sous pli clos et cacheté, au ministre de la guerre ou de la marine, pour être déposés chez le notaire indiqué par le testateur ou, à défaut d'indication, chez le président de la chambre des notaires de l'arrondissement du dernier domicile.

Art. 984. Le testament fait dans la forme ci-dessus établie sera nul six mois après que le testateur sera venu dans un lieu où il aura la liberté d'employer les formes ordinaires, à moins que, avant l'expiration de ce délai, il n'ait été de nouveau placé dans une des situations spéciales prévues à l'article 93. Le testament sera alors valable pendant la durée de cette situation spéciale et pendant un nouveau délai de six mois après son expiration.

Art. 985. Les testaments faits dans un lieu avec lequel toute communication sera interceptée à cause de la peste ou autre maladie

contagieuse, pourront être faits devant le juge du tribunal d'instance ou devant l'un des officiers municipaux de la commune, en présence des deux témoins.

Cette disposition aura lieu tant à l'égard de ceux qui seraient atteints de ces maladies que de ceux qui seraient dans les lieux qui en sont infectés, encore qu'ils ne fussent pas actuellement malades.

Art. 986. Les testaments fait dans une île du territoire européen de la France où il n'existe pas d'office notarial, quand il y aura Impossibilité de communiquer avec le continent, pourront être reçus ainsi qu'il est dit à l'article précédent. L'impossibilité des communications sera attestée dans l'acte par le juge du tribunal d'instance ou l'officier municipal qui aura reçu le testament.

Art. 987. Les testaments mentionnés aux deux précédents articles deviendront nuls six mois que les communications auront été rétablies dans le lieu où le testateur se trouve, ou six mois après qu'il aura passé dans un lieu où elles ne seront point interrompues.

Art. 988. Au cours d'un voyage maritime, soit en route, soit pendant un arrêt dans un port, lorsqu'il y aura impossibilité de communiquer avec la terre ou lorsqu'il n'existera pas dans le port, si l'on est à l'étranger, d'agent diplomatique ou consulaire français investi des fonctions de notaire, les testaments des personnes présentes à bord seront reçus, en présence de deux témoins : sur les bâtiments de l'Etat, par l'officier d'administration ou, à son défaut, par le commandant ou celui qui en remplit les fonctions, et sur les autres bâtiments, par le capitaine, maître ou patron, assisté du second du navire, ou, à leur défaut, par ceux qui les remplacent.

L'acte indiquera celle des circonstances ci-dessus prévues dans laquelle il aura été reçu.

Art. 989. Sur les bâtiments de l'Etat, le testament de l'officier d'administration sera, dans les circonstances prévues à l'article précédent, reçu par le commandant ou par celui qui en remplit les fonctions, et, s'il n'y a pas d'officier d'administration, le testament du commandant sera reçu par celui qui vient après lui dans l'ordre du service.

Sur les autres bâtiments, le testament du capitaine, maître ou patron, ou celui du second, seront, dans les mêmes circonstances, reçus par les personnes qui viennent après eux dans l'ordre du service.

Art. 990. Dans tous les cas, il sera fait un double original des testaments mentionnés aux deux articles précédents.

Si cette formalité n'a pu être remplie à raison de l'état de santé du testateur, il sera dressé une expédition du testament pour tenir lieu du second original; cette expédition sera signée par les témoins et par les officiers instrumentaires. Il y sera fait mention des causes qui ont empêché de dresser le second original.

Art. 991. Au premier arrêt dans un port étranger où se trouve un agent diplomatique ou consulaire français, il sera fait remise, sous pli clos et cacheté, de l'un des originaux ou de l'expédition du testament entre les mains de ce fonctionnaire, qui l'adressera au ministre de la marine afin que le dépôt puisse en être effectué comme il est dit à l'article 983.

Art. 992. A l'arrivée du bâtiment dans un port de France, les deux originaux du testament, ou l'original et son expédition, ou l'original qui reste, en cas de transmission ou de remise effectuée pendant le cours du voyage, seront déposés, sous pli clos et cacheté, pour les bâtiments de l'état, au bureau des armements, et pour les autres bâtiments, au bureau de l'inscription maritime. Chacune de ces pièces sera adressée, séparément et par courriers différents, au ministre de la marine, qui en opérera la transmission comme il est dit à l'article 983.

Art. 993. Il sera fait mention sur le rôle du bâtiment, en regard du nom du testateur, de la remise des originaux ou expédition du testament faite, conformément aux prescriptions des articles précédents, au consultat, au bureau des armements ou au bureau de l'inscription maritime.

Art. 994. Le testament fait au cours d'un voyage maritime, en la forme prescrite par les articles 988 et suivants, ne sera valable qu'autant que le testateur mourra à bord ou dans les six mois après qu'il sera débarqué dans un lieu où il aura pu le refaire dans les formes ordinaires.

Toutefois, si le testateur entreprend un nouveau voyage maritime avant l'expiration de ce délai, le testament sera valable pendant la durée de ce voyage et pendant un nouveau délai de six mois après que le testateur sera de nouveau débarqué.

Art. 995. Les dispositions insérées dans un testament fait, au cours d'un voyage maritime, au profit des officiers du bâtiment autres que ceux qui seraient parents ou alliés du testateur, seront nulles et non avenues.

Il en sera ainsi, que le testament soit fait en la forme olographe ou qu'il soit reçu conformément aux articles 988 et suivants.

Art. 996. Il sera donné lecture au testateur, en présence des témoins des dispositions de l'article 984, 987 ou 994, suivant les cas, et mention de cette lecture sera faite dans le testament.

Art. 997. Les testaments compris dans les articles ci-dessus de la présente section seront signés par le testateur, par ceux qui les auront reçus et par les témoins.

Art. 998. Si le testateur déclare qu'il ne peut ou ne sait signer, il sera fait mention de sa déclaration, ainsi que de la cause qui l'empêche de signer.

Dans les cas où la présence de deux témoins est requise, le testament sera signé au moins par l'un d'eux, et il sera fait mention de la cause pour laquelle l'autre n'aura pas signé.

Art. 999. Un Français qui se trouvera en pays étranger, pourra faire ses dispositions testamentaires par acte sous signature privée, ainsi qu'il est prescrit en l'article 970, ou par acte authentique, avec les formes usitées dans le lieu où cet acte sera passé.

Art. 1000. Les testaments faits en pays étranger ne pourront être exécutés sur les biens situés en France, au'après avoir été enregistrés au bureau du domicile du testateur, s'il en a conservé un, sinon au bureau de son dernier domicile connu en France; et dans le cas où le testament contiendrait des dispositions d'immeubles qui y seraient situés, il devra être, en outre, enregistré au bureau de la situation de ces immeubles, sans qu'il puisse être exigé un double droit.

Art. 1001. Les formalités auxquelles les divers testaments sont assujettis par les dispositions de la présente section et de la précédente, doivent être observées à peine de nullité.

Section III

Des institutions d'héritier, et des legs en général

Art. 1002. Les dispositions testamentaires sont ou universelles ou à titre universel, ou à titre particulier.

Chacune de ces dispositions, soit qu'elle ait été faite sous la dénomination d'institution d'héritier, soit qu'elle ait été faite sous la dénomination de legs, produira son effet suivant les règles ci-après établies pour les legs universels, pour les legs à titre universel et pour les legs particuliers.

Section IV

Du legs universel

Art. 1003. Le legs universel est la disposition testamentaire par laquelle le testateur donne à une ou plusieurs personnes l'universalité des biens qu'il laissera à son décès.

Art. 1004. Lorsqu'au décès du testateur, il y a des héritiers auxquels une quantité de ses biens est réservée par la loi, ces héritiers sont saisis de plein droit, par sa mort, de tous les biens de la succession; et le légataire universel est tenu de leur demander la délivrance des biens compris dans le testament.

Art. 1005. Néanmoins, dans les mêmes cas, le légataire universel aura la jouissance des biens compris dans le testament, à compter du jour du décès, si la demande en délivrance a été faite dans l'année, depuis cette époque; sinon, cette jouissance ne commencera que du jour de la demande formée en justice, ou du jour que la délivrance aurait été volontairement.

Art. 1006. Lorsqu'au décès du testateur il n'y aura pas d'héritiers auxquels une quotité de ses biens soit réservée par la loi, le légataire universel sera ainsi de plein droit par la mort du testateur, sans être tenu de demander la délivrance.

Art. 1007. Tout testament olographe ou mystique sera, avant d'être mis à exécution, déposé entre les mains d'un notaire. Le testament sera ouvert, s'il est cacheté. Le notaire dressera sur-le-champ procès-verbal de l'ouverture et de l'état du testament, en précisant les circonstances du dépôt. Le testament ainsi que le procès-verbal seront conservés au rang des minutes du depositaire.

Dans le mois qui suivra la date du procès-verbal, le notaire adressera une expédition de celui-ci et une copie figurée du testament au greffier du tribunal de grande instance du lieu d'ouverture de la succession, qui lui accusera réception de ces documents et les conservera au rang de ses minutes.

Art. 1008. Dans le cas de l'article 1006, si le testament est olographe ou mystique, le légataire universel sera tenu de se faire envoyer en possession, par une ordonnance du président, mise au bas d'une requête à laquelle sera joint l'acte de dépôt.

Art. 1009. Le légataire universel qui sera en concours avec un héritier auquel la loi réserve une quotité des biens, sera tenu des dettes et charges de la succession du testateur, personnellement pour sa part et portion et hypothécairement pour le tout; et il sera tenu d'acquitter tous les legs, sauf le cas de réduction, ainsi qu'il est expliqué aux articles 926 et 927.

Section V

Du legs à titre universel

Art. 1010. Le legs à titre universel est celui par lequel le testateur lègue une quote-part des biens dont la loi lui permet de disposer, telle qu'une moitié, un tiers, ou tous ses immeubles ou de tout son mobilier.

Tout autre legs ne forme qu'une disposition à titre particulier.

Tout autre legs ne forme qu'une disposition à titre particulier.

Art. 1011. Les légataires à titre universel seront tenus de demander la délivrance aux héritiers auxquels une quotité des biens est réservée par la loi; à leur défaut, aux légataires universels; et à défaut de ceux-ci, aux héritiers appelés dans l'ordre établi au titre des successions.

Art. 1012. Le légataire à titre universel sera tenu, comme le légataire universel, des dettes et charge de la succession du testateur, personnellement pour sa part et portion, et hypothécairement pour le tout.

Art. 1013. Lorsque le testateur n'aura disposé que d'une quotité de la portion disponible, et qu'il l'aura fait à titre universel, ce légataire sera tenu d'acquitter les legs particuliers par contribution avec les héritiers naturels.

Section VI

Des legs particuliers

Art. 1014. Tout legs pur et simple donnera au légataire du jour du décès du testateur, un droit à la chose léguée, droit transmissible à ses héritiers ou ayant cause.

Néanmoins le légataire particulier ne pourra se mettre en possession de la chose léguée, ni en prétendre les fruits ou intérêts, qu'à compter du jour de sa demande en délivrance, formée suivant l'ordre établi par l'article 1011, ou du jour auquel cette délivrance lui aurait été volontairement consentie.

Art. 1015. Les intérêts ou fruits de la chose léguée courront au profit du légataire, dès le jour du décès, et sans qu'il ait formé sa demande en justice.

1. Lorsque le testateur aura expressément déclaré sa volonté, à cet égard, dans le testament.
2. Lorsqu'une rente viagère ou une pension aura été léguée à titre d'aliments.

Art. 1016. Les frais de la demande en délivrance seront à la charge de la succession, sans néanmoins qu'il puisse en résulter de réduction de la réserve légale.

Les droits d'enregistrement seront dus par le légataire.

Le tout, s'il n'en a été autrement ordonné par le testament.

Chaque legs pourra être enregistré séparément, sans que cet enregistrement puisse profiter à aucun autre qu'au légataire ou à ses ayants cause.

Art. 1017. Les héritiers du testateur, ou autres débiteurs d'un legs, seront personnellement tenus de l'acquitter, chacun au prorata de la part et portion dont ils profiteront dans la succession.

Ils en seront tenus hypothécairement pour le tout, jusqu'à concurrence de la valeur des immeubles de la succession dont ils seront détenteurs.

Art. 1018. La chose léguée sera délivrée avec les accessoires nécessaires, et dans l'état où elle se trouvera au jour du décès du donateur.

Art. 1019. Lorsque celui qui a légué la propriété d'un immeuble, l'a ensuite augmentée par des acquisitions. Ces acquisitions, fussent-elles contiguës ne seront pas censées, sans une nouvelle disposition, faire partie du legs.

Il en sera autrement des embellissements, ou des constructions nouvelles faites sur le fond légué, ou d'un enclos dont le testateur aurait augmenté l'enceinte.

Art. 1020. Si, avant le testament ou depuis, la chose léguée a été hypothéquée pour une dette de la succession, ou même pour la dette d'un tiers, ou si elle est grevée d'un usufruit, celui qui doit acquitter le legs n'est point tenu de la dégager, à moins qu'il n'ait été chargé de la faire par une disposition expresse du testateur.

Art. 1021. Lorsque le testateur aura légué la chose d'autrui, le legs sera nul, soit que le testateur ait connu ou non qu'elle ne lui appartenait pas.

Art. 1022. Lorsque le legs sera d'une chose indéterminée, l'héritier ne sera pas obligé de la donner de la meilleure qualité, et il ne pourra l'offrir de la plus mauvaise.

Art. 1023. Le legs fait au créancier ne sera pas censé en compensation de sa créance, ni le legs fait au domestique en compensation de ses gages.

Art. 1024. Le légataire à titre particulier ne sera point tenu des dettes de la succession, sauf la réduction du legs ainsi qu'il est dit ci-dessus, et sauf l'action hypothécaire des créanciers.

Section VII

Des exécuteurs testamentaires

Art. 1025. Le testateur pourra nommer un ou plusieurs exécuteurs testamentaires.

Art. 1026. Il pourra leur donner la saisine du tout, ou seulement d'une partie de son mobilier; mais elle ne pourra durer au delà de l'an et jour à compter de son décès.

S'il ne la leur a pas donnée, ils ne pourront l'exiger.

Art. 1027. L'héritier pourra faire cesser la saisine, en offrant de remettre aux exécuteurs testamentaires somme suffisante pour le paiement des legs mobiliers, ou en justifiant de ce paiement.

Art. 1028. Celui qui ne peut s'obliger, ne peut pas être exécuteur testamentaire .

Art. 1029. Abrogé par L. 18 fév. 1938.

Art. 1030. Le mineur ne pourra être exécuteur testamentaire même avec l'autorisation de son tuteur ou curateur.

Art. 1031. Les exécuteurs testamentaires feront apposer les scellés, s'il y a des héritiers mineurs, majeurs en tutelle ou absents.

Ils feront faire en présence de l'héritier presomptif, ou lui dûment appelé, l'inventaire des biens de la succession.

Ils provoqueront la vente du mobilier, à défaut de derniers suffisants pour acquitter les legs.

Ils veilleront à ce que le testament soit exécuté; et ils pourront, en cas de contestation sur son exécution, intervenir pour en soutenir la validité.

Ils devront, à l'expiration de l'année du décès du testateur, rendre compte de leur gestion.

Art. 1032. Les pouvoirs de l'exécuteur testamentaire ne passeront point à ses héritiers.

Art. 1033. S'il y a plusieurs exécutions testamentaires qui aient accepté, un seul pourra agir au défaut des autres; et ils seront solidairement responsables du compte du mobilier qui leur a été confié, à moins que le testateur n'ait divisé leurs fonctions, et que chacun d'eux ne se soit renfermé dans celle qui lui était attribuée.

Art. 1034. Les frais faits par l'exécuteur testamentaire pour l'apposition des scellés, l'inventaire, le compte et les autres frais relatifs à ses fonctions, seront à la charge de la succession.

Section VIII

De la révocation des testaments, et leur caducité

Art. 1035. Les testaments ne pourront être révoqués, en tout ou en partie, que par un testament postérieur, ou par un acte devant notaires portant déclaration du changement de volonté.

Art. 1036. Les testaments postérieurs qui ne révoqueront pas d'une manière expresse les précédents, n'annuleront, dans ceux-ci, que celles des dispositions y contenues qui se trouveront incompatibles avec les nouvelles, ou qui seront contraires.

Art. 1037. La révocation faite dans un testament postérieur aura tout son effet, quoique ce nouvel acte reste sans exécution par l'incapacité de l'héritier institué ou du légataire, ou par leur refus de recueillir.

Art. 1038. Toute alinéation, celle même par vente avec faculté de rachat ou par échange, que fera le testateur de tout ou de partie de la

chose léguée, emportera la révocation du legs pour tout ce qui a été aliéné, encore que l'aliénation postérieure soit nulle, et que l'objet soit rentré dans la main du testateur.

Art. 1039. Toute disposition testamentaire sera caduque, si celui en faveur de qui elle est faite n'a pas survécu au testateur.

Art. 1040. Toute disposition testamentaire faite sous une condition dépendante d'un événement incertain, et telle que, dans l'intention du testateur, cette disposition ne doive être exécutée qu'autant que l'événement arrivera ou n'arrivera pas, sera caduque, si l'héritier institué ou légataire décède avant l'accomplissement de la condition.

Art. 1041. La condition qui, dans l'intention du testateur, ne fait que suspendre l'exécution de la disposition, n'empêchera pas l'héritier institué, ou le légataire, d'avoir un droit acquis et transmissible à ses héritiers.

Art. 1042. Le legs sera caduc, si la chose léguée a totalement péri pendant la vie du testateur.

Il en sera de même, si elle a péri depuis sa mort, sans le fait et la faute de l'héritier, quoique celui-ci ait été mis en retard de la délivrer, lorsqu'elle eût également dû périr entre les mains du légataire.

Art. 1043. La disposition testamentaire sera caduque, lorsque l'héritier institué ou le légataire la répudiera, ou se trouvera incapable de la recueillir.

Art. 1044. Il y aura lieu à accroissement au profit de légataires, dans le cas où le legs sera fait à plusieurs conjointement.

Le legs sera réputé fait conjointement, lorsqu'il le sera par une seule et même disposition, et que le testateur n'aura pas assigné la part de chacun des colégataires dans la chose léguée.

Art. 1045. Il sera encore réputé fait conjointement, quand une chose qui n'est pas susceptible d'être divisée sans détérioration, aura été donnée par le même acte à plusieurs personnes, même séparément.

Art. 1046. Les mêmes causes qui, suivant l'article 954 et les deux premières dispositions de l'article 955, autoriseront la demande en

révocation de la donation entre vifs, seront admises pour la demande en révocation des dispositions testamentaires.

Art. 1047. Si cette demande est fondée sur une injure grave faite à la mémoire du testateur, elle doit être intentée dans l'année, à compter du jour du délit.

٩	الباب الاول : احكام الوصية والمتعاقدان في الوصية
	وموضوع الوصية وسببها
٩	الفصل الاول : احكام الوصية
٩	اولا - ملحة تاريخية في الوصية لدى الشعوب القديمة
١٠	أ - الوصية عند اليونان
١٠	ب - الوصية عند الرومان
١٣	ج - الوصية عند المصريين القدماء
١٤	د - الوصية في المجتمع العربي الجاهلي
١٤	هـ - الوصية في الاديان السماوية
١٤	١ - الوصية عند اليهود
١٦	٢ - الوصية عند المسيحيين
١٦	٣ - الوصية في الاسلام
١٧	ثانيا - ملحة تاريخية في تشريعات الوصية المعاصرة
٢٣	أ - قانون ٧ آذار ١٩٢٩
٢٦	ب - الوصية في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩
٢٧	ج - نطاق تطبيق قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩
٢٧	ثالثا - تعريف الوصية وخصائصها
٢٧	أ - تعريف الوصية ومفهومها
٣٠	ب - خصائص الوصية

٣٠	رابعاً - انواع الوصايا
٣٧	أ - وصية الجندي في ساحة القتال
٣٩	ب - وصية اللبناني المنظمة في بلد اجني
٤٧	ج - الوصية المتبادلة
٥٩	د - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين
٦١	١ - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى الطوائف الكاثوليكية
٧٠	٢- وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى طائفة الروم الارثوذكس
٧٣	٣ - وصية رجال الاكليروس والرهبان والراهبات لدى الطائفة الارمنية الارثوذكسية
٧٧	هـ - الوصية المسترة
٩٨	و - الوصية بقسمة الارث
١٠٣	الفصل الثاني : المتعاقدان في الوصية
١٠٣	اولاً - الموصي وارادته واهليته للايصاء
١٠٣	أ - ارادة الموصي
١١٢	١ - الغلط في الوصية
١١٤	٢ - الخوف
١١٤	٣- الخداع
١١٧	ب - اهلية الموصي

١١٧	١ - صفة العقل
١٢٩	٢ - شرط الاهلية للترع
١٣٣	ثانيا - الموصى له واهليته لقبول الايصاء
١٣٤	أ - الوصية لو ارث
١٣٤	١ - عدم الاهلية للميراث - الوصية للجنين
١٣٥	٢ - المحرومون من الارث وبالتالي من الوصية
١٤٦	ب - الوصية لاجني
١٥٠	ج - الوصية مع اختلاف الدين
١٥٢	د - الوصية الى الاشخاص المعنويين
١٥٣	١ - تحديد الاشخاص المعنويين الموصى لهم
١٥٨	٢ - شروط الايصاء للاشخاص المعنويين
١٦١	هـ - الوصية للطبيب المعالج
١٦٩	و - الوصية بالاسم المستعار
١٧١	ز - الوصية للفقراء
١٧٢	ح - الوصية لرجال الدين
١٧٢	ط - تعيين الموصى لهم
١٨١	الفصل الثالث : موضوع الوصية وسببها
١٨٢	أولا - موضوع الوصية او الموصى به
١٨٢	أ - الموصى به مما يصح التعاقد عليه
١٨٤	ب - الوصية بالعين وبالانتفاع
١٨٥	١ - عدم صحة الايصاء بالانتفاع بصورة مؤبدة

١٨٦	٢ - الايصاء الذي يحمل محل الوقف الذري
١٨٧	٣ - الاحلالات الايصائية
١٩٧	ج - انواع الموصى به
١٩٨	١ - الايصاء على العموم
٢٠٠	٢ - الايصاء على وجه العموم
٢٠١	٣ - الايصاء على وجه خاص
٢٠٤	ثانيا - سبب الوصية
٢٠٥	أ - السبب غير الصحيح والسبب غير المباح
٢٠٨	ب - الوصايا المشروطة
٢٠٩	١ - الايصاء بشرط التعليق
٢١٠	٢ - الايصاء بشرط الالغاء
٢١١	٣ - الشروط المستحيلة او المخالفة للنظام العام والآداب العامة
٢١٢	٤ - الشرط الذي يقيد او يمنع استعمال حقوق الانسان
٢١٥	٥ - الوصية المعلقة على الالتزام
٢١٦	٦ - الايصاء المؤجل
٢١٧	ج - تفسير الوصايا
٢٢١	الباب الثاني : شكل الوصية
٢٢٥	الفصل الاول : شكل الوصية في قانون ١٩٢٩
٢٢٥	اولا - شروط تنظيم الوصية
٢٢٦	أ - المأمور الرسمي
٢٢٧	١ - الكاتب العدل

٢٢٨	٢ - رئيس المحكمة النظامية
٢٢٨	٣ - المطران
٢٣١	ب - تسجيل الوصية وتلاوتها والتوقيع عليها وتصديقها
٢٣٢	النوع الاول : الوصية العلنية
٢٤٨	النوع الثاني : الوصية المستورة
٢٥٣	ثانيا - شهود الوصية
٢٥٩	الفصل الثاني : شكل الوصية في قانون الارث لغير المحمدين
٢٦٢	اولا - الوصية الرسمية
٢٦٢	أ - تعريف الوصية الرسمية واجراءاتها
٢٦٨	ب - المرجع المختص لتنظيم الوصية (الكاتب العدل) وصلاحياته
٢٦٩	١ - الصلاحية المناطقية للكاتب العدل
٢٧٥	٢ - حالات عدم اهلية الكاتب العدل لتنظيم الوصية
٢٧٧	ج - مراسيم الوصية ومعاملاتها
٢٧٧	١ - طريقة تنظيم الوصية
٢٧٨	٢ - التثبت من هوية الموصي
٢٩٣	٣ - اهلية الموصي
٢٩٨	٤ - كتابة الوصية
٣٠٠	٥ - اللغة التي تكتب بها الوصية
٣٠١	٦ - وصية الموصي الذي يجهل الكاتب العدل لغته
٣٠٤	٧ - كيفية تحرير الوصية
٣٠٦	٨ - تلاوة الوصية

٣٠٩	٩ - المصادقة على الوصية وتوقيعها
٣١٣	د - القوة الثبوتية للوصية
٣١٩	هـ - القوة التنفيذية للوصية الرسمية
٣٢٠	ثانيا - الوصية المكتوبة بخط يد الموصي
٣٢٠	أ - ماهية الوصية المكتوبة
٣٢٦	ب - شروط الوصية المكتوبة
٣٢٦	الشرط الاول : كتابة الوصية بخط الموصي
٣٣٤	الشرط الثاني : تأريخ الوصية
٣٤٢	الشرط الثالث : التوقيع
٣٤٥	ج - ايداع الوصية المكتوبة
٣٤٥	١ - الظرف المختوم
٣٤٦	٢ - الايداع لدى الكاتب العدل
٣٤٩	د - القوة الثبوتية للوصية المكتوبة
٣٥١	هـ - فض مغلف الوصية المكتوبة وتلاوتها
٣٥٢	ثالثا - فقدان الوصية
٣٥٤	رابعا - اجازة الوصية
٣٥٩	الفصل الثالث : بطلان الوصية بسبب مخالفة الشكل
٣٥٩	اولا - البطلان في ظل قانون الوصية لسنة ١٩٢٩
٣٥٩	ثانيا - البطلان في ظل قانون ١٩٥٩
٣٨٠	مرور الزمن على دعوى بطلان الوصية

٣٨٥	الباب الثالث : نصاب الوصية والرجوع عنها وسقوطها وتنفيذها
٣٨٥	الفصل الاول : نصاب الوصية
٣٨٥	اولا - نصاب الوصية قبل قانون ١٩٥٩
٣٩٣	ثانيا - نصاب الوصية في قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩
٣٩٣	أ - تحديد الورثة من ذوي الحصة المحفوظة
٣٩٤	١ - الفروع
٣٩٨	٢ - الوالدان واحد الزوجين
٣٩٨	ب - تحديد حالات الحصة المحفوظة
٤٠٦	ج - طبيعة الحصة المحفوظة
٤٠٦	١ - هي حق ارثي
٤٠٨	٢ - الحصة المحفوظة من النظام العام
٤٠٩	٣ - الطابع الجماعي للحصة المحفوظة
٤٠٩	د - تنازع القوانين في الزمان في مسألة الحصة المحفوظة
٤١٠	هـ - تعيين النصاب القانوني
٤١١	١ - تحديد الموجودات
٤١١	٢ - حسم الديون
٤١٢	٣ - الاموال الموهوبة
٤١٤	٤ - حساب الحصة المحفوظة
٤١٧	٥ - تخفيض الوصية
٤٢٣	٦ - تطبيق نصاب الوصية على الهبة

٤٦٣	الفصل الثاني : في الرجوع عن الوصية وفي سقوطها
٤٦٣	اولا - الرجوع عن الوصية
٤٦٣	أ - الرجوع عن الوصية اختياريا من قبل الموصي
٤٦٣	١ - الرجوع الصريح
٤٧٠	٢ - الرجوع الضمني
٤٨٥	ب - الرجوع القضائي عن الوصية
٤٨٨	ثانيا - سقوط الوصية
٤٨٩	أ - وفاة الموصى له قبل الموصي
٤٩٠	ب - وفاة الموصى له قبل تحقق الشرط المعلق عليه انفاذ الوصية
٤٩١	ج - رد الموصى له الموصى به او عدم اهليته للحصول عليه
٤٩٢	د - هلاك الموصى به بكامله قبل وفاة الموصي
٤٩٦	ثالثا - قبول الوصية وردها
٥٠٩	الفصل الثالث : تنفيذ الوصية
٥٠٩	اولا - كيفية تنفيذ الوصية
٥٣٤	ثانيا - منفذ الوصية
٥٣٥	أ - تعيين منفذ الوصية واهليته وعزله
٥٣٧	ب - سلطات منفذ الوصية وطبيعة مهمته
٥٤٥	ج - واجبات منفذ الوصية ومسؤوليته واجرته

- ٥٥٣ ملحق رقم ١ : نصوص قانون الارث لغير المحمدين المتعلقة
بموضوع هذا الكتاب
- ٥٦٣ ملحق رقم ٢ : نصوص قانون الوصية لغير المحمدين
قانون ١٩٢٩/٣/٧
- ٥٦٧ ملحق رقم ٣ : نصوص القانون المدني الفرنسي المتعلقة
بموضوع هذا الكتاب